ليبيا

جامعة طرابلس

كلية الآداب / قسم اللغة العربية

شعبة اللغويات

المسائل الصرفية في تفسير البحر المحيط

(دراسة وصفية تحليلية)

بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على الإجازة الدقيقة (الدكتوراه) في علمي النحو والصرف .

إعداد الطالبة : مبروكة الهاشمي البوعيشي .

إشراف : أ . د / علي عبد السلام سلامة .

العام الدراسي : 1433هـ / 2012م .

إهداء

إلى المبعوث رحمة للعالمين

إلى سيّد المرسلين

إلى النبيّ الأميّ معلم الناس أجمعين

إلى محمد بن عبدالله

إليك يا رسول الله

أهدي هذا العمل المتواضع

صلى الله عليك وعلى آلك وصحبك وسلم .

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذۡهَبُ جُفَآءٗۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمۡكُثُ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾

الرعد ١٧

مقدمة

سبحان الرحمن الذي علّم القرآن ، وأنزله بلسان مبين على العربي الأمين محمد ﷺ ، وجنّد له العلماء العالمين العاملين .

وبعد ... فإن القرآن الكريم كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه نزل باللغة العربية فصار كتابها الأول الذي يعود إليه من أراد التعرف على هذه اللغة، فهو جامع للهجات العرب موحد لها ، وهو معيار بيانها ومقياس فصاحتها ، ومن أجله وضعت قوانينها ونشأ درسها اللغوي، خدمة لهذا الكتاب تلاوة وفهما وتوضيحا وتبيانا.

وكان من حظ هذه اللغة أن ارتبطت به فصارت وعاء له ولكل ما حام حوله من فكر، وما أنشئ من علوم ومعارف فازدادت قوة ، واتسعت انتشارا على لسان أبنائها ومن اعتنق العقيدة الإسلامية على مرّ العصور .

اهتمّ المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها بالقرآن وعلومه ، وشدّهم إعجازه ونظمه ، وانبهروا بأساليبه وعباراته ، فشُغفوا بالنظر فيه من جميع المناحي ، فمن اهتمّ بتوضيح ألفاظه ومعانيه وغرائبه ، ومن أعمل فكره فيما فيه من شرائع وأخبار وفقه وأصول ، ومن جال بنظره في ترابط صيغه وإحكام عباراته ، ومن شدّه فصيح أسلوبه وجميل نظمه ... وتوسّعوا في ذلك عبر العصور وفق عجلة التطور ، وكان مما اهتمّوا به تفسير القرآن ، حيث ظهر منهم من حافظ على التفسير بما أُثر عن الرسول الكريم ﷺ والسلف الصالح رضوان الله عليهم ، وجاء من يميل إلى إبداء الرأي وإعمال الفكر وضروب التأويل ، كما كان منهم من جمع بين الأمرين المنقول والمعقول ؛ لذلك تنوعت مناهج المفسرين ، واختلفت آراؤهم وتعددت .

ومن رجالات التفسير المميزين أبوحيان الأندلسي ت(745هـ) الذي كان صاحب شهرة واسعة ، وسعة اطلاع ودراية بالعربية وعلومها . وقد انبرت قريحته عن كتاب البحر الذي يُعدّ من أعظم التفاسير وأكثرها ذكرا للقراءات وتبيينا للهجات ، يتتبع مسائل اللغة والنحو والبلاغة ، كما يبين الناسخ والمنسوخ ، ويوضح الفقه والأصول وكل ما يتّصل بالذكر من قريب أو بعيد .

وظّف أبوحيان علوم اللغة لخدمة توضيح القرآن وتبيان معانيه ، وكان من بينها علم الصرف الذي اهتمّ بالألفاظ وبنيتها ، وما يحدثه وجودها وترابطها من تأثير في المعنى ، فأردت بهذه الدراسة أن أبرز هذا الدور له في التفسير ، وقد دفعني إلى الكتابة في هذا الموضوع ما يأتي :

1 ــ رغبتي في أن أقدم دراسة مرتبطة بكتاب الله ، وأجنّد ما تعلّمت لخدمته .

2 ــ كثرة الشذوذ في الصرف ومدى تأثير ذلك على تفسير الآيات وتوضيح القراءات بالنظر في كيفية تعامل أبي حيان مع هذه المسألة ، وبخاصة أنه يخاطب الناس عن كلام مقدس ، لا يطاوع لسان المرء صاحبه في إطلاق مصطلح شاذّ على ألفاظه وبنيتها .

3 ــ تأثير السياق في اللفظ ، واللفظ في السياق ، ومدى أهمية الدراسة النصّية للقوانين اللغوية .

4 ــ التفاسير بحور متلاطمة ، تزخر بكنوز لغوية يجب ألاّ تُغفل ، وألاّ تبقى دفينة تلك الكتب ، فمن الواجب إبرازها ؛ لأنها جهود للعلماء تُذكر فتشكر .

ولعل الأهمية لهذا البحث ــ فيما أحسب ــ تكمن في إبرازه لهذه الجهود وتقريبه بين قوانين اللغة والواقع اللغوي الذي أنشئت من أجله ، وفي إظهاره للهجات العربية

ومدى قصور بعض قوانين اللغة عن الإحاطة بها ، فهي فصيحة وإن تفاوتت شهرتها. ولعل ذلك يدفع العلماء إلى إعادة النظر في بعض تلك القوانين ، ويحثهم على اتّخاذ كتاب الله وقراءاته الأساس الذي تنبثق عنه قوانين اللغة . قال الفراء ت(207هـ)" الكتاب أعرب وأقوى في الحجّة من الشعر "[1] وقال الفخر الرازي ت(606هـ) " إذا جوّزنا إثبات اللغة بشعر مجهول منقول عن قائل مجهول ، فلأن يجوز إثباتها بالقرآن العظيم كان ذلك أولى "[2] وقال أبوحيان " وإذا كنا نبني القواعد بقول عربي نُقل بالآحاد ، فلأن نبني على ما نُقل بالتواتر من كلام الله تعالى أولى "[3]. فهذه دعوة صريحة من هؤلاء العلماء لأن تُتخذ القراءات القرآنية أساسا لتأصيل القواعد اللغوية بأنماطها المختلفة .

والحق أن التعرض لدراسة مسائل الصرف من كتب الصرف المتخصصة أمر ليس باليسير ، فما بالك بدراسته واستخراج مسائله من كتاب تفسير يعجّ بالمسائل المتنوعة، أضف إلى ذلك ضخامته كما ، وتداخل المسائل الصرفية فيه وكثرتها أثنائه . كل ذلك جعلني أعكف على دراسة كتاب البحر أولا ؛ لاستخراج تلك المسائل ، ثم عرضها على كتب أبي حيان المتخصصة نحو الارتشاف والتذييل والنكت الحسان ، ولكون أبي حيان لم يقتصر في عرضه للمسائل على الإشارة للقاعدة الصرفية ، إنما جعل كتابه مائدة نقاش أدار حولها جمعا من العلماء ، فقد دعاني ذلك إلى توجيه عزمي نحو كتبهم التي استندت إليها في تحليل المسائل ، ومن هذه الكتب كتاب سيبويه ومعاني الأخفش والفراء والنحاس ، وشروح المفصل والكافية والتسهيل ، وكتب الخلاف وغيرها ، كما كان لمعاجم اللغة دور في هذا البحث يُذكر نحو عين الخليل ولسان ابن منظور وتاج الزبيدي ... وغيرها ، ولم يفتني أن أتوجه تلقاء المحدثين

[1] ـ معاني القرآن / دار السرور / بيروت / د . ت / 1 / 14 .
[2] ـ تفسير الفخر الرازي / دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع / د.ت /9 /57 .
[3] ـ النكت الحسان / تحق: د. عبدالحسين الفتلي / مؤسسة الرسالة / بيروت / ط.1 / 85م / 179 .

للوقوف على تلك المسائل بحسب دراستهم لها . ومن كل ذلك خرجت بهذا البحث الذي أرجو أن يكون إضافة تُضمّ إلى تلك الدراسات الجادّة التي خُصّ بها أبوحيان وكتابه البحر ، فقد كان لخديجة الحديثي دراسة شاملة لحياته وعصره وأعماله ومذهبه وآرائه ومنهجه في كتبه بعنوان أبوحيان النحوي ، وإليها يعود الفضل في التعريف به وإبراز شخصيته منذ مطلع الستينيات ، وجاء بعدها دراسات أخرى مكملة نحو إعراب القرآن في تفسير أبي حيان لصبري إبراهيم السيد ، ومسائل النحو والصرف في تفسير البحر المحيط لعبدالحميد مصطفى السيد ، واختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط جمعا ودراسة لبدر بن ناصر البدر ... وغيرها .

وبعد أن استنفدت الوسع ، وبذلت الجهد في إخراج المسائل وجمع المادة عملت جادة على تصنيفها، وترتيبها، وتبويبها، وتحليلها، ومحاولة نقدها بحسب فصول البحث ومباحثه.

ثم شرعت في كتابة البحث الذي جاء في أربعة فصول تقدمها تمهيد ، وتلتها خاتمة على النحو التالي :

وطّأت بتمهيد تحدثت فيه عن :

1ــ طريقة عرضه للمسائل الصرفية .

2ــ مصادره الصرفية ومنهجه في التعامل معها .

3ــ آرائه ومنهجه في ترجيح آراء غيره .

4ــ موقفه من آراء البصريين .

5ــ موقفه من آراء الكوفيين .

ثم تحدثت في الفصل الأول عن الأفعال من حيث :

1ــ حدّ الفعل .

2ــ الجامد والمتصرف منه .

3ــ أوزانه ومعاني صيغه .

4ــ الصحيح والمعتل منه .

5ــ المتعدي منه واللازم .

6ــ بناؤه للمفعول .

7ــ توكيد الفعل وإسناده إلى الضمائر .

وكان حديثي في الفصل الثاني منصبا على الأسماء من حيث :

1ــ حدّ الاسم ، أصوله وأوزانه .

2ــ التذكير والتأنيث .

3ــ المقصور والممدود .

4ــ التثنية والجمع .

أما الفصل الثالث فكان عن المصادر والمشتقات وفصّلت الحديث فيه عن :

1ــ المصادر .

2ــ المشتقات .

أ ــ اسم الفاعل .

ب ــ اسم المفعول .

ج ــ صيغ المبالغة .

د ــ الصفة المشبهة .

هـ ــ أفعل التفضيل .

و ــ اسمي الزمان والمكان .

ز ــ اسم الآلة .

والفصل الرابع كان عن المسائل العامة حيث تناولت فيه :

1ــ الإعلال والإبدال .

2ــ الهمز .

3ــ القلب المكاني .

4ــ الإمالة .

5ــ الإدغام .

6ــ التقاء الساكنين .

7ــ الوقف .

8ــ التصغير .

9ــ النسب .

وفي الخاتمة لخّصت نتائج البحث التي تشتمل على خلاصة منهج أبي حيان في البحر، ومدى أهمية الدراسة النصية ووضع القواعد اللغوية وفقا للواقع اللغوي .

وقد كان المنهج المتّبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي الذي يكمن في عرض المسائل المنقولة عن البحر ، وتصنيفها ، وتبويبها ، وتوثيقها . والتحليلي ، ويتمثل التحليل للأقوال والآراء في الموازنة والتأييد والمعارضة .

كما لم يفتني مراعاة ما يتطلبه البحث العلمي من توثيق وتخريج ونقد للنصوص يظهر في أضعاف البحث .

وبعد ... فأحمد الله العلي القدير الذي أعان ، وعلى ما وفّق ، وأسأله أن يرزقني الإخلاص في القول والعمل ، ضارعة له أن يمحو ذنبي ويستر عيبي ، وأصلي وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين .

شكر وتقدير

يُلزمني الشكور ــ سبحانه وتعالى ــ بعد شكره وذكر فضله أن أشكر الناس حيث قال المصطفى ﷺ " لا يشكر الله من لا يشكر الناس " .

فأقدم جزيل الشكر والعرفان ، وآيات الحب ، وصلوات الرحمة إلى روح والديّ الكريمين وأقول ﴿ وَقُل رَّبِّ ٱرۡحَمۡهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرٗا ﴾الإسراء٢٤ .

وإلى إخوتي وأخواتي الذين لم يألوا جهدا في تشجيعي على البحث ومواصلة الدراسة.

وإلى جامعة طرابلس وبخاصة قسم اللغة العربية في كليتي التربية (قصر بن غشير وجنزور) وقسم الدراسات العليا في كليتي الآداب واللغات ، وجميع أعضاء هيئة التدريس فيها لما يبذلونه من جهود في سبيل العلم وما يقدمونه من تسهيل وعون للطلاب .

وأقدم صفوة شكري وامتناني للأساتذة الأفاضل / أ.د مصطفى العربي ــ رحمه الله ــ أ.د صالح الفاخري ، أ.د صلاح المبروك الذين لم يبخلوا بنصائحهم وعزيز وقتهم على خطة بحثي .

كما أقدم جزيل شكري وعرفاني للأستاذ الدكتور علي عبدالسلام سلامة الذي قَبِل مشكورا مأجورا ــ إن شاء الله ــ الإشراف على البحث فأفدت من ملاحظاته التي أنارت درب بحثي ، فجزاه الله عني أحسن الجزاء .

وأرفع خالص الشكر والتقدير إلى الأساتذة الأفاضل أ.د أحمد الشيخ ــ أ.د البشتي بشنة ــ أ.د بشير زقلام ــ أ.د محمد الأسود أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة وتقويمها ، وأسأل الله أن يجزيهم عني خير الجزاء .

والشكر موصول إلى موظفي وموظفات مكتبة كلية الدعوة الإسلامية وكل صديقاتي وزميلاتي وزملائي وأساتذتي ومعلماتي في كل المحطات العلمية والعملية التي توقفت فيها ، وكانت فرصة للتعرف إليهم فكانوا نعم المعين .

إلى كل هؤلاء أقول : جزاكم الله عني خير الجزاء ، وأجزل لكم ولي المثوبة والعطاء.

والسلام عليكم ورحمة الله .

التمهـــــــــــــيد

تمهيد

الإمام أثيرالدين أبوحيان[1] محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي النفزي نسبة إلى قبيلة من البربر ، عالم موسوعي فقد وُسِم بأنه نحوي عصره ولغويه ومفسره ومحدثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه ، ولد بمطخشارش من أعمال غرناطة في آخر شوال سنة أربع وخمسين وستمائة، ونشأ نشأة علمية فقد أخذ القراءات والعربية وتقدّم في النحو ، وأقرأ في حياة شيوخه بالمغرب ، وسمع الحديث بالأندلس وإفريقية ومصر والحجاز من نحو أربعمائة وخمسين شيخا، وأجازه خلق من المغرب والمشرق ،وبرع في الحديث والتفسير والعربية والقراءات والأدب والتاريخ ، واشتهر اسمه ، وطار صيته ،وقيل: لم يُر إلا وهو يسمع أو يشتغل أو يكتب أو ينظر في كتاب فكان لذلك ثبتا قيّما ، عارفاً بكل العلوم التي اشتهر بإتقانها والتفقه فيها ، وقد أخذ عنه أكابر عصره ، وتقدموا في حياته .

وكان يعتنق المذهب الظاهري ثم تمذهب للشافعي . وقد ترك أبوحيان مؤلفات جليلة تعد ثروة علمية زخرت بها المكتبة العربية ، ومن هذه التصانيف :

التذييل والتكميل في شرح التسهيل، الارتشاف، التقريب، مختصر المقرب،غاية الإحسان في النحو،عقد اللآليء في القراءات على وزن الشاطبية وقافيتها،الحلل الحالية في أسانيد القرآن العالية ، منطق الخرس في لسان الفرس ، الإدراك للسان الأتراك ... وغيرها [2].

[1] ـ ينظر ترجمته في بغية الوعاة / السيوطي/ تح : محمد أبو الفضل إبراهيم / المكتبة العصرية / 98م/ 280/1 /طبقات الشافعية / السبكي / تح : د. محمود الطناحي و د. عبد الفتاح الحلو / دار إحياء الكتب العربية /9 /276 / الدرر الكامنة / العسقلاني / دار الجيل / بيروت / 93م / 302/4 /فوات الوفيات / الكتبي / تح : إحسان عباس / دار صادر / بيروت / ط.1 /74م/ 71/4 / شذرات الذهب / أبو الفلاح الحنبلي/ تح : عبد القادر الأرناؤوط و محمود الأرناؤوط/ دار ابن كثير / دمشق / ط.1 / 92م / 251/8 .

[2] ـ ينظر البغية 1 / 282 .

انتقل أبوحيان من بلاده الأندلس ، وجال في بلاد المغرب ، ثم قدم مصر سنة ثمانين وستمائة ، واستقر به المقام فيها إلى أن توفي بمنزله بظاهر القاهرة ، ودُفن بمقابر الصوفية يوم السبت الثامن والعشرين من صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة[1].

وقد كان من أهم تصانيفه في التفسير كتاب البحر المحيط ، كتاب كبير يقع في ثمانية أجزاء ، ألّفه وهو في سن السابعة والخمسين من العمر ، فجاء مليئا بالنكت العلمية ، مجسدا خلاصة فكره وثاقب نظره ، ونتاج حياته الحافلة بتحصيل المعارف ، والسفر ، والتدريس ، والأخذ عن العلماء ، والقراءة ، والاطلاع . فكان يعج بالمسائل المتنوعة في اللغة بفروعها ، والفقه ، والحديث، والناسخ والمنسوخ ، وأسباب النزول، وما إلى ذلك مما يحتاج إليه التفسير كي يتضح المعنى ويبين القصد من وراء الآية ، مسخرا كل هذه العلوم في سبيل إجلاء ما تضمنه القرآن الكريم من معان وأحكام وأوامر ونواهٍ ، ويعد البحر " قمة كتب التفسير التي عنيت بالنحو ، وتوسعت في الإعراب ، ورواية القراءات وتوجيهها والاحتجاج لها والدفاع عنها "[2].

وقد كان للصرف من علوم العربية دوره في التفسير ، وتوضيح المعاني ، فالصيغ الصرفية ليست مجرد ميزان شكلي وظيفي كما عدّه بعض الباحثين[3]؛ فإن الاهتمام بالدلالة هو الذي جعل للصيغة الواحدة عدّة معان ، فصيغة استفعل مثلا تؤدي معنى الطلب ، واختصار الحكاية ، ومعنى أفعل ، ومعنى الفعل المجرد ، وكل ذلك لا يتأتى إلا بفهم مدلول الكلمة كما استخدمها العرب في لغتهم .

وقد سخّر أبوحيان الصرف في سبيل الوصول إلى مبتغاه من توضيح معاني الذكر الحكيم وإجلائها كما سخّر باقي فروع اللغة .

---

[1] ـ ينظر طبقات الشافعية 9 / 278 .

[2] ـ النحو وكتب التفسير / د. إبراهيم رفيدة / الدر الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان / مصراتة . ليبيا / ط.3 / 90م / 906/2 .

[3] ـ ينظر دور الصرف في منهجي النحو والمعجم / د. محمد الدناع / منشورات جامعة قاريونس / بنغازي . ليبيا / 91م/ 48 .

وعلم الصرف ــ وإن كان اهتمامه باللفظ[1] قبل وضعه في الجملة ــ له اهتمام واضح بالمعنى ؛ إذ إن المعنى لصيق الكلمة لا يتجاوزها وإن لم تدخل في سياق الجملة كما أن التغيير الذي قد يطرأ على أي كلمة قد يصحبه تغيير في المعنى ، فالاسم الذي على وزن المضارع مع قلب حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر له مدلول يختلف عن الاسم ذاته وقد قُلِب حرف المضارعة فيه ميما مضمومة ولكن فُتِح ما قبل الآخر،فهذه اختلافات دقيقة بين الكلمات تؤثر في معانيها ، ومعاني المفردات يؤثر بكل تأكيد في معنى الجملة ، وبذلك فإن الآية لا يمكن أن تُفهم حتى يُعرف أصول مفرداتها ، وأبنيتها ، وما يتصل بها من أحكام ؛ كي يكون الفهم لها دقيقا صحيحا لا تشوبه شائبة ولا يحدث ذلك إلا بمعرفة اللغة كما نطقها أهلها ، وبمعرفة المعاني التي تعارفوا عليها لألفاظها .

كما أن لعلم الصرف بعد دخول الكلمة في سياق الجملة دورا كبيرا ؛ فهو يتماس مع علم الأصوات من جهة حين النطق بالكلمات ، ومع علم النحو من جهة أخرى عند تحديد المواقع الإعرابية للمفردات ، كما أنه يؤثر في الجانب البلاغي فاستخدام اسم الفاعل يعطي معنى متغيرا لا يعطيه الفعل ، ولكن معناه يصبح ثابتا موازنة بالمعنى الذي تعطيه الصفة المشبهة ، وهو يعطي معنى أدائيا للاسم في حين صيغ المبالغة تعطي المعنى الأدائي مع الدلالة على الكثرة ...وهكذا .

ومن هذا وغيره يكون لعلم الصرف دور خطير في استكناه المعاني واستجلائها، لا يقف عليه إلا عالم نحرير في اللغة ؛ وأبوحيان من هذا الصنف من العلماء لذلك استطاع أن يوظف هذا العلم في تفسيره ، ويطرح مسائله بمنهج مقنن على النحو الآتي :

[1] ـ الألفاظ التي يهتم بها علم الصرف هي الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة ، وما عدا ذلك لا يدخل في دائرة اهتمام علم الصرف إلا على سبيل الشذوذ ينظر النحو الوافي / د. عباس حسن / دار المعارف / مصر / ط.3 / 96م / 4 / 747 .

1 ــ طريقة عرضه للمسائل الصرفية :

سار أبوحيان في البحر على منهجية واحدة ، أبدى ملامحها في مقدمته حيث أشار إلى أنه سيتناول المفردات في الآية كلمة كلمة ،مبينا ما يتصل بها من النواحي اللغوية والصرفية والنحوية ، ثم يشرع في التفسير بذكر سبب النزول ، إذا كان لنزول الآية سبب ، وكذا يذكر نَسْخَهَا ، ومناسبتها ، وارتباطها بما قبلها ، وكيفية قراءتها بحشد القراءات المتواترة والشاذة لتلك الآية ، مع توجيه كل ذلك من الناحية اللغوية ، مستندا في أحكامه إلى أقاويل السلف ، كما يبين إعرابها منزها القرآن عن الوجوه الشاذة ، وحاملا للآيات على أحسن وجوه الإعراب ، كما يعرج على الجانب البلاغي فيبين ما في الآيات من صور بيانية ، ومحسنات بديعية ، هذا إضافة إلى طرق أبواب الفقه والأحكام الشرعية ، ثم يلخص في النهاية مضمون الآية مما قد يجر إلى ذكر معان لم يتقدم ذكرها في التفسير[1] .

هذا منهجه بشكل عام الذي التزم به في كتابه ولم يحد عنه ، أما المباحث الصرفية فقد اهتم أبوحيان بها من خلال إثارة مسائلها في أثناء هذا الكتاب ؛ إذ أسهمت في إيضاح المعاني لآي الذكر الحكيم .

وقد جاءت هذه المباحث منثورة في التفسير، ابتداء من تناوله للمفردات ، وانتهاء بصياغته للمعنى العام للآية ، فتغلغلت القضايا الصرفية ، وبدت ملامحها واضحة جلية في الكتاب .

وكان تناوله لها يتراوح بين العرض المختصر الذي يُلحظ عند تناول المفردات في بداية تفسير الآيات من ذلك " الدابة ... وفعله دبّ يدِبّ وهذا قياسه لأنه لازم ، وسمع فيه يدُبّ بضم عين الكلمة "[2] " الخُطوة بضم الخاء ما بين قدمي الماشي من

[1] ـ ينظر البحر المحيط / تح: عادل عبد الموجود وعلي معوض وآخرين / دار الكتب العلمية / بيروت / ط.1 / 2001م / 1 / 103 .
[2] ـ المصدر نفسه 1 / 630 .

الأرض ، والخَطوة بفتحها المرة من المصدر "[1] " لحد وألحد لغتان ، قيل : بمعنى واحد وهو العدول عن الحق ... والرباعي أشهر في الاستعمال من الثلاثي "[2] " اتسق قال الفراء : اتساق القمر امتلاؤه واستواؤه ليالي البدر وهو افتعال من الوسق "[3] .

وهذا العرض المختصر لايواكب شرح المفردات فقط ، بل قد يتخلل التفسير للآية ، فيعرج على نكتة صرفية يوضحها باختصار داخل التفسير نحو " ... والهمزة في أمتع يجعل الشيء صاحب ما صيغ منه ، أمتعت زيدا جعلته صاحب متاع كقولهم: أقبرته وأنعلته ، وكذلك التضعيف في متّع هو يجعل الشيء بمعنى ما صيغ منه، نحو قولهم : عدّلته ، وليس التضعيف في متّع يقتضي التكثير ..."[4] ومنه " وجاء ﴿نَآبِمُونَ﴾ الأعراف ﴿٩٧﴾ باسم الفاعل ؛ لأنها حالة ثبوت واستقرار للبائتين"[5] ومنه " والسُّلَّم الذي يصعد عليه ويرتقى وهو مذكر ، وحكى الفراء فيه التأنيث ، قال بعضهم : تأنيثه على معنى المرقاة لا بالوضع كما أُنِّث الصوت بمعنى الصيحة والاستغاثة "[6] .

وقد يكون العرض للمسألة موسعا ، يذكر فيه أبوحيان الآراء المختلفة ، وينقدها ، ويوضح رأيه فيها ، وكثيرا ما يكون هذا الشرح الموسع مصاحبا لتفسير الآيات نحو "والأصل في (كل) اؤكل الهمزة الأولى المجتلبة للوصل ، والثانية هي فاء الكلمة فحذفت الثانية لاجتماع المثلين حذف شذوذ ، فوليت همزة الوصل الكاف وهي متحركة ، وإنما اجتلبت للساكن ، فلما زال موجب اجتلابها زالت هي ، قال ابن عطية وغيره : وحذفت النون من ﴿ كُلَا ﴾ للأمر انتهى كلامه وهذا الذي ذكر ليس على

---

[1] - البحر 1 / 651 .
[2] - المصدر نفسه 4 / 417
[3] - المصدر نفسه 8 / 437 .
[4] - المصدر نفسه 1 / 556 .
[5] - المصدر نفسه 4 / 351 .
[6] - المصدر نفسه 4 / 118 .

طريقة البصريين ..."[1] وهكذا يسترسل في هذه المسألة إلى أن ينتهي منها ، كل ذلك خلال تفسيره لقوله تعالى : ﴿ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا ﴾ البقرة ﴿٣٥﴾ .وفي بعض الأحيان يصاحِب هذا العرض الموسع معاني المفردات التي تتسم عادة بذكر المعنى اللغوي والجانب الصرفي لها ولكن بعرض مختصر ، من ذلك مثلا "الحضور : الشهود تقول منه : حضَر بفتح العين ، وفي المضارع يحضُر بضمها ، ويقال: حضِر بكسر العين ، وقياس المضارع أن يفتح فيه فيقال : يحضَر لكن العرب استغنت فيه بمضارع فعَل المفتوح العين ..."[2] وهكذا يتابع شرحه واستدلاله بما قالته العرب ويذكر بعض الألفاظ الشاذة التي شاركت هذه الكلمة فيما يسمّيه بعض الصرفيين بتداخل اللغات[3]. كل ذلك في معرض شرحه للمفردات ، أي قبل أن يبدأ في التفسير الكامل للآية، وهذا التوسع في توضيح المسألة الصرفية لم يكن هو الطابع الأصلي له في شرحه ، وإنما الغالب أن يوجز عند شرح المفردات ، في حين يتوسع في طرح المسألة والاحتجاج لها داخل التفسير .

وقد لا يكتفي بعرض المسألة الصرفية والاحتجاج لها ــ سواء أكان ذلك بتوسع أم باختصار ــ بل يحيل إلى ما يوضحها ، كأن يذكر أنه قد تقدم الكلام عنها فيحيل إلى السابق داخل التفسير نفسه ، ومن ذلك " الانفجار انصداع شيء من شيء ومنه انفجر ... وهو مطاوع فعل ، فجره فانفجر ، والمطاوعة أحد المعاني التي جاء لها انفعل وقد تقدم ذكرها "[4].

وقد يذكر الإحالة بأسلوب آخر نحو " الجهرة العلانية ، ومنه الجهر ضد السر ، وفتح عين هذا النحو مسموع عند البصريين مقيس عند الكوفيين ، وقد تقدم شيء من ذلك"[5].

---

[1] ـ البحر 1 / 308 .
[2] ـ المصدر نفسه 1 /568 .
[3] ـ ينظر الخصائص /ابن جني / تح: محمد النجار / المكتبة العلمية / بيروت / د.ت /1 /378 .
[4] ـ البحر 1 / 379 .
[5] ـ المصدر نفسه 1 / 363 .

وقد تكون الإحالة إلى شيء لاحق لم يُذكر بعد ، نحو قوله " وسيأتي الكلام على لفظة اليهود حيث انتهينا إليها في القرآن إن شاء الله تعالى "[1] .

وفي بعض الأحيان يوجه الانتباه إلى أن المسألة قد استوفيت في كتب النحو والصرف نحو " والكلام على هذه الأقوال مذكور في علم التصريف "[2] وكذا " والكلام على توجيه هذه اللغات وتكميل أحكامها مذكور في علم النحو "[3] .

وفي أحيان أخرى يحيل إلى كتاب بعينه ومن ذلك " وقد تكلمنا على هذه المسألة في كتاب التكميل لشرح التسهيل من تأليفنا "[4] مما يغنيه عن الاسترسال في هذه المباحث بما لا يفيد التفسير ؛ إذ هذا التعمق قد يثقل كاهله بما لا ينتمي إليه من الأقوال أو المسائل .

وقد كانت القراءات رافدا مهما من روافد ذكر المسائل الصرفية وشرحها ، اعتمد عليه أبوحيان ، وأوضح من خلاله تلك المسائل ، أو بيّن اللهجات المختلفة التي تتكلم بها القبائل العربية ، وقرأ بها القراء مما أغنى تلك القراءات وجعلها بذلك التنوع .

والإشارة إلى المسائل الصرفية من خلال القراءات يكون أحيانا بمجرد ذكر القراءات المختلفة ، نحو قراءة قوله تعالى ﴿ أَمۡ لَهُمۡ أَيۡدٖ يَبۡطِشُونَ بِهَآۖ ﴾ الأعراف ﴿١٩٥﴾ حيث قال أبوحيان " وقرأ الحسن والأعرج ونافع بكسر الطاء ، وقرأ أبوجعفر وشيبة ونافع بضمها "[5] مما يدل على أن مضارع بطش يأتي بصيغتين،بكسر عينه وبضمها.

وقد لا يكتفي بمجرد الذكر ، فيُتبِع ذلك توضيحا مختصرا نحو ﴿ تُرۡهِبُونَ بِهِۦ

---

[1] - البحر 1 / 401 .
[2] - المصدر نفسه 1 / 180 .
[3] - المصدر نفسه 1 / 191 .
[4] - المصدر نفسه 1 / 265 .
[5] - المصدر نفسه 4 / 441 .

عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمۡ ﴾ الأنفال ﴿٦٠﴾ " وقرأ الحسن ويعقوب وابن عقيل لأبي عمرو ﴿ تُرۡهِبُونَ ﴾ مشددا عُدِّي بالتضعيف كما عدِّي بالهمزة "[1] فبيّن بهذا التوضيح المختصر معاني الصيغ للفعل رهّب وأرهب ، وأشار إلى أن التضعيف والهمزة يفيدان التعدية .

وقد يسهب في التوضيح المصاحب للقراءات ، فيذكر آراء العلماء وينقدها ، ويرجح ما يرتئيه مناسبا للقراءة من ذلك ﴿ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلۡأَيۡمَٰنَۖ ﴾ الأنفال﴿٨٩﴾ قال أبوحيان "ومعنى ﴿ عَقَّدتُّم ﴾ وثّقتم بالقصد والنية ، وقرأ الحرميان وأبوعمر[2] بتشديد القاف وقرأ الأخوان وأبوبكر بتخفيفها ، وابن ذكوان بألف بين العين والقاف ، وقرأ الأعمش ﴿ بِمَا عَٰقَدتُّمُ ٱلۡأَيۡمَٰنَۖ ﴾ جعل الفعل للأيمان ، فالتشديد إما للتكثير بالنسبة إلى الجمع ، وإما لكونه بمعنى المجرد نحو قدّر وقدر ، والتخفيف هو الأصل ، وبالألف بمعنى المجرد نحو : جاوزت الشيء وجزته ، وقاطعته وقطعته أي : هجرته ، وقال أبوعلي الفارسي : عاقدتم يحتمل أمرين : أحدهما : أن يكون كطارقت النعل، وعاقبت اللص انتهى . وليس مثله لأنك لا تقول طرقت النعل ولا عقبت اللص بغير ألف وهذا تقول فيه : عاقدت اليمين وعقدت اليمين ... "[3].

2 ــ مصادره الصرفية ومنهجه في التعامل معها :

اعتمد أبوحيان في كتابه على مصادر متنوعة أجال فيها فكره ، وأنعم نظره ، فلخّص مطولها ، وحلّ مشكلها ، وخرج من بعد ذلك بآراء وأفكار جديدة هي حصيلة

[1] ـ البحر 4 / 508 .
[2] ـ هكذا ورد في البحر وأظنه أباعمرو .
[3] ـ البحر 4 / 11 .

هذه النظرة ، وهذه القراءة الثاقبة لما ألّف العلماء من قبله ، وفي عصره . وقد أشار إلى بعض تلك المصادر التي اعتمد عليها في مقدمته . وهي مصادر متنوعة من كتب لغة ونحو وصرف وقراءات وبلاغة وفقه وغير ذلك . وهذا التنوع يحتاج إليه العالم عند تصدره للتفسير فهذه العلوم تُعينه على توضيح الآيات القرآنية وما فيها من معان مختلفة.

وقد اعتمد أبوحيان في إثارة المسائل الصرفية المبثوثة في كتابه على مصادر متنوعة أيضا ، حيث اعتمد في ذلك على كتب اللغة والنحو والقراءات ؛ فكتب اللغة والقراءات هي المصدر للغات واللهجات والقراءات القرآنية التي يعتمد عليها في صوغ القاعدة الصرفية ، وكتب النحو والصرف هي خلاصة آراء العلماء في هذا الفرع من فروع اللغة . وما أشار إليه من كتب عند شرحه للمسائل الصرفية لم يكن كثيرا ، فقد ذكر :

الأوسط في النحو / للأخفش سعيد بن مسعدة .[1]

التسهيل / لابن مالك .[2]

التلخيص / لأبي الحسين بن أبي الربيع .[3]

اللوامح في شواذ القراءات / لأبي الفضل الرازي .[4]

المحكم / لابن سيده .[5]

الهمز / لأبي زيد .[6]

---

[1] ـ ينظر البحر 1 / 298 .
[2] ـ ينظر المصدر نفسه 6 / 207 .
[3] ـ ينظر المصدر نفسه 1 / 294 .
[4] ـ ينظر المصدر نفسه 8 / 133 .
[5] ـ ينظر المصدر نفسه 1 / 301 .
[6] ـ ينظر المصدر نفسه 1 / 151 .

شرح التسهيل / لأبي حيان .[1]

شرح اللمحة / للقاسم بن علي الحريري .[2]

شرح الموجز للرماني / للأهوازي .[3]

شواذ القراءات / لابن خالويه .[4]

وهي كما يُلحظ كتب لغة وقراءات ونحو ، وإلى جانب الكتب صرّح بأسماء علماء نقل عنهم آراءهم دون أن يصرح بالكتب التي نقل عنها تلك الآراء . وفي بعض الأحيان يكون نقله عنهم مشافهة ، من ذلك قوله " ذكر لي شيخنا اللغوي الإمام في ذلك رضي الدين أبوعبدالله محمد بن علي بن يوسف الشاطبي أن العرب قالت : لقيته لقى "[5]

ولقد عجّ كتابه بالنقول التي اعتمد عليها في تفسيره ، ولكنه لم يكن في نقله حاطب ليل ، بل كان واعيا لما ينقل ، يقوم بالنقل على منهج واضح وتخطيط بالغ ، مستغلا تلك النقول فيما يثري كتابه ، ويوضح مسائله، ويجلي غامضها ، ويبين معانيها ، وما يُبنى عليها من قواعد وأسس صرفية ، فلم يكن نقله عشوائيا بأي حال من الأحوال ، أو مجرد نقل يحشو به الكتاب دون فائدة تُذكر.

وقد تعامل أبوحيان مع النقول بطرائق متعددة ليستخلص منها ما يفيد تفسيره ، ومن هذه الطرائق .

ــ أن يعرض القاعدة الصرفية المتصلة بلفظ ما في آية يقوم بشرحه ثم يورد ما قاله بعض العلماء في القاعدة ، فإن كان بعكسها فنّده مستندا إلى أقوال علماء

[1] ـ ينظر البحر 1 / 265 .
[2] ـ ينظر المصدر نفسه 1 / 294
[3] ـ ينظر المصدر نفسه 1 / 487 .
[4] ـ ينظر المصدر نفسه 8 / 122 .
[5] ـ المصدر نفسه 1 / 155 .

آخرين ، ونقول أخرى تؤيد تلك القاعدة وتدعمها . من ذلك قوله "وليست التعدية بالتضعيف مقيسة ، وإنما يقتصر فيه على مورد السماع ، سواء كان الفعل قبل التضعيف لازما أم كان متعديا نحو علم المتعدية إلى واحد ، وأما إن كان متعديا إلى اثنين فلا يحفظ في شيء منه التعدية بالتضعيف إلى ثلاث ، وقد وهم القاسم بن علي الحريري في زعمه في شرح اللمحة له أن علّم تكون منقولة من عَلِمَ التي تتعدى إلى اثنين ... قال الإمام أبوالحسين ... الظاهر من مذهب سيبويه أن النقل بالتضعيف سماع في المتعدي واللازم "[1].

وفي بعض الأحيان ينقد النص المنقول فيطيل الشرح والتوضيح ؛ ليبين جميع المناحي التي تفند الرأي وتؤكد القاعدة التي ساقها .[2]

ــ وقد يعرض رأي عالم من العلماء في مسألة من المسائل فيجيزه أو يردّه محتجا بما نقله علماء آخرون عن العرب ؛ لأن الاعتماد الأكبر عنده في صوغ القاعدة الصرفية يقوم على ما نُقل عن العرب ، من ذلك : أورد القراءات المختلفة لكلمة ﴿أَنۢبِئۡهُم﴾ في قوله تعالى ﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡۖ﴾ البقرة ﴿٣٣﴾ ثم قال "قال ابن جني هذا على إبدال الهمزة ياء على أنك تقول : أنبيت كأعطيت ، قال : وهذا ضعيف في اللغة لأنه بدل لا تخفيف ، والبدل عندنا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر انتهى كلام أبي الفتح ، وما ذكر من أنه لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ليس بصحيح ، حكى الأخفش في الأوسط أن العرب تحول من الهمزة موضع اللام ياء فيقولون : قريت وأخطيت وتوضيت ، قال : وربما حولوه إلى الواو وهو قليل نحو : رفوت ، والجيد رفأت ، ولم أسمع رفيت انتهى كلام الأخفش ، ودلّ ذلك على أنه ليس من ضرائر الشعر كما ذكر أبو الفتح "[3].

---

[1] ـ البحر 1 / 294 وينظر 1 / 301 / 4 / 89 .
[2] ـ ينظر المصدر نفسه 1 / 244 .
[3]- المصدر نفسه 1 / 298 - 299 . وينظر 1 / 156 .

ــ وقد يعرض المسألة على هيئة حوار غير مباشر يجريه بين العلماء من خلال نقولهم التي يعرضها ، ثم يرجح في النهاية أحدها مستندا إلى دليل من الأدلة من ذلك " قال أبوعبيدة ﴿بَرِقَ﴾القيامة﴿٧﴾ بالفتح شقّ ، وقال ابن إسحاق : خفت عند الموت ، قال مجاهد: هذا عند الموت ، وقال الحسن : هو يوم القيامة ، وقرأ أبوالسمال ﴿ بلق﴾ باللام عوض الراء أي : انفتح وانفرج ، يقال : بلق الباب وأبلقته وبلقته : فتحته ، هذا قول أهل اللغة إلا الفراء فإنه يقول : بلقه وأبلقه إذا أغلقه ، وقال ثعلب : أخطأ الفراء في ذلك ، إنما هو بلق الباب وأبلقه إذا فتحه انتهى ويمكن أن تكون اللام بدلا من الراء فهما يتعاقبان في بعض الكلام نحو قولهم : نثره ونثله ، ووجر ووجل "[1].

ــ وقد يشرح المسألة ، ويعرض نقولا دون أن يرجح واحدا منها ، وإنما يحيل إلى كتبه التي تتضمن رأيه في هذه المسألة ، من ذلك ما ورد عن الفعل (يستحيي) وحذف يائه في لغة بني تميم حيث قال " واختلف النحاة في المحذوفة فقيل : لام الكلمة فالوزن يستفع ، وقيل : المحذوف العين ، فالوزن يستفل ثم نقلت حركة اللام إلى الفاء وسكنت اللام فصارت يستفل ، وأكثر نصوص الأئمة على أن المحذوف هو العين ، وقد تكلمنا على هذه المسألة في كتاب التكميل لشرح التسهيل من تأليفنا "[2] ثم إن هذه المسألة ليست جوهرية بحيث تؤثر في التفسير لذلك لم يتعمق فيها ولم يصرح برأيه حيالها هنا .

ــ وقد يورد النقول ويقوم بشرحها وتوضيحها ، وقد يضيف إليها من آرائه من ذلك " قال الزمخشري : فإن قلت : لم قال ﴿ أَشَد قَسْوَةً ﴾ البقرة﴿٧٤﴾ وفعل القسوة مما يخرج منه أفعل التفضيل وفعل التعجب ؟ ... انتهى كلامه ، ومعنى قوله وفعل

[1]- البحر 8 / 376 . وينظر 1 / 342 .
[2]- المصدر نفسه 1 / 265 .

القسوة مما يخرج منه أفعل التفضيل وفعل التعجب أن قسا يجوز أن يبنى منه أفعل التفضيل ... "[1].

ــ وقد تكون النقول التي يأتي بها مجرد مصادر للغة التي تستند إليها المسائل الصرفية من ذلك " السلوى : اسم جنس واحدها سلواة قاله الخليل ، والألف فيها للإلحاق لا للتأنيث نحو علقى وعلقاة ... وقال الكسائي : السلوى واحدة جمعها سلاوى ، وقال الأخفش : جمعه وواحده بلفظ واحد ، وقيل : جمع لا واحد له من لفظه ، وقال مؤرج السدوسي : السلوى هو العسل بلغة كنانة "[2].

ــ وقد يأتي بالنقول ملخصة ويصرح بهذا التلخيص كقوله " انتهى ما لخص من كلامهم "[3].

ــ وقد لايكتفي بنقد آراء العلماء التي ينقلها ، بل ينقد أيضا اللغة التي صيغت بها تلك الآراء ، فيصحح ما فيها من هنات من ذلك " ثم جاء في كلام الزمخشري : وهما يتسايلان بالياء ، وأظنه من الناسخ ، وإنما هو يتساولان بالواو ، فإن توافقت النسخ بالياء فيكون التحريف من الزمخشري "[4].

3 ــ آراؤه ومنهجه في ترجيح آراء غيره :

لم يكن أبوحيان مجرد ناقل لآراء النحاة ، أو شارح لها ، أو تابع لما صاغه غيره من قواعد وأسس في علم الصرف بل يأخذ بالرأي عن اقتناع يؤكده توضيحه لذاك الرأي ، فمن ذلك ما أورده من أقوال للعلماء عن الفعل لاقى حيث " قال المهدوي والماوردي وغيرهما الملاقاة هنا [المشار إليه ما ورد في قوله تعالى ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم

[1] ـ البحر 1 / 429 . وينظر 3 / 119 / 8 / 335 .
[2] ـ المصدر نفسه 1 / 364 . وينظر 1 / 487 - 381 - 570 .
[3] ـ المصدر نفسه 1 / 288 .
[4] ـ المصدر نفسه 8 / 326 .

مُّلَـٰقُوا۟ رَبِّهِمْ ﴾ البقرة﴿٤٦﴾] وإن كانت صيغتها تقتضي التشريك فهي من الواحد كقولهم : طارقت النعل وعاقبت اللص وعافاك الله ، قال ابن عطية : وهذا ضعيف لأن لقى يتضمن معنى لاقى ، وليست كذلك الأفعال كلها بل فعل خلاف في المعنى لفاعل انتهى كلامه "[1] وهنا رجح أبوحيان رأي ابن عطية فقام بشرحه حيث قال "ويحتاج إلى شرح ، وذلك أن ضعفه من حيث إن مادة لقى تتضمن معنى الملاقاة بمعنى أن وضع هذا الفعل سواء كان مجردا أو على فاعل معناه واحد من حيث إن من لقيك فقد لقيته ، فهو لخصوص مادته يقتضي المشاركة ، ويستحيل فيه أن يكون لواحد، وهذا يدل على أن فاعل يكون لموافقة الفعل المجرد ، وهو أحد معاني فاعل ، وهو أن يوافق الفعل المجرد . وقول ابن عطية : وليست كذلك الأفعال كلها كلام صحيح ، أي ليست الأفعال مجردها بمعنى فاعل بل فاعل فيها يدل على الاشتراك فضعف بأن يكون فاعل من اللقاء من باب عاقبت اللص ، حيث إن مادة اللقاء تقتضي الاشتراك سواء بصيغة المجرد أو بصيغة فاعل "[2] فهذا التوضيح يدل على فهم وإدراك وليس مجرد تبعية ونقل .

وهو بالمقابل إذا لم يجد الرأيُ لأي عالم من العلماء صدىً في عقله فإنه يردّه ، ويَسِم صاحبه بالزعم بصراحة ووضوح قال مثلا " النساء اسم يقع للصغار والكبار ، وهو جمع تكسير لنسوة ، ونسوة على وزن فعلة ، وهو جمع قلة خلافا لابن السراج إذ زعم أن فعلة اسم جمع لا جمع تكسير "[3].

وقد يَرُدّ الآراء دون أن يذكر أصحابها ، بل يسمهم بالزعم من ذلك قوله " هاتوا معناه أحضروا ، والهاء أصلية لا بدل من همزة أتى ... فليس وزنها أفعل خلافا لمن زعم ذلك بل وزنها فاعل كرام ، وهي فعل خلافا لمن زعم أنها اسم فعل "[4].

---

[1] ـ البحر 1 / 342 .
[2] ـ المصدر نفسه / الصفحة نفسها .
[3] ـ المصدر نفسه 1 / 346 .
[4] ـ المصدر نفسه 1 / 507 .

ولم يقتصر في رده على الوصف بالزعم فقط ، بل كان يقارع بالحجة التي تدل على تمكن في اللغة وتفقه فيها ، من ذلك قوله في كلمة (زال) الواردة في قوله تعالى ﴿فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ ﴾يونس ﴿٢٨﴾ " وهن من ذوات الياء بخلاف زال يزول فمادتها مختلفة، وزعم ابن قتيبة أن (زَيَّلْنَا) من مادة زال يزول وتبعه أبو البقاء ، وقال أبو البقاء:﴿ فَزَيَّلْنَا﴾ عين الكلمة واو لأنه من زال يزول ، وإنما قلبت ياء لأن وزن الكلمة فيعل أي : زيولنا مثل : بيطر وبيقر ، فلما اجتمعت الواو والياء على الشرط المعروف قلبت ياء انتهى . وليس بجيد لأن فعّل أكثر من فيعل ، ولأن مصدره تزييل ، ولو كان فيعل لكان مصدره فيعلة فكان يكون زيّلة كبيطرة ، لأن فيعل ملحق بفعلل، ولقولهم في قريب من معناه زايل ، ولم يقولوا : زاول بمعنى فارق إنما قالوه بمعنى حاول وخالط "[1]

وردوده غالبا ما تكون مستندة إلى ما نقل عن لغة العرب ، أو ما وضعه العلماء من قواعد صرفية ، فهو لا يحبذ استحداث قواعد لم يضعها السابقون ، من ذلك قوله "وأما أنه بناء مبالغة يدل على الاجتهاد في الاستزادة من العصمة فلم يذكر التصريفيون هذا المعنى لاستفعل "[2] وهذا يدل على التزام ومحافظة على الضوابط الصرفية التي وضعها القدماء .

وقد تكون ردوده في بعض الأحيان صارمة حادة ، كأن يسم صاحب الرأي بالغلط مصرحا بذلك منها قوله " و (ينبغي) ليس من الأفعال التي لا تتصرف بل سمع لها الماضي قالوا : انبغى ، وقد عدها ابن مالك في التسهيل من الأفعال التي لا تتصرف وهو غلط "[3].

---

[1] - البحر 5 / 154 .وينظر 4 / 89 .
[2] - المصدر نفسه 5 / 305 .
[3] - المصدر نفسه 6 / 207 .

وقد كان النقل عن العرب هو الركيزة الأساسية التي استند إليها أبوحيان في اختيار القواعد الصرفية ، فإذا وجد العلماء يتحدثون عن صيغة ما فإنه يرجئ الأخذ بها حتى يثبت عنده نقلها عن العرب نحو " وأما من قرأ (أيد) فيحتاج إلى نقل مضارعه من كلام العرب "[1] . بل إن ما يقال عنه إنه لغة يجعله أبوحيان مما يقاس عليه " وعلى ما قال أبو الفتح إنها لغة ينبغي أن ينقاس ذلك "[2].

وله وراء ذلك تخريجات واجتهادات وآراء مختلفة انفرد بوضعها ، وتميز بها عن غيره من العلماء ؛ لما يتسم به من فطنة وذكاء واستيعاب للغة ، وكانت هذه الآراء تدور حول توجيه القراءات التي تعذّر توجيهها ؛ حرصا منه على القراءة ، وتبرئة لساحة القارئ وإن لم تكن قراءته متواترة ، فمن ذلك قوله عن قراءة ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلۡحُبُكِ ﴾ الذاريات﴿٧﴾ حيث قرئت كلمة الحبك بكسر الحاء وضم الباء ، وهو بناء مهمل لثقله إذ يتحول اللسان من الكسر وهو الثقيل إلى الضم وهو الأثقل ولذلك وسمت هذه القراءة بالشذوذ ، وقارؤها بالتوهم[3] ، فقال أبوحيان في توجيهها " والأحسن عندي أن تكون مما أتبع فيه حركة الحاء لحركة ذات في الكسرة، ولم يعتد باللام الساكنة ؛ لأن الساكن حاجز غير حصين "[4] كما وجّه قراءة من قرأ قوله تعالى ﴿ ذُوقُواْ مَسَّ سَقَرَ ﴾القمر﴿٤٨﴾ بإدغام سين سقر في سين مسّ وهي مدغمة ، وهذا النوع من الإدغام لا يجيزه الصرفيون فقال "والظن بأبي عمرو أنه لم يدغم حتى حذف إحدى السينين لاجتماع الأمثال ثم أدغم "[5] .

---

[1] - البحر 4 / 55 .
[2] - المصدر نفسه 1 / 151 .
[3] - ينظر المحرر الوجيز / ابن عطية / تح: عبد السلام عبد الشافي / دار الكتب العلمية / بيروت /ط.1 / 93م / 5 / 154 .
[4] - البحر 8 / 133 .
[5] - المصدر نفسه 8 / 181 .

وكان لأبي حيان موقف مشهود مع القراءات القرآنية حيث اتخذها أصلا يمكن أن تبنى عليه القاعدة ، واكتظ كتابه بالقراءات المتواترة والشاذة حتى أصبح مرجعا لها ، وقد كان مثله الأعلى في التعامل مع القراءات ثعلب الكوفي ت (291هـ) قال أبوحيان "حكى أبوعمرو[1] الزاهد في كتاب اليواقيت أن أبا العباس أحمد بن يحيى ثعلبا كان لا يرى الترجيح بين القراءات السبع ، وقال : قال ثعلب من كلام نفسه إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أفضل إعرابا على إعراب القرآن ، فإذا خرجت إلى الكلام كلام الناس فضلت الأقوى ، ونعم السلف لنا أحمد بن يحيى ، كان عالما بالنحو واللغة متدينا ثقة "[2].

وكان دفاعه عن القراءات سببه كونها سنة متبعة عن الرسول ﷺ ، ولها ما يسندها من اللهجات . بل إنه حتى إن لم يجد ما يسندها في اللغة فإنه لا يخطئ القارئ ، ولا يرد القراءة ، ولا يسمح بذلك ، ومن هذا فإن انتصاره للقراءات ليس كما قيل " لأنه يرى أن القراءات جاءت على لغة العرب مقيسها وشاذها ، فوجب قبولها إذا صحت الرواية بها "[3] فلو كان الأمر كذلك لرد على الأقل تلك التي لم يستطع أن يحتج لها .

ومهما يكن من أمر فإن من ملامح موقفه تجاه القراءات دفاعه المستميت عن القراءة وبخاصة المتواترة حيث يعدها سنّة يجب أن تتبع ، ولا يحق لأحد أن يخطئ قارءها ، فمن ذلك قوله " وكيف يكون لحنا وقد قرأ به رأس البصريين النحاة أبو عمرو ابن العلاء ، وقارئ مكة ، وقارئ مدينة الرسول ﷺ نافع "[4] كما

[1] ـ هكذا ورد في البحر وأظنه أباعمر .
[2] ـ البحر 4 / 92 .
[3] ـ أبوحيان النحوي / د. خديجة الحديثي / مكتبة النهضة / بغداد / ط.1 / 66م / 302 .
[4] ـ البحر 5 / 17 .

قال "وليس بصواب لأنه لم يكن ليقرأ إلا بما روي ، وقد أخذ القراءة عن سادات التابعين الآخذين عن جلة الصحابة أبي وغيره "[1].

كما أنه في دفاعه عن القراءات لا يكتفي بالتذكير بكونها متواترة عن الرسول ﷺ ، بل يحتج لها ، ويوضح الوجه الذي جاءت عليه ، فمن ذلك قراءة قوله تعالى ﴿ وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ ﴾ النساء﴿١٣٥﴾ حيث قرئت ﴿ وَإِن تَلْوُا ﴾ بضم اللام بواو واحدة ، فلُحّنت هذه القراءة من بعض النحويين ، فردّ ذلك أبوحيان ، وخرّج هذه القراءة حيث قال " ولحّن بعض النحويين قارئ هذه القراءة قال : لا معنى للواية هنا . وهذا لا يجوز ؛ لأنها قراءة متواترة في السبع ، ولها معنى صحيح ، وتخريج حسن فنقول : اختلف في ﴿ وَإِن تَلْوُا ﴾ فقيل : هي من الولاية ، أي : وإن وليتم إقامة الشهادة أو أعرضتم عن إقامتها والولاية على الشيء هو الإقبال عليه ، وقيل : هو من اللي وأصله تلووا ، وأبدلت الواو المضمومة همزة ثم نقلت حركتها إلى اللام وحذفت ، قال الفراء والزجاج وأبوعلي والنحاس ، ونقل عن النحاس أيضا أنه استثقلت الحركة على الواو فألقيت على اللام وحذفت إحدى الواوين لالتقاء الساكنين "[2] .

كما أنه لا يجيز المفاضلة بين القراءات المتواترة فكان يقول " ولا وجه لترجيح إحدى القراءتين على الأخرى لأن كلا منهما متواتر ، فهما في الصحة على حدّ سواء"[3]

" وقد تقدم أني لا أرى شيئا من هذه التراجيح ؛ لأنها كلها منقولة متواترة ، قرآنا فلا ترجيح في إحدى القراءتين على الأخرى "[4] " ورجح قراءة علي بالتخفيف بعضهم ولا

[1] - البحر 6 / 427 .
[2] - المصدر نفسه 3 / 386 .
[3] - المصدر نفسه 1 / 357 .
[4] - المصدر نفسه 2 / 530 .

ترجيح بين المتواترتين "[1] " ولا يسوغ أن يقال هذه القراءة أوجه ؛ لأن كلا من القراءتين متواتر "[2].

ولكنه قد يوازن بين قراءتين إذا كانت إحداهما متواترة والأخرى شاذة نحو قوله تعالى ﴿ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأۡكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمۡۚ ﴾آل عمران﴿٤٩﴾ " قرأ الجمهور ﴿تَدَّخِرُون ﴾ بدال مشددة ...وقرأ مجاهد والزهري وأيوب السختياني وأبو السمال ... بذال ساكنة وخاء مفتوحة ، وقرأ أبو شعيب السوسي في رواية عنه ... بذال ساكنة ودال مفتوحة من غير إدغام ، وهذا الفك جائز ، وقراءة الجمهور بالإدغام أجود"[3] وقال في قراءة ﴿ وَمَا تَنقِمُ مِنَّآ ﴾ الأعراف﴿١٢٦﴾ " قرأ الحسن وأبوحيوة ... وابن أبي عبلة ﴿ وَمَا تَنقِمُ ﴾ بفتح القاف ، مضارع نقِم بكسرها وهما لغتان ، والأفصح قراءة الجمهور"[4] ولكن ذلك لا يعني أنه لا يعتدّ بالقراءة الشاذة ، بل إنه يحتج لها بأوجه التخريج والاحتجاج ما أمكنه ذلك نحو قراءة قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلۡبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيۡنَا ﴾البقرة﴿٧٠﴾ حيث قال " وقرأ ابن أبي إسحاق (تشّابهت) بتشديد الشين مع كونه فعلا ماضيا ، وبتاء التأنيث آخره فهذه اثنا عشرة قراءة ، وتوجيه هذه القراءات ظاهر إلا قراءة ابن أبي إسحاق (تشّابهت) فقال بعض الناس : لا وجه لها ... ويمكن أن توجه هذه القراءة على أن أصله اشابهت والتاء هي تاء البقرة ، وأصله إن البقرة اشابهت فأدغمت التاء في الشين ، واجتلبت همزة الوصل فحين أدرج ابن أبي إسحاق القراءة صار اللفظ إن البقرة اشابهت ، فظن السامع أن تاء البقرة هي تاء في الفعل إذ

[1] ـ البحر 4 / 116 .
[2] ـ المصدر نفسه 6 / 462 .
[3] ـ المصدر نفسه 2 / 490 .
[4] المصدر نفسه 4 / 366 .

النطق واحد فتوهم أنه قرأ تشابهت "[1] . وغير ذلك من المواضع[2]التي بحث فيها عن توجيه للقراءة نائيا بنفسه عن تلحين القراء، إلا أن يفاضل بينها وبين ما هو أحسن في العربية، فهو قد يضطر لذلك في توجيه بعض القراءات التي لحنها النحاة ، ولم تكن مطابقة لقواعد الصرف نحو قراءة ﴿ إِن نَّشَأۡ نَخۡسِفۡ بِهِمُ ٱلۡأَرۡضَ ﴾سبأ٩ حيث "أدغم الكسائي الفاء في الباء في ﴿ نَخۡسِف بِهِمُ ﴾ "[3] فلم يُجِز النحاة ذلك ، وحجتهم أن الفاء لا تدغم في الباء ؛ لأن الباء أضعف في الصوت فقال أبوحيان " والقراءة سنة متبعة ويوجد فيها الفصيح والأفصح ، وكل ذلك من تيسيره تعالى القرآن للذكر "[4].

كما أنه كان يغلظ القول لمن يلحن القراءات ، ويخطّئه[5] إلا إذا كان صحابيا فإنه يعتذر له من ذلك قوله في قراءة ﴿ إِذَا قَوۡمُكَ مِنۡهُ يَصِدُّونَ ﴾الزخرف٥٧ "وروي ضم الصاد عن علي ، وأنكرها ابن عباس ، ولا يكون إنكاره إلا قبل بلوغه تواترها "[6].

ولكنه في أحيان نادرة قد يقف عاجزا عن الاحتجاج لقراءة ، فيشير إلى ذلك دون أن يُخطّئ القارئ ، منه قراءة قوله تعالى ﴿ تَشَٰبَهَتۡ قُلُوبُهُمۡۗ ﴾ البقرة١١٨" وقرأ ابن أبي إسحاق وأبوحياة تشّابهت بتشديد الشين ، وقال أبو عمرو الداني : وذلك غير جائز لأنه فعل ماض ــ يعني ــ أن اجتماع التاءين المزيدتين لا يكون في الماضي ، إنما يكون في المضارع نحو تتشابه وحينئذ يجوز فيه الإدغام أما الماضي فليس أصله

---

[1] ـ البحر 1 / 419 .
[2] ـ ينظر المصدر نفسه 3/ 394 / 5 23 - 53 / 6 / 117 / 7 43 / 8 / 392 .
[3] ـ المصدر نفسه 7 / 251 .
[4] المصدر نفسه / الصفحة نفسها . وينظر 4 / 263 .
[5] ـ المصدر نفسه 4 / 174 .
[6] ـ المصدر نفسه 8 / 25 .

تتشابه، وقد مر نظير هذه القراءة في قوله ﴿ إِنَّ ٱلۡبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيۡنَا ﴾البقرة﴿٧٠﴾ وخرّجنا ذلك على تأويل لا يمكن هنا فيتطلب هنا تأويل لهذه القراءة "[1].

ولعله من المواقف النادرة أنه نقد قراءة نقدا يشبه التخطئة لها دون أن يصرح بذلك حيث قال في قراءة قوله تعالى ﴿ يَكَادُ ٱلۡبَرۡقُ يَخۡطَفُ أَبۡصَٰرَهُمۡۖ ﴾ البقرة﴿٢٠﴾

"وقرأ بعض أهل المدينة يخطف بفتح الياء وسكون الخاء وتشديد الطاء المكسورة ، والتحقيق أنه اختلاس لفتحة الخاء لا إسكان ؛ لأنه يؤدي إلى التقاء الساكنين على غير حدّ التقائهما "[2] .

والحقيقة أن هذه المواقف النادرة لا تغير من الأمر شيئا ، فإن الغالب على موقفه من القراءات هو الدفاع عنها والاحتجاج لها والرد بشدة على من يلحنها ، سواء أكانت متواترة أم شاذة ، إلا في حالة أن تكون الشاذة مخالفة لسواد المصحف فإنه يشير إلى أنها تفسير ، وليست قرآنا[3] .

4 ــ موقفه من آراء البصريين :

وعلى الرغم من هذا الاجتهاد الذي اتّسم به أبوحيان في بحره كان مواليا للمدرسة البصرية ولاءً كبيرا وواضحا ، فهو يتبنى أراءها، ويسير في مناقشته للمسائل الصرفية ــ كما سيتضح ذلك إن شاء الله عند بسطها في مباحث الفصول القادمة ــ وفق نظرتها وأصولها التي وضعتها في هذا العلم ، فمن ذلك قوله "﴿تَظَٰهَرُونَ عَلَيۡهِم بِٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ ﴾البقرة﴿٨٥﴾ قرأ بتخفيف الظاء عاصم وحمزة

[1] - البحر 1 / 537 .
[2] - المصدر نفسه 1 / 227 .
[3] - ينظر المصدر نفسه 1 / 270 / 2 / 178 / 4 / 454 - 508 / 5 / 81 - 112 - 530 / 6 / 23 - 121 - 205 - 371 / 7 / 62 .

والكسائي ، وأصله تتظاهرون فحذف التاء وهي عندنا الثانية لا الأولى خلافا لهشام "[1] وقال في موضع آخر " فحذف إحدى التاءين، وهي الثانية على مذهب البصريين، والأولى على مذهب هشام"[2] ويُلحظ أنه في النص الأول قال : وهي عندنا الثانية ، فعبّر بذلك عن انتمائه للمدرسة التي تقول بذلك ، ثم صرّح في النص الثاني بأنه مذهب البصريين، وهكذا في الغالب من الآراء التي يعج بها البحر يختار المذهب البصري ، ويبين من خلال نقل الآراء احتجاجات الكوفيين أو غيرهم ، ويردها تبعا لهذا المذهب .

وكان لإمام نحاة البصرة سيبويه ت(180هـ) مكانة عظيمة عنده ، فهو يجله ويحترمه، ويعدّ كتابه أحسن ما وضع في علم النحو[3]، ولذلك انتصر لرأيه في كثير من المسائل الصرفية، واتخذه رأيا له فمن ذلك قوله " (أول) عند سيبويه أفعل ، وفاؤه وعينه واوان ... وعند الكوفيين من وأل ... وقال بعض الناس هو أفعل من آل يؤول ... وهذان القولان ضعيفان "[4].

وهو مع هذا لا يعد تابعا ناقلا يحكي الآراء ويرددها دون إعمال فكر ، وإجالة نظر فيها ، وإنما تأثره وانتهاجه للمنهج البصري عن اقتناع بعد دراسة للنحو والصرف وفِقْهَه، وتفقه فيه وتشرب لأسسه وأصوله ، فاعتداده بالمنهج البصري لم يكن دافعه التعصب الأعمى ، أو الهوى ، وإنما لكون قواعده وأحكامه قامت على السماع من الموثوق بهم شرط الكثرة ؛ كي يصل إلى مرحلة القياس ، وإلا يعد شذوذا يحفظ ولا يقاس عليه .

وهو إضافة إلى ذلك كان مجتهدا مبدعا إلى درجة قد تخرجه في بعض الأحيان عن سبيل هذا المنهج ، ولذلك في بعض المواضع يقول " ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة"[5] كما قال " فإن لسان العرب ليس محصورا فيما نقله البصريون فقط "[6].

---

[1] ـ البحر 1 / 459 .
[2] ـ المصدر نفسه 6 / 301 .
[3] ـ ينظر المصدر نفسه 1 / 106 .
[4] ـ المصدر نفسه 1 / 326 . وينظر 1 / 435 - 436 / 4 / 459 .
[5] ـ المصدر نفسه 4 / 271 .
[6] ـ المصدر نفسه 2 / 377 - 378 .

5 ــ موقفه من آراء الكوفيين :

انتهاج أبي حيان للمذهب البصري يجعله يرد في أغلب المسائل الآراء التي لا تسير وفق هذا المذهب بما في ذلك الآراء الكوفية ، فهو يختلف مع الكوفيين في كثير من الأسس التي تقوم عليها المسائل الصرفية ؛ ولذلك نجده يردّ آراءهم ، وينتصر للرأي البصري .

ولكن هذا لا يعني أنه لا يحترم علماء الكوفة ، فهو يقدرهم ، وينقل عنهم في كثير من المواضع وبخاصة فيما يخص اللغات والمعاني ، من ذلك " قال الكسائي والفراء : هما لغتان بمعنى ، مثل يعرِشون ويعرُشون "[1].

أما أهم المواضع التي تبنى فيها الرأي الكوفي ، وتنكر للمذهب البصري فهو الاحتجاج للقراءات ؛ لأن مبدأه أن يدافع عنها ، ويدفع أي شبهة تلحين تلحق قراءها، فمن ذلك إدغام أحد القراء الراء في اللام عند قراءة قوله تعالى ﴿ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾البقرة ﴿٢٨٤﴾ في حين لا يجيز البصريون ذلك لأن في الراء تكرير يختفي عند الإدغام وقد " أجاز ذلك الكسائي والفراء ، وحكياه سماعا ، ووافقهما على سماعه رواية وإجازة أبوجعفر الرؤاسي ، وهو إمام من أئمة اللغة العربية من الكوفيين ... والإدغام وجه من القياس ذكرناه في كتاب التكميل لشرح التسهيل من تأليفنا "[2]ثم قال "فإن لسان العرب ليس محصورا فيما نقله البصريون فقط ، والقراءات لا تجيء على ما علمه البصريون ونقلوه ، بل القراء من الكوفيين يكادون يكونون مثل قراء البصرة، وقد اتفق على نقل إدغام الراء في اللام كبير البصريين ورأسهم أبوعمرو بن العلاء ، ويعقوب الحضرمي ، وكبراء أهل الكوفة الرؤاسي والكسائي والفراء ،

[1] ـ البحر 8 / 25 .
[2] ـ المصدر نفسه 2 / 377 .

وأجازوه ورووه عن العرب ، فوجب قبوله ، والرجوع فيه إلى علمهم ونقلهم ، إذ من علم حجة على من لم يعلم "[1].

6 ــ موقفه من آراء المعاصرين له :

اعتمد أبوحيان في شرح مسائله الصرفية على آراء العلماء القدامى بصريين وكوفيين ، أخذا وردا ، ولكنه لم يغفل عن مؤلفات المعاصرين له ، وآرائهم ، فهو يستند في بعض الأحيان إلى ما أخذه عن مشايخه ، فيذكرهم بكل تبجيل واحترام ، فمن ذلك قوله " فقد ذكر لي شيخنا اللغوي الإمام في ذلك رضي الدين أبوعبدالله محمد بن علي ابن يوسف الشاطبي أن العرب قالت : لقيته لقى "[2].

ولعل من أبرز الأسماء التي ذكرها أبوحيان من المعاصرين وإن لم يكن من مشايخه " وإن عاصره بنحو ثلاثين سنة "[3] هو ابن مالك ت(672هـ) ، فقد أثنى على مؤلفاته فعدّ كتابه تسهيل الفوائد من أجمع الكتب للأحكام النحوية[4].

ولكنه كما كان مع كل العلماء لا يأخذ الرأي هكذا لمجرد مكانة صاحبه ، وليس لأي عالم حصانة عن النقد عنده ، ولذلك فقد نقد أقواله في مواضع شتى من كتابه ، بل وصل به الأمر إلى نعت أقواله بالغلط[5]، ولكن هذا لم يكن تحاملا على ابن مالك ، ولا معاملة خصّه بها دون غيره ، وإنما هو ديدنه مع كل العلماء دون استثناء ، حتى سيبويه الذي يُكْبره ويجله نقده ، وإن كان ذلك في مواضع قليلة . ولا يمكن أن يعد هذا التعامل لأبي حيان مع ابن مالك من باب الحسد والغيرة كما عدّها بعض الباحثين[6] فمن يغار من أحد ، أو يحسده لن يثني على كتبه ، أو يقوم بتدريسها لطلبته كما فعل

[1] ـ البحر 2 / 378 . وينظر 4 / 271 .
[2] ـ المصدر نفسه 1 / 155 .
[3] ـ نفح الطيب / التلمساني / تح: د. إحسان عباس / دار صادر / بيروت / 68م / 2 / 228 .
[4] ـ ينظر البحر 1 / 106 .
[5] ـ ينظر المصدر نفسه 6 / 207 .
[6] ـ ينظر المدرسة النحوية في مصر والشام / د. عبد العال سالم مكرم / مؤسسة الرسالة / بيروت / ط.2 / 90م / 289 وما بعدها .

أبو حيان مع مؤلفات ابن مالك فهو " الذي جسّر الناس على قراءة كتب ابن مالك ، ورغّبهم فيها ، وشرح لهم غامضها "[1]وقد يعد ولاء أبي حيان للمدرسة البصرية وانتهاجه نهجها من أسباب الخلاف بينه وبين ابن مالك حيث إن هذا الولاء " جعله يقف في صف مقابل لابن مالك ، وما انتهجه لنفسه من متابعة الكوفيين كثيرا في آرائهم "[2] مما يجعل اختلافه معه اختلافا مذهبيا ، وليس حسدا أو غيرة .

ويغلب على الظن أن مما يزيد من تقدير أبي حيان لابن مالك كونه من الأندلسيين الذين ينعتهم أبوحيان بالأصحاب قال " وقد ذهب إلى ذلك من أصحابنا الأستاذ أبو الحسن بن عصفور "[3] وقال " بعض المصنفين من أصحابنا كابن عصفور وابن مالك "[4] ولا يكون ذلك إلا من باب الاحترام والتقدير .

[1] ـ الدرر الكامنة 4 / 303 ـ 304 .
[2] ـ المدارس النحوية / د. شوقي ضيف / دار المعارف / القاهرة / ط.5 / 83م / 322 .
[3] ـ البحر 1 / 480 .
[4] ـ المصدر نفسه 3 / 479 .

الفصل الأول

الأفعـــــــــــــــال

المبحث الأول	حدّ الفعل	40
المبحث الثاني	الجامد والمتصرف منه	53
المبحث الثالث	أوزانه ومعاني صيغه	69
المبحث الرابع	الصحيح والمعتل منه	108
المبحث الخامس	المتعدي منه واللازم	127
المبحث السادس	بناؤه للمفعول	153
المبحث السابع	توكيد الفعل وإسناده إلى الضمائر	159

حدّ الفعل :

سعى النحاة لوضع حد للفعل يوضح ماهيته ، ويجمع عناصره ، ويمنع دخول شيء غير منتمٍ إليه فيه ؛ فتنوعت تعريفاتهم له ، حيث عرّفه سيبويه " وأمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع"[1] وقد بيّن تعريفه ثلاثة أمور هي :

الأول ــ اشتقاق الفعل من المصدر ؛ لأن أحداث الأسماء هي التي عرفها بعد ذلك بقوله "والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل "[2] ومسألة الاشتقاق هذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين[3] .

الثاني ــ بنية الفعل تدل على زمنه ، وهذا سبب اشتقاقه من المصدر حيث إن المصدر يدل على الزمن ولكنه زمن مطلق غير معين .

الثالث ــ الزمن ينقسم إلى ثلاثة أقسام هي : الماضي " لما مضى "[4] ، والمستقبل " لما يكون ولم يقع "[5] ، والحال " ما هو كائن لم ينقطع "[6] .

أما ابن السراج ت(316هـ) فقد عرّفه بأنه"ما دلّ على معنى وزمان ، وذلك الزمان إمّا ماضٍ وإمّا حاضر وإمّا مستقبل"[7] وأبوعلي الفارسي ت(377هـ) قال معرفا له " إنّه ما دلّ على حدث وزمان"[8] والزمخشري ت(538هـ) قال " الفعل ما دلّ على اقتران حدث بزمان"[9] وهي تعريفات تدور في فلك المعاني التي صاغها سيبويه .

وعرّف الزجّاجي ت(337هـ) الفعل بأنّه" ما دلّ على حدث وزمان ماضٍ أو مستقبل"[10] ويُلحظ في التعريف أنه قسّم الزمن إلى قسمين فقط هما الماضي والمستقبل ؛

---

[1] ـ الكتاب / عالم الكتب / ط.3 / 83 م / 1 / 12 .
[2] ـ المصدر نفسه / الصفحة نفسها .
[3] ـ ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف / أبو البركات الأنباري / المكتبة العصرية / بيروت / 87 م /1 / 235 .
[4] ـ الكتاب 1 / 12 .
[5] ـ المصدر نفسه / الصفحة نفسها .
[6] ـ المصدر نفسه / الصفحة نفسها .
[7] ـ الأصول في النحو / مؤسسة الرسالة / بيروت / ط.3 / 96م /1 / 38 .
[8] ـ المسائل العسكريات في النحو العربي / دار الثقافة / عمان / ط.1 / 2002 م / 56 .
[9] ـ المفصل في علم العربية / دار الجيل / بيروت / د . ت /243 .
[10] ـ الإيضاح في علل النحو / دار النفائس / بيروت / ط .6 / 96م / 52 - 53 .

إذ إنّه أدخل زمن الحال في المستقبل[1]. وقد شاركه في هذا التقسيم أحمد بن فارس ت(395هـ) الذي قال في تعريف الفعل"والذي نذهب إليه ما حكيناه عن الكسائي من أن الفعل ما دلّ على زمان كخرج ويخرج دلّنا بهما على ماضٍ ومستقبل "[2] ويُلحظ في تعريفه ــ إلى جانب تقسيم الزمن قسمين ــ أنه اكتفى بذكر الزمن ولم يُشر إلى المعنى فلم يقل إنه دلّ على حدث أو معنى كمن سبقه من النحاة ، كما أنه تبع في هذا التعريف الكسائي ت(189هـ).

ومن النحاة من قيّد في تعريفه الزمن بقوله " حدّ الفعل كل لفظة دلّت على معنى تحتها مقترن بزمن محصل"[3] " والحق أنه لا يحتاج إلى هذا القيد وذلك من قبل أن الفعل وضع للدلالة على الحدث وزمان وجوده ، ولولا ذلك لكان المصدر كافيا فدلالته عليهما من جهة اللفظ ، وهي دلالة مطابقة ، وقولنا مقترن بزمان إشارة إلى أن اللفظ وضع بإزائهما دفعة واحدة وليست دلالة المصدر على الزمان كذلك بل هي من خارج؛ لأن المصدر تعقل حقيقته بدون الزمان ، وإنما الزمان من لوازمه وليس من مقوماته بخلاف الفعل فصارت دلالة المصدر على الزمان التزاما وليست من اللفظ فلا اعتداد بها فلذلك لا يحتاج إلى الاحتراز عنه"[4] كما عرّفه الأنباري ت(577هـ) بقوله " ما أسند إلى شيء ولم يسند إليه شيء"[5] ويكون بذلك قد عرّفه بما يعرض له عند وضعه في الجملة ، وهو ما اختاره ابن مالك في تسهيله عند حديثه عن حدّ الفعل " والفعل كلمة تسند أبدا قابلة لعلامة فرعية المسند إليه"[6] فردّ ذلك أبوحيّان حين قال" وقد عدل المصنف في حدّ الفعل عمّا حدّه به النحويون إلى هذا الحدّ الذي ذكره ...وحدّه بأمر عارض للفعل حالة التركيب لا بما هو ذاتي للماهية مع غموض قوله: قابلة لعلامة فرعية المسند إليه "[7] .

أمّا أبوحيّان فقد اختار حدّا للفعل هو"وأحسن ما حدّ به الفعل أن يقال:الفعل كلمة متعرضة ببنيتها لزمان معناها."[8] وهو بذلك يعود إلى الأسس التي قام عليها تعريف

---

[1] ـ ينظر الإيضاح 87 .
[2] ـ الصاحبي (كتاب في فقه اللغة) / مؤسسة المختار / القاهرة / ط.1 / 2005م /99 .
[3] ـ كتاب أسرار العربية / أبو البركات الأنباري / مطبوعات المجمع العلمي بدمشق / د.ت /11 .
[4] ـ شرح المفصل / ابن يعيش / عالم الكتب / بيروت / ط .1 / 88م /7 / 2 .
[5] ـ كتاب أسرار العربية 11.
[6] ـ شرح التسهيل / هجر للطباعة والنشر / القاهرة / ط.1 / 90م /1 / 9 .
[7] ـ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل / دار القلم / دمشق / ط.1 / 98م /1 / 47 - 48 .
[8] ـ المصدر نفسه 48 .

سيبويه، المعنى والزمان المرتبط بالبنية، وإن لم يشر إلى أقسام الزمان، ولكنه لم يذكر حدّا للفعل في كتابه البحر المحيط وما ذكره إنما هو تعليل لتسمية الفعل بهذا الاسم في أثناء تفسيره لقوله تعالى﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٢٣﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا ﴾البقرة﴿٢٤﴾ حيث قال"﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا﴾ فإن لم تأتوا، وعبّرعن الاتيان بالفعل، والفعل يجري مجرى الكناية فيعبر به عن كل فعل ويغنيك عن طول ما تكنّي عنه"[1] فهذا ليس حدّا للفعل وإنما هو توضيح لاختيار لفظ (فعل) ليعبَّر به عن الأعمال. ومن الغريب أن يعدّه بعض الباحثين[2] حدّا عرّف به أبوحيّان الفعل في البحر، والصحيح أنه ما وضّحت .

ويبدو أن تعريف الفعل عند النحاة لم يكن جامعا مانعا كما هو حال الحدّ[3]، ولذلك لم يستغرق كل العناصر تحته مما أثار خلافا بينهم حول فعلية بعض الكلمات[4]، وهذه المسألة أثارها أبوحيّان في بحره بإبداء رأيه في بعض تلك الكلمات التي كانت مثار اختلاف بين النحاة . وهذه الكلمات هي :

تعال :

(تعال) من الكلمات التي اختلف النحاة في تحديد نوعها ، وقد أشار إلى ذلك ابن هشام ت(761هـ)فقال " وأمّا هات وتعال فعدّهما جماعة من النحويين في أسماء الأفعال، والصواب أنهما فعلا أمر بدليل أنهما دالان على الطلب ، وتلحقهما ياء المخاطبة تقول: هاتي وتعالَي"[5] وقال غيره " وتعال فعل صريح وليس باسم فعل لاتصال الضمائر

---

[1] - البحر 1 / 248 .

[2] - ينظر مسائل النحو والصرف في تفسير البحر المحيط / د. عبد الحميد السيد / دار الإسراء / عمّان / ط.1 / 2003م/ 1 / 2 / اختيارات أبي حيّان النحوية في كتابه التذييل / د. أحمد القاضي / دار اليازوري / عمّان / 2009م / 590 .

[3] - فالحدّ لغة المنع ، واصطلاحا هو الدال على ماهية الشيء ومن خصائصه أن يكون جامعا لكل أفراده ، مانعا غيرهم من الدخول فيه / ينظر التعريفات / علي الجرجاني / دار الكتاب العربي / بيروت / ط.1 / 1405 هـ / 112 / الكليات / الكفوي / مؤسسة الرسالة / بيروت / ط.2 / 98م / 391 - 392 / الحدود الأنيقة / زكريا الأنصاري / دار الفكر المعاصر / بيروت / ط.1 / 1411 هـ /65 / الإيضاح في علل النحو 46 / مختار الصحاح / الرازي / مكتبة لبنان / بيروت / 95م / 167 ... وغيرها .

[4] - منها (نعم ، بئس ، حبذا ، أفعال التعجب ، حاشا ، كيف ، كان وأخواتها ، أسماء الأفعال وغيرها) ينظر الإنصاف 1 / 97 ، 126 ، 278 / أسرار العربية 14 ، 96 ، 109 ، 113 ، 132 - 133 / الارتشاف / أبوحيان الأندلسي / تحق: د. رجب عثمان / مكتبة الخانجي / القاهرة / ط.1 / 98م / 5 / 2292 ... وغيرها

[5] - شرح قطر الندى وبل الصدى / دار إحياء التراث العربي / بيروت / ط.11 / 63م / 31 - 32 .

المرفوعة البارزة به "[1] وقال آخر مشيرا إلى سبب التذبذب في تحديد نوع هذه الكلمة إنها " فعل أمر لا يتصرف؛ ومن ثمّ قيل إنه اسم فعل "[2] وقد حكم أبوحيّان بفعليتها دون أن يشير إلى اختلاف النحاة فقال " تعالى: تفاعل من العلو، وهو فعل لاتصال الضمائر المرفوعة به، ومعناه استدعاء المدعو إلى مكان داعيه ، وهي كلمة قُصد بها أولا ــ تحسين الأدب مع المدعو ، ثمّ اطردت حتى يقولها الإنسان لعدوه ولبهيمته ونحو ذلك "[3].

عسى :

ورد في بعض الكتب أن النحاة اختلفوا في تحديد نوع كلمة (عسى) ومن ذلك ما جاء في كتاب الأنباري الذي قال " إن قال قائل ما عسى من الكلام ؟ قيل : فعل ماض من أفعال المقاربة لا يتصرف ، وقد حُكي عن ابن السراج أنه حرف ، وهو قول شاذ لا يعرج عليه والصحيح أنه فعل، والدليل على ذلك أنه يتصل به تاء الضمير وألفه وواوه"[4] وقال أبوحيان في كتابه التذييل مشيرا إلى هذا الاختلاف في آراء النحاة " فذهب الجمهور إلى أنها فعل ، وذهب بعض النحويين إلى أنها حرف ونسب ذلك إلى ابن السراج ، وهو قول أبي العباس أحمد بن يحيى نصا نقله عنه غلامه أبو عمر الزاهد "[5] وردّد هذا القول في الارتشاف[6] أما ابن هشام فقد وسّع دائرة الخلاف هذه لتسع الكوفيين حين قال في قطره "وأما عسى فذهب الكوفيون إلى أنها حرف ترج بمنزلة (لعل) وتبعهم على ذلك ابن السرّاج"[7] وفصّل أوجه الاختلاف في مغنيه فقال إنها "فعل مطلقا لا حرف مطلقا خلافا لابن السراج وثعلب، ولا حين يتصل بالضمير المنصوب كقوله[8]:

تقول بنتي قد أنى أناك يا أبتا علّك أو عساكا

---

[1] ـ الدر المصون / السمين الحلبي / دار القلم / دمشق / ط.1 / 86م / 3 / 226 .

[2] ـ الإتقان في علوم القرآن / السيوطي / تحق: فواز أحمد / دار الكتاب العربي / بيروت / ط.1 / 99م /1 / 489 .

[3] ـ البحر 2 / 494 .

[4] ـ أسرار العربية 126 .

[5] ـ التذييل والتكميل 4 / 327 .

[6] ـ ينظر الارتشاف 3 / 1222 .

[7] ـ شرح قطر الندى وبل الصدى 28 .

[8] ـ هذا بيت من الرجز لرؤبة بن العجاج ينظر مجموع أشعار العرب / دار الآفاق الجديدة / ط.1 / 79م / 181 / الكتاب 2 / 375 / إعراب القرآن / النحاس / عالم الكتب / ط.3 / 88م / 2 / 309 / شرح أبيات سيبويه / السيرافي / دار العصماء ط.1 / 2010م / 2 / 164 / فرحة الأديب / الغندجاني / دار العصماء / ط.1 / 2010م / 119 - 120 / النكت في تفسير كتاب سيبويه / الأعلم الشنتمري / منشورات معهد المحطوطات العربية / ط.1 / 87م /1 / 666 / الإنصاف / 1 / 222 / شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية / ابن هشام الأنصاري / دار اليازوري العلمية / 2007م /2 / 21 / شرح شواهد المغني / السيوطي / دار مكتبة الحياة / 1 / 443 / شرح أبيات مغني اللبيب / البغدادي / دار المأمون / ط.2 / 89م / 3 / 334 .

خلافا لسيبويه حكاه عنه السيرافي"[1] وكرّر ذلك في شرح اللمحة[2]. وأشار إلى القضية ذاتها ابن عقيل ت(769هـ) عند شرحه للألفية فقال " ولا خلاف في أنها أفعال إلا عسى ، فنقل الزاهد عن ثعلب أنها حرف ، ونسب أيضا إلى ابن السراج "[3] وقال غيرهم " وذهب ابن السراج إلى حرفية عسى وليس مستندا إلى عدم تصرفهما ، ووافقه في الأولى ثعلب ، وفي الثانية الفارسي وابن شقير، ورُدّ بأن ذلك لا يصلح دليلا للحرفية مع قيام دليل الفعلية"[4]. إذا أُمعن النظر في هذه الأقوال فسيُلحظ أن أغلبها يشير إلى أن الآراء قد نقلها نحاة عن أصحابها ، لا أنها قد وردت في كتبهم فقيل : حُكي عن ابن السراج ، ونُسب إليه ، ونقله أبو عمر الزاهد ت(345هـ) عن ثعلب ، ونقل السيرافي ت(368هـ) عن سيبويه ... في حين يمكن العودة إلى كتب هؤلاء النحاة لتكون الفيصل الذي يؤكد ما روي عنهم أو ينفيه .

صرّح سيبويه بفعلية عسى حين قال " وقد يجوز يوشك يجيء بمنزلة عسى يجيء ، وقال أمية بن أبي الصلت [5]:

يوشك من فرّ من منيّته في بعض غرّاته يوافقها

وهذه الحروف التي هي لتقريب الأمور شبيهة بعضها ببعض ، ولها نحو ليس لغيرها من الأفعال"[6] أمّا عند حديثه عن اتصال ضمير النصب بها ــ وهو الموضع الذي اختلف النحاة في فهم رأي سيبويه فيه[7] ــ فإنّه لم يخرجها عن فعليتها بل قال في ذلك "وأمّا قولهم عساك، فالكاف منصوبة . قال الراجز وهو رؤبة :

يابتا علّك أو عساكا

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك ني . قال عمران بن حطان[8]:

---

[1] ـ مغني اللبيب / دار الجيل / بيروت / ط.1 / 91م / 1 / 253 / وينظر شرح قطر الندى له 28 .
[2] ـ ينظر شرح اللمحة البدرية 2 / 20 - 21 .
[3] ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك / دار صعب / ط.2 / د.ت /1 / 322 - 323 .
[4] ـ همع الهوامع / السيوطي / دار الكتب العلمية / بيروت / ط.1 / 98م /5 / 40 / وينظر الإتقان في علوم القرآن له 1 / 500 .
[5] ـ هذا بيت من المنسرح ينظر شرح ديوان أمية بن أبي الصلت / تقديم : سيف الدين الكاتب ـ أحمد عصام الكاتب / منشورات دار مكتبة الحياة / بيروت / 53 / شرح أبيات سيبويه 2 / 167 / درّة الغوّاص في أوهام الخواص / الحريري / دار الفكر العربي / القاهرة / 97م / 79 / شرح شذور الذهب / ابن هشام الأنصاري / دار الطلائع / القاهرة / 2004م / 294 ، وذكر برواية [في بعض غراته يوافقها] في شرح كتاب سيبويه / ابن خروف / منشورات كلية الدعوة الإسلامية / ط.1 / 95م / 251 .
[6] ـ الكتاب 3 / 160 - 161 .
[7] ـ ينظر من أثر الكتاب في اختلاف أولي الألباب / د. محمد حسين المحرصاوي / دار الكتب / ط.1 / 2003م /92 - 100 .
[8] ـ هذا بيت من الوافر ينظر النكت في تفسير الكتاب 1 / 666 / شرح اللمحة البدرية 2 / 20 / شرح أبيات مغني اللبيب / البغدادي3 / 335 .

ولي نفس أقول لها إذا ما تنازعني لعلي أو عساني

فلو كانت الكاف مجرورة لقال عساي ، ولكنهم جعلوها بمنزلة لعل في هذا الموضع، فهذان الحرفان لهما في الإضمار هذا الحال، كما كان للدن حال مع غدوة ليست مع غيرها، وكما أن لات إذا لم تعملها في الأحيان لم تعملها فيما سواها فهي معها بمنزلة ليس ، فإذا جاوزتها فليس لها عمل"[1] إن عمل (لات) عمل (ليس) في الأحيان لم يخرجها من حرفيتها ،ويدخلها في فعلية (ليس). فما الذي يدعو إلى الظن بأن (عسى) قد خرجت عن فعليتها ودخلت في حرفية (لعل) لمجرد قول سيبويه إنها بمنزلتها ؟ وإعطاء منزلة لعل لليس سبق أن صرّح به الخليل ت(175هـ) في كتابه العين دون أن ينفي عنها كونها فعلا ، ودون أن يشك أحد أن الخليل قد جعل عسى حرفا ، قال الخليل " وعسى في الناس بمنزلة لعل ، وهي كلمة مطمعة ويستعمل منه الفعل الماضي ... وأميت ما سواه"[2].

ومِن النحاة مَن فهم هذا المعنى عن سيبويه، فالمبرد ت(285هـ) مثلا يختلف معه في اسمها وخبرها في هذه المسألة ، ولم يشر إلى حرفية (عسى) فيها بل سلّم بفعليتها بقوله "فأمّا قول سيبويه : إنها تقع في بعض المواضع بمنزلة (لعل) مع المضمر فتقول (عساك وعساني) فهو غلط منه ؛ لأن الأفعال لا تعمل في المضمر إلا كما تعمل في المظهر ... فأمّا تقديره عندنا : أن المفعول مقدم والفاعل مضمر"[3] ولو فهم أنها في هذا الموضع تصبح حرفا لكان أشار إليه،وحتى من ردّد الآراء التي قالت : إن سيبويه يجعلها حرفا مع الضمير المنصوب كان يقول" نقل ذلك عنه السيرافي"[4] "حكاه عنه السيرافي"[5] ولم يشر إلى قول سيبويه مباشرة.

أما ابن السراج فقد صرّح برأي مخالف لما قيل عنه، فقد يكون بذلك قد غيّر رأيه فيها ، فها هو يؤكد فعليتها حين قال"والثاني ــ وهو الفعل الذي هو غير متصرف نحو : ليس وعسى"[6] وكذا أبوعلي الفارسي[7] الذي تحدّث عن جمودها بقوله " إنما لم ينطق من

---

[1] ـ الكتاب 2 / 374 - 375 .
[2] ـ كتاب العين / تحق: د. مهدي المخزومي ـ د. إبراهيم السامرائي / سلسلة المعاجم والفهارس / د.ت / 2 / 201 .
[3] ـ المقتضب / لجنة إحياء التراث الإسلامي / القاهرة / ط.3 / 94م /3 / 71 - 72 .
[4] ـ شرح اللمحة البدرية 2 / 21 .
[5] ـ مغني اللبيب 1 / 253 .
[6] ـ الأصول في النحو 1 / 76 .
[7] ـ ذكر ابن هشام في شرح اللمحة أن أبا علي الفارسي قال : إنها حرف مطلقا . ينظر شرح اللمحة البدرية 2 / 20 .

عسى بفعل مستقبل؛لأنها لا تكون ــ ولفظها ماضٍ ــ إلا بمعنى المستقبل، وذلك أنها بمعنى المقاربة ، والمقاربة لا تكون إلا لفعل لم يقع ، فلم يحتاجوا أن ينطقوا منها بمضارع ، إذ كان المعنى للمستقبل واللفظ للماضي "[1] فهو يرى أنها فعل وليس كما قيل عنه فيبدو من هذا أنهما قد تذبذبا في رأييهما حولها، أو أن ما نُقل عنهما غير دقيق . أمّا الكوفيون الذين اتهموا بوضع (عسى) في خانة الحروف فإن كتبهم تبعد شبح هذا الاتهام بعيدا ، وتوضح رأيهم في هذه الكلمة حيث عدّوها فعلا وإن لم تتصرف فالفراء ت(207هـ) قال " قالوا : لُستم يريدون لَستم ثم يقولون: ليس وليسوا سواء ؛ لأنه فعل لا يتصرف ليس له يفعل ، وكذلك عسى ليس له يفعل ، فلعله اجترئ عليه كما اجترئ على لستم"[2] وثعلب يرى أن عسى " هذه تسمى المقاربة ، عسى عبدالله يقوم ، مثل كاد عبدالله يقوم ، وإذا أدخل أنْ فإنه يقول : قارب أن يقوم وأنشد : عسى الغوير أبؤسا . أي : عسى أن يكون ، مثل : كان عبد الله قائما . قال : هو شاذ عسى زيد قائما شاذ . "[3] ويقول في الفصيح " وعسيت أن أفعل ذاك ... ولا يقال منه يفعل ولا فاعل "[4]. إشارة إلى عدم صياغة المضارع واسم الفاعل منه ، وهو ما لا يقال عن الحروف مما يؤكد أنه لم يصرّح بحرفيتها في كتبه على الأقل .

وهذا العرض لآراء النحاة من كتبهم يجعل الترجيح يميل إلى ما قاله ابن مالك عند مقارنته بين ليس وعسى" وأمّا عسى فشاركت (ليس) في إعمالها في الأسماء كلها مظهراتها ومضمراتها ، ومعارفها ونكراتها وتفوقها بأشياء منها : إن فعليتها مجمع عليها وفعلية (ليس)مختلف فيها"[5]، وإن كان قد اختار علماء محدثون أن يكون لعسى استعمالات متنوعة منها أن تكون حرفا[6] .

---

[1] ـ المسائل المنثورة / مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق / د.ت / 230 - 231 / وينظر كتاب الشعر / مكتبة الخانجي / ط.1 / 88م / 2 / 495 - 498 / كتاب المسائل العضديات / منشورات وزارة الثقافة / دمشق / 86م /65 - 67 .

[2] ـ معاني القرآن 3 / 62 .

[3] ـ مجالس ثعلب / تحق: عبد السلام هارون / دار المعارف / مصر / 60م / 1 / 307 .

[4] ـ شرح الفصيح / ابن هشام اللخمي / وزارة الثقافة والإعلام / بغداد / 88م / 50 - 51 / وينظر تصحيح الفصيح وشرحه / ابن درستويه / وزارة الأوقاف / القاهرة / 98م / 35 / شرح الفصيح في اللغة / أبو منصور الجبّان / دار الشؤون الثقافية العامة / بغداد / 91م /99 / شرح الفصيح / الزمخشري / مطابع جا معة أم القرى / السعودية / 1417هـ /1 / 15 - 16 / متن موطأة الفصيح / المالقي / دار الذخائر للنشر والتوزيع / السعودية / 4.

[5] ـ شرح التسهيل 1 / 354 .

[6] ـ ينظر معاني النحو / د. فاضل السامرائي / دار الفكر / عمّان / ط.3 / 2008م /1 / 252 - 253 / المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها / محمد الأنطاكي / دار الشرق العربي / بيروت / ط.4 / د.ت /3 / 156 - 160 .

أمّا في البحر فقد حسم أبوحيان المسألة[1] باختياره رأي جمهور النحاة[2] القائل بفعليتها فقال " عسى من أفعال المقاربة وهي فعل خلافا لمن قال هي حرف ولا تتصرف ووزنها فَعَل "[3]

كفى :

لم أجد ــ فيما قرأت ــ رأيا يخرج (كفى) من الأفعال ، ولكنّ هذه المسألة أوردها أبوحيّان في بحره وقرّر أنّ فيها خلافا بين النحاة حيث قال "وفي كفى خلاف أهي اسم فعل أم فعل والصحيح أنها فعل"[4] وتبعه صاحب الدر المصون في هذا الرأي[5] .

ليس :

استعمل العرب كلمة الجحود (ليس) استعمال الفعل الماضي ؛ لأن لفظها اتصلت به ضمائر الرفع وتاء التأنيث الساكنة ، وعدّت من أخوات (كان) وهي مجموعة من الأفعال يجمع بينها العمل المتمثل في الدخول على الجملة الاسمية ونسخ حكمها . فشاركتها (ليس) في ذلك وكان لها هذا التأثير.ومن سماتها الثبات على صيغة واحدة فليس لها إلا هذا اللفظ ؛ وهذا الجمود يبدو أنه يعود إلى أصل صياغتها فهي كما يقول الخليل والفراء قد نحتت من (لا أيس) التي تعني عدم الوجود والدليل على ذلك " قول العرب : ائتني به من حيث أيس وليس أي من حيث هو ولا هو "[6] .

وقد أثبتت الدراسات الحديثة المقارنة أنّ هذا التأصيل لليس صحيح استنادا إلى مقارنة هذا اللفظ بما يماثله في اللغتين العبرية والآرمية وما يقاربه في الآكدية[7] . ولكن هذا الأصل (لا أيس) تنوسي ، بل إن لفظ (أيس) " لم يستعمل ... إلا في هذه الكلمة"[8] " وقال الليث أيس كلمة قد أميت ، إلا أن الخليل ذكر أن العرب تقول : جيء به من حيث

---

[1] ـ ينظر اختيارات أبي حيّان النحوية في البحر المحيط / د . بدر بن ناصر البدر / مكتبة الرشد / الرياض / 2000م /1 / 489 / مسائل النحو والصرف في البحر 1 / 107 .

[2] ـ ينظر العين 2 / 200 - 201 / نحو الخليل من خلال معجمه / د . هادي نهر / دار اليازوري / عمّان / 2006م /203 / اللباب في علل البناء والإعراب / العكبري / دار الفكر / دمشق / ط.1 / 95م /1 / 191 / شرح المفصل 7 / 115 - 116 / الدر المصون2 / 388 / شرح كافية ابن الحاجب / عبد العزيز بن جمعة الموصلي / دار الكندي / عمّان / ط.1 / 2000م /2 / 577 .

[3] ـ البحر 1 / 143 .

[4] ـ المصدر نفسه 3 / 182 .

[5] ـ ينظر الدر المصون / السمين الحلبي3 / 586 .

[6] ـ العين 7 / 300 / تاج العروس / الزبيدي / مطبعة حكومة الكويت / 2004م (ليس) 16 / 492 .

[7] ـ ينظر التطور النحوي للغة العربية / برجشتراسر / مكتبة الخانجي / القاهرة / ط.2 /94 م / 169 .

[8] ـ تاج العروس (أيس) 15 / 430 .

أيس وليس ، لم يستعمل أيس إلا في هذه الكلمة ، وإنما معناها كمعنى حيث هو في حال الكينونة والوُجد "[1]. وبقي (ليس) المنحوت يُستخدم ليدل على نفي الحال عند الإطلاق ، وإذا قيّد فبحسب ذلك التقييد . قال تعالى ﴿ وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُواْ فِيهِ ۚ ﴾ البقرة﴿٢٦٧﴾ وقال جلّ وعلا ﴿ أَلَآ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ هود ﴿٨﴾ فهي في هاتين الآيتين جاءت لنفي المستقبل .

وإذا نظرنا في كتب النحاة سنجد أن نظرتهم لليس من حيث الفعلية والحرفية جاءت على الشكل الآتي : رأى الخليل أن (ليس) فعل وقد صرّح بذلك في معجمه عند حديثه عن (عسى)[2] مؤكدا ذلك بدليل اتصال ضمائر الرفع بها . وجاء هذا التصريح أيضا في كتاب سيبويه الذي قال " صار ليس ههنا بمنزلة ضرب قومك بنوفلان ؛ لأن ليس فعل"[3] وقال "فأمّا ليس فإنه لا يكون فيها ذلك لأنها وضعت موضعا واحدا ومن ثمّ لم تصرّف تصرف الفعل الآخر"[4] والغريب ما ذكره صاحب (نحو الخليل من خلال معجمه) الذي زعم أنّ سيبويه لم يبين نوع (ليس) وإنما اكتفى بذكر أنها نفي[5] . وهذا الكلام غير دقيق يعزوه التتبع للمواضع التي ورد فيها الحديث عن هذه الكلمة في الكتاب حيث وضّح سيبويه أن هذه الكلمة فعل كما بينت فيما سبق[6] .

والفراء من أئمة الكوفيين وكذا المبرد من البصريين[7] وغيرهم[8] كان لهم الرأي ذاته.

وهذا ابن السراج يثبت فعليتها بقوله " فأمّا ليس فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك : لست كما تقول ضربت ، ولستما كضربتما ،ولسنا

---

[1] ـ تهذيب اللغة / أبو منصور الأزهري / الدار المصرية للتأليف والترجمة / د.ت (يئس)13 / 143 .
[2] ـ ينظر العين 2 / 200 - 201 .
[3] ـ الكتاب 2 / 37 .
[4] ـ المصدر نفسه 1 / 46 .
[5] ـ ينظر نحو الخليل من خلال معجمه /د.هادي نهر 105 .
[6] ـ ينظر الكتاب 1 / 69 - 70 ، 147 ... وغيرها .
[7] ـ ينظر معاني القرآن 2 / 43 / المقتضب 4 / 87 .
[8] ـ ينظر اللباب 1 / 164 / شرح التسهيل 1 / 351 / الارتشاف 3 / 1151 / شرح قطر الندى 28 / المغني 1 / 480 / الهمع 1 / 40 / الإتقان 1 / 529 / شرح كافية ابن الحاجب / الموصلي 2 / 560 .

كضربنا ، ولسن كضربن"[1] وإن كانت بعض كتب النحو تشير إلى أنه ــ ويتبعه الفارسي وغيره ــ ممن يقول بحرفيتها[2] .

أمّا الآراء التي تدعو إلى عدّها من الحروف في الكتب الحديثة ــ من خلال تعريفها مثلا بأنها " لفظ بمنزلة (ما) تدخل على الأسماء كثيرا وعلى الأفعال"[3] فقوله (لفظ) له دلالات : فهو يشير إلى تركيبها من جهة ، وإلى عدم دلالتها على حدث من جهة ثانية ، وعدم تحديد نوعها من جهة ثالثة .

ومن الآراء أيضا ما رآه صاحب (المحيط في أصوات العربية) بأن القول بحرفية (ليس) حال دخولها على الجملة الفعلية رأي سديد لا يعيبه شيء ؛ لأن ضمائر الرفع لا تتصل بها في هذه الحالة[4] .

وكذلك من دعا إلى أن تضم إلى الأدوات التي تفيد النفي بسبب أصلها المركب على الرغم من إقراره بقبولها شيئا من لوازم الفعل[5] .

وهي آراء مردودة لأسباب مختلفة :

أولا ــ الأصل في الكلمات عدم الاشتراك في النوع[6] ، فإذا كان الغالب على الكلمة أن تستعمل فعلا ، وما يقرّبها من الحروف هو استخدام في جمل محدودة ، فإن الحكم بما يغلب عليها ، وبالسائد من رأي النحاة أولى ، وقد لوحظ ــ من خلال ما عُرض من آرائهم ــ أنهم أجمعوا على فعليتها إلا قليلا منهم .

ثانيا ــ النحت جنس من الاختصار حيث نتعامل مع الكلمة المنحوتة بحسب ما صارت إليه ، فإن قبلت علامات الأسماء أدخلت معها، وإن قبلت علامات الأفعال أُقِرّ بفعليتها دون النظر إلى ما اشتقت منه حيث لا تأثير له في تحديد نوع الكلمة ؛ ولذلك لا يتم التعامل معها على أساس أصلها الذي نحتت منه. وهو ديدن العلماء القدامى فالخليل

---

[1] ـ الأصول في النحو 1 / 82 .

[2] ـ ينظر الارتشاف 3 / 1146 / التذييل والتكميل 4 / 117 / البحر 1 / 507 / الدر المصون 2 / 75 / الجنى الداني / المرادي / دار الكتب العلمية / بيروت / ط.1 / 92م / 494 / شرح اللمحة 2 / 7 / شرح قطر الندى 28 / المغني 1 / 480 / شرح ابن عقيل 1 / 262 / الهمع 1 / 40 ... وغيرها .

[3] ـ التراكيب اللغوية / د . هادي نهر / دار اليازوري / عمّان / 2004م / 277 .

[4] ـ ينظر المحيط في أصوات العربية /محمد الأنطاكي 3 / 219 .

[5] ـ ينظر النحو العربي نقد وبناء / د. إبراهيم السامرائي / دار البيارق / بيروت / ط.1 / 97م / 91 .

[6] ـ ينظر شرح اللمحة البدرية 2 / 7 .

الذي اكتشف أصل ليس عندما قرر أنها مأخوذة من نحت (لا) مع (أيس) قياسا على قول العرب : أيس وليس ، لم يضمها للحروف بل عاملها بحسب لفظها الذي ينتمي ــ بقبوله لعلامات الفعل ــ للأفعال .

ثالثا ــ آراء النحاة القدامى التي تذبذبت بين الفعلية والحرفية سببه لفظها ومعناها ، فلفظها يشدّها للأفعال ، ومعناها يقربها من الحروف ، ولكنهم غلبوا في الجملة اللفظ على المعنى لتأثيره في غيره حيث يرفع اسما وينصب خبرا، وقبوله للعلامات التي تجعله فعلا. كما أنهم كانوا يرفضون أن تتصرف في عملها تصرف الأفعال الكاملة فيعودون في الحديث عنها إلى شبهها الكبير بالحروف الذي يمنع ذلك[1]. وهذا ما سنلحظه جليا في رأي أبي حيّان وكلامه عنها .

أكّد أبوحيّان في البحر أن ليس فعل ، رافضا الرأي القائل بحرفيتها فقال عن ذلك "ليس فعل ماض خلافا لأبي بكر بن شقير وللفارسي في أحد قوليه إذ زعما أنها حرف نفي مثل (ما)"[2] فهو هنا يؤكد أنها فعل ويسير مع جمهور النحاة في هذا الرأي[3] . ولكنه عند تفسيره لقول الحق تعالى ﴿ إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ۝١ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾ الواقعة ۝٢ ذكر أن الزمخشري قال" فإن قلت: بم انتصب إذا؟ قلت: بليس ، كقولك : يوم الجمعة ليس لي شغل"[4] ثم علّق عليه رافضا أبوحيّان أن تكون(ليس)هي عامل النصب في الظرف فقال" أمّا نصبها بليس فلا يذهب نحوي ، ولا من شدا شيئا من صناعة الإعراب إلى مثل هذا ؛ لأن ليس في النفي كـــ(ما)، وما لا تعمل فكذلك ليس، وذلك أن ليس مسلوبة الدلالة على الحدث والزمان، والقول بأنها فعل هو على سبيل المجاز؛ لأن حدّ الفعل لا ينطبق عليها، والعامل في الظرف إنما هو ما يقع فيه من الحدث، فإذا قلت: يوم الجمعة أقوم ، فالقيام واقع في يوم الجمعة و(ليس)لاحدث لها، فكيف يكون لها عمل في الظرف؟ والمثال الذي شبه به وهو يوم الجمعة ليس لي شغل، لايدل على أن يوم الجمعة

---

[1] ـ ينظر شرح التسهيل 1 / 351 - 352 - 353 .
[2] ـ البحر 1 / 507 .
[3] ـ ينظر اختيارات أبي حيّان النحوية في البحر المحيط 1 / 480 / مسائل النحو والصرف 1 / 89 .
[4] ـ الكشاف / دار الكتب العلمية / بيروت / ط.1 / 95م /4 / 444 .

منصوب بليس ، بل هو منصوب بالعامل في خبر ليس...و(ليس)إنما تدل على نفي الحكم الخبري عن المحكوم عليه فقط فهي كـــ(ما)، ولكنه لما اتصلت بها ضمائر الرفع جعلها ناس فعلا، وهي في الحقيقة حرف نفي كـــ(ما) النافية "[1]. من هذا فإن رأي النحاة فيها قد لا يعدّ تذبذبا بقدر ما هو تبرير لتحجيم عملها ــ بسبب ضعف قوتها ــ فهي ليست كغيرها من الأفعال .

هات :

يرى الزمخشري أن (هات) اسم صوت بمنزلة (هاء) بمعنى احضر[2]، ويرى غيره أنها اسم فعل بمعنى أعطِ[3] . ودليلهم على اسميتها واسمية أسماء الأفعال جميعا جواز كونها فاعلة ومفعولة ، وحكاية بنائها إذا نقلت إلى العلمية ، وتنوينها فرقا بين المعرفة والنكرة وما يؤيد ذلك كما يقول ابن يعيش ت(643هـــ) "جمودها وعدم تصرفها"[4] ، وهذه الأدلة جميعا لا تنطبق على لفظ (هات) . إضافة إلى ذلك فإن هذا اللفظ تتصل به ضمائر الرفع التي كانت سببا في دخول (ليس) إلى دائرة الأفعال عندهم " وليس معناه نفي مضمون الجملة في الحال ، تقول: ليس زيد قائما الآن ، ولا تقول ليس زيد قائما غدا ، والذي يصدق أنه فعل للحوق الضمائر وتاء التأنيث ساكنة به "[5] ."والأولى الحكم بفعليته لدلالة اتصال الضمائر به عليها ، وهي لا تتصل بغير صريح الأفعال إلا نادرا كما ذكرنا في هاء "[6] في حين حكم على لفظ (هات) ــ على الرغم من اتصال الضمائر به ــ أنه اسم فعل ، واتصال الضمائر سببه عندهم قوة شبهه اللفظي للأفعال[7] .

أما جمهور النحاة[8] فإنهم يرون أنه فعل وإن اختلف بعضهم حول تصرفه وجموده وهو ما سنتحدث عنه في مبحث (الجامد و المتصرف) .

---

[1] ـ البحر 8 / 203 .
[2] ـ ينظر المفصل 151 / الكشاف1 / 177 .
[3] ـ ينظر شرح كافية ابن الحاجب / عبد العزيز الموصلي 1 / 372 .
[4] ـ شرح المفصل 4 / 25 - 28 .
[5] ـ المفصل 268 - 269 .
[6] ـ شرح الرضي على كافية ابن الحاجب / عالم الكتب / القاهرة /ط.1 / 2000م /5 / 212 .
[7] ـ ينظر شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 4 / 15 .
[8] ـ ينظر العين 4 / 80 / اللباب 2 / 91 / التبيان في إعراب القرآن / العكبري / المكتبة التوفيقية / القاهرة / ط.1 / 79م /1 / 58 / أوضح المسالك / ابن هشام الأنصاري /دار الكتاب العربي / ط.3 / 96م /1 / 25 / شرح شذور الذهب 44 - 45 / شرح قطر الندى 31 - 32 / الدر المصون 2 / 71 / الإتقان 1 / 538 .

ولم يخالف أبوحيان منهجه ، فسار خلف الجمهور مقتنعا برأيهم لتوفر الدليل ، وهو اتصال الضمائر بلفظ هات ، حيث قال " وهي فعل خلافا لمن زعم أنها اسم فعل ، والدليل على فعليتها اتصال الضمائر بها ، ولمن زعم أنها صوت بمنزلة هاء في معنى احضر وهو الزمخشري"[1] والغريب أنه على الرغم من تصريح أبي حيان بفعليتها وضع صاحب (مسائل النحو والصرف) هذا اللفظ تحت أسماء الأفعال في كتابه المستند إلى المسائل كما وردت في البحر المحيط[2] .

وبعد فإن هذه الخلافات تعيدنا إلى حدّ الفعل الذي ــ كما ذكرت سابقا ــ لم يكن جامعا لكل العناصر ، فهاهي بعض الألفاظ تخرج منه ، أو على الأقل يُختلف حولها إلا أن ما قد جمعها جميعا وأعادها إلى دائرة الفعل هو قبول العلامات .

فمن الأفعال ما لا يدل على حدث كـــ(ليس) التي تفيد النفي ، ومنها ما لا يدل على زمن كـــ(نعم، بئس) وهي من الألفاظ المختلف فيها ، وكذا عند قولنا : كرُم زيد، وشرُف عمرو ، فهذه تشعر أنها صفة ملازمة أكثر من كونها فعلا ماضيا ، والذي يجمع بين هذه الأفعال وتلك هو قبول العلامات التي انفرد بها الفعل ولم تدخل على غيره من أنواع الكلمة، مما دعا بعضهم إلى أن يستحسن عدّها الأساس الذي يحدد نوع الفعل من حيث الزمن حين لاحظ أن الماضي قد يدل على المستقبل في جملة،والمضارع قد يقع مكان الماضي وهكذا[3].

وحتى يصبح حدّ الفعل مميزا له من غيره ، جامعا لكل عناصره ، مانعا لغيرها إذ إن مجرد التركيز على المعنى والزمن لايكفي ــ فقد اتضح أن هذا الوصف تحمله أيضا أسماء الأفعال ــ فلا بد من إدخال خاصية قبول العلامات لكي لا تعود مجرد خاصة خارجة عن الفعل، بل تصبح جزءا من ذاتيته مطردة فيه فيكون حدّ الفعل هو : ما دلّ على معنى وزمن وقَبِل العلامة الخاصة به .

---

[1] ـ البحر 1 / 507 .
[2] ـ ينظر مسائل النحو والصرف في تفسير البحر المحيط / د.عبدالحميد السيد 2 / 399 .
[3] ـ ينظر التعريف بالتصريف / علي أبو المكارم / مؤسسة المختار / ط.1 / 2007 م / 53 .

الجامد والمتصرف منه :

من السمات التي يتميز بها الفعل تنوع صيغه التي تحمل دلالة لغوية واحدة , وهذه الصيغ هي التي تعطي إشارات للزمن الذي حدث فيه ذلك الفعل , ومن خلال استقراء مفردات اللغة وجد العلماء أن صيغ الفعل ثلاث فأعطوها تسميات فعل الماضي ــ وهو الذي يدل إلى جانب المعنى على الزمن الماضي ، وفعل المضارع ــ وهو الذي يحمل في طياته مع معناه زمن الحال والاستقبال ، وفعل الأمر ــ وهو الفعل الطلبي الذي يدل على حدث مستقبلي لم يقع بعد إلى جانب ما يحمله من معنى[1] وهذا هو الأصل للفعل[2]. ولكنّ هذا الاستقراء لمفردات اللغة أبان عن وجود كلمات تعد من الأفعال ــ وإن اختلف النحاة في بعضها كما أشير في المباحث السابقة[3] ــ ومع ذلك لا تتميز بسِمَة تغير أمثلتها، فسميت أفعالا لا تتصرف أو أفعالا جامدة . فهل هذا الجمود ميزة يمكن أن يمتاز بها الفعل ؟ وهل هو أصيل في تلك الأفعال التي نعتت به؟وما الأسباب التي جعلت بعض الأفعال على صورة واحدة لا تبرحها إلى غيرها ؟ وبِمَ يتميز هذا النوع من الأفعال ؟ .

الفعل كلمة تقوم على ثلاثة أطراف تعد كل منها ركيزة يقوم عليها حدّه , وهي المعنى والزمن وقبول العلامة ، والزمن لا نلمس وطأته إلا من خلال التغير الذي يحدث لصيغة الفعل ، فيأتي في صوره الثلاث المعروفة لكي ينبئ عن مرور الوقت فهذا هو الأصل له في اللغة ، ولكن يبدو أن تطورا دلاليا[4] حدث لبعض المفردات فحدّد معانيها من جهة ، وألزمها السكون في بقعة زمنية واحدة لا تتعداها فسميت هذه الأفعال الأفعال التي لا تتصرف أو الأفعال الجامدة ، فمن هذا يمكن القول بأن الجمود ليس أصيلا في الأفعال، وإنما هو طارئ قد حدث لها نظرا لأسباب مختلفة يمكن أن تُوضَّح ، على أنه تجدر الإشارة بأن الفعل الوحيد الذي أظنه أصيل الجمود ،ساكن الأصل هو (ليس) فلم أر ــ فيما قرأت ــ من يختلف في جموده من جهة، ولا من يعطيه تصريفات نُسيت أو

---

[1] ـ مع ملاحظة أن الكوفيين قسموا الفعل إلى قسمين : هما الماضي ، والمضارع ورأوا أن الأمر ما هو إلا مضارع قد دخلت عليه لام الأمر فجزمته ثم حُذفت هي وحروف المضارعة ، وهناك من يقول بأن قسمتهم للفعل ثلاثية إذ إنهم يعدّون اسم الفاعل فعلاً دائما ، فالفعل عندهم ماض ومستقبل ودائم ينظر منهج الكوفيين في الصرف / مؤمن بن صبري غنام / مكتبة الرشد / ط.1 / 2005م /1 / 268 - 269 .

[2] ـ ينظر المقتضب 4 / 175 .

[3] ـ ينظر من ص 42 إلى 52 من هذا البحث .

[4] ـ ينظر المغني الجديد في علم الصرف / د. محمد خير الحلواني / دار الشرق العربي / ط.5 / 99م / 189 - 190 .

أُميتت من جهة أخرى مما يجعل الحكم يطمئن إلى أصالة هذا الجمود في هذا اللفظ ، الذي يعد أيضا من الألفاظ التي اختلف النحاة في انتمائها الفعلي كما لوحظ في مبحث سابق[1] .

أما الأسباب التي تجعل الفعل جامدا فهي ما يلي :

أ ــ لزوم الفعل لمعنى معين فإن تصرف ذلك الفعل بطل هذا المعنى[2]، وهو معنى عام غير متقيد بزمن فزمنه مطلق لا يختلف ، فهو بذلك لا يدل على زمن معين ؛ ولذلك لم يتصرف لأن التصرف يدل على تغير الزمن، وهو مجرد عن الزمان[3] لأن المقصود منه الدلالة على المعنى دون نظر إلى تحديد زمن يقع فيه هذا المعنى للفعل[4].من ذلك مثلا فعل التعجب ، كأن يقال : ما أحسن زيدا! فإن استعمل في غير التعجب صار له مضارع وأمر وهو (يُحسن) و (أَحْسِن) ولكنه عندما يقيد معناه ليفيد التعجب فإنه يبقى على صيغة واحدة وهي (أَحْسَنَ) دون أن يكون المقصود منها الزمن الماضي ؛فالتعجب من الشيء انفعال حالي ، وإن كانت صيغته صيغة الماضي، ولا يمكن أن يوضع المضارع أو الأمر مكانه في جملة التعجب " لأن معنى التعجب إنما دخله على هيئة إن زال لفظها زال المعنى "[5].

ب ــ النحت ، وهذا السبب يخص (ليس) دون غيرها[6]. فقد قرر الخليل والفراء أنها نحتت من (لا) (أيس) ، وأكدت هذا الأمر الدراسات اللغوية الحديثة . والنحت من كلمتين أو أكثر لا يلزم أن ينتج عنه أفعال جامدة ولكن (ليس) تحديدا جاءت على هذه الصيغة التي وضعت عليها، ولم تتصرف ؛ لأنها تعبر عن نفي مطلق ليس محتاجا إلى تغير لفظه ليدل على الزمان.

ج ــ التحول من معنى وضع له إلى معنى آخر ليعبر عن شعور خاص أو فكرة خاصة فالفعل (تعال) مثلا تحول من معنى التعالي إلى معنى طلب الإقبال ، فإذا جاء بمعناه

---

[1] ـ ينظر ص 47 من هذا البحث .
[2] ـ ينظر المقتضب 4 / 175 .
[3] ـ ينظر دروس التصريف / محمد محي الدين عبد الحميد / المكتبة العصرية / 95م / 206 .
[4] ـ ينظر الطريف في علم التصريف / عبد الله محمد الأسطى / منشورات كلية الدعوة الإسلامية / 92م / 401 / الوافي الحديث في فن التصريف / محمد محمود هلال / منشورات جامعة بنغازي / ط.1 / 74م / 192 / الواضح في النحو والصرف (قسم الصرف) د. محمد خير الحلواني / دار المأمون للتراث / ط.2 / 78م / 22 / أساسيات علم الصرف / د. عبد الستار عبد اللطيف أحمد / المكتب الجامعي الحديث / ط.2 / 99م /1 / 162 .
[5] ـ المقتضب4 / 177 .
[6] ـ ينظر الواضح في النحو والصرف (قسم الصرف) 23 .

الأصيل كان فعلا متصرفا ، أما إذا استخدم بالمعنى الجديد فلا يأتي منه إلا صيغة واحدة؛ لأن التركيب يلتزم صورة شكلية غير متحولة[1].

د ــ هذا التحول من معنى إلى معنى ، أو الالتزام بمعنى واحد جعل هذا النوع من الأفعال يشبه الحروف ، ويقترب من استخدامها ، فجمد كما جمدت تلك الحروف[2] . بل إن بعض الأفعال يستعمل في المواضع التي يستعمل فيها الحرف[3] فكان ذلك سببا آخر داعيا لجموده، مثل(ليس) التي تستعمل للنفي ، وللاستثناء ، والمعنيان يستخدم فيهما الحروف .

هـ ــ الاستعمال في تركيب أسلوبي خاص ، يفرض هو الآخر على الفعل أن يجمد على صورة واحدة كما في (سُقِط في يده) (تبارك الله) ... وغيرهما[4].

و ــ إغناء تصرف بعض الأفعال عن تصريفات أفعال أخرى مما يدعو إلى جمودها وهذا سبب يتميز به ما جمد على صيغة الفعل المضارع من الأفعال،فإن تلك الأفعال لم تفقد معانيها ، ولم تتحول منها إلى معنى آخر ، كما أنها لا تخضع لتركيب خاص يختلف عمّا كان لها من قبل،والمعاني التي تعبر عنها ليست إنشائية كما هو حال معظم الأفعال الجامدة ويمكن أن يكون هذا هو السبب في قلة الألفاظ التي جمدت على صيغة المضارع[5].

هذه الأسباب وغيرها انبثقت عنها أفعال نُعتت بالجمود فحملت في لفظها ومعناها خصائص خاصة منها :

ــ الالتزام بصيغة واحدة لا تتحول عنها[6].

ــ لزوم معنى معين مرتبط بهذه الصيغة .

ــ عدم الدلالة على الزمان .

ــ لا يجوز ــ في الغالب ــ أن يقدم عليها شيء مما عملت فيه[1] .

---

[1] ـ ينظر الواضح في النحو والصرف (قسم الصرف) 23 ـ 24 / التحليل الصرفي / أ. ياسين الحافظ / دار العصماء / ط.1 / 2009م / 55 .

[2] ـ ينظر الواضح في النحو والصرف (قسم الصرف) 24 ـ 25 / دروس في علم الصرف / أبو أوس إبراهيم الشمسان / مكتبة الرشد / ط.1 / 97م / 44 / كتاب تصريف الأفعال / د. عبد الحميد السيد عبد الحميد / المكتبة الأزهرية للتراث / 89م / 263 / دروس التصريف / 206 .

[3] ـ ينظر شرح التصريح على التوضيح / الشيخ . خالد الأزهري / دار الفكر / د.ت /1 / 186 .

[4] ـ ينظر الواضح في النحو والصرف (قسم الصرف) 25 / التحليل الصرفي 55 .

[5] ـ ينظر الواضح في النحو والصرف (قسم الصرف) 33 ـ 34 / المعجم المفصل في تصريف الأفعال العربية / محمد باسل عيون السود / دار الكتب العلمية / ط.1 / 2000م / 72 / المغني الجديد في علم الصرف 193 ـ 194 .

[6] ـ ينظر الأصول في النحو1 / 98 .

ــ لا تشتق منها بقية الصيغ .

ــ المشابهة للحروف في التجرد عن الزمان والحدث .

ــ أغلبها شابهت الأفعال شبها لفظيا , اعتدّ به جمهور النحاة ؛لذلك صنّفوها ضمن الأفعال .

ــ بعضها يصحب جمودها تغير في بنائها ، كما حدث لــ(نعم) و (بئس) التي أصلها نَعِمَ و بَئِسَ .

ــ يُعتمد في التعرف على الأفعال الجامدة على ما سُمع عن العرب، فهي سماعية وليست قياسية .

ــ الأفعال الجامدة معدودة ومحددة عكس المتصرفة التي تمثل أكثر الأفعال في العربية .

ــ من الجامد ما يكون منتميا إلى موضوع واحد في كتب النحو ، ومنه ما يكون متفرقا لا يجمعه مصطلح معين .

ــ لا يبنى الجامد للمفعول ، ولا يدخل في أساليب يدل فيها على النهي ، ولا تشتق منه أسماء قياسية ، ولا يؤكد بالنون .

ــ يمثل الجامد التطور الدلالي لبعض الأفعال .

هذه الخصائص وما سبقها من أسباب لوجود هذا النوع من الأفعال التي تسمى الأفعال الجامدة أو غير المتصرفة يمثل الرد على صاحب (علم الصرف العربي أصول البناء وقوانين التحليل) الذي يرى أن " تقسيم الجامد عند الصرفيين غير مسلم به ، ولا يسلم من نقد ولا يحظى بتبرير منطقي مقنع ."[2]

أنواع الفعل الجامد :

هناك من يرى أن الجامد ينحصر فيما لزم صيغة الماضي فقط[3]، وهناك من يشير إلى أنه

---

[1] ـ ينظر الأصول في النحو 2 / 228 .

[2] ـ د. صبري متولي / دار غريب / 2004م / 25 .

[3] ـ ينظر بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال / أبو جعفر اللبلي / الدار التونسية للنشر / 72م / 29 / كتاب ترشيح العلل في شرح الجمل / القاسم ابن الحسين الخوارزمي / ط.1 / 98م / 12 / كتاب المقتصد في شرح الإيضاح / الجرجاني / 82م / 1 / 355 .

ينحصر في الماضي والأمر فقط[1] . وما توضحه كتب النحو بعد استقرائها لمفردات اللغة أن أنواع الجامد ثلاثة هي :

1 ــ ما لزم صيغة الماضي : وهي مجموعة أفعال ، منها ما هو محصور في أنواع معينة مبوب له في الكتب مثل صيغتي التعجب، وأفعال المدح والذم، وما جمد من الأفعال الناسخة، ومنها متفرق لم يجمعه باب معين في تلك الكتب مثل : سقط ، وتبارك ، وكذب ، وقلما ... وغيرها .

أما النوع المبوب فهو مجموعة أفعال متحولة من معناها الأصلي إلى معنى إنشائي صارت تحمله في صيغتها فلزمت تلك الصيغة وجمدت عندها ، وأما النوع المتفرق فإنه اكتسب هذا الجمود بالمعنى الذي أدّاه في تركيب سياقي معين فلزم هو الآخر الصيغة التي جاء عليها في هذا التركيب ، والنوعان لا يستخدمان إلا في إطار جملهم المقننة المحددة بهذا الجمود .

2 ــ ما لزم صيغة الأمر : وهي مجموعة أفعال طلبية ، تحوّل معنى أغلبها إلى معنى آخر بسبب تطورها ، وهي تحمل معنى التوسل أو الالتماس[2]. مثل الفعل (تعال) الذي دلّ في معناه الأصلي على العلو وقد كان متصرفا حينها ، أمّا إذا استخدم للنداء فإنه يكون جامدا ملازما لصيغة الأمر لا يبرحها إلى غيرها من ماض ومضارع.

3 ــ ما لزم صيغة المضارع : هذه المجموعة من الأفعال اتسمت عن المجموعتين السابقتين بما يلي :

أ ــ لا تحمل في طياتها معنى إنشائيا .

ب ــ لم تتحول من معناها الأصلي إلى معنى آخر ، بل هي تحمل المعنى ذاته الذي وضعت له في اللغة .

---

[1] ـ ينظر الصرف العربي صياغة جديدة / د. عبد الجواد حسين البابا ـ د. زين كامل الخويسكي / مؤسسة شباب الجامعة / 88م / 59 / الأفعال في القرآن الكريم / د. عبد الحميد السيد / دار البيان العربي / ط.1 / 86م / 1 / 71 / تيسير الصرف / أبو السعود سلامة / دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر / ط.1 / 2003م / 13 / أساسيات علم الصرف 1 / 162 / كتاب تصريف الأفعال 263 / التعريف بالتصريف 102 / قطوف من العربية / د. أحمد سليم الحمصي / دار الإيمان / ط.1 / 97م / 148 .

[2] ـ ينظر الواضح في النحو والصرف (قسم الصرف)23 .

ج ــ هي متصرفة بطبيعتها ، ولكن الماضي والأمر منها قد أميت ، فلم تعد القبائل العربية تستخدمهما استغناء بتصريفات أفعال أخرى تحمل المعنى ذاته .

د ــ وهي لا تخضع لتركيب خاص جمدت فيه كما هو حال الأنواع الأخرى من الأفعال الجامدة .

هـ ــ أفعال هذه المجموعة تنحصر في فعلين هما (يهيط) ومعناه يصيح ، و(يسوي) ومعناه يساوي .

أما النوع الثاني ، وهو كثير غالب في الاستعمال من جهة ، والأصل من جهة أخرى فهو الفعل المتصرف الذي يأتي الحدث فيه بصيغ ثلاث هي صيغة الماضي ، والمضارع والأمر . وهذا يسمى تام التصرف ، وهذا التصرف التام يتيح لمستخدم هذه الأفعال أن يلونها بأطياف الزمن الذي حدثت فيه .

وقد لا تأتي من صيغ الفعل إلا اثنتان هما :

أولا ــ الماضي والمضارع[1] : وهذه المجموعة شملت كثيرا من الأفعال الناسخة التي لا يمكن أن يأتي منها فعل الأمر ؛ لأن المعنى لا يحتمل ذلك مثل كاد وأوشك ، أو لأنها مسبوقة بأدوات نفي لا يتناسب وجودها مع صيغة الأمر نحو مازال وأخواتها . وهناك من يرى أن هذه المجموعة محصورة في هذه الأنواع الناسخة[2]، ولكن يمكن أن يضاف إليها الفعل (ينبغي) الذي لم تذكر له كتب اللغة الأمر بل أشارت إلى الماضي ، وإن كان هناك من يظن أنه جامد على صيغة المضارع كما سيتم التوضيح عند الحديث عنه لاحقا. ويغلب الظن أن الجمود هو مصير هذا الفعل نظرا لندرة استخدام الماضي منه إن لم يكن مستخدما على الإطلاق .

---

[1] ـ هناك من يرى أن ناقص التصرف ينحصر في هذا النوع فقط / ينظر قواعد اللغة العربية / د. مبارك مبارك / دار الكتاب اللبناني / ط.1 / 73م / 15 / تيسير الصرف 13 / المحيط في أصوات العربية 1 / 172 / كتاب شذا العرف في فن الصرف / أحمد الحملاوي / المكتبة الثقافية / د.ت / 46 .

[2] ـ ينظر التحليل الصرفي 54 / علم التصريف العربي / د . صالح سليم الفاخري / منشورات شركة (ELGA) 90م / 1 / 108 / المحيط في أصوات العربية 1 / 172 .

ثانيا ــ المضارع والأمر : أمّا هذه المجموعة فهي محصورة في فعلين في اللغة هما : يدع ويذر اللذين يمكن أن يكون لهما ماض ، ولكنه أميت نظرا لندرة الاستخدام وللاستغناء بالفعل (ترك) ومشتقاته عنه .

ومن هذا يمكن ملاحظة ما يلي :

1 ــ ظاهرة الاستغناء بألفاظ عن ألفاظ في اللغة ،وأظنها من ظواهر التطور الدلالي، وهي تخضع للذوق العام الذي يميل إلى ما خفّ من الكلمات ، فتكون سببا في جمود كلمة أو في نقص تصريفها .

2 ــ قد لا يكون نقص التصرف مردّه الإماتة للألفاظ ، بل إن الكلمة ومعناها وتركيبها يتحكم في صوغ الأمثلة المختلفة لها ، فيكون ذلك سببا في نقص التصرف.

3 ــ اللغة حسب الاستخدام ، فمتى استخدم الناس الألفاظ عاشت ، وتولدت عنها استخدامات واشتقاقات ، ومتى أبطلوا مفعولها تقلّص حجمها أو ماتت واندثرت .

4 ــ الفعل المضارع قسيم مشترك بين نوعي الفعل الناقص التصرف ، فلا يوجد في العربية فعل ناقص التصرف قد بقي منه الماضي والأمر فقط .

وقد كان لأبي حيان موقف واضح من هذه المسألة ، فهو لم يغفل عن الاهتمام بهذا الجانب في بحره بل أشار إليه عند ورود أفعال تتسم بالجمود ، فوقف ليوضحها في سياق تفسيره للآية التي ورد بها ذلك الفعل، وكذا الأفعال المتصرفة . من هذا :

أولا ــ الأفعال الجامدة :

(بئس) : كان حديث أبي حيان عن جمود هذا الفعل قصيرا ، ولكنه جمع ثلاثة محاور عميقة ، عند قوله عن (بئس) " فعل جُعل للذم ، وأصله فَعِلَ "[1] وقال "وبئس لا يتصرف فلا يتقدم معمولها عليها "[2] .

وَرَدَ القول الأول في معرض توضيحه لمفردات الآيات (87 ــ 96) من سورة البقرة، فكانت منه هذه الإشارة إلى تحوّل الفعل من معناه الأصلي وهو إصابة البؤس إلى هذا المعنى، كما أشار إلى تحول بنيته من فَعِلَ إلى فِعْلَ،وهو ما تؤكده كتب المعاجم والصرف[3].

---

[1] ـ البحر 1 / 466 .

[2] ـ المصدر نفسه 5 / 259 .

[3] ـ ينظر الصحاح (بأس)3 / 907 / لسان العرب / ابن منظور / دار المعارف / د.ت /(بأس) 3 / 201 / تاج العروس(بأس)15 / 433/ القاموس المحيط / الفيروز آبادي / المطبعة الأميرية / ط.3 / 1301هـ/ (بأس) 2 / 197 / الواضح في النحو والصرف (قسم الصرف) 30 .

أما القول الثاني فهو ردّ على من جعل﴿يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ﴾في قوله تعالى من سورة (هود)﴿ وَأُتۡبِعُواْ فِي هَٰذِهِۦ لَعۡنَةٗ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ بِئۡسَ ٱلرِّفۡدُ ٱلۡمَرۡفُودُ ﴾ هود﴿٩٩﴾ معمولا لـــ (بئس) فهو بهذا الردّ يثبت خصيصة من خصائص الأفعال الجامدة حيث لا يتقدم ما تعمل فيه عليها ، وهذا جانب يتماس فيه علم الصرف مع علم النحو .

(تبارك) : وهو فعل من الأفعال التي حكمها الاستخدام ، فهو لم يتحول من صيغة إلى صيغة ، ولا من معنى إلى معنى غيره ، ومع ذلك يعد من الأفعال الجامدة على الزمن الماضي ؛ والسبب في ذلك هو اقتصار العرب على استعمال الماضي منه، يقول أبوحيان "و (تبارك) مشتق من البركة لم يستعمل إلا ماضيا لازما "[1] وقال " و (تبارك) فعل ماض لا يتصرف ومعناه تعالى أو تقدّس "[2]وقال فيه أيضا "و(تبارك) تفاعل مطاوع بارك ، وهو فعل لا يتصرف ، ولم يستعمل في غيره تعالى فلا يجيء منه مضارع ولا اسم فاعل ولا مصدر "[3].

والغريب أن كتب المعاجم أشارت إلى معناه ، وعدم تعديه ، وأنه صفة خاصة بالله تعالى لا تكون لغيره ، ولكنها لم تشر إلى جموده[4]. في حين ذكرت جموده وأشارت إليه كتب النحو والصرف[5].

(ساء) : وهو من الأفعال التي تتعدد أوجه استخدامها ، فتأتي على ذلك متصرفة أو جامدة ، بحسب ذلك الاستخدام ، والمعنى الذي ترمي إليه ، كما يعتري التغيير وزنها ، وقد أوضح ذلك أبوحيان جليا في بحره[6] فقال عند تفسيره لقوله تعالى﴿أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾ الأنعام﴿٣١﴾ " (ساء) هنا تحتمل وجوها ثلاثة ، أحدها ــ أن تكون المتعدية المتصرفة

---

[1] - الارتشاف 4 / 2036 .
[2] - البحر 6 / 369 / وينظر النهر الماد ج . 2 القسم (1) 514 .
[3] - البحر 6 / 440 .
[4] - ينظر العين (برك) 5 / 368 / معجم مقاييس اللغة / أحمد بن فارس / دار الفكر / 79م / (برك)1 / 231 / الصحاح (برك)4 / 1575 / لسان العرب (برك)4 / 265 / تاج العروس (برك)27 / 59 / القاموس المحيط (البركة)3 / 285 .
[5] - ينظر الأشباه والنظائر في النحو / السيوطي / دار الكتب العلمية / د.ت / 2 / 15 / همع الهوامع 3 / 13 / الطريف في علم التصريف 404 / الوافي الحديث في فن التصريف 193 ... وغيرها .
[6] - ينظر البحر 3 / 217 - 218 /5 / 16 / 7 / 83 .

ووزنها (فعَل) بفتح العين ، والمعنى ألا ساءهم ما يزرون ... والثاني ــ أنها حولت إلى (فعُل) بضم العين وأشربت معنى التعجب ، والمعنى : ألا ما أسوأ الذي يزرونه ، أو ما أسوأ وزرهم ، على الاحتمالين في ما ، والثالث ــ أنها أيضا حولت إلى (فعُل) بضم العين وأريد بها المبالغة في الذم فتكون مساوية لــ (بئس) في المعنى والأحكام "[1] وقال في موضع ثان " بل إذا جرى (ساء) مجرى (نعم وبئس) كان حكمها حكمهما سواء لا يختلف في شيء البتة من فاعل مضمر أو ظاهر وتمييز ، ولا خلاف في جواز حذف المخصوص بالمدح والذم والتمييز فيها لدلالة الكلام عليه ... "[2] وقال في موضع ثالث أيضا " واختار الزمخشري في (ساء) أن تكون التي لا تتصرف ... واختار ابن عطية أن تكون المتصرفة ... فالمتصرفة تحتاج إلى تقدير مفعول ... وغير المتصرفة تحتاج إلى تمييز ... "[3] وهكذا تناثرت الأحكام عن هذا الفعل بحسب وروده في الآيات ، وما يقتضيه التفسير أو الرد على المفسرين والمعربين ليتكون من مجموع ذلك القانون الخاص به ، وهو قانون مرن يتسع ليضم الأحكام من جهة ، ويتناسب مع ما يتطلبه التفسير من جهة أخرى .

(سقط) : وهذا الفعل من الأفعال التي لا تُذكر هكذا مجردة ، فالحكم على جموده لا يكون إلا في تركيب سياقي خاص ، ورد في القرآن الكريم يكون فيه جامدا حين يعطي الدلالة على معنى الندم والتحسر " وأصله من الاستئسار ، وذلك أن يضرب الرجل الرجل أو يصرعه ، فيرمي به من يديه إلى الأرض ليأسره فيكتفه ، فالمرمي به مسقوط في يدي الساقط به ، فقيل لكل عاجز عن شيء وضارع لعجزه متندم على ما قاله [سقط في يديه] و [أسقط] ... "[4] فالفعل متصرف الأصل والاستخدام إلا في مثل هذه الآية ، وهي قوله تعالى ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِيٓ أَيۡدِيهِمۡ ﴾الأعراف﴿١٤٩﴾فسارت الآية بذلك سير المثل بين الناس بغض النظر عن كونه مستخدما عند العرب قبل الإسلام[5]، أو أنه من العبارات

---

[1] ـ البحر 4 / 112 .
[2] ـ المصدر نفسه 4 / 231 .
[3] ـ المصدر نفسه 3 / 538 .
[4] ـ تفسير الطبري / مكتبة ابن تيمية / ط.2 / د.ت / 13 / 118 - 119 .
[5] ـ ينظر المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز / ابن عطية / دار الكتب العلمية / ط.1 / 93م /2 / 455 - 456 .

المستحدثة في منظومة القرآن الكريم[1] بما جاء به من معان للمفردات العربية لم تكن تحملها قبل ذلك من قبيل التطور الدلالي لتلك الألفاظ في ظلال الإسلام .

وما يميز هذا الفعل عن غيره من الأفعال الجامدة أنه جاء على ثلاث صور في صيغة الماضي ، فقد ورد في قراءة الجماعة﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِيٓ أَيۡدِيهِمۡ ﴾مجردا مبنيا للمجهول ، وجاء في قراءة ابن أبي عبلة[2]﴿ وَلَمَّا أَسۡقِطَ فِيٓ أَيۡدِيهِمۡ ﴾ رباعيا مزيدا بالهمزة مبنيا للمجهول ، وفي قراءة ابن السميقع[3]□□□□□□□﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِيٓ أَيۡدِيهِمۡ ﴾مجردا مبنيا للفاعل[5]" وكل جائز "[6]وإن رأى الفراء أن (سُقِطَ) أكثر وأجود من (أُسْقِطَ)[7]، ورأى غيره أنها أفصح[8].ولكنّ أبا حيان رأى أن هذا الفعل بهذا المعنى وهذه الميزة وهي الجمود " لم يستعمل ... إلا ماضيا مبنيا للمفعول "[9] وتبعه في ذلك السيوطي ت(911هـ) في الهمع[10].

(عسى) : عسى من الأفعال التي أميتت[11] تصريفاتها عدا الماضي منها، ويبدو أن إماتة تلك التصريفات نظرا للتطور الدلالي الذي لحقه فأسكنه مطمئنا في الزمن الماضي مع ما شابهه من الأفعال الجامدة ، والدليل على أصله المتصرف ما ورد في كتب اللغة من تصريفات مختلفة له ، منها المصدر (العسي) ، وفعل المضارع عسى أعسى ، ويقال : عسى يعسو ، و عسى يعسي ، كما يصاغ منه فعل التعجب

---

[1] ـ ينظر الدر المصون 5 / 462 .

[2] ـ إبراهيم بن أبي عبلة واسمه شمر بن يقظان أبو إسماعيل الشامي الدمشقي ثقة كبير تابعي ، له حروف في القراءات ، واختيار خالف فيه العامة ت (151) هـ ينظر طبقات القراء/ الذهبي / تحق: د. أحمد خان / ط.1 / 97م /1 / 19 /تقريب التهذيب / العسقلاني / تحق: عبدالوهاب عبداللطيف / دار المعرفة / بيروت / 1 / 39 / سير أعلام النبلاء / الذهبي / تحق: شعيب الأرناؤوط / مؤسسة الرسالة / بيروت / ط.10 / 94م / 6 / 323 .

[3] ـ محمد بن عبدالرحمن أبو عبدالله اليماني له اختيار في القراءة شذّ فيه ت213هـ وقيل 215هـ ينظر طبقات القراء 1 / 195 / ومعرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار/ الإمام الذهبي / تحق : طيار آلتي قولاج / استانبول / 95م / 1 / 356.وقد ذكر صاحب اللسان أن اسم أبيه هو السميقع ، ومعناه الصغير الرأس وليس السميفع كما هو مشهور في أغلب الكتب التي تعرضت لذكره . ينظر اللسان (سمقع)24 / 2099 .

[4] ـ ابن كيسان أبو عبدالرحمن اليماني التابعي الكبير المشهور ، وردت عنه الرواية في حروف القرآن أخذ عن ابن عباس ت 106 هـ ينظر طبقات القراء 1 / 341 / الطبقات الكبرى / ابن سعد / دار صادر / 5 / 537 / سير أعلام النبلاء5 / 38

[5] ـ ينظر البحر 4 / 392 / معجم القراءات / د. عبد اللطيف الخطيب / ط.1 / 2002م /3 / 164 .

[6] ـ معاني القرآن / الأخفش / عالم الكتب / ط.1 / 2003م / 448 .

[7] ـ ينظر معاني القرآن1 / 393 .

[8] ـ ينظر درة الغواص في أوهام الخواص 108 .

[9] ـ الارتشاف 4 / 2038 .

[10] ـ ينظر همع الهوامع 5 / 14 .

[11] ـ ينظر العين (عسو)2 / 201 / تهذيب اللغة (عسا)3 / 86 / لسان العرب (عسا)33 / 2950 .

شذوذافيقال: ما أعساه وأعس به ، وغيرها من التصريفات[1] التي يحمل فيها (عسى) معنى غير معنى الإشفاق والطمع والرجاء الذي يحمله وهو جامد ؛ لأن لزومه لصيغة واحدة تمكنه من إبداء ذلك المعنى المطلوب والجديد الذي حمله في طياته ، فلو تصرف لزال ذلك المعنى وبطل . وهذا الأمر غاب عن الدماميني[2] مما جعله يتهم ابن مالك بالوقوع في الوهم "وذلك لأنه قال في باب التعجب : شذ قولهم ما أعساه بكذا ، وأعس به بمعنى ما أحقه ، وأحقق به وهذا أشد في الغلط ؛ لأنه معترف بالمعنى مع توهمه أن الفعل جامد وأنه عسى التي للمقاربة"[3] ولكنّ الأقرب إلى الصواب أن هذا الفعل قد تدرج في مدارج التطور الدلالي ليصل إلى معنى الرجاء والطمع في شيء ، على الرغم من أنْ ليس في أصل لفظه ما يحمل هذه الدلالة إلا أنه تحول مع التطور إلى هذا المعنى[4]. وهو ما يفهم من قول السمين الحلبي ت(756هـ) في درّه حيث قال " عسى فعل ماض نقل إلى إنشاء الترجي والإشفاق "[5] فالنقل هو هذا التطور الدلالي الذي حدث لهذا الفعل .

أمّا أهم أسباب جموده التي أوردها النحاة فإنها تنحصر في سببين هما :

أولا ــ لفظه لفظ الماضي ومعناه يدل على الحال .

ثانيا ــ مشابهته للحرف لعل .[6]

وقد اهتم أبو حيان بـــ(عسى) فقال عنه " وهي فعل خلافا لمن قال هي حرف ، ولا تتصرف ، ووزنها فعَل ... وهي في الرجاء تقع كثيرا ، وفي الإشفاق قليلا"[7]

وقال " والمحفوظ عن العرب أنه لا تكسر السين إلا مع تاء المتكلم والمخاطب ونون الإناث نحو : عسيتَ ، عسيتُ ، وعسيتن ، وذلك على سبيل الجواز لا الوجوب ، ويفتح فيما سوى ذلك على سبيل الوجوب ، ولا يسوغ الكسر نحو : عسى زيد

---

[1] ـ ينظر الحجة للقراء السبعة / أبو علي الفارسي / دار المأمون للتراث / ط.1 / 84م /2 / 350 / المحكم والمحيط الأعظم (ع . س . ي)2 / 220 / إملاء ما من به الرحمن / العكبري / تحق: إبراهيم عطوة عوض / دار الحديث / 1 / 324 / الجامع لأحكام القرآن / القرطبي / دار الحديث / 2005م / 2 / 207 / شرح التسهيل1 / 354 / بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال 29 / لسان العرب (عسا) 33 / 2950 / الدر المصون 2 / 516 / القاموس المحيط (عسا) 4 / 355 / شرح الدماميني على متن المغني/ المطبعة البهية / مصر / د.ت /1 / 299 / شرح التصريح على التوضيح1 / 208 .

[2] ـ محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر المخزومي الدماميني (ت 827 هـ) ينظر ترجمته الضوء اللامع 7 / 184 / الأعلام 6 /57 .

[3] ـ شرح الدماميني على متن المغني1 / 299 .

[4] ـ ينظر الواضح في النحو والصرف (قسم الصرف) 27 .

[5] ـ الدر المصون 2 / 387 .

[6] ـ ينظر الصحاح (عسا) 6 / 2425 / كتاب أسرار العربية 126 / شرح المفصل 7 / 116 .

[7] ـ البحر 2 / 143 .

والزيدان عسيا ، والزيدون عسوا ، والهندان عسيا ، وعساك وعساني وعساه ... ودخول هل على عسيتم دليل على أن عسى فعل خبري لا إنشائي ، والمشهور أن عسى إنشاء لأنه ترج فهي نظير لعل "[1]

أما في رده على من تمحّل أسبابا لجمود عسى ، وعدم تصرفها فإنه قال "وهذه العلل كلها تلفيقات لشيء وضعي ، والوضعيات لا تعلل ، ولو قيل إن عسى لما كانت مشاركة لـــ (لعل) في الرجاء ألزمت عدم التصرف لكان قولا"[2]

ثانيا ــ الأفعال المتصرفة : وهي قسمان :

أ ــ تام التصرف :

هذا النوع من الأفعال يمثل أغلب الأفعال في اللغة العربية ، وهي كثيرة لا يمكن أن تحصر ،ولكن الاهتمام سيكون على فعل هو مثار خلاف بين النحاة ،عدّه أبو حيان من الأفعال تامة التصرف في حين يراه غيره من الأفعال الجامدة ، بل هناك من يخرجه من حيز الأفعال ــ كما لوحظ في مبحث سابق[3] ــ ألا وهو الفعل (هات) الذي يبدو أنه مشتق من المهاتاة ، وماضيه هاتى ، ومضارعه يهاتي . وبعض المصادر اللغوية ترى أنه قد أميت تصريف هذا الفعل عدا الأمر منه[4]، في حين هناك مصادر أخرى تؤكد بقاء تصريفاته[5] مع امتناع بعض الاستخدامات ، وهي اتصاله بتاء الفاعل ووقوعه في أسلوب النهي ، حيث قيل "ولا يقال منه هاتيت ولا ينهى بها"[6].

وأغرب ما قيل عن هذا الفعل ما وصفه به محمد خير الحلواني من أنه من الكلمات المحنطة التي تثير في أذهان الدارسين الكثير من القضايا اللغوية ، وما ادعاه من أن أصله هو نحت من (ها) التنبيه و (تي) التي هي اسم إشارة[7]. فأما وصفه

---

[1] ـ البحر 2 / 264 .
[2] ـ التذييل والتكميل 4 / 334 .
[3] ـ ينظر ص 51 من هذا البحث .
[4] ـ ينظر العين (هتى) 4 / 80 / تهذيب اللغة (هات) 6 / 395 / المحرر الوجيز 1 / 198 / الواضح في النحو والصرف (قسم الصرف) 36 / المغني في تصريف الأفعال / محمد عبد الخالق عضيمة / ط.3 / 62م / 164 / الطريف في علم التصريف 404 / الوافي الحديث في فن التصريف 193 ... وغيرها .
[5] ـ ينظر المذكر والمؤنث / أبوحاتم السجستاني / دار الشرق العربي / د.ت / 208 / الصحاح 1 / 271 / الصاحبي 291 / المحكم والمحيط الأعظم (هـ . ت . ي) 4 / 377 / لسان العرب (هيت) 52 / 4732 / الدر المصون 2 / 72 .
[6] ـ الصحاح 1 / 271 وينظر الصاحبي 291 / لسان العرب (هيت) 52 / 4732 .
[7] ـ ينظر الواضح في النحو والصرف (قسم الصرف) 35 ـ 36 .

بالتحنيط فلا أظن أن ذلك صحيح ؛ فالكلمة متداولة ، مستخدمة كثيرا، وليست من المفردات القابعة في المعاجم ، ولا تستخدم إلا في مناسبات خاصة ، وأما النحت فهو بعيد جدا عن معنى هذه الكلمة ، وهو أمر لا يؤكده شيء ، وإنما مجرد تخمين لا يقوم على أسس ثابتة منقولة عن العرب أو حتى من خلال المقارنة بكلمات في اللغات السامية القريبة من اللغة العربية حتى يستند هذا الكلام إلى أصل علمي صحيح . وكل ما قيل عن أصل هذا الفعل إن هات قد تكون الهاء فيه أصلية ، وقد تكون " في موضع قطع الألف من آتى يؤاتي "[1].

واختار أبو حيان الرأي القائل بتصرف هذا الفعل فقال " وفعله متصرف تقول : هاتى يهاتي مهاتاة ، وليس من الأفعال التي أميت تصريف لفظه إلا في الأمر منه خلافا لمن زعم ذلك ... "[2] كما اختار أن تكون الهاء فيه أصلية محتجا بقوله " وليست (ها) للتنبيه دخلت على أتى فألزمت همزة أتى الحذف؛ لأن الأصل أن لا حذف ، ولأن معنى هات ومعنى ائت مختلفان ، فمعنى هات أَحْضِر، ومعنى ائت احضر..."[3]

ويمكن أن يُطْمَأن لرأيه إذا عُرف أن من قال بإماتة تصريفات هذا الفعل قد أتى بمثال يدلل به على استخدام المضارع منه فقال " وقد جاء في الشعر قوله[4] :

لله ما يعطي وما يهاتي

أي : ما يأخذ "[5]. إن إعطاء كلمة (يهاتي) معنى يأخذ لا يبعدها عن أن تكون صيغة المضارع لفعل الأمر هات ؛ لأن هناك الكثير من الكلمات العربية التي تحمل معنيين متقابلين ، من ذلك مثلا يهوي الذي يعطي معنى ينزل ، ويكون بمعنى يصعد ، والظن الذي يعني الشك ويعني اليقين ، وشرى التي بمعنى باع وبمعنى اشترى ، وعسعس بمعنى أقبل وأدبر ، وصار تحمل معنى ضمّ ومعنى فرّق ... وغيرها[6] .

---

[1] ـ العين (هتى) 4 / 80 .
[2] ـ البحر 1 / 507 / وينظر النهر الماد / أبو حيان الأندلسي / مؤسسة الكتب الثقافية / ط.1 / 87م / 1 / 125 .
[3] ـ البحر 1 / 507 .
[4] ـ هذا شطر بيت من الرجز بلا نسبة في العين 4 / 80 والمعجم المفصل في شواهد العربية 9 / 182 .
[5] ـ العين (هتى) 4 / 80 .
[6] ـ لمزيد الاطلاع ينظر كتاب الأضداد / ابن الأنباري / المكتبة العصرية / 98م / الاشتراك والتضاد في القرآن الكريم / د. أحمد مختار عمر / عالم الكتب / ط.1 / 2003م .

كما قيل : أنا أهاتيك ، وقيل : لا أهاتيك ولا أواتيك[1]. وأما القول إن هاتى يهاتي مهاتاة قد ظهر في مرحلة متأخرة عن هات[2]، فهو ادعاء لا يستند إلى دليل يدعمه ، ولكنّ ما يلحظ أن ما بقي من استخدام هذا الفعل هو الأمر منه ؛ مما قد يوصله إلى حالة الجمود التي قررها بعض اللغويين .

ب ــ ناقص التصرف :

من أفعال المقاربة (كاد وأوشك) :

أشار أبو حيان باقتضاب إلى تصرف كاد وأوشك الناقص حيث لا يأتي منهما إلا الماضي والمضارع ، دون غيرهما من أفعال المقاربة في البحر حيث قال "وليس من أفعال المقاربة ما يستعمل منه مضارع إلا كاد وأوشك "[3] على الرغم من أنه في التذييل ذكر أفعالا أخرى من أفعال المقاربة لها مضارع بحسب ما أشار إليه علماء اللغة فقال" وذكر الجوهري مضارع طفق ... وحكى الكسائي : إن البعير يهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجّه "[4]وقد وافق الجوهري[5] صاحبُ شرح التصريح ودعّم قوله بآراء العلماء عن الفعل (طفق) فقال "وطفق حكى أبو الحسن الأخفش طفَق يطفِق بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع ..."[6] وجاء في المغني في تصريف الأفعال ما يوافق قول الكسائي من أن " ما جاء منه الماضي والمضارع ... ومن أفعال المقاربة كاد وأوشك وجعل على الصحيح "[7].

ينبغي :

من الأفعال التي أعدّها مما يتسم بنقص التصرف هذا الفعل الذي أشير إلى ماضيه ، ولم يتحدث أحد عن الأمر منه مما يجعله يقبع باطمئنان في زاوية الأفعال ناقصة التصرف التي استخدم منها الماضي والمضارع ، وقد ذكرت ماضيه كتب اللغة فقيل " انبغى لفلان

---

[1] ـ ينظر الصاحبي 291 .
[2] ـ ينظر الواضح في النحو والصرف (قسم الصرف)37 .
[3] ـ البحر 1 / 225 .
[4] ـ التذييل 4 / 371 .
[5] ـ أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري ت 393هـ ينظر ترجمته معجم الأدباء/ ياقوت الحموي / دار إحياء التراث العربي / بيروت /6 / 151 / الأعلام 1 / 313 .
[6] ـ شرح التصريح على التوضيح / الشيخ . خالد الأزهري 1 / 208 .
[7] ـ المغني في تصريف الأفعال 164 .

أن يفعل كذا أي صلح له أن يفعل "[1] "وانبغى الشيء تيسّر وتسهّل "[2]؛ولهذا قرر أبوحيان أنه من الأفعال التي تتصرف بسماع هذا الماضي لها[3] ، وتبعه في ذلك صاحب الدر المصون[4] والمغني في تصريف الأفعال[5]. وعدّ ما قاله ابن مالك في التسهيل من أن هذا الفعل من الأفعال التي لا تتصرف وهم مردود عليه بما ذكر من ماضيه[6] . ولكن بالعودة إلى التسهيل نجد أن ابن مالك لم يطلق الحكم على عواهنه بل قيّده بالشهرة فقال "وعُلِم بذكر التصرف قيدا لما تُوصَل به (أنْ) أنها لا توصل بما لا تصرف له من مضارع كينبغي في الأشهر "[7]. من هذا فإن ما اشتهر عن الفعل (ينبغي) هو مضارعه في حين أن الماضي يبدو أنه قليل الاستخدام إن لم يكن عديمه ، حتى كان ذلك سببا للحكم على الفعل بأنه لا يتصرف، وقد تبع ابن مالك في هذا الرأي السيوطي[8]وصاحب الطريف في علم التصريف[9]، ولكن ما يثير الانتباه هو ما أورده صاحب تاج العروس الذي قال "قال الشهاب في أول البقرة هو مطاوع بغاه يبغيه إذا طلبه ، ويكون بمعنى لا يصح ولا يجوز ، وبمعنى لا يُحسن قال : وهو بهذا المعنى غير متصرف لم يُسمع من العرب إلا مضارعه كما في قوله تعالى ﴿ لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ ﴾ يس ﴿٤٠﴾ "[10] فهذا يُطلعنا على رأي آخر وهو أن معنى الفعل يحدد نوعه من حيث التصرف وعدمه .

يذر:

هذا الفعل من الأفعال الناقصة التصرف ؛ استغناء بتصريفات ترك عن تصريفاته وتصريفات يدع أيضا ، وهو ما أشار إليه علماء اللغة[11] الذين قرروا أن ماضيه واسم

---

[1] ـ تهذيب اللغة (بغى)8 / 212 / ينظر لسان العرب(بغا) 4 / 322 .
[2] ـ المحكم والمحيط الأعظم (ب . غ . ي)6 / 27 وينظر القاموس المحيط (بغا) 4 / 298 .
[3] ـ ينظر البحر 6 / 207 .
[4] ـ ينظر الدر المصون 7 / 650 .
[5] ـ ينظر المغني في تصريف الأفعال 164 .
[6] ـ ينظر الارتشاف 4 / 2038 / البحر 6 / 207 .
[7] ـ شرح التسهيل 2 / 223 .
[8] ـ ينظر همع الهوامع 3 / 15 .
[9] ـ ينظر الطريف في علم التصريف / عبدالله الأسطى 405 .
[10] ـ تاج العروس / الزبيدي(بغي) 37 / 187 .
[11] ـ ينظر العين (وذر) 8 / 196 / الكتاب 4 / 67 / معاني القرآن / الأخفش 589 / تهذيب اللغة (وذر) 15 / 11 / الخصائص 1 / 226 / معجم مقاييس اللغة (وذر) 6 / 98 / المحكم والمحيط الأعظم (وذر) 10 / 114/ لسان العرب (وذر) 53 / 4805 / تاج العروس (وذر) 14 / 356 / القاموس المحيط (الوذرة)2 / 152 .

فاعله واسم مفعوله ومصدره قد أميت ، ولم يبق منه سوى المضارع والأمر فأصبح ذا تصرف ناقص ، وقد علل السيرافي هذا النقص في التصرف والاستغناء عن الماضي بقوله "وإنما يقولون : يَدَعُ و دَعْ في الأمر ، ويذَرُ وذَرْ ؛ لأن الأمر مستقبل أيضا ، وخصوا المستقبل ؛ لأن الكلام بالمستقبل أكثر منه بالماضي لأن لفظ الاستقبال يصلح لزمانين ، وفعل الأمر مستقبل أيضا فكان استعماله فيما كثر أولى ... "[1]

ومن اللغويين من يرى أنه يعد من الجوامد إذ لم يستخدم منه سوى الأمر ــ بحسب رأيه[2] ــ وهو قول مردود ؛ فإن المضارع مستخدم أيضا ، بل إن هناك من نقل بعض المأثورات اللغوية التي يستفاد منها ورود الماضي لهذا الفعل[3] .

وقد سار أبو حيان في ركاب اللغويين ، وقرر أن هذا الفعل " معناه يترك ويستعمل منه الأمر ، ولا يستعمل منه اسم الفاعل ، ولا المفعول ، وجاء الماضي منه على طريق الشذوذ ."[4] وقال " ذر أمر استغني غالبا عن ماضيه بترك ... "[5]

فعل لا مصدر له :

سجل أبو حيان ملحوظة مهمة عن الفعل (نذر) كان قد سبقه إليها القرطبي في تفسيره[6] عند ورود مضارعه في إحدى القراءات مفتوح الياء والذال فقرر أنه لا مصدر له بهذه الصيغة فقال " ... وقرأ يحيى بن عمارة الذراع عن أبيه ، وأحمد بن يزيد بن أسيد السلمي ﴿وليَنذَروا بِهِۦ﴾إبراهيم﴿٥٢﴾ بفتح الياء والذال مضارع نذر بالشيء ، إذا علم به فاستعد له ، قالوا : ولم يعرف لهذا الفعل مصدر فهو مثل عسى وغيره مما استعمل من الأفعال، ولم يعرف له أصل ... "[7] وإن كان الفعل (نذر) إذا كان مضارعه ينذِر بكسر الذال أو ضمها فإن مصدره نذْر ونذور ، وإذا كان مزيدا أي : (أنذر) فإن مصدره إنذار ونذير "والجيد أن الإنذار المصدر والنذير الاسم ."[8]

---

[1] ـ شرح كتاب سيبويه / أبو سعيد السيرافي / الهيئة المصرية العامة للكتاب / 1990م / 2 / 79 .
[2] ـ ينظر الأشباه والنظائر في النحو / السيوطي 2 / 15 / همع الهوامع 3 / 16 .
[3] ـ ينظر السماع والقياس / أحمد تيمور باشا / دار الآفاق العربية / ط.1 / 2001م / 29 - 30 ... وغيره .
[4] ـ البحر 2 / 231 .
[5] ـ المصدر نفسه 5 / 431 / ينظر الارتشاف 4 / 2040 .
[6] ـ ينظر الجامع لأحكام القرآن 3 / 351 .
[7] ـ البحر 5 / 429 / وينظر الدر المصون 7 / 135 .
[8] ـ المحكم والمحيط الأعظم (نذر) 10 / 61 / وينظر لسان العرب (نذر) 48 / 4390 / تاج العروس (نذر) 14 / 199.

أوزانه ومعاني صيغه :

أولا ــ (أوزانه) :

تنبّه الصرفيون منذ بداية التصنيف في علم العربية إلى أن الأفعال يجمعها ميزان صرفي ، يجدونه في الجرس الصوتي الذي يصدح بين الفتح والضم والكسر والتسكين ، فقاموا ــ بعد الاستقراء ــ بتصنيف أوزان الأفعال العربية التي وجدوها منضبطة في أشكال معينة ، تُمَيَّز بوسائل شتى ، كالنظر إلى تعدية الفعل ولزومه ، ونوع حروفه ، ومعانيه كالألوان والعيوب التي لها أوزان خاصة وغير ذلك .

وكانت ملاحظاتهم الأولى تدور حول عدد حروف الفعل ، إذ إن أقلّ ما يتركب منه هو ثلاثة أحرف ، وهذا بناء على استقراء اللغة زمن ازدهارها ، وهو ما اهتم به العلماء القدامى الذين بيّنوا أن الأفعال التي تتكون من حرفين أو حرف واحد لا ترقى إلى درجة وضع قاعدة عليها ، من ذلك قول سيبويه " ولا يكون شيء من الفعل على حرف واحد لأن منه ما يضارع الاسم ، وهو يتصرف ويبنى أبنية ، وهو الذي يلي الاسم ، فلما قرُب هذا القرب لم يُجْحَف به إلا أن تدرك الفعل علة مطردة من كلامهم في موضع واحد فيصير على حرف ... ولا يكون من الأفعال شيء على حرفين ... إلا أن تلحق الفعل علة مطردة في كلامهم فتصيره على حرفين في موضع واحد ... وأما ما جاء على ثلاثة أحرف فهو أكثر الكلام في كل شيء ... وذلك لأنه كأنه هو الأول فمن ثمّ تمكّن في الكلام "[1] وهو ما اهتم به كثير من علماء اللغة المحدثين[2].

إذ ما هو كثير ومستخدم بحيث يمكن أن تقام عليه قاعدة مطردة هو ما تكون من ثلاثة أحرف ، ليس أقل من ذلك ويمكن أن يكون أكثر ، فالفعل إما أن يكون ثلاثي الأصول أو رباعيها ، وليس للفعل أحرف أصول أكثر من ذلك ؛ لاتصال الضمائر به اتصالا يجعلهما كالكلمة الواحدة ، فلو كانت حروفه الأصول أكثر من أربعة لزادت مع الضمائر لتصير عدته أكثر من الأسماء ، وهي أخف منه ، ولا تتصل بها الضمائر هذا الاتصال

---

[1] ـ الكتاب 4/ 229 - 230 .

[2] ـ ينظر الفعل زمانه وأبنيته / د . إبراهيم السامرائي / مؤسسة الرسالة / ط.2 / 80م / 117 - 119 .

المكين الذي يجعلها كأنها حرف من حروفها . هذه الحجّة هي التي تقدمها كتب الصرف[1] سببا لاقتصار الفعل على هذا العدد من الأحرف . ومهما يكن من أمر فإن العلماء لم يختلفوا في هذا الأمر ، فلم تشذّ الأفعال فيه .

كما يمكن أن يزاد على أحرف الفعل الأصلية، فيصل الفعل مع هذه الزيادة إلى ستة أحرف، وهو أقصى ما يصل إليه الفعل .

أما الحركات فهي التي تشكّل الأوزان المختلفة للفعل ، فالثلاثي المجرد لا تخرج أوزانه على أبواب ستة هي ما ترتسم به صورة الفعل بين صيغتي الماضي والمضارع ، وكذا الرباعي والخماسي والسداسي لها أوزان معينة واضحة .

ويمكن أن تُختصر قاعدة الأوزان فيما يلي :

للثلاثي المجرد بالنظر إلى ماضيه ثلاثة أوزان فقط هي : فعَل بفتح العين ، وفعِل بكسرها ، وفعُل بضمها ، مع فتح الحرف الأول ، أما الحرف الأخير فهو حرف البناء . وما خالف هذه الأوزان الثلاثة عدّه العلماء شاذا ، وصنفوا ما خرج عن القاعدة السابقة إلى ما يلي :

1 ــ إما أن يكون صيغة المبني للمفعول .

2 ــ أو أن يكون تغيّر حركة الحرف الأول منه إتباعا أو تخفيفا .

3 ــ أو أن يكون من تداخل اللغات .

4 ــ أو أن تكون صيغا فرعية للصيغ الأصلية .

5 ــ أو أن تكون من لغة العامة .

وهذه التصنيفات تقوم على ما جُمع من هذه الأفعال ، فوُجِد أنها محصورة في أعداد محددة لا يمكن أن تقوم عليها قاعدة لغوية ثابتة .

---

[1]ـ ينظر شرح التعريف بضروري التصريف / ابن إياز / تحق: د. هادي نهر ـ د. هلال المحامي / دار الفكر / عمان / ط.1 /2002م / 35 / المغني في تصريف الأفعال 98 .

وإذا نظرنا إلى الثلاثي المجرد بالربط بين الماضي والمضارع ، فإن أوزانه ستكون مضاعفة ، أي ستة أوزان . ولكنها لا تخضع لقواعد مطردة ، وإنما لها ضوابط تقريبية يمكن مراعاتها في كثير من أوزانها . وهذه الأوزان هي :

فعَل : ومضارعه : يفعَل ويفعِل ويفعُل .

فعِل : ومضارعه : يفعَل ويفعِل

فعُل : ومضارعه : يفعُل .

أما الرباعي المجرد فإن له وزنا واحدا هو فعلل ، وتلحق به مجموعة أبنية زيد فيها حرف ، ولم يكن لهذه الزيادة اطراد معنى من المعاني ، وإنما الغرض منها هو التوسع في اللغة ، بنقل الكلمة إلى وزن مشابه للرباعي . وهذه الأبنية هي :

(فعول وفوعل ، فعيل وفيعل ، فنعل وفعنل) ويرى بعض الباحثين أن الكلمات التي تساق أمثلة لأوزان الملحق هي " كلمات غريبة استخدمت قديما ويندر استخدامها في الوقت الحاضر "[1]

وللأفعال المزيدة أوزان ثابتة هي كما يلي :

مزيد الثلاثي بحرف له ثلاثة أوزان هي : أفعل ــ فعّل ــ فاعل . أما المزيد بحرفين فله خمسة أوزان : انفعل ــ افتعل ــ افعلّ ــ تفاعل ــ تفعّل . والمزيد بثلاثة أحرف له أربعة أوزان : استفعل ــ افعوعل ــ افعوّل ــ افعالّ .

أما مزيد الرباعي فهو قسمان : مزيد بحرف واحد ، وله وزن واحد : تفعلل ، ومزيد بحرفين وله وزنان : افعنلل ــ افعللّ . أما الملحق به فإنه يُزاد بحرف واحد وهو التاء في أوله ، وهذا الحكم يسري على كل الأوزان الملحقة ما عدا فنعل وفعنل ، كما أن بعض الملحقات بالرباعي المجرد تقبل زيادة حرفين فتلحق بذلك بالرباعي المزيد فيه حرفان ، وأوزانها : افعنلل ــ افعنلى ــ افتعلى[2] .

---

[1] - (زيادة الإلحاق وأثرها في إثراء اللغة) د. فارس البطانية / مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية / العدد 5 / 99م / 27 .

[2] - لمزيد المعلومات في هذه المسائل ينظر الكتاب 4 / 5 / كتاب التكملة / أبو علي الفارسي / تحق: كاظم بحر المرجان / جامعة الموصل / 81م /508 -509 / شرح الشافية للرضي / تحق: محمد نور الحسن وآخرين / دار الكتب العلمية / بيروت / 82م / 1 / 67 وما بعدها / المغني في تصريف الأفعال 60 - 159 / علم التصريف العربي 1 / 113 - 131 / المحيط في أصوات العربية 1 / 173 - 187 / التحليل الصرفي 27 - 38 / قطوف من العربية 146 - 148 / كتاب فصل الخطاب / الشيخ ناصيف اليازجي / مكتبة النهضة / بغداد / ط.1 / 84م / 16 - 22 . . . وغيرها .

كما اهتم الصرفيون بدراسة ما شذّ عن هذه الأوزان ، وذلك الاختلاف الذي ينجم عن تغيير الحركات فيها ، ودققوا في إثبات تلك الحركات مما يجعل قول أحمد الجندي في مقدمة مقالته بمجلة مجمع اللغة العربية الذي مفاده " توهّم القدماء من علمائنا ضآلة قيمة الحركات ، وأنها أمر ثانوي بالقياس على الحروف "[1]ــ مدعاة للتعجب ، وهو قول فيه بعض المغالاة ، وبخاصة إذا تمّ تتبع تاريخ الحركات ، وكيف اهتم علماء العربية بوضع إشارات خاصة بها ، وكيف وصفوها بدقة من محققة إلى مختلسة إلى طويلة إلى قصيرة ... وكيف اهتموا أيضا بتأثيرها في معنى الكلمة ، وكيف نسبوا كل حركة إلى لغة قوم استنادا إلى استقرائهم للهجات العرب ... كل ذلك وغيره يجعل كلام الجندي فيه تحامل على العلماء القدامى . وإن كانت ضآلة الحركات مقارنة لها بالحروف ، فهذا صحيح ؛ لأن وجود الحركة تابع للحرف ، وظهور الحرف أقوى من ظهور الحركة في الشكل ، وأبرز ، ولكنهما يتلاصقان في النطق حتى يكادا يكونان صوتا واحدا ، فلا يُدرى ما الذي دعاه إلى هذا الحكم، إذا كانت كتب علماء العربية تعجّ بالحديث المستفيض عن الحركات ، وتأثيرها في الكلمات من حيث تغيير معانيها ، وتغيير انتمائها من قبيلة إلى أخرى ، بل وفي حروف الكلمة نفسها ، ناهيك عن الدور الإعرابي الخطير الذي تلعبه بوضوح وقوة.

وقد وظّف أبو حيان مسائل الميزان الصرفي في تفسيره ، فجاءت معالجته لهذه المسائل بأشكال مختلفة :

ــ أشار إلى أوزان كثير من الأفعال فقط دون أن ينسبها إلى قبيلة من القبائل ، ودون أن يتحدث عن تأثيرها في معنى الكلمة . وقد بيّن بهذه الإشارة الأوزان الخاصة بهذه الأفعال فاتّضح ما يلي :

ــ أفعال لها وزن واحد[2] نحو " والفعل نسِي ينسى على فعِل يفعَل "[3] " الفشل ... وفعله فشِل بكسر الشين "[4] " لهَث الكلب يلهَث بفتح الهاءين ماضيا ومضارعا "[5].

---

[1]- (دراسة في حركية عين الكلمة الثلاثية) د. أحمد الجندي / مجلة مجمع اللغة العربية ـ القاهرة / العدد 29 / 72م / 173 .
[2]- ينظر البحر 1 / 378 / 4 / 435 .
[3]- المصدر نفسه 1 / 337 .
[4]- المصدر نفسه 3 / 47 .
[5]- المصدر نفسه 4 / 417 .

ـ وأفعال يجمع ماضيها بين الفتح والكسر نحو "﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٞ فَضَحِكَتۡ﴾هود﴿٧١﴾... وقرأ محمد بن زياد الأعرابي رجل من قراء مكة﴿فَضَحِكَتۡ﴾بفتح الحاء ، قال المهدوي: وفتح الحاء غير معروف "[1].

وأخرى يجمع مضارعها بينهما نحو "﴿وَيَلۡبَسُونَ ثِيَابًا خُضۡرٗا﴾الكهف﴿٣١﴾... وقرأ ...أبان عن عاصم وابن أبي حماد عن أبي بكر﴿وَيَلۡبَسُونَ﴾ بكسر الباء "[2].

واستخدام الكسر في مضارع هذه الأفعال مع كسر ماضيها يجعل قول إبراهيم أنيس " فإذا بحثنا ... في الأفعال الثلاثية الصحيحة التي وردت في القرآن الكريم ... نجد أنها ... لا تشتمل على ذلك الباب الذي سماه النحاة فعِل يفعِل بكسر عين الفعل في الماضي والمضارع"[3] غير دقيق . وقد عدّ النحاة هذا الباب فرعا على فعِل يفعَل لأن أكثر أفعاله سمع في عين مضارعه الفتح .

ـ وأفعال يجمع مضارعها بين الفتح والضم نحو " ونبط الماء ينبُط بضم الباء وفتحها "[4].

ـ وأخرى يجمع مضارعها بين الكسر والضم نحو " الفسوق الخروج ومضارعه جاء على يفعُل ويفعِل "[5].

ـ وأخرى تجمع بين الفتح والكسر والضم ومنها الفعل قنط ؛ وذلك لتنوع صيغ ماضيه قال أبوحيان " القنوط أتم اليأس يقال قنط يقنَط بفتحها ، وقنَط بفتح النون يقنِط بكسرها وضمها"[6] فيبدو مما أورد أن هذا الفعل مفتوح العين ومكسورها في الماضي، فهو من لغتين[7]، وعند فتح عين ماضيه يكون مضارعه مكسورا أو مضموما ، وعند كسرها يكون المضارع مفتوح العين ، من هذا جمع الأوزان الثلاثة. أما قنَط يقنَط بفتح النون في

---

[1]- البحر 5 / 243 .
[2]- المصدر نفسه 6 / 116 وينظر 4 / 332 / 5 / 451 / 7 / 34 .
[3]- (أبواب الثلاثي) د. إبراهيم أنيس / مجلة مجمع اللغة العربية - القاهرة / العدد 8 / 55م / 174 .
[4]- البحر 3 / 316 .
[5]- المصدر نفسه 1 / 263 وينظر 290/1 - 457 / 2 / 54 - 215 - 328 / 4 / 136 - 258 - 433 - 441 / 5 / 148 - 172 - 379 - 439 / 6 / 252 - 285 - 315 / 7 / 106 - 219 - 325 / 8 / 22 - 35 - 92 - 94 .
[6]- المصدر نفسه 5 / 443 . وينظر 5 / 447 / 7 / 495 .
[7]- ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم / محمد عضيمة / دار الحديث / القاهرة / القسم 2 / الجزء 1 / 73 .

الماضي والمضارع فهو مما عُدّ من تداخل اللغات[1]؛ وذلك لأن هذا الوزن تتسم به الأفعال التي عينها ولامها حرف حلق ، ولذا عُدّ خارجا عن القياس[2].

ومن المحدثين من قال إن تداخل اللغات " أمر بعيد الاحتمال ، وذلك لأن الأوزان لا تستعار ، وإنما الذي يستعار هو الكلمات "[3] كما رأى أن ما جاء مخالفا للأوزان المعهودة من شواذ اللهجات التي تعد ظواهر تلحظ وتسجل ، ويبحث عن ظروفها الخاصة ، وقد علل ورود الفعل قنط مفتوح العين في الماضي والمضارع بقوله " ولا شك أن هذا الفعل على هذه الصورة ينتمي للهجة أخرى غير اللهجة القرشية "[4].

ــ كما أورد أوزان بعض الأفعال غير الثلاثية نحو افتعل[5] وفيعل[6] .

ــ كما أشار إلى أوزان أفعال أخرى مبينا أنها لغة لقبيلة ما ، مع ذكر اسمها أو دون ذكر نحو " البشارة أول خبر يرد على الإنسان من خير كان أو شر ، وأكثر استعماله في الخير ... وفي الفعل لغتان التشديد وهي اللغة العليا ، والتخفيف وهي لغة أهل تهامة "[7].

ــ وربط بين الصيغ وبين الدلالات التي تعطيها ، حيث أوضح اختلاف دلالة الكلمة باختلاف وزنها ، مما يثري التفسير من جهة ، ويؤكد هذا التنوع في الألفاظ من جهة أخرى ، وأن أي تغيير في المبنى يصاحبه تغيير في المعنى ، من ذلك مثلا " الفضل الزيادة واستعماله في الخير ، وفعله فعُل يفعُل ... وأما في الفضلة من الشيء وهي البقية فيقال فضَل يفضِل"[8]. من هذا فإن تتبع معاني الأفعال بصيغها المختلفة سيجعل الضبط أكثر دقة من أن يكون مجرد اختلاف في الصيغة ، أو تنوع فيها دون أن يكون له تأثير في الدلالة التي تلوح من ظلال الأفعال . إن هذا التتبع سيجعل هناك دقة في وضع كل صيغة في محلها يصاحبه تدقيق في استعمال الألفاظ .

---

[1]- ينظر الخصائص 1 / 380 / لغتنا العربية / د. يحيى بشير / دار المناهل / بيروت / ط.1 / 2001م / 124 .

[2]- ينظر بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال 32 - 33 .

[3]- (أبواب الثلاثي) إبراهيم أنيس / مجلة مجمع اللغة العربية - القاهرة / العدد 8 / 55م /172 .

[4]- المصدر نفسه 175 .

[5]- ينظر البحر 1 / 544 / 6 / 144 - 169 - 404 / 7 / 301 / 8 / 437 .

[6]- ينظر المصدر نفسه 3 / 498 / 8 / 459 .

[7]- المصدر نفسه 1 / 251 وينظر 1 / 227 - 265 / 2 / 342 - 465 / 3 / 278 - 522 / 4 / 376 - 509 / 5 / 53 - 436 / 6 / 48 - 471 / 7 / 90 - 237 ... وغيرها

[8]- المصدر نفسه 1 / 344 وينظر 1 / 467 - 509 / 3 / 475 - 481 / 5 / 257 / 6 / 179 - 381 / 8 / 373 - 376 .

والغريب أن هذا الفارق من حيث الدلالة في ضبط الكلمات لم يتضمنه قرار مجمع القاهرة في ضبط عين مضارع فعَل المفتوح العين[1]. وهذا الأمر يجعل أي اقتراح بتعميم الكسر والضم فيه نظر ؛ لاختلاف المعنى ، وهو يحث على الاعتماد على السماع ليكون هو الفيصل الذي يحكم في هذه المسألة . فاللغة ليست ألفاظا تقاس بمكيال معين توزن عليه ، وإنما هي إرث عن أناس تكلموا بها ، وعبروا عن المعاني بدقة متناهية حتى يكاد كل معنى يأخذ ألفاظا بعينها لا يشاركه فيها غيره ، وللمحافظة عليها وجب العودة إلى مصادرها لاستقاء الألفاظ بحسب المعاني بدقة . يمكن أن يكون في ذلك شيء من التعنت، ولكنه جهد تحتاج إليه اللغة للمحافظة عليها ، ولتُفهم المعاني بالأسلوب الذي تحدّث به العرب فلا يكون هناك هوة عميقة بين عربيتنا وعربيتهم .

ــ كما لم يغفل أبوحيان عن ذكر الأوزان الشاذة ، فقد اهتم بإيرادها وتوضيح شذوذها : "وقرأ قوم ﴿ وَيُهْلِكَ ﴾البقرة ﴿٢٠٥﴾ من هلك بفتح اللام ... وهي لغة شاذة نحو ركن يركن"[2].

ــ ولم يفت أبوحيان أن يشير إلى ظاهرة التخفيف التي تتسم بها بعض اللهجات العربية في النطق بالأفعال ، والتحول بحركاتها من الثقيلة إلى الأقل ثقلا :

أ ــ تخفيف فعِل : تنقل حركة العين إلى الفاء ، وتخفى حركة العين وهو أقيس وأشهر ، أو تسكن وهي لغة تميمية من ذلك قوله " ﴿فَنِعِمَّا هِيَ ﴾البقرة﴿٢٧١﴾ ...وقرأ أبوعمرو وقالون وأبوبكر بكسر النون وإخفاء حركة العين ، وقد روي عنهما الإسكان والأول أقيس وأشهر ، ووجه الإخفاء طلب الخفة ..."[3] كما قال " ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ النساء﴿٥٨﴾ ... وقرأ الجمهور﴿نِعِمَّا﴾ بكسر النون إتباعا لحركة العين ، وقرأ بعض القراء ﴿نِعِمَّا﴾ بفتح النون على الأصل "[4] وإتباع حركة النون لحركة العين سماه بعض الباحثين الانسجام الصوتي" ذلك أن الكلمة التي تشتمل على حركات متباينة تميل في تطورها إلى

---

[1]- ينظر دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته / د. أحمد مختار عمر / عالم الكتب / القاهرة / ط.2 / 2006م / 192 .
[2]- البحر 2 / 125 وينظر 5 / 268 / 8 / 68 .
[3]- المصدر نفسه 2 / 338 .
[4]- المصدر نفسه 3 / 290 .

الانسجام بين هذه الحركات ؛ حتى لا ينتقل اللسان من ضم إلى كسر إلى فتح في الحركات المتوالية "[1] وهو يحقق التخفيف على اللسان في النطق ، ومن ذلك فإن الانسجام الصوتي لا يعد غرضا بعيدا أو مختلفا عن التخفيف ، بل هو وسيلة من وسائل تحقيقه ، فاللسان يميل من كسرة إلى كسرة ويكون بذلك يعمل في جهة واحدة في جهاز النطق وهذا يحقق نوعا من التخفيف عليه .[2]

ب ــ تخفيف فعُل : حيث تسكن العين فيصبح فعْل ، وهي لغة تميم ، وقد تنقل حركة العين إلى الفاء وتسكن العين ، وهي لغة بعض بني قيس من ذلك قوله تعالى ﴿ وَحَسُنَ أُوْلَـٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾النساء ﴿٦٩﴾ حيث " قرأ الجمهور﴿ وَحَسُنَ﴾ بضم السين ، وهي الأصل ولغة الحجاز، وقرأ أبوالسمال ﴿ وَحَسْنَ﴾ بسكون السين وهي لغة تميم ، ويجوز ﴿ وَحَسُنَ﴾ بسكون السين وضم الحاء على تقدير نقل حركة السين إليها ، وهي لغة بعض بني قيس"[3] وكذا قوله تعالى﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ۚ ﴾الكهف ﴿٥﴾ "وقرئ﴿كَبُرَتْ ﴾ بسكون الباء وهي في لغة تميم "[4]

ج ــ تخفيف فعَل : أورد أبوحيان تخفيف الفتح وعلله بالفرار من توالي الحركات ، ولكنه ضعّفه نظرا لخفة الفتحة ، فلم ير ضرورة لذلك من جهة ، ولم يعز هذا التخفيف إلى أي لهجة من جهة أخرى في حين كان تخفيف الضمة والكسرة منهج التميميين فقال " وقرأ أبوالسمال ﴿فِيمَا شَجَرَ﴾النساء ﴿٦٥﴾ بسكون الجيم وكأنه فرّ من توالي الحركات، وليس بقوي لخفة الفتحة بخلاف الضمة والكسرة ، فإن السكون بدلهما مطرد على لغة تميم "[5]

---

[1]ـ علل القراءات القرآنية / د. محيي الدين سالم / مكتبة وهبة / القاهرة / ط.1 / 2009م / 312 .

[2]ـ ينظر (دراسة في حركية عين الكلمة الثلاثية في العربية ولهجاتها) د. أحمد علم الدين الجندي / مجلة مجمع اللغة العربية ـ القاهرة / العدد 29 / 72م / 180 / المغني في تصريف الأفعال 103 .

[3]ـ البحر 3 / 301 .

[4]ـ المصدر نفسه 6 / 95 .

[5]ـ المصدر نفسه 3 / 297 .

فتخفيف الضم والكسر مشهور عند العرب في حين الفتح لا يخفف " لأن الفتح أخف عليهم"[1] وإن كان هناك من يخالف هذا الرأي ، ويعدّ حذف الفتحة من باب التخفيف هو الآخر ؛ نظرا لكثرة الشواهد عليه من القراءات القرآنية ، والشعر[2].

ــ للألوان والعيوب أوزان معينة تصاغ عليها كما أوضح سيبويه مفصلا ذلك في كتابه[3]، وقد اهتم أبوحيان بإيرادها في المواضع التي ورد فيها ذكر للون أو لعيب من ذلك "والعمى ظلمة في العين تمنع من إدراك المبصرات ، والفعل منها على فعِل بكسر العين، واسم الفاعل على أفعل وهو قياس الآفات والعاهات "[4] " الصفرة لون معروف ، وقياس الفعل من هذا المصدر صفر فهو أصفر وهي صفراء كقولهم شهب فهو أشهب وهي شهباء "[5]

ــ وقد كان للاشتقاق من الجامد نصيب من اهتمام أبي حيان فأشار إلى إقراره به ، على ألا يكون ذلك بشكل واسع قال" الحجر ... واشتقوا منه قالوا : استحجر الطين ، والاشتقاق من الأعيان قليل جدا "[6].

وقد اعتمد في معرفته على ما نقل عن العرب وإن لم يوافق القياس ، وقد أشار أبوحيان إلى ذلك عند حديثه عن المسكنة حيث قال " وقد بني من لفظه فعل قالوا : تمسكن كما قالوا: تمدرع من المدرعة . وقد طعن على هذا النقل وقيل لا يصح ، وإنما الذي صح تسكّن وتدرّع "[7]وقد عدّه سيبويه مما يلحق بالرباعي على وزن تمفعل[8]، وعلل ابن جني هذا الاشتقاق فقال " ألا تراهم إذا قالوا : تدرّع وتسكّن وإن كانت أقوى اللغتين عند أصحابنا فقد عرّضوا أنفسهم لئلا يعرف غرضهم أمن الدرع والسكون أم من المدرعة والمسكنة "[9] ليرجح بذلك كفة الموروث اللغوي على حساب القاعدة والقياس .

---

[1]- الكتاب 4 / 188 . وينظر 4 / 167 - 193 /

[2]- ينظر موارد البصائر لفرائد الضرائر / محمد سليم بن حسن / تحق: د. حازم سعيد / دار عمار / عمان / ط.1 / 2000م/ 175 / (دراسة في حركية عين الكلمة الثلاثية في العربية ولهجاتها) د.أحمد الجندي / مجلة مجمع اللغة العربية ـ القاهرة / العدد 29 / 72م / 186 .

[3]- ينظر 4 / 25 - 28 .

[4]- البحر 1 / 208 .

[5]- المصدر نفسه 1 / 413 وينظر 3 / 28 .

[6]- المصدر نفسه 1 / 379 وينظر 2 / 31 - 35 - 66 - 68 - 314 / 3 / 47 ... وغيرها .

[7]- المصدر نفسه 1 / 381 وينظر 1 / 448 .

[8]- الكتاب 4 / 286 .

[9]- الخصائص 1 / 228 .

كما يحبذ أبوحيان الالتزام باشتقاقات القدامى قال"﴿وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ ﴾الروم﴿ ...ولما لم يتصرف من العشي فعل لا يقال أعشى كما يقال أمسى وأصبح وأظهر جاء التركيب﴿وَعَشِيًّا﴾"[1] وفي هذا ردّ على من أجاز أن يشتق من العشي حيث قيل " وأعشينا صرنا في العشي "[2].إن هذا الأمر لايمنع أن يكون الاشتقاق من الجامد فسحة مهمة ومجالا من مجالات إغناء اللغة على أن تستخدم فيما يستجد من مصطلحات وأدوات ، ويكون الاشتقاق جاريا وفق صيغ العرب وأوزانها ، وليس في التصرف بما كان متداولا من الألفاظ دون أن يشتق منه .

ويلحظ أن صيغ الاشتقاق من الجامد كما أوضحها أبوحيان في بحره ليست محصورة في صيغ معينة ، فهناك صيغة استفعل (استحجر) وصيغة تمفعل (تمسكن) وصيغة أفعل (أشهر) وصيغة فعل (شهر) وغيرها فهي ليست محددة بصيغ معينة مما " يتيح شيئا من السعة في تعريب المصطلحات الأجنبية ، وهي سعة يتطلبها ... تكاثر تلك المصطلحات العلمية "[3] وكون العرب لم يحددوا الاشتقاق في صيغ محددة يجعل الأمر مفتوحا أفضل من أن يحصر في ألفاظ محددة يتم الاشتقاق عليها ، وذلك يحدث صعوبة في الاشتقاق من بعض الألفاظ التي قد لا تستوعبها هذه الصيغ .

ــ حركة حروف المضارعة : من خلال استقراء لغة العرب بعامة وجد أن حركة حروف المضارعة تتنوع بين الضم والفتح ، فهي مضمومة إذا كان الفعل رباعيا ، سواء أكان مجردا نحو يُدحرج ، أم ثلاثيا مزيدا نحو يُكرم ، وأما الفعل الثلاثي وما زاد على الرباعي فإن حركة حرف المضارعة فيه هي الفتحة نحو يَذهب ، يَنطلق ، يَتدحرج ، يَستخرج . وحاول العلماء إيجاد سبب لهذا التنوع فقيل "فكان في هذين الفتح لأن الثلاثي كثير في كلامهم وما زاد على الرباعي ثقيل فاختاروا الفتح للكثير والثقيل لخفة الفتح ، واختاروا الضم للقليل لئلا يكثر استعمال القليل لو خففوه "[4].

---

[1]ـ البحر 7 / 162 وينظر النهر الماد ج.2. القسم.685/2 .

[2]ـ (أفعال للاستعمال) أ. محمد كرد علي بك / مجلة مجمع اللغة العربية ـ القاهرة / العدد 3 / 36م/ 282 .

[3]ـ (اشتقاق الأفعال من أسماء الأعيان العربية والمعربة) د. شوقي ضيف / مجلة مجمع اللغة العربية ـ القاهرة / العدد78 / 96م / 164 .

[4]ـ شرح التسهيل 1 / 78 وينظر المغني في تصريف الأفعال 141 .

وارتأت بعض القبائل العربية كسر حرف المضارعة مع بعض الأفعال ، دون أن يحتج لهذا فهو في مجمله لغة تتحدث بها بعض القبائل فكان هذا الكسر على النحو الآتي :

1 ــ حاول العلماء حصر الكسر في أنواع من الأفعال مجموعة في القاعدة الآتية :

أ ــ ما كان على وزن فعِل يفعَل .

ب ــ غير الثلاثي المبدوء بهمزة الوصل .

ج ــ غير الثلاثي المبدوء بتاء زائدة لأنه كان عندهم في الأصل مما ينبغي أن تكون أوله ألف موصولة .

2 ــ أغلب القبائل التي تكسر حروف المضارعة تتفق على كسر الهمزة والنون والتاء منها، وتستثقل كسر الياء الذي اشتهر في بعض منها .

3 ــ بعض الألفاظ كسر حرف المضارعة فيه على سبيل الشذوذ على الرغم من عدم انتمائه لأي من المجموعات التي سبق حصرها ، من ذلك الفعل تحب مضارع حبّ أو أحبّ ، فإن كان مضارع حبّ فهو مضاعف متعدي كان من المفروض أن يكون مضارعه مضموم العين فجاء مكسورها ، وهذا شذوذ ، وأضيف إليه كسر حروف المضارعة معه فهما شذوذان . وإذا كان مضارع أحبّ فهذا رباعي لا يدخل هو الآخر مع المجموعات السابقة ، فكان كسر حرف المضارعة فيه شذوذا . أما إذا كان ماضيه على وزن فرح "فعلى هذه اللغة يكون كسر غير الياء قياسا ولا شذوذ فيه"[1] وأظنه شاذا ؛ لأنه سيكون مما كسر ماضيه ومضارعه ، وهذا النوع لا تكسر معه حروف المضارعة ، إلا إذا سمع في مضارعه لغتان الفتح والكسر فإنها تكسر على لغة الفتح .

ومما سمع فيه الكسر أيضا أبى يأبى ، فهذا الفعل قد جاء شاذا في بابه فجاء على فعَل يفعَل، وكان الواجب في مضارعه كسر عينه ، وقد كسرت معه حروف المضارعة ؛ لأنه جاء مشاكلا لما ماضيه على وزن فعِل فعومل معاملته[2]. وقد سمع كسر مضارعه[3] مما يخرجه من الشذوذ في بابه ، ويبقى كسر حروف المضارعة معه شذوذا صريحا .

---

[1]- المغني في تصريف الأفعال 145 .

[2]- ينظر الكتاب 4 / 110 - 111 .

[3]- ينظر المحكم والمحيط الأعظم 10 / 558 .

وقد اتفقت القبائل جميعا عدا الحجازيين على كسر جميع حروف المضارعة مع هذين اللفظين الشاذين بما في ذلك الياء .

4 ــ بعض العرب تكسر ياء المضارعة مع المثال الواوي كما تكسر بقية حروف المضارعة معه ، وليس جميع من كسر يفعل ذلك كما أشار صاحب المغني في تصريف الأفعال[1] وإنما بعضهم .حيث يقول سيبويه " وأما وجل يوجل ونحوه فإن أهل الحجاز يقولون : يوجل ، فيجرونه مجرى علمت . وغيرهم من العرب سوى أهل الحجاز يقولون في توجل : هي توجل وأنا إيجل ونحن نِيجل وإذا قلت : يفعل فبعض العرب يقول يَيجل كراهية الواو مع الياء ... وقال بعضهم : ياجل ... وقال بعضهم ييجل"[2].

وقد اهتم أبوحيان بهذه المسألة فأثارها في كتابه حيث ذكر أسماء القبائل التي تكسر حرف المضارعة فقال" وفتح نون﴿ نَسْتَعِينُ﴾ الفاتحة۝ قرأ بها الجمهور وهي الفصحى. وقرأ عبيد بن عمير الليثي، وزر بن حبيش، ويحيى بن وثاب، والنخعي، والأعمش بكسرها وهي لغة قيس وتميم وأسد وربيعة ، وكذلك حكم حرف المضارعة في هذا الفعل وما أشبهه ، وقال أبو جعفر الطوسي : هي لغة هذيل "[3] .

كما أشار إلى القبيلة التي تكسر الياء من حروف المضارعة فقال " ...وقال الزمخشري : وباب فعِل كله يجوز في حروف مضارعته الكسر إلا في الياء ... وقوله إلا في الياء لغة لبعض كلب أنهم يكسرون أيضا في الياء يقولون : هل يعلم ..."[4].

كما لم تفته الإشارة إلى شذوذ يأبى فقال" الإباء ... والفعل منه أبى يأبى ، ولما جاء مضارعه على يفعَل بفتح العين وليس بقياس أحرى كأنه مضارع فعِل بكسر العين ، فقالوا فيه يئبي بكسر حرف المضارعة "[5].

وقد ارتبكت جملة أبي حيان في موضع من كتابه ، فأشارت إلى أن الكسر لغة الحجازيين، وقد نعت صاحب (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) كلام أبي حيان في هذا

---

[1]- ينظر المغني في تصريف الأفعال 144 .
[2]- الكتاب 4 / 111 - 112 .
[3]- البحر 1 / 141 وينظر 1 / 557 / 3 / 25 - 357 / 4 / 332 - 349 / 5 / 157 - 269 / 8 / 440 .
[4]- المصدر نفسه 7 / 328 .
[5]- المصدر نفسه 1 / 301 .

الموضع بالسهو[1] وتبعه في هذا النعت صاحب (مسائل النحو والصرف في البحر المحيط) الذي لم يكتف بهذا النعت بل نقل عبارة أبي حيان محرفة إذ قال " وقال أبوحيان في موضع آخر : يكسر الحجازيون حرف المضارعة في فعَل ويفعِل : التاء والهمزة والنون ، وأكثرهم لا يكسر الياء ، ومنهم من يكسرها "[2].أما أبوحيان فقد قال "وقرئ ﴿وَلَا تَقْرَبَا ﴾البقرة﴿٣٥﴾ بكسر التاء ، وهي لغة عن الحجازيين في فعَل يفعِل ، يكسرون حرف المضارعة التاء والهمزة والنون ، وأكثرهم لايكسر الياء ومنهم من يكسرها "[3]ولا أظنه سهوا ، بل أرى أن هناك تحريفا لإحدى الكلمات لم ينتبه له الباحثون وكذا المحققون وهو قوله (عن الحجازيين) فلو وضعت (غير) مكان (عن) لاستقامت الجملة وانسجمت مع باقي الكلام الذي يشير فيه إلى أنهم يكسرون النون والتاء والهمزة من حروف المضارعة ، وبعضهم يكسر الياء ، وهذا كلام يدل على غير الحجازيين ، وليس المقصود به انقسام الحجازيين في ذلك ، بل إنه يؤكد هذا في موضع آخر حين تكلم عما أورده صاحب المحرر الوجيز الذي قال " كما قرأ ابن عامر ﴿ ثُمَّ أَضۡطَرُّهُۥٓ ﴾البقرة﴿١٢٦﴾ بكسر الهمزة على لغة قريش في قولهم لا إخال"[4] فرأى أبوحيان أن كلامه مخالف لما حكاه النحاة من أن الحجازيين لا يكسرون حروف المضارعة إلا إذا كان المقصود كلمة (إخال) وحدها لها هذه الخصوصية عند القرشيين فيكونون بذلك قد " تبعوا في ذلك لغة غيرهم من العرب فيمكن أن يكون قول ابن عطية صحيحا "[5] مؤكدا أن الكسر لغة غير الحجازيين ؛ فيكون بذلك ما ورد في الفقرة السابقة يحوي التحريف الذي أشرت إليه سلفا وليس سهوا وقع فيه أبوحيان .

ثانيا ــ (معاني صيغه) :

اتسمت العربية باشتقاقاتها وتنوع صيغها ، فاللفظ الواحد يمكن أن يتبلور إلى ألفاظ عدة دون أن يفقد الحروف الأصول التي اشتق منها ، وهذا الأمر أعطى للعربية هذا

---

[1]- محمد عبد الخالق عضيمة / القسم الثاني / 1 / 714 .
[2]- مسائل النحو والصرف في البحر المحيط /د. عبدالحميد السيد 3 / 166 .
[3]- البحر 1 / 309 .
[4]- المحرر الوجيز 1 / 195 .
[5]- البحر 1 / 557 .

التنوع والاتساع والثراء ، والمقدرة على مجاراة التغييرات والتطورات ، والتعبير بسهولة عن المكنونات والموجودات على حد سواء . والأفعال وهي نوع من أنواع الكلمة لم تستثن من هذه الميزة كما لوحظ في أوزانها ؛ فتنوعت صيغها وتعددت ، وكان للفظ الواحد منها تركيبات عدة تغيَّر فيها مبناه ، فلاحظ ذلك العلماء وسجلوا ملاحظات دقيقة حول هذه الصيغ ، وطالت هذه الملاحظات المعنى الذي تحمله الكلمة فالقاعدة اللغوية المعروفة ترى أن أي زيادة في مبنى الكلمة تصاحبه زيادة في المعنى[1]. وبالمقابل هناك من يرى أن هذا الأمر ليس بالضرورة ، فقد يكون التغيير في المبنى لتحقيق غرض لفظي صرف ، كأن يكون حدث من تأثير المحاذاة مع كلمة أخرى يدفع إلى زيادة في الكلمة أو نقص ؛ حتى يتحقق الانسجام بين الكلمتين فيما يسمى بالمحاذاة الصرفية[2] ، وقد يكون التغيير لأجل تغيير عمل الفعل من اللزوم إلى التعدّي مثلا ، وقد لا يكون للتغيير أي تأثير لا في اللفظ ولا في المعنى ، ويصل بعضهم إلى حدّ إيجاد قاسم مشترك بين الصيغ المختلفة ليكون هو المسوغ للانتقال من صيغة إلى أخرى وبخاصة في قراءات القرآن الكريم[3].

وفي كل الأحوال كان لهذا التنوع في الصيغ حظ من اهتمام العلماء كبير ، من ذلك البحث عن معان لهذه الصيغ ، إلا أن الأمر يعود في كثير من الأحوال إلى ما أُثر عن العرب في طريقة حديثهم واستخدامهم للألفاظ ؛ فالمعنى سماعي وليس قياسيا ، والدليل على ذلك أن ما قد تفيده زيادة في لفظ ما قد لا تفيده في لفظ آخر ، كما أن اللفظ الواحد قد يعطي مدلولات كثيرة متنوعة ، ولذا لا يمكن أن نخضع هذه المسألة للقياس ، وهو ما جعل المجمع اللغوي بالقاهرة يتراجع عن القرار الذي قال فيه بقياسية صيغ معينة[4].

وقد اهتم أبوحيان بهذه المسألة في بحره لما لها من صلة وثيقة بموضوع الكتاب، فالبحر كتاب تفسير ، والتفسير هو توضيح للمعاني ، وكل كلمة لها تأثير في إيضاح

---

[1]- ينظر الخصائص 3 / 264 - 265 / البرهان في علوم القرآن / الزركشي / المكتبة العصرية / ط .2 / 72م / 3 / 34 / الوافي الحديث في فن التصريف 63 .

[2]- ينظر موسيقى اللغة / د. رجب عبد الجواد / دار الآفاق / القاهرة / ط.2 / 2008م / 39 .

[3]- ينظر القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث / د. عبد الصبور شاهين / مكتبة النافذة / ط.1 / 2008م / 301 .

[4]- ينظر (قرارات المجمع في هذه الدورة) مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية - القاهرة / العدد 6 / 51م / 172 .

المعنى وإجلائه ، ولهذا سلّط أبوحيان الأضواء على الصيغ المختلفة والمعاني التي أعطتها في كتاب الله ، وناقش الآراء الدائرة حولها . وأهم الصيغ التي تناولها ما يلي :

1 ــ الفعل الثلاثي المجرد: تعرّض أبوحيان لبيان المعاني التي يستخدم لها وزن فعَل من أوزان الفعل الثلاثي المجرد ، فقد ذكر منها مجموعة من المعاني عند شرحه لقوله تعالى ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾البقرة ﴿٣﴾[1] وإن كان هذا الوزن ــ كما يشير العلماء ــ لم يختص بمعنى معين ، وإنما استخدم في كل المعاني دون حصر نظرا لخفته[2].

ولكن الملاحظ على أبي حيان أنه من جهة لم يأت بكل المعاني التي سجلها لهذا الوزن في ارتشافه[3]، وإن كان يشفع له أن هذا الكتاب ليس بكتاب في علم الصرف كي يزج بكل المعاني التي قررها لهذا الوزن فيه . ومن جهة أخرى لم يوظف هذه المعاني في الشرح ولم يشر إليها نظرا لأنها مفهومة من معنى الفعل فلا تحتاج أن يشار إليها ، ولكنه بالمقابل نبّه بشكل واضح على التقاء المجرد في المعنى مع المزيد في مواضع مختلفة ، وبطرق متنوعة ، فهو إما أن يشير لهذا التوافق بين المجرد والمزيد في شرح المفردات دون أن يكون لتصريف الفعل أي دور داخل التفسير للآية التي ورد فيها من ذلك مثلا "ويقال غسقت العين امتلأت دما ، وحكى الفراء غسق الليل واغتسق ، وظلم وأظلم ، ودجى وأدجى ، وغبش وأغبش "[4] وقوله " ذرى وأذرى لغتان فرق قاله أبوعبيدة "[5].

وإما أن تكون هذه الإشارة للاتفاق بين المجرد والمزيد في شرح الألفاظ ، ويورد داخل شرح الآيات القراءات المختلفة للآية ، فيُفهم ضمنا أنهما بمعنى واحد ، كما ورد في شرح الألفاظ، من ذلك مثلا " سرى وأسرى بمعنى واحد قاله أبوعبيدة والأزهري ، وعن الليث أسرى سار في الليل ، وسرى سار آخره ولا يقال في النهار إلا سار"[6] وقال في شرح الآيات "وقرأ الحرميان ﴿فَأَسْرِ﴾هود﴿٨١﴾ ﴿ أَنْ أَسْرِ﴾طه ﴿٧٧﴾ بوصل الألف من

---

[1]- ينظر البحر 1 / 163 .
[2]- ينظر شرح الشافية 1 / 70 / الوافي الحديث في فن التصريف 108 .
[3]- ينظر الارتشاف 1 / 167 - 168 .
[4]- البحر 6 / 66 .
[5]- المصدر نفسه 6 / 125 وينظر 1 / 194 - 221 - 346 - 353 / 2 / 128 - 231 - 382 / 3 / 87 - 89 - 316 / 4 / 341 - 366 - 437 / 5 / 157 - 242 - 291 - 294 - 336 - 383 - 419 - 460 - 476 / 6 / 246 - 401 / 8 / 33 - 171 - 372 .
[6]- المصدر نفسه 5 / 238 .

سرى، وباقي السبعة بقطعها "[1] وقد أشار بعض العلماء أن سرى وأسرى لغتان[2]، ومنه أيضا قوله " جنب مخففا وأجنب رباعيا لغة نجد ، وجنّب مشددا لغة الحجاز ، والمعنى منع وأصله من الجانب"[3] وذكر في شرح الآيات " وقرأ الجحدري وعيسى الثقفي ﴿وَٱجۡنُبۡنِي﴾إبراهيم﴿٣٥﴾ من أجنب "[4] وفي ذلك إشارة ضمنية أنها بمعنى جنب فالقراءتان تحملان المعنى نفسه ، وهذا متكرر في مواضع كثيرة من الكتاب[5].

وفي أحيان أخر يكون هناك تصريح إلى أن القراءات بمعنى واحد ، من ذلك قوله "﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بَعۡدَ إِذۡ أُنزِلَتۡ إِلَيۡكَۖ ﴾القصص﴿٨٧﴾ ... وقرأ الجمهور﴿يَصُدُّنَّكَ﴾ مضارع صدّ وشدّوا النون ، ويعقوب كذلك إلا أنه خففها ، وقرئ ﴿يَصُدُّنَّكَ﴾ مضارع أصد بمعنى صدّ ، حكاه أبوزيد عن رجل من كلب ، قال : وهي لغة قومه "[6] وكون صدّ وأصد لغة مما قرره السجستاني ت(248هـ) في كتابه[7] وغير ذلك من المواضع التي يصرح فيها بالمعنى المتحد للقراءات المختلفة للآية ، جامعا بين المجرد والمزيد في معنى واحد[8] .

ومن الملاحظ أن هذا الربط بين المجرد والمزيد لم يقتصر على وزن بعينه ، بل تنوع الوزن للمزيد ، ومن الأوزان التي أشار إلى اتفاقها مع الثلاثي في المعنى :

ـ أفعل : وقد كانت النسبة الأكبر للأفعال التي تلتقي في معناها مع المجرد على هذا الوزن ، ومن ذلك على سبيل المثال "﴿ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ وَيَمُدُّهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾البقرة﴿١٥﴾ المد التطويل ... وأصل المد الزيادة ، وكل شيء دخل في شيء فكثره

---

[1]- البحر 5 / 248 .
[2]- ينظر فعلت وأفعلت / السجستاني / تحق: د. خليل العطية / دار صادر / بيروت / ط.2 / 96م / 93 .
[3]- البحر 5 / 418 .
[4]- المصدر نفسه 5 / 420 .
[5]- ينظر المصدر نفسه 3 / 325 - 326 - 475 - 485 / 4 / 188 - 197 / 5 / 252 - 264 / 6 / 43 - 55 .
[6]- المصدر نفسه 7 / 132 .
[7]- ينظر فعلت وأفعلت 129 .
[8]- ينظر البحر 3 / 353 / 5 / 310 - 439 / 6 / 18 / 8 / 423 - 339 - 397 - 340 - 466 .

فقد مدّه قاله اللحياني وأمد بمعنى مدّ "[1] " الإركاس الرد والرجع ... وحكى الكسائي والنضر بن شميل ركس وأركس بمعنى واحد ، أي : رجعهم "[2].

ــ فعّل وقد جاءت بعض الأفعال على هذه الصيغة بمعنى المجرد نحو : خرق وقدر حيث قال " خرق وخرّق : اختلق وافترى "[3] وقال " ﴿ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيۡهِ رِزۡقَهُۥ﴾الفجر١٦ ... وقرأ الجمهور﴿ فَقَدَرَ﴾ بخف الدال ، وأبوجعفر وعيسى وخالد والحسن بخلاف عنه وابن عامر بشدّها . قال الجمهور هما بمعنى واحد "[4].

ــ أفعل وفعّل معا : من ذلك صعد حيث قال عنه " وقال المفضل : صعد وأصعد وصعّد بمعنى واحد "[5] وجنب الذي قال عنه " جنب مخففا ، وأجنب رباعيا لغة نجد ، وجنّب مشددا لغة الحجاز ، والمعنى منع وأصله من الجانب "[6].

ــ افتعل : ومن الأفعال التي يلتقي مجردها مع مزيدها على هذا الوزن في المعنى ما يلي : " وقال قوم : شرى بمعنى اشترى "[7] " وينظرون هنا معناه ينتظرون "[8] " وخبرت زيدا اختبرته "[9] " ﴿وَمَا تَنقِمُ مِنَّآ إِلَّآ أَنۡ ءَامَنَّا بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا﴾الأعراف١٢٦ ... ويكون فعل وافتعل فيه بمعنى واحد"[10] " وعلى ما حكاه الفراء أن هدى يأتي بمعنى اهتدى "[11] "﴿ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٞ مُّبِينٞ﴾النحل٤ ... من خصم بمعنى اختصم "[12] " وحكى الفراء غسق الليل واغتسق"[13].

---

[1]- البحر 1 / 194 .
[2]- المصدر نفسه 3 / 325 وينظر 1 / 221 - 346 / 3 / 353 / 5 / 56 - 238 - 242 - 252 - 310 - 336 / 6 / 43 - 125 / 7 / 132 / 8 / 339 - 340 - 372 - 397 .
[3]- المصدر نفسه 4 / 188 .
[4]- المصدر نفسه 8 / 465 .
[5]- المصدر نفسه 3 / 87 .
[6]- المصدر نفسه 5 / 418 .
[7]- المصدر نفسه 2 / 128 / 5 / 291 .
[8]- المصدر نفسه 2 / 132 .
[9]- المصدر نفسه 2 / 231 .
[10]- المصدر نفسه 4 / 366 .
[11]- المصدر نفسه 5 / 476 وينظر 5 / 157 / 6 / 246 .
[12]- المصدر نفسه 5 / 460 .
[13]- المصدر نفسه 6 / 66 .

ــ استفعل : من ذلك " وقال الفراء : نبط مثل استنبط "[1] وقرأ الجمهور﴿فَمَرَّتۡ بِهِۦ﴾ الأعراف ﴿١٨٩﴾قال الحسن : أي استمرت به "[2].

ــ تفعّل : حيث قال " يقال : هيت وتهيأت بمعنى واحد "[3] " وقرأ الجمهور﴿ عُطِّلَتۡ﴾ التكوير﴿٤﴾ بتشديد الطاء ، ومضر عن اليزيدي بتخفيفها كذا في كتاب ابن خالويه ، وفي كتاب اللوامح عن ابن كثير . قال في اللوامح : هو وهم إنما هو﴿ عُطِّلَتۡ﴾ بفتحتين بمعنى تعطّلت "[4] .

والملاحظ أن تحديده لهذا الترادف بين المجرد والأوزان المزيدة يرتكز على الأسس الآتية :

ــ ما حكاه العلماء ، فقد كانت النسبة الأكبر من الأفعال التي قرر أن المجرد والمزيد فيها يحمل المعنى ذاته ، كان مصدره فيها ما قاله العلماء ، وأكثر من نقل عنهم أبوعبيدة ت(209هـــ) والفراء [5].

ــ يشير إلى أن ما يورده هو منقول ولكنه لا يحدد عمن نقل ، ويكتفي بقول ، يقال أو قيل أو قال قوم .[6]

ــ وقد يتم التوضيح دون أن تكون إشارة إلى أنه منقول .[7]

ــ وفي أحيان قليلة يشير إلى أن هذا الاتفاق بين المجرد والمزيد هو تنوع لغات ، ويذكر أسماء القبائل الناطقة بتلك اللغات .[8]

ــ أو يشير إلى أن العلماء قد أشاروا إلى القبائل التي تتكلم بتلك اللغات مع تحديدها.[9]

---

[1]- البحر 3 / 316 .
[2]- المصدر نفسه 4 / 437 .
[3]- المصدر نفسه 5 / 294 .
[4]- المصدر نفسه 8 / 423 .
[5]- ينظر المصدر نفسه 3 / 316 - 324 / 4 / 437 / 5 / 157 - 238 - 476 / 6 / 43 - 66 - 125 - 246 / 8 / 397 - 466 .
[6]- ينظر المصدر نفسه 1 / 194 - 221 - 346 / 2 / 128 / 3 / 89 / 5 / 56 - 294 / 8 / 340 - 423 .
[7]- ينظر المصدر نفسه 2 / 231 / 4 / 366 / 5 / 242 - 291 - 460 / 8 / 372 .
[8]- ينظر المصدر نفسه 3 / 353 / 5 / 418 .
[9]- ينظر المصدر نفسه 5 / 252 / 7 / 132 .

ــ أو قد يشير إلى أن هذا الاتفاق بين المجرد والمزيد لغة دون أن يحدد القبيلة الناطقة بتلك اللغة .[1]

2 ــ الفعل الثلاثي المزيد :

أــ أفعل: هو وزن من أوزان مزيد الثلاثي بحرف ، وقد زيدت الهمزة في أوله ، واتفق العلماء أن لزيادة الهمزة معان تضاف إلى الفعل .

وقد ذكر أبوحيان أربعة وعشرين معنى لهذه الصيغة ، وأورد أمثلة لها في أثناء شرحه لسورة الفاتحة وبالتحديد لقوله تعالى﴿ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾الفاتحة﴿٧﴾ حيث قال " أنعمته أي جعلته صاحب نعمة وهذا أحد المعاني التي لأفعل وهي أربعة وعشرون معنى هذا أحدها والتعدية والكثرة والصيرورة والإغاثة والتعريض والسلب وإصابة الشيء بمعنى ما صيغ منه ، وبلوغ عدد أو زمان أو مكان وموافقة ثلاثي ، وإغناء عنه ، ومطاوعة فعل وفعّل، والهجوم ونفي الغريزة والتسمية والدعاء والاستحقاق ، والوصول والاستقبال ، والمجيء بالشيء والتفرقة "[2] ويلحظ عند تتبع هذه المعاني للصيغة ومدى ورودها في آي الذكر الحكيم بحسب تفسيره ما يلي :

ــ لم تأت صيغة أفعل على كل هذه المعني في تفسير أبي حيان ، وإنما ما جاء منها هو: جعله صاحب ما صيغ منه ، التعدية ، الصيرورة ، التعريض ، السلب ، إصابة الشيء بمعنى ما صيغ منه ، بلوغ زمان ، بلوغ مكان ، مطاوعة فعل والتفرقة فقط ، بل إن من الأفعال ما زاوج بين معنيين من المعاني من ذلك مثلا " والهمزة في آمن للصيرورة كأعشب ، أو لمطاوعة فعل كأكب "[3] "﴿ فَلَمَّآ أَثۡقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنۡ ءَاتَيۡتَنَا صَٰلِحًا لَّنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾الأعراف﴿١٨٩﴾ أي دخلت في الثقل كما تقول أصبح وأمسى ، أو صارت ذات ثقل كما تقول : أتمر الرجل أو ألبن إذا صار ذا تمر ولبن "[4] وغيرها من

---

[1]- ينظر البحر 5 / 310 .

[2]- المصدر نفسه 1 / 144 ويلحظ أن أباحيان قد أضاف على هذه المعاني في ارتشافه مضادة فعل ، والوجود ، لكنه بالمقابل لم يجعل الاستقبال معنى من معانيها في ذلك الكتاب . ينظر 1 / 172 - 174 .

[3]- البحر 1 / 162 .

[4]- المصدر نفسه 4 / 437 .

المواضع[1] مما يعطي زخما من المعاني للآية القرآنية دون أن يحدث ذلك أي اختلاف أو تناقض في الذكر .

ــ أبرز المعاني التي جاءت عليها صيغة أفعل هو التعدية ، وهذا الأمر غير مستغرب ؛ فأغلب النحاة والصرفيين يعدّون هذا المعنى هو الغالب لهذه الصيغة[2]، بل هناك من قال إن "أكثر ما جاءت له صيغة (أفعل) في القرآن هو التعدية "[3] ويبدو في هذا أنه معتمد على ما ورد في البحر .

وقد جاءت أغلب أفعال هذه الصيغة منقولة من اللزوم إلى التعدية من ذلك[4] " والهمزة في أقام للتعدية "[5] " أثوى المنقول بهمزة التعدية من ثوى بالمكان أقام فيه"[6] وقد تحدث السجستاني عن هذا الفعل فنقل رفض الأصمعي ت(216هـ) له في حين أقره أبوعبيدة ولكنه لم يشر إلى معنى الهمزة فيه "[7].

وقال أبوحيان عن الفعل أصاب عند تفسيره لقول الحق تبارك وتعالى ﴿تَجۡرِي بِأَمۡرِهِۦ رُخَآءً حَيۡثُ أَصَابَ﴾ص﴿٣٦﴾ " قيل : ويجوز أن يكون أصاب دخلت فيه همزة التعدية من صاب، أي حيث وجه جنوده ، وجعلهم يصوبون صوب السحاب والمطر "[8] في حين ذكر السجستاني نقلا عن الأصمعي أن لكل لفظ منهما معنى خاصا ، وقد تقع صاب موقع أصاب، أو تعطي معناها ، ولكنه لم يتحدث عن همزة أصاب فيما إذا كانت للتعدية ، أو لغير ذلك .[9]

وبعض الأفعال تعدت بالهمزة من مفعول به واحد إلى مفعولين من ذلك " نسخ يتعدى لواحد فلما دخلت همزة النقل تعدى لاثنين "[10] ومنه أيضا " وقرأ الجمهور﴿ فَأَتۡبَعَهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ ﴾

---

[1]- ينظر البحر 2 / 332 / 3 / 303 - 431 / 4 / 422 5 / 464 / 6 / 114 .

[2]- ينظر شرح الشافية 1 / 83 ، المغني في تصريف الأفعال 108 ، بحث في صيغة أفعل بين النحويين واللغويين / د. مصطفى النماس / مطبعة السعادة / 83م / 9 / تيسيرات لغوية / د. شوقي ضيف / دار المعارف / القاهرة / 90م / 54 .

[3]- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ج.1 القسم 2 / 84 .

[4]- ينظر البحر 1 / 163 - 171 - 214 - 311 - 312 - 313 - 350 - 356 - 542 - 591 - 600 - 669 / 3 / 150 / 4 / 154 - 425 / 5 / 99 - 201 - 394 - 409 - 464 / 7 / 346 - 347 .

[5]- المصدر نفسه 1 / 162 .

[6]- المصدر نفسه 5 / 477 .

[7]- ينظر فعلت وأفعلت 153 - 154 .

[8]- البحر 7 / 382 .

[9]- ينظر فعلت وأفعلت 121 - 122 .

[10]- البحر 1 / 512 .

الأعراف ﴿١٧٥﴾ من أتبع رباعيا ، أي لحقه وصار معه ... قال القتبي : تبعه من خلفه وأتبعه أدركه ولحقه ... فعلى هذا يكون متعديا إلى واحد . وقد يكون(أتبع) متعديا إلى اثنين ... فيقدر هذا فأتبعه الشيطان خطواته .أي : جعله الشيطان يتبع خطواته، فتكون الهمزة فيه للتعدي إذ أصله تبع هو خطوات الشيطان"[1] أما السجستاني فقد أوضح أن أتبع بمعنى المجرد فقال " وقال أبوزيد : يقال تبعه وأتبعه مقطوعة الألف ولحقه وألحقه سواء"[2] وما قدّمه أبوحيان أشمل إذ تصلح همزة أتبع للمعنيين موافقة المجرد ، والتعدي إذ من ذلك قوله تعالى ﴿فَأَتْبَعْنَا بَعْضَهُم بَعْضًا﴾المؤمنون﴿٤٤﴾ التي لا يمكن أن يكون فيها أتبع موافقا للمجرد وهو متعد لمفعولين ؛ إذ المجرد لا يتعدى لهما .

وفي موضع واحد أوضح أبوحيان احتمال مجيء الفعل المزيد كالفعل المجرد سواء في اللزوم ، حيث قال " وقرأ الجمهور﴿ لَّيُبَطِّئَنَّ ﴾النساء﴿٧٢﴾ بالتشديد وقرأ مجاهد﴿لَّيُبَطِّئَنَّ ﴾ بالتخفيف والقراءتان يحتمل أن يكون الفعل فيهما لازما لأنهم يقولون : أبطأ وبطّأ في معنى بطؤ ، ويحتمل أن يكون متعديا بالهمزة أو التضعيف من بطؤ "[3].

وقد استخدم أبوحيان عند حديثه عن معنى الهمزة في هذه الصيغة مصطلح التعدية ، ومصطلح النقل دون أن يميز بينهما ؛ فهما عنده بمعنى واحد حيث قال " وقرأ الحسن ﴿وَيَصُدُّونَ﴾إبراهيم ﴿٣﴾ مضارع أصد الداخل عليه همزة النقل من صد اللازم "[4] "تقول: شركت زيدا ، فإذا أدخلت همزة النقل قلت : أشركت زيدا عمرا ، أي : جعلته له شريكا "[5] فهو في الفقرة الأولى يتحدث عن تحول الفعل من اللزوم إلى التعدي ، وفي الثانية تحدث عن التحول من التعدي إلى مفعول به واحد إلى مفعولين ، وغير ذلك من المواضع[6] .

---

[1]- البحر 4 / 421 - 422 .
[2]- فعلت وأفعلت 157 .
[3]- البحر 3 / 302 - 303 .
[4]- المصدر نفسه 5 / 394 .
[5]- المصدر نفسه 5 / 409 .
[6]- ينظر المصدر نفسه 1 / 542 - 591 - 600 - 669 / 3 / 152 / 5 / 201 .

وفي أحيان يجعل التعدية هدفا للنقل حيث قال " فلما دخلت همزة النقل تعدى لاثنين"[1]

وقد ميّز صاحب رصف المباني بين التعدية والنقل ، فرأى أن الهمزة تكون للتعدية خاصة إذا كان الفعل ثلاثيا لايتعدى لو نطق به ــ فعلى ذلك لايكون الثلاثي مستخدما ، ولم ينطق بالفعل إلا والهمزة به ــ وتكون للنقل خاصة تلك التي تنقل الفعل من الثلاثي إلى الرباعي دون أن تغير حاله من حيث اللزوم والتعدي ، سواء أنطق بالثلاثي أم لم ينطق به، كما تكون الهمزة في أكثر الأحيان للتعدية والنقل معا فتصير الثلاثي رباعيا وهذا هو النقل، واللازم متعديا وهذه هي التعدية . فيكون هدف النقل عنده هو تغيير صورة الفعل من الثلاثي إلى الرباعي[2]. وهذا التوصيف يجعل الهمزة دائما للنقل؛ لأنها في كل الأحوال تنقل الفعل من الثلاثي إلى الرباعي ويصاحب ذلك معان مختلفة مثل موافقة المجرد، أو الكثرة ، أو الدخول في المكان ، أو جعله صاحب ما صيغ منه ... الخ وهذا ما لم تشر إليه كتب الصرف ، فالحديث عن النقل عادة يكون مع التعدية تحديدا دون غيرها من المعاني . من هذا يمكن الاطمئنان إلى رأي أبي حيان الذي يرى أن النقل والتعدية سواء .

ــ من معاني صيغة أفعل موافقة الثلاثي ، وهذا المعنى محل نظر بين الصرفيين قدامى ومحدثين ، فمن قائل : إن أي تغيير في المبنى لا بد أن يصاحبه تغيير في المعنى لأن الزيادة " إذا لم تكن لغرض لفظي كما كانت في الإلحاق ولا لمعنى كانت عبثا "[3] وأكّد "أنه لابد للزيادة من معنى وإن لم يكن إلا التأكيد "[4] ولكن هذا الأمر الذي حدده يصطدم مع التنوع في اللهجات العربية ؛ لأن اللفظ قد يستخدم مجردا في قبيلة ، ومزيدا في قبيلة أخرى بالمعنى ذاته دون زيادة أو نقصان ، وبذلك يكون هناك تنوع في الألفاظ وهو ما حدا ببعض العلماء أن يقول : إن العدول عن صيغة إلى أخرى لابد أن يصاحبه عدول عن معنى إلا إذا كانت لغة[5].

---

[1]- البحر 1 / 512 وينظر 5 / 477 .
[2]- ينظر رصف المباني / المالقي/ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق / 48 - 50 .
[3]- شرح الشافية 1 / 83 .
[4]- المصدر نفسه 1 / 91 .
[5]- ينظر معاني الأبنية في العربية / د. فاضل السامرائي / دار عمار / عمان / ط.2 / 2007م / 6 .

وقد تكون هذه القاعدة التي تبناها بعض الصرفيين من أن زيادة المعنى واجبة مع زيادة المبنى هي السبب في عدم جعل معنى الفعل المجرد من المعاني التي تدل عليها صيغة أفعل في بعض كتب الصرف[1]. أو في عدّ مجيئه على هذا المعنى قليلا[2].

ومنهم من يرى أن استعمال أفعل بمعنى فعل من سنن العربية ، بل ويصل به إلى حدّ القياسية ؛ نظرا لكثرة الأفعال التي يتوافق مزيدها مع مجردها[3].

ومهما يكن من أمر فإن ألفاظا كثيرة قد وردت على هذه الصيغة بمعنى الفعل المجرد، وكانت هذه الأفعال في نسبتها تلي مباشرة تلك التي جاءت على معنى التعدية . ولكن الملاحظ أن أباحيان لم يورد سببا محددا يعزو إليه هذا التلاقي بين المجرد والمزيد، فهو لا يستبعد هذا التلاقي بينهما ، ولا يعدّه أمرا غريبا ، كما لايُلزم بتغيير المعنى مع هذا التنويع في صيغ الفعل .

وقد كان إيراده لهذه الأفعال إما بكون ذلك معلومات يعطيها في كتابه دون أن ينسبها لأحد ، كأن يقول مثلا " الإفاضة ... وأفعل هذا بمعنى المجرد ، وليست الهمزة للتعدية ؛ لأنه لا يحفظ أفضت زيدا بهذا المعنى الذي شرحناه "[4].

أو أن ينسب المعلومة لمجهول بقوله (يقال) أو (قيل) من ذلك مثلا " وقيل جزا وأجزا بمعنى واحد "[5] " ويقال : أحب بمعنى حب وهو أكثر منه "[6].

أو أن يكون اعتماده في إيراد المعلومات على أقوال العلماء الذين يصرح بأسمائهم فيقول "قيل حصر وأحصر لمعنى واحد قاله الشيباني والزجاج وقاله ابن عطية عن الفراء "[7].

أو أن يذكر أن كلا من المجرد والمزيد لغة دون أن يحدد القبيلة التي تتكلم بها من ذلك "وهي لغة يقال : حلّ من إحرامه وأحلّ "[8] ولكن السجستاني رفض أن يستخدم أحلّ

---

[1]- ينظر كتاب الأفعال / ابن القوطية / تحق: علي فودة / مكتبة الخانجي / القاهرة / ط.3 / 2001م / 61 - 62 علم التصريف العربي 1 / 120 - 122.

[2]- ينظر المغني في تصريف الأفعال 114 المحيط في أصوات العربية 1 / 179 .

[3]- ينظر (المزيد بالهمزة كالمجرد في الأفعال الثلاثية المتعدية) أ. محمد شوقي أمين / مجلة مجمع اللغة العربية - القاهرة / العدد 36 / 75م / 114 - 115 بحث في صيغة أفعل بين النحويين واللغويين 32 - 33 .

[4]- البحر 2 / 92 وينظر 2 / 297 / 3 / 132 - 303 - 315 / 4 / 452 / 6 / 5 .

[5]- المصدر نفسه 1 / 347 .

[6]- المصدر نفسه 1 / 630 وينظر 3 / 376 / 4 / 422 / 5 / 220 / 6 / 379 / 8 / 188 - 370 .

[7]- المصدر نفسه 2 / 67 وينظر 2 / 341 / 5 / 464 - 519 .

[8]- المصدر نفسه 3 / 436 وينظر 4 / 417 .

بمعنى حلّ فقال " ويقال : حلّ فلان من إحرامه ليس غير ذلك وهو حلال ، ولايقال أحلّ"[1].

وقد ينسب اللغة إلى القبيلة التي تتكلم بها ، من ذلك " أحزن وهي لغة تميم وحزن لغة قريش "[2]. ولكن المواضع التي أشار فيها إلى أسماء القبائل كانت قليلة ، فلا يمكن من خلالها تأكيد ما قيل من أن استخدام المجرد هو لغة الحجاز وبعض القبائل الأخرى التي تجمعها بها صفة الحضارة ، وأن استخدام المزيد هو لغة تميم ، وكذا القبائل التي تشاطرها البداوة كما أشار إلى ذلك أحمد الجندي[3]، حيث قال " كما عزيت الصيغة المجردة أيضا في... البحر المحيط ... إلى قريش "[4] وقد اعتمد في هذا الرأي على ما أوردت سلفا من حديث أبي حيان عن حزن وأحزن ، وما فات الجندي أن كلام أبي حيان في هذه الفقرة التي استشهد بها لم يكن عن الصيغة المجردة بشكل مطلق، وإنما هو مقتصر فقط على لفظ حزن الذي كانت قريش تستخدمه ، مع استخدام التميميين للفظ أحزن بالمعنى ذاته . وما يدحض قول الجندي أيضا أن أباحيان عزا صيغة مزيدة إلى الحجاز التي تنتمي إليها قريش عند حديثه عن الفعل أوفى فقال " وأوفى لغة الحجاز ، ووفى خفيفة لغة نجد "[5]. كما أن الأمثلة السابقة التي ربطت بين المجرد والمزيد لم تكن فيها أية إشارة لهذا الرأي في كتابه ، وقد انصب حرصه على تأكيد أنه يمكن أن يلتقي المجرد والمزيد في معنى واحد دون أي اختلاف بينهما ؛ وكأنه يشير إلى اتحاد معنى القراءات القرآنية لآي الذكر الحكيم .

ــ ذكر أبوحيان في تفسيره معاني أخرى لصيغة أفعل لم يكن قد أوردها من ضمن المعاني التي قرر أن هذه الصيغة تعطيها . وهذه المعاني هي :

---

[1]- فعلت وأفعلت 135 .
[2]- البحر 6 / 317 .
[3]- ينظر (دراسة في صيغتي فعل وأفعل) مجلة مجمع اللغة العربية - القاهرة / العدد 32 / 73م / 108- 109 .
[4]- المصدر نفسه 110 .
[5]- البحر 2 / 526 .

1 ــ الجعل حيث قال" وقرأ عبيد بن عمير ﴿ يَخْذُلْكُمْ ﴾آل عمران ﴿١٦٠﴾ من أخذل رباعيا والهمزة فيه للجعل أي : يجعلكم "[1] وقال أيضا " يقال : حزن الرجل أصابه الحزن، وحزّنته جعلت فيه ذلك ، وأحزنته جعلته حزينا "[2] وما يُلحظ على هذا القول أمران :

الأول ــ من العلماء من أنكر صيغة أحزن حيث قيل " قال أبوزيد يقال حزنني الأمر يَحزنني ، ولا يقال يُحزنني ، ولا يقال أيضا فيما زعم أحزنني "[3] ولكن هناك أيضا من أقرها فقيل " قال الأصمعي : يقال حزنني الأمر ، ولم أسمع غيره وهو يَحزنني. وقال مرة : أظن بعضهم قال : أحزنني "[4].

ولكن ورود القراءة به يقوي جانب وروده في اللغة ، واستعماله من العرب في كلامهم .

الآخر ــ جعل أبوحيان للفظ أحزن معنى يختلف عن لفظ حزن ، في حين هو في موضع آخر من كتابه جعل كل لفظ منهما لغة لقبيلة[5]، وهذا يوقع في شيء من الاضطراب ، إذ لو كانا لغة فهما يجب أن يكونا بمعنى متحد ، أما إذا كانا بمعنيين مختلفين فيمكن أن يكون استخدامهما من قبيلة واحدة بهذين المعنيين .

2 ــ موافقة استفعل ومن ذلك " الإيقان التحقق للشيء لسكونه ووضوحه ، يقال : يقن الماء سكن وظهر ما تحته ، وأفعل بمعنى استفعل كأبل بمعنى استبل "[6].

3 ــ موافقة فعّل ومن ذلك " وجاء ألبس بمعنى لبّس "[7].

4 ــ موافقة فعل وافتعل وكان منه قوله " الإنصات قال الفراء هو السكوت للاستماع ، يقال : نصت وأنصت وانتصت بمعنى واحد "[8].

---

[1]- البحر 3 / 106 وينظر 5 / 466 / 6 / 114 .
[2]- المصدر نفسه 3 / 126 .
[3]- فعلت وأفعلت 87 - 88 .
[4]- المصدر نفسه 88 .
[5]- ينظر البحر6 / 317 .
[6]- المصدر نفسه 1 / 166 وينظر 2 / 123 - 538 / 4 / 90 - 422 / 7 / 355 .
[7]- المصدر نفسه 1 / 327 وينظر 1 / 669 / 2 / 332 / 4 / 116 / 6 / 335 .
[8]- المصدر نفسه 4 / 435 .

5 ــ موافقة تفاعل وكان منه قوله " وقرأ ابن كثير وأبوعمرو وأبوجعفر وأهل مكة ﴿بَلِ ٱدَّرَكَ﴾النمل﴿٦٦﴾ على وزن أفعل بمعنى تفاعل ورويت عن أبي بكر عن عاصم "[1].

وما يُلحظ أن بعض الدراسات التي كانت حول البحر المحيط لم تستوف كل المعاني التي جاءت عليها صيغة أفعل كما وردت فيه ، فصاحب إعراب القرآن في تفسير أبي حيان عند حديثه عن صيغة أفعل خلا تناوله لهذه الصيغة من أي تحليل يذكر، كما أنه لم يستوف كل المعاني التي ذكرها أبوحيان لهذه الصيغة ، وكذا لم يذكر كل الآيات التي حملت ذلك المعنى على الرغم من أن عبارته تنبئ بحصره لتلك الآيات[2]، وهذا ديدنه مع كل الصيغ. كما اكتفى صاحب مسائل النحو والصرف في تفسير البحر المحيط بذكر ما كتبه أبوحيان من معان لأفعل والأمثلة التي أوردها دون أن يتتبع ذلك في التفسير ، ولا أن يورد الآيات التي استخدمت فيها تلك المعاني[3] ، وكذا بقية الصيغ التي استخرجها من البحر .

ب ــ فعّل : عدّد أبوحيان معاني صيغة فعّل التي عدّها أربعة عشر معنى وهي " الرمي والتعدية والتكثير ، والجعل على صفة ، والتسمية والدعاء للشيء أو عليه ، والقيام على الشيء والإزالة والتوجه واختصار الحكاية ، وموافقة تفعّل وفعّل والإغناء عنهما "[4]، ومثّل لكل معنى بمثال يوضحه ، وقد وردت هذه المعاني كلها في الارتشاف[5] مضيفا لها معنيين هما ضد فعل والجعل اللذين لم يردا في البحر .

وعند تتبع معاني هذه الصيغة في التفسير نجد أنها جاءت في آي الذكر على ثمان من المعاني المذكورة فقط وهي : الرمي والتعدية والتكثير والجعل على صفة ، والإزالة وموافقة تفعّل وموافقة فعل ، والإغناء عن فعل ، إضافة إلى معنيين لم يوردهما أبوحيان وهو يعدد معاني فعّل وهما : موافقة أفعل ، وموافقة فعل وأفعل معا .

---

[1]- البحر 7 / 87 .
[2]- ينظر إعراب القرآن في تفسير أبي حيان / د. صبري السيد / دار المعرفة الجامعية / الإسكندرية / 98م / 2 / 701 - 713 .
[3]- ينظر مسائل النحو والصرف / د.عبدالحميد السيد 3 / 171 - 174 .
[4]- البحر1 / 181 .
[5]- ينظر الارتشاف 1 / 174 .

ــ أما المعنى الغالب الذي انضوى تحت لوائه الكم الأكبر من الأفعال فهو التكثير الذي يتفق كثير من الصرفيين على أنه هو المعنى الذي يكتسي هذه الحلة غالبا[1]. أو يتقاسمها مع التعدية[2].

وقد كانت جل الأفعال التي حملت معنى التكثير متعدية قبل التضعيف وبعده فمن ذلك "وقرأ زيد بن علي ﴿تَخَّطَفُ﴾البقرة ﴿٢٠﴾ بضم الياء وفتح الخاء وكسر الطاء المشددة من خطف ، وهو تكثير مبالغة لا تعدية "[3] وقال " ﴿ يُذَبِّحُونَ أَبۡنَآءَكُمۡ ﴾البقرة﴿٤٩﴾ قراءة الجمهور بالتشديد، وهي أولى لظهور تكرار الفعل باعتبار متعلقاته ، وقرأ الزهري وابن محيصن﴿يُذَبِّحُونَ ﴾ خفيفا من ذبح المجرد اكتفاء بمطلق الفعل ، وللعلم بتكريره من متعلقاته"[4] .

وفي بعض الأحيان راوح الفعل بين التكثير وبين موافقة المجرد . قال أبوحيان " وقرأ الزهري ﴿أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ﴾ البقرة﴿٤٠﴾ مشددا ، ويحتمل أن يراد به التكثير وأن يكون موافقا للمجرد "[5].

وقد يتجاذب الفعل معنى التعدية مع التكثير دون تغليب لأحدهما على الآخر . قال أبوحيان "وقرأ أبوحيوة﴿ تَدَّرُسُونَ ﴾آل عمران﴿٧٩﴾ بكسر الراء ، وروي عنه ﴿تَدَّرُسُونَ﴾ بضم التاء وفتح الدال وكسر الراء المشددة ، أي تدرسون غيركم العلم ، ويحتمل أن يكون التضعيف للتكثير لا للتعدية "[6]

وفي أحيان أخرى غلّب أبوحيان جانب التعدية على التكثير وذلك عند تفسيره لقوله تعالى﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمۡ فِى ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ﴾ يونس ﴿٢٢﴾ حيث قال "وقرأ باقي السبعة

---

[1]- ينظر شرح الشافية 1 / 92 / المغني في تصريف الأفعال 114 / قاموس تصريف الأفعال والأسماء / د. إميل يعقوب /جروس برس / لبنان / ط.2 / 98م / 31 .

[2]- ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ج.1 القسم 2 / 273 .

[3]- البحر 1 / 227 .

[4]- المصدر نفسه 1 / 351 وينظر 1 / 355 - 399 / 2 / 515 - 527 / 3 / 78 - 485 / 4 / 134 - 367 / 5 / 154 - 294 - 303 - 428 / 6 / 18 -77 - 347 / 8 / 35 - 66 - 82 - 269 .

[5]- المصدر نفسه 1 / 330 وينظر 4 / 11 .

[6]- المصدر نفسه 2 / 530 .

والجمهور﴿يُسَيِّرُكُمْ﴾ من التسيير ، قال أبوعلي : هو تضعيف مبالغة لا تضعيف تعدية ؛ لأن العرب تقول : سرت الرجل وسيرته ... وما ذكره أبوعلي لا يتعين، بل الظاهر أن التضعيف فيه للتعدية؛ لأن سار الرجل لازما أكثر من سرت الرجل متعديا ، فجعله ناشئا عن الأكثر أحسن من جعله ناشئا عن الأقل "[1].

ــ كان لمعنى التعدية أيضا نصيب وافر من الأفعال التي نقلها التضعيف من حالة إلى حالة. وقد كان النقل إما لأفعال لازمة وهو الغالب ، فصارت بعد التضعيف متعدية من ذلك "والتضعيف في فضّلنا للتعدية "[2].

أو أن يكون النقل لفعل متعد لمفعول واحد إلى فعل متعد لمفعولين ، من ذلك " والتشديد في يخوّف للنقل ، كان قبله يتعدى لواحد فلما ضعف صار يتعدى لاثنين "[3].

وقد جاءت حالة واحدة فيما لاحظت كان الفعل أصلا متعديا لمفعول واحد ، وبالتضعيف أيضا تعدّى لمفعول واحد مع تغيير في المعنى حيث قال " العبادة التذلل، قاله الجمهور ، أو التجريد قاله ابن السكيت وتعديه بالتشديد مغاير لتعديه بالتخفيف نحو : عبّدت الرجل ذللته ، وعبَدت الله ذللت له "[4].

ــ اشترك فعّل مع صيغ أخرى في المعنى ، فهناك أفعال جمعت بين فعّل والمجرد ، ومنها ما كان يحمل معنى أفعل ، ومنها ما جمع بين المجرد وصيغة أفعل معا ، والذي يلحظ من خلال استقراء هذه الأفعال أن ما جمع بينها هو القراءات المختلفة للآية الواحدة ومما جاءت صيغة فعّل فيه موافقة للمجرد قوله " ومعنى عقّدتم وثقتم بالقصد والنية ، وقرأ الحرميان وأبوعمر[5] بتشديد القاف ، وقرأ الأخوان وأبوبكر بتخفيفها ... فالتشديد إما للتكثير بالنسبة إلى الجمع ، وإما لكونه بمعنى المجرد نحو قدّر وقدر "[6] .

---

[1]- البحر 5 / 141 .

[2]- المصدر نفسه 2 / 282 وينظر 1 / 244 - 350 - 356- 374 - 466 - 600 / 2 / 393 / 3 / 150 - 387 - 479 / 4 / 154 - 158 - 329 - 508 / 5 / 99 - 141 / 6 / 455 / 7 / 252 / 8 / 337 .

[3]- المصدر نفسه 3 / 125 وينظر 1 / 499 / 2 / 530 / 4 / 324 - 325 / 8 / 317 .

[4]- المصدر نفسه 1 / 140 وينظر 7 / 12 .

[5]- هكذا ورد في البحر وأظنه أباعمرو .

[6]- البحر 4 / 12 وينظر 1 / 330 / 4 / 188 / 8 / 466 .

ومن المواضع التي جاءت صيغة فعّل فيها موافقة لأفعل قوله " قال ابن عطية : وبدّل غيّر اللفظ دون أن يذهب بجميعه ، وأبدل إذا ذهب به وجاء بلفظ آخر انتهى . وهذه التفرقة ليست بشيء ، وقد جاء في القراءات بدّل وأبدل بمعنى واحد ... وهو إذهاب الشيء والإتيان بغيره بدلا منه "[1].

ومن المواضع التي جمعت فيها صيغة فعّل بين معنى المجرد ومعنى أفعل قوله " وقرأ الأخوان ﴿يَمِيزَ﴾آل عمران ﴿١٧٩﴾ من ميّز ، وباقي السبعة ﴿يَمِيزَ﴾ من ماز ، وفي رواية عن ابن كثير﴿يَمِيزَ﴾ من أماز ، والهمزة ليست للنقل ، كما أن التضعيف ليس للنقل ، بل أفعل وفعّل بمعنى الثلاثي المجرد "[2] .

وفي أحيان قليلة يذكر أن كلا منها لغة من ذلك قوله " ووصّى وأوصى لغتان "[3]. وهذا يؤكد أيضا أنهما بمعنى واحد ، وهو ما حرص على توضيحه ، إذ إنه يستبعد أي تنافر أو على الأقل اختلاف في المعاني بين القراءات القرآنية .

ج ــ فاعل : وزن من أوزان الثلاثي المزيد بحرف وهو الألف المزيد بين فاء الفعل وعينه، ولهذه الصيغة معان حصرها أبوحيان في خمسة حيث قال " وفاعل يأتي لخمسة معان : لاقتسام الفاعلية والمفعولية في اللفظ والاشتراك فيهما من حيث المعنى ، ولموافقة أفعل المتعدي ، وموافقة المجرد ، وللإغناء عن أفعل وعن المجرد "[4] ثم مثّل لكل معنى بما يناسبه ، وفي أثناء التفسير أضاف معنيين لم يكن قد أشار إليهما وهما : موافقة فعّل ، وكون المفاعلة من واحد أي بغير معنى المشاركة. وقد ذكر في الارتشاف المعاني الخمسة السابقة مضيفا إليها أن الموافقة تكون لأفعل المتعدي واللازم أيضا ، كما ذكر موافقة فعّل[5]. في حين أضاف بعض الصرفيين معاني أخرى لم يتطرق لها أبوحيان منها : المتابعة والموالاة[6] والمغالبة ، وأن يكون فاعل بمعنى تفاعل[7].

---

[1]- البحر 4/ 407 وينظر 1 / 244 / 2 / 332 - 393 / 3 / 387 / 4 / 116 - 329 / 6 / 335 - 455 / 8 / 242 - 243 .
[2]- المصدر نفسه 3 / 131 وينظر 3 / 87 - 302 - 303 .
[3]- المصدر نفسه 1 / 568 وينظر 1 / 570 / 4 / 416 / 7 / 177 .
[4]- المصدر نفسه 1 / 185 .
[5]- ينظر الارتشاف 1 / 174 .
[6]- ينظر المغني في تصريف الأفعال 118 / قاموس تصريف الأفعال والأسماء 30 .
[7]- ينظر نشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها/ الأب أنستاس الكرملي / مكتبة الثقافة الدينية / 114 .

أما ما جاء من المعاني التي قررها أبوحيان لهذه الصيغة في تفسيره للأفعال التي قرئت بها فهو الفاعلية، وموافقة أفعل ، وموافقة المجرد ، والفاعلية التي بغير معنى المشاركة .
ومما يذكر أن الصرفيين يميلون إلى القول بأن معنى المشاركة هو المعنى الغالب لصيغة فاعل[1] ولكن إحصاء المعاني في تفسير أبي حيان يرجح كفة موافقة المجرد عليه من حيث العدد وإن كان الفارق ليس كبيرا .
وتبدو محاولة أبي حيان الحثيثة للمقاربة بين القراءات المختلفة للفعل جلية جدا ومؤثرة في تحديد معناه ، وقد كان ذلك غالبا على كل المواضع التي جاء فيها فاعل بمعنى المجرد نحو " وقرأ الجمهور ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾البقرة﴿٩﴾ مضارع خادع ، وقرأ عبدالله وأبوحياة ﴿يَخْدَعُون ٱلله﴾ مضارع خدع المجرد ... وخادع هنا إما لموافقة الفعل المجرد فيكون بمعنى خدع ، وكأنه قال يخدعون الله ، ويبينه قراءة ابن مسعود وأبي حياة وقد تقدمت ، ويحتمل أن يكون خادع من باب المفاعلة"[2].
كما أن تلك المواضع التي جاء فيها فاعل بمعنى أفعل أو بمعنى فعّل كان أبوحيان يوفق بين القراءات المختلفة للآية ، حتى أنه مع هذه الصيغة لم يذكر أن أيا من اللفظين لغة في أي موضع من المواضع من ذلك " وقرأ ابن كثير وابن عامر﴿فَيُضَٰعِفَهُۥ﴾ البقرة ﴿٢٤٥﴾ بالتشديد من ضعّف والباقون فيضاعفه من ضاعف وقد تقدم أنهما بمعنى "[3] ومنه أيضا "وقرأت فرقة ﴿ فَزَايَّلْنَا ﴾يونس﴿٢٨﴾ حكاه الفراء، قال الزمخشري : كقولك : صاعر خده وصعّر، وكالمته وكلّمته انتهى . يعني أن فاعل بمعنى فعّل "[4].
د ــ افتعل : هي صيغة من صيغ الثلاثي المزيد بحرفين ، وهما الهمزة في أوله ، والتاء بين فائه وعينه ، وله معان حددها أبوحيان باثني عشر معنى هي " الاتخاذ ، والتسبب ، وفعل الفاعل بنفسه ، والتخير ، والخطفة ، ومطاوعة أفعل وفعل ، وموافقة تفاعل وتفعّل

---

[1]- ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ج.1 القسم 2 / 444 / المغني في تصريف الأفعال 118 / قاموس تصريف الأفعال والأسماء 30 .
[2]- البحر 1 / 184 - 185 وينظر 1 / 201 |- 342 - 375 - 404 - 439 - 460 / 3 / 73 - 269 - 393 / 6 / 346 .
[3]- المصدر نفسه 2 / 261 .
[4]- المصدر نفسه 5 / 154 وينظر 2 / 257 / 3 / 262 / 4 / 260 / 5 / 57 / 8 / 255 .

واستفعل والمجرد ، والإغناء عنه "[1] كما مثّل لها بأمثلة توضح هذه المعاني ، وقد ذكر المعاني نفسها في الارتشاف دون زيادة أو نقصان[2]. وهذا الإجماع على معاني افتعل يُلحظ عند أغلب الصرفيين[3]. إلا ما كان من صاحب قاموس تصريف الأفعال والأسماء الذي أضاف مطاوعة فعّل والإظهار[4] .

ولكن صيغة افتعل الواردة في الذكر الحكيم ــ بحسب ما فسرها به أبوحيان ــ جاءت بكل المعاني المقررة لها عدا الخطفة ، وموافقة تفعل ، والإغناء عن المجرد . والهيمنة كانت لموافقة المجرد ، فأغلب الأفعال التي بهذه الصيغة اصطبغت بهذا المعنى، وكان الفعل في أغلب الأحيان ينفرد بهذا المعنى نحو " الاشتراء والشراء بمعنى الاستبدال بالشيء والاعتياض منه ... وهو مما جاء فيه افتعل بمعنى الفعل المجرد وهو أحد المعاني التي جاء لها افتعل "[5].

وفي أحيان قليلة تشترك الصيغة في معنيين ، ويختار أبوحيان أحد المعنيين في موضع آخر من الكتاب نحو " الاستباق : افتعال من السبق ، وهو الوصول إلى الشيء أولا ، ويكون افتعل منه إما لموافقة المجرد ، فيكون معناه ومعنى سبق واحد، أو لموافقة تفاعل فيكون وتسابق بمعنى واحد "[6] وقال عند تفسيره لقوله تعالى ﴿فَٱسۡتَبِقُواْ ٱلۡخَيۡرَٰتِۚ﴾ البقرة﴿١٤٨﴾ "وذكرنا أن استبق بمعنى تسابق ، فهو يدل على الاشتراك "[7].

هـــ ــ انفعل : هو ثلاثي مزيد بالهمزة والنون في أوله ، ولم تحظ هذه الصيغة بوقفات طويلة من أبي حيان ؛ نظرا لانحسار معناها ، بل إنه قد سها عن ذكر معانيها في بداية الكتاب ، كما كان مع باقي الصيغ حيث قال " الانفجار انصداع شيء من شيء ومنه انفجر ... وهو مطاوع فعل فجره فانفجر ، والمطاوعة أحد المعاني التي جاء لها انفعل وقد تقدم ذكرها "[8] وباستقراء الكتاب فيما تقدم هذا القول ، بل وحتى فيما جاء بعده لا نجد

---

[1]- البحر 1 / 156 .
[2]- ينظر الارتشاف 1 / 175 .
[3]- ينظر شرح الشافية 1 / 108 - 110 / المغني في تصريف الأفعال 126 - 129 / علم التصريف العربي 1 / 125 / المحيط في أصوات العربية 1 / 182 ... وغيرها.
[4]- ينظر قاموس تصريف الأفعال والأسماء 32 - 33 .
[5]- البحر 1 / 195 وينظر 1 / 368 / 2 / 56 - 544 / 5 / 277 - 372 - 404 - 453/ 6 / 274 / 7 / 115 - 347 .
[6]- المصدر نفسه 1 / 593 .
[7]- المصدر نفسه 1 / 612 وينظر 1 / 510 .
[8]- المصدر نفسه 1 / 379 .

هذا الذكر الذي أشار إليه ، فهو لم يجمل ذكر معاني هذه الصيغة التي ذكر لها في ارتشافه ما كان منفردا به عن كثير من كتب الصرف[1]. ويمكن أن نجمله فيما يلي :

أ ــ مطاوعة فعل (علاجا) نحو : صرفته فانصرف .

ب ــ مطاوعة أفعل نحو: أفحمته فانفحم.

ج ــ موافقة المجرد نحو: انطفأت النار وطفئت .

د ــ الإغناء عن المجرد نحو: انطلق بمعنى ذهب .

هـ ــ الإغناء عن أفعل نحو: انحجز أتى الحجاز .[2]

أما ما ورد في تفسير الآيات من هذه المعاني فقد انحسر في مطاوعة فعل نحو "الانقلاب الانصراف والارتجاع وهو للمطاوعة قلبته فانقلب "[3] وفي قوله " وينبغي مطاوع لبغي بمعنى طلب "[4] وفي غير ذلك[5].

و ــ تفعّل : وهو وزن من أوزان الثلاثي المزيد بحرفين ، التاء في أوله ، وتضعيف عينه، وهذه الصيغة لها معان متعددة حصرها أبو حيان في سبعة عشر معنى هي "مطاوعة فعّل نحو: كسّرته فتكسّر ، والتكلف نحو: تحلّم ، والتجنب نحو: تجنّب ، والصيرورة نحو: تألّم، والتلبس بالمسمى المشتق منه نحو: تقمّص ، والعمل فيه نحو: تسحّر ، والاتخاذ نحو: تبنّيت الصبي ، ومواصلة العمل في مهلة نحو: تفهّم ، وموافقة استفعل نحو: تكبّر ، وموافقة المجرد نحو: تعدّى الشيء أي عداه ، والإغناء عنه نحو: تكلّم ، والإغناء عن فعّل نحو: توبّل ، وموافقة فعّل نحو: تولّى أي ولّى ، والختل نحو: تعقّلته ، والتوقع نحو: تخوّفه ، والطلب نحو: تنجّز حوائجه ، والتكثير نحو: تعطّينا "[6]. وهي المعاني ذاتها التي قررها في الارتشاف لهذه الصيغة[7]. كما اتفقت كثير من كتب

---

[1]- ينظر شرح الشافية 1 / 108 / المغني في تصريف الأفعال 125 - 126 / علم التصريف العربي 1 / 125 - 126 / المحيط في أصوات العربية 1 / 181 / قاموس تصريف الأفعال والأسماء 33 .

[2]- ينظر الارتشاف 1 / 175 - 176 .

[3]- البحر 1 / 591 .

[4]- المصدر نفسه 6 / 207 .

[5]- ينظر المصدر نفسه 6 / 143 / 8 / 297 .

[6]- المصدر نفسه 1 / 317 - 318 .

[7]- ينظر الارتشاف 1 / 172 .

الصرف عليها[1] ، إلا ما كان من بعض الإضافة للمعاني نحو: موافقة افتعل ، وموافقة أفعل في المعنى[2]، وقد نسب بعض الصرفيين هذه المعاني للتاء تحديدا في تفعّل ، وليس للصيغة ككل فقال : تاء الاعتقاد ، وتاء التجنب، وتاء المطاوعة[3].

والوارد من المعاني التي عدّدها أبوحيان لصيغة تفعّل هو ما يلي مطاوعة فعّل ، والتكلف ، والاتخاذ ، ومواصلة العمل في مهلة ، وموافقة استفعل ، وموافقة المجرد ، وموافقة فعّل ، والتجنب . وكانت الغلبة لمطاوعة فعّل ، وموافقة استفعل، وموافقة المجرد ، وقد اتسمت الأفعال التي جاءت على هذه الصيغة بتحملها لأكثر من معنى في ذات الآية من ذلك مثلا الفعل تجرّع الذي طاوع فعّل ، وكان بمعنى التكلف ، ووافق المجرد ، وكان لمواصلة العمل في مهلة حيث قال أبوحيان في تفسيره لقوله تعالى ﴿يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ﴾إبراهيم﴿١٧﴾ " وتجرع تفعل ، ويحتمل هنا وجوها : أن يكون للمطاوعة أي جرعه فتجرع كقولك : علمته فتعلم ، وأن يكون للتكلف نحو: تحلم ، وأن يكون لمواصلة العمل في مهلة نحو: تفهم أي يأخذه شيئا فشيئا ، وأن يكون موافقا للمجرد أي تجرعه كما تقول عدا الشيء وتعداه "[4].

والفعل تقبل راوح بين موافقة استفعل وموافقة المجرد ، وجاء ذلك عند شرح أبي حيان لقوله تعالى﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ﴾آل عمران﴿٣٧﴾ حيث قال " قال ابن عباس : معناه سلك بها طريق السعداء ، وقال قوم : تكفل بتربيتها والقيام بشأنها ، وقال الحسن : معناه لم يعذبها ساعة قط من ليل ولا نهار ، وعلى هذه الأقوال يكون تقبّل بمعنى : استقبل ، فيكون تفعّل بمعنى استفعل ... وقيل : المعنى فقبلها أي رضي بها في النذر مكان الذكر ... ويكون تفعّل بمعنى الفعل المجرد نحو: تعجّب وعجب ، وتبرأ وبرئ "[5].

---

[1]- ينظر شرح الشافية 1 / 104 - 107 / المغني في تصريف الأفعال 122 - 125 / علم التصريف العربي 1 / 124 - 125 / المحيط في أصوات العربية 1 / 181 / قاموس تصريف الأفعال والأسماء 34 - 35 .

[2]- ينظر كتاب الأفعال 1 / 65 .

[3]- (فتاوى أو تحقيقات لغوية ونحوية نادرة) محمد بهجة الأثري / الأكاديمية (مجلة أكاديمية المملكة المغربية) العدد 6 / 89م / 63 - 66 .

[4]- البحر 5 / 402 - 403 .

[5]- المصدر نفسه 2 / 459 .

وقد يعطي للفعل معنى في شرح المفردات ، وأثناء تفسيره داخل الآية يعنّ له معنى آخر فيقرره له ، من ذلك الفعل تعجّل الذي تقاسمته معاني مطاوعة فعل ، وموافقة استفعل ، وموافقة المجرد ، حيث قال في شرح المفردات " العجلة الإسراع في شيء والمبادرة ، وتعجل تفعل منه ، وهو إما بمعنى استفعل ... فيكون بمعنى استعجل ... وإما بمعنى الفعل المجرد فيكون بمعنى عجل "[1] وفي أثناء شرحه لقوله تعالى﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾البقرة﴿٢٠٣﴾ قال " الظاهر أن تعجل هنا لازم لمقابلته بلازم في قوله﴿وَمَن تَأَخَّرَ﴾ فيكون مطاوعا لعجّل فتعجّل ، نحو: كسّره فتكسّر "[2] .

ز ــ تفاعل : صيغة ثلاثي مزيد بحرفين ، التاء في أوله ، والألف ما بين فائه وعينه، وله معان متعددة جعلها أبوحيان ستة هي " الاشتراك في الفاعلية من حيث اللفظ وفيها وفي المفعولية من حيث المعنى ، الإيهام ، والروم ، ومطاوعة فاعل الموافق أفعل ، ولموافقة المجرد ، و للإغناء عنه "[3] دون أن يعطي أمثلة لهذه المعاني كما فعل عند ذكر معاني الصيغ الأخرى ، وقد أضاف داخل التفسير معنيين لم يكن قد صرّح بهما ، هما : موافقة افتعل فقال عند تفسيره لقوله تعالى﴿كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ﴾ المائدة﴿٧٩﴾ "ظاهرة التفاعل بمعنى الاشتراك أي: لاينهى بعضهم بعضا ... وقيل التفاعل هنا بمعنى الافتعال ، يقال: انتهى عن الأمر ، وتناهى عنه إذا كف عنه كما تقول : تجاوزوا واجتوزوا"[4]. والمعنى الآخر هو محاكاة الشيء والتقرب منه ، وهو معنى قرره ابن عطية[5] في كتابه[6] وأورده أبوحيان دون نقد حيث قال " وقرأ الجمهور﴿مُتَجَانِفٍ﴾المائدة﴿٣﴾ بالألف ، وقرأ أبوعبدالرحمن والنخعي وابن وثاب﴿مُتَجنِفٍ﴾دون ألف ،قال ابن عطية : وهو أبلغ في المعنى من﴿مُتَجَانِفٍ﴾

---

[1]- البحر 2 / 116 .
[2]- المصدر نفسه 2 / 120 .
[3]- المصدر نفسه1 / 251 .
[4]- المصدر نفسه 3 / 549 .
[5]- عبدالحق بن غالب بن عبدالرحمن بن عطية المحاربي ت 542هـ ينظر ترجمته البغية 2 / 73 / الأعلام 3 / 282 .
[6]- ينظر المحرر الوجيز 2 / 181 .

وتفاعل إنما هو محاكاة الشيء والتقرب منه ألا ترى أنك إذا قلت : تمايل الغصن فإن ذلك يقتضي تأوّدا ومقاربة ميل ، وإذا قلت : تميّل فقد ثبت الميل ، وكذلك تصاون الرجل وتصوّن ، وتغافل وتغفّل انتهى"[1].

وقد تناغم البحر مع الارتشاف[2] في ذكر المعاني الأولى ، دون ذكر للمعاني المضافة في التفسير ، وشاركهما في ذلك كثير من كتب الصرف[3]، إلا ما كان من إضافة بعضها لمعنى التدرج في الحدث[4].

ولكن صيغة تفاعل ــ بحسب تفسير أبي حيان ــ لم تصطبغ بكل تلك المعاني ، فإلى جانب المعنيين المضافين موافقة افتعل والمحاكاة اكتست الصيغة معنى موافقة المجرد ، ومطاوعة فاعل الموافق أفعل ، وكان النصيب الأكبر لمعنى الاشتراك الذي قال صاحب دراسات لأسلوب القرآن الكريم في كتابه عنه " أكثر معاني صيغة تفاعل في القرآن هو الدلالة على المشاركة "[5].

حيث جاء منه " تداين : تفاعل من الدين ، يقال: داينت الرجل عاملته بدين معطيا ، أو آخذا كما تقول : بايعته إذا بعته أو باعك "[6] ، وكذلك قوله " ومعنى يتساءلون به أي : يتعاطون به السؤال ، فيسأل بعضهم بعضا ، أو يقول : أسألك بالله أن تفعل ، وظاهر تفاعل الاشتراك ، أي : تسأله بالله ، ويسألك بالله "[7] وغيرها[8].

ح ــ استفعل : ثلاثي مزيد بثلاثة أحرف ، هي الهمزة والسين والتاء في أوله ، وهي صيغة تحمل دلالات متنوعة ، قرر أبوحيان أنها اثناعشر معنى وهي " الطلب ، والاتحاد، والتحول ، وإلقاء الشيء بمعنى ما صيغ منه وعدّه كذلك ، ومطاوعة أفعل وموافقته ، وموافقة تفعّل ، وافتعل والفعل المجرد والإغناء عنه وعن فعّل "[9]، ثم مثّل لكل معنى بمثال يناسبه ، وأضاف

---

[1]- البحر 3 / 442 .
[2]- ينظر الارتشاف 1 / 172 .
[3]- ينظر شرح الشافية 1 / 99 - 104 / كتاب الأفعال 1 / 64 / المغني في تصريف الأفعال 120 - 121 / قاموس تصريف الأفعال والأسماء 33 - 34 / المحيط في أصوات العربية 1 / 180 ... وغيرها .
[4]- ينظر (التفاعل والمفاعلة عند النحاة) صلاح الدين الزعبلاوي / مجلة التراث العربي / العددان 35 - 36 / 89م / 28 / علم التصريف العربي 1 / 124 .
[5]- دراسات لأسلوب القرآن الكريم / د. محمد عضيمة/ ج.1 القسم 2 / 626 .
[6]- البحر 2 / 357 .
[7]- المصدر نفسه 3 / 165 .
[8]- ينظر المصدر نفسه 1 / 251 / 3 / 548 - 549 .
[9]- المصدر نفسه 1 / 141 .

معنيين آخرين فقال " ويكون استفعل أيضا لموافقة تفاعل وفعل ، حكى أبو الحسن بن سيده في المحكم تماسكت بالشيء ومسكت به واستمسك به بمعنى واحد أي احتبست به ... فتكون معاني استفعل حينئذ أربعة عشر لزيادة موافقة تفاعل وتفعّل "[1] ولكنه حين عاود الحديث عن المعاني في موضع آخر اكتفى بالإشارة إلى الاثني عشر معنى ، ولم يلق بالا بالمعنيين اللذين أضافهما فقال "الاستكبار والتكبر وهو مما جاء فيه استفعل بمعنى تفعّل ، وهو أحد المعاني الاثني عشر التي جاءت لها استفعل وهي مذكورة في شرح نستعين "[2] وهي المعاني ذاتها التي ذكرها في الارتشاف[3] والواردة في كثير من كتب الصرف[4]. وقد أضاف إليها معنى اختصار الحكاية صاحب قاموس تصريف الأفعال والأسماء[5].

أما ما ورد فعلا في التفسير فهو تسعة معان هي: الطلب ، والتحول ، وإلقاء الشيء بمعنى ما صيغ منه ، ومطاوعة أفعل وموافقته ، وموافقة تفعّل وافتعل والمجرد ، والإغناء عن المجرد .وقد كان النصيب الأوفر لمعنى الطلب[6] الذي يقرر كثير من الصرفيين[7] أنه الغالب لهذه الصيغة .

أما ما يلحظ في شرح أبي حيان لمعاني هذه الصيغة واستخدامها في التفسير فهو :

ــ عند شرحه للمفردات قال " استعتبت الرجل بمعنى أعتبته ، أي أزلت عنه ما يعتب عليه ويلام ... وجاءت استفعل بمعنى أفعل "[8] وعند شرحه للآيات قال " ﴿وَلَا هُمۡ يُسۡتَعۡتَبُونَ﴾ النحل﴿٨٤﴾ أي : مزال عنهم العتب "[9] فيلحظ هنا أنه قد أعطى معنى الإزالة لأفعل التي أخذت معناها صيغة استفعل ، مما يثير تساؤلا يتبادر إلى الذهن فحواه لِمَ لَمْ يجعل الإزالة من معاني استفعل بدل أن تكون بمعنى أفعل التي تعني الإزالة؟ لأن ليس

---

[1]- البحر 1 / 141 .
[2]- المصدر نفسه 1 / 301 .
[3]- ينظر الارتشاف 1 / 179 - 180 .
[4]- ينظر الكتاب 4 / 70 - 73 / كتاب التكملة 520 - 521 / شرح الشافية 1 / 110 - 112 / كتاب الأفعال 1 / 68 / المغني في تصريف الأفعال 129 - 134 / علم التصريف العربي 1 / 126 - 127 / المحيط في أصوات العربية 1 / 182 .
[5]- ينظر قاموس الأفعال والأسماء / د.إميل يعقوب 35 .
[6]- ينظر البحر 1 / 141 - 212 - 340 - 346 - 379 / 2 / 54 - 228 - 361 / 3 / 98 - 379 - 504 / 4 / 332 - 361 - 459 / 5 / 23 - 268 - 305 - 393 / 6 / 415 / 7 / 105 - 487 - 495 ... وغيرها
[7]- ينظر شرح الشافية1 / 110 / الكوكب الدري / جمال الدين الأستوي / تحق: د. محمد عواد / دار عمار / عمان / ط.1 / 85م / 355 - 356 / المغني في تصريف الأفعال 189 / دراسات لأسلوب القرآن الكريم ج.1 القسم 2 / 656 .
[8]- البحر 5 / 502 .
[9]- المصدر نفسه 5 / 509 .

كل ما كان بمعنى أفعل أعطى معنى الإزالة ، كما أن معنى الإزالة والسلب لا يخص صيغة أفعل ، وهو مما يثير مسألة يمكن أن تكون جديرة بالبحث وهي إعطاء الصيغ معاني الصيغ الأخرى ، وبخاصة أنه لم يُلحظ ذكر كونها لغات اتسمت بها القبائل إلا فيما يخص توافقها مع المجرد، مما يجعلنا نفكر مليا في هذا المعنى الذي أُعطي للصيغة ، فكيف يمكن أن نعطي وزنا معنى وزن آخر إذا كان هذا الوزن الآخر في الأصل لا يتسم بمعنى محدد يمكن الارتكاز عليه ؟ وقد نبه الرضي لهذا فقال " وقولهم بمعنى أفعل نحو: تخاطأ بمعنى أخطأ مما لا جدوى له ؛ لأنه إنما يقال : هذا الباب بمعنى ذلك الباب ، إذا كان الباب المحال عليه مختصا بمعنى عام ، مضبوط بضابط فيتطفل الباب الآخر عليه في ذلك المعنى ، أما إذا لم يكن كذا فلا فائدة فيه ، وكذا في سائر الأبواب كقولهم: تعاهد بمعنى تعهّد ، وغير ذلك كقولهم تعهّد بمعنى تعاهد "[1].

وعند شرح سيبويه لمعاني صيغة استفعل ذكر معنى واضحا للصيغة الأخرى التي وافقتها صيغة استفعل ، وحدد أمثلة لها فقال " وإذا أراد الرجل أن يدخل نفسه في أمر حتى يضاف إليه ويكون من أهله فإنك تقول : تفعّل ، وذلك : تشجّع وتبصّر وتحلّم وتجلّد ... وقد يجيء تقيّس وتنزّر وتعرّب على هذا ، وقد دخل استفعل ههنا قالوا : تعظّم واستعظم ، وتكبّر واستكبر "[2].

ومن هذا فإن تقرير موافقة صيغة لصيغة أخرى إن لم يكن لغة لا بد أن يصحبه تحديد لمعنى الصيغة ، أي أوجه التماس بين الصيغتين كي يتحدد المدلول بدقة .

ــ من الملاحظ أيضا أن صيغة استفعل في كثير من المواضع لم تستقر على معنى محدد، بل تلونت بأطياف المعاني تلونا متداخلا ، فالفعل إما أن يحمل معنى المجرد ومعنى صيغة أفعل نحو " وقراءة (يستشهد) يجوز أن تكون فيها استفعل بمعنى أفعل نحو أيقن واستيقن فيوافق قراءة الجمهور وهو الظاهر ، ويجوز أن تكون فيها استفعل بمعنى المجرد فيكون استشهد بمعنى شهد "[3]، أو أن تجمع بين معنى الطلب ومعنى أفعل مثل " واستوقد استفعل وهي بمعنى أفعل ، حكى أبوزيد أوقد واستوقد بمعنى ، ومثله أجاب واستجاب ، وأخلف لأهله واستخلف :

---

[1]- شرح الشافية 1 / 104 .
[2]- الكتاب 4 / 71 .
[3]- البحر 2 / 122 - 123 .

أي خلف الماء ، أو الطلب ، جوّز المفسرون فيها هذين الوجهين من غير ترجيح "[1]، أو غيرهما[2] .

ــ من المعاني المقررة لاستفعل الإغناء عن المجرد ، وقد مثّل له أبوحيان عند إيراده لكل المعاني في بداية حديثه عن هذه الصيغة بالفعل استنكف واستحيا وقال عنهما إنهما "مغنيان عن المجرد "[3].

أما الفعل استنكف فقد أشار إلى معناه عند تفسيره لقوله تعالى﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ۚ وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾النساء﴿١٧٢﴾ فقال في شرح المفردات " الاستنكاف الأنفة والترفع من نكفت الدمع إذا نحيته بإصبعك من خدك ومنعته من الجري "[4]، ولم يشر بأي شكل من الأشكال إلى إغنائه عن المجرد ، وقد جاء في المحكم والمحيط الأعظم " ونكف الرجل عن الأمر نكفا واستنكف أنف وامتنع "[5] وهذا يؤكد أن الثلاثي مستخدم ؛ لأن الإغناء عن المجرد يؤكد موت المجرد وعدم استخدامه واستخدام اللفظ الآخر وهو يحمل معناه ، أما أن يستخدما معا فهذا لا يسمى إغناء ، بل يعد موافقة .

أما الفعل استحيا فقد صرح أبوحيان عند تفسيره لقوله تعالى ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ ﴾البقرة﴿٢٦﴾ بأنه مغن عن المجرد فقال " وقرأ الجمهور﴿يَسْتَحْيِ ﴾ بياءين والماضي استحيا وهي لغة الحجاز ، واستفعل هنا جاء للإغناء عن الثلاثي المجرد كاستنكف واستأثر واستبد واستعبر، وهو من المعاني التي جاء لها استفعل ، وقد تقدم ذكرها عند قوله﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ الفاتحة﴿٥﴾وهذا هنا من الحياء، وفي كلام الزمخشري ما يدل على أن استحيا ليس مغنيا عن المجرد ، بل هو

---

[1]ـ البحر 1 / 212 وينظر 1 / 346 / 2 / 54 - 361 / 3 / 98 / 4 / 361 / 5 / 393 / 7 / 495 .
[2]ـ ينظر المصدر نفسه 3 / 119 / 4 / 332 / 5 / 305 / 7 / 176 .
[3]ـ المصدر نفسه 1 / 141 .
[4]ـ المصدر نفسه 3 / 410 .
[5]ـ المحكم والمحيط الأعظم (ن . ك . ف) 7 / 61 .

موافق للمجرد ، وهو أحد المعاني أيضا الذي جاء لها استفعل ، قال الزمخشري يقال حيي الرجل ... انتهى كلامه ، فظاهره أنه يقال من الحياء حيي الرجل ، فيكون استحيا على ذلك موافقا للمجرد ، وعلى ما نقلناه قبل يكون مغنيا عن المجرد "[1] والذي نقله عن الحجازيين يدعو إلى التفكير في المقصود به ، هل هو استخدام للحجازيين دون غيرهم لصيغة استفعل من هذا الفعل دون صيغة المجرد له وبالمعنى ذاته ، وحتى إن كان الأمر كذلك فهذا لا يسوّغ أن يقال إنه مغن عن المجرد ، بل هو موافق بكون كل لفظ منهما لغة؛ والذي يدعو إلى هذا الكلام تصريحه في الارتشاف أن استحيا ليس مغنيا عن المجرد حيث قال " وليس استحيا من الحياء مغنيا عن المجرد ؛ إذ سمع فيه حيي خلافا لزاعم ذلك "[2] مما يجعل اللفظين اللذين مثّل بهما ، وهما استنكف واستحيا لا يصلحان للدلالة على هذا المعنى من معاني استفعل ، بل يدخلان تحت ظلال موافقة المجرد .

[1]- البحر 1 / 264 .
[2]- الارتشاف 1 / 180 .

الصحيح والمعتل :

تنقسم أبنية الفعل إلى صحيح ومعتل بالنظر إلى الحروف التي يحويها لفظ الفعل، فالواو والألف والياء عُدت حروفا عليلة ، والفعل الذي حوت حروف أصوله أحدها كان فعلا معتلا ، أما إذا خلا منها فهو فعل صحيح . وقد انقسم كل من الصحيح والمعتل في داخله إلى أقسام .

يرتكز التقسيم في الصحيح على احتوائه على الهمزة أو عدمه ، وعلى تكرر حروفه أو عدمه ، فجاءت أقسامه على الشكل الآتي : سالم ومهموز ومضعف . فالسالم الذي إلى جانب خلوه من حروف العلة لم تتكرر حروفه وخلا من الهمز نحو: ضرَب ونصَر وفتَح ، وفهِم وحسِب ، وكرُم . أما المهموز فهو ما كان أحد أصوله همزة نحو: أخذ وأكل ، وسأل ودأب ، وقرأ وبدأ . والمضاعف ويسمى الأصم[1]: وهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، وهذا يقتصر على الثلاثي نحو: عضّ وشدّ ومدّ ، أو ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس وعينه ولامه الثانية من جنس ، وهو يسمى مضعف الرباعي نحو: زلزل ووسوس وعسعس.

والمعتل انقسم بحسب موقع حرف العلة في حروفه ، فإن كانت فاؤه حرف علة سمي مثالا نحو: وعد وورث ، ينع ويسر ، وإن كانت عينه حرف علة سمي أجوفا نحو: قال وباع وهاب وخاف ، وإن كانت لامه حرف علة سمي ناقصا نحو رضي وسرو ونهى ، وإذا تعدد حرف العلة فكانت فاؤه ولامه حرفي علة سمي لفيفا مفروقا نحو: وفى ووعى ووقى ، وإن كانت عينه ولامه حرفي علة سمي لفيفا مقرونا نحو: طوى وهوى وحيي . ولا يجيء الفعل معتل الفاء والعين ، فهو بذلك خمسة أنواع.

ولم تخل الأفعال الواردة في القرآن الكريم من هذه الأنواع ، وقد تناولها أبوحيان بإثارة مسائل مختلفة تلمس كل نوع في جانب من الجوانب، وأهم المسائل المثارة مايلي :

1 ــ المهموز[2]: وقد تناوله من المناحي الآتية:

---

[1]- ينظر الارتشاف 1 / 165 .

[2]- سيتم تناول مسألة الهمز بتفصيل أكبر في فصل المسائل العامة إن شاء الله تعالى .

أ ــ ما قرئ بالهمز وبغير همز: لم يكن تناول أبي حيان لما قرئ بهمز وبغير همز على وتيرة واحدة ، فهو في بعض الآيات يذكر القراءتين دون أن يعلق عليهما أو يربط بينهما، ويكتفي بذكر معنى الكلمة مع الهمز ودون الهمز وذلك في نحو قوله تعالى﴿ مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا﴾البقرة﴿١٠٦﴾ حيث ذكر لكلمة ﴿نُنسِهَا﴾ إحدى عشرة قراءة فقال "فمع الهمزة تنسأها وننسئها وننسأها وتنسأها وبلا همز نُنسها ونَنسها وتُنسها وتَنسها ونسك وننسكها "[1] ثم ذكر المعنى فقال " وأما قوله﴿أَوۡ نُنسِهَا﴾ بغير همز فإن كان من النسيان ضد الذكر فالمعنى ننسكها ، إذا كان من أفعل ، أو ننسها إذا كان من فعل قاله مجاهد وقتادة وإن كان من الترك فالمعنى أو نترك إنزالها ... وأما من قرأ بالهمز فهو من التأخير "[2] وهو في هذا موافق لآراء علماء تناولوا هذه الآية بالطريقة ذاتها[3].

وعند تفسيره[4] لقوله تعالى﴿ قَالُوٓاْ أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ ﴾الأعراف﴿١١١﴾ استعرض القراءات لهذه الآية ، فمنها ما كان بالهمز ، ومنها ما كان بغير همز ، ومنها ما كان بوصل الهاء، ومنها بغيره، دون أن يربط بين قراءتي الهمز وغير الهمز في البحر ، ولكنه في النهر ربط بينهما فقال "وقرئ بالهمزة وبغير همزة ، فقيل : هما بمعنى واحد ، والمعنى أخره أو احبسه "[5] ومن العلماء من أشار إلى أن كلا اللفظين أرجى وأرجأ لغة[6] ، وهو ما لم يشر إليه أبوحيان .

وفي أحيان أخرى يربط بين القراءتين ويقول إن القراءة بغير الهمزة هي إبدال للهمزة ، من ذلك قوله " وقرأ الجمهور﴿تُبَوِّئُ﴾ آل عمران ﴿١٢١﴾من بوأ ، وقرأ عبدالله﴿تُبَوِّئُ﴾من

---

[1]ـ البحر 1 / 513 .

[2]ـ المصدر نفسه 1 / 513 - 514 .

[3]ـ ينظر معاني القرآن للأخفش 277 - 278 / إعراب القرآن للنحاس 1 / 255 / الكشاف 1 / 175 / الجامع لأحكام القرآن 2 / 486 / قراءة ابن كثير / جمال فياض / دار الإيمان / الإسكندرية / ط.1 / 2008م / 36 / جامع البيان في القراءات السبع المشهورة / الداني / تحق: محمد صدوق / دار الكتب العلمية / بيروت / ط.1 / 2005م / 405 / البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة / النشار / تحق: د. عبدالحسين عبدالله / دار الفكر / عمان / ط.1 / 2009م / 95 .

[4]ـ ينظر البحر 4 / 359 - 360 .

[5]ـ النهر الماد 1 / 847 .

[6]ـ ينظر معاني القرآن للأخفش 445 / معاني القرآن للنحاس / دار الحديث / 2004م / 1 / 392 / الكشاف 3 / 302 / الجامع لأحكام القرآن 7 / 223 .

أبوأ عداه الجمهور بالتضعيف ، وعبدالله بالهمزة ، وقرأ يحيى بن وثاب﴿تُبَوِّئُ﴾ بوزن تحيا عداه بالهمزة وسهل لام الفعل بإبدال الهمزة ياء نحو: يقرى في يقرئ "[1].

وفي مواضع أخرى وضع القراءة في خيارين ، حيث رأى أن الكلمة التي قرئت بغير همز قد تكون من إبدال الهمزة ، وقد تكون الكلمة مستقلة من الأصل دون همز من ذلك "﴿قَالَ ٱخۡرُجۡ مِنۡهَا مَذۡءُومٗا مَّدۡحُورٗا ﴾الأعراف ﴿١٨﴾ ... وقرأ الزهري وأبوجعفر والأعمش﴿مَدۡؤُومًا﴾ بضم الذال من غير همز ، فتحتمل هذه القراءة وجهين: أحدهما ــ وهو الأظهر أن تكون من ذأم المهموز سهل الهمزة ، وحذفها ، وألقى حركتها على الذال، والثاني ــ أن يكون من ذام غير المهموز يذيم كباع يبيع "[2] ومال إلى الرأي الأول في النهر حيث قال " يقال ذأمه يذأمه ذأما بسكون الهمزة ، ويجوز إبدالها ألفا "[3] . وقد اختار بعض العلماء أن تكون القراءة بغير الهمزة من باب تخفيف الهمزة[4] .

وعند حديثه عن قوله تعالى﴿وَٱلصَّٰبِـِٔينَ﴾البقرة﴿٦٢﴾ ذكر قراءة هذه الكلمة في القرآن بالهمز وبغير الهمز ، وعلل قراءة غير الهمز باحتمالين : أن يكون من صبا بمعنى مال، أو من تسهيل الهمزة بقلبها ألفا . وقد استحسن هنا الرأي القائل بأنها من صبا وليست من التسهيل[5] . وأكد على ذلك في النهر حيث قال " وبغير همز صبا مال "[6] .

وفي مواضع أخرى[7] ذكر أن قراءة الهمز وغير الهمز ما هي إلا لغات ، من ذلك قوله "وقرأ الجمهور﴿لَا يَلِتۡكُم﴾الحجرات ﴿١٤﴾من لات يليت وهي لغة الحجاز، والحسن والأعرج وأبوعمر﴿لَا يَلِتۡكُم﴾من ألت ، وهي لغة غطفان وأسد "[8] وهو قول النحاس[9] والزمخشري[10]

---

[1]- البحر 3 / 49 .
[2]- المصدر نفسه 4 / 278 .
[3]- النهر الماد 1 / 786 .
[4]- ينظر معاني القرآن للنحاس 1 / 375 / الكشاف 2 / 90 / الجامع لأحكام القرآن 7 / 154 .
[5]- ينظر البحر 1 / 404 .
[6]- النهر الماد 1 / 85 .
[7]- ينظر البحر 4 / 37 / 5 / 230 / 8 / 397 .
[8]- المصدر نفسه 8 / 116 .
[9]- ينظر إعراب القرآن 4 / 216 .
[10]- ينظر الكشاف 4 / 367 .

وقد يجعل القراءة بين خيارين ، أن تكون لغة ، أو تكون إبدالا من ذلك قوله " وقرأ الجمهور ﴿سَأَلَ﴾المعارج﴿١﴾ بالهمز ... وقرأ نافع وابن عامر﴿سَأَلَ﴾ بألف فيجوز أن يكون قد أبدلت همزته ألفا ، وهو بدل على غير قياس ، وإنما قياس هذا بين بين، ويجوز أن يكون على لغة من قال : سلت اسأل "[1].

وقد تتداخل اللغات في قراءة بحسب ما أوضح أبوحيان لقراءة قوله تعالى﴿فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ﴾البقرة﴿٦١﴾ حيث قال " وقرأ إبراهيم النخعي ويحيى بن وثاب﴿سَأَلْتُمْ﴾ بكسر السين ، وهذا من تداخل اللغات ، وذلك أن في سأل لغتين إحداهما ــ أن تكون العين همزة، فوزنه فعل ، والثانية ــ أن تكون العين واوا ، تقول : سال يسال ، فتكون الألف منقلبة عن واو ، ويدل على أنه من الواو قولهم : هما يتساولان ، كما تقول : يتجاوبان وحين كسر السين توهم أنه فتحها فأتى بالعين همزة "[2] وما لا يستساغ هو أن تقوم قراءة ــ وإن كانت شاذة ــ على الوهم .

ب ــ صياغة فعل الأمر من الفعل المهموز : أشار إلى صياغة فعل الأمر من الفعل أخذ حيث تحذف فاؤه في الأمر منه ، ويقل الإتمام ، أي يقل أن يقال اؤخذ[3]. وكذا الفعل أمر الذي تحذف فاؤه في الأمر ، وإتمامه قليل وإن كان إثبات الهمزة فيه أجود إذا تقدم الأمر واو أو فاء[4]. وأشار إلى صياغته من الفعل أكل عند تفسيره لقوله تعالى﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا﴾البقرة﴿٣٥﴾فقال " والأصل في كل اؤكل الهمزة الأولى هي المجتلبة للوصل، والثانية هي فاء الكلمة فحذفت الثانية لاجتماع المثلين حذف شذوذ ، فوليت همزة الوصل الكاف ، وهي متحركة ، وإنما اجتلبت للساكن فلما زال موجب اجتلابها زالت هي "[5].

---

[1]- البحر 8 / 326 .
[2]- المصدر نفسه 1 / 397 .
[3]- ينظر المصدر نفسه 1 / 344 .
[4]- ينظر المصدر نفسه 1 / 337 وينظر أيضا الكتاب 4 / 111 ، 219 / مجموعة الشافية في علمي الصرف والخط / الجاربردي / عالم الكتب / بيروت / ط.3 / 84م / 1 / 251 - 258 .
[5]- البحر 1 / 309 .

أما صياغة فعل الأمر من الفعل سأل فقد جاءت على صيغتين اسأل وسل التي احتملت صياغتها بهذا الشكل وجهين " أحدهما ــ أن أصله اسأل فلما نقل وحذف اعتدّ بالحركة فحذف الهمزة لتحرك ما بعدها ، والوجه الآخر ــ أنه جاء على لغة من يجعل المادة من سين وواو ولام فيقول: سال يسال فقال: سل كما قال: خف ، فلا يحتاج في مثل هذا إلى همزة وصل ، وانحذفت عين الكلمة لالتقائها ساكنة مع اللام الساكنة ، ولذلك تعود إذا تحركت الفاء ، ونحوها فاء خافوا وخافي "[1] ويرى الفراء أن ترك همزها في الأمر "لأنها كثيرة الدور في الكلام فلذلك ترك همزه كما قالوا : كل وخذ "[2] وهناك من يرى أن إثبات الهمزة وإسقاطها مرهون بموقعها في الجملة ، فإذا جاءت في بداية الكلام قيل سل ، أما إذا جاءت في وسط الكلام كأن تكون بعد العطف قيل واسأل مثل قوله تعالى﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾يوسف﴿٨٢﴾ [3] .

ج ــ تعدية مهموز العين بالتضعيف : تذبذب رأي أبي حيان في هذه المسألة ، فهو في موضع يرى أن مهموز العين لايعدى بالتضعيف ، فقال في ذلك " نأى نأيا بعُد ، وتعديته لمفعول منصوب بالهمزة لا بالتضعيف ، وكذا ما كان مثله مما عينه همزة"[4]. وفي موضع آخر لا يرى حرجا من تعدية مهموز العين بالتضعيف حيث قال " وقرأ الجمهور﴿يُرَآءُونَ﴾الماعون﴿٦﴾ مضارع رائى على وزن فاعل ، وابن أبي إسحق والأشهب مهموزة مقصورة مشددة الهمزة ، وعن ابن أبي إسحق بغير شد في الهمزة ، فتوجيه الأولى إلى أنه ضعف الهمزة تعدية "[5].

د ــ حذف همزة رأى : حدد أبوحيان قاعدة حذف همزة رأى ، واشترط لذلك أن يكون مدلول رأى الإبصار في يقظة أو نوم ، أو أن يكون بمعنى الاعتقاد ، وحدد موضع الحذف الذي يكون في مضارعه والأمر منه ، وبناء أفعل والأمر منه ، واسم الفاعل ،

---

[1]- البحر 2 / 135 .
[2]- معاني القرآن 1 / 124 - 125 .
[3]- ينظر الجامع لأحكام القرآن 3 / 27 - 28 .
[4]- البحر 4 / 89 .
[5]- المصدر نفسه 8 / 519 .

واسم المفعول ، على أن سبب هذا الحذف هو كونه لغة ؛ وذلك لأنه أشار إلى أن لغة تميم إثبات الهمز فيما حذف منه غيرهم . ولكن إذا كان الفعل بمعنى أصاب رئته فإن الهمزة تثبت فيه كما ثبتت في بعض الألفاظ الأخرى وهي الرؤية والرأي والرؤيا والمرأى والمرئي والمرأة وغيرها[1]. وقد تكلم سيبويه عن حذف الهمزة وقرر أن حذفها يكون للتخفيف ؛ لأن ما قبلها ساكن ، مع إقراره بأن من العرب الموثوق بهم من يثبت الهمزة[2]. وقد وافق صاحب مجموعة الشافية في أن هذا الحذف يكون للتخفيف ، والتزامه مع تصريفات الفعل (رأى) تحديدا لكثرة الاستعمال[3].

2 ــ المضعف :

أ ــ أوزان المضاعف : لم يأت من المضاعف ما هو على وزن فعُل بضم العين في الماضي ؛ لثقل المضاعف ، وثقل الضم فلم يجتمعا في ماضي هذا الفعل[4].

وارتبطت أوزان المضاعف بتعديه ولزومه لتحديد الأبواب التي يجيء منها ، فهو مضموم العين في المضارع إذا كان متعديا ، ومكسورها إذا كان لازما ، وما جاء خلاف ذلك عدّه بعض العلماء شذوذا[5] ، ولكن هذا الرأي يصطدم بالقول الذي يرى أن بعض اللهجات العربية تستخدم الفعل بأوزان غير تلك التي قررت في القياس ، فإن كان الأمر مرجعه لغة من لغات العرب فإنه لن يدخل دائرة الشذوذ .

وقد جاءت الأفعال المضاعفة في القرآن الكريم ، وهي تحمل ألوان أوزانها المتنوعة ، فأوضح أبوحيان ما جاء منها على القاعدة ، وما شذّ عنها ، وما وافق لغة من اللغات .

1 ــ صيغة الماضي : جاء الفعل المضعف في بعض الآيات القرآنية بصيغة الماضي ، ولكنه جاء في أحيان بقراءات مختلفة ، من ذلك الفعل ضلّ حيث يقول الحق تبارك وتعالى ﴿قَدۡ ضَلَلۡتُ إِذٗا﴾الأنعام﴿٥٦﴾ ﴿ وَقَالُوٓاْ أَءِذَا ضَلَلۡنَا ﴾السجدة﴿١٠﴾ ﴿ قُلۡ إِن ضَلَلۡتُ﴾

---

[1]- ينظر البحر 1 / 363 .
[2]- ينظر الكتاب 3 / 546 .
[3]- ينظر مجموعة الشافية / الجاربردى/ 1 / 254 .
[4]- ينظر الكتاب 4 / 36 .
[5]- ينظر شرح الشافية 1 / 116 - 134 / شرح بدر الدين على لامية الأفعال لابن مالك / دار ابن حزم / بيروت / ط.1 / 2005م /24 - 25 / الارتشاف 1 / 165 - 167 .

سبأ﴿٥﴾ والفعل زلّ في قوله تعالى﴿ فَإِن زَلَلْتُمْ﴾البقرة﴿٢٠٩﴾ . قرئا بفتح عينهما وبكسرها، والفتح والكسر لغات في هذين الفعلين كما أورد أبوحيان[1]، وكون إحدى هاتين اللغتين أشهر من الأخرى لا ينفي كون الثانية لغة يعتدّ بها هي الأخرى ، فقد أورد أن فتح عين ضلّ هي لغة نجد وهي الشهيرة الفصيحة ، في حين أن كسرها لغة أبي العالية[2]، وقد صرّح بأنهما لغتان الفراء[3] والأخفش ت(215هـ)[4] والزمخشري[5]، في حين نعت النحاس كسر عين ضلّ بالشذوذ[6] ، وأورد في موضع آخر من كتابه أنها لغة تميم[7].

2 ــ صيغة المضارع والأمر : كما وردت أفعال مضعفة كثيرة بصيغتي المضارع والأمر، وأبان تفسير أبي حيان ما جاءت عليه من أوزان من ذلك الفعل عضّ يقول الحق تبارك وتعالى﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ﴾الفرقان﴿٢٧﴾ أشار أبوحيان إلى كسر عين ماضيه[8] كما ذكر ما حكاه الكسائي من فتح لعين ماضيه أيضا[9]. أما المضارع فبفتح العين، وهو ما عدّه في الارتشاف شذوذا ؛ إذ كان القياس عنده أن يكون مضموم العين ؛ لأنه مضعف متعد[10]، في حين رأى صاحب شرح الشافية أنه شاذ ولكن لكونه لازما ، وكان الواجب أن يكون مكسور عين المضارع فقال " وما كان لازما فإنه يأتي على يفعِل بالكسر نحو عفّ يعِفّ ، وكلّ يكِلّ إلا ما شذّ من عضضت تعضّ على ما ذكرنا "[11] ويبدو أنه سهو منه .

وقد جاء مضارع كل من قرّ وظلّ بين الفتح والكسر ، وهذا التنوع في الفعل قرّ لغات قال أبوحيان " وقرأ الجمهور ﴿كَيْ تَقَرَّ﴾طه﴿٤٠﴾ بفتح التاء والقاف ، وقرأت فرقة بكسر

---

[1]- ينظر البحر 2 / 132 / 4 / 145 / 7 / 195 - 278 .
[2]- ينظر المصدر نفسه 7 / 195 .
[3]- ينظر معاني القرآن 2 / 331 .
[4]- ينظر معاني القرآن 412.
[5]- ينظر الكشاف 3 / 574 .
[6]- ينظر إعراب القرآن 3 / 293 .
[7]- ينظر المصدر نفسه 2 / 70 .
[8]- ينظر البحر 3 / 35 .
[9]- ينظر المصدر نفسه 6 / 438 .
[10]- ينظر الارتشاف 1 / 165 .
[11]- شرح الشافية / الرضي 1 / 134 .

القاف وتقدم أنهما لغتان "[1] وقال الزمخشري إن الكسر فيه لغة نجد[2] وقد صرح أبوحيان بذلك أيضا في قوله " وقرئ ﴿وَقَرِّى﴾مريم﴿٢٦﴾ بكسر القاف وهي لغة نجدية "[3]. أما الفعل ظلّ فعُدّت قراءة الكسر لمضارعه شذوذا ؛ نظرا لكسر عين ماضيه قال أبوحيان " وقرأ الجمهور﴿ فَيَظْلَلْنَ﴾الشورى ﴿٣٣﴾ بفتح اللام ، وقرأ قتادة بكسرها ، والقياس الفتح ؛ لأن الماضي بكسر العين ، فالكسر في المضارع شاذ "[4].

وقد جاء مضارع الفعل صدّ بين الضم والكسر مع لزومه ، ونقل أبوحيان عن الكسائي والفراء أنهما لغتان[5]، قال الفراء " العرب تقول يصِد ويصُد "[6] وقال الأخفش " وقال يصُدون ويصِدون كما قال يحشُر ويحشِر "[7] إيذانا بأن ذلك لغة في هذا الفعل، كما في مضارع الفعل حشر ، وكون الوزنين للفعل لغة عن العرب يبعد عنه شبح الشذوذ الذي قرره له صاحب شرح لامية الأفعال لابن مالك[8] ، وكذا أبوحيان في ارتشافه الذي عدّ ضمّه جائزا ولكنه شاذ[9].

والفعل حبّ فعل متعد ، وقد جاء مضارعه مكسورا ، وقد عدّ ذلك أبوحيان شذوذا حيث قال "وجاء مضارعه على يحِب بكسر العين شذوذا ؛ لأنه مضاعف متعد ، وقياسه أن يكون مضموم العين "[10] ، وقد أشار صاحب شرح الشافية إلى أنه " جاء في بعض اللغات حبّه يحِبه، ولم يجيء في مضارعه الضم "[11] ، وقوله في بعض اللغات يوحي بأنه لغة فيبعد به ذلك عن الشذوذ . وغير هذه الأفعال كثير راوحت بين القياس والشذوذ[12] .

ب ــ بين المضعف والمعتل : أشار أبوحيان إلى ورود أفعال بصيغة المضعف وبصيغة المعتل ، فبدل أن يكون الحرفان الأخيران من جنس واحد كان الحرف الأخير حرف علة

---

[1]- البحر 6 / 227 .
[2]- ينظر الكشاف 3 / 13 .
[3]- البحر 6 / 175 .
[4]- المصدر نفسه 7 / 497 .
[5]- ينظر المصدر نفسه 8 / 25 .
[6]- معاني القرآن 3 / 37 .
[7]- معاني القرآن 585 .
[8]- ينظر شرح لامية الأفعال لابن مالك 27 .
[9]- ينظر الارتشاف 1 / 167 .
[10]- البحر 1 / 644 وينظر الارتشاف 1 / 165 .
[11]- شرح الشافية 1 / 134 .
[12]- ينظر البحر 1 / 466 - 487 - 545 - 629 - 630 - 631 - 651 / 2 / 311 / 3 / 88 / 5 / 222 / 6 / 246 .

فقال " أملّ وأملى الأولى لأهل الحجاز وبني أسد ، والثانية لتميم ... وقيل الأصل أمللت أبدل من اللام ياء لأنها أخف "[1] في حين يرى سيبويه أن هذا إبدال وهو يعدّ من الشذوذ ، ويرجح التضعيف فيه لكونه عربيا وكثيرا وجيدا[2].

ج ــ حذف أحد المثلين : ورد في كلام العرب حذف أحد المثلين من مضعف الثلاثي عند اتصال الفعل بضمير رفع متحرك ، وقد وقع هذا الحذف نظرا لسكون الحرف الأول من المدغمين ، ثم عروض سكون الثاني عند اتصال ضمير الرفع المتحرك به، واتقاء لالتقاء الساكنين يحذف أحدهما . وقد يصحب ذلك نقل لحركة الحرف إلى فاء الفعل ، وهو ما عدّه سيبويه من الشاذ ، أما العربي الكثير فهو أن يبقى المثلان فيقال أحسست ومسست وظللت ... وغيرها[3]، ولكن ابن عقيل يشير إلى أن الحذف لغة سُليم[4]، وكونه لغة عن قبيلة عربية لا يُعدّ شذوذا ، وبخاصة أن جمهور القراء قد قرؤوا به قوله تعالى﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾الواقعة﴿٦٥﴾ دون نقل لحركة اللام إلى الظاء ، وهو ما أشار إليه أبوحيان ، كما قال " وأبوحيوة وأبوبكر في رواية القيكي عنه بكسرها ، كما قالوا : مست بفتح الميم وكسرها ، وحكاها الثوري عن ابن مسعود ، وجاءت عن الأعمش "[5]، كما أشار إلى هذه المسألة عند تفسيره للفظ الهمّ فقال " الهم دون العزم ، والفعل منه همّ يهمّ ، وتقول العرب: هممت وهمت ، يحذفون أحد المضعفين ، كما قالوا : أمست وظلت في مسست وظللت وأحسست "[6]، في إشارة إلى أن هذا من كلام العرب ولم يشر إلى شذوذ ذلك .

د ــ فك الإدغام : من المسائل المثارة في البحر مسألة فك الإدغام في الفعل المضعف ، وحدد الموضع الذي يفك فيه الإدغام بقوله " وذلك فيما سكن آخره بجزم نحو هذا [إشارة إلى قوله تعالى﴿ وَلْيُمْلِلِ﴾البقرة﴿٢٨٢﴾] أو وقف نحو أملل ، ولا يفك في رفع ولا في

---

[1]- البحر 2 / 358 .
[2]- ينظر الكتاب 4 / 424 .
[3]- ينظر المصدر نفسه 4 / 422 .
[4]- ينظر المساعد على تسهيل الفوائد / تحق: د. محمد كامل / جامعة أم القرى / مكة المكرمة / 2001م / 4 / 196 ، 278 .
[5]- البحر 8 / 211 .
[6]- المصدر نفسه 3 / 47 .

نصب"[1] كما بيّن أن الفك في مثل هذه الحالة هو لغة الحجاز ، في حين أن الإدغام هو لغة تميم[2] . وقد أضاف سيبويه موضعا آخر للفك ، وهو عند اتصال المضعف بضمير رفع متحرك فقال " وفي موضع تكون لام فعلت تسكن فيه بغير الجزم نحو رددن ويرددن ، وهذا أيضا تدغمه بكر بن وائل "[3].

كما أشار أبوحيان إلى قراءة شاذة جرى فيها فك الإدغام من غير المواضع السابقة ، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى﴿ٱلَّذِى جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُۥ﴾الهمزة﴿٢﴾ حيث قال : إن قراءة الجمهور هي "﴿وَعَدَّدَهُۥ﴾ بشد الدال الأولى ... والحسن والكلبي بتخفيفها ... وقيل﴿وَعَدَّدَهُۥ﴾على ترك الإدغام "[4] وهو مما عدّه سيبويه مما يضطر إليه الشعراء[5].

هـ ــ المضعف الرباعي : أهم ما أثير في مسألة مضعف الرباعي هو اختلاف الكوفيين والبصريين في أصل هذا الفعل ، ففي حين يرى الكوفيون أنه " ثلاثي الأصل ضعف فقيل: ذبّب ثم أبدل من أحد المضعفين وهي الباء الثانية ذالا فقيل : ذبذب ... وأما البصريون فهو عندهم رباعي كدحرج "[6] ولذلك فإن وزنه عند البصريين هو فعلل ، في حين تنوعت أوزانه عند الكوفيين ، فمن قال : فعفل ، ومن قال : فعّل ، وفعفع ، ومنهم من وافق البصريين فقال : فعلل[7] . وقد تبنى بعض المحدثين الرأي الكوفي فقال "والحقيقة أن بناء هذا الفعل الرباعي يتم من ضم ثنائي مؤلف من حرفين صحيحين إلى مثله ، فالثنائي في زلزل هو زل ، وإضافة الثنائي إلى مثله تؤدي إلى معنى القوة والزيادة والمبالغة ، وهذا هو الأصل في تسميته عند الصرفيين الأقدمين بالمضعف ، وذلك أن التضعيف عندهم يؤذن بهذه المبالغة المتحصلة من ضم الثنائي إلى مثله "[8]، وسماه بعضهم تقارض الصيغ بين مضعف الثلاثي ومضعف الرباعي ، حيث حاول بالإحصاء

---

[1]- البحر 2 / 360 .
[2]- ينظر المصدر نفسه 2 / 159 / 3 / 523 / 4 / 466 / 6 / 415 / 7 / 432 .
[3]- الكتاب 4 / 107 .
[4]- البحر 8 / 510 .
[5]- ينظر الكتاب 3 / 335 .
[6]- البحر 3 / 392 وينظر 7 / 5 .
[7]- ينظر منهج الكوفيين في الصرف 1 / 219 - 225 .
[8]- الفعل زمانه وأبنيته 195 .

إثبات أن كلتا صيغتي المضعف يمكن تحويلها إلى الأخرى ، فيعمل ذلك على إثراء اللغة[1] .

3 ــ المثال : يشبه الفعل المثال في أحكامه الفعل الصحيح من حيث البناء والإعراب، وأهم ما يثار حوله هو الأوزان التي يأتي عليها وحذف فائه تخفيفا ، فالفعل المثال يأتي ماضيه على فعَل وفعِل ، أما مضارع فعَل فهو يفعِل ، ولم يأت على وزن يفعُل هربا من ثقل التقاء الياء أو الواو مع الضمة ، وتسهيلا للتخفيف بحذف واوه ــ إن كان مبدوءا بالواوــ إذا جاء على وزن يفعِل ، حيث تقع الواو بين ياء وكسرة ، فحذفت الواو للتخفيف، ثم حذفت مع المضارع المبدوء بالهمزة والتاء والنون اتباعا لحذفها مع ياء المضارعة . وقد تفتح عينه بعد الحذف إذا كانت عينه أو لامه حرفا من حروف الحلق . أما إذا كان على وزن فعِل فمضارعه على وزن يفعَل ، وفي هذه الحالة لا تحذف الواو ، أو قد يأتي مضارع فعِل على وزن يفعِل فتحذف منه الواو أيضا . ومن أمثلة المثال : وعد يعِد ووزن يزِن ، ووضع يضَع ووهب يهَب ، ووجِل يوجَل ، وورِث يرِث وولِي يلِي[2].

وقد جاءت أفعال في القرآن الكريم من هذا النوع فأتاحت لأبي حيان فرصة إثارة مسألة الوزن ، وحذف الواو ، فعرضها بإيجاز يعطي إضاءة لها ، ولا يوغل في حشر الآراء الصرفية بما يميل بكفة كتابه من التفسير إلى الصرف ، وإنما وزن الأمور بحيث تصبح هذه المباحث الصرفية في خدمة توضيح المعنى ، ويكون تفسير المعاني وإظهارها مسرحا لإبراز الصرف ، ودراسته دراسة نصية ، وليس مجرد قوانين لغوية ملزمة . ومن الأفعال التي عرضها أبوحيان (ورث) فقال " الوارث معروف يقال منه: ورث يرث بكسر الراء ، وقياسها في المضارع الفتح "[3]، فهو يشير هنا إلى أن كسر عين الفعل لم تأت على القياس ، لكن دون تصريح بشذوذها الذي صرّح به صاحب الممتع في

---

[1]- ينظر (نماذج من تقارض الصيغ في مضعف الثلاثي ومضعف الرباعي) د. أمين علي السيد / مجلة مجمع اللغة العربية ـ القاهرة / العدد 79 / 96م / 52 - 95 .

[2]- ينظر المنصف / ابن جني / تحق: إبراهيم منصف وغيره / إدارة إحياء التراث القديم / ط.1 / 54م / 1 / 184 - 188 / شرح الشافية 1 / 129 - 134 / الممتع / ابن عصفور / تحق د. فخر الدين قباوة/ الدار العربية للكتاب / ط.5 / 83م / 2 / 426 - 435 / ليس في كلام العرب / ابن خالويه / تحق: أحمد عبدالغفور / مكة المكرمة/ ط.2 / 79م / 39 - 45 / الارتشاف 1 / 159 ... وغيرها .

[3]- البحر 2 / 217 .

تصريف الأفعال الذي يرى أن ما جاء ماضيه على وزن فعِل بكسر العين ومضارعه يفعِل بكسر العين أيضا فهو شاذ[1]. أما صاحب ليس في كلام العرب فيقول " ليس في كلام العرب فعِل يفعِل بكسر العين في الماضي والمستقبل إلا ثلاثة أحرف ... فأما المعتل فيجيء كثيرا نحو: ورِث يرِث"[2]، فهو لم يشر إلى شذوذها ، بل نعتها بالكثرة ، وهناك من لم يصفها بالشذوذ ، ولكنه ألمح إلى أن هذا الوزن (فعِل يفعِل) قليل[3].

(وسع) وقد عرض فيه لفتح عين مضارعه ، ورأى أنها عرضت لوجود حرف الحلق ، وإلا فإن أصلها الكسر مما أوجب حذف فائه في المضارع ، ولو كانت الفتحة أصلية لما حذفت الواو[4].وهو ما يقوله كثير من الصرفيين إلا أنهم تباينوا في وصف الأفعال التي ينتمي إليها هذا الفعل ، وهي الأفعال التي على وزن فعِل يفعِل ، فمن قال إنها شاذة ، ومن رآها قليلة ، ومن نعتها بالكثيرة كما ذُكر سلفا .

(وهب) وحكم فتح عينه مشابه للفعل وسع ؛ لوجود حرف الحلق ، قال أبوحيان " الهبة العطية المتبرع بها ، يقال : وهب يهَب هبة ، وأصله أن يأتي المضارع على يفعِل بكسر العين ولذلك حذفت الواو ؛ لوقوعها بين ياء وكسرة ، ولكن لما كانت العين حرف حلق فتحت مع مراعاة الكسرة المقدرة ، وهو نحو وضع يضع إلا أن هذا فتح لكون لامه حرف حلق ، والأصل فيهما يوهِب ، ويوضِع "[5] .

(وهن) من الأفعال التي جاء ماضيها مفتوح العين ومكسورها ، وهما لغتان كما يشير أبوحيان[6] ويشاركه في هذه الميزة وجل[7] ووقر[8] . أما مضارع (وهن) فقد جاء بحذف الواو وبعدم حذفها " وهن يهن كوعد يعد ، ووهِن يوهَن كوجِل يوجَل "[9]، ولم يوافق صاحب المحكم والمحيط الأعظم على هذا التنوع في المضارع ، بل قال " والوهن لغة فيه وهَن ووهِن يهِن فيهما "[10].

---

[1]- ينظر الممتع /ابن عصفور 2 / 434 .
[2]- ليس في كلام العرب /ابن خالويه 45 .
[3]- ينظر المحكم والمحيط الأعظم (وسع) 2 / 306 .
[4]- ينظر البحر 2 / 266 .
[5]- المصدر نفسه 2 / 387 - 388 .
[6]- ينظر المصدر نفسه 3 / 80 .
[7]- ينظر المصدر نفسه 4 / 454 .
[8]- ينظر المصدر نفسه 4 / 89 .
[9]- المصدر نفسه3 / 80 .
[10]- المحكم والمحيط الأعظم (وهن) 4 / 429 .

4 ــ الأجوف : اهتم أبوحيان بالفعل الأجوف في تفسيره ، فرَشَحَ من هذا الاهتمام مسألتان: الأولى دارت حول الوزن ، والأخرى اهتمت بأصل حرف العلة في هذه الأفعال.

أولا ــ الوزن : إن أوزان الفعل الأجوف هي فعَل وفعِل وفعُل بفتح العين وكسرها وضمها نحو: قال وخاف وطال إذا كان أصل حرف العلة واوا ، وفعَل وفعِل بفتح العين وكسرها فقط نحو: باع وكاد إذا كان حرف العلة ياء ، ومضارع فعَل الواوي يفعُل بالضم، وفعِل يفعَل بالفتح " ولم يأت من هذا يفعِل بالكسر إلا حرفان وهما طاح يطيح ، وتاه يتيه "[1]، وأما فعُل فإن مضارعه يفعُل بالضم . أما اليائي فإن ما كان ماضيه على وزن فعَل بالفتح جاء مضارعه بالكسر يفعِل ، وما كان ماضيه بالكسر جاء مضارعه بالفتح ، وهذه أحكام مبثوثة في كتب الصرف بتفاصيل عميقة.

وقد جاء الفعل دام على وزن فعَل بفتح العين ، ومضارعه يدوم على وزن يفعُل بضم العين ، كما جاء على وزن فعِل بكسر العين ، واختلف في مضارعه ، فمن قال إنه يدوم ، أي على وزن يفعُل ، وبذلك يكون قد شذّ عن القاعدة فلا يجيء مضارع فعِل الأجوف المكسور العين على وزن يفعُل ، وإنما مضارعه يكون على وزن يفعَل بفتح العين ، ومن قال قد حدث له تداخل لغوي[2] . أما الذي يؤكد أن هذا الفعل قد جاء ماضيه على وزن فعَل بفتح العين ، وفعِل بكسر العين فهو القراءات المتنوعة للفظه حال اتصال ضمير الرفع المتحرك به ، حيث قرئ قوله تعالى﴿إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا﴾آل عمران﴿٧٥﴾ وقوله تعالى ﴿مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ۗ﴾المائدة﴿٩٦﴾ بضم الدال وكسرها ، وقد ذكر صاحب المحرر الوجيز أن هذا التنوع في قراءة هذا الفعل ورد أيضا في قوله تعالى﴿ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾مريم ﴿٣١﴾[3].وقد نبه أبوحيان إلى أن ذلك لغة حيث قال " دام ثبت ، والمضارع يدوم فوزنه فعل نحو قال يقول ، قال الفراء : هذه لغة الحجاز ، وتميم تقول : دمت

---

[1]- شرح المفصل / 10 / 71 .

[2]- ينظر الممتع 2 / 444 / المحكم (دوم) 9 / 444 / بنية الفعل / عبدالحميد عبدالواحد/ منشورات كلية الآداب / صفاقس / 96م / 62 - 63.

[3]- ينظر المحرر الوجيز /ابن عطية 4 / 18 .

بكسر الدال ، قال: ويجتمعون في المضارع يقولون : يدوم ، وقال أبوإسحق : يقول دمت تدام مثل نمت تنام ، وهي لغة فعلى هذا يكون وزن دام فعِل بكسر العين نحو خاف يخاف "[1] وقال " وقرأ يحيى﴿مَا دُمۡتُمۡ﴾ بكسر الدال ، وهي لغة يقال : دمت تدام "[2] ، ويفضل اختيار أن تكون لغة يتنوع فيها وزن الماضي ومضارعه ، دِمت تدام ودُمت تدوم من أن تكون تداخل لغات وشذوذا ، مادام قد روى ذلك بعض العلماء حيث قال "وقرأ يحيى بن وثاب والأعمش ﴿إِلَّا مَا دُمۡتَ﴾ آل عمران﴿٧٥﴾بكسر الدال من دِمت تدام مثل خفت تخاف لغة أزد السراة "[3]، ومن يعلم حجة على من لا يعلم .

والفعل مات له الأوزان ذاتها التي كانت للفعل دام ، فماضيه مفتوح العين ومكسورها، ومضارعه مضموم العين ومفتوحها ، فتنوعت القراءات له هو الآخر ، ويرى سيبويه أن مات بكسر العين مضارعه يموت ، وهو عنده شاذ يناظر فضِل يفضُل من الصحيح[4]، أما النحاس فقد روى أن مات بكسر العين لغة أهل الحجاز وسفلى مضر ، ونقل عن الكوفيين أنه يقال: مت يمات ، وقرر أن هذا القول حسن[5]. وقد حسم أبوحيان هذا الأمر باختيار أن يكون ذلك لغة على أن يكون شذوذا عن اللغة حيث قال " وقرأ الابنان والأبوان بضم الميم في جميع القرآن ، وحفص في هذين﴿ أَوۡ مُتُّمۡ﴾آل عمران﴿١٥٧﴾ و﴿وَلَئِن مُّتُّمۡ﴾آل عمران﴿١٥٨﴾ وكسر الباقون ، والضم أقيس وأشهر ، والكسر مستعمل كثيرا ، وهو شاذ في القياس جعله المازني من فعِل يفعُل نظير دِمت تدوم وفضِلت تفضُل، وكذا أبوعلي فحكما عليه بالشذوذ، وقد نقل غيرهما فيه لغتين إحداهما فعَل يفعُل فتقول: مات يموت ، والأخرى فعِل يفعَل نحو: مات يمات ، أصله موت فعلى هذا ليس بشاذ ، إذ هو مثل خاف يخاف ، فأصله موت يموت فمن قرأ بالكسر فعلى هذه اللغة ولا

---

[1]- البحر 2 / 522 .
[2]- المصدر نفسه 4 / 27 .
[3]- إعراب القرآن / النحاس 1 / 388 .
[4]- ينظر الكتاب 4 / 343 .
[5]- ينظر إعراب القرآن 1 / 415 / المحكم (موت) 9 / 543 / الكشاف 3 / 11 .

شذوذ فيه ، وهي لغة الحجاز ... ، وسفلى مضر يقولون متم بضم الميم من مات يموت نقله الكوفيون "[1].

ثانيا ــ أصل حرف العلة : ويقصد بحرف العلة هنا الألف تحديدا ، فإنها ليست أصلا في الفعل الأجوف ، بل هي منقلبة عن أصل فهي إما أن تكون واوا أو ياء ، وهذه المسألة مثارة في كتب الصرف تتناوشها أقلام الصرفيين إما لتعليل هذا التأصيل ، وإما لتحديده ، حيث يرى بعضهم أن معنى أصل الألف واو أو ياء لا يعني أن يكون اللفظ قد استخدم هكذا فترة من الزمن ثم انقلب ، وإنما معناه أنه إذا جاء مجيء الصحيح ولم يعلل تغيرت الألف فيه إلى واو متحركة أو ياء متحركة[2] ، وبعضهم الآخر يتحدث مباشرة عن هذا القلب للحرف دون أن يعطي سببا لذلك كأنه حقيقة ثابتة مسلمة ، فيتحدث مباشرة عن أن الألف منقلبة عن واو أو ياء ، أو قد يطلق على الفعل أنه أجوف يائي أو أجوف واوي[3]... وغيرها ، كما حاول بعضهم إعطاء تفسيرات لتلك الأفعال التي لم تعلل منها "أن حرفي العلة الياء والواو قد صحّا في بعض المواضع للحركة بعدهما ، كما يصحان لوقوع حرف اللين ساكنا بعدهما "[4] وقيل " وأما قولهم عَوِرَ يعْوَرَ وحوِل يحْوَل وصيد يصْيَد فإنما جاءوا بهن على الأصل ؛ لأنهن في معنى ما لابد له من أن يخرج على الأصل لسكون ما قبله"[5] وقيل " فأما ما حكاه بعض الكوفيين من قولهم: هيُؤ الرجل من الهيئة ، فوجهه أنه خرج مخرج المبالغة فلحق بباب قولهم قَضُو الرجل إذا جاء قضاؤه"[6].

ومن الباحثين من ضرب هذه القاعدة عرض الحائط فقال " وقد قلت ربما كان أهل التجديد على حق في التزامهم بمصطلح اللين أو المد ، وينبني على هذا أنه ليس لنا أن نقول : إن المد في قال آت من واو متحركة ، والأصل قوَل ، وكذا في باع فإنها من بيَع، والحقيقة أن الفرق كبير بين هذا المد وبين الواو المتحركة والياء المتحركة في قوَل وبيَع،

---

[1]- البحر 3 / 102 - 103 .
[2]- ينظر الخصائص 1 / 257 .
[3]- ينظر الممتع 2 / 438 / شرح مختصر التصريف /التفتزاني / تحق: د. عبدالعال سالم / المكتبة الأزهرية للتراث / القاهرة / ط.8 / 97م / 118 / بنية الفعل 55 ... وغيرها .
[4]- الخصائص 2 / 321 .
[5]- المنصف 1 / 259 .
[6]- الخصائص 2 / 348 .

وعلى هذا فلا يصح أن يكون أصل قال وباع قوَل وبيَع "[1] كما تساءل لِمَ جاءت بعض الألفاظ غير معلة ، ولم يعجبه أن يعلل ذلك بعض الصرفيين بالشذوذ ، بل عدّه من أمارات اللهجات الخاصة ، ومسوغه لذلك أن بعض الأفعال تأتي بالواو و بالياء بالمعنى ذاته[2] مما يدل على أن كل لفظ استخدم في لهجة من اللهجات[3] ، ولكنه لم يشر إلى استخدام بعض الألفاظ التي في وسطها ألف بالواو أو بالياء التي عدّها ابن جني تنبيها للأصل فقال " ويدل على أن ذلك عند العرب معتقد، كما أنه عندنا مراد معتقد إخراجها بعض ذلك مع الضرورة على الحد الذي نتصوره نحن فيه ، وذلك قوله[4] :

صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

هذا يدلك على أن أصل أقام أقوم ، وهذا الذي نومئ نحن إليه ونتخيله ، فرب حرف يخرج هكذا منبهة على أصل بابه ، ولعله إنما أخرج على أصله فتُجشِّم ذلك فيه لما يُعقب من الدلالة على أوليّة أحوال أمثاله "[5] إلى جانب ذلك ما مبرر أن يأتي الفعل باللفظ ذاته ولكنه يحمل معنيين مختلفين باختلاف أصول الألف فيه كما تشير كتب المعاجم[6].

ومهما يكن من أمر فقد حازت هذه المسألة على اهتمام في كتاب البحر ،من باب اهتمامه بألفاظ الأفعال التي جاءت في آي الذكر الحكيم ، فأشار أبوحيان عند تفسيره إلى أصلها الواوي أو اليائي ، وتأثيره في معنى الفعل في سياق الآية ، ولعل الفعل استحوذ من أبرز الأفعال لمجيئه على الصورة غير القياسية . ولكنه قرئ بالوجهين واللافت للنظر أنه قرئ بشكله الشاذ في المتواتر ، وبشكله القياسي في الشذوذ ، قال أبوحيان " وقرأ عمر استحاذ أخرجه على الأصل والقياس ، واستحوذ شاذ في القياس فصيح في الاستعمال "[7]، وقد علل النحاس هذا المجيء بقوله " هذا مما جاء على أصله ، ولو جاء على الإعلال

---

[1]- النحو العربي نقد وبناء 220 .
[2]- ينظر أدب الكاتب / ابن قتيبة / تحق: محمد الدالي / مؤسسة الرسالة / بيروت 473 - 474 .
[3]- ينظر النحو العربي نقد وبناء 221 ت 226 .
[4]- هذا بيت من الطويل للمرار الفقعسي ينظر خزانة الأدب / البغدادي / تحق: عبد السلام هارون / مكتبة الخانجي / القاهرة / ط.2 / 88م / 10 / 226 / شرح شواهد المغني 2 / 717 / المنصف 1 / 191 / المحتسب 1 / 96 / شرح المفصل 7 / 116 / المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية / د . إميل يعقوب / دار الكتب العلمية / ط.1 / 96م /7 / 208 .
[5]- الخصائص 1 / 257 .
[6]- ينظر العين 7 / 64 - 65 / المحكم والمحيط الأعظم 6 / 11 - 48 .
[7]- البحر 8 / 237 .

لكان استحاذ، كما يقال : استصاب فلان رأي فلان ، ولا يقال: استصوب ، قال أبوجعفر: إنما جاء على أصله مما يؤخذ سماعا من العرب لا مما يقاس عليه ، وقيل: يعل الرباعي إتباعا للثلاثي ، فلما كان يقال: استحوذ عليه إذا غلبه ، ولا يقال: حاذ في هذا المعنى ، وإنما يقال: حاذ الإبل إذا جمعها ، فلما لم يكن له ثلاثي جاء على أصله "[1]، وكانت هذه الحجة ستكون صائبة لولا ما ذكرته كتب اللغة من الثلاثي الذي جاء بالمعنى ذاته حيث ورد في المحكم "وحاذه يحوذه حوذا غلبه ، واستحوذ عليه الشيطان واستحاذ : غلب "[2].

كما أشار أبوحيان إلى بعض الأفعال التي يجب أن يرد فيها الألف إلى أصل معين إما أن يكون ياء أو واوا[3]، ولا يصلح الاثنان معا . والفيصل في ذلك هو المعنى الذي يحتم أن يعود الألف إلى واحد منهما دون الآخر،نحو: فاض حيث قال أبوحيان" الإفاضة الانخراط والاندفاع والخروج من المكان بكثرة شبه بفيض الماء والدمع فأفاض من الفيض لا من فوض وهو اختلاط الناس بلا سايس يسوسهم "[4].

وقد يحتج لاختيار أحد الحرفين الواو أو الياء أصلا للألف بقواعد صرفية إلى جانب الاحتجاج بالمعنى ، من ذلك قوله " ﴿فَزَيَّلۡنَا بَيۡنَهُمۡ﴾يونس ﴿٢٨﴾ ... وهن من ذوات الياء بخلاف زال يزول فمادتها مختلفة ، وزعم ابن قتيبة أن زيلنا من مادة زال يزول ، وتبعه أبوالبقاء ، وقال أبوالبقاء﴿فَزَيَّلۡنَا﴾ عين الكلمة واو ؛ لأنه من زال يزول ، وإنما قلبت ياء لأن وزن الكلمة فيعل ، أي زيولنا مثل بيطر وبيقر فلما اجتمعت الواو والياء على الشرط المعروف قلبت ياء انتهى ، وليس بجيد ؛ لأن فعّل أكثر من فيعل ، ولأن مصدره تزييل ، ولو كان فيعل لكان مصدره فيعلة ، فكان يكون زيّلة كبيطرة ؛ لأن فيعل ملحق بفعلل ، ولقولهم في قريب من معناه زايل ، ولم يقولوا زاول بمعنى فارق إنما قالوه بمعنى حاول وخالط "[5]، وهو رأي موافق لما أورده سيبويه في كتابه[6] .

---

[1]- إعراب القرآن 4 / 381 - 382 .
[2]- المحكم والمحيط الأعظم (حوذ) 3 / 497 .
[3]- ينظر البحر 1 / 591 / 2 / 217 / 4 / 72 / 8 / 82 - 83 .
[4]- المصدر نفسه 2 / 92 .
[5]- المصدر نفسه 5 / 154 .
[6]- ينظر الكتاب 4 / 367 .

كما بيّن أن بعض الأفعال تعود الألف فيها إلى الياء والواو دون أن يختل المعنى ، إما لأنه واحد ، أو لتقاربه ، من ذلك قوله " وقرأ الحرميان وأبوعمرو وحمزة في رواية عنه﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾آل عمران﴿١٢٠﴾ من ضار يضير ، ويقال: ضار يضور وكلاهما بمعنى ضرّ "[1] وقد عدّ الفراء كلا منهما لغة[2].

ومما جاء في هذا السياق أيضا قوله " يغاث يحتمل أن يكون من الغوث وهو الفرج ، يقال : أغاثهم الله فرج عنهم ، ويحتمل أن يكون من الغيث تقول: غيثت البلاد إذا أمطرت"[3]، وغير ذلك من المواضع[4] .

5 ــ الناقص : أما الناقص فقد دارت المسائل فيه حول محورين هما: إبداله إلى حرف صحيح ، أو إبدال الحرف الصحيح إلى حرف علة ، فينتقل من الناقص إلى المضعف ، وقد عدّه سيبويه شذوذا ، أما أبوحيان فقد أورد أن كلا منهما لغة لقبيلة من القبائل العربية، كما أُشير عند الحديث عن المضعف .

والمحور الآخر: هو وزنه فقد نبّه أبوحيان إلى أوزان بعض الأفعال الناقصة عند ورودها في الآيات ، من ذلك مثلا " المحو الإزالة محوت الخط أذهبت أثره ، ومحا المطر رسم الدار أذهبه وأزاله ، ويقال في مضارعه يمحو ويمحى لأن عينه حرف حلق "[5] ، ويُفهم من ذلك أن الضم هو القياس ، في حين أن الفتح سببه أن عينه حرف حلق ، وهو الذي قرره عند حديثه عن الفعل لغا حيث قال " لغا يلغى بفتح العين ، وقياسه الضم ، ولكنه فتح لأجل حرف الحلق "[6] وهو ما لم يقرره مع الفعل لها على الرغم من أن عينه حرف حلق ، بل أشار إلى القاعدة الصرفية التي تقول "ما يبنى على فعِل من ذوات الواو تنقلب واوه ياء لكسرة ما قبلها "[7].

أما القاعدة التي تقول إن ما يبنى على فعِل بكسر العين من ذوات الياء يبقى فيها حرف العلة على أصله ولا يعتل[8] فإنها قاعدة قياسية وضعها العلماء ، ولكنها اصطدمت

---

[1]- البحر 3 / 46 .
[2]- ينظر معاني القرآن 1 / 232 .
[3]- البحر 5 / 312 .
[4]- ينظر المصدر نفسه 1 / 401 - 404 / / 3 / 80 - 161 - 174 / 4 / 400 / 6 / 384 .
[5]- المصدر نفسه 5 / 375 .
[6]- المصدر نفسه 7 / 473 .
[7]- المصدر نفسه 8 / 419 وينظر 4 / 89 / والممتع 2 / 522 .
[8]- ينظر الممتع 2 / 522 .

بصخرة اللهجات لتتفتت وينقسم عراها ، حيث جاء في إحدى القراءات لقوله تعالى ﴿وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ﴾ البقرة﴿٢٧٨﴾ (مابقا) قال أبوحيان " وقرأ الحسن (مابقا) بقلب الياء ألفا وهي لغة لطيء ولبعض العرب "[1]، وإذا كان الأمر كذلك فإن الأخذ باللغة أولى من الأخذ بالقياس العقلي الصرف ؛ لأن اللغة هي ما تناقله الناس من كلام ، على الكيفية التي استخدمت بها ، وليست قواعد ضبطت وفرضت عليهم .

كما أشار إلى ما كانت ألفه أصلها واوا أو ياء وتأثير ذلك في المعنى فقال" ولا يكون قلى بمعنى أبغض وقلا من الطبخ والشي من مادة واحدة لاختلاف التركيب ، فمادة قلا الشيء من ذوات الواو ، تقول: قلوت اللحم فهو مقلو ، ومادة قلى من البغض من ذوات الياء قليت الرجل فهو مقلي "[2] وقد جاء مضارعه مفتوح العين ، وعدّ أبوحيان ذلك شذوذا[3].

ومما كان أصل ألفه الواو والياء مع اختلاف المعنى قوله " وقيل عشي يعشى إذا حصلت الآفة في بصره ، وعشا يعشو نظر المعشي ولا آفة به "[4] ، وفي بعض الأفعال تناوبت الياء والواو في الفعل دون أن يكون لذلك تأثير في المعنى من ذلك مثلا " العثو والعثي أشد الفساد ، يقال : عثا يعثو عثوا ، وعثى يعثي عثيا "[5]، وغيرها[6] .

---

[1]- البحر 2 / 351 .
[2]- المصدر نفسه 7 / 35 .
[3]- ينظر الارتشاف 1 / 160 .
[4]- البحر 8 / 6 .
[5]- المصدر نفسه 1 / 380 .
[6]- ينظر المصدر نفسه 3 / 121 / 4 / 207 .

المتعدي منه واللازم :

تتظافر المعاني والصيغ وتتداخل في تكوين الأفعال ، فيُرتكز عليها في تحديد نوع الفعل من حيث نصبه لمفعول به أو عدم وصوله لذلك اللفظ ، وهو التقسيم المسمى بالتعدي واللزوم . وقد يبدو للوهلة الأولى أنه تقسيم حاد يفصل بقوة بين الأفعال ، فهي إما أن تقع تحت طائلة التعدي أو أن تكون رازحة في براثن اللزوم بشكل فاصل ، وكأنهما فريقان متباعدان ، لكل منهما طعم ورائحة تختلف عن الآخر، ولكن حقيقة الأمر أن هذا التقسيم متداخل وليس حاسما بين الأفعال، فمن الممكن جدا أن نجد فعلا ينتمي إلى مجموعة الأفعال اللازمة ، كما قد يكون متعديا ، والعكس صحيح ؛ وهذا الأمر يعود إلى توسع الاستعمال في العربية ، وتنوع اللهجات ، وقد يعزى أيضا إلى التطور اللغوي[1]، ولكن العلماء وضعوا هذا التقسيم ليتمكن متعلم العربية من معرفة هذه الميزة التي تمتاز بها الأفعال ، وتأثيرها في نظام الجملة العربية ، والكيفية التي تأتي عليها مع مراعاة الجوانب الدلالية والبلاغية . ومن هذا يمكن باطمئنان القول إن الأفعال تنقسم من حيث التعدي واللزوم إلى[2]:

1 ــ أفعال لازمة : وهي التي لا تصل بنفسها إلى مفعول به ، وتسمى قاصرة ، وغير متعدية .

2 ــ أفعال متعدية : وهي التي تنصب مفعولا به وتسمى مجاوزة وواقعة .

وأضاف صاحب الهمع قسما آخر وهو الأفعال التي لاتوصف بلزوم أو تعد ، وهي كان وأخواتها ، وكاد وأخواتها[3] .

وأما اختلاف النحاة حول ما كان متعديا تارة ولازما تارة أخرى[4]، أو ما هو متعد بحرف الجر الذي يضعه بعضهم في خانة التعدي ، وبعضهم في خانة اللزوم ، وهناك من يرى أن يكون صنفا مستقلا[5]ــ فهي ليست اختلافات جوهرية ؛ لأنها لاتخرج عن دائرة اللزوم

---

[1]ـ ينظر الفعل زمانه وأبنيته 89 ـ 90 .

[2]ـ ينظر توضيح المقاصد / المرادي / تحق: د. عبدالرحمن علي / دار الفكر العربي / القاهرة / ط.1 / 2001م / 2 / 620 ـ 621 / كتاب فصل الخطاب 22 / قطوف من العربية 149 .

[3]ـ ينظر الهمع 3 / 5 .

[4]ـ ينظر المصدر نفسه / الصفحة نفسها / التعريف بالتصريف 125 ـ 126 .

[5]ـ ينظر تيسيرات لغوية 11 / الفعل زمانه وأبنيته 82 .

والتعدي ، وتؤكد أن الحد الفاصل فيما بين هذين القسمين حد يسمح بالتداخل فيما بينهما ، وليس حدا جداريا كما توحي به دروس النحو ، وإن كان مبررها لذلك أنها دروس تعليمية لناطقي اللغة العربية ، ولغير الناطقين الذين يحتاجون في البداية إلى قوانين معيارية يتعرفون من خلالها على إطار اللغة العام ، ثم عند التمعن والتمكن يلحظون هذه المرونة في تلك القوانين ، ومدى ارتباطها بالمعاني الأمر الذي لم يغفله علماء اللغة القدامى في كتبهم ، وإن لم يتعمقوا فيه كالتعمق الذي يطرحه وينادي به بعض المحدثين[1].

وقد حاول النحاة وضع بعض الأسس التي يقوم عليها بناء المتعدي واللازم ، ويعرف من خلالها ما ينتمي من الأفعال إلى كل نوع . وهي أسس ترتكز على صيغة الفعل من جهة وإلى معناه من جهة أخرى[2] . وصرامتهم في طرحها وتناولها نجدها تتبدد عندما يستخدم ذلك في الغوص على مكامن المعاني لاستجلائها ، وبخاصة عند اختراق حجب معاني القرآن الكريم ؛ لمحاولة تيسيرها للأذهان، وتقريبها لفهم الناس ، فتستخدم هذه القوانين لاستجلاء تلك المعاني ، وهو ما قام به أبوحيان في بحره من طرح لهذه المسألة طرحا متناثرا في طيات تفسيره ، كي تكون وسيلة من وسائل تقريب المعنى وتوضيحه ، فكان تناوله لها من الأنحاء الآتية :

أولا ــ اللازم : كانت الإشارة إلى الفعل اللازم في البحر خجولة محصورة ، لا تكاد تذكر، منها " الاصطفاء ... كان ثلاثيه لازما صفا الشيء يصفو ، وجاء الافتعال منه متعديا "[3]، وقوله " وقرأت فرقة ﴿وَيُذْهِبَ﴾التوبة﴿١٥﴾ فعلا لازما﴿غَيْظ﴾ فاعل به ، وقرأ زيد بن علي كذلك إلا أنه رفع الباء "[4].

ويمكن أن يكون سبب هذه القلة في المعلومات عن اللازم أن ألفاظه محدودة وإن كثرت ، ثم أنه من الممكن أن يتعدى بوسائل متعددة ومتنوعة عرضها أبوحيان وهي :

---

[1]- ينظر قضايا مطروحة للمناقشة / د. سعيد جاسم / دار أسامة / عمان / ط.1 / 98م / 45 - 46 .

[2]- ينظر الكتاب 4 / 38 ، 76 - 77 / شرح الكافية الشافية / ابن مالك / تحق: د. عبدالمنعم هريدي/ مكتبة الثقافة الدينية / القاهرة / 2 / 629 - 632 / المغني 2 / 208 - 217 / شرح الحدود النحوية / الفاكهي / تحق: د. زكي فهمي / دار الكتب / جامعة الموصل / 88م /84 - 85 .

[3]- البحر 1 / 545 .

[4]- المصدر نفسه 5 / 19 .

1 ــ الهمزة : زيادة الهمزة على صيغة الفعل الثلاثي تدخله في مجموع الأفعال المزيدة بحرف ، وهذه الصيغة تصطبغ بمعان مختلفة ، ويرشح من استخدامها مدلولات كثيرة سجلها الصرفيون في كتبهم ، وقد كانت لأبي حيان وقفة عندها قد تمّ رصدها في مبحث سابق ، ومن أهم المعاني التي تعطيها الهمزة هو التعدية ، بحيث تحول هذه الهمزة صيغة الفعل من فعل لازم يكتفي بمرفوعه إلى فعل متعد إلى مفعول واحد ، وإن كان متعديا إلى واحد عدّته الهمزة إلى اثنين وهكذا ، وقد اختلف النحاة حول ما إذا كانت هذه الزيادة بهذا المعنى أو غيره قياسية أو سماعية[1].

ومهما يكن الأمر فإن الهمزة هي من الوسائل التي تحيل اللازم إلى متعد ، ومن الأفعال الواردة في الذكر الحكيم وقد أعطتها الهمزة هذه القوة ، فصيرتها من اللزوم إلى التعدي ما أشار إليه أبوحيان فيما يلي " وقرئ أنجيناكم والهمزة للتعدية إلى المفعول كالتضعيف في نجيناكم ونسبة هذه القراءة للنخعي "[2] " يقال طمع يطمع طمعا وطماعة وطماعية مخففا كطواعية ... ويعدى بالهمزة "[3]... ومن أهم المسائل التي أشار إليها أبوحيان هو الجمع بين الهمزة والباء ، وهما وسيلتا تعدية للفعل الواحد عند حديثه عن قوله تعالى﴿يَكَادُ سَنَا بَرۡقِهِۦ يَذۡهَبُ بِٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾النور﴿٤٣﴾ حيث قال " وقرأ الجمهور﴿يَذۡهَب﴾ بفتح الياء والهاء ، وأبوجعفر ﴿يَذۡهَب﴾ بضم الياء وكسر الهاء ، وذهب الأخفش وأبوحاتم إلى تخطئة أبي جعفر في هذه القراءة ، قالا: إن الباء تعاقب الهمزة ، وليس بصواب ؛ لأنه لم يكن ليقرأ إلا بما روي ، وقد أخذ عن سادات التابعين الآخذين عن جلة الصحابة أُبي وغيره ، ولم ينفرد بها أبوجعفر ، بل قرأه شيبة كذلك ، وخُرج ذلك على زيادة الباء أي يُذهب الأبصار ، وعلى أن الباء بمعنى من والمفعول محذوف تقديره : يُذهب النور من الأبصار "[4]، وقد جمع أبوحيان في هذا الرد بين الذود عن القراءات ، وهو ديدنه الذي لم يخالفه في كتابه ، وبين قاعدة عدم الجمع بين الهمزة والباء التي يأخذ

---

[1]- ينظر الهمع 3 / 8 .
[2]- البحر 1 / 350 .
[3]- المصدر نفسه 1 / 435 .
[4]- المصدر نفسه 6 / 427 .

بها كما هو واضح من ردّه الذي جعل فيه الباء إما زائدة ، وإما بمعنى من ، وهو بذلك يسير في ركب العلماء القدامى والمحدثين الذين يقولون بمسألة عدم الجمع بينهما ، فالغرض من كل منهما التعدية ، فإذا وقعت من أحدهما أغنى عن الآخر حتى وإن اختلفوا في فرق المعنى فيما بينهما، فبعضهم يرى أنهما بمعنى واحد ، وآخرون يرون أن لكل صيغة معنى مختلفا عن الصيغة الأخرى[1]، ولم يشذّ عنهم إلا قول الزجاج الذي يرى أن أذهبت به " لغة قليلة "[2].

2 ــ التضعيف : تضعيف عين الثلاثي وسيلة تجعله مزيدا بعد التجرد ، وتمنحه معانيا كما اتضح في دراسة معاني الصيغ ، ومنها التعدية ، وإن كانت التعدية ليست معنى بقدر ما هي قوة آلية في الفعل تمكنه من نصب مفعول به بعد أن كان لازما ، أو تنوع المفاعيل بعد أن كان مكتفيا بمفعول واحد ، من ذلك قرّب وهيّأ ونظّف وسلّم، ولكن إغناء الهمزة عن التضعيف أكثر[3].

ومما ورد معدى بالتضعيف في القرآن الكريم بعد أن كان لازما بحسب ما أوضح أبوحيان " ونزّلنا التضعيف فيه هنا للنقل ، وهو المرادف لهمزة النقل ، ويدل على مرادفتها في هذه الآية قراءة يزيد بن قطيب مما أنزلنا بالهمزة "[4]، والترادف المقصود به التعقيب المشار إليه سلفا ، وكذا قوله " وكرّم معدّى بالتضعيف من كرم، أي: جعلناهم ذوي كرم بمعنى الشرف والمحاسن الجمة "[5]، وقال أيضا " عدي خرب اللازم بالتضعيف وبالهمزة "[6] .

3 ــ التعدي بحرف الجر : قد يطلب الفعل اللازم المفعول معنى ، ولكنه لا يصل إليه مباشرة ، فيحتاج في الوصول إلى واسطة تربط بينهما ، فكان حرف الجر هو الوسيلة الممكنة للفعل للوصول إلى ما أصله مفعول ، مبينا المعنى المراد من خلال ذلك التركيب

---

[1]- ينظر شرح المفصل 7 / 65 / الهمع 3 / 9 / تيسيرات لغوية 11 - 12 / دقائق العربية / الأمير أمين آل ناصرالدين / مكتبة لبنان / بيروت / ط.3 / 86م / 138 .

[2]- معاني القرآن وإعرابه /تحق: د. عبدالجليل شلبي / دار الحديث / القاهرة / ط.1 / 94م /1 / 96 .

[3]- ينظر شرح التسهيل 2 / 163 - 164 .

[4]- البحر 1 / 244 .

[5]- المصدر نفسه 6 / 58 .

[6]- المصدر نفسه 8 / 242 .

الذي احتاج فيه إلى حرف الجر، ولذلك قد يستعمل مع الفعل الواحد أكثر من حرف ؛ لإظهار المعاني المختلفة الكامنة فيه ، وقد لايكتفي بمفعول واحد فيطلب أكثر من مفعول ليبين معانيا متقابلة نحو: رغب به ورغب عنه ، وقد يطلب حروف جر متعددة للمعنى ذاته ، وقد يلتزم بحرف جر واحد لا غير ، فهذا يجعل هذا النوع من الأفعال لا يخرج عن اللزوم إلى التعدي كما صنفه بعض الباحثين[1]، وليس من حقه أن يكون صنفا خاصا كما يرى آخرون[2]. إن العلاقة بين اللازم والمتعدي مرنة ، بل وكثيرا ما تتداخل ، ولكن لا ضير من بعض الفصل فيكون فيها هذا الفعل الذي تعدى بوساطة حرف الجر فعلا لازما ، وما حرف الجر إلا سبب من أسباب التعدية كما كان من الهمزة والتضعيف[3].

وقد أثار أبوحيان هذه المسألة في البحر حين وقف على هذا النوع من الأفعال في آي الذكر الحكيم ، فأضاء معانيها بالإشارة إلى أهمية أحرف الجر التي توصل بها الفعل إلى المجرور ، أو ما أصله مفعول . فقد بيّن أن بعض الأفعال يتعدى بحرف معين من حروف الجر من ذلك "النظر تصويب المقلة إلى المرئي ، ويطلق على الرؤية ، وتعديته بإلى "[4]، ومن ذلك أيضا "ومعنى جاوزنا قطعنا بهم البحر ، يقال: جاوز الوادي إذا قطعه، والباء للتعدية ، يقال: جاوز الوادي إذا قطعه ، وجاوز بغيره البحر عبر به ، فكأنه قال: وجزنا ببني إسرائيل أجزناهم البحر "[5].

وقد يتعدى الفعل بحرفين من حروف الجر دون اختلاف في المعنى ؛ لورود النقل بذلك عن العرب ، من ذلك " جنح الرجل إلى الآخر مال إليه ... وقال النضر بن شميل : جنح الرجل إلى فلان ، وجنح له إذا تابعه وخضع له ... وجنح يتعدى بإلى وباللام "[6]، ومن ذلك أيضا "أقرب يتعدى باللام ... ويتعدى بإلى ... ولا يقال إن اللام بمعنى إلى ، ولا إن اللام للتعليل ، بل على سبيل التعدية لمعنى المفعول به المتوصل إليه بحرف الجر ، فمعنى اللام ومعنى إلى متقاربان من حيث التعدية "[7].

---

[1]- ينظر تيسيرات لغوية 11 .
[2]- ينظر الفعل زمانه وأبنيته 82 .
[3]- ينظر شرح المفصل 7 / 64 / شرح التسهيل 2 / 148 / الهمع 3 / 6 / اللباب في النحو / عبدالوهاب الصابوني / دار الشرق العربي / بيروت / 181 .
[4]- البحر 1 / 353 .
[5]- المصدر نفسه 4 / 376 وينظر 1 / 214 - 229 / 5 / 339 / 6 / 370 / 7 / 127 / 8 / 251 .
[6]- المصدر نفسه 4 / 509 .
[7]- المصدر نفسه 2 / 247 وينظر 2 / 175 / 4 / 84 / 5 / 200 / 7 / 269 - 491 .

وقد يتعدد حرف الجر الذي يتعدى به الفعل مع تنوع في المعاني يتطلبه السياق ، وهو ما أوضحه أبوحيان حين قال " وتعدى وسوس ... بإلى ، وفي الأعراف باللام، فالتعدي بإلى معناه : أنهى الوسوسة إليه ، والتعدي بلام الجر قيل معناه لأجله "[1]، وقال في موضع آخر "يقال : لوى بكذا ذهب به ، ولوى عليه كر عليه وعطف "[2].

وقد يكون التعدد في حرف الجر ليس أصيلا ، وإنما أحوج إليه المعنى كما في قوله "والأصل في أرسل أن يتعدى بإلى كإخوته وجّه وأنفذ وبعث ، وهنا عدي بفي ، جعلت الأمة موضعا للإرسال "[3].

وقد يدفع لهذا التعدد الانسجام المحقق في شكل الآيات ، كما في توضيحه لتعدي الفعل أوحى بلام الجر في قوله تعالى﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾الزلزلة﴿٥﴾ حيث قال "وعدي أوحى باللام لا بإلى ، وإن كان المشهور تعديتها بإلى لمراعاة الفواصل "[4].

والحديث عن التعدي بحروف الجر يوصل إلى نوع مميز من الأفعال في العربية تعدّت بحروف الجر ، كما استغنت عن هذه الأحرف ، وتعدت بنفسها دون أن يعدّ حرف الجر إن وجد زائدا ، ودون أن يعد المفعول دون حرف الجر منصوبا بنزع الخافض ، من ذلك شكرته وشكرت له ، ونصحته ونصحت له ، ويشترط في هذا النوع من الأفعال ألا يكون قد اشتهر بأحد الاستعمالين حتى يقال فيه إنه متعد بوجهين[5].

ولكن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هل الاستعمالان لهذا الفعل متطابقان لا اختلاف بينهما، أو أن هناك إضاءات يلقيها هذا الاستعمال دون ذاك ؟ إن هذا الأمر يتطلب البحث في كتب التراث عن المواضع التي استخدم فيها الوجهان للفعل الواحد للوقوف على الفروق إن وجدت . أما النحاة فإنهم قد أقروا بالتوافق التام في المعنى بين الوجهين ، واكتفى كثير منهم بإحصاء هذه الأفعال فقط[6].

---

[1]- البحر 6 / 264 .
[2]- المصدر نفسه 3 / 89 وينظر 1 / 162 - 371 / 3 / 137 / 5 / 65 / 6 / 243 .
[3]- المصدر نفسه 6 / 373 وينظر 4 / 366 / 7 / 58 .
[4]- المصدر نفسه 8 / 497 .
[5]- ينظر شرح التسهيل 2 / 149 / الهمع 3 / 5 .
[6]- ينظر شرح الكافية الشافية 2 / 636 / دقائق العربية 84 - 85 / تيسيرات لغوية 13 - 14 .

إلا أن هناك من أعطى تفسيرا لهذا التنوع في بعض الأفعال حيث رأى أنه نوع من التطور الدلالي ، والاتساع في اللغة بالحذف للمفعول ، كما أن الأفعال تتلفع بمئزر التضمين لتفيد معنى لم يكن لها يعطيها صلاحية النصب للمفعول ، أو الاستخدام لبعض حروف الجر فقال في ذلك " أصل هذا الفصل أن كل فعل يقتضي مفعولا ويطلبه فلا يصل إلى ما بعده إلا بحرف الجر ، ثم قد يحذف المفعول لعلم السامع به ويبقى المجرور"[1] وقد وضّح السبب الذي يجعل هذا النوع من الأفعال ينصب تارة بنفسه ، وتارة باستخدام حرف الجر حيث قال " المفعول في هذا كله محذوف ، والفعل واصل إلى ما بعده بحرف لأن نصحت مأخوذ من قولك : نصح الخائط الثوب إذا أصلحه ، وضم بعضه إلى بعض، ثم استعير في الرأي فقالوا: نصحت له رأيه ، والتوبة النصوح إنما هي لما تمزق من الدين كنصح الثوب ، ولكنهم يقولون : نصحت زيدا فيسقطون الحرف لأن النصيحة متضمنة للإرشاد ، فكأنهم قالوا: أرشدت زيدا "[2] ، وهكذا يواصل توضيح كيف كان أصل كل فعل من الأفعال التي يعرضها حتى آلت إلى هذا المآل ، وهو أن يتعدى بنفسه تارة ، وبحرف الجر تارة أخرى ، وهي إيضاحات تشبه هذا المثال وخلاصتها أن هذه الأفعال مع حرف الجر يكون هناك حذف للمفعول ، ودون حرف الجر تكون الأفعال نفسها قد تضمنت معاني لأفعال أخرى ، مما يشير إلى أن كل استعمال من الاستعمالين له معنى، فهو بذلك يخالف القائلين باتحاد المعنى في الاستعمالين . ومهما يكن من أمر فإن هذا الاستعمال يحتاج إلى تتبع في شعر العرب ونثرها ، وكذا في القرآن الكريم إن استخدم الفعل بالوجهين للوقوف على الفروق فيما بينهما .

لم يفت أبو حيان أن يشير إلى هذا النوع من الأفعال ، وهذه الإشارة قد لايصحبها أي توضيح ، فتكون مجرد لفت للانتباه إلى أن هذا الفعل يتعدى بنفسه ويتعدى بحرف الجر كقوله " الإذاعة إظهار الشيء وإفشاؤه ، يقال: ذاع يذيع ، وأذاع يتعدى بنفسه وبالباء "[3].

---

[1]- نتائج الفكر / السهيلي / تحق: عادل أحمد ـ علي محمد / دار الكتب العلمية / بيروت / ط.1 / 92م / 271 .

[2]- المصدر نفسه / الصفحة نفسها .

[3]- البحر 3 / 315 وينظر 1 / 141 / 3 / 270 / 4 / 367 - 459 - 460 / 8 / 62 - 215 .

وعند حديثه عن الفعل جَحَدَ أوضح أنه مما يتعدى بالوجهين ، ولكنه في الأصل يتعدى بنفسه أما تعديته بالحرف فهي على سبيل التضمين[1].

وبعض الأفعال الأخرى التي نقل أنها تكون مما يتعدى بنفسه ويتعدى بحرف الجر ، يميل فيها إلى القول بأنها تتعدى بحرف الجر ولكنه أُسْقِطَ عنها فتعدت بنفسها ، فقال عن الفعل استحيى " وهذا الفعل مما نقلوا أنه يكون متعديا بنفسه ، ويكون متعديا بحرف الجر يقال: استحييته واستحييت منه "[2]، وعند حديثه عن مفعوله قال " على أن يكون الفعل تعدى إليه بنفسه ، أو تعدى إليه على إسقاط حرف الجر "[3]. أما كال ووزن فقد قال عنهما " وكال ووزن مما يتعدى بحرف الجر فتقول: كلت لك ، ووزنت لك ، ويجوز حذف اللام ... فحذف حرف الجر ووصل الفعل بنفسه والمفعول محذوف وهو المكيل والموزون "[4].

وقد يعطي لحرف الجر معنى يضفيه على الجملة لم يكن موجودا قبله ، فهو يشير بذلك إلى الاختلاف في معنى التركيبين للفعل في الجملة مع الحرف ودون الحرف ، حيث قال عند تفسيره لقوله تعالى ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾الحديد﴿١﴾ " واللام في﴿لله﴾ إما أن تكون بمنزلة اللام في نصحت لزيد ، يقال: سبح الله ، كما يقال: نصحت زيدا ، فجيء باللام لتقوية وصول الفعل إلى المفعول ، وإما أن تكون لام التعليل ، أي : أحدث التسبيح لأجل الله ، أي: لوجهه خالصا "[5].

ومع الفعل استجاب تبنى رأي الزمخشري القائل بأن " هذا الفعل يتعدى إلى الدعاء بنفسه، وإلى الداعي باللام ، ويحذف الدعاء إذا عدي إلى الداعي في الغالب ، فيقال: استجاب الله دعاءه ، أو استجابة له ، ولا يكاد يقال : استجاب له دعاءه "[6]، على الرغم من أنه صرّح فيما سبق ذلك أن هذا الفعل يعدى بنفسه وباللام[7]. وهذا التبني لرأي الزمخشري يعطي انطباعا عن وجود اختلاف بين التركيبين للفعل في الجمل ، وإن كان اختلافا شكليا.

---

[1]- البحر 5 / 235 .
[2]- المصدر نفسه 1 / 265 .
[3]- المصدر نفسه / الصفحة نفسها .
[4]- المصدر نفسه 8 / 431 .
[5]- المصدر نفسه 8 / 216 .
[6]- الكشاف 3 / 406 وينظر البحر 7 / 119 .
[7]- ينظر البحر 3 / 150 .

أما الفعل دخل فقد خالف فيه أبوحيان[1] أكثر النحاة الذين رأوا أن حذف حرف الجر بعد هذا الفعل إنما هو من باب الاتساع ؛ لكثرة الاستعمال ويقاس عليه[2]. حيث وضّح أبوحيان أن هذا الفعل ينسجم مع السياق الذي يليه ، فيكون تعديه بفي وبغير في ، ولم يصرح أن الحرف حذف كما أوضح غيره ، فقال في معرض تفسيره لقوله تعالى﴿فَٱدۡخُلِي فِي عِبَٰدِي وَٱدۡخُلِي جَنَّتِي﴾ الفجر﴿٢٩﴾ ﴿٣٠﴾ " وتعدى فادخلي أولا بـــ(في) وثانيا بغير فاء [في] وذلك أن ءذا [أنه إذا] كان المدخول فيه غير ظرف حقيقي تعددت [تعدى] إليه بـــ(في) دخلت في الأمر ، ودخلت في غمر الناس ، ومنه﴿فَٱدۡخُلِي فِي عِبَٰدِي﴾ وإذا كان المدخول فيه ظرفا حقيقيا تعدت [تعدى] إليه في الغالب بغير وساطة فيه [في]"[3]، كما أوضح أبوحيان أنه يمكن لهذا الفعل أن يتعدى بالباء إذا تلفع بدثار معنى فعل آخر ، وذلك عند تفسير قوله تعالى ﴿مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِي دَخَلۡتُم بِهِنَّ﴾النساء﴿٢٣﴾ حيث عدّى الباء للتعدية ؛ وذلك لأن الفعل دَخَلَ هنا كناية عن الجماع[4]، وهو يتلاءم مع دعوة بعض المحدثين إلى إعادة النظر في تصنيف الفعل دَخَلَ من حيث اللزوم والتعدي بالنظر إلى معناه في السياق ، إذ بهذه المعاني المختلفة يمكن أن يتعدى بنفسه ، أو أن يصحبه حرف جر مناسب للمعنى الذي يؤديه في الجملة[5].

وفي سياق الحديث عن التعدي بحرف الجر لابد من التعريج على إسقاط هذا الحرف، فيتم بذلك تعدي الفعل دون حرف الجر ، ولكن بالاعتراف الصريح بحذف ذلك الحرف ، وهذا الأمر يسمى الحذف والإيصال، ويقصد به حذف حرف الجر و إيصال الفعل إلى المفعول بنفسه بلا وساطة[6]، وعدّ ابن هشام حذف حرف الجر هو الأمر السابع الذي يعدّى به الفعل القاصر ، وليس حرف الجر نفسه[7]، ويرى ابن مالك أنه لا يقال إن الفعل

---

[1]- هذا الرأي الذي أورده في البحر ، أما في الارتشاف فقد تبنى رأي أكثر العلماء ينظر الارتشاف 4 / 2089 .
[2]- ينظر شرح المفصل 7 / 63 / شرح التسهيل 2 / 149 / الهمع 3 / 6 .
[3]- البحر 8 / 467 .
[4]- ينظر المصدر نفسه 3 / 220 .
[5]- ينظر قضايا مطروحة للمناقشة 57 - 58 .
[6]- ينظر اللباب في النحو 186 .
[7]- ينظر مغني اللبيب 2 / 215 .

متعد بإسقاط حرف الجر حتى يحسن تقدير حرف جر معدّ مع منصوبه بلا تأول[1]؛ لأن التأويل يدخله دائرة التضمين ، وهي وسيلة أخرى من وسائل تعدي الأفعال ولزومها أيضا .

والأصل في حرف الجر ألا يحذف ، ولكن عندما كثر حذفه في مواضع معينة من الكلم قيس عليها ، أما ما سمع محذوفا في مواضع أخرى ولم يكثر فلا يقاس عليه ، وعلى كل حال فالعمدة هنا ما تناقلته الأسماع عن أفواه العرب في هذا الموضع . وقد حاول العلماء أن يضعوا ضوابط معينة للحذف وقياسيته فحددوا المواضع التي كثر فيها الحذف ، وكيف يمكن أن تحاكى بالقياس عليها[2].

ووقف أبوحيان على بعض تلك المواضع الواردة في الذكر الحكيم ، فقدّر فيها حرف جر محذوفا ؛ نظرا لأن الفعل يتعدى بحرف الجر ذلك ، أو لأنه لازم فلابد له من حرف جر يمكّنه من الوصول إلى اللفظ المنصوب فيقدّر ذلك الحرف فقال " الفضل الزيادة واستعماله في الخير ، وفعله فعَل يفعُل ، وأصله أن يتعدى بحرف الجر وهو على ثم يحذف "[3]، ومن المواضع التي أوردها بهذا الخصوص قوله "واستبق لا يتعدى ؛ لأن تسابق لا يتعدى ، وذلك أن الفعل المتعدي إذا بنيت من لفظ معناه تفاعل للاشتراك صار لازما ، تقول: ضربت زيدا ، ثم تقول: تضاربنا ، فلذلك قيل : إن إلى هنا محذوفة ، التقدير : فاستبقوا إلى الخيرات "[4].

وقد يشير إلى هذا الحذف بأنه اتساع ، وإذا كان ابن هشام قد أشار إلى هذا المصطلح وهو يتحدث عن إسقاط حرف الجر بشكل عام ، أي: ما يقاس وما لايقاس حيث قال "إسقاط الجار توسعا "[5] فإن أباحيان قد ربط هذا المصطلح بالمواضع التي لم يكثر فيها الحذف بحيث يقاس عليه ، من ذلك قوله " وأصل استبق أن يتعدى بإلى فحذف اتساعا "[6]

---

[1]- ينظر شرح التسهيل 2 / 148 .
[2]- ينظر المصدر نفسه 2 / 149 / المغني 2 / 215 / الهمع 3 / 6 - 7 .
[3]- البحر 1 / 343 وينظر 2 / 133 - 367 / 6 / 447 .
[4]- المصدر نفسه 1 / 612 .
[5]- المغني 2 / 215 .
[6]- البحر 5 / 269 .

وقوله أيضا "انظرنا ... واتسع في الفعل فعدي بنفسه ، وأصله أن يتعدى بإلى "[1] من هذا يبدو أن الاتساع هو سعة في الكلام يمنحها العربي لجملته في بعض المواضع التي لا تقع تحت قاعدة معينة يمكن أن تصنف ويقاس عليها ، فسمى النحاة ذلك اتساعا من ذلك حذف حرف الجر من بعض المواضع ، في حين أن الأصل ألا تحذف ، بل إن هذه المواضع المتسع فيها ليست كثيرة بحيث يقاس عليها، فهذا الحذف كان في جمل محددة على نطاق ضيق ، فلم يجد النحاة من تسمية لها أفضل من الاتساع ؛ إذ لا شيء يسوغها غير ذلك .

4 ــ التعدي بتغيير الحركة : وهو من آراء الكوفيين[2] التي تبناها أبوحيان حين اقتضى تفسير الفعل ذلك منه في الآيات ، فلم يجد حرجا أن يتبع مذهبا غير مذهبه خدمة للتفسير. وقد عدّ سيبويه هذا من اختلاف البناء فقال " ومثل ذلك شتِر الرجل وشتَرت عينه ، فإذا أردت تغيير شتِر الرجل لم تقل إلا أشترته ، كما تقول فزِع وأفزعته ، وإذا قال شتَرت عينه فهو لم يعرض لشتِر الرجل ، فإنما جاء ببناء على حدة ، فكل بناء مما ذكرت لك على حدة، كما أنك إذا قلت طردته فذهب ، فاللفظان مختلفان "[3].

والفعل الذي دفع أبوحيان لتبني رأي الكوفيين هو أقنى في قوله تعالى﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغۡنَىٰ وَأَقۡنَىٰ﴾النجم﴿٤٨﴾ حيث قال في شرحه " يقال : قنيت المال أي كسبته ، وأقنيته إياه أكسبته إياه "[4] ، فعندما وجد أنه بالهمزة قد تعدى إلى مفعولين في حين أنه وهو ثلاثي لازم رأى أن لا ضير من القول بتعديه إلى مفعول من طريق تغيير حركته فقال " أقنى قال الجوهري: قنى يقنى قنى كغنى يغنى غنى ، ويتعدى بتغيير الحركة فتقول : قنيت المال أي كسبته ، نحو: شتِرت عينُ الرجل وشتَرها الله ، ثم يعدى بعد ذلك بالهمزة أو التضعيف فتقول: أقناه الله مالا ، وقنّاه الله مالا "[5].

---

[1]- البحر 1 / 509 .
[2]- ينظر المغني 2 / 217 / الهمع 3 / 9 .
[3]- الكتاب 4 / 57 .
[4]- البحر 8 / 165 .
[5]- المصدر نفسه 8 / 153 .

5 ــ التضمين : وسيلة أخرى من وسائل تعدية الفعل ، وهو أن يزاوج لفظ بين معناه ومعنى آخر يكون وسيلة أو غاية له ، فيمزج بينهما ، وهذا المزج يعطيه قوة لفظية تمكنه مما لم يكن له قبل ذلك من التعدي أواللزوم أو غير ذلك .

وقد كانت هذه الظاهرة مثار جدل بين العلماء القدامى والمحدثين ، أما القدامى فقد تبنى الكوفيون التضمين على أن يكون في حروف الجر ، وأسموه تناوبا ، والبصريون هم الذين حملوا لواء تضمين الأفعال وإشرابها معاني بعضها بعضا ، مما يمكنها من التعدي ، أو يلزمها مرفوعها بعد أن كانت متعدية ، في حين حددوا معاني حروف الجر، ولم يقولوا بتناوبها ، وبخاصة الأوائل منهم ، أما المتأخرون فقد مزجوا بين الأمرين ، وهو تضمين الأفعال ، وتناوب حروف الجر ، ولكن هل الكوفيون فعلا لم يقولوا بتضمين الأفعال ؟ الذي يجعل هذا السؤال يتبادر إلى الذهن ما ورد في معاني الفراء من جمل تدل على إيمانه بإشراب الأفعال معاني بعضها بعضا ، دون أن يصرح بالتضمين ، فمن ذلك قوله "الاستواء في كلام العرب على جهتين : إحداهما ــ أن يستوي الرجل ، وينتهي شبابه ، أو يستوي عن اعوجاج ، فهذان وجهان ، ووجه ثالث ــ أن تقول: كان مقبلا على فلان ثم استوى عليّ يشاتمني وإليّ سواء ، على معنى أقبل إليّ وعليّ فهذا معنى قوله ﴿ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾البقرة٢٩ والله أعلم "[1] فقد أوقف ذلك على دلالة الفعل كما هو واضح من كلامه . وفي نص آخر قال " وقوله﴿بِهَٰدِ ٱلۡعُمۡيِ عَن ضَلَٰلَتِهِمۡ ﴾الروم٥٣ ومن ضلالتهم كلٌ صواب، ومن قال عن ضلالتهم كأنه قال : ما أنت بصارف العمى عن الضلالة ، ومن قال مِنْ قال: ما أنت بمانعهم من الضلالة "[2]، وهو هنا قد فرّق بينهما من حيث دلالة الفعل ، فقد أفاد الفعل معنى الصرف ، ومعنى المنع ، وهذه الإفادة ما هي إلا تضمين على ما يبدو . كما قال في موضع آخر " وقوله ﴿ فَوَيۡلٞ لِّلۡقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكۡرِ ٱللَّهِۚ ﴾الزمر٢٢ وعن ذكر الله كلٌ صواب ... وكأن قوله : قست من ذكره أنهم جعلوه

[1]ـ معاني القرآن 1 / 25 .
[2]ـ المصدر نفسه 2 / 326 .

كذبا ، فأقسى قلوبهم : زادها قسوة، وكأن من قال : قست عنه يريد: أعرضت عنه "[1] فهذه تلميحات صريحة للفرق الدلالي لمعنى الفعل ، ولعل أوضح صورة لذلك ما قاله في توضيح معنى قوله تعالى ﴿ يَشْرَبُ بِهَا﴾الإنسان۝ " وقوله عز وجل﴿ يَشْرَبُ بِهَا ﴾ ويشربها سواء في المعنى ، وكأن يشرب بها: يروي بها وينقع ، وأما يشربونها فبيّن ... ومثله : إنه ليتكلم بكلام حسن ، ويتكلم كلاما حسنا "[2]، لقد كان تركيز الفراء على تأكيد معنى زيادة حرف الجر في هذه الآية من خلال تتبع كلامه حتى نهايته ، فرأى أن يشربونها بيّن أي واضح ، والمثال الذي أتى به : يتكلم بكلام حسن ، ويتكلم كلاما حسنا، ولكنه أيضا أشار إلى أن يشرب بها كأنها في معنى يروى بها ، وهذا هو التضمين الذي اشتهر به البصريون في تفسير وجود الباء مع الفعل شرب المتعدي بنفسه ، يقول أبوحيان في الارتشاف " وذكر ابن مالك أنها تكون بمعنى من التبعيضية ... وقال: ذكر ذلك في التذكرة للفارسي وهو مذهب كوفي تبعهم فيه الأصمعي والقتبي في قوله : شربن بماء البحر ... وتأوله ابن مالك على التضمين ، أي: روين بماء البحر "[3] ولكن يبدو من قول الفراء أنه لم يكن مطمئنا تمام الاطمئنان لهذا المعنى ومدى سلامته وصحته ، مع اطمئنانه لحذف حرف الجر ؛ لكون الفعل أصلا يتعدى بنفسه ، ولكن إيراده لهذا المعنى يجعل جذور التضمين موجودة عند بعض نحاة الكوفة ، دون أن يصرحوا بذلك ، وإن لم تكن بالوضوح ذاته عند البصريين .

والمحدثون أثاروا هذه المسألة ، وكانت لهم آراء متباينة ، معتدلة حينا ، ومتطرفة أحيانا أخرى ، فهناك من قَبِل التضمين باعتدال ، وتحدث عن قياسيته ، ووضح وجوهه بحسب ما ورد عن القدامى[4].

ومنهم من تطرف في رأيه بالرفض المطلق للتضمين[5]، أو بالقبول المطلق الذي جعله يدخل ما ليس منه فيه مثل تأنيث المذكر وتذكير المؤنث ، وإدخال الباء في خبر المبتدأ

---

[1]- معاني القرآن 2 / 418 .
[2]- المصدر نفسه 3 / 215 .
[3]- الارتشاف 4 / 1697 - 1698 .
[4]- ينظر حيوية اللغة بين الحقيقة والمجاز / د. سمير معلوف / منشورات اتحاد الكتاب العرب / دمشق / ط.1 / 96م / 301 - 305 / (ظاهرة التضمين في النحو العربي) د. علي سلامة / مجلة كلية الآداب / العدد2 / 2003م / 409 - 423 / التضمين عند اللغويين والبلاغيين / أ. مسعود أبوزيد رسالة ماجستير (مخطوطة) إشراف .د. علي سلامة / 2005م / 15 - 144 . وغيرها .
[5]- ينظر تيسيرات لغوية 15 ، 20 ، 81 ، 92 .

وكان ، وجواز إعمال القول عمل الظن وغيره ، أما حجته في جعل كل هذا تحت طائلة التضمين فهي أن في ذلك" اختصارا وتيسيرا ؛ لأن كثرة الأبواب واختلاف العلل مشتت للذهن مضن للقريحة ، وما يصح من الأبحاث أن يجعل في باب واحد ، فالخير ألا يفرق على بابين "[1] وهو كلام غير مقنع ، فما الصحة في جمع أبواب متفرقة الموضوع تحت عنوان لا تمت له بصلة ؟ !

وقد عالج أبو حيان مسألة التضمين في البحر من زوايا عدة أهمها :

أ ــ حكمه: لم يكن رأي أبي حيان واضحا في الارتشاف حول حكم التضمين فيما إذا كان قياسيا أم أنه متوقف على ما سمع عن العرب حيث قال "فمن النحاة من قاس ذلك لكثرته، ومنهم من قصره على السماع "[2]، فهو إلى جانب كونه يتحدث عن زاوية محددة في التضمين ، وهي تضمين ما يتعدى بحرف الجر معنى يصيره متعديا بنفسه ، فإنه لم يصرح إلى أي الفريقين يميل ، ومن يساند ، ومع من يقف ، ولكنه في البحر كان حاسما في آرائه، وبخاصة مع أولئك الذين يقحمون التضمين في كل فعل ، فصرح في أكثر من موضع أن التضمين ليس بقياس حتى يصار إليه ، بل إنه لا يصار إليه أصلا إلا عند الحاجة ، فقال "ولا يجوز أن تضمن عفي معنى ترك ، وإن كان العافي عن الذنب تاركا له ، لا يؤاخذ به؛ لأن التضمين لا ينقاس "[3]، وقال أيضا " وقال ابن عطية : والضمير في إليه يحتمل أن يعود إلى الله بتقدير : فيكشف ما تدعون فيه إلى الله انتهى وهذا ليس بجيد لأن دعا بالنسبة إلى مجيب الدعاء إنما يتعدى لمفعول به دون حرف جر ... ولا تقول بهذا المعنى دعوت إلى الله بمعنى دعوت الله ، إلا أنه يمكن أن يصحح كلامه بدعوى التضمين ، ضمن يدعون معنى يلجؤون كأنه قيل : فيكشف ما يلجؤون فيه بالدعاء إلى الله ، لكن التضمين ليس بقياس ، ولا يصار إليه إلا عند الضرورة ، ولا ضرورة هنا تدعو إليه "[4]، ويؤكد على ذلك بقوله " والتضمين ليس بقياس ولا يصار إليه إلا عند

---

[1]- اللباب في النحو 377 - 378 .
[2]- الارتشاف 4 / 2089 .
[3]- البحر 4 / 81 .
[4]- المصدر نفسه 4 / 133 .

الحاجة إليه "[1] ، وكل هذه الأقوال تؤكد أن التضمين يصار إليه عند الحاجة ، ويعتمد في معرفته على ما سمع عن العرب ، ولا يقاس في كل موضع . كما كان له رأي صريح في التذييل حيث قال " والتضمين لا يجوز بقياس في الكلام ، وإنما يجيء في الشعر للضرورة، وإن جاء شيء منه في الكلام حفظ ولم يقس عليه ؛ لقلة ما جاء منه "[2]، فهو إلى جانب دعمه لرأيه في البحر بأن التضمين سماعي وليس قياسيا ، أيضا هو لا يرى ما رآه ابن جني من أن هذا الباب كثير ، ولو تكلم عن جزء منه لوضع فيه كتابا[3] ، وهو كلام لمّح لكثرة استخدام التضمين مما حدا بكثير من النحاة إلى القول بقياسيته .

كما أن لأبي حيان حكما آخر في التضمين ، لايتعلق بالسماع والقياس ، وإنما يتعلق بكونه مجازا ، ومدى بلاغته حيث قال " ومعنى قوله ﴿أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ﴾الأعراف﴿١٠٠﴾ بعقاب ذنوبهم ، أو يضمن أصبناهم معنى أهلكناهم ، فهو من مجاز الإضمار أو التضمين"[4]، وقال " وعدي ﴿فَيَكِيدُواْ﴾يوسف﴿٧٦﴾ باللام وفي﴿فَكِيدُونِ﴾المرسلات﴿٣٩﴾ بنفسه ، فاحتمل أن يكون من باب شكرت زيدا ، وشكرت لزيد ، واحتمل أن يكون من باب التضمين ، ضمن ﴿فَيَكِيدُواْ﴾ معنى ما يتعدى باللام فكأنه قال : فيحتالوا لك بالكيد ، والتضمين أبلغ لدلالته على معنى الفعلين "[5]، وكون التضمين من مجاز الإضمار فإن الحكم بكونه يحتاج إلى السماع وليس قياسيا لا ينفرد به أبوحيان فقد قال ابن الحاجب مجيبا عن : هل يحتاج المجاز إلى النقل ؟ " الإنصاف أن المجاز إن كان باعتبار الألفاظ مفردة احتاج إلى النقل ، وإن كان باعتبار المعاني الحاصلة باعتبار تعدد الألفاظ مثل طلع فجر علاه ، وشابت لمة سراه وأشباهه لم يحتج إلى النقل لما علم من استعمال العلماء من كل طائفة أمثال ذلك في تصانيفهم وخطبهم ورسائلهم وغيرها "[6] ، والتضمين مجاز في اللفظ ، أما حرف الجر المتعلق به إن وجد فما هو إلا قرينة تدل على هذا التضمين .

---

[1]- البحر 7 / 137 .
[2]- التذييل 6 / 44 .
[3]- ينظر الخصائص 2 / 310 .
[4]- البحر 4 / 353 .
[5]- المصدر نفسه 5 / 281 .
[6]- كتاب أمالي ابن الحاجب / دار الجيل / 89م / 2 / 790 .

ب ــ التعدي به إلى المفعول : اتخذت بعض الأفعال التضمين مطيتها لتجاوز الفاعل، والوصول إلى مفعول به ، بعد أن ارتدت ثوبا جديدا يتمثل في المعنى المزدوج ، حيث مزج الفعل في طياته بين معناه الحقيقي والمعنى الخفي لذاك الفعل الذي تضمنه ، وأعطاه الحق في نصب مفعول به . وقد وضح أبوحيان بعض الأمثلة التي جزم أن سبب تعديتها مرده إلى التضمين من ذلك قوله في نصب كلمة عقدة من قوله تعالى﴿ وَلَا تَعۡزِمُواْ عُقۡدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبۡلُغَ ٱلۡكِتَٰبُ أَجَلَهُۥۚ ﴾البقرة﴿٢٣٥﴾ "وانتصاب عقدة على المفعول به لتضمين تعزموا معنى ما يتعدى بنفسه ، فضمن معنى تنووا ، أو معنى تصححوا ، أو معنى توجبوا، أو معنى تباشروا ، أو معنى تقطعوا ، أو معنى تبتوا "[1]، وأوضح خيارات متعددة لنصب كلمة معيشتها في قوله تعالى﴿وَكَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةِۭ بَطِرَتۡ مَعِيشَتَهَا ﴾ القصص﴿٥٨﴾ كان من بينها التضمين فقال " أو مفعول به على تضمين﴿بَطِرَت﴾ معنى فعل متعد ، أي: خسرت معيشتها على مذهب أكثر البصريين "[2].

ج ــ التضمين لإيصال الفعل إلى المعطوف : قد يعطف شيء على شيء والفعل لا يصل إلى المعطوف ، ولكنه مع ذلك منصوب ، فمن النحاة من قرر أن ذلك من النصب بعامل محذوف[3]، ورأى ابن هشام أن ذلك مما تنفرد به واو العطف ، وهو " عطف عامل حذف وبقي معموله على عامل آخر مذكور يجمعهما معنى واحد "[4]، فهو بذلك يقرر أنه من النصب بحذف العامل ، على أن أباحيان أوضح أن للنحاة في هذا مذهبين الحذف كما قرر ابن جني وابن هشام ، أو التضمين ، وقد اختاره أبوحيان ؛ لأن من اختاروا الإضمار حجتهم في ذلك ما أشاروا إليه من أنه يجوز القول مثلا : علفتها تبنا وماء باردا، ولا يجوز علفتها ماء وتبنا ، ولكن أبا حيان أشار إلى أن ما لم يجوزوه مسموع عن العرب وهو ما حمله على ترجيح التضمين[5]، وهذا الترجيح ظاهر جدا عند تفسيره

---

[1]- البحر 2 / 238 وينظر 2 / 194 .
[2]- المصدر نفسه 7 / 121 .
[3]- ينظر الخصائص 2 / 432 .
[4]- المغني 1 / 573 .
[5]- ينظر الارتشاف 3 / 1489 - 1492 .

للآيات التي ورد فيها عطف مشابه للمثال السابق من ذلك " ﴿أَنۡ أَفِيضُواْ عَلَيۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ أَوۡ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُۚ﴾الأعراف﴿٥٠﴾ ... ويحتمل وجهين : أحدهما ــ أن يكون أفيضوا ضمن معنى ألقوا علينا من الماء ومما رزقكم الله فيصح العطف ، ويحتمل ... أن يكون أضمر فعلا بعد أو يصل إلى مما رزقكم وهو ألقوا ، وهما مذهبان للنحاة فيما عطف على شيء بحرف عطف، والفعل لا يصل إليه ، والصحيح منهما التضمين لا الإضمار على ما قررناه في علم العربية"[1].

د ــ التضمين وحروف الجر : يغير التضمين مسار الفعل ، ويضعه في محل لم يكن فيه بمعناه الأصلي ، وباستخدامه الذي اشتهر به ، من ذلك أن يجعله يتعدى بحرف جر بعد أن كان يتعدى بنفسه ، أو أن يستعمل معه حرف جر غير الحرف الذي يتعدّى به عادة ، وإن كان الكوفيون يرون أن التضمين هنا واقع في حروف الجر ، وليس في الفعل ، أو ما يسمونه تناوبا بين هذه الحروف ، ولكن المسألة " ليست في استعمال حرف مكان حرف لغير سبب ، وإنما هي في الفعل الذي حمل معنى آخر ، وقد دلت على معناه الجديد قرينة لفظية هي حرف الجر الذي تعدى به " [2].

وقد تناول أبوحيان هذه المسألة في تفسيره فنبه إلى تضمين الفعل معنى آخر جعله يتعدى بهذا الحرف من حروف الجر أو ذاك ، وقد يعطي وسط ذلك خيارات عدة فيشير إلى من يقول بتناوب حروف الجر أو بزيادتها في ذاك الموضع ، كما أشار في تفسيره إلى الأفعال التي كانت إما متعدية بنفسها فغيّرها التضمين لتستحيل إلى متعدية بحرف الجر ، أو عُهِد عليها التعدي بحرف ما والتضمين وضع مكانه حرفا آخر ، كما يمكن ملاحظة أن الحروف التي تعدت بها الأفعال على سبيل التضمين متنوعة وكثيرة وليس الأمر محصورا في حرف بعينه ، ومن نماذج هذا التضمين ما يلي " ﴿وَقَدۡ أَحۡسَنَ بِيٓ﴾يوسف﴿١٠٠﴾ وأحسن أصله أن يتعدى بإلى قال﴿ وَأَحۡسِن كَمَآ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَ ﴾

---

[1]- البحر 4 / 307 وينظر 6 / 445 / 8 / 245 .
[2]- حيوية اللغة بين الحقيقة والمجاز 302 .

القصص﴿٧٧﴾ وقد يتعدى بالباء قال تعالى﴿ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًا﴾الإسراء﴿٢٣﴾ كما يقال أساء إليه وبه ...وقد يكون ضمن أحسن معنى لطف فعداه بالباء "[1]، ولا ضرورة تدعو إلى هذا التضمين ، فقد ورد في تهذيب اللغة أن "العرب تقول : أحسنت بفلان ، وأسأت بفلان أي أحسنت إليه وأسأت إليه ، وتقول : أحسن بنا أي: أحسن إلينا "[2]، وليس بدعا من القول أن يكون فعل متعديا بأكثر من حرف جر بالمعنى ذاته .

ومن نماذج التضمين قوله " الرفث ... وعدي بإلى وإن كان أصله التعدية بالباء ؛ لتضمينه معنى الإفضاء ، وحسن اللفظ به هذا التضمين فصار ذلك قريبا من الكنايات التي جاءت في القرآن "[3] وهذه الكناية لتخفيف وطأة اللفظ ، ولتسير آيات القرآن على النسق نفسه من الاحتشام ، وهو تعليل جيد لهذا التضمين .

ومواضع تضمين الفعل للتعدية بحرف جر لم يتعد به فيما سبق كثيرة ليس البحث بصدد حصرها[4].

هـ ــ تضمين ما يتعدى إلى ظرف المكان : وقد أشار أبوحيان إلى ذلك عند تفسيره لقوله تعالى﴿ وَإِذۡ نَتَقۡنَا ٱلۡجَبَلَ فَوۡقَهُمۡ﴾الأعراف﴿١٧١﴾ حيث قال " وقال الحوفي وأبوالبقاء : فوقهم ظرف لنتقنا ، ولا يمكن ذلك إلا إن ضمن نتقنا معنى فعل يمكن أن يعمل في فوقهم، أي: رفعنا بالنتق الجبل فوقهم ، فيكون كقوله﴿وَرَفَعۡنَا فَوۡقَهُمُ ٱلطُّورَ﴾النساء﴿١٥٤﴾ "[5]، وهو محق في ذلك على الرغم من تقرير النحاة أن الجهات الست يتعدى لها الفعل دون شرط[6] ؛ وذلك لأن معنى الفعل نتق هو الزعزعة والهز وكذا الجذب والاقتلاع بحسب ما ورد في المحكم[7]، وهذا الأمر لا يتم إلا لما كان تحت ، وليس من فوق ، فالجبال تحتنا لا

---

[1]- البحر 5 / 342 .
[2]- تهذيب اللغة (حسن) 4 / 318 .
[3]- البحر 2 / 55 .
[4]- ينظر المصدر نفسه 1 / 144 - 312 - 526/ 2 / 79 - 80 - 172 - 192 - 248 - 546 / 3 / 168 - 209- 325 - 455 -510 - 513 / 4 / 126 - 338 - 355 - 432 - 433/ 5 / 11 - 23 - 225 - 393 - 422 - 449 / 6 / 8 - 23 - 114 - 193 - 203 - 299 - 305 - 306 - 337 - 367 - 437 - 528/ 7 / 207 - 338 - 406 - 464 / 8 /268 - 387 ... وغيرها .
[5]- المصدر نفسه 4 / 418 .
[6]- ينظر أسرار العربية 179 .
[7]- ينظر (ن . ت . ق) 6 / 339 .

يمكن أن تكون فوقنا إلا إذا رفعت ، ولذلك تطلب تعلق الظرف بالفعل أن يضمن الفعل معنى يمكن به الوصول إلى هذا الظرف .

و ــ تضمين معنى اللازم : التضمين الذي يعد وسيلة لتعدية اللازم قد يقوم بدور مماثل مع المتعدي ، فقد يحوله إلى لازم من ذلك " ﴿قُلۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعۡضُ ٱلَّذِي تَسۡتَعۡجِلُونَ﴾النمل﴿٧٢﴾ ... وقرأ الجمهور ردف بكسر الدال ، وقرأ ابن هرمز بفتحها ، وهما لغتان ، وأصله التعدي بمعنى تبع ولحق ، فاحتمل أن يكون مضمنا معنى اللازم "[1].

ثانيا ــ المتعدي : يمكن أن يُبدأ الحديث عن المتعدي من إشارة ذكرها أبوحيان ألمحت إلى أن تعدي الفعل لابد فيه من الاستناد إلى كلام العرب ، فإذا جازت العرب بالفعل إلى المفعول به ، وإلا فلا ، فالسماع منهم هو الفيصل الذي يحدد ما إذا كان الفعل متعديا أم لازما ، وهو ما أشار إليه أبوحيان حين قال في شرح قوله تعالى﴿وَلَوِ ٱفۡتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾آل عمران﴿٩١﴾ ... ومفعوله محذوف ، ويحتاج في تعدية افتدى إلى سماع من العرب"[2].

ــ ومما تناوله أبوحيان في بحره أيضا الأفعال التي تأرجحت بين التعدي واللزوم ، وبالنظر إليها نجدها تنقسم إلى ثلاثة أقسام ، فهناك نوع ثلاثي يكون متعديا بصيغة ، ولازما بصيغة أخرى ، من ذلك قوله " وهو معدى بالهمزة من بشِر اللازم المكسور الشين ، وأما بشَر بفتحها فمتعد "[3]، وهو ما أشير إليه سابقا فيما يتعدى بتغيير الحركة.

أما النوع الثاني فهو الذي يقره أكثر العلماء[4] ، وقد تحدث عنه أبوحيان في ارتشافه[5] وهو الذي يكون لازما ومتعديا ولكن معناه مختلف ، من ذلك " وصدف لازم بمعنى أعرض ... ومتعد أي : صدف عنها غيره بمعنى : صده "[6]، ومنه أيضا " وافتدى يأتي مطاوعا لفدى فلا يتعدى تقول: فديته فافتدى ، وبمعنى فدى فيتعدى "[7]، وقد لا يكون الاختلاف في المعنى فقط وإنما في المصدر أيضا منه " والفعل خسأ ويكون لازما ومتعديا ، يقال: خسأ

---

[1]- البحر 7 / 90 .
[2]- المصدر نفسه 2 / 544 .
[3]- المصدر نفسه 7 / 493 .
[4]- ينظر الكتاب 4 / 56 - 57 / الهمع 3 / 5 - 6 / اللباب في النحو 182 .
[5]- ينظر الارتشاف 4 / 2088 .
[6]- البحر 4 / 258 .
[7]- المصدر نفسه 5 / 167 وينظر 1 / 510 / 2 / 315 / 5 / 320 - 339 / 7 / 257 - 355 / 8 / 402 .

الكلب خسوا ذل وبعد ، وخسأته : طردته وأبعدته خسأ"[1]، ومنه أيضا " وقف على كذا : حبس ومصدر المتعدي وقف ، ومصدر اللازم وقوف فرق بينهما المصدر "[2]، ومما أشار إليه فعل يكون لازما ومتعديا لمفعولين حيث قال " الزيادة فعلها يتعدى إلى اثنين من باب أعطى وكسا ، وقد يستعمل لازما نحو زاد المال "[3].

أما النوع الثالث فهو الذي يكون متعديا ولازما دون أن يكون هناك اختلاف في المعنى بينهما ، من ذلك " ويحتمل أن يكون يصدون متعديا وهو أبلغ في الذم ، ويحتمل أن يكون قاصرا "[4]، ومنه " وهن الشيء ضعف ، ووهنه الشيء أضعفه يكون متعديا ولازما "[5]، ومنه أيضا " طمس متعد ولازم تقول: طمس المطر الأعلام أي: محا آثارها ، وطمست الأعلام درست ، وطمس الطريق درس وعفت أعلامه"[6]، وغير ذلك[7] .

وهذا الأمر جعل بعض الباحثين يدعو إلى أن يضم هذا النوع من الأفعال وهو الذي يتعدى بنفس صيغته إلى بقية الأسباب التي تمكن الفعل اللازم من التعدي كالهمزة والتضعيف ، بشرط تقييد ذلك بأن تستلزمه وتتطلبه حاجة علمية أو بلاغية[8] .

ــ كما أشار أبوحيان إلى الفعل المتعدي إلى مفعول به واحد إشارة صريحة في مواضع عدة فقال " ويؤخذ متعد إلى مفعول بنفسه "[9]، وقال " وعلم هنا متعدية لواحد، أجريت مجرى عرف ، واستعمالها كذلك كثير في القرآن ، ولسان العرب "[10] وقال أيضا " وعدا متعد تقول: عدا فلان طوره ، وجاء القوم عدا زيدا ، فلذلك قدرنا المفعول محذوفا ليبقى الفعل على أصله من التعدية "[11]، وغيرها من المواضع[12] التي كانت الإشارة فيها

---

[1]- البحر 1 / 403 .
[2]- المصدر نفسه 4 / 89 .
[3]- المصدر نفسه 1 / 181 .
[4]- المصدر نفسه 5 / 38 وينظر 3 / 16 .
[5]- المصدر نفسه 3 / 61 .
[6]- المصدر نفسه 3 / 277 .
[7]- ينظر المصدر نفسه 1 / 355 / 2 / 120 - 134 / 3 / 303 / 4 / 145 / 5 / 386 / 6 / 55 - 234 - 281 / 8 / 172 .
[8]- ينظر تيسيرات لغوية 12 - 13 .
[9]- البحر 8 / 194 .
[10]- المصدر نفسه 1 / 391 .
[11]- المصدر نفسه 6 / 114 .
[12]- ينظر المصدر نفسه 1 / 643 / 4 / 73 - 191 - 508 / 5 / 222 - 361 / 8 / 167 .

صريحة إلى أن الفعل يتعدى لواحد بنفسه ، وقد يُحدد كما لوحظ معناه ، بل قد يقدر له المفعول إن لم يوجد ؛ كي يؤكد هذه التعدية .

ــ ومن طريف ما أشار إليه أن بعض الأفعال تتأرجح في التعدية بين مفعول به واحد ومفعولين ، وقد لا يكون لذلك شرط معين يحكم هذا التأرجح ، نحو قوله " وإن كان ترك متعديا لواحد فيحتمل أن يكون في ظلمات في موضع الحال من المفعول فيتعلق بمحذوف ... وإن كان ترك مما يتعدى إلى اثنين كان في ظلمات في موضع المفعول الثاني "[1]، ومنه أيضا " الكسب أصله اجتلاب النفع ، وقد جاء في اجتلاب الضر ... والفعل منه يجيء متعديا إلى واحد تقول: كسبت مالا ، وإلى اثنين تقول: كسبت زيدا مالا "[2]، وغير ذلك من الإشارات إلى مثل هذا النوع من الأفعال[3] .

وقد يكون هذا التنوع للفعل بين نصب مفعول واحد أو مفعولين مرهونا بدلالته التي تتحكم في هذا الأمر ، وهو ما أشار إليه أبوحيان مع بعض الأفعال في مواضع مختلفة حين قال " الظن ترجيح أحد الجانبين ، وهو الذي يعبر عنه النحويون بالشك ، وقد يطلق على التيقن ، وفي كلا الاستعمالين يدخله على ما أصله المبتدأ والخبر بالشروط التي ذكرت في النحو ... والظن أيضا يستعمل بمعنى التهمة فيتعدى إذ ذاك لواحد "[4]، ومن ذلك أيضا أيضا "﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمۡ كُنتُمۡ تَخۡتَانُونَ أَنفُسَكُمۡ﴾البقرة﴿١٨٧﴾ إن كانت علم معداة تعدية عرف، فسدت أن مسد المفعول ، أو التعدية التي هي لها في الأصل فسدت مسد المفعولين على مذهب سيبويه "[5]، وهناك من يرى أن تعدي علمت إلى مفعول واحد لا يخرجها إلى معنى عرفت ، فهناك فارق في المعنى بين اللفظين[6]، وقد كانت جملة أبي حيان دقيقة حيث قال: معداة تعدية عرف ، ولم يقل إنها قد أخذت معناها، فهذه نكت لطيفة ينبه إليها النحاة ، تدل على مدى اهتمامهم بدلالة الألفاظ كاهتمامهم ببنيتها وعملها .

---

[1]- البحر 1 / 215 .
[2]- المصدر نفسه 1 / 437 .
[3]- ينظر المصدر نفسه 1 / 354 - 358 / 4 / 332 / 5 / 255 / 6 / 245 - 448 / 7 / 144 / 8 / 342 .
[4]- المصدر نفسه 1 / 338 .
[5]- المصدر نفسه 2 / 56 وينظر 1 / 220 - 288 / 2 / 311 - 445 / 3 / 68 / 4 / 229 / 5 / 437 / 6 / 96 - 287 - 303 - 336 - 459 / 7 / 197 .
[6]- ينظر نتائج الفكر 261 .

وقد يكون مرد هذا التنوع هو المفعول به الذي دخل عليه الفعل ، فهو الذي يحدد ما إذا كان الفعل متعديا لواحد ، أو متعديا لاثنين ، وهذا الشرط وقف على الفعل سمع عند بعض النحاة ، ولم يوافقهم أبوحيان الرأي ولكنه أورد ما قالوا حين قال " سمع إن دخل على مسموع تعدى لواحد ، نحو: سمعت كلام زيد ، كغيره من أفعال الحواس، وإن دخل على ذات وجاء بعده فعل أو اسم في معناه نحو: سمعت زيدا يتكلم ، وسمعت زيدا يقول ، كذا ففي هذه المسألة خلاف ، منهم من ذهب إلى أن ذلك الفعل أو الاسم إن كان قبله نكرة كان صفة لها ، أو معرفة كان حالا منها ، ومنهم من ذهب إلى أن ذلك الفعل أو الاسم هو في موضع المفعول الثاني لسمع ، وجعل سمع مما يعدى إلى واحد إن دخل على مسموع ، وإلى اثنين إن دخل على ذات ، وهذا مذهب أبي علي الفارسي ، والصحيح القول الأول وهذا مقرر في علم النحو "[1]، وهو رأي شارح المفصل أيضا[2].

ــ ومن الأفعال ما يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، أو ما يسمى بالمفعولين اللذين يكون الثاني منهما هو الأول في المعنى ، كما أن من الأفعال ما يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ و الخبر، أي: المفعولين اللذين الأول منهما غير الثاني[3]، ويرى سيبويه أن الفرق بينهما أن النوع الأول لايمكن أن يقتصر فيه على أحد المفعولين دون الآخر ، في حين أن النوع الثاني يمكن أن يقتصر فيه على المفعول الأول ، ويمكن أن يتعدى الفعل إلى الثاني كما تعدى إلى الأول[4].

وهي أفعال اشتهرت في كتب النحو بتسميات وتصنيفات متنوعة ، ولم يفت أبوحيان الإشارة إلى هذا النوع من الأفعال كلما مر به في الآيات البينات دون إطالة مخلة بالتفسير ، من ذلك " والظاهر أن ظنوا معلقة ، والخبر الجملة المنفية في موضع مفعولي ظنوا "[5]، ومنه "وحَسِبَ يطلب مفعولين "[6]، ومنه أيضا " وزَعَمَ من الأفعال التي تتعدى إلى اثنين إذا كانت اعتقادية "[7].

---

[1]- البحر 3 / 147 - 148 / 6 / 302 / 7 / 21 .
[2]- ينظر شرح المفصل 7 / 62 .
[3]- ينظر المصدر نفسه 7 / 63 .
[4]- ينظر الكتاب 1 / 37 - 41 وينظر البرهان في علوم القرآن 4 / 165 - 166 .
[5]- البحر 7 / 482 .
[6]- المصدر نفسه 7 / 135 وينظر 2 / 142 .
[7]- المصدر نفسه 7 / 264 .

ومما يتعدى لمفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر﴿فَـَٔاتَتۡ أُكُلَهَا ضِعۡفَيۡنِ﴾البقرة﴿٢٦٥﴾ آتت بمعنى أعطت ، والمفعول الأول محذوف التقدير فآتت صاحبها أو أهلها أكلها ... ومن زعم أن ضعفين مفعول ثان لآتت فهو ساه ، وليس المعنى عليه ، وكذلك قول من زعم أن آتت بمعنى أخرجت ، وأنها تتعدى لواحد ، إذ لا يعلم ذلك في لسان العرب "[1]، وغير ذلك من المواضع التي أشار فيها إلى الأفعال المتعدية إلى مفعولين[2].

وكان لأبي حيان موقف حاسم مع بعض النحاة الذين أدخلوا بعض الأفعال في دائرة الأفعال المتعدية إلى مفعولين ، بأن ردّ ذلك ورفضه من ذلك الفعل ضَرَبَ الذي جوّز الزمخشري أن ينصب مفعولين ، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى ﴿أَلَمۡ تَرَ كَيۡفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلٗا كَلِمَةٗ طَيِّبَةٗ﴾إبراهيم﴿٢٤﴾ حيث قال " ويجوز أن ينتصب مثلا وكلمة بضرب، أي: ضرب كلمة طيبة مثلا بمعنى جعلها مثلا "[3]، فردّ أبوحيان ذلك بقوله " وقيل يضرب في معنى يجعل ويصير ، كما تقول: ضربت الطين لبنا ، وضربت الفضة خاتما ، فعلى هذا يتعدى لاثنين ، والأصح أن ضرب لا يكون من باب ظن وأخواتها، فيتعدى إلى اثنين ، وبطلان هذا المذهب مذكور في كتب النحو "[4].

وقد عدّد وجوه إعراب كلمة بعوضة التي قرأها الجمهور بالنصب في قوله تعالى﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ﴾البقرة﴿٢٦﴾ وما قد يستغرب أنه بعد ذلك قال " والذي نختاره من هذه الأعاريب أن ضرب يتعدى إلى اثنين هو الصحيح "[5]، ووجه الاستغراب أنه قبل ذلك أبطل كون ضَرَبَ يتعدى لاثنين، وبعد هذا القول اختار أنه متعدٍ لمفعول واحد فقال إثر ذلك مباشرة " وذلك لواحد هو مثلا لقوله تعالى ﴿ضُرِبَ

---

[1]- البحر 2 / 324 .

[2]- ينظر المصدر نفسه 1 / 518 - 551 - /560 - 597 / 2 / 159 - 229 - 388 - 471 / 3 / 17 514 /4/ 170 / 5 / 33 / 6 /13 - 156 - 217 - 290 / 8 / 187 ... وغيرها .

[3]- الكشاف 2 / 531 .

[4]- البحر 1 / 266 .

[5]- المصدر نفسه 1 / 267 .

مَثَلٌ﴾الحج﴿٧٣﴾ ولأنه المقدم في التركيب ، وصالح لأن ينتصب بيضرب ، وما صفة تزيد النكرة شياعا ؛ لأن زيادتها في هذا الوضع لا تنقاس ، وبعوضة بدل "[1]، وأغلب الظن أن مرد هذا التذبذب بين الفقرتين هو وجود تصحيف أو تحريف لم ينتبه له المحققان يحتاج إلى عودة إلى المخطوطات لتتلاءم الجمل ، فيظهر المعنى والاختيار الذي لأبي حيان في هذه المسألة .

كما ردّ أبوحيان القول الذي يرى أن خَلَقَ يمكن أن تنصب مفعولين ، وتكون بمعنى جَعَلَ، وحجته في ذلك أن ذلك عكس المنقول ، فقد أُثِر عن العلماء أن تكون جَعَلَ بمعنى خَلَقَ فتنصب مفعولا واحدا ، ولم يؤثر عنهم العكس[2] .

وهناك نوع من الأفعال ينصب مفعولين على أن يصل إلى الأول بنفسه ، أما الثاني فيحتاج معه إلى حرف جر حتى يصل إليه ، وإن أمكن يُحْذف حرف الجر ذاك ، وهي مجموعة من الأفعال سمعت عن العرب وعرفت بهذه الخصلة ، وما يدل على أنها في الأصل تصل إلى المفعول الثاني بحرف الجر أن أكثر استخدامهم لها في الكلام بتلك الطريقة ، كما أن بعض العرب استعملها دون حرف الجر ، وهذه الميزة وهي استخدام حرف الجر وحذفه لا يكون عاما مع كل الأفعال ، وإنما هو خاص بتلك الأفعال المسموعة، وقد استخدمت بالوجهين ، هذا ما وصل إليه استقراء سيبويه لها[3]. وقد سمى بعض النحاة هذا الحذف الاتساع[4] ، ومنهم من عدّ وجود الحرف وحذفه لغات ، أو قد يكون وجود الحرف على سبيل الزيادة ، فالأصل عنده بذلك أن الفعل يتعدى بنفسه[5] . ولكن الرأي السائد فيما يبدو أنها أفعال معدودة أُثرت عن العرب ، يعتمد في حصرها على السماع ، ولا يُعدّ ما هي عليه قاعدة يقاس عليها كل الأفعال المتعدية بحرف الجر[6]، مما يجعل دعوة بعض العلماء القدامى إلى أن يقاس ذلك ، وهو حذف حرف الجر في كل

---

[1]- البحر 1 / 267 .
[2]- ينظر المصدر نفسه 3 / 146 - 147 - 238 .
[3]- ينظر الكتاب 1 37 - 39 .
[4]- ينظر شرح المفصل 7 / 64 .
[5]- ينظر آمالي ابن الحاجب 2 / 807 .
[6]- ينظر شرح التسهيل 2 / 151 .

ما لا لبس فيه ، بحيث يكون الحرف متعينا ، وكذلك مكان الحرف من الجملة[1] دعوة لا تلقى قبولا فما بالك بدعوة بعض المحدثين إلى إثبات " قاعدة تحويل الفعل المتعدي بواسطة حرف من حروف الجر إلى فعل متعد بنفسه ، وقياسية هذا الاستعمال إذا استوفى غرضا علميا أو بلاغيا "[2]، وهي كما يلحظ دون أي قيد أو شرط ، فلا أظنها تخدم اللغة في شيء ، بل يساور الشك أنها قد تغير ملامح الأفعال كثيرا عما كان مستخدما سابقا ، حتى يأتي يوم تصبح اللغة العربية بكمٍّ من مثل هذه القواعد الحديثة لا تشبه بأي شكل من الأشكال اللغة العربية الأم ، فنحتاج كي نفهمها إلى الترجمة والتوضيح .

لم يغفل أبوحيان على إبراز هذا النوع من الأفعال في أثناء تفسيره عند مروره بأي فعل منها موضحا رأيه في ذلك من أنها مجموعة من الأفعال المسموعة عن العرب والمحصورة ، تتعدى إلى مفعولين أحدهما بنفسها والآخر بحرف الجر الذي يجوز حذفه، ولم يمل إلى الرأي القائل بأنها أفعال تتعدى بنفسها لا في البحر ولا في الارتشاف[3]، ومن المواضع التي صرح فيها بهذا الرأي قوله " واستغفر يتعدى لاثنين الثاني منهما بحرف الجر"[4]، ومنها أيضا " الأمر ... وهو مما يتعدى إلى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بحرف جر ، ويجوز حذف ذلك الحرف ، وهو من أفعال محصورة تحذف من ثاني مفعوليها حرف الجر جوازا تحفظ ولا يقاس عليها "[5]. وقد وضح أبو حيان أن مرد هذا الحذف لحرف الجر يعود إلى الاتساع في اللغة فقال " ودعوت هذه من الأفعال التي تتعدى إلى اثنين ثانيهما بحرف جر تقول: دعوت والدي بزيد ، ثم تتسع فتحذف الباء "[6].

أما رأيه في حذف حرف الجر وقياس ذلك في الأفعال بشروط كما رأى بعض القدامى ، أو دون شرط كما رأى بعض المحدثين فقد أوضحه حين قال " يعني بالحذف غير المطرد ... أنه لا يحذف حرف الجر من المفعول الثاني إلا في أفعال محصورة سماعا لا قياسا ... خلافا لمن قاس الحذف بحرف الجر من المفعول الثاني حيث يعني الحرف وموضع

---

[1]- ينظر الهمع 3 / 11 .
[2]- تيسيرات لغوية 26 .
[3]- ينظر الارتشاف 4 / 2090 - 2091 .
[4]- البحر 2 / 110 .
[5]- المصدر نفسه 1 / 337 .
[6]- المصدر نفسه 6 / 86 - 87 وينظر 7 / 216 .

الحرف، نحو: بريت القلم بالسكين ، فيجيز السكين بالنصب "[1] وهو بذلك ليس من القائلين بهذا الحذف ، وإنما يقصر ذلك على ما سمع من العرب مع أفعال محصورة عدّدها بقوله "وهي اختار واستغفر وأمر وكنى ودعا وزوج وصدق "[2]، كما أضاف في موضع آخر سمى ولبى[3].

ــ ومن الأفعال أيضا ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، وقد ألمح إليها أبوحيان في إشارات متناثرة ، يُلحظ أنها كانت جامعة بين رأيين في ذلك الفعل ، وهي أنه إما أن يكون ناصبا لثلاثة مفاعيل ، أو أنه ليس كذلك ، وما المنصوب الثالث إلا حال ، من ذلك مثلا " ﴿قُلۡ أَرُونِيَ ٱلَّذِينَ أَلۡحَقۡتُم بِهِۦ شُرَكَآءَ﴾سبأ﴿٢٧﴾ ... الظاهر أن أرى هنا بمعنى أعلم فيتعدى إلى ثلاثة ، الضمير للمتكلم هو الأول ، والذين الثاني ، وشركاء الثالث ... وقيل هي رؤية بصر وشركاء نصب على الحال من الضمير المحذوف في ألحقتم "[4]، وفي بعض الأحيان ينتصر إلى الرأي القائل بأن الفعل لا ينصب ثلاثة مفاعيل كما فَعَلَ مع أرى الحلمية حيث قال " وزعم بعض النحويين أن أرى الحلمية تتعدى إلى ثلاث كأعلم ، وجعل من ذلك قوله تعالى﴿إِذۡ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلٗاۖ ﴾الأنفال﴿٤٣﴾ فانتصاب قليلا عنده على أنه مفعول ثالث ، وجواز حذف هذا المنصوب اقتصارا يبطل هذا المذهب ، تقول: رأيت زيدا في النوم ، وأراني الله زيدا في النوم "[5] .

---

[1]- البحر 5 / 195 .
[2]- المصدر نفسه 4 / 397 .
[3]- ينظر المصدر نفسه 5 / 195 .
[4]- المصدر نفسه 7 /268 وينظر 1 / 648 / 5 / 93 .
[5]- المصدر نفسه 4 / 498 .

بناؤه للمفعول:

الألفاظ والمعاني والسياق وحسن الصياغة أسس تقوم عليها الجمل في اللغات بله اللغة العربية ، وتنسجم مع بعضها بعضا لتحقق الغرض الأساس وهو إيصال المعنى مع التنويع في أدوات إيصاله والسهولة في ذلك . وقد يحتاج المتكلم أو الكاتب إلى حذف الفاعل وإقامة المفعول به أو غيره مما ينوب عنه مقامه ، ولكن الجملة لا تقوم على هذا فقط فإن هذا الأمر الذي يسميه النحاة البناء للمفعول ، أو البناء للمجهول ، أو لما لم يسم فاعله لابد للفعل فيه من تغيير يصاحب ذلك كي يصلح لما يقوم مقام الفاعل ، وهذا التغيير يطال بناؤه ؛ وسبب هذا التغيير أن ما يقوم مقام الفاعل ، وبخاصة المفعول به "يصح أن يكون فاعلا للفعل ، فلو لم يغير الفعل لم يعلم هل هو فاعل حقيقي ، أو مفعول أقيم مقام الفاعل ولهذا وجب تغييره "[1]، وقد حدّد العلماء ملامح تغيير الفعل لأنواعه المتنوعة والمختلفة ، فمن المعلوم أن الفعل من حيث عدد حروفه قد يكون ثلاثيا ، أو غير ثلاثي بزيادة حرف أو حرفين أو ثلاثة عليه ، وقد تكون صيغته ماضيا أو مضارعا أو أمرا، وقد يكون متعديا أو لازما ، وقد يكون جامدا أو متصرفا ، وقد يكون صحيحا أو معتلا ، فهذه تقسيمات للفعل ، وأنواع له خضعت جميعا لاستقراء العلماء الذين حددوا كيف تتغير صيغة الفعل من كل نوع من الأنواع على حدة وبدقة ، من خلال إحصاء جمل العرب نثرا وشعرا ، وأحاديثهم المتنوعة ، وبالنظر أيضا إلى قبائلهم وتعدد لهجاتهم، فوصلوا إلى تلك القواعد التي تعج بها كتب النحو .

وبالنظر إلى الأنواع المختلفة للفعل ، فإن الفعل إذا كان في صيغة الأمر ، وإذا كان جامدا فإنه لا يبنى للمفعول ، فاستثني هذان النوعان من الأفعال ، وكذا فإن التعدي واللزوم ليس له تأثير هنا في هذا البناء ، فكلا النوعين يبنى للمفعول ــ وإن قُيِّد اللازم بإعادة الجار والمجرور أو الظرف ــ وبذلك تنحصر أنواع الفعل المتصرف بالنظر إلى عدد حروفه ، أي ثلاثي أو أكثر من ذلك، وإلى نوع حروفه ، أي صحيح أو معتل ، ولصيغتي الماضي والمضارع منه .

---

[1]ـ شرح المفصل 7 / 71 .

فالقاعدة العامة للبناء للمفعول أن الفعل إذا كان ثلاثيا في صيغة الماضي يُضم أوله ويُكسر ما قبل آخره ، وبخاصة إذا كان صحيحا ، أما إذا كان معتلا أو مضعفا فإن تغييرات أخرى تعتريه ، وأيضا هناك تغييرات تصاحب هذه القاعدة إذا كان الفعل غير ثلاثي ، كأن يكون الضم للحرفين الأول والثاني إذا كان الفعل مبدوءا بتاء زائدة نحو: تعلّم فيقال تُعُلِّم ، أو أن يكون الضم للحرفين الأول والثالث بخاصة في الأفعال المبدوءة بهمزة وصل ، نحو: انتصر فيقال انتُصِر . وإن كان الفعل مضارعا وجب في كل حالاته ضم أوله وفتح ما قبل آخره ، نحو: يضرب : يُضْرَبُ ، وينطلق يقال فيه يُنْطَلَقُ . وما إلى ذلك، وهذا كله يدل على ما للعربية من تنوع صيغ يفسح المجال أمام المتكلم كي يعبر عن مقصوده ، ويختصر في تعبيره ، ويقتصر على ما يصل به إلى هدفه دون إطالة مملة ، أو إطناب مسهب مخل ، وهذا التنوع تتسم به الآيات البينات للذكر الحكيم التي لم تخل من الأفعال المبنية للمعلوم ، وكذا المبنية للمفعول ، مما جعل أباحيان يقف على بعض المحطات الخاصة بهذه المسألة، فوضح من خلالها رأيه في هذا الموضوع ، وقد كان اعتماده في ذلك على تنوع القراءات القرآنية ، وهي من أكثر الأسس التي اعتمد عليها في هذا التفسير الذي يعج بكنوز المعرفة . وأهم ما تناوله في بحره بخصوص المبني للمفعول ما يلي :

ــ بناء الفعل الثلاثي الأجوف للمفعول : معلوم أن النحاة وضعوا لصوغ الثلاثي الأجوف للمفعول قاعدة تقوم على ثلاثة أسس ، كسر فائه ، أو إشمامها الضم ، أو ضمها ، وأشهرها وأكثرها استخداما هو الكسر ثم يليه الإشمام ، وأقلها استخداما هو الضم[1].

وقد اعتمد أبوحيان في ذكر هذه القاعدة على القراءات القرآنية ، وأوضح عند ذكره لها أن هذه الأسس ما هي إلا لهجات عربية لقبائل متعددة فقال في ذلك " الفعل الثلاثي الذي انقلب عين فعله ألفا في الماضي إذا بني للمفعول ، أخلص كسر أوله ، وسكنت عينه ياء في لغة قريش ومجاوريهم من بني كنانة ، وضم أولها عند كثير من قيس وعقيل ومن

[1]- ينظر الكتاب 4 / 342 - 343 / شرح المفصل 7 / 70 / شرح كافية ابن الحاجب /ابن جماعة / تحق: د. محمد داوود / دار المنار / القاهرة / 2000م / 298 - 299 / بغية الآمال 97 - 100 / قطوف من العربية 149 - 150 / النحو الوافي 2 / 102 - 106 ... وغيرها .

جاورهم وعامة بني أسد ، وبهذه اللغة قرأ الكسائي وهشام في قيل ، وغيض ... وباللغة الأولى قرأ باقي القراء ، وفي ذلك لغة ثالثة وهي إخلاص ضم فاء الكلمة وسكون عينه واوا ولم يقرأ بها ، وهي لغة لهذيل وبني دبير "[1] ويبدو أن قوله : ولم يُقرأ بها ، في إشارة إلى اللغة الثالثة ، وهي لغة إخلاص الضم ، يبدو أنها سهو منه ، أو أنه يقصد فقط الفعل غيض لم يُقرأ باللغة الثالثة ؛ لأنه قال في موضع آخر " وقرأ الجمهور سيء بكسر السين ، وضمها نافع وابن عامر والكسائي ، وقرأ عيسى وطلحة سوء بضمها وهي لغة بني هذيل وبني دبير ، يقولون في قيل وبيع ونحوهما : قول وبوع"[2] ومهما يكن من أمر فمن توصيف هذه اللهجات يبدو أن اعتماد العلماء في وضع قاعدة صوغ المبني للمفعول من الفعل الأجوف عليها ، فكانت الأولوية للغة الأكثر شهرة ، وهي لغة قريش ، والمقصود بها إخلاص الكسر عند صياغة المبني للمفعول من الفعل الأجوف .

وقد اختار أبوحيان حجة تداخل اللغات في صيغ الفعل سأل عند بنائه للمفعول ؛ نظرا لأن هذا الفعل له صيغتان ، سأل بالهمز وسال دون همز ، وليست الثانية تخفيفا للأولى ، فالثانية هي ألف أصلها واو ، ووزن الفعل معها فعِل بكسر العين ، أما تداخل اللغات في الفعل سأل عند صوغه للمفعول فتكمن في قراءة الكلمة بثلاث طرق مختلفة وهي سيل بإخلاص الكسر ، وبإشمام السين وياء ، وبتسهيل الهمزة بين بين وضم السين ، فكان تحليل أبي حيان لقراءة الكلمة بهذه القراءات المختلفة بقوله "وهذه القراءات مبنية على اللغتين في سأل ، وهو أن تكون الهمزة مقرة مفتوحة فتقول سأل ، فعلى هذه اللغة تكون قراءة الجمهور ، وقراءة من سهل بين بين ، واللغة الثانية أن تكون عين الكلمة واوا وتكون على فعِل بكسر العين فتقول سلت أسال كخفت أخاف ، أصله سولت وعلى هذه اللغة تكون قراءة الحسن وقراءة من أشم ، وتخريج هاتين القراءتين على هذه اللغة أولى من التخريج على أن أصل الألف الهمز ، فأبدلت الهمزة ألفا فصار مثل قال وباع فقيل :

---

[1]- البحر 1 / 191 .
[2]- المصدر نفسه 7 / 146 .

سيل بالكسر المحض أو الإشمام ؛ لأن هذا الإبدال شاذ ولا ينقاس ، وتلك لغة ثانية فكان الحمل على ما كان لغة أولى من الحمل على الشاذ غير المطرد "[1] .

ــ بناء الفعل المضعف للمفعول : أوضح أبوحيان أن لمضعف الثلاثي ما للأجوف من قاعدة عند بنائه للمفعول فقال " والمضاعف المدغم الثلاثي يجوز فيه إذا بني للمفعول ما جاز في باع إذا بني للمفعول ، فتقول : حُب زيد بالضم ، وحِب بالكسر ، ويجوز الإشمام"[2] وقد بيّن أن نقل حركة عين الفعل المضعف ردّ إلى فائه هي لغة لبني ضبة[3] .

ــ أفعال غريبة تبنى للمفعول : ووجه الغرابة في هذه الأفعال أنها إذا بنيت للمفعول فهي متعدية ، وإذا بنيت للفاعل كانت قاصرة ، ولا تتعدى إلا إذا زيدت همزة النقل ، وهذه الأفعال هي عمى وصمّ[4].

ــ وقوع الفعل المطاوع موقع المبني للمفعول : هناك إشارات واضحة عند بعض الباحثين تربط بين صيغة المبني للمفعول ، وبين أفعال المطاوعة التي تأتي على وزن انفعل ، ومعنى المطاوعة التأثر وقبول أثر الفعل ، نحو: كسرت الزجاج فانكسر ، وهذه العلاقة بين الصيغتين وصلت عندهم حدّ القول إن " ما أسموه بالمجهول فاعله كما في كُسِرَ الزجاجُ مسند إلى مرفوعه إسناد انكسر الزجاج ... وأن المعنى المتحصل من كلا التعبيرين واحد ، وأن اتصاف المرفوع بكل منهما على نحو واحد "[5]، ومنهم من تتبع هذه العلاقة تاريخيا ، ووصل إلى أن صيغة الفعل المطاوع صارت تأخذ مكان المبني للمفعول في كلام الناس وخطبهم ، وأن هذه الظاهرة قد تفشت في القرن السادس الهجري وربما قبله[6].

وعلى ما يبدو فإن لهذا الربط بين الصيغتين جذورا أعمق مما ذكر ، وهو ما لوحظ من خلال ما ورد في البحر من قراءات لقوله تعالى﴿ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا﴾القصص﴿٨٢﴾ قال أبوحيان " وقرأ الجمهور لخسف مبنيا للمفعول ، وحفص وعصمة

---

[1]- البحر 1 / 516 .
[2]- المصدر نفسه 3 / 285 .
[3]- ينظر المصدر نفسه 5 / 321 .
[4]- ينظر المصدر نفسه 3 / 543 .
[5]- الفعل زمانه وأبنيته 104 .
[6]- (صيغة المبني للمجهول وتحولاتها في الاستعمالين القديم والمعاصر) د. عمر خليفة بن إدريس / مجلة كلية الدعوة الإسلامية / العدد 20 / 365 وما بعدها .

وأبان عن عاصم وابن أبي حماد عن أبي بكر مبنيا للفاعل ، وابن مسعود وطلحة والأعمش لانْخَسَفَ بنا ، كقولك : انقطع بنا ، كأنه مطاوع ، والمقام مقام الفاعل هو بنا ، ويجوز أن يكون المصدر ، أي : لانخسف الانخساف ، ومطاوع فَعَلَ لا يتعدى إلى مفعول به ، فلذلك بني إما لـــ(بنا) ، وإما للمصدر "[1]، فهذه القراءة يمكن أن يُلمس بها بدايات أعمق لهذه الظاهرة التي سجلها بعض المحدثين ، وهو قيام صيغة المطاوع مقام صيغة المبني للمفعول .

ــ أسباب بناء الفعل للمفعول : من المعلوم أن الذكر والحذف في الجملة لا يتم هكذا اعتباطا ، وبخاصة الحذف ، وإنما يستدعي ذلك دواع تلزم المتكلم ذكر اللفظ ، أو حذفه وتقديره ، وصياغة الجملة صياغة معينة .

وبناء الجملة للمفعول هو الآخر تقف وراءه أسباب قد تكون معنوية ، وقد تعود لدواع لفظية يقتضيها نسيج الجمل المكون للقطعة النثرية أو الشعرية .

ولم يفت أبوحيان أن يشير ولو على سبيل الاختصار إلى الأسباب المحتملة التي جعلت بعض الآيات تأتي بصيغة المبني للمفعول ، ومن أهم الأسباب المشار إليها ما يلي :

1 ــ العلم به[2] .

2 ــ الاختصار وعدم التكرار[3].

3 ــ المبالغة في التعظيم[4] .

4 ــ الستر[5] .

5 ــ مراعاة الفواصل[6] .

وغير ذلك[7] .

---

[1]- البحر 7 / 131 .
[2]- ينظر المصدر نفسه 1 / 294 - 516 / 6 / 217 / 7 / 58 .
[3]- ينظر المصدر نفسه 2 / 22 - 134 / 5 / 228 .
[4]- ينظر المصدر نفسه 5 / 228 .
[5]- ينظر المصدر نفسه 5 / 298 .
[6]- ينظر المصدر نفسه 8 / 479 .
[7]- ينظر المصدر نفسه 6 / 117 - 267 .

ــ ما ينوب عن الفاعل : التغيير الذي يحدث للجملة عند بنائها للمفعول لا يحدث للفعل وحده ، بل يتخطاه إلى ما بعده ، فبعد حذف الفاعل لابد أن يقوم مقامه شيء من مكملات الجملة يأخذ الأحكام التي كانت للفاعل " كأن يصير جزءا أساسيا في الجملة لا يمكن الاستغناء عنه ، ويُرفع مثله ، وكتأخره عن عامله ، وتأنيث عامله له أحيانا ، وتجرد العامل من علامة تثنية أو جمع ، وتعدده ، وكإغناء هذا النائب عن الخبر أحيانا ... إلى غير ذلك من الأحكام الخاصة بالفاعل والتي قد تنتقل بعد حذفه إلى نائبه "[1].

وهذا النائب عن الفاعل قد يكون المفعول به وهو الأقرب والأشهر في شغل هذا الموقع ، ولكنه أيضا يمكن أن يكون أيا من المكملات الأخرى التي يمكنها أن تشغل المكان نيابة عن الفاعل .

وقد استعرض أبوحيان ما قام مقام الفاعل عند بناء الجملة للمفعول في خضم تفسيره للآيات التي وردت فيها هذه الصيغة ، فكان منها المفعول المسرح لفظا وتقديرا ، وهو المفعول الأول في الأفعال التي تنصب مفعولين أحدهما بنفسها ، والآخر بوساطة حرف الجر ، فعند أبي حيان المفعول المنصوب دون وساطة هو الأولى أن ينوب عن الفاعل فقال في ذلك عند تفسيره لقوله تعالى ﴿وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ٱكۡتَتَبَهَا فَهِيَ تُمۡلَىٰ عَلَيۡهِ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلٗا ﴾الفرقان﴿٥﴾ " ولا يصح ذلك على مذهب جمهور البصريين ؛ لأن اكتتبها له كاتب وصل فيه اكتتب المفعولين أحدهما مسرح وهو ضمير الأساطير ، والآخر مقيد وهو ضميره عليه السلام ، ثم اتسع في الفعل فحذف حرف الجر ، فصار اكتتبها إياه كاتب ، فإذا بني هذا الفعل للمفعول إنما ينوب عن الفاعل المفعول المسرح لفظا وتقديرا ، لا المسرح لفظا المقيد تقديرا "[2] ومما ناب عن الفاعل الجار والمجرور[3]، والظرف[4] ، والمصدر[5] .

---

[1]- النحو الوافي 2 / 97 - 98 .
[2]- البحر 6 / 442 .
[3]- ينظر المصدر نفسه 1 / 228 - 229 / 7 / 421 / 8 / 45 - 46 - 268 .
[4]- ينظر المصدر نفسه 5 / 286 .
[5]- ينظر المصدر نفسه 2 / 16 / 7 / 280 - 281 .

توكيد الفعل وإسناده إلى الضمائر :

أولا ــ توكيد الفعل : وهو إلحاق نون مشددة أو ساكنة آخر الفعل لغرض توكيده ، وهي تخص الأفعال وحدها فلا تلحق الأسماء ولا الحروف ، أما الأفعال فإنها تدخل على أنواع معينة منها ، فالماضي لا تدخله هاتان النونان البتة ؛ وذلك لأن من معانيها تخليص الفعل إلى معنى الاستقبال ، وهو لا يتفق مع معنى الماضي ، وعلى عكس ذلك فعل الأمر الذي يجوز فيه التوكيد مطلقا ، أما المضارع فمنه أنواع تدخلها هاتان النونان ، وهو ما كان مستقبلا مثبتا غير مفصول من لام القسم ، وكذا إذا سبق بإن الشرطية المدغمة في ما الزائدة ، وقد يؤكد المضارع الذي دخلت عليه لام الأمر ولا الناهية ، كما يؤكد ما وقع بعد أداتي العرض والتحضيض ، وأيضا بعد أداتي الترجي والتمني ، وكذا الواقع بعد أدوات الاستفهام . وتوكيد الفعل قليل بعد لا النافية ، وهو أقل بعد لم .

أما إذا كان المضارع دالا على الحال فلا يؤكد ، وكذا ما لم يتوفر فيه أي شرط من الشروط السابقة ، وكل هذه الشروط موضحة بإسهاب في كتب النحو[1].

وقد وردت بعض الأفعال في القرآن الكريم مؤكدة بنون التوكيد الثقيلة والخفيفة، فوضح أبوحيان من خلالها بعض المسائل المتعلقة بذلك منها :

ــ توكيد النهي : فقد جعل لتوكيد النهي علة حين تحدث عنه عند تفسيره لقوله تعالى ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾البقرة﴿١٤٧﴾ فقال " وأكد النهي بنون التوكيد مبالغة في النهي ، وكانت المشددة ؛ لأنها أبلغ في التأكيد من المخففة "[2]، ومعلوم أن المضارع بعد لا الناهية جاء في القرآن الكريم مؤكدا في آيات ، وغير مؤكد في آيات أخرى فقد " جاء مؤكدا في بضع وأربعين موضعا ، وخلا من التوكيد في مواضع تجاوزت أربعمائة "[3].

ــ دخول نون التوكيد الخفيفة على ألف الاثنين : ومن المعلوم أن سيبويه لم يجز دخول النون الساكنة على الفعل المضارع الذي اتصلت به ألف الاثنين ، وحجته في ذلك قوله

---

[1]- ينظر الكتاب 3 / 104 - 110 ، 509 ، 518 ، 529 ... وغيرها / المقتضب 3 / 11 - 25 / شرح المفصل 9 / 37 - 41 / المغني 1 / 546 / 2 / 383 / شرح الكافية الشافية 3 / 399 - 1400 / شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة 374 - 376 / موارد البصائر لفرائد الضرائر 253 - 255 / قطوف من العربية 150 - 151 / الوافي الحديث 280 ... وغيرها

[2]- البحر 1 / 610 .

[3]- المغني في تصريف الأفعال 202 .

"ولم تكن الخفيفة ههنا ؛ لأنها ساكنة ليست مدغمة ، فلا تثبت مع الألف ، ولا يجوز حذف الألف فيلتبس بالواحد "[1].

وقد وردت إحدى القراءات لقوله تعالى﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ﴾يونس﴿٨٩﴾ وكانت النون فيها خفيفة ومكسورة ، فأورد لها أبوحيان رأيين ، أن تكون نون التوكيد الخفيفة ، وكسرت كما تكسر الشديدة ، ودعّم ذلك بأن من النحويين من حكى عن العرب كسر النون الخفيفة في مثل هذا الموضع ، أما الرأي الآخر فهي أن تكون هذه النون الخفيفة المكسورة علامة الرفع ، والفعل منفي ، ولكن المراد منه النهي ، أو هو خبر في موضع الحال[2] دون أن يميل إلى رأي عن الآخر.

ــ دخول نون التوكيد على المضارع المسبوق بلن : وذلك في إحدى القراءات لقوله تعالى ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا﴾التوبة﴿٥١﴾ قال أبوحيان " وقال عمرو بن شقيق : سمعت أعين قاضي الري يقول : قل لن يصيبنّا بتشديد النون "[3]، وعلى الرغم من أن هناك من ردّ هذه القراءة لم يكن من أبي حيان إلا إيجاد توجيه لها ، وإن كان توجيه شذوذ كما صرّح ، وهو أن لحاق نون التوكيد بلن تشبيها لها بـــ(لا ولم) اللتين قد سُمع لحاق هذه النون بهما ، ولذلك فقد لحقتها هي الأخرى[4] .

ــ دخول نون التوكيد على فعل الأمر : من المتفق عليه بين النحاة أن فعل الأمر يجوز توكيده ، ولكن الظاهرة الغريبة أنه على الرغم من ورود فعل الأمر بعدد كبير وملحوظ في القرآن الكريم ، ومع ذلك لم يأت متصلا بنوني التوكيد في أغلب القراءات القرآنية "وهذه ظاهرة لغوية جديرة بالتسجيل "[5].

وقد أورد أبوحيان قراءة لقوله تعالى﴿فَأَوۡحَىٰٓ إِلَيۡهِمۡ أَن سَبِّحُواْ بُكۡرَةٗ وَعَشِيّٗا﴾مريم﴿١١﴾ قرئ فيها الفعل وقد اتصلت به نون التوكيد فقال " وروى ابن غزوان عن طلحة أن سبحنّ

---

[1]ـ الكتاب 3 / 519 .
[2]ـ ينظر البحر 5 / 187 .
[3]ـ المصدر نفسه 5 / 53 .
[4]ـ ينظر المصدر نفسه 5 / 53 .
[5]ـ المغني في تصريف الأفعال 201 .

بنون مشددة من غير واو ، وألحق فعل الأمر نون التوكيد الشديدة "[1]، ومع ورود هذه القراءة فإن غرابة هذه الظاهرة لم تَخِفّ ، وهي مستحقة للدراسة والتقصي.

ثانيا ــ إسناد الفعل إلى الضمائر : يصاحب إسناد الفعل إلى الضمائر تغييرات في بنية الفعل ، ولكن هذا الأمر يتفاوت ويختلف من فعل إلى آخر ، بالنظر إلى نوعه من حيث الصحة والاعتلال ، فالفعل الصحيح السالم لا يتغير مطلقا عند إسناده ، أما المهموز فلبعض أفعاله أحكام خاصة ، مثل أخذ وأكل اللذين تحذف همزتهما في صيغة الأمر فقط، ومضعف الثلاثي الذي يتوجب فك إدغامه في حالات ، وإدغامه في حالات ثانية ، وجواز الأمرين في بعض الحالات ، وكذا حذف عين الأجوف إذا اتصل بضمير رفع متحرك ، ولام الناقص إذا كانت ألفا عند إسناده إلى واو الجماعة وياء المخاطبة ، وما إلى ذلك من تفصيلات كثيرة في هذا الموضوع[2].

وقد كانت لأبي حيان إشارات طفيفة لهذه المسألة منها قوله " كل أمر من ثلاثي اعتلت عينه فانقلبت ألفا في الماضي تسقط تلك العين منه إذا أسند لمفرد مذكر نحو : قل وبع ، أو لضمير مؤنث نحو : قلن وبعن ، فإن اتصل به ضمير الواحدة نحو: قولي ، أو ضمير الاثنين نحو : قولا ، أو ضمير الذكور نحو : قولوا أثبتت تلك العين ، وعلة الحذف والإثبات مذكور في النحو "[3]، ومنه أيضا هذا العرض لبعض اللغات قال " عسى ... فإذا أسندت إلى ضمير المتكلم أو مخاطب مرفوع أو نون إناث جاز كسر سينها ، ويضمر فيها للغيبة نحو عسيا وعسوا خلافا للرماني "[4]، ومعلوم أن سيبويه قد أوضح أن أكثر العرب قد استغنوا عن عسيا وعسوا بعسى ، ولكنه في الوقت ذاته بيّن أن منهم من يقول عسيا وعسوا[5]، وبذلك فإن إضمار الغيبة وارد عن العرب فيها وإن قلّ .

---

[1]- البحر 6 / 167 - 168 .
[2]- ينظر التطبيق الصرفي / د. عبده الراجحي/ دار النهضة العربية / بيروت / 84م / 44 - 57 / النحو الوافي 4 / 185 - 199 .
[3]- البحر 1 / 378 .
[4]- المصدر نفسه 2 / 143 .
[5]- ينظر الكتاب 3 / 158 .

الفصل الثاني

الأســـــــــــــــــــــــاء

المبحث الأول ــ حد الاسم ، أصوله ، أوزانه . 163

المبحث الثاني ــ التذكير والتأنيث . 203

المبحث الثالث ــ المقصور والممدود . 215

المبحث الرابع ــ التثنية والجمع . 223

حدّ الاسم وأصوله وأوزانه :

أ ــ حدّ الاسم : تنوعت عبارات النحويين في حدّ الاسم ، ولكنها تقاربت في تحديده من أنه الكلمة التي تحمل معنى في نفسها غير مقترنة بزمن ، فمن ذلك ما حدّه به ابن السراج الذي قال" الاسم ما دلّ على معنى مفرد ،وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص"[1] وكون الاسم معنى مفردا ؛ للتفريق بينه وبين الفعل الذي يزاوج بين المعنى والزمان ، وها هي عبارة الأنباري تختلف عنه ، ولكنها لا تخالفه فقد قال معرفا له " كل لفظة دلت على معنى تحتها غير مقترن بزمان محصل ، وقيل : ما دلّ على معنى وكان ذلك المعنى شخصا وغير شخص "[2]، وهو بهذا يردد ما قاله ابن السراج،أما ابن الحاجب فقد جمع في تعريفه للاسم بين الاسم والفعل دون أن يشير إلى الزمن الذي تعدّ الدلالة عليه إلى جانب المعنى هي الفيصل الذي يفصل بينهما ، فقال " ما دلّ على معنى في نفسه "[3]، وقد يعرفه بعضهم بما يعرض له عند تركيبه ، فمن قائل إنه" ما جاز أن يخبر عنه"[4]، أو أنه " كلمة يسند ما لمعناها إلى نفسها أو نظيرها "[5]، وتعريفات المحدثين لم تأت بجديد ، فمن قائل إنه" كلمة تدل بذاتها على شيء محسوس ... أو شيء غير محسوس يعرف بالعقل ... وهو في الحالتين لا يقترن بزمن "[6] وهذا التعريف كما يُلحظ لا يختلف عما سبقه في شيء ، وكذا من قسّمه أقساما متعددة بأن قال إن منه الاسم المعين ، وهو الذي يطلق على اسم الجثة ، واسم الحدث ، واسم الجنس ، والميميات ، ويقصد بها ما بدئ بميم زائدة عدا المصدر الميمي من أسماء الزمان والمكان والآلة ، والاسم المبهم[7] ، كل هذه الأقسام لا تخرج عن القسمين اللذين وضعهما القدامى من أن المعنى شخص أي محسوس ، وغير شخص غير محسوس . وما لا يفوت ذكره أن إمام النحاة لم

---

[1] ـ الأصول في النحو 1 / 36 .
[2] ـ أسرار العربية 9 / وينظر التبصرة والتذكرة / الصيرمي / تحق: د. فتحي أحمد / دار الفكر / دمشق / ط.1 / 82م / 1 / 74 .
[3] ـ الأمالي 2 / 547 .
[4] ـ الأصول في النحو 1 / 37 .
[5] ـ شرح التسهيل 1 / 9 .
[6] ـ النحو الوافي 1 / 26 .
[7] ـ ينظر اللغة العربية معناها ومبناها / د . تمام حسان / دار الثقافة / د.ت / 90 ـ 91 .

يضع حدا للاسم بل اكتفى بذكر الأمثلة ، فقال " فالاسم رجل وفرس وحائط "[1]، وهو إما لأنه لا يرى له حدا يمكن أن يعرّف به ، أو لأنه معروف لا يحتاج حده إلى توضيح كما احتاج الفعل والحرف ، أو يمكن القول إن هذا من المواضع التي احتاجت منه إلى أن يراجعها ؛ فيكملها لأنها ناقصة أو ساقطة ، ولم تسعفه المنية إلى إكمالها .

أما أبوحيان فإنه لم يخالف جمهور النحاة في وضع حد الاسم إذ قال " إنه اللفظ الدال بالوضع على موجود في العيان ، إن كان محسوسا ، وفي الأذهان إن كان معقولا ، من غير تعرض ببنيته للزمان "[2]، وشابهه اختياره في التذييل إذ قال في تعريف الاسم " وأحسن ما حدّ به الاسم أن يقال: الاسم كلمة دالة بانفرادها على معنى غير متعرضة ببنيتها للزمان "[3]، فهو هنا قال بانفرادها ، في حين قال في البحر بالوضع ، وانفرادها يعني كونها خارج الجملة ، أي ما تحمله من معنى في أصل وضعها ، وبذلك يكون قد عبّر عن المعنى ذاته بلفظين،والاختلاف بين التعريفين أنه في البحر فصّل هذا المعنى فذكر أنه يكون محسوسا وغير محسوس ، في حين في التذييل أجمل وقال معنى دون أن يحدده ، وهذا لا يعدّ اختلافا جوهريا ، ولا ينفي المعنى أو يخالفه. واتفق التعريفان على ذكر عدم التعرض للزمن بالبنية مما يعدّ أكثر دقة من الإطلاق الذي يعرّف به غيره بقولهم غير مقترن بزمن ، فالزمن قد يكون من معاني بعض الأسماء ، ككلمة ليلة وأمس واليوم وغدا والآن ...إلخ ، ولكن اقترانها بالزمن هنا ليس بسبب بنيتها ، وإنما هو معنى تقترن به من أصل وضعها ، في حين أن الأفعال تتعرض لهذا الزمن وتنتقل به من زمن إلى آخر ببنيتها ، وبتغير ذلك البناء من الماضي إلى المضارع ، وهذا هو مصدر الدقة في هذا التعريف .

ونظرا لهذا التقارب في تحديد الأسماء لم يكن هناك خروج كبير لألفاظ يشار إلى تنازعها بين الاسمية والفعلية أو الاسمية والحرفية إلا ما كان من بعض أسماء الأفعال التي

---

[1]- الكتاب 1 / 12 .
[2] - البحر 1 / 127 .
[3] - التذييل والتكميل 1 / 46 .

اختلف النحاة في تحديد نوعها ؛ نظرا لاختلاف اللهجات في التصرف فيها ، فلفظ هلم مثلا عند الحجازيين يستخدم ذاته مع المفرد والمثنى والجمع ، في حين التميميون يقولون هلما وهلموا وهلمي، مما جعل بعض النحاة يعامله معاملة اسم الفعل بالنظر إلى استخدام الحجازيين ، وبعضهم الآخر يراه فعلا استنادا إلى تصريف التميميين له . ولكنّ باقي الأسماء ــ فيما قرأت ــ لم يختلف حول اسميتها النحاة إلا ما كان من كلمة (أولى) التي تعني الوعيد والتهدّد والتلهّف[1] ، فهي بحسب ما أورد أبوحيان محل خلاف فقال "واختلفوا أهو اسم أو فعل ، فذهب الأصمعي إلى أنه بمعنى قاربه ما يهلكه أي نزل به ... والأكثرون على أنه اسم فقيل هو مشتق من الولي وهو القرب ... وقال الجرجاني: هو ما حول من الويل ، فهو أفعل منه لكن فيه قلب "[2]. وقد اختار أبوحيان ما قاله الأكثرون حيث وضّح أن وزنه " أفعل أو أفلع على الاختلاف "[3]، وبذلك يرى أن أصله ولي أو مقلوب الويل ، وأكّد هذا الاختيار في الارتشاف حين قال " (وأولى لك) اسم لدنوت من الهلاك "[4].

ب ــ أصول الاسم : تعرض أبوحيان لأصول بعض الأسماء بالتوضيح والإبانة ، فبيّن ما اشتُقت منه ،ويستشف من شرحه لتلك الكلمات أن هذا الاشتقاق يعتمد على أساس من أسس ثلاثة ــ فهي إما أن تكون محكومة بالمعنى، ويتضح ذلك في شرح كثير من الألفاظ فهو مثلا يقول " عرفات ... وقيل : هو مشتق من المعرفة وذلك سبب تسميته بهذا الاسم "[5]، وقال أيضا " الرجل معروف يجمع على رجال وهو مشتق من الرجلة وهي القوة "[6]، وغير ذلك من المواضع[7] . وإما أن تكون محكومة بالشكل فقال عن بعض الأسماء " الظهر ... وهو مشتق من الظهور "[8]، وقال " الخيل سميت بذلك لاختيالها في مشيها "[1]، وقال

---

[1] ـ ينظر العين (أولى) 8 / 370 .
[2] ـ البحر 8 / 72 .
[3] ـ المصدر نفسه 8 / 81 .
[4] ـ الارتشاف 5 / 2301 .
[5] ـ البحر 2 / 92 .
[6] ـ المصدر نفسه 2 / 186 .
[7] ـ ينظر المصدر نفسه 1 / 124 - 180 / 2 / 32 - 269 - 474 / 3 / 71 / 7 / 309 .
[8] ـ المصدر نفسه 5 / 487 .

"النعم ... سميت بذلك لنعومة مسها "[2]، وقال أيضا " وسمي بشرا لظهور بشرته ، وهو جلده "[3] ، وقد يكون الأساس لفظي محض ، وإن لم يكن مقنعا ، فمن ذلك قوله "فالذهب مشتق من الذهاب ، والفضة من أنفض الشيء"[4].

ج ــ أوزانه : نالت أوزان الأسماء حظها من اهتمام علماء الصرف ، فقد بذلوا جهدا محمودا في استقرائها ، وتوضيحها ، وتبويبها ؛ كي يسهل على متعلم العربية التعرف إليها رغم كثرتها ، ويبدو مما هو في كتبهم ما بذلوه من جهد مبرور ــ إن شاء الله ــ وذلك في هذه الكثرة للأسماء من جهة ، وفي الدقة وقوة الملاحظة والاهتمام بكل لفظ شارد وارد ينتمي إليها ، ومعرفة كيفية نطق العرب به ؛ لتحديد وزنه ، وما يشابهه من ألفاظ حتى وصلوا إلى تلك الضوابط الصرفية التي تقف سامقة في بناء هذا العلم ، كما كان لهذه الأوزان أيضا نصيبها من اختلاف آراء الصرفيين حولها ، مما يثير جدلا واسعا ونقاشا يثري اللغة ويغنيها .

وقد بدأ العلماء بتحديد أقل ما يمكن أن يتكون منه الاسم من حروف ، فكان هناك شبه إجماع بينهم على أن أقل ما يمكن أن يتكون منه الاسم هو ثلاثة أحرف وما " قصر عن الثلاثة فمحذوف "[5]، وأقصى ما يصل إليه الاسم من حروف أصول هو خمسة ، وقد كان هذا الرأي في بادئ الأمر محل وفاق بين نحاة البصرة والكوفة[6]، ولكن الكسائي والفراء خرجا برأي آخر مفاده أن الثلاثي هو الأصل أما الرباعي والخماسي فهما من الثلاثي المزيد بحرف و المزيد بحرفين[7]، ولكن الرأي السائد الذي صرّح به سيبويه وتبعه فيه جمهور النحاة أن كلا من الثلاثي والرباعي والخماسي من الأسماء هو أصل برأسه ، وبخاصة أن حروف كل نوع منها أصلية ولا يمكن أن تحذف أو

---

[1] ـ البحر 2 / 409 .
[2] ـ المصدر نفسه / الصفحة نفسها .
[3] ـ المصدر نفسه 2 / 484 .
[4] ـ المصدر نفسه 2 / 409 .
[5] ـ الكتاب 4 / 230 .
[6] ـ ينظر منهج الكوفيين في الصرف 1 / 209 ـ 210 .
[7] ـ ينظر الإنصاف 2 / 793 ـ 795 / شرح المفصل 6 / 112 / شرح الشافية 1 / 47 / الارتشاف 1 / 28 .

تظهر في الميزان ، مع الاختلاف فيما بينها من حيث الكثرة والقلة فما " جاء على ثلاثة أحرف فهو أكثر الكلام في كل شيء من الأسماء والأفعال وغيرهما ، مزيدا فيه وغير مزيد فيه ؛ وذلك لأنه كأنه هو الأول ، فمن ثم تمكن في الكلام ... والخمسة أقل الثلاثة في الكلام "[1].

فمن هذا يمكن أن تقسم الأسماء من حيث الوزن إلى قسمين :

الأول ــ الاسم المجرد وينقسم إلى ثلاثة أقسام : ثلاثي ورباعي وخماسي ، ولكل قسم أبنية خاصة حددها النحاة ، وإن اختلفوا في بعضها.

القسم الثاني ــ الاسم المزيد : وله أقسام وأبنية كثيرة حددها النحاة ، وضربوا لها الأمثلة المستقراة من أفواه العرب .

وقد كان لأبي حيان وقفات في تفسيره مع أبنية الأسماء ، مما يجعل هذا الكتاب مرجعا مهما في تحديد لغات الكلمة الواحدة ، وذلك من خلال إيراده للقراءات المختلفة للكلمة من جهة ، والتحديد في كثير من الأحيان للقبيلة التي تنطق بهذا البناء من تلك التي تستخدم البناء الآخر ، وقد دارت مسائل أبي حيان المتعلقة بصيغ الاسماء حول المحاور الآتية :

المحور الأول ــ الأسماء المجردة : وهي ــ كما هو معلوم ــ تنقسم إلى ثلاثية ورباعية وخماسية ، ويتحدد عدد صيغها بالجمع بين تنوع حركة الفاء والعين في الثلاثي ، وبينها وبين اللام الأولى في الرباعي ، وبينها وبين اللامين الأولى والثانية في الخماسي ، فيكون عدد صيغ الثلاثي اثني عشر بناء ؛ وذلك لأن الفاء تتناوب عليها ثلاث حركات ، الفتحة والكسرة والضمة ، أما عدم الحركة وهو السكون غير وارد فيها ؛ لأنها في بداية الاسم ، والعرب لا تبدأ بساكن ، والعين لها أربعة أحوال ، حيث تقبل الحركات الثلاث إضافة

[1] ـ الكتاب 4 / 229 - 230 .

إلى السكون ، وعندما تأخذ الفاء مع كل حركة من الحركات الثلاث الأحوال الأربعة للعين يكون حاصل ذلك اثنتي عشرة صيغة ، اتفق العلماء حول عشرة منها واختلفوا في صيغتين هما فُعِل و فِعُل ؛ نظرا للثقل الملحوظ فيها والحاصل من اجتماع الكسرة والضمة . أما الرباعي فقد اتفق الصرفيون على أربعة أبنية له ، ومثلها بالنسبة للخماسي، وعلى اعتبار أن البحر المحيط لم يكن كتاب صرف محض ، فإن أهم ما أثاره أبوحيان بالنسبة للأسماء المجردة هو التنوع في بناء الاسم الذي قد يكون له بناءان، وقد تصل الأبنية التي قرئ بها إلى ستة ، مع العلم أن رأيه الواضح والصريح بالنسبة لمجرد الثلاثي بحسب ما أورد في ارتشافه هو أن له أحد عشر بناء ، فقد أقر ببناء فُعِل بأن أورد له الأمثلة كما أورد للأبنية العشرة الأخرى ، واستثنى فِعُل الذي عدّه مفقودا حيث لم يكن له استخدام في ألفاظ العربية عدا اسما واحدا في قراءة شاذة ذكر أنها قراءة متأولة[1].

ــ من أوزان الاسم الثلاثي المجرد فَعْل بفتح الفاء وسكون العين ، ويكون للأسماء نحو: صقر ، وللصفات نحو: صعب ، وكذا من أوزانه فِعْل بكسر الفاء وسكون العين، ويكون للأسماء نحو: جذع وللصفات نحو: نكس[2].

وقد بيّن أبوحيان في بحره أن بعض الأسماء قد يتلفع بدثار هذين الوزنين حاملا المعنى ذاته ، وإن لم يشر إلى كون كل واحدة منها لغة لقبيلة ما ، من ذلك " الحبر بفتح الحاء وكسرها العالم "[3]، وإن لم يلق هذا الرأي القبول من بعض العلماء فقد "كان أبوعبيد ينكر ذلك ويقول : هو بفتح الحاء ، وقال الفراء : هو بالكسر "[4]، ولكن غيرهما قد أقر بهذا التنوع للصيغة فقيل " والحبر بالفتح والكسر العالم وحسن

[1] ـ ينظر الارتشاف 1 / 29 - 34 .
[2] ـ النكس القصير ، والنكس من الرجال : المقصر عن غاية النجدة والكرم / المحكم والمحيط الأعظم (ن ك س) 6 / 723 .
[3] ـ البحر 3 / 497 .
[4] ـ المصدر نفسه / الصفحة نفسها .

الهيئة"[1]. أيضا هناك كلمة الحج التي ذكر أبوحيان أنها قرئت بفتح الحاء وبكسرها[2]، يقول صاحب التهذيب " الحج قضاء نسك سنة واحدة ، وبعض يكسر الحاء فيقول الحِج والحِجة ... والفتح أكثر "[3]، وهناك أيضا لفظ الحجر حيث قال أبوحيان " الحجر بفتح الحاء وكسرها مقدم ثوب الإنسان ، وما بين يديه منه في حال اللبس ، ثم استعملت اللفظة في السير والحفظ ؛ لأن اللابس إنما يحفظ طفلا وما أشبهه في ذلك الموضع من الثوب "[4]، وهناك أيضا كلمة خصم حيث قال أبوحيان " وقرأ أبويزيد الجراد عن الكسائي ﴿خَصۡمَانِ﴾ص﴿٢٢﴾ بكسر الخاء "[5]، وغيرها من الألفاظ[6].

ويُلحظ مما ذكره أبوحيان عن هذه الألفاظ :

1 ــ قد يورد اللفظ معتمدا على القراءات ، ولكنه أيضا قد يورد ذلك في الشرح دون أن يكون قد قرئ به من ذلك مثلا " الخيط معروف ... والخِيط بكسر الخاء الجماعة من النعام "[7]، وفي ذلك إثراء للمعلومات ، وتوثيق لها مما يجعل هذا الكتاب مصدرا من مصادر اللغة الذي يحيط القارئ علما بأوزان الألفاظ في اللغة العربية ، وهو الأمر المنوط عادة بالمعاجم اللغوية .

2 ــ الربط بين الوزن والمعنى الذي يعطيه ؛ لأن لهذه الألفاظ معاني أخرى تنفرد فيها بوزن محدد ، فكلمة الحبر بفتح الحاء وسكون الباء مصدر حبر الشيء حسّنه والرجل سرّه ونعّمه، وبالكسر وحده مع سكون الباء الأثر والمداد[8]، فهي لا تكون بوزن فَعْل بفتح الفاء وسكون العين ،وفِعْل بكسر الفاء وسكون العين معا إلا إذا كانت تحمل

[1] ـ إكمال الأعلام بتثليث الكلام / ابن مالك / تحق: سعد الغامدي / مكتبة المدني / جدة / ط.1 / 84م / 1 / 131 .
[2] ـ ينظر البحر 6 / 338 .
[3] ـ تهذيب اللغة (حج) 3 / 387 .
[4] ـ البحر 3 / 202 - 203 وينظر إكمال الأعلام 1 / 136 .
[5] ـ البحر 7 / 376 .
[6] ـ ينظر المصدر نفسه 4 / 89 - 101 / 6 / 389 / 7 / 31 / 8 / 143 .
[7] ـ المصدر نفسه 2 / 34 .
[8] ـ ينظر إكمال الأعلام 1 / 131 .

معنى العالم وحسن الهيئة . وكذا كلمة الحجر التي إذا كانت بفتح الحاء وسكون الجيم فإنها مصدر لحجر ، وقصبة اليمامة ، وإذا كانت بالكسر مع سكون الجيم فإنها تعني العقل ، والقرابة ، والأنثى من الخيل ، وحجر الكعبة وغيرها[1]. فهي الأخرى لا تكون بالوزنين إلا إذا حملت معنى الحضن وحجر القميص ، فمع هذين المعنيين تفتح الحاء وتكسر .

3 ــ يمكن باطمئنان التأكيد على أن هاتين الصيغتين مع هذه الكلمات ما هي إلا لغات لقبائل مختلفة ، إذ لا يمكن أن تكون القبيلة الواحدة تنطق بالكلمة ذاتها مع فتح أولها وكسره ، ومن جهة أخرى فإن كلا من هاتين الصيغتين ليست فرعا للأخرى ، إذ إن التفريع الذي يؤكد العلماء أن غرضه التخفيف يحصل في أبنية محددة هي :

أ ــ فَعِل بفتح الفاء وكسر العين ، والتفريع من هذه الصيغة له ثلاثة أوجه :

أولها ــ يكون بتسكين العين دون نقل حركتها ، فيقال في فَخِذ ولَعِب وكَبِد وكَتِف: فَخْذ ولَعْب وكَبْد وكَتْف ، ويُلحظ أنه يلتقي فيه ما كان حلقي العين بما هو ليس بحلقي العين.

ثانيها ــ ويكون بتسكين العين ونقل حركتها إلى الفاء ، فيقال : فِخْذ ولِعْب وكذا كِبْد وكِتْف ، وهذا أيضا يلتقي فيه الحلقي مع غيره .

ثالثها ــ وهو خاص بما كان حلقي العين ، ويكون بكسر الفاء إتباعا لحركة العين الحلقية وهي الكسرة ، فيصير بذلك فِخِذ ولِعِب .

وكل هذه التفريعات تابعة لبناء فَعِل الأصلي .

[1] ـ ينظر إكمال الأعلام 1 / 136 - 137 .

ب ــ فِعِل بكسر الفاء والعين ، ويتفرع منه بناء واحد هو فِعْل بتسكين العين دون نقل حركتها إلى الفاء ؛ لأن الفاء مكسورة أصلا ، ومن ذلك إِبِل التي تصبح إِبْل بتسكين بائها.

ج ــ فَعُل بفتح الفاء وضم العين ، ويتفرع منه بناء واحد فقط هو فَعْل بفتح الفاء وتسكين العين ، دون نقل حركتها إلى الفاء فيقال في عَضُد وسَبُع : عَضْد وسَبْع .

د ــ فُعُل بضم الفاء والعين معا ويتفرع منه بناء فُعْل بتسكين العين فيقال في عُنُق وأُذُن : عُنْق وأُذْن .

هـ ــ فُعْل بضم الفاء وسكون العين ويتفرع منه فُعُل بضمهما ، ومن ذلك عُسْر وحُلْم اللتان يقال فيهما عُسُر وحُلُم .

و ــ فَعْل بفتح الفاء وسكون العين ، ويتفرع منه فَعَل بفتحهما ، وهو مختص بالحلقي العين ، حيث يقال في الشَّعْر والدَّهْر : الشَّعَر والدَّهَر .

وهذه الأبنية وتفريعاتها كانت محل جذب وردّ من النحاة بين مؤيد ومعارض كما تذكر ذلك كتب الصرف[1]. ولكنها واردة ومعلومة إلا أنه لم تكن فيها فَعْل فرع لفِعْل ولا العكس ، مما يؤيد القول بأن كل بناء من هذين البناءين قائم بذاته ، فلا يكون هذا الترادف إلا لغة لقبائل مختلفة .

وقد ذكر أبوحيان كلمات حملت المعنى ذاته بهذين الوزنين ، وأشار صراحة إلى القبيلة التي تتكلم بأحد البناءين دون الآخر ، أو قد يكتفي بالقول إنهما لغتان ، من ذلك " ﴿وَءَاخَرُ مِن شَكۡلِهِۦٓ أَزۡوَٰجٞ﴾ص﴿٥٨﴾ ... وقرأ مجاهد﴿ مِن شَكۡلِهِۦٓ ﴾ بكسر الشين ،

[1] ـ ينظر شرح الشافية 1 / 39 - 47 / الصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة (اشتقاقا ودلالة) / د. ناصر حسين / المطبعة التعاونية / دمشق / 89م / 101 - 107 ... وغيرها .

والجمهور بفتحها ، وهما لغتان بمعنى المثل والضرب ، وأما إذا كان بمعنى الفتح فبكسر الشين لا غير "[1]، ويأتي هذا اللفظ بالوزنين بمعنى الغنج[2].

ومن ذلك أيضا " القرية المدينة من قريت أي جمعت ... ولغة أهل اليمن القِرية بكسر القاف "[3]، ومنه "﴿لَا تَأۡخُذۡ بِلِحۡيَتِي وَلَا بِرَأۡسِيٓۖ ﴾طه﴿٩٤﴾ ... وقرأ عيسى بن سليمان الحجازي﴿بِلِحۡيَتِي﴾ بفتح اللام وهي لغة أهل الحجاز "[4]، ومنه "﴿وَٱلشَّفۡعِ وَٱلۡوَتۡرِ ﴾ الفجر﴿٣﴾ ... والجمهور ﴿وَٱلۡوَتۡرِ﴾ بفتح الواو وسكون التاء وهي لغة قريش ، والأعز عن ابن عباس وأبورجاء وابن وثاب وقتادة وطلحة والأعمش والحسن بخلاف عنه والأخوان بكسر الواو وهي لغة تميم ، واللغتان في الفرد "[5]، وهناك من يرى أنهما مختلفا المعنى[6]، ولكن كون كل لفظ هو لغة لقبيلة يجيز أن يكون البناءان بمعنى واحد.

ــ ومن أوزان الاسم الثلاثي المجرد فُعْل بضم الفاء وسكون العين ، ويكون للاسم نحو قُفْل ، وللصفة نحو حُلْو ، وقد التقى هذا البناء مع فَعْل بفتح الفاء وسكون العين في بعض الأسماء ، دون أن يكون أحدهما فرعا للآخر ، مما يؤكد أن كلا منهما لغة لقبيلة ، وقد أشار إلى ذلك أبوحيان عند تفسيره لبعض المفردات فمن ذلك قوله " الأزلام القداح واحدها زُلْم وزَلْم بضم الزاي وفتحها وهي السهام "[7]، وقال " السد الحاجز والحائل بين الشيئين ، ويقال بالضم والفتح "[8]وهو ما أشار إليه صاحب إكمال

[1] - البحر 7 / 388 .
[2] - ينظر إكمال الأعلام 2 / 345 .
[3] - البحر 1 / 377 - 378 .
[4] - المصدر نفسه 6 / 254 .
[5] - المصدر نفسه 8 / 463 .
[6] - ينظر إكمال الأعلام 2 / 756 .
[7] - البحر 3 / 427 .
[8] - المصدر نفسه 6 / 149 .

الأعلام[1]، وقد أردف أبوحيان بذكر القراءات لهذه الكلمة ، حيث قرئت بفتح السين وبضمها ، مشيرا إلى قول الكسائي إنهما لغتان بمعنى واحد[2].

وفي بعض الأحيان يصرح باسم القبيلة التي تستخدم بناء بعينه حيث قال " المثلة العقوبة ... ولغة الحجاز مَثْلة بفتح الميم وسكون الثاء ، ولغة تميم بضم الميم وسكون الثاء "[3]، وغيرها[4].

ــ بعض الكلمات جمعت بين وزني فَعْل بفتح الفاء وسكون العين ، وفَعَل بفتح الفاء والعين معا ، وهذا الجمع يختلف عن الأوزان السابقة ؛ لأنه قد يعدّ من باب التخفيف، إذ هو حذف لفتحة العين ، وإبقاؤها ساكنة من دون حركة ، ولكن هذا الرأي رفضه بعض النحاة ؛ لأن وزن فَعَل بفتح الفاء والعين وزن خفيف ليس بحاجة إلى تخفيف ، وإن كان تسكين الوسط لغرض التخفيف الذي ينشده العربي في لسانه بكل الوسائل المستطاعة ظاهرة لغوية نصّ عليها علماء اللغة ، ونسبت إلى بعض القبائل البدوية ؛ لأن هذا " يتفق مع طبيعة البدو التي تؤْثر التخفيف الذي يؤدي إلى السرعة في نطق الكلمة "[5]، وقد خُصّ هذا التغيير بما كان مكسور العين أو مضمومها " وأما ما توالت فيه الفتحتان فإنهم لا يسكنون منه ؛ لأن الفتح أخف عليهم من الضم والكسر"[6]، وهو رأي البصريين الذين رأوا أن كلا الوزنين لغة ، وليس أحدهما فرعا للآخر ، أما الكوفيون فقد جعلوا المفتوح العين فرعا لساكنها ، ورأوا هذا قياسا ، وقد اختصوا به حلقي العين ؛ وذلك لمناسبة حرف الحلق للفتح[7].

---

[1] ـ ينظر إكمال الأعلام 2 / 297 .
[2] ـ ينظر البحر 6 / 153 - 155 / 7 / 312 .
[3] ـ المصدر نفسه 5 / 351 .
[4] ـ ينظر المصدر نفسه 8 / 40 .
[5] ـ الصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة 101 .
[6] ـ الكتاب 4 / 115 .
[7] ـ ينظر شرح الشافية 1 / 47 .

والراجح أن صيغتي فَعْل وفَعَل ليستا فرعين ، وإنما هما لغتان لعدم تعلق أي غرض يستوجب تفرع إحداهما عن الأخرى ؛ إذ الخفة محققة في الوزنين ، كما أن تصريح البصريين على أن كلتيهما لغة لا يعدّ رفضا لتخفيف مفتوح العين كما عدّه بعضهم[1] فهو لا بد أن يكون قائما على استقراء للهجات العرب المتنوعة ، ومن سمع حجة على من لم يسمع ، وهذا الأمر يدعو إلى الدعوة لتصنيف الكلمات العربية على أساس لهجي ، يوضح كيفية النطق بها عند القبائل المختلفة، والبعد عن التقنين الملزم لصيغة بعينها لتلك الكلمات من جهة ، ولمعرفة العربية بكل تنويعاتها دون الوقوف عند لهجة معينة اشتهرت دون غيرها من لهجات العرب من جهة أخرى .

لقد اهتم أبوحيان بما ورد في القرآن من أسماء قامت على هذين الوزنين ، وألحّ في الإشارة إلى كونهما لغة ، من ذلك " وقرأ الحرميان والعربيان ﴿فِيٓ ٱلدَّرۡكِ﴾النساء﴿١٤٥﴾ بفتح الراء ، وقرأ حمزة والكسائي والأعمش ويحيى بن وثاب بسكونها ، واختلف عن عاصم ، وروي عن الأعمش والبرجمي الفتح ، وغيرهما الإسكان ، قال أبوعلي : وهما لغتان "[2]، ويلحظ عن هذه الكلمة أن عينها ليست حرف حلق ، وقد تكرر ذلك فيما هو ليس بحلقي العين[3] .

أما ما كان حلقي العين فقد نحا فيه مذهب البصريين وعدّه لغة من ذلك " (رغدا) أي واسعا كثير الإغناء فيه ... وتميم تسكن الغين ، وزعم بعض الناس أن كل اسم ثلاثي حلقي العين صحيح اللام يجوز فيه تحريك عينه وتسكينها ، مثل بحْر وبحَر ، ونهْر ونهَر فأطلق هذا الإطلاق ، وليس كذلك ، بل ما وضع من ذلك على فَعَل بفتح العين لا يجوز فيه التسكين ، نحو السَحَر لا يقال فيه السحْر ، وإنما الكلام في فَعْل المفتوح الفاء الساكن العين ، وفي ذلك خلاف ذهب البصريون إلى أن فتح ما ورد من ذلك

[1] ـ ينظر اللهجات العربية والقراءات القرآنية / د. محمد خان / دار الفجر / القاهرة / ط.2 / 2003م / 116 .
[2] ـ البحر 3 / 396 .
[3] ـ ينظر المصدر نفسه 5 / 149 / 8 / 421 .

مقصور على السماع ، وهو مع ذلك مما وضع على لغتين لا أن أحدهما أصل للآخر، وذهب الكوفيون إلى أن بعضه ذو لغتين ، وبعضه أصله التسكين ثم فتح "[1] وقد صرّح أبوحيان في مواضع مختلفة بأن كل بناء من هذين البناءين لغة تستخدمها قبيلة من القبائل[2].

ــ للاسم الثلاثي وزن فَعُل بفتح الفاء وضم العين ، ويكون للأسماء نحو سَبُع ، وللصفات نحو نَدُس[3]، وقد اجتمع مع وزن فَعْل بفتح الفاء وسكون العين في علاقة سماها النحاة التخفيف ، أو التفريع ، أو ردّ بعض الأبنية إلى بعض ، وذلك أن بعض القبائل قد استثقلت الضم بعد الفتح ، فقامت بإسكان الحرف بحذف الضمة دون أن تنقلها إلى فاء الكلمة " وربما نقلها بعضهم فقالوا عُضْد "[4]، والذي يدعو إلى القول بأن التسكين هو فرع للحركة أن التميميين كما سيُلحظ فيما سيأتي في وزن فَعِل أيضا بكسر العين ، أنهم يحذفون الحركة ويسكنون الحرف سواء أكانت ضمة أم كسرة ، وفي هذا هروب من الحركة ، وميل إلى التخفيف على اللسان بالساكن ، وبذلك تكون اللغة التي تنطق بالحركة هي الأصل ، في حين اللغة التي تسكن العين هي فرع منها، وعلى الرغم من هذه الملاحظة فقد تثبت الدراسات يوما ما أن كلا الوزنين أصل ، أو أن الحركة هي الفرع وليس السكون .

وعلى كل حال فقد اهتم أبوحيان بإيراد الألفاظ التي حملت هذين الوزنين ، وقد نبّه إلى أن كلا منهما لغة ، كما يشير صراحة إلى القبائل التي تنطق بالصيغة الساكنة نحو " وقرأ رؤبة﴿إِلَىٰ رَجُلٍ﴾يونس﴿٢﴾ بسكون الجيم ، وهي لغة تميمية يسكنون فَعُلا نحو سَبْع وعَضْد في سَبُع وعَضُد "[5].

---

[1] - البحر 1 / 305 .
[2] - ينظر المصدر نفسه 1 / 251 - 309 / 5 / 496 / 6 / 269 / 8 / 527 .
[3] - فطن ، والندس السريع الاستماع للصوت الخفي / ينظر العين (ندس) 7 / 230 .
[4] - شرح الشافية 1 / 42 .
[5] - البحر 5 / 126 وينظر 7 / 59 - 441 .

ــ بعض الكلمات جمعت بين وزني فَعِل بفتح الفاء وكسر العين ، وهو وزن مستخدم للأسماء نحو كَبِد وفَخِد ، وللصفات نحو حَذِر ونَهِم ، وبين فَعْل بفتح الفاء وسكون العين على سبيل التخفيف ، والتسكين لغة تميم كما أشار أبوحيان عند قوله " وقرأ ابن أبي إسحق ﴿عَلَىٰ عَقِبَيۡهِ﴾البقرة﴿١٤٣﴾ بسكون القاف ، وهو تسكين عين فَعِل اسما كان أو فعلا لغة تميمية "[1].

ــ صيغة فِعْل بكسر الفاء وسكون العين ، إما أن تكون صيغة من صيغ الاسم الثلاثي المطردة وهناك أسماء مصوغة عليها نحو جِسْم ، وكذا صفات نحو جِلْف ، أو أن تكون من الصيغ المتفرعة من تخفيف فَعِل الحلقي العين نحو فَخِذ فيقال فيه فِخْذ بعد تسكين عينه ونقل حركتها إلى الفاء ، أو غير حلقي العين نحو كَبِد التي تصبح كِبْد ، أو أن تكون متفرعة من صيغة فِعِل بكسر الفاء والعين نحو إِبِل التي تخفف إلى إِبْل بتسكين عينها .

أما صيغة فُعْل فهي الأخرى من صيغ الأسماء المطردة ، ومن الأسماء المصوغة عليها قُفْل ، وأما الصفات فنحو حُلْو ومُرّ ، أو أن تكون تفريعا لصيغة فُعُل بضم الفاء والعين لتخفيفها بتسكين عينها نحو عُنُق التي تصبح عُنْق بعد التخفيف ، والعكس أي أن تكون فُعْل بضم الفاء وسكون العين هي الأصل ويتفرع منها فُعُل بضم الفاء والعين معا نحو عُسْر وعُسُر ، حُلْم وحُلُم .

أما إذا كانت كلتا الصيغتين (فِعْل وفُعْل) وزنين لكلمة واحدة فهو دليل على أنهما لغتان استخدمتا من قبائل مختلفة ؛ لأن فِعْل غير مترتبة على فُعْل والعكس صحيح أيضا ، وقد بيّن أبوحيان الكلمات التي جاءت على هذين الوزنين دون أن يشير إلى كونها لغات في بعض الأحيان نحو " الإصر الأمر الغليظ الصعب ... والإصر بكسر

[1] ـ البحر 1 / 598 وينظر 2 / 354 .

الهمزة الاسم من ذلك ، وروي الأصر بضمها ، وقد قرئ به "[1]، وهي كلمة نبطية الأصل[2] أدخلها العرب في كلامهم ، وألبسوها حلة عربية فأخذت هذين الوزنين لها .

ومن ذلك أيضا " وقرأ الجمهور ﴿جَذۡوَةٍ﴾القصص﴿٢٩﴾ بكسر الجيم ، والأعمش وطلحة وأبوحيوة وحمزة بضمها "[3]، وقد عدّ العلماء هذه الكلمة من الكلمات المثلثة اللفظ والمتحدة المعنى ، فيقال فيها جِذوة بكسر الجيم ، وجَذوة بفتحها ، وجُذوة بضمها بمعنى واحد وهو قطعة من حطب موقود[4].

وفي أحيان أخرى يصرح أبوحيان باسم القبيلة التي تستخدم وزنا من الوزنين اللذين جاءت عليهما الكلمة ، من ذلك قوله " الرجز العذاب وتكسر راؤه وتضم ، والضم لغة بني الصعدات ، وقد قرئ بهما في بعض المواضع "[5]، وفي موضع آخر قال "والرجز بكسر الراء وهي لغة قريش "[6].

وقد يشير إلى أنها لغة دون أن يحدد اسم القبيلة نحو " وهما لغتان يقال: كُسوة وكِسوة بضم الكاف وكسرها "[7].

أما فِعْل بكسر الفاء وسكون العين فإن علاقتها بفِعِل بكسر الفاء والعين معا واضحة ، فهي تفريع منها ، ولعل أشهر اسم على هذه الصيغة ولم يُختلف عليه بل لم يذكر سيبويه غيره[8] هو إبل وقد قرئ بهما حيث ورد في البحر أنه " قرأ الجمهور

---

[1] ـ البحر 2 / 359 .
[2] ـ ينظر تحفة الأريب / أبوحيان الأندلسي / تحق: د. حمدي الشيخ / المكتب الجامعي الحديث / الإسكندرية / ط.2 / 2005م / 41 / القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث 378 .
[3] ـ البحر 7 / 111 .
[4] ـ ينظر كتاب الإعلام بمثلث الكلام / ابن مالك / شرح: أحمد الشنقيطي / مطبعة الجمالية / مصر / ط.1 / 1329هـ /7 / وإكمال الإعلام 1 / 106 .
[5] ـ البحر 1 / 379 .
[6] ـ المصدر نفسه 8 / 364 وينظر 5 / 47 .
[7] ـ المصدر نفسه 2 / 225 وينظر 3 / 380 .
[8] ـ ينظر الكتاب 4 / 244 .

﴿ٱلۡإِبِلِ﴾الغاشية﴿١٧﴾ بكسر الباء وتخفيف اللام ، والأصمعي عن أبي عمرو بإسكان الباء "[1].

ــ فُعْل بضم الفاء وسكون العين ، وفُعُل بضم الفاء والعين معا صيغتان متداخلتان، فكل منهما صيغة معتمدة من صيغ الثلاثي المجرد ومن الأسماء المصاغة عليها قُفْل وعُنُق ، أما الصفات فنحو حُلْو وجُنُب ، وكل منهما يتفرع عن الآخر في حال التخفيف ، ففُعُل يخفف بتسكين عينه ، وفُعْل يتفرع منه فُعُل وإن كان هذا التفريع لم يقبله بعضهم " لأن القصد من التفريع طلب الخفة ولا تتحقق الخفة هنا ، فإن ثقل الضمتين في الفرع أكثر من الثقل الحاصل في الأصل الذي يتم فيه الانتقال من الأثقل وهو الضم إلى السكون "[2].

وعلى كل حال فإنه لا يستغرب أن توجد كلمة يقوم بناؤها على هاتين الصيغتين ، ولكن ذلك يوقع في التباس أهما لغتان أم أن إحداهما الأصل والأخرى فرع لها ؟! وهذا ما يلحظ في إشارات أبي حيان حول الأسماء التي جاءت عن هذين الوزنين، فهو في حالات لا يذكر معها شيئا البتة ، فلا يشير إلى كونها لغة ، ولا إلى كونها تخفيفا ، وإنما يكتفي بذكر أن تلك الكلمة لها صيغتان من ذلك " وقرأ الجمهور ﴿نُزُلٗا﴾السجدة﴿١٩﴾ بضم الزاي ، وأبوحيوة بإسكانها "[3].

وفي حالات ثانية يذكر فيها آراء متعددة ، ولا يثبت على رأي معين ، من ذلك قوله "وقرأ نافع﴿ وَٱلۡأُذُنَ بِٱلۡأُذُنِ ﴾المائدة﴿٤٥﴾ بإسكان الذال معرفا ومنكرا ومثنى حيث وقع ، وقرأ الباقون بالضم ، فقيل: هما لغتان كالنكر والنكر ، وقيل: الإسكان هو

[1] - البحر 8 / 459 .
[2] - الصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة 106 .
[3] - البحر 7 / 198 وينظر 3 / 154 / 4 / 470 / 8 / 210 .

الأصل وإنما ضم إتباعا ، وقيل التحريك هو الأصل وإنما سكن تخفيفا "[1]، فقد استخدم مع كل الآراء الفعل (قيل) مما ينبئ بعدم تبنيه لرأي محدد حول هذه الكلمة ، وإن كان من العلماء من اختار أن يكون الضم هو الأصل والسكون للتخفيف[2] .

وفي حالات غيرها يرجح رأيا ، ويذكر معه رأيا آخر نحو " وقرأ جماعة منهم حمزة وابن عامر وأبوبكر﴿جُرُفٍ﴾التوبة﴿١٠٩﴾ بإسكان الراء ، وباقي السبعة وجماعة بضمها وهما لغتان ، وقيل الأصل الضم "[3]، فعندما قال : وهما لغتان يكون قد اختار أن كل صيغة لهذه الكلمة هي أصل في القبيلة التي تنطقها بها ، ولكنه أضاف ما قيل عن أن الأصل الضم فكأنه " في هذا الموضع لا يريد أن يفصل في أيهما الأصل وأيهما الفرع"[4].

وفي حالات أخيرة يحسم أمره ويؤكد رأيا محددا نحو " وقرأ الحسن وأبوعمرو في رواية وطلحة ﴿ٱلْحُلُمَ﴾النور﴿٥٨﴾ بسكون اللام وهي لغة تميم "[5]، ومن ذلك أيضا " وقرأ عيسى بن عمر﴿ٱلصُّبْحُ﴾هود﴿٨١﴾ بضم الباء ، قيل: وهي لغة فلا يكون ذلك إتباعا"[6]، فهو يحدد كون صيغ هذين الاسمين ما هي إلا لغات ، وليست إحداهما تابعة للأخرى.

ــ اجتمعت صيغتا فُعْل بضم الفاء وسكون العين ، وفَعَل بفتح الفاء والعين في كلمتي صلب وولد ، وهما لغتان لهاتين الكلمتين[7].

ــ بعض الأسماء بحسب ما أورد أبوحيان في البحر جاءت مثلثة الصيغة بالمعنى ذاته، وهي ليست على صيغ واحدة ، وإنما كانت الصيغ متنوعة من مجموعة إلى أخرى .

---

[1] ـ البحر 3 / 507 .
[2] ـ ينظر إكمال الأعلام 1 / 41 .
[3] ـ البحر 5 / 104 .
[4] ـ اللهجات العربية والقراءات القرآنية 107 .
[5] ـ البحر 6 / 433 .
[6] ـ المصدر نفسه 5 / 249 .
[7] ـ ينظر المصدر نفسه 3 / 203 / 8 / 29 .

فمجموعة جاءت على صيغة فَعْل بفتح الفاء وسكون العين ، وفِعْل بكسر الفاء وسكون العين ، وفُعْل بضم الفاء وسكون العين بالمعنى ذاته ، فهي مثلثة الفاء ، وأشار إلى أنها لغات لقبائل مختلفة نحو كلمة الربوة " قال الخليل : أرض مرتفعة طيبة ، ويقال فيها الرباوة ، وتثلث الراء "[1] وقرأ الجمهور ﴿رَبۡوَةٍ﴾المؤمنون﴿٥٠﴾ بضم الراء ، وهي لغة قريش ، والحسن وأبوعبدالرحمن وعاصم وابن عامر بفتحها ، وأبوإسحق السبيعي بكسرها "[2]، وقد عدّها كذلك صاحب الإعلام بمثلث الكلام[3].

وكلمة العدوة التي قال عنها " العدوة شط الوادي ... وقرأ ابن كثير وأبوعمرو﴿بِٱلۡعُدۡوَةِ﴾الأنفال﴿٤٢﴾ بكسر العين فيهما ، وباقي السبعة بالضم ، والحسن وقتادة وزيد بن علي وعمرو بن عبيد بالفتح ، وأنكر أبوعمرو الضم ، وقال الأخفش : لم يسمع من العرب إلا الكسر ، وقال أبوعبيد : الضم أكثرهما ، وقال اليزيدي : الكسر لغة الحجاز انتهى ، فيحتمل أن تكون الثلاث لغى "[4]، وفي حين شاركه في كون حرف العين فيها تتناوب عليه الحركات الثلاث صاحب الإعلام بمثلث الكلام[5] عاد وجعلها في إكماله على صيغتين فقط حيث قال "والعُدوة بالضم والكسر جانب الوادي "[6].

وغلظة من الكلمات التي جاءت على هذه الصيغ ، وقد قرئ بها في قوله تعالى ﴿وَلۡيَجِدُواْ فِيكُمۡ غِلۡظَةٗۚ﴾ التوبة﴿١٢٣﴾ " وقرأ الجمهور ﴿غِلۡظَةٗۚ﴾ بكسر الغين وهي لغة أسد ، والأعمش وأبان بن تغلب والمفضل كلاهما عن عاصم بفتحها ، وهي لغة الحجاز ،

[1] ـ البحر 2 / 314 .
[2] ـ المصدر نفسه 6 / 377 .
[3] ـ ينظر الإعلام بمثلث الكلام /ابن مالك 8 .
[4] ـ البحر 4 / 495 .
[5] ـ ينظر الإعلام 7 .
[6] ـ إكمال الإعلام 2 / 414 .

وأبوحيوة والسلمي وابن أبي عبلة والمفضل وأبان أيضا بضمها وهي لغة تميم ، وعن أبي عمرو ثلاث اللغات"[1]، وقد قال عنها ابن مالك:

" وغلظة الجفاء ثَلِّث تَرْشُد فقد رواه جلة الأصحاب "[2]

ومن ذلك أيضا كلمة المرء التي قيل عنها " والمرء في ميمه التثليث باعتقاب"[3]، إلا أن ما يميزها أن ميم كلمة المرء تتبع حركة إعرابها ، فتضم إذا كانت في حالة رفع، وتفتح في حالة النصب ، وتكسر في حالة الجر ، وإن كان الأفصح فتحها مطلقا[4].

وكلمة (كلمة) جاءت على صيغة فَعْلة بفتح الفاء وسكون العين ، وفِعْلة بكسر الفاء وسكون العين ، وفَعِلة بفتح الفاء وكسر العين ، ويبدو أن الصيغة الأولى والثانية لها على سبيل التخفيف ، قال أبوحيان " وقرأ أبوالسمال العدوي ﴿بِكَلِمَةٍ﴾آل عمران﴿٣٩﴾ بكسر الكاف وسكون اللام في جميع القرآن ، وهي لغة فصيحة مثل (كَتِف وكِتْف) ووجهه أنه أتبع فاء الكلمة لعينها ، فيقل اجتماع كسرتين فسكن العين ، ومنهم من يسكنها مع فتح الفاء استثقالا للكسرة في العين "[5].

اشتهرت كلمة سبع بوزن فَعُل بفتح الفاء وضم العين ، وتداولها العلماء في كتبهم مثالا لهذا الوزن في كثير من الأحيان ، ولكنها أيضا تنطق في بعض القبائل مخففة فيقال فيها: سَبْع بتسكين الباء وهي لغة نجدية ، وقد عرفت بصيغة أخرى وهي بفتح الباء ذكرها أبوحيان[6] .

أما كلمة ورق التي على وزن فَعَل بفتح الفاء والعين ، فقد جاءت بوزنين آخرين لعل أحدهما تخفيف للآخر فقد " قرأ أبوعمرو وحمزة وأبوبكر والحسن والأعمش واليزيدي

[1] - البحر 5 / 118 .
[2] - الإعلام بمثلث الكلام 11 .
[3] - المصدر نفسه 8 .
[4] - ينظر البحر 1 / 487 - 501 / 4 / 477 / 8 / 408 .
[5] - المصدر نفسه 2 / 466 وينظر 2 / 506 / 8 / 13 .
[6] - ينظر المصدر نفسه 3 / 426 .

ويعقوب في رواية وخلف وأبوعبيد وابن سعدان ﴿بِوَرِقِكُمۡ﴾الكهف﴿١٩﴾ بإسكان الراء ، وقرأ باقي السبعة وزيد بن علي بكسرها "[1] " فالحجة لمن كسر أنه أتى به على أصله، والحجة لمن أسكن أنه استثقل توالي الكسرات في الراء والقاف ؛ للتكرير الذي فيهما"[2].

كلمة الفقر على وزن فَعْل " وروى أبوحيوة عن رجل من أهل الرباط أنه قرأ﴿ٱلۡفَقۡرُ﴾ البقرة﴿٢٦٨﴾ بضم الفاء ، وهي لغة ، وقرئ ﴿ٱلۡفَقۡرُ﴾ بفتحتين "[3]، وبذلك يكون لها ثلاثة أوزان ، فَعْل بفتح الفاء وسكون العين ، وفُعْل بضم الفاء وسكون العين ، وفَعَل بفتح الفاء والعين معا .

أما كلمة أثر فإنها تشارك فقر في وزني فُعْل وفَعَل ، ولكنها تختلف عنها في وزن فِعْل بكسر الفاء وسكون العين فقد " قرأ عيسى ويعقوب وعبدالوارث عن أبي عمرو وزيد بن علي﴿أَثَرِىَ﴾طه﴿٨٤﴾ بكسر الهمزة وسكون الثاء ، وحكى الكسائي ﴿أَثَرِىَ﴾ بضم الهمزة وسكون الثاء "[4].

وجاءت كلمة جمعة على وزن فُعُلة بضم الفاء والعين ، وفُعْلة بضم الفاء وسكون العين ، وفُعَلة بضم الفاء وفتح العين ، وقد حدد أبوحيان القبائل التي تتكلم بهذه الصيغ فقال " وقرأ الجمهور﴿ ٱلۡجُمُعَةِ ﴾الجمعة﴿٩﴾ بضم الميم ، وابن الزبير وأبوحيوة وابن أبي عبلة ورواية عن أبي عمرو وزيد بن علي والأعمش بسكونها وهي لغة تميم ، ولغة بفتحها لم يقرأ بها "[5]، وقد تضارب هذا مع ما قرره صاحب المصباح المنير

[1] - البحر 6 / 107 .
[2] - الحجة في القراءات السبع / ابن خالويه / تحق: د. عبدالعال سالم مكرم / دار الشروق / بيروت / ط.3 / 79م / 222 .
[3] - البحر 2 / 332 .
[4] - المصدر نفسه 6 / 248 .
[5] - المصدر نفسه 8 / 264 .

الذي ذكر أن " ضم الميم لغة الحجاز ، وفتحها لغة بني تميم ، وإسكانها لغة عقيل "[1]، والأقرب أن يكون تسكين عينها لغة بني تميم ؛ لأنها تنشد التخفيف عادة وتتميز به ، فيكون ما أورده أبوحيان هو الأقرب إلى الصواب .

أما كلمة عمر فهي على وزن فُعْل بضم الفاء والعين معا ، وفُعْل بضم الفاء وسكون العين ، وفَعْل بفتح الفاء وسكون العين ، والصيغة الأخيرة تستخدم في القسم ، وقد قرئ بها جميعا[2].

ــ رصد أبوحيان أيضا تعدد أوزان فاق الثلاثة لكثير من الأسماء ، فمنها ما جاء لفظه على أربع صيغ نحو: بخل وجنب ونصب التي ذكر لها أبوحيان أوزان فُعُل بضم الفاء والعين ، وفُعْل بضم الفاء وسكون العين ، وفَعَل بفتح الفاء والعين معا، وفَعْل بفتح الفاء وسكون العين . أما إذا عدّ فُعْل بضم الفاء وسكون العين تخفيفا لما هو مضموم الفاء والعين فتصبح ثلاثة أوزان مع التخفيف لأحدها ، أما فَعْل فلا يعد تخفيفا؛ لأن الخفيف كما ذكر سلفا لا يخفف ، وإن كان هناك من يلزم بقبول ظاهرة تخفيف مفتوح العين لفشوها[3].

وقد أورد أبوحيان ما يخص كلمة بخل من أوزان عند تفسيره لقوله تعالى﴿ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ وَيَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبُخۡلِ﴾النساء﴿٣٧﴾ فقال " وقرأ الجمهور﴿بِٱلۡبُخۡلِ﴾ بضم الباء وسكون الخاء ، وعيسى بن عمر والحسن بضمهما ، وحمزة والكسائي بفتحهما وابن الزبير وقتادة وجماعة بفتح الباء وسكون الخاء وهي كلها لغات ، قال الفراء : البخل مثقلة لأسد ، والبخل خفيفة لتميم ، والبُخُل لأهل الحجاز ويخففون أيضا فتصير لغتهم ولغة تميم واحدة ، وبعض بكر بن وائل يقولون البَخَل "[4]، وهنا يمكن أن نفرق

[1] ـ المصباح المنير / الفيومي / المكتبة العلمية / بيروت / 1 / 109 .
[2] ـ ينظر البحر 5 / 137 - 450 / 6 / 328 / 7 / 10 .
[3] ـ اللهجات العربية والقراءات القرآنية 116 .
[4] ـ البحر 3 / 257 .

جليا بين اللغة والتخفيف ، حيث ورد في قول الفراء إن البخل مثقلة لأهل الحجاز ويخففون أيضا ، ومن هذا يمكن أن يُستشف أن القبيلة يمكن أن يكون في لغتها كلمة ثقيلة وتقوم بتخفيفها عند كثرة استعمالها ، أما إذا كانت الكلمة منطوقة بالتخفيف منذ البداية ، فهذا لا يعد تخفيفا وإنما لغة متداولة في تلك القبيلة ، والغريب أن صاحب اللهجات العربية والقراءات القرآنية قد عدّ قراءة الفتح من باب الإتباع وكذا قراءة الضم[1]. فإذا كانت فُعْل بضم الفاء وسكون العين كما أورد الفراء في النص السابق تخفيفا لفُعُل بضم الفاء والعين ، وكانت فَعْل بفتح الفاء وسكون العين بالتبعية تخفيفا لفَعَل بفتح الفاء والعين فأين هي اللغة الأصلية التي نُطقت بها هذه الكلمة ؟! فهذا يرجح ما قرره أبوحيان بقوله " وهي كلها لغات "[2].

وقد تأتي الكلمة على خمسة أوزان كما هو حال كلمة السحت التي وردت قراءتها في قوله تعالى ﴿سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحۡتِ﴾المائدة٤٢ على النحو الآتي " قرأ النحويان وابن كثير السحت بضمتين ، وقرأ باقي السبعة بإسكان الحاء ، وزيد بن علي وخارجة بن مصعب عن نافع بفتح السين وإسكان الحاء ، وقرئ بفتحتين ، وقرأ عبيد بن عمير بكسر السين وإسكان الحاء "[3]، فكانت أوزانها فُعُل بضمتين[4]، وفُعْل بضم الفاء وسكون العين ، وفَعْل بفتح الفاء وسكون العين ، وفَعَل بفتح الفاء والعين ، وفِعْل بكسر الفاء وسكون العين ، وهي بهذه الأوزان تمثل إحدى صيغتين ، إما أن تكون اسم للمسحوت ، أو أن تكون مصدرا أريد به المفعول .

وجاءت كلمة الصدف عل ستة أوزان ، وهي صُدُف بضم الصاد والدال ، وصُدْف بضم الصاد وإسكان الدال ، وصَدَف بفتح الصاد والدال ، وصَدْف بفتح الصاد وإسكان

[1] - ينظر اللهجات العربية والقراءات القرآنية 141 - 149 .
[2] - البحر 3 / 257 .
[3] - المصدر نفسه 3 / 501 .
[4] - وقد عدّها صاحب اللهجات العربية والقراءات القرآنية إتباع بالضم ينظر 149 - 150 .

الدال ، وصُدَف بضم الصاد وفتح الدال ، وصَدُف بفتح الصاد وضم الدال كما ورد في قراءة قوله تعالى ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيۡنَ ٱلصَّدَفَيۡنِ قَالَ ٱنفُخُواْ﴾الكهف﴿٩٦﴾[1]، " قال بعض اللغويين وفتحهما لغة تميم ، وضمهما لغة حمير "[2].

كما جاءت كلمة عضد على سبعة أوزان على الرغم من شهرتها بوزن فَعُل بفتح الفاء وضم العين ، فهي كثيرا ما تستخدم مثالا له في كتب النحو[3]، كما قد عده ابن مالك مما يأتي على ثلاثة أوزان فقال : " عَضْدا بتثليث حكوا في العَضُد "[4]، ثم عاد في الإكمال فأورد له خمسة أوزان هي العَضْد بفتح فسكون ، والعِضْد بكسر فسكون ، والعُضْد بضم فسكون ، والعَضِد بفتح فكسر ، والعَضُد بفتح فضم[5]، أما أبوحيان فهو على الرغم من تصريحه أن لهذا اللفظ لغتين أوصل أوزانه إلى سبعة ، ويمكن أن نعرف ذلك بتتبع ما ذكره عن قراءاته فقد قال "العضد العضو من الإنسان وغيره ، معروف وفيه لغتان فتح العين وضم الضاد وإسكانها وفتحها ، وضم العين والضاد وإسكان الضاد ، ويستعمل في العون والنصير "[6]، وهو يقصد باللغتين لغة فتح الحرف الأول ، ولغة ضم الحرف الأول ، ويتبع ذلك تنويعات في حركة الحرف الثاني ، فتصل الأوزان في هذا القول إلى خمسة ، فهي بفتح العين وضم الضاد على وزن فَعُل ، وفتح العين وإسكان الضاد على وزن فَعْل ، وفتح العين وفتح الضاد على وزن فَعَل ، وضم العين والضاد فُعُل ، وضم العين وإسكان الضاد فُعْل . وعند إيراده لقراءة هذه الكلمة في قوله تعالى ﴿وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلۡمُضِلِّينَ عَضُدٗا﴾الكهف﴿٥١﴾ بيّن أن إسكان الضاد بعد فتح العين هو لغة تميم ، وأضاف قراءة أخرى فقال " وقرأ

---

[1] - ينظر البحر 6 / 155 .
[2] - المصدر نفسه 6 / 149 .
[3] - ينظر شرح المفصل 6 / 112 / تصريف ابن مالك / تحق: د. عادل عبدالحميد / مكتبة الآداب / القاهرة / 2006م / 43/ نزهة الطرف في علم الصرف / ابن هشام الأنصاري / تحق: د. أحمد عبد المجيد / مكتبة الزهراء / القاهرة / 90م / 107 / الهمع 3 / 256... وغيرها.
[4] - الإعلام بمثلث الكلام 11 .
[5] - ينظر إكمال الإعلام 2 / 433 - 434 .
[6] - البحر 6 / 125 .

الضحاك ﴿عَضُدًا﴾ بكسر العين وفتح الضاد "[1]، فتكون الكلمة على وزن فِعَل وهو الوزن السادس لها ، أما الوزن السابع فقد ورد في قراءة الكلمة في قوله تعالى﴿قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ ﴾القصص﴿٣٥﴾ حيث قال " وعن بعضهم بفتح العين وكسر الضاد "[2]، فتكون على وزن فَعِل ، وقد عدّ صاحب اللهجات العربية والقراءات القرآنية قراءة من قرأ الكلمة بضم العين والضاد من الإتباع الحركي بالضم[3] .

أما الكلمة التي جاءت على وزن مهمل في الأسماء والأفعال وهو وزن فِعُل فهي كلمة الحبك ، فقد وردت بأوزان متعددة ومختلفة كان هذا الوزن المهمل أحدها ، وقد وصلت الأوزان التي قرئت بها إلى ثمانية ، وهي كما يلي " قرأ الجمهور﴿ٱلْحُبُكِ﴾الذاريات ﴿٧﴾ بضمتين وابن عباس والحسن بخلاف عنه وأبومالك الغفاري وأبوحيوة وابن أبي عبلة وأبو السمال ونعيم عن أبي عمرو بإسكان الباء ، وعكرمة بفتحها ... وأبومالك الغفاري والحسن بخلاف عنه بكسر الحاء والباء ، وأبومالك الغفاري والحسن أيضا وأبوحيوة بكسر الحاء وإسكان الباء وهو تخفيف فِعِل المكسورهما ... وابن عباس أيضا وأبومالك بفتحهما ... والحسن أيضا﴿ٱلْحُبُكِ﴾ بكسر الحاء وفتح الباء ... وقرأ أبومالك أيضا﴿ٱلْحُبُكِ﴾ بكسر الحاء وضم الباء "[4]، ولعل القراءة الأخيرة هي التي كانت محل شدّ وردّ من العلماء ، أما أهم التأويلات التي تناولتها فهي ما ورد عن ابن جني الذي حكم عليها بحكمين ، الأول ــ كونها سهوا ، ولكن هذا الحكم لم يتداوله العلماء ؛ لأن لا مجال للسهو في قراءة القرآن الكريم ، أما الثاني ــ فهو التداخل بين اللغات في هذه الكلمة ، حيث تداخلت لغة

[1] ـ البحر 6 / 130 .
[2] ـ المصدر نفسه 7 / 113 .
[3] ـ ينظر اللهجات العربية 151 .
[4] ـ البحر 8 / 133 .

الكسر لفائها وعينها مع لغة الضم لفائها وعينها ، وبدأ القارئ بلغة الكسر فكسر الحاء، ثم تذكر لغة الضم فضم الباء ، فتداخلت اللغتان في هذه القراءة بهذه الكلمة ، وأتى بما يدل على ورود التداخل في الكلمة الواحدة ، ومهما يكن من أمر فإن قوله "فكأنه كسر الحاء يريد الحِبِك وأدركه ضم الباء على صورة الحبُك "[1]، فإن هذا الإدراك يعني الإفاقة من السهو، فهو يعود إلى الرأي الأول ذاته القائل بسهو القارئ .

أما التأويل الآخر لهذه القراءة فقد ورد عن أبي حيان الذي قال " والأحسن عندي أن تكون مما أتبع فيه حركة الحاء لحركة﴿ ذَاتِ﴾ في الكسرة ولم يعتدّ باللام الساكنة لأن الساكن حاجز غير حصين "[2].

وقد أخذ العلماء بالرأيين أو أحدهما ، فمن ذلك صاحب الشافية الذي قال " إن صحّ النقل قلنا فيه بناء على ما قال ابن جني "[3]، ولكن الشارح للشافية كان له نظر في هذا التداخل إذ استبعده ؛ لأن وزن كسر الفاء والعين هو لفظ مفرد ، في حين أن ضم الفاء والعين جمع ، ويستبعد تركيب الاسم من مفرد وجمع[4]، ولم يأت بعد هذا الاستبعاد برأي آخر لتأويل القراءة .

وممن أخذ بالتأويلين ابن هشام الذي قال " وأما حبك فمن التداخل والإتباع "[5]، كما لم يفضل أحدهما عن الآخر بل قال بهما السيوطي في همعه[6] .

ومن الباحثين من رفض التأويلين ، ورأى أن تأويل ابن جني فيه نظر يبعده ؛ لأن التداخل بين جزأي كلمة واحدة غير وارد عن العرب إلا في ضرورات الشعر . أما تأويل أبي حيان فما يردّه ــ بحسب وجهة نظره ــ أن الحاجز بين الحاء والتاء حاجز

[1] ـ المحتسب / تحق: علي النجدي ـ د. عبدالفتاح شلبي / القاهرة / 94م /2 / 287 .
[2] ـ البحر 8 / 133 .
[3] ـ شرح الشافية 1 / 39 .
[4] ـ ينظر المصدر نفسه 1 / 39 .
[5] ـ نزهة الطرف 107 .
[6] ـ ينظر الهمع 3 / 257 .

غير حصين ، فهو يتمثل في كلمة مستقلة هي أداة التعريف ، فلا يمكن أن يكون هناك إتباع وهذا الحاجز يفصل بين الحرفين ، واختار أن يقال في تأويل هذه القراءة إنها قراءة شاذة ونادرة لا يقاس عليها غيرها[1] .

والذي يمكن أن يرجح من هذه التأويلات هو رأي أبي حيان بأن الإتباع هو السبب في هذه القراءة الشاذة ، لأن القراءة المتداولة وهي قراءة الجمهور بالضم ، والقارئ الذي أُثرت عنه هذه القراءة كانت له قراءات متعددة لكلمة الحبك ، فقد قرأها بضم الحاء وسكون الباء التي يمكن أن تعدّ تخفيفا لقراءة الجمهور ، وبكسر الحاء والباء ، وبكسر الحاء وسكون الباء ، وهي تخفيف للقراءة التي قبلها ، وبفتح الحاء والباء ، فلا يمكن أن نصفه بالسهو وله كل هذه القراءات التي أثرت عنه من جهة ، ثم لم يبق أمامه سوى قراءتين ذكرهما أبوحيان قراءة الجمهور بضم الحاء والباء ، وقراءة انفرد بها قارئ واحد وهي بكسر الحاء وفتح الباء ، فمن هذا يبدو أن القارئ أراد قراءة الجمهور ، ولكنه أتبع الحاء لحركة التاء وأكملها بحسب القراءة التي أراد أن يقرأ بها.

وأما من قال إن الحاجز غير حصين ؛ لأن (ال) التعريف كلمة مستقلة ، فهو كلام يرده الواقع اللغوي ، فالأمر هنا ليس تصنيفا لمفردات متنوعة ، وإنما الذي اعتمد عليه أبوحيان في التأويل هو الجانب الصوتي ؛ فالقراءة رواية ، وليست نظرا في الكلمات وعدد حروفها ، وليس هناك أي اعتداد بهمزة الوصل في (ال) التعريف هنا ؛ لأنها غير منطوقة البتة في القراءة ، ولم يبق إلا اللام وهي ساكنة، فاتصلت التاء بالحاء ، ولم يفصل بينهما سوى هذا الحاجز الضعيف اللام الساكنة ، فأمكن أن تتبعها في الحركة . أما القول بأن القراءة شاذة ، ولا يمكن أن يقاس عليها غيرها فهذا لا يعدّ تأويلا للقراءة ؛ لأن هذا الأمر قرره الجميع نظرا لأن هذا الوزن لم تصغ عليه أية

[1] ـ ينظر الصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة 99 - 101 .

أسماء أو أفعال ، فكان لابد من معرفة السبب الذي جعل القارئ يقرأ الكلمة بهذه الكيفية .

ــ أما ما ورد من أوزان المجرد الرباعي والخماسي فقد انحصر في بعض الأبنية التي أشار إليها بشكل صريح ، منها ما هو متنوع الصيغة نحو كلمة الضفدع التي ذكر أنها تكسر دالها وتفتح[1]، وبذلك تكون على وزن فِعْلِل وفِعْلَل ، وهي أوزان متفق عليها .

ومنها ما أشار إلى أنه بناء غريب ، والحقيقة أن الغريب ليس البناء لأن وزنها هو فُعْلُل ، وإنما يمكن أن يكون المقصود بالغرابة هو حروفها ؛ فقد جاءت هذه الكلمات المحفوظة عن العرب مضعفة ، وقد تكرر فيها حرفان أحدهما الهمزة ، وهي : البؤبؤ[2]، الجؤجؤ[3]، الدؤدؤ[4]، اللؤلؤ[5]، اليؤيؤ[6] .[7]

المحور الثاني ــ الأسماء المزيدة : للأسماء المزيدة أوزان مختلفة وكثيرة ، فقد تلحق الثلاثي زيادة واحدة أو زيادتان أو ثلاث ، وقد تصل الزيادة إلى أربع فيصير على سبعة أحرف ، وهو أقصى ما ينتهي إليه المزيد ، وكذا الرباعي فقد تلحقه زيادة هو الآخر أو زيادتان ، وقد تلحقه ثلاث فيصير على سبعة أحرف ، وأما الخماسي فلا تلحقه إلا زيادة واحدة فيصير على ستة أحرف " ولم يتصرفوا في الاسم الخماسي بأكثر من زيادة واحدة ؛ كان ذلك لقلتها في نفسها ، فلما قلّت قلّ التصرف فيها ، فكأنهم تنكبوا كثرة الزوائد لكثرة حروفها "[8].

---

[1] ـ ينظر البحر 4 / 363 .
[2] ـ السيد الظريف الخفيف / لسان العرب (بأبأ) 3 / 198 .
[3] ـ عظام صدر الطائر / لسان العرب (جأجأ) 6 / 528 .
[4] ـ آخر أيام الشهر / لسان العرب (دأدأ) 15 / 1311 .
[5] ـ اللؤلؤة الدرّة والجمع اللؤلؤ / لسان العرب (لألأ) 44 / 3975 .
[6] ـ طائر يشبه الباشق من الجوارح / لسان العرب (يأيأ) 55 / 4946 .
[7] ـ ينظر البحر 8 / 184 .
[8] ـ شرح المفصل 6 / 143 .

وقد اهتم أبوحيان بإيراد الأوزان المختلفة للأسماء ، ومن أهم ما أثار من مسائل حول ذلك هو تعدد الأوزان لبعض الأسماء المزيدة ، فهناك بعض الألفاظ التي تعددت أبنيتها حتى وصلت عشرة ، فكانت محور جدال عند بعض العلماء في سبب ذلك ، ومدى صحة تلك الأوزان وعربيتها ، وما إلى ذلك من التساؤلات والنقد ، ولكن أباحيان أوعز هذا التعدد إلى كونه لغات في أحيان كثيرة داخل بحره ، فمن ذلك كلمة إصبع التي قال عنها " الإصبع مدلولها مفهوم ... وذكروا فيها تسع لغات ، وهي الفتح للهمزة وضمها وكسرها مع كل من ذلك للباء ، وحكوا عاشرة وهي أصبوع بضمها وبعد الباء واو "[1]، وقد ذكر أبوحيان الأوزان التسعة في ارتشافه دون العاشر المشبع الذي أردفه ، وقال عن صيغتي إِصْبُع بكسر الهمزة وضم الباء ، وأُصْبِع بضم الهمزة وكسر الباء إنهما رديئتان[2]، وقد نفى عنها سيبويه بعض هذه الأوزان نحو أَصْبَع بفتح الهمزة والباء ، وأَصْبُع بفتح الهمزة وضم الباء ، وإِصْبُع بكسر الهمزة وضم الباء ، وأُصْبَع بضم الهمزة وفتح الباء ، وأُصْبِع بضم الهمزة وكسر الباء ، ولم يذكر الوزن العاشر أصبوع فلم يبق من الأوزان التي ذكرها أبوحيان على أنها لغات لهذه الكلمة إلا أربعة أوزان هي إِصْبِع بكسر الهمزة والباء ، وإِصْبَع بكسر الهمزة وفتح الباء ، وأَصْبِع بفتح الهمزة وكسر الباء ، وأُصْبُع بضم الهمزة والباء[3]. أما صاحب شرح المفصل فقد ذكر لهذه الكلمة خمسة أوزان ، وأسماها لغات ، وذكر أن أشهرها مكسور الهمزة مفتوح الباء ، وقد تميز عن سيبويه بذكر وزن خامس وهو ضم الهمزة وفتح الباء[4] الذي قال عنه سيبويه " وليس في شيء من الأسماء والصفات أُفْعَل "[5]، فيبدو أن هذه اللغة مما فاته ولم يسمعها من أحد ، ولكن بالمقابل لا يمكن أن نخطئ

[1] - البحر 1 / 220 .
[2] - ينظر الارتشاف 1 / 47 - 49 .
[3] - ينظر الكتاب 4 / 245 .
[4] - ينظر شرح المفصل 6 / 116 .
[5] - الكتاب 4 / 245 .

من ذكرها من العلماء ، فمن سمع حجة على من لم يسمع ، فيمكن أن نعد هذا الوزن وغيره مما ينقص كتاب سيبويه . وذكر ابن مالك لهذه الكلمة سبع لغات فقال

" في الإصبع ارو أَصْبَعا وإِصْبَعا وأُصبُعا وأَصْبِعا وإِصْبُعا

وضم بالأصبُع جاء مشبعا سبعُ لغى حيزت بلا اجتناب"[1]

فأضاف وزنين على ما ذكر صاحب شرح المفصل ، وهما أصبوع بالإشباع ، وإِصْبُع بكسر الهمزة وضم الباء .

ولعل أهم ما جاء من اعتراض على تعدد الصيغ للكلمة الواحدة ما قاله صاحب الصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة من أن "اختلاف لغات القبائل العربية أدى إلى كثرة الصيغ وغرابتها فقد تنطق بعض الأسماء بحركات مختلفة حسب نطق القبائل المختلفة لها ، وكان هذا سببا مهما دعا الرواة واللغويين وغيرهم ممن درسوا الألفاظ المجموعة من العرب إلى إيجاد صيغ مخترعة ومصنوعة لكي تدخل ضمنها تلك الأسماء "[2]، وأضاف مشيرا إلى كلمتي (تتفل وإصبع) " يتضح من هذين الاسمين ومجيئهما على صيغ متعددة أن أكثر تلك الصيغ مصنوعة لكي تدخل فيها جميع لغات القبائل التي ورد فيها مثل هذين الاسمين ، لذا صار من الواجب الاقتصار على ما كثر استعماله ، وشاع بين المتكلمين ، وتداولته المؤلفات التي يوثق بها ويطمأن إليها من كتب النحو والصرف واللغة القديمة والحديثة "[3] وهذا الكلام قد حوى سببا قويا لتنوع الصيغ لكلمة إصبع ألا وهو اختلاف لغات القبائل، وما دامت الصيغة تنطق بها قبيلة عربية فهي ليست مخترعة أو مصنوعة لأن الصيغة ما هي إلا انعكاس للفظ ، وقد اخترعت الصيغ حتى يسهل معرفة كيف كان العرب ينطقون بكلامهم ، فكان لابد أن تستوعب كل الكلمات ، إذ لا نستطيع أن نلغي لهجة من اللهجات ، بل لا يحق لنا ذلك، فكلها عربية وكلها فصيحة ، وعندما قرئ

[1] ـ الإعلام بمثلث الكلام 13 .
[2] ـ الصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة /د.ناصرحسين 167 .
[3] ـ المصدر نفسه 168 .

القرآن الكريم باللهجات المتنوعة فهذا قد يعدّ إيذانا بأن تحفظ كل لهجات العرب ، وليس من الإنصاف أو المنهج العلمي أن تستبعد لهجة من اللهجات لمجرد عدم شهرتها ، بل إن المنهج الوصفي يلزم أن تعرف كل التفاصيل الواردة في زمن ما من كل اللهجات حتى يمكن معرفة طريقة نطق العرب لكلماتها ، وكذا قواعدها وكل ما يتصل بها ، أما الواجب الذي دعا له وهو الاقتصار على ما شاع بين المتكلمين ، وما تداولته مؤلفات النحو والصرف فمعناه أننا سنقبر كما هائلا من صيغ المفردات العربية في المعاجم اللغوية لا يخرج عن نطاقها إلا في المناسبات القليلة، وهذا فعلا سيزيد من البعد عن العربية، والإبقاء على القليل يُخْسر هذه اللغة وناطقيها ثروة هائلة تركها الأجداد ، والأجدى من ذلك الدعوة إلى نفض غبار الزمن عن المفردات والصيغ المتنوعة القابعة في القواميس ، ونشرها بين الناس حتى يعود للعربية غناها ورونقها .

ومما ذكر أبوحيان تعدد اللغات في صيغته لفظ بعير حيث قال" وفي لغة تكسر باؤه"[1]، فهو بذلك يكون على وزن فَعيل بفتح الفاء وفِعيل بكسر الفاء بعدّ هذا الوزن الأخير لغة كما ورد في النص المنقول عن البحر ، ولكن الغريب في الأمر أن أباحيان نعت هذا الوزن بالبناء الخطأ حين قال " وإثبات فِعيل بكسر الفاء بناء خطأ "[2]، فكيف يكون لغة ويكون خطأ ؟!

وعدا إصبع وبعير هناك أسماء أخرى تنوعت صيغها ، وأشار أبوحيان إلى كون هذا التنوع مستندا لكونها لغات لقبائل متعددة ، وقد ورد ذلك في مواطن متفرقة من بحره[3]. وفي أحيان أخرى يعزو هذا التنوع إلى ظاهرة من الظواهر الصوتية، فمن ذلك قوله عن كلمة صديق في قوله تعالى ﴿أَوۡ صَدِيقِكُمۡ﴾النور﴿٦١﴾ " قرئ بكسر

[1] - البحر 5 / 313 .
[2] - الارتشاف 1 / 62 .
[3] - ينظر البحر 2 / 313 - 322 / 3 / 425 / 4 / 518 / 5 / 23 - 72 / 7 / 322 / 8 / 49 - 75 - 100 .

الصاد إتباعا لحركة الدال "[1]، وكذا بالنسبة لكلمة سلطان التي جاءت بصيغتين سُلْطان بضم السين وسكون اللام ، وسُلُطان بضم السين واللام ، وقد قرئ بهما ، فأشار أبوحيان إلى آراء النحاة حول الصيغة الثانية منهما ، حيث كان رأي سيبويه ومن تبعه من العلماء أن هذه الصيغة واردة عن العرب ، ولكن ما يميزها أنها لم يجيء عليها إلا الأسماء ، وتحديدا اسم سلطان ، وما كان على هذه الصيغة هو قليل[2]، وهناك رأي آخر وهو لصاحب المحرر الوجيز الذي يرى أن ضم اللام ما هو إلا إتباع حركة اللام لحركة السين حيث قال " وروي عن عيسى بن عمر أنه كان يقرأ ﴿بِقُرْبَانٍ﴾آل عمران﴿١٨٣﴾ بضم الراء ، وذلك للإتباع لضمة القاف ، وليست بلغة ؛ لأنه ليس في الكلام فُعُلان بضم الفاء والعين ، وقد حكى سيبويه السلطان بضم اللام ، وقال ذلك على الإتباع"[3]، وهو وإن لم يكن دقيقا فيما أورده عن سيبويه الذي لم يشر إلى الإتباع عندما تحدث عن كلمة سلطان ، ولكن هذا الرأي يدل على أن ابن عطية يرى أن ضمة اللام ما هي إلا إتباع، فهي ليست بلغة بحسب رأيه ، وما يُلحظ أن أباحيان قد مال إلى الرأي الذي يقول بأنه لغة ، وإن كانت الكلمات التي صيغت عليه قليلة[4] .

وفي بعض الأحيان لا يشير أبوحيان إلى السبب في تنوع الصيغ للكلمة ، ويكتفي بذكر الأوزان المختلفة لها[5].

المحور الثالث ــ أسماء الأعداد:للأعداد في اللغة العربية ــ كما هي في كل اللغات ــ أسماء خاصة تعرف بها ، وهذه الأسماء تقوم على أوزان معينة ، وأصول أسماء الأعداد في العربية اثنتا عشرة كلمة ، وما عداها من الأسماء متشعب منها ، وتليها غالبا أسماء المعدودات لتدل على جنس ما يُعدّ ، في حين العدد يدل على المقدار ،

---

[1] - البحر 6 / 435 .
[2] - ينظر الكتاب 4 / 260 / الأصول في النحو 3 / 198 / الممتع 1 / 124 .
[3] - المحرر الوجيز 1 / 585 .
[4] - ينظر البحر 3 / 138 / الارتشاف 1 / 82 .
[5] - ينظر البحر 2 / 454 / 3 / 443 / 4 / 228 / 5 / 319 - 419 - 428 / 6 / 8 / 8 / 184 - 193 .

ماعدا الواحد والاثنين ، فإن لفظ المعدود مفردا ومثنى يدل على الجنس وعلى العدد ، فلا يحتاج لذلك أن يذكر هذان العددان مشفوعين بالمعدود ؛ لحصول الدلالة به وحده.

وقد اهتم العلماء بأسماء الأعداد وإعرابها وكذا تمييزها وكل ما يتصل بها ، بما في ذلك بنيتها ، وهو ما يُلمس في هذه الإضاءات التي تنبعث في أثناء البحر المحيط عن صيغ ألفاظ أسماء الأعداد . فمن ذلك العدد واحد الذي له صيغة أخرى هي أحد حيث قال أبوحيان "وأحد بمعنى واحد ... وهمزة أحد هذا بدل من واو، وإبدال الهمزة مفتوحة من الواو قليل"[1]، وقد فرّق أبوحيان بين لفظ أحد المقصود به العدد واحد ، وبين أحد التي تستعمل في النفي ، كأن يقال : لا أحد في الدار ، فأحد " الذي يستعمل في النفي العام مدلوله غير مدلول واحدا [واحد] ؛ لأن واحدا ينطلق على كل شيء اتصف بالوحدة ، وأحد المستعمل في النفي العام مخصوص بمن يعقل ، وذكر النحويون أن مادته همزة وحاء ودال ، ومادة أحد بمعنى وحد أصله واو وحاء ودال ، فقد اختلفا مادة ومدلولا"[2]، وهو رأي سيبويه وشارح المفصل[3].

ومن الأعداد التي أشار إلى تنوع بنيتها خمسة فقد " قرأ شبل بن عباد عن ابن كثير بفتح ميم خمسة ، وهي لغة كعشرة "[4].

وكذلك تسعة التي تنطق بفتح التاء وكسرها ، وإن كان الكسر أشهر[5]، وقد قرئ بهما فقد " قرأ الجمهور ﴿تِسْعٌ وَتِسْعُونَ﴾ص﴿٢٣﴾ بكسر التاء فيهما ، وقرأ الحسن وزيد بن علي بفتحها "[6].

أما العدد عشرة فإن له عند تركيبه قاعدة صرفية يمكن تلخيصها فيما يلي : عندما يكون العدد المركب لمعدود مذكر ، كأن يقال : ثلاثة عشر كتابا ، فإن كلمة (عشر)

---

[1] ـ البحر 8 / 529 .
[2] ـ المصدر نفسه 7 / 221 وينظر تحفة الأريب 39 .
[3] ـ ينظر الكتاب 4 / 331 / شرح المفصل 6 / 16 - 17 .
[4] ـ البحر 6 / 609 .
[5] ـ ينظر المصدر نفسه 7 / 372 .
[6] ـ المصدر نفسه 7 / 376 وينظر 6 / 112 .

تكون مفتوحة الشين ، أما إذا كان المعدود مؤنثا ، نحو ثلاث عشرة صحيفة ، فإن لفظ (عشرة) عند الحجازيين ساكن الشين ، وعند التميميين مكسور الشين ، بل وقيل إن من اللغات ما يفتح الشين أيضا ، وقد قرئ بهذه اللغات جميعا ، حيث أورد أبوحيان ذلك في قراءة قوله تعالى ﴿ فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗا﴾البقرة﴿٦٠﴾ حيث قال "وقرأ الجمهور ﴿عَشۡرَة﴾ بسكون الشين ، وقرأ مجاهد وطلحة وعيسى ويحيى بن وثاب وابن أبي ليلى ويزيد بكسر الشين ، وروى ذلك نعيم السعيدي عن أبي عمرو ، والمشهور عنه الإسكان ، وتقدم أنها لغة تميم ، وكسرهم لها نادر في قياسهم ؛ لأنهم يخففون فَعِلا ، يقولون نَمِر نَمْر ، وقرأ ابن الفضل الأنصاري والأعمش بفتح الشين ، وروي عن الأعمش الإسكان والكسر أيضا "[1]، وقد لخّص أبوحيان موقفه من ذلك بقوله "إسكان الشين لغة الحجاز وبكسرها لغة تميم ، والفتح فيها شاذ غير معروف "[2]، وقد عدّ ابن خالويه ت(370هـ) أيضا الفتح من الشذوذ في مختصره[3]، ومن العلماء من أقرّ أن جميع القراءات بما فيها الفتح لغات[4].

وما يُلحظ في لغتي تميم والحجاز أنهما قد تبادلتا الأدوار ، فقد اشتهر التميميون بالإسكان للتخفيف ، في حين اشتهر الحجازيون بالحركة ، أما لفظ عشرة وهو في حالة تركيب فقد سكّنه الحجازيون وحرّكه التميميون ، وقد عدّ ابن جني ذلك من الانحرافات والتخليط والنقض لعادات اللغات[5] .

وما يمكن أن يفهم من هذا التداخل بين اللغتين ، وإن كان يمكن الانتصار للهجة الحجاز بأنها أكثر منطقية من لهجة تميم في تعاملها مع هذا اللفظ ، فهو عند التركيب

---

[1] ـ البحر 1 / 391 وينظر 4 / 405 .
[2] ـ المصدر نفسه 1 / 380 .
[3] ـ ينظر مختصر في شواذ القرآن / مكتبة المتنبي / القاهرة /13 .
[4] ـ ينظر إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر / أحمد البنا / تحق: د. شعبان محمد / عالم الكتب / بيروت / ط.1 / 87م / 1 / 395.
[5] ـ ينظر المحتسب 1 / 85 - 86 .

أثقل منه وهو مفرد ، فإسكانهم للشين يتوافق مع هذا المنطق ، ولكن الحقيقة التي لايمكن التغافل عنها ، وهي أن اللغات لا تقوم على منطق صارم أو قواعد بتارة ومنهجية معيارية حادة ، بل هي مرنة من جهة وتقوم على ذلك التعارف فيما بين المتكلمين الذين اختاروا سمتا معينا للتكلم يتزاوج في كثير من الأحيان مع لهجات غيرهم ، فالحدود بين لهجات العرب ليست قاسية التحديد ، بل هي متداخلة جدا ، ومن هذا فإن دراسة اللغة بوصفها من خلال النصوص وما ورد عن ناطقيها لعله أكثر جدوى من دراستها مقننة في قواعد ثابتة لا يمكن الحياد عنها ؛ لأنه قد تخرج على الدارسين قراءات أو روايات لأشعار أو نثر يقوض بناء تلك القواعد ، وهذا لا يعني أنه لا توجد قواعد يمكن الاستناد إليها ، ولكن الملاحظ أن لتلك القواعد روافد وامتدادات متنوعة يجب أن لا تغفل عند رصد القاعدة وتحديدها .

ويمكن أن ندخل ضمن أسماء الأعداد أجزاء الأعداد كالسدس والخمس والربع والثلث والنصف التي وردت في الآيات الكريمة ، وقرئت بقراءات متنوعة تؤكد تنوع بنيتها ، من ذلك " قرأ الحسن وعبد الوارث عن أبي عمرو ﴿خُمُسَهُۥ﴾الأنفال﴿٤١﴾ بسكون الميم ، وقرأ النخعي ﴿خُمُسَهُۥ﴾ بكسر الخاء على الإتباع ، يعني حركة الخاء لحركة ما قبلها "[1]. ومنه "وقرأ الحسن ونعيم بن ميسرة والأعرج ﴿ثُلُثَا ﴾ و﴿ٱلثُّلُثُ﴾ و﴿ٱلرُّبُعُ﴾ و﴿ٱلسُّدُسُ ﴾ و﴿ٱلثُّمُنُ﴾ بإسكان الوسط ، والجمهور بالضم وهي لغة الحجاز وبني أسد ، قاله النحاس من الثلث إلى العشر ، وقال الزجاج : هي لغة واحدة والسكون تخفيف "[2] أما النصف "وهو الجزء من اثنين على السواء ، ويقال بكسر النون وضمها "[3]، وقد قرئ باللغتين[4] .

[1] ـ البحر 4 / 494 .
[2] المصدر نفسه 3 / 190 وينظر 8 / 358 .
[3] ـ المصدر نفسه 2 / 232 وينظر إكمال الأعلام 2 / 714 .
[4] ـ ينظر البحر 2 / 244 / 3 / 191 .

ومما قد يُدخل في أسماء الأعداد تلك التي جاءت على صيغ مزيدة ، مثنى على وزن مَفْعَل، وثلاث ورباع على وزن فُعال ، ومعشار على وزن مِفْعال الواردة في القرآن الكريم ، إلا أن أكثر الاهتمام بالنسبة للثلاثة الأولى من العلماء ومنهم أبوحيان يدور حول سبب عدم تصرفها ، وهو جانب نحوي ، أما لفظ معشار فقد قال عن بنيته "والمعشار مفعال من العشر، ولم يبن على هذا الوزن من ألفاظ العدد غيره وغير المرباع ، ومعناهما العشر والربع "[1]، ويبدو أنه رأي الزمخشري[2]، أما الأخفش فإنه يرى أن هذا الوزن لم يرد إلا في العشر فقط[3] .

المحور الأخيرــ الأسماء الأعجمية : وقد نال هذا النوع من الأسماء نصيبه من الاهتمام من علماء العربية ، ولم يسلم من الاختلاف ، وبخاصة فيما ورد في القرآن الكريم ، حيث أثير الجدل بين العلماء حول وجود ألفاظ أعجمية في القرآن الكريم ، وانقسموا حيال هذه المسألة إلى فريقين : فريق يرفض ذلك البتة استنادا إلى قول الحق تبارك اسمه ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾الزخرف﴿٣﴾ فرأى هذا الفريق أن القول بوجود ألفاظ غير عربية في القرآن الكريم يتضارب مع المعنى الذي تحمله الآية ، وغيرها من الآيات التي تؤكد عربية القرآن ، وكان ممن رفع لواء هذا الرأي الشافعي[4] الذي رأى أن الألفاظ التي نعتت بأنها غير عربية في القرآن الكريم هي إما أن يكون هناك جهل من الناس بها ؛ نظرا لاتساع اللسان العربي وكثرة ألفاظه مما يعيق أن يلم به إنسان غير نبي ، أو أن تكون من الألفاظ التي توافقت عليها اللغات ، فتشابهت العربية مع غيرها في استخدام ذاك اللفظ ، إن لم يكن غير العرب قد تعلموه من العرب[5]، ورأيه الثاني وهو التوافق تبناه الطبري[6] فقال " بل الصواب في ذلك عندنا أن يسمى عربيا أعجميا ، أو حبشيا عربيا ... وذلك أنه غير جائز أن

---

[1] ـ البحر 7 / 276 .
[2] ـ ينظر الكشاف 3 / 571 .
[3] ـ ينظر معاني القرآن 563 .
[4] ـ الإمام أبو عبدالله محمد بن إدريس بن العباس عثمان بن شافع الهاشمي القرشي المطلبي ت 204هـ ينظر ترجمته طبقات الشافعية / عبدالرحيم الأسنوي / تحق: كمال يوسف الحوت / دار الكتب العلمية / بيروت / ط.1 / 87م / 1 / 18 / الأعلام 6 / 26 ... وغيرها .
[5] ـ ينظر الرسالة / تحق: أحمد شاكر / دار الكتب العلمية / بيروت / 41 - 45 .
[6] ـ أبوجعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري ت 310هـ ينظر ترجمته طبقات الشافعية الكبرى 3 / 120 / الأعلام 6 / 69 ... وغيرها

يتوهم على ذي فطرة صحيحة مقر بكتاب الله ممن قرأ القرآن وعرف حدود الله أن يعتقد أن بعض القرآن فارسي لا عربي ، وبعضه نبطي لا عربي ، وبعضه رومي لا عربي ، وبعضه حبشي لا عربي بعدما أخبر الله تعالى ذكره عنه أنه جعله قرآنا عربيا "[1]، وقد سار ابن فارس في ركب هؤلاء وقال بتوافق العربية مع غيرها من اللغات في بعض الألفاظ ، مع عدم وجود ألفاظ أعجمية في آي الذكر الحكيم[2]، وكذا تبنى بعض المحدثين هذا الرأي القائل بعدم وجود ألفاظ أعجمية في القرآن الكريم فقال " وخلاصة القول في هذه المسألة : إن كل ما في القرآن عربي أصلا في اللفظ والمعنى والاستعمال ، فليس فيه فارسي معرب أو رومي معرب أو حبشي معرب ، قد يكون فارسيا عربيا أو روميا عربيا أو حبشيا عربيا ، المهم أنه عربي غير معرب، إن وجود كلمات غير عربية في القرآن يتعارض مع صريح القرآن حيث أخبر الله عن كتابه بأنه جعله قرآنا عربيا غير ذي عوج ، وأنه بلسان عربي مبين "[3].

أما الفريق الثاني فإنه لايستهجن أن يقال إن في القرآن ألفاظا ذات أصول أعجمية، وجاء بحججه حيال ذلك ، فمنهم من قال " إذ اشتمال جميع القرآن على كلمتين أو ثلاث أصلها أعجمي ، وقد استعملتها العرب ووقعت في ألسنتهم ، لا يخرج القرآن عن كونه عربيا ، وعن إطلاق هذا الاسم عليه "[4]، فصاحب القول هنا يبين كون الألفاظ التي قيل إنها أعجمية قليلة بالنسبة لمفردات آي الذكر من جهة ، ومتداولة عند العرب من قبل القرآن الكريم ، فتغلغلت في لغتهم حتى صارت جزءا منها ، ولذا لم يستغربها العرب عند سماعها في القرآن الكريم ، وهو رأي تداولته كتب اللغة المؤيدة له ، وأكدت أن العرب لم يكونوا منغلقين تمام الانغلاق ، بل إنهم من خلال رحلاتهم قد خالطوا غيرهم ، فدخلت لغتهم ألفاظ قاموا بتعريبها ، وإلباسها حلة عربية حتى

[1] ـ جامع البيان في تأويل القرآن 1 / 16 - 19 .
[2] ـ ينظر الصاحبي 48 - 52 .
[3] ـ الأعلام الأعجمية في القرآن الكريم / د. صلاح الخالدي / دار القلم / دمشق / 33 - 34 .
[4] ـ المستصفى في علم الأصول / أبوحامد الغزالي / تحق: محمد عبدالسلام / دار الكتب العلمية / بيروت / ط.1 / 2000م / 85 .

أصبحت مستساغة عندهم ، واستعملوها في أشعارهم من قبل أن ترد في آي الذكر ، وصارت جزءا من العربية ، فمن قال إنها عربية فهو صادق ، ومن قال إنها أعجمية فهو صادق[1] .

ومن المحدثين من تبعهم وتبنى رأيهم قائلا بوجود الأعجمي من ضمن ألفاظ القرآن بعد أن تم تعريبه ، وصار جزءا من العربية[2] . ويبدو أن هذا الرأي هو الذي يميل إليه العقل ، وبخاصة إذا نظرنا إلى كثير من اللغات وهي تعج بمفردات تعود في أصولها إلى لغات أخرى ، ولكننا مع ذلك لا نستطيع أن ننكرها على اللغة التي اقترضتها ، وهو ما حدث في العربية التي كانت رياح التغيير ــ قبل ثبوتها مع القرآن الكريم ــ تدفع بكلمات للدخول إليها ، وكذا لكلمات بالتطور فيها من دلالة إلى أخرى ، فكان من نصيب العرب أن دخلت في لغتهم ألفاظ أعجمية عرّبوها وتداولوها، فصارت جزءا من لغتهم ، وأغرب ما يلحظ عن أقوال أصحاب الرأي الأول القائل بعدم وجود ألفاظ أعجمية في القرآن الكريم هو تلك الربكة الملحوظة فيما أورده صاحب الأعلام الأعجمية في القرآن الكريم الذي على الرغم من ترجيحه لهذا الرأي وإيمانه به ، ذكر أعلاما وسمها بالأعجمية وقال إنها موجودة في القرآن ، وتحدث عنها ومع ذلك يقول هو عربي ووجود هذه الأعلام لا يضير ولا يغير عربيته ؛ إذ ليس فيه فارسي معرب أو رومي معرب أو حبشي معرب ، وبالوقت ذاته يقول إن هذه الأسماء معربة وليست عربية وهذا لعمري لهو تناقض صريح ، وليُنظر إلى كلماته فقد قال " إن ورود العلم الأعجمي بحروف عربية في القرآن لايعني أنه صار عربيا ، لقد بقي أعجميا ؛ لأنه مستعمل من قبل غير العرب اسما لغير العربي ،

[1] ـ ينظر المحرر الوجيز 1 / 47 ـ 48 / المزهر في علوم اللغة / السيوطي / تحق: فؤاد علي / دار الكتب العلمية / بيروت / ط.1 / 98م / 1 / 210 ـ 212 / الإتقان له 3 / 938 .

[2] ـ ينظر التعريب في القديم والحديث / د. محمد حسن / دار الفكر العربي / القاهرة /39 ـ 60 / القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث 305 وما بعدها .

ووروده في القرآن جعله معربا وليس عربيا "[1]، وقال " فالأعلام الأعجمية في القرآن أعلام في اللغات التي نطق بها الأقوام الآخرون من غير العرب ، ولما استعملها العرب ترجموها إلى اللغة العربية ، وعربوها بحروف عربية ، وتعريبهم لها بالحروف العربية لم يلغ أعجميتها "[2]، وينهي ذلك بقوله " لقد عربها القرآن بحروف عربية ، وترجمها إلى اللغة العربية ، ونقلها إلى اللغة العربية ، وهذا مجرد تعريب لفظي لها لا يلغي أصلها الأعجمي وحروفها الأعجمية ومعانيها الأعجمية ، وورود الأعلام الأعجمية في القرآن لايتعارض مع عربية القرآن الذي جعله الله لسانا عربيا مبينا ؛ لأن الأعلام مشتركة بين اللغات المختلفة ، والله أعلم "[3]. وهذا الكلام المرتبك منه وصل إلى حقيقة وهي أن وجود أعلام أعجمية ، أو حتى غير أعلام ــ نحو أسماء ذوات ــ في القرآن الكريم لا يتعارض مع عربيته ، ولكن ليس لكونها مشتركة، وإنما لكونها قد دخلت اللسان العربي فصارت جزءا منه ، وبخاصة بعد التغيير الذي طرأ لصيغتها في كثير من الأحيان .

أما أبوحيان فإنه اختار الرأي القائل بوجود ألفاظ ذات أصول أعجمية في القرآن الكريم ، وقد ألف كتابا يبينها وهو تحفة الأريب بما في القرآن من اللغات والغريب ، كما أوضح كيفية تعامل العرب مع المفردات غير العربية التي دخلت اللسان العربي ، فهي على ثلاثة أقسام : قسم غيرته العرب وألحقته بكلامها ، فأخذ أوزانها كما عُرِف المزيد فيه من الحروف ومواضعها ، فأخذ حكم الأسماء العربية الوضع ، وقسم غيرته ولم يُلحق بأبنية كلام العرب ، وقسم تركوه على حاله غير مغير[4] . وهذا دعاه إلى تتبع الأسماء الأعجمية الواردة في القرآن الكريم ، وتوضيح أوزانها وما طرأ على بنيتها من تغيير في بحره فكان تداوله لها بطريقتين :

---

[1] ـ الأعلام الأعجمية في القرآن الكريم 35 .
[2] ـ المصدر نفسه 37 .
[3] ـ المصدر نفسه / الصفحة نفسها .
[4] ـ ينظر الارتشاف 1 / 146 .

بعض الأسماء وضح حركاتها ولكنه لم يعط لها وزنا محددا ، من ذلك مثلا " وقرأ الجمهور إبراهيم بألف وبياء والهاء مكسورة ، وأبورجاء بحذفهما والهاء مفتوحة مكسورة معا ، وأبوموسى الأشعري وابن الزبير إبراهام بألف في كل القرآن ، ومالك بن دينار إبراهم بألف وفتح الهاء وبغير ياء ، وعبدالرحمن بن أبي بكرة إبراهم بكسر الهاء وبغير ياء في جميع القرآن ، وقال ابن خالويه وقد جاء إبراهم يعني بألف وضم الهاء "[1] ، ومنه أيضا " القرطاس اسم لما يكتب عليه من رق وورق ... وكسر القاف أكثر استعمالا وأشهر من ضمها ، وهو أعجمي وجمعه قراطيس "[2]، وغير ذلك من المواضع[3] التي اهتم فيها ببنية الأسماء سواء أكانت للأعلام أم للذوات ، دون أن يحدد وزنها بالضبط .

وبعض الأسماء الأخرى صرح بوزنها ، وباختلاف العلماء أو عدم اختلافهم حول ذلك الوزن من ذلك على سبيل المثال " آدم اسم أعجمي ... ومن زعم أنه أفعل مشتق من الأدمة ... فغير صواب لأن الاشتقاق من الألفاظ العربية ... ومن زعم أنه فاعل من أديم الأرض ، فخطؤه ظاهر لعدم صرفه ، وأبعد الطبري في زعمه أنه فعل رباعي سمي به "[4]، ومنه " التنور ... ووزنه فعول عند أبي علي ، وهو أعجمي وليس بمشتق ، وقال ثعلب : وزنه تفعول من النور ، وأصله تنوور ، فهمزت الواو ثم خففت ، وشدد الحرف الذي قبله "[5]، وغير هذه المواضع كثير[6].

وقد تحدث العلماء كثيرا حول أبنية الأسماء الأعجمية ؛ وبخاصة أن منها ما صار قريبا من أوزان الأسماء العربية ، كما أن تداولها مع الألفاظ العربية جعلها جزءا من نسيج الكلام العربي ، فكان من الطبيعي أن يرصد الصرفيون أبنيتها مهما كانت غريبة ، كما وجب

---

[1] - البحر 8 / 455 .
[2] - المصدر نفسه 4 / 72 .
[3] - ينظر المصدر نفسه 1 / 465 - 542 - 545 / 3 / 413 / 5 / 192 - 280 / 6 / 32 / 7 / 358 - 359 .
[4] - المصدر نفسه 1 / 285 .
[5] - المصدر نفسه 5 / 200 .
[6] - ينظر المصدر نفسه 1 / 301 - 353 / 2 / 117 - 258 - 269 - 270 - 386 - 387 - 393 - 409 - 475 - 482 / 3 / 417 - 481 - 510 / 4 / 168 - 169 - 178 - 339 / 6 / 154 - 189 / 7 / 125 / 8 / 202 - 226 .

الاهتمام بها وإبرازها ، ولذلك كان اقتراح صاحب الصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة حول صيغ الألفاظ المعربة وأوزانها غربيا ، بل ومستهجنا ، فقد قال مقترحا " والذي نقترحه إبعاد هذه الصيغ والأوزان الغربية وأمثالها عن العربية ، والتي يمكن معرفتها من غرابة نطقها ، وغرابة الكلمات المستدل بها على وجودها ، ولم تكن العربية في حاجة إلى هذه الصيغ الغربية التي ينوء بحملها الدارسون والناطقون على حد سواء ، ولا يمكن إنكار وجود الكلمات المعربة في لغتنا العربية التي يمتد عمر بعضها إلى العصر الجاهلي "[1].

فإذا كان لا يمكن إنكار وجود الكلمات المعربة فكيف يمكننا أن نبعد صيغها ؟ فتلك الكلمات قد دخلت إلى العربية ، وصارت جزءا منها من ذلك ما ورد في القرآن الكريم . كما أن التأثر بالآخرين وارد في كل عصر ، وهذا يدعو إلى تقبل تلك الصيغ الجديدة التي تدخل مع الألفاظ المعربة ، وبخاصة أنها رافد من روافد الإثراء ، بدل أن تفترق كلمتنا حول ترجمة المصطلح أو الاسم من مكان إلى آخر ، وإن كان ذلك التفرق هو الآخر لا يعني الفرقة وإنما التنوع ، كما أن كثرة الصيغ يسهل دخول المفردات الجديدة المعربة ؛ لأنها ستجد لها قاعدة صرفية تقوم عليها ، ووزنا تصاغ عليه .

[1] ـ الصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة /د.ناصر حسين 166 .

التذكير والتأنيث :

يتميز الاسم عن الفعل والحرف بانقسامه إلى مذكر ومؤنث ؛ وذلك لكونه يدل على مسمى ، وهذا المسمى قد يكون مذكرا أو مؤنثا ، حقيقة أو مجازا بأن يكون قد تعاملت العرب مع اللفظ تعاملهم مع المذكر أو مع المؤنث مع عدم وصفه لا بذكورة ولا بأنوثة .

والأصل في اللغة هو المذكر ، أما المؤنث فقد عُدّ فرعا ولذلك احتاج هذا الفرع للدلالة عليه إلى علامات خاصة تبينه ، فكانت أهم العلامات التي اتفق عليها النحاة[1] هي التاء التي عدت أكثر دلالة وأظهر من غيرها من علامات التأنيث[2] . كما عدّها بعض المحدثين هي " العلامة القدمى بدليل وجودها في كل اللغات السامية ، بل في المصرية القديمة أيضا "[3]، كما أن هناك من أراد أن يدخلها في دائرة الضمائر ؛ وذلك لكونها لا تختلف عن التاءات التي عدّت ضمائر متصلة كالتاء في كتبتُ وكتبتَ وكتبتِ ونحوها ، ولكن هذه المسألة رُدّت بقوة ؛ نظرا للاختلافات الجوهرية فيما بين تاء التأنيث وتاء الضمير تجعلها لا تدخل في هذه المجموعة ، ولا تعدّ من الضمائر[4] .

فتاء التأنيث التي تنطق هاء عند الوصل هي العلامة الأولى للتأنيث ، أما العلامة الأخرى فهي الألف ، وقد قُسمت إلى مقصورة وممدودة عند البصريين[5]، أما الكوفيون فقد عدّوا كل نوع منهما أصلا بذاته[6] .

أغراض تاء التأنيث :

---

[1] ـ عدّد بعض النحويين علامات أخرى مثل التاء والنون في الأفعال ، والكسرة في نحو فعلتِ يا امرأة وغيرها ينظر المذكر والمؤنث / السجستاني /37 / شرح المفصل 5 / 89 .

[2] ـ ينظر الهمع 3 / 290 .

[3] ـ لغة تميم / د. ضاحي عبدالباقي / الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية / القاهرة / 85م / 469 وينظر لغة طيء وأثرها في العربية / د. عبدالفتاح محمد / دار العصماء / دمشق / ط.1 / 2009م / 225 .

[4] ـ ينظر تحقيقات نحوية / د. فاضل السامرائي / دار الفكر / عمان / ط.2 / 2007م / 44 وما بعدها .

[5] ـ ينظر الكتاب 3 / 213 / المنصف 1 / 154 - 156 / شرح المفصل 5 / 90 - 91 / شرح الكافية الشافية 4 / 1730 .

[6] ـ ينظر الهمع 3 / 289 - 290 / التبصرة والتذكرة 2 / 615 - 616 / المذكر والمؤنث / ابن التستري / تحق: د. أحمد عبدالمجيد / مكتبة الخانجي / القاهرة / ط.1 / 83م / 47 ... وغيرها .

قد تجيء التاء الملحقة بالاسم للتأنيث ولغير التأنيث ، فتتحقق بوجودها أغراض يستفاد منها ، ومما أورده أبوحيان في هذه المسألة ما يلي :

1 ــ التفريق بين المذكر والمؤنث : وهو أعم الأغراض ، ويتم التفريق قياسا بدخول التاء على أكثر الأسماء المشتقة ؛ ليفرق بين مذكرها ومؤنثها ، نحو مسلم ومسلمة ، ولا تدخل على أسماء الأجناس الجامدة إلا سماعا ؛ نظرا لوجود اسم خاص بالمذكر ، وآخر يخص المؤنث .

وقد كان هذا الدخول على الجامد مثار اختلاف بين الباحثين المحدثين ، فمنهم من يرى أن الأصل في اللغة أن الناس كانوا يفرقون بين المذكر والمؤنث بالتاء ثم استحدثوا كلمة لكل نوع ، واستند أصحاب هذا الرأي فيه إلى كون لهجات العامة قد احتفظت بشيء من هذا الاستخدام القديم ، حيث يقولون قط وقطة[1] . ومنهم من يرى أن الأصل هو لفظ المذكر يطلق على النوعين فيقال إنسان للرجل وللمرأة ، ثم تطورت اللغة ومُيز المؤنث من المذكر بلفظ يخص كل واحد منهما ، كأن يقال رجل للدلالة على الذكر من البشر ، وامرأة للدلالة على الأنثى ، ثم ارتقوا في مرحلة ثالثة إلى التمييز بين المذكر والمؤنث بتاء التأنيث ، فقالوا: إنسان وإنسانة وزوج وزوجة[2].

ومهما يكن من أمر الأسبق فإن تأنيث الأسماء الجامدة بالتاء ليس متداولا كثيرا ، وقد نُسب إلى لهجة طيء من اللهجات العربية[3]، وقد أشار أبوحيان إلى هذا التأنيث دون تحديد اللهجة المستعملة له فقال " والغلام الولد الذكر ، وقد يقال للأنثى غلامة "[4] " الشيخ معروف ... وقد يقال للأنثى شيخة "[5] " ويقال رجل ورجلة كما قالوا امرؤ وامرأة "[6] ، وغير ذلك من الأسماء[7] .

---

[1] ـ ينظر لغة طيء 226 .
[2] ـ ينظر مقالات ونقاشات في اللغة / د. عصام نورالدين / دار الصداقة العربية / بيروت / ط.1 / 95م/ 150 وما بعدها / لغة تميم 471 .
[3] ـ ينظر لغة طيء 226 .
[4] ـ البحر 6 / 165 .
[5] ـ المصدر نفسه 5 / 237 .
[6] ـ المصدر نفسه 2 / 187 .
[7] ـ ينظر المصدر نفسه 2 / 475 / 3 / 308 / 7 / 457 .

2 ــ التفريق بين الجنس وواحده : من ذلك نمل ونملة ، فهذه التاء لا تميز بين مذكر هذا الجنس ومؤنثه ، وإنما تميز بين جمعه وواحده ، وقد أكد أبوحيان على ذلك بقوله مفسرا للآية الكريمة ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوۡاْ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمۡلِ قَالَتۡ نَمۡلَةٞ﴾النمل﴿١٨﴾ " ولحوق التاء في ﴿قَالَت﴾ لا يدل على أن النملة مؤنث ، بل يصح أن يقال في المذكر (قالت نملة) لأن نملة وإن كان بالتاء فهو مما لا يتميز فيه المذكر من المؤنث ، وما كان كذلك كالنملة والقملة مما بينه في الجمع وبين واحده من الحيوان تاء التأنيث ، فإنه يخبر عنه إخبار المؤنث على أنه ذكر أو أنثى ؛ لأن التاء دخلت فيه للفرق لا دالة على التأنيث الحقيقي ، بل دالة على الواحد من هذا الجنس "[1]، وهذا يُلحظ فيما لا يمكن التفريق بين مؤنثه ومذكره ، حتى أنه لايوجد في اللغة كلمة تخص المذكر ، وأخرى تخص المؤنث ، أما ما يميز كما في مثل دجاجة فإن لمذكره اسم آخر وهو الديك ، يميز به بين المذكر والمؤنث ، وهذا يدل على أن اللغة موقوفة على الاستخدام ، والاستخدام يعتمد على التمييز والملاحظة ، فإن لم يتمكن المتكلمون من التمييز بين الجنسين كما في حال النمل لم يكن هناك لفظ يخص المؤنث وآخر للمذكر .

3 ــ تأنيث الجمع : يؤنث لفظ بعض الجموع بإضافة التاء إليه ، ولكن ذلك يُعتمد فيه على السماع ولا ينقاس ، من ذلك " وجمع البعل بعول وبعولة كفحل وفحولة ، التاء فيه لتأنيث الجمع ولا ينقاس ، فلا يقال في كعوب جمع كعب كعوبة "[2]، ومنه أيضا "والتاء في الملائكة لتأنيث الجمع"[3].

4 ــ تأكيد معنى الجمع : إضافة التاء إلى بعض الجموع عدّه أبوحيان لتأكيد معنى الجمع حيث قال " الجمع جاء على فعول نحو عم وعموم وفحل وفحول ، ثم جيء بالتاء لتأكيد معنى الجمع "[4].

---

[1] ـ البحر 7 / 59 .
[2] ـ المصدر نفسه 2 / 186 .
[3] ـ المصدر نفسه 1 / 284 .
[4] ـ المصدر نفسه 3 / 100 .

5 ــ المبالغة : ومن الأغراض التي يؤديها وجود التاء في نهاية الاسم المبالغة كما في قولهم : علاّمة وفهّامة ونابغة فهذه صفات تنتهي بالتاء التي تعطي معنى المبالغة لا التأنيث بدليل وصف الذكور بها ، فيقال : رجل علاّمة وهو نابغة .

ومن الأسماء التي أوردها أبوحيان وقد لحقتها هذه التاء لهذا الغرض الملائكة فقال "والتاء في الملائكة لتأنيث الجمع ، وقيل للمبالغة "[1]، وبيّنة فقال " قالوا: ويجوز أن تكون التاء في بيّنة للمبالغة "[2]، وغيرها[3].

تلك هي الأغراض التي ذكرها أبوحيان للتاء في بحره ، وقد أضاف غيره من الأغراض تأكيد التأنيث الذي يفهم من تاء ناقة ونعجة مثلا ، وأن تكون التاء في معنى النسب نحو تاء الأزارقة والمهالبة ، وكذا لتوضيح تعريب الكلمة نحو جواربة ، وللعوض في الجمع نحو زنادقة ، وما إلى ذلك من الأغراض[4] .

دخول التاء على ما يختص بالأنثى :

هناك بعض الصفات التي تخص المؤنث كالحمل والرضاعة وما شابه ، حيث لا يشاركها فيها المذكر ، ولذلك قد يرى بعضهم أن لا حاجة لدخول التاء على هذه الصفات ؛ لأن من يرى الصفة دون تاء التأنيث لن يشك لحظة أن الموصوف مذكر ، ومع ذلك يُلحظ دخول تاء التأنيث عليها ، وإن صدحت الآراء بأفضلية عدم دخول التاء[5] . ومن هذا الدخول يمكن القول بأن التاء كما أُسلف ليس الغرض الوحيد من إلحاقها بالأسماء هو التفريق بين المذكر والمؤنث ، وإنما قد تلحق لتؤدي أغراضا

---

[1] ـ البحر 1 / 284 .
[2] ـ المصدر نفسه 4 / 145 .
[3] ـ ينظر المصدر نفسه 1 / 630 .
[4] ـ ينظر شرح المفصل 5 / 97 ـ 98 / المذكر والمؤنث للسجستاني 37 وما بعدها / الكامل في اللغة والأدب / المبرد / تحق: د. يحيى مراد / مؤسسة المختار / القاهرة / ط.1 / 2007م /817 / شرح الكافية الشافية 4 / 1731 / التذكرة والتبصرة 619 / المذكر والمؤنث / ابن الأنباري / تحق: الشيخ محمد عضيمة / القاهرة / 99م / 2 / 257 وما بعدها / المذكر والمؤنث لابن التستري 52 / النكت الحسان 201 / النحو الوافي 4 / 590 وما بعدها / التأنيث في اللغة العربية / د. إبراهيم بركات / دار الوفاء / المنصورة / ط.1 / 88م / 59 / اللهجات العربية في التراث / د. أحمد الجندي / الدار العربية للكتاب / ليبيا / 78م / 2 / 629 ... وغيرها .
[5] ـ ينظر النحو الوافي 4 / 594 .

أخرى عُرضت فيما سبق ، وبالنسبة لدخولها على الصفات الخاصة بالأنثى فإن دخولها كما أورد أبوحيان " وجاء لفظ مرضعة دون مرضع ؛ لأنه أريد به الفعل لا النسب بمعنى ذات رضاع "[1]، ومعنى ذلك أن التاء تدخل على الصفة إذا كان المعنى أن من تتسم بتلك الصفة تمارسها فعلا أو أنها ستمارسها ، فيدل هذا على إرادة الفعل وحدوثه ، أما إذا أريد بالصفة الثبوت وأنها صفة غريزية فيمن توصف بها فالتاء هنا تحذف منها فيقال مرضع أو حامل ... إلخ .

ما يستوي فيه المذكر والمؤنث :

هناك بعض الصفات تُطلق على المؤنث كما تُطلق على المذكر دون إلحاق التاء بها، أو قد يكون دخول التاء عليها قليلا ، وهذه الصفات هي :

أ ــ ما جاء على وزن فعول : نحو بغي " والبغي المجاهرة المشتهرة في الزنا ، ووزنه فعول عند المبرد ، اجتمعت واو وياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت في الياء ، وكسر ما قبلها لأجل الياء كما كسرت في عصي ودلي، قيل: ولو كان فعيلا لحقتها هاء التأنيث فيقال بغية "[2]، ومنها أيضا عدو "والعدو يكون للواحد والاثنين والجمع ، والمذكر والمؤنث ... وقد أنث فقالوا عدوة "[3]، ومنها ركوب ولكنها تختلف عما سبق أنها بمعنى مفعول ، ولذلك جاز أن تلحق بها تاء التأنيث فيقال : ركوب وركوبة ، وقد قرئ بهما ، ذكر ذلك أبوحيان حين قال " وقرأ الجمهور ﴿ رَكُوبُهُمْ ﴾يس﴿٧٢﴾وهو فعول بمعنى مفعول ... وقرأ أبي وعائشة ركوبتهم بالتاء ، وهي فعولة بمعنى مفعولة "[4].

ب ــ ما جاء على فعيل : قال ابن مالك :

---

[1] - البحر 6 / 324 - 325 .
[2] - المصدر نفسه 6 / 170 .
[3] - المصدر نفسه 1 / 311 .
[4] - المصدر نفسه 7 / 331 .

"ومنعوا التاء من فعيل إن كان كالقتيل والكحيل

وربما أنث بالتاء حملا على نظير زنة وأصلا"[1]

لا تلحق التاء ما كان على وزن فعيل بمعنى مفعول بشرط أن تجري على موصوف ظاهر أو ملحوظ لدليل ، من ذلك ﴿وَمَا قَوْمُ لُوطٍ مِّنكُم بِبَعِيدٍ ﴾هود﴿٨٩﴾ قال أبوحيان " ويجوز أن يسوى في قريب وبعيد وكثير وقليل بين المفرد والجمع ، وبين المذكر والمؤنث ، كما قالوا: هو صديق وهم صديق ، وهي صديق وهن صديق "[2]، ومنها أيضا " والحصيد فعيل بمعنى مفعول ، أي المحصود ولم يؤنث كما لم تؤنث امرأة جريح "[3].

أما إذا لم يستوف ما جاء على وزن فعيل ما اشتُرط له فإنه يجوز فيه أن تلحقه التاء ، كأن لا يكون بمعنى مفعول من ذلك ﴿وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا ﴾الإسراء﴿٨﴾ فقال أبوحيان " والذي يظهر أنها حاصرة لهم محيطة بهم من جميع جهاتهم ، فحصير معناه ذات حصر ، إذ لو كان للمبالغة لزمته التاء لجريانه على مؤنث كما تقول : رحيمة وعليمة ، ولكنه على معنى النسب "[4]، فعدم لحوق التاء ليس لكونه فعيل بمعنى مفعول ، وإنما لكونه على معنى النسب . ومنها أيضا ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾ المدثر﴿٣٨﴾ " و﴿رَهِينَة﴾ بمعنى رهن كالشتيمة بمعنى الشتم ، وليست بمعنى مفعول ؛ لأنها بغير تاء للمذكر والمؤنث ، نحو: رجل قتيل وامرأة قتيل ، فالمعنى : كل نفس بما كسبت رهن "[5].

---

[1] ـ شرح الكافية الشافية 4 / 1732 .
[2] ـ البحر 5 / 255 .
[3] ـ المصدر نفسه 5 / 145 .
[4] ـ المصدر نفسه 6 / 11 .
[5] ـ المصدر نفسه 8 / 371 .

وقد يأتي ما كان على وزن فعيل بمعنى مفعول ولكنه يجري مجرى الأسماء ، فعند ذلك تلحقه التاء ومنه " النطيحة هي التي ينطحها غيرها فتموت بالنطح ، وهي فعيلة بمعنى مفعولة صفة جرت مجرى الأسماء فوليت العوامل ، ولذلك ثبت فيها الهاء "[1].

ج ــ ما جاء على مفعال نحو " ﴿مِّدۡرَارٗا ﴾نوح﴿١١﴾ من الدر وهو صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث ، ومفعال لا تلحقه التاء إلا نادرا فيشترك فيه المذكر والمؤنث ، تقول: رجل محدابة ومطرابة ، وامرأة محدابة ومطرابة "[2].

أسماء بين التذكير والتأنيث :

ينقسم الاسم المؤنث باعتبار مدلوله إلى حقيقي التأنيث الذي ينقسم إلى: ظاهر العلامة نحو فاطمة ، ومقدر العلامة نحو زينب ، ومجازي التأنيث ظاهر العلامة نحو غرفة ، ومقدرها نحو دار ، فهذه أقسام أربعة للمؤنث ، ويُلحظ أن الأقسام الثلاثة الأولى تأنيثها ظاهر ؛ لأن الأول والثاني حقيقيا التأنيث والثالث مقرون بعلامته ، في حين الرابع يحتاج إلى توجيه تأنيثه بتقدير العلامة له ؛ لأن تأنيثه غير حقيقي مع تجرده من العلامة ، فاختلفت الرؤية في تحديد نوع كثير من الكلمات المنتمية إليه ، فمن يعاملها معاملة المذكر ، ومن يعطيها صفة المؤنث حتى صارت قابلة للتذكير والتأنيث ، ويبدو أن اختلاف اللهجات العربية حول كل كلمة من تلك الكلمات هو سبب هذا الاضطراب في تحديد نوعها ، فبعضهم يقصد إلى تأنيثها ، وبعضهم يعمد إلى تذكيرها من ذلك قولهم " شاة راجن وداجن ، إذا استأنست وألفت ، ومن العرب من يقول شاة راجنة وداجنة بالهاء "[3]، فقوله من العرب يدل على أن اللهجات اختلفت

[1] ـ البحر 3 / 426 .
[2] ـ المصدر نفسه 8 / 333 .
[3] ـ المذكر والمؤنث / ابن الأنباري 1 / 173 .

في تحديد نوع هذه الكلمات وغيرها بين التأنيث والتذكير ، ومما أورده أبوحيان في هذا السياق :

1 ــ الجنس الذي يميز واحده بتاء حيث ذكر أنه " يؤنثه الحجازيون ويذكره التميميون وأهل نجد "[1] وأكد ذلك في موضع آخر حيث قال " وأهل الحجاز يؤنثون الجنس المميز واحده بالتاء ، وأهل نجد يذكرون ألفاظا واستثنيت في كتب النحو "[2]، وهذه الجملة توحي بأن الصبغة العامة لهذا النوع من الألفاظ هو التأنيث عند جميع القبائل ، إلا أن أهل نجد يذكرون منه بعض الألفاظ مما يعطي إيحاء أن هذه الظاهرة هي من باب تطور نظر العرب لهذه الكلمات ، وبقي بعضها شاهدا على هذا التحول ، وبخاصة أن الأصل في اللغة هو التذكير ، فالتحول من التذكير إلى التأنيث يمكن أن يعد من باب التغيير والتطور في اللهجات العربية .

2 ــ البئر : كلمة البئر " مؤنثة على وزن فِعْل بمعنى مفعول ، وقد تذكر على معنى القليب "[3]، ويرى السجستاني أن القليب هو الآخر " مذكر ... وقد يؤنث "[4]، فالاضطراب ليس في لفظ البئر فقط ، وإنما أيضا في لفظ القليب وهو البئر قبل أن تطوى أو البئر القديمة[5]، فتذكيرها على معنى القليب بحسب ما أورد أبوحيان لا يحتج به ، فيبدو من هذا أن الاختلاف اللهجي هو السبب في هذا التنوع بين التذكير والتأنيث، وقد عدّ صاحب تثقيف اللسان وتلقيح الجنان تذكير لفظ البئر خطأ والصواب أن يؤنث[6]، ولكن ما يبدو مما ورد في كتب اللغة أن التذكير والتأنيث وارد لهذه الكلمة، فلا يمكن أن يغلب أحدهما على الآخر ، أو أن يخطّأ أحد الاستعمالين.

---

[1] ـ البحر 1 / 219 .
[2] ـ المصدر نفسه 7 / 333 .
[3] ـ المصدر نفسه 6 / 345 .
[4] ـ المذكر والمؤنث 138 .
[5] ـ ينظر تهذيب اللغة (قلب) 9 / 174 - 175 / المحكم والمحيط الأعظم (ق.ل.ب) 6 / 425 .
[6] ينظر تثقيف اللسان / ابن مكي الصقلي / تحق: د. عبدالعزيز مطر / مكتبة الثقافة الدينية / القاهرة / 95م / 141 .

3 ــ سبيل : وهي من الألفاظ المذكرة لفظا ، ولكنها عوملت معاملتين إحداهما بالتذكير والأخرى بالتأنيث ، وقد حدّد أبوحيان القبائل التي تُذكِّر هذا الاسم من تلك التي تؤنثه فقال " وتميم وأهل نجد يُذكِّرون السبيل ، وأهل الحجاز يؤنثونها "[1]، وقد قرئ بهما حيث " قرأ عبد الله ﴿ قُلۡ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ ﴾يوسف﴿١٠٨﴾ على التذكير "[2]، وهذه القراءة لابن مسعود ت(32هـ) أعطت انطباعا أن قراءته تنطلق من تأثره بلهجة قومه وهي قبيلة هذيل ، وقبيلته وإن كانت حجازية فقد كان لها بعض الاختلاف عن باقي قبائل الحجاز؛ نظرا لموقعها المتوسط بين قبائل وسط الجزيرة العربية مما قد يكون له أثر في تذبذبها أحيانا في التعامل مع الألفاظ بحسب عمق المؤثرات الواقعة عليها ، ولهذا فإن بعض ما يؤنثه الحجازيون قد تجعله هذيل مذكرا ، ولذا جاءت هذه القراءة مخالفة[3] . وقد أشار بعض العلماء أيضا إلى أن سبيل مما يذكر ويؤنث[4]، ورجح صاحب كتاب لغة طيء أن تكون قبيلة طيء ممن يؤنث هذه الكلمة[5] .

4 ــ السكين : " تُذكّر وتؤنث قاله الفراء والكسائي ولم يعرف الأصمعي فيه إلا التذكير "[6]، ورجح السجستاني التذكير وقال " لا اختلاف فيه "[7]، في حين عدّه غيره مما يذكر ويؤنث[8]، " واللغويون حينما صرحوا بأن السكين يذكر ويؤنث لم يسعفهم في الاستدلال على التذكير إلا شاهد هذلي ... فمن حقنا أن نستأنس به في ذلك ، فيبدو أن هذيلا كانت تتجه أحيانا إلى التذكير فلا تؤنث حين ذاك إلا إذا كان الاسم مؤنثا تأنيثا حقيقيا "[9]، أما عدّ تأنيثه خطأ[10] فلا ينظر إليه ؛ إذ لا بد من أن يحاط بكل لهجات

---

[1] ـ البحر 4 / 144 .
[2] ـ المصدر نفسه 5 / 346 .
[3] ـ ينظر من لغات العرب لغة هذيل / د. عبدالجواد الطيب الأستاذ بجامعة طرابلس / د.ت / 168 .
[4] ـ ينظر المذكر والمؤنث / السجستاني 29 / المذكر والمؤنث / ابن التستري 51 .
[5] ـ ينظر لغة طيء 232 .
[6] ـ البحر 5 / 300 .
[7] ـ المذكر والمؤنث 146 .
[8] ـ ينظر المذكر والمؤنث / ابن التستري 51 .
[9] ـ من لغات العرب لغة هذيل 170 .
[10] ـ ينظر تثقيف اللسان 137 .

العرب ، كما لا بد من أن يؤخذ بها ، ولا سبيل إلى المعيارية هنا ؛ لأن كل اللهجات فصيحة بغض النظر عن درجة شهرتها .

5 ــ السلطان : اسم مما يؤنث ويذكر[1]، وإن ورد في القرآن مذكرا ، وقد أُشير إلى تأنيث طيء له من القبائل العربية[2]، وأورد أبوحيان سبب التذكير والتأنيث لهذه الكلمة فقال " فمن ذكّر ذهب به إلى البرهان والاحتجاج ، ومن أنّث ذهب به إلى الحجة "[3].

6 ــ السِّلم : " يذكر ويؤنث فقيل : التأنيث لغة ، وقيل على معنى المسالمة ، وقيل حملا على النقيض وهو الحرب "[4].

7 ــ السُّلم : " والسلم الذي يصعد عليه ويرتقى ، وهو مذكر ، وحكى الفراء فيه التأنيث ، قال بعضهم : تأنيثه على معنى المرقاة لا بالوضع "[5].

8 ــ الشمس : وقد رجح العلماء تأنيثها[6]، إلا أن أباحيان قد أشار إلى تذكيرها أيضا وبخاصة أن القرآن الكريم قد أشار إليها بإشارة المذكر في قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَـٰذَا رَبِّى هَـٰذَآ أَكْبَرُ ﴾الأنعام﴿٧٨﴾ حيث قال " المشهور في الشمس أنها مؤنثة ، وقيل: تذكر وتؤنث ، فأنثت أولا على المشهور ، وذكرت في الإشارة على اللغة القليلة مراعاة ومناسبة للخبر ، فرجحت لغة التذكير التي هي أقل على لغة التأنيث "[7]، فإذا كان القرآن الكريم قد استخدم اللغة القليلة ورجحها في موضع من المواضع على اللغة المشهورة ، فمن باب أولى أن يتخذ هذا الصنيع مقياسا تعامل به كل اللهجات غير

[1] ـ ينظر المذكر والمؤنث / السجستاني 119 / المذكر والمؤنث / ابن التستري 51 .
[2] ـ ينظر لغة طيء 232 .
[3] ـ البحر 3 / 395 .
[4] ـ المصدر نفسه 4 / 509 وينظر المذكر والمؤنث / السجستاني 120 / المذكر والمؤنث / ابن التستري 51 .
[5] ـ البحر 4 / 118 وينظر المذكر والمؤنث / السجستاني 146 / المذكر والمؤنث / ابن التستري 51 - 54 .
[6] ـ ينظر المذكر والمؤنث / السجستاني 145/ المذكر والمؤنث / ابن التستري 50 .
[7] ـ البحر 4 / 172 .

المشهورة ، وأن يعتدّ بها ؛ لأنها لغات أُثرت عن قبيلة من القبائل العربية فجميعها فصيحة وإن لم تشتهر .

9 ــ الصراط : " يذكر ويؤنث وتذكيره أكثر ، وقال أبوجعفر الطوسي : أهل الحجاز يؤنثون الصراط كالطريق والسبيل والزقاق والسوق ، وبنوتميم يذكرون هذا كله "[1]، ونظرا لكثرة التذكير لهذه الكلمة فقد اختاره بعض العلماء تصنيفا لها ، ولم يعرفوا لها تأنيثا بحسب ما أوردوا[2].

10 ــ الصواع : " الصاع وفيه لغات تأتي في القرآن ويؤنث ويذكر "[3]، وقد " أُنث في قوله ﴿ ثُمَّ ٱسۡتَخۡرَجَهَا ﴾يوسف٧٦ على معنى السقاية أو لكون الصواع يذكر ويؤنث"[4]، وهناك من اختار التذكير دون التأنيث ، وإن أورد أن بعض أهل الحجاز يؤنثه[5]، وقد كانت طيء تؤنثه[6]، في حين كانت تميم تذكره[7].

11 ــ العسل : " وهو مما يذكر ويؤنث "[8]، ورأى بعض العلماء أنه مما يؤنث ولا توجد فيه علامة التأنيث[9]، واختار غيرهم أنه مما يؤنث ويذكر ولكن الغالب فيه التأنيث[10].

12 ــ العنكبوت : " حيوان معروف ووزنه فعللوت ويؤنث ويذكر "[11]، وقيل عنه إنه من الأسماء التي تؤدي لفظ الذكر عن الأنثى ، فإذا عُبِّر عن المذكر قيل عنكب ، ولكنه في الغالب مما يذكر ويؤنث[12].

---

[1] ـ البحر 1 / 144 .
[2] ـ ينظر المذكر والمؤنث / السجستاني 130 .
[3] ـ البحر 5 / 324 .
[4] ـ المصدر نفسه 5 / 328 وينظر المذكر والمؤنث / ابن التستري 51 - 55 .
[5] ـ ينظر المذكر والمؤنث / السجستاني 145 - 146 .
[6] ـ ينظر لغة طيء 232 .
[7] ـ ينظر لغة تميم 475 - 477 .
[8] ـ البحر 8 / 79 .
[9] ـ ينظر المذكر والمؤنث / ابن التستري 50 .
[10] ـ ينظر تثقيف اللسان 144 .
[11] ـ البحر 7 / 148 وينظر المذكر والمؤنث / السجستاني 156 .
[12] ـ ينظر المذكر والمؤنث / ابن التستري 52 .

13 ــ اللسان : " الجارحة المعروفة ... ويعبر باللسان عن الكلام وهو أيضا يذكر ويؤنث إذا أريد به ذلك "[1].

14 ــ النفس : وقد وردت قراءة بتذكير صفة النفس في قوله تعالى ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ﴾النساء﴿١﴾ قال أبوحيان " وقرأ ابن أبي عبلة ﴿وَٰحِد﴾ على مراعاة المعنى إذ المراد به آدم ، أو على أن النفس تذكر وتؤنث ، فجاءت قراءته على تذكير النفس "[2]، ومن العلماء من اختار أن تكون هذه الكلمة مما يذكر ويؤنث مع اختلاف المعنى بينهما[3].

15 ــ الهدى : " مصدر هدى ... والهدى مذكر وبنو أسد يؤنثونه "[4].

ومما تقدم يمكن أن نستخلص أن اختلاف اللهجات العربية دعا إلى هذا الاختلاف في تحديد نوع الكلمة من حيث التأنيث والتذكير بالنسبة إلى تلك الكلمات التي تصنف في دائرة المؤنث المجازي ، وقد خلت من علامة التأنيث ، وهذا الاختلاف عدّه بعض الباحثين قلقا مرجعه يعود إلى عوامل كثيرة متشابكة وإلى ظروف اجتماعية مختلفة ، وكذا انتقال اللغة من السلف إلى الخلف في هذه الحقب الزمنية السحيقة ، مما جعلها تتغير وتتطور وتنتقل من التذكير إلى التأنيث أو العكس[5].

[1] البحر 2 / 523 وينظر المذكر والمؤنث / السجستاني 98 / المذكر والمؤنث / ابن التستري 49 - 55 / تثقيف اللسان 143 .
[2] - البحر 3 / 162 .
[3] - ينظر المذكر والمؤنث / ابن التستري 56 .
[4] - البحر 1 / 155 وينظر المذكر والمؤنث / ابن التستري 51 .
[5] - ينظر اللهجات العربية في التراث 2 / 643 - 645 .

المقصور والممدود :

من أنواع الاسم : المقصور والممدود .

فالمقصور : هو الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة كهدى وعصا ومصطفى وحبلى وأرطى ، فخرج الفعل والحرف كيخشى ولولا ، والاسم المبني كهذا ومتى ، وخرج نحو رأيت أباك ومرّ والداك ؛ لأن ألفه ليست لازمة فلا يقال لذلك كله : مقصورا .

والممدود : هو الاسم المعرب الذي آخره همزة تلي ألفا زائدة نحو صحراء وإعطاء ورداء وكساء ، فخرج نحو هؤلاء لأنه مبني ، ونحو ماء وشاء لأن الألف قبل الهمزة أصلية .

وسمي المقصور مقصورا لكونه لا مدّ فيه ، فهو في مقابلة الممدود وقيل لأنه "قصر عن الهمزة "[1]، وقيل أيضا إنه " حبس عما استحقه من الإعراب "[2]، والقصر عن الهمزة توجيه للتسمية أوجه من كونه محبوسا عما استحق من الإعراب ؛ لأن المضاف إلى ياء المتكلم حُبس عما استحق من الإعراب ولم يسمَّ مقصورا .

أصل الألف في المقصور والهمزة في الممدود :

الألف في نهاية الاسم المقصور ليست أصلية وإنما هي نوعان :

الأول ــ منقلبة عن أصل فهي إما أن يكون أصلها ياء أو واوا ، وقيل قد جاءت منقلبة عن همزة أيضا[3]، ومن ذلك " المعى مقصور ، وألفه منقلبة عن ياء يدل عليه تثنيته معيان بقلب الألف ياء ، والمعى ما في البطن من الحوايا "[4]، و " الصفا ألفه منقلبة عن واو ؛ لقولهم صفوان ، ولاشتقاقه من الصفو وهو الخالص "[5].

[1] ـ التذكرة والتبصرة 2 / 608 .
[2] ـ شرح المفصل 6 / 37 .
[3] ـ ينظر المصدر نفسه / الصفحة نفسها .
[4] ـ البحر 8 / 71 .
[5] ـ المصدر نفسه 1 / 627 .

الآخر ــ زائدة ، وزيادتها لأسباب فقد تكون الزيادة للتأنيث نحو نجوى ، أو لمجرد التكثير نحو كمثرى ، أو للإلحاق ، ومن هذا الصنف الأخير ما وجه به أبوحيان إحدى القراءات لقوله تعالى ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ ﴾التوبة﴿١٠٩﴾ حيث قال " وقرأ عيسى بن عمر ﴿عَلَىٰ تَقْوَىٰ﴾ بالتنوين ، وحكى هذه القراءة سيبويه وردها الناس ، قال ابن جني : قياسها أن تكون ألفها للإلحاق كأرطى "[1].

أما همزة الممدود فهي أربعة أنواع :

1 ــ أصلية في البناء نحو: ضياء وقراء .

2 ــ منقلبة عن مزيد للإلحاق نحو: علباء .

3 ــ منقلبة عن مزيد للتأنيث نحو: غراء .

4 ــ منقلبة عن أصل ومنها ما أورده أبوحيان حيث قال " وهمزة الشتاء مبدلة من واو ، قالوا : شتا يشتو ، وقالوا شتوة "[2].

مدّ المقصور وقصر الممدود :

مسألة مدّ المقصور وقصر الممدود تناوشتها أقلام العلماء ، وأجرت فيها الحكم ، وهي تدور برمتها في فلك الضرورة ، فجوّز الكوفيون مدّ المقصور وكذا قصر الممدود في إطار ما اشترطه الفراء من أن جواز مد المقصور حاصل إن لم يكن له ما يوجب قصره ، وأن جواز قصر الممدود أيضا إن لم يكن له ما يوجب مدّه[3]، وكذا ما اشترطه الكسائي حيث زعم " أن العرب تقصر الممدود في النصب ، ولا تقصره

[1] ـ البحر 5 / 104 .
[2] ـ المصدر نفسه 8 / 514 .
[3] ـ ينظر الإنصاف 2 / 745 / الارتشاف 2 / 517 .

في الرفع والخفض ، فيقولون : طلبت وفاك وصفاك ، ولا يقولون : أعجبني وفاك ولا ملت إلى وفاك "[1].

وحيت منع البصريون مدّ المقصور وأجازوا قصر الممدود فإن ذلك كله ــ كما أُشير ــ في إطار الضرورة التي يحصرها كثير من العلماء في باب الشعر كما يظهر من ملاحظات سيبويه في كتابه[2]، وهو ما يؤيده أبوحيان حيث قال " يجوز للشاعر في الشعر ما لا يجوز في الكلام عند سيبويه بشرط الاضطرار إليه ، ورد فرع إلى أصل، وتشبيه غير جائز بجائز ، خلافا لابن جني ووافقه ابن عصفور ... وللأخفش إذ يجيز ذلك للشاعر في الكلام والسجع ... ولكون السجع يجري في ذلك مجرى الشعر"[3]، فهو بذلك يربط الضرورة ويحصرها في الشعر ، وإن ارتفعت بعض الأصوات القائلة بدخولها في مجال النثر المسجوع ، وحيث توجد الفواصل ، فهي ذات إيقاع ووزن مشابه للشعر قد يضطر المتكلم إلى الضرورات التي يلجأ إليها الشاعر ، فقد قال في هذا المعنى ابن جني "وعلى أن الأمثال عندنا وإن كانت منثورة فإنها تجري في تحمل الضرورة لها مجرى المنظوم في ذلك ، قال أبوعلي : لأن الغرض في الأمثال إنما هو التسيير كما أن الشعر كذلك ، فجرى المثل مجرى الشعر في تجوّز الضرورة فيه "[4]، واختار هذا الرأي وأيده صاحب الهمع[5]، كما كان لبعض المحدثين الموقف ذاته مقيدين الضرورة في الشعر وما لحق به من النثر في إشارة إلى النثر المسجوع[6] ، وقد حاول بعضهم أن يصنف هذه الضرورات على أساس كونها انعكاسا للهجات العربية ، فوجب اعتمادها بحسب ما يقولون ، وقد ركنوا في هذا الرأي إلى ما قاله الأخفش من أن ما اضطروا إليه يرجع إلى لغة بعضهم[7] .

---

[1] ـ الممدود والمقصور / أبوالطيب الوشاء / تحق: د. رمضان عبدالتواب / مكتبة الخانجي / القاهرة / 79م / 31 .
[2] ـ ينظر الكتاب 1 / 32 / 2 / 45 - 166 - 167 .
[3] ـ الارتشاف 5 / 2377 .
[4] ـ المحتسب 2 / 70 .
[5] ـ ينظر الهمع 3 / 250 - 251 .
[6] ـ ينظر النحو الوافي 4 / 612 .
[7] ـ ينظر اللهجات العربية في التراث 2 / 550 .

والحقيقة إن قول الأخفش لم يسنده دليل من جهة ، فهو لم يذكر على الأقل القبائل التي تتكلم بتلك القواعد التي يسميها النحاة ضرورة ولو على سبيل المثال ، ومن جهة أخرى لو فرضنا ما قاله حقيقة واقعة فإن ذلك يتطلب تتبعا للمفردات التي جاءت في تلك الضرورات المستخدمة أي إن الأمر لن يكون قاعدة مطلقة بحيث إن كل لفظ يمكن أن يمد وهو مقصور أو يقصر وهو ممدود .

وعلى أية حال فإن قول سيبويه في هذه المسألة قد يكون أكثر دقة مما قاله الأخفش ، وهو " وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها "[1]، ومحاولة إيجاد الوجه لا تعني أنهم يجدون له وجها في العربية ، ولا يعني أن ذلك انعكاس للهجة ما ، وإلا لما سمي اضطرارا أصلا ، وإنما تعني أنهم يحاولون تقنين ما يضطرون إليه في شعرهم، فاستخدام لفظ المحاولة يعبر عن هذا المعنى .

وإثارة هذه المسألة دعا إليه وجود بعض القراءات التي مدّت مقصورا ، وقصرت ممدودا ، فإذا كان الشعر هو محل الاضطرار ، وقد يتبعه النثر المسجوع ، فلا يؤيد كثير من العلماء أن تكون القراءات القرآنية منبرا من منابر الاضطرار ، ولكن ذلك لا يلغي الحقيقة الواقعة من أن بعض الآيات قد تغيرت فيها أحكام بعض المفردات ومن ذلك قوله تعالى ﴿يَكَادُ سَنَا بَرۡقِهِۦ يَذۡهَبُ بِٱلۡأَبۡصَٰرِ ﴾النور﴿٤٣﴾ حيث قرئت كلمة ﴿سَنَا﴾ مقصورة وممدودة ، وهذه الكلمة عدّها العلماء مما يفتح أوله فيقصر ويمد باختلاف المعنى ، ففي حالة القصر تعني ضوء البرق ، أما في حالة المد فإن معناها الرفعة والشرف والفخر[2]، ولكنها تطلق أيضا مقصورة وممدودة على نوع من النباتات[3] وهو ما لا يتوافق مع معنى الآية التي جاءت الكلمة فيها بقراءتين

---

[1] ـ الكتاب 1 / 32 .

[2] ـ ينظر تهذيب اللغة (سنا) 13 / 77 / المنقوص والممدود / الفراء / تحق: عبدالعزيز الميمني / دار المعارف / القاهرة / ط.3 / 86م /17 / الإعلام بمثلث الكلام 253 / فتح الودود / الشنقيطي / تحق: مأمون محمد / ط.1 / 2002م /215 .

[3] ـ ينظر المحكم والمحيط الأعظم (س.ن.ى) 8 / 850 / الممدود والمقصور / أبوالطيب الوشاء 49 .

مقصورة وممدودة ، ولم يعدّ أبوحيان ذلك من مدّ المقصور ؛ لأن هذا ممنوع في مذهب مدرسته ، نظرا لأنه ردّ إلى غير أصل ، فهم يعدّون المقصور هو الأصل ، أما الممدود ففرع ، ودليلهم على ذلك " أن الألف تكون فيه أصلية وزائدة ، والألف لا تكون في الممدود إلا زائدة ، والذي يدل على ذلك أيضا أنه لو لم يعلم الاسم هل هو مقصور أو ممدود لوجب أن يلحق بالمقصور دون الممدود ، فدل على أنه الأصل "[1]، ولا يُذكَر أن الكوفيين قالوا عكس ذلك ، ولكن من المحدثين من يرى أن الممدود هو الأصل ، وحجته في ذلك الهمزة ، فقال " وفي رأيي أن المد هو الأصل ؛ لأنه عبارة عن همز ، والقصر فرع منه ، وأن وجود كلمات مقصورة في البيئة التميمية ليس معناه أنها تقصر الممدود ، بل إنها تطورت عندهم ، ووجود كلمات ممدودة في البيئة الحجازية يعني بقاء محافظتها على الأصل "[2]، وهذا الرأي جاء تاليا لرأي آخر له يقول فيه إن " المد ليس سوى تحقيق الهمز ، والقصر ليس إلا تخفيفها "[3] ، وهذان الرأيان أساسهما فرض علمي لم يحسمه الباحث ، ولم يصل فيه إلى نتيجة محققة ، وهو يقارن بين اللهجة الحجازية وبعض اللغات السامية من عبرية وآرامية في كلمة جاءت مهموزة عند الحجازيين ، وغير مهموزة في هاتين اللغتين حيث قال " ونحن هنا أمام أحد أمرين :

1 ــ إما أن هاتين اللغتين الساميتين قد حافظتا على الأصل وهو عدم الهمز ، وأن الحجازية هي التي زادت عليها الهمزة ...

2 ــ وإما أن الأصل هو الهمز ، وحذف من اللغات السامية شأن كل مهموز"[4]. وهذا الفرض غير المحسوم قام على كلمة واحدة هي هؤلاء ، والكلمة الواحدة عادة لا تبنى عليها قاعدة ، فما بالك بأن تقوم عليها نتيجة ، وكذلك فوجود كلمات تحمل معنى وهي

[1] ـ الإنصاف 2 / 749 .
[2] ـ لغة تميم 331 .
[3] ـ المصدر نفسه 330 .
[4] ـ المصدر نفسه 326 .

مقصورة يختلف عن معناها وهي مهموزة قد يقوض هو الآخر هذه النتيجة التي ركن إليها الباحث .

كما أن أباحيان لم يَسِم القراءة سالفة الذكر بالشذوذ ، وإنما رأى أن كل قراءة لهذه الآية تحمل معنى يناسب ذلك اللفظ الذي قرئت به[1]، وهو ما اتفق عليه مع صاحب المحكم الذي قال " فأما قراءة من قرأ ﴿يَكَاد سَنَا بَرْقِهِۦ﴾ ممدودا ، فليس السناء ممدودا لغة في السنا المقصور ، ولكن إنما عنى به ارتفاع البرق ولُمُوعه صُعُدا ، كما قالوا : برق رافع"[2].

أما قوله تعالى ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْۖ ﴾ الفتح ﴿٢٩﴾ حيث قرئت فيها كلمة ﴿أَشِدَّآء﴾ أشدا من باب القصر ، حيث قصر الممدود، وعلى الرغم من إجازة البصريين والكوفيين قصر الممدود لما فيه من ردّ إلى الأصل لم يجد أبوحيان أمامه مع عدم تنوع المعنى من مخرج لهذه القراءة سوى وسمها بالشذوذ حيث قال " وقرأ يحيى بن يعمر ﴿أَشِدَّآ﴾ بالقصر وهي شاذة ؛ لأن قصر الممدود إنما يكون في الشعر "[3]، وهو ما لم يعتد منه في انتصاره للقراءات ، وتبرئة ساحتها من الشذوذ الذي يسمها به العلماء ، فوقع في المحظور ذاته الذي واجهه في أقوال العلماء الآخرين ، انتصارا للمذهب القائل بأن الاضطرار لا يكون إلا في الشعر ، أو لنقل ارتفاعا بالقراءات القرآنية أن تكون ساحة للاضطرار .

أسماء بين القصر والمد :

هناك بعض الأسماء التي أوردها أبوحيان في بحره مقصورة وممدودة في الوقت ذاته . منها ما لم يعلق عليه بأي شيء ، فلم يذكر ما إذا كان لغة أو لا ، حيث قال " وقرأ

[1] ـ ينظر البحر 6 / 427 .
[2] ـ المحكم والمحيط الأعظم (س.ن.و) 8 / 614 .
[3] ـ البحر 8 / 100 .

الجمهور ﴿ٱلۡجَلَآءَ﴾ الحشر﴿٣﴾ ممدودا ، والحسن بن صالح وأخوه علي بن صالح مقصورا ، وطلحة مهموزا من غير ألف كالبنأ "[1]، ولم يذكر لهذه الكلمة صاحب تهذيب اللغة وهي بمعنى الجلا عن الوطن سوى المد حيث قال " والجلاء ممدود مصدر جلا عن وطنه "[2]، وعدّها غيره من باب ما يفتح أوله فيقصر ويمد باختلاف المعنى ، إلا أنه أتى لها بمعان أخرى غير الجلاء عن الوطن وهي الكحل في حالة القصر ، وبياض النهار في حالة المد[3]، وهو ما لا يتناسب مع معنى الآية الكريمة ، في حين رأى صاحب الممدود والمقصور هو الآخر أنها مختلفة المعنى ، ولكن المعاني التي ذكرها لها هي الارتحال عن الموضع وهي ممدودة ، وانكشاف الشعر عن الجبهة وهي مقصورة[4].

ومن الكلمات ما بيّن أن مدّه وقصره لغة[5] مثل " والزنا الأكثر فيه القصر ، ويمد لغة لا ضرورة "[6]، وبيّن ذلك الفراء ، وعدّ هذا اللفظ مما يقصر ويمد وأوله على صورة واحدة والمعنى واحد ، وذكر أن أهل الحجاز يمدونه[7]، وقد اتفق معهم في ذلك كثير من العلماء[8].

ومنها ما بيّن أن اختلاف القصر والمد مقرون باختلاف البنية أيضا ، فإما أن يكون مكسورا في القصر مفتوحا في المد أو ما إلى ذلك ، ومنه " الفداء يكسر أوله فيمد ... وإذا فتح أوله قصر "[9]، وقد ذكره صاحب الإعلام بمثلث الكلام فيما يكسر فيقصر ، ويفتح فيمد والمعنى مختلف[10]، في إشارة إلى كلمة الفَداء التي تعني الطعام من الشعير

---

[1] ـ البحر 8 / 243 .
[2] ـ تهذيب اللغة (جلا) 11 / 186 .
[3] ـ ينظر الإعلام بمثلث الكلام 256 .
[4] ـ ينظر الممدود والمقصور / أبوالطيب الوشاء 45 .
[5] ـ ينظر البحر 6 / 237 .
[6] ـ المصدر نفسه 6 / 30 .
[7] ـ ينظر المنقوص والممدوود 27 .
[8] ـ ينظر تهذيب اللغة (زنى) 13 / 259 / المحكم والمحيط الأعظم (ز.ن.ى) 9 / 91 / الإعلام بمثلث الكلام 284 / فتح الودود 635 .
[9] ـ البحر 1 / 449 .
[10] ـ ينظر الإعلام بمثلث الكلام 268 .

والتمر وغيره ، ولكن هذا لا ينفي أن يكون مقصورا وممدودا في حالة الكسر بالمعنى ذاته حيث ذكر صاحب تهذيب اللغة أن " العرب تقصر الفداء وتمده ، يقال : هذا فِداؤك وفِداك ، وربما فتحوا الفاء إذا قصروا فقالوا : فَداك "[1]، وهو ما وافقه فيه صاحب فتح الودود[2].

وبيّن أبوحيان في كلمة أخرى اختلاف معنى مصدرها حيث قال " وقرأ الجمهور ﴿وَمَنَوٰةَ﴾النجم﴿٢٠﴾ مقصورا ، فقيل : وزنها فعلة ، سميت مناة لأن دماء النسائك كانت تمنى عندها ، أي : تراق ، وقرأ ابن كثيرَ ﴿وَمَنَوٰ ءة﴾ بالمد والهمز قيل : ووزنها مفعلة ، فالألف منقلبة عن واو ، نحو مقالة ، والهمزة أصل مشتقة من النوء ، كانوا يستمطرون عندها الأنواء تبركا بها ، والقصر أشهر "[3].

[1] - تهذيب اللغة (فدى) 14 / 200 .
[2] - ينظر فتح الودود 593 .
[3] - البحر 8 / 159 .

التثنية والجمع :

أ ــ المثنى : هو اسم معرب يدل على اثنين أو اثنتين اتفقا لفظا ومعنى بزيادة ألف ونون مكسورة رفعا ، وياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة جرا ونصبا في آخر الاسم ، صالح لتجريده منهما ، نحو: كتابان ، ورجلان ، وكَفَرَسَين وامرأتين .

وما ورد من مسائل في البحر في موضوع المثنى ما يلي :

ما يلحق بالمثنى :

وهو كل اسم ثنِّي بالألف والنون أو الياء والنون ، دون أن يستوفي شروط المثنى من ذلك " اثنتا تأنيث اثنين ، وكلاهما له إعراب المثنى ، وليس بمثنى حقيقة ؛ لأنه لا يفرد فيقال اثن ولا اثنة "[1]، فالكلمات التي ليس لها مفرد من لفظها لا تعد من المثنى ، وإن كانت صيغتها تشبهه ، وإنما تعد ملحقة به .

ومنه أيضا قوله تعالى﴿فَقَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ لِبَشَرَيۡنِ مِثۡلِنَا وَقَوۡمُهُمَا لَنَا عَٰبِدُونَ﴾المؤمنون﴿٤٧﴾ فكلمة بشر تدل على الجنس ، واسم الجنس يعطي معنى الجمع ، ولكن " لما أطلق على الواحد جازت تثنيته ، فلذلك جاء ﴿لِبَشَرَيۡنِ﴾ "[2].

ومما يلحق بالمثنى ما ثني تغليبا[3]، نحو " وأبواه هما أبوه وأمه وغلب لفظ الأب في التثنية كما قيل القمران ، فغلب القمر لتذكيره على الشمس ، وهي بنية لا تنقاس "[4]، كما قال ذلك عن الوالدين " الوالدان : الأب والأم وكل منهما يطلق عليه والد ... وقيل

[1] ـ البحر 1 / 379 .
[2] ـ المصدر نفسه 6 / 376 وينظر التذييل لشرح التسهيل 1 / 222 .
[3] ـ التغليب اصطلاحا : اسمان يراد تثنيتهما مع وجود اختلاف في مفرديهما ، وأحدهما أهم من الآخر ، فيرجح الأهم بإجراء التثنية على لفظه وحده ، ويكون معنى المثنى شاملا لهما معا / الخليل (معجم مصطلحات النحو العربي) / د. جورج متري ـ هاني جورج / مكتبة لبنان / بيروت / ط.1 / 90م/ 152 .
[4] ـ البحر 3 / 191 وينظر 6 / 146 .

الوالد للأب وحده وثنيا تغليبا للمذكر "[1]، فهو حصر سبب التغليب في التذكير[2]، وغيره نوّع أسباب التغليب وعدّ التغليب في مثل الأبوين والوالدين للشرف ، في حين تثنية القمرين للتذكير ، وتثنية العمرين للخفة[3].

تثنية الثلاثي المقصور:

وشرطه أن ترد ألفه إلى أصلها فقال أبوحيان " الثرى: التراب الندي ويثنى ثريان "[4]، وهذا المثل وإن لم يكن محل اختلاف بين البصريين والكوفيين، فالكوفيون بحسب ما أورد ابن مالك على لسان الكسائي يرون أن ما كان مكسور الفاء أو مضمومها الثلاثي المقصور فإنه يثنى بالياء قياسا[5]، في حين كلمة الثرى مفتوحة الفاء، إلا أن أباحيان بحسب ما جاء في كتبه يسير في ركاب المدرسة البصرية ويرى رأيها في هذه المسألة من أنه لا بد من النظر إلى أصل الألف ، فإن كانت منقلبة عن واو أو ياء انقلبت لأصلها نحو: رحيان وعصوان ، وإن كانت الألف مجهولة تمال أو تقلب ياء في حال من الأحوال كألف إلى وعلى ، فتقلب ياء في التثنية ، وإن لم تمل ولم تقلب ياء في حال ما قُلِبَت واوا كألف ألا وأما[6].

ب ــ الجمع : اسم ناب عن ثلاثة فأكثر بزيادة في آخره ، أو تغيير في بنائه ، وينقسم الجمع إلى : جمعي التصحيح وهما جمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم، وجمع التكسير ، واسم الجمع ، واسم الجنس[7].

1 ــ جمع المذكر السالم : هو ما سلم بناء مفرده غالبا من التغيير عند الجمع ، ودل على أكثر من اثنين بزيادة في آخره ، وهي واو ونون في حالة الرفع ، نحو:

---

[1] ـ البحر 1 / 447 .
[2] ـ ينظر النكت الحسان 193 .
[3] ـ ينظر الهمع 1 / 134 - 137 .
[4] ـ البحر 6 / 210 .
[5] ـ ينظر شرح التسهيل 1 / 92 .
[6] ـ ينظر الارتشاف 2 / 564 - 565 / النكت الحسان 194 / التذييل 2 / 19 وما بعدها .
[7] ـ ينظر شرح المفصل 5 / 2 / الخليل (معجم مصطلحات النحو العربي)173 / تصريف الأسماء والأفعال / د. فخرالدين قباوة / مكتبة المعارف / بيروت / ط.2 / 88م / 190 / جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية / د. عبدالمنعم سيد / مكتبة الخانجي / القاهرة / 7 .

حاضرون ، متفائلون ، زيدون ، وياء ونون في حالتي الجر والنصب كمسلمين ، منتظرين ، محمدين ...إلخ[1].

والقول إن المفرد يسلم غالبا وليس دائما ؛ نظرا للتغيير الذي قد يحدث للمفرد إذا كان مقصورا كما في مثل ما أشار إليه أبوحيان حين قال " ﴿وَأَنتُمُ ٱلۡأَعۡلَوۡنَ﴾محمد﴿٣٥﴾ أي الأعليون "[2]، حيث حذفت الألف من آخر الاسم ، ومن المعلوم أن البصريين اختلفوا مع الكوفيين حول الحركة التي توضع على الحرف الذي يسبق الألف المحذوفة ، ففي حين قرر البصريون أنها الفتحة ، أجاز الكوفيون ضم ما قبل الواو في حالة الرفع ، وكسر ما قبل الياء في حالتي الجر والنصب ، فيقولون: جاء المصطفُون ، ومررت بالمصطفِين[3].

وتجمع الأسماء جمع مذكر سالما وفق شروط اختلف العلماء حول بعضها ، وهي تتلخص في : أن يكون الاسم لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث ومن التركيب غير الإضافي ، ومن علامة التثنية والجمع ، وكذا أن يكون اسما مشتقا لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث ، وليس على وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء ، ولا فعلان الذي مؤنثه فعلى ، ولا الوصف الذي يستوي فيه المذكر والمؤنث[4].

ولكن هذه الشروط كانت عرضة للاختراق ، فوُجدت أسماء في اللغة العربية تجمع بصيغة جمع المذكر السالم مع عدم استيفائها لشروط هذا الجمع ، فعُدّت ألفاظا شاذة لا يقاس عليها ، وليست بجمع مذكر سالم وإنما ملحقة به ، كما أنها يقتصر فيها على ما

---

[1] - ينظر شرح المفصل 5 / 2 / تصريف الأسماء والأفعال 190 - 191 / جموع التصحيح والتكسير 7 - 8 / قاموس تصريف الأفعال والأسماء 69 .

[2] - البحر 8 / 84 .

[3] - ينظر الكتاب 3 / 390 / الأصول في النحو 2 / 418 / شرح التسهيل 1 / 95 / شرح الكافية الشافية 4 / 1800 / التذكرة والتبصرة 2 / 636 / الارتشاف 2 / 579 وما بعدها / التذييل والتكميل 2 / 31 وما بعدها / الهمع 1 / 153 / قاموس تصريف الأفعال والأسماء 71 - 72 .

[4] - ينظر كتاب إيضاح المشكل من المقرب / ابن عصفور / تحق: د. جميل عويضة / أمانة عمان / عمان / ط.1 / 2008م / 253 - 255 / مثل المقرب / ابن عصفور / تحق: صلاح المليطي / دار الآفاق / القاهرة / ط.1 / 2006م / 258 - 259 / الارتشاف 2 / 566 - 571 / التذييل 1 / 303 / النكت الحسان 195 - 196 / الهمع 1 / 140 - 151 / جموع التصحيح والتكسير 11 - 14 / تصريف الأسماء والأفعال 192 ... وغيرها .

سمع عن العرب، من ذلك[1] " وجمع أهل بالواو والنون شاذ في القياس "[2]، وكلمة أهل ليست بعلم ولا صفة ، إلا أنها لُوحظ فيها معنى مستحق الذي يُفهم من قول: هو أهل لذا ، ولهذا جُمعت جمع مذكر سالما[3]، وجمع ابن " جمع سلامة فقالوا بنون ، وهو جمع شاذ ؛ إذ لم يسلم فيه بناء الواحد فلم يقولوا ابنون ، ولذلك عاملت العرب هذا الجمع في بعض كلامها معاملة جمع التكسير ، فألحقت التاء في فعله كما ألحقت في فعل جمع التكسير . قال النابغة[4] :

قالت بنو عامر خالو بني أسد يا بؤس للجهل ضرّارا لأقوام"[5]

وشذوذ جمع كلمة ابن جمع مذكر سالما من جهتين ، من حيث كون مفرده لم يسلم كما أشار أبوحيان ، كما لكونه لم يستوف شروط هذا الجمع فكلمة ابن ليست علما ولا هي صفة .

ومن الكلمات التي أعربت إعراب جمع المذكر السالم (الشياطين) حيث وردت في بعض القراءات في حالة الرفع (الشياطون) ذكر ذلك أبوحيان حين فسّر قوله تعالى ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَـٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَـٰنَ ۖ ﴾البقرة﴿١٠٢﴾ حيث قال " وقرأ الحسن والضحاك (الشياطون) بالرفع بالواو ، وهو شاذ قاسه على قول العرب بستان فلان حوله بساتون ، رواه الأصمعي ، قالوا والصحيح أن هذا الجن فاحش ، وقال أبوالبقاء: شبه فيه الياء قبل النون بياء الجمع الصحيح وهو قريب من الغلط ، وقال الشجاوندي : خطّأه الخازربجي "[6]، وقد وجّه بعض النحاة نقدا حادا لهذه القراءة ، فقال الفراء " وجاء عن الحسن (الشياطون) وكأنه من غلط الشيخ ظن أنه بمنزلة

[1] ـ سيتم الاكتفاء بذكر الكلمات التي أشير إليها في البحر .
[2] ـ البحر 4 / 13 وينظر 8 / 93 / الارتشاف 2 / 576 / التذييل والتكميل 1 / 317 .
[3] ـ ينظر الهمع 1 / 154 / تصريف الأسماء والأفعال 193 .
[4] ـ هذا بيت من البسيط للنابغة الذبياني ينظر ديوانه / مطبعة الهلال بالفجالة / 11م /101 / الكتاب 2 / 278 / شرح المفصل 3 / 68 / 5 / 104 / وذكر برواية (يا بؤس للحرب) في الهمع 2 / 30 .
[5] ـ البحر 1 / 325 وينظر التذييل والتكميل 2 / 30 .
[6] ـ البحر 1 / 494 .

المسلمين والمسلمون "[1]، وورد النقد في إعراب النحاس حيث قال " وقرأ الحسن (الشياطون) وهو غلط عند جميع النحويين . قال أبوجعفر: سمعت علي بن سليمان يقول: سمعت محمدا بن يزيد يقول: هكذا يكون غلط العلماء ، إنما يكون بدخول شبهة، لما رأى الحسن رحمه الله في آخره ياء ونونا وهو في موضع اشتبه عليه بالجمع المسلّم فغلط "[2]، وقد تصدّى أبوحيان للدفاع عن هذه القراءة ، فأورد أقوالا عن العلماء تؤكد أن من الأعراب من يقول: دخلت بساتين من ورائها بساتون ، فوجّهت هذه القراءة بأنه لما كان آخرها كآخر فلسطين التي أجري الإعراب فيها على النون تارة وعلى ما قبله تارة ، فقالوا: فلسطين وفلسطون ، أُجري ذلك في الشياطين تشبيها بها ، فقالوا: الشياطين والشياطون ، وأنهى أبوحيان دفاعه عن القراءة بقوله " وقرأ الأعمش (الشياطون) كما قرأه الحسن وابن السميقع ، فهؤلاء الثلاثة من نقلة القرآن ، قرؤوا ذلك ولا يمكن أن يغلطوا ؛ لأنهم من العلم ونقل القرآن بمكان "[3].

وكذا من الألفاظ التي لم تستوف الشروط ، وجمعت جمع مذكر سالما ؛ وذلك لأنها لم تكن علما ولا صفة كلمة المرء " وقد جاء جمعه بالواو والنون قالوا المرؤون "[4] وهو جمع شاذ .

2 ــ جمع المؤنث السالم : هو ما دلّ على أكثر من اثنتين بزيادة ألف وتاء في آخره، مع سلامة بناء مفرده غالبا ، فقد يُتصرف في مفرده من حذف تاء التأنيث ، أو تحريك عين الاسم في بعض المواضع كما في مثل ﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ﴾ البقرة﴿٢٠٨﴾ حيث قال أبوحيان " وقال صاحب الكتاب الموضح ... إن ضم عين الكلمة في مثل هذا نحو: عرفة وعرفات[5] هو مذهب أهل الحجاز ، وقال فيمن سكن الطاء : إنهم لما جمعوا نووا الضمة في

[1] ـ معاني القرآن 2 / 285 .
[2] ـ إعراب القرآن 3 / 194 .
[3] ـ البحر 7 / 43 .
[4] ـ المصدر نفسه 1 / 487 وينظر الارتشاف 2 / 576 .
[5] ـ أظن أن بالكلمة تصحيف وأن الصحيح هو غرفة وغرفات لأنه يتحدث عن خطوة وهي مضمومة الفاء ، فيكون التمثيل بكلمة مشابهة لها في الوزن ، فهي غرفة المضمومة الفاء ، وليس عرفة لأنها مفتوحة الفاء .

الطاء ، ثم أسكنوها استخفافا وهو في تقدير الثبات ، يدل على أن الضمة في حكم الثابت أن هذه حركة يفصل بها بين الاسم والصفة ، كما هي في جمع فَعْلة المفتوحة الفاء ، فلا تحذف عين الاسم حذفا إذ هي فارقة بينه وبين الصفة فهي منوية لا محالة انتهى كلامه ، واتضح من هذا أنه في الصفة لا ينقل ، فإذا جمعنا حلوة وضحكة المراد به صفة المؤنث ، فلا تقول حلُوات ولا ضحُكات بضم عين الكلمة ، وعلى هذا قياس فعلة الصفة نحو: جلفة لايقال فيها جلفات"[1].

ويرى بعض النحاة أن تسكين عين الاسم عند الجمع مع ضم فائه وكسرها دون فتحها هو ما يميز لهجة تميم عن باقي اللهجات ، حيث يقولون: غُرْفات وسِدْرات، أما في حالة فتح فاء الاسم فإنهم يشاركون اللهجات العربية في إتباع عين الكلمة للفاء ، فيقولون مثلا جَمَرات[2] .

وبعضهم الآخر اختلف في تفسير سكون الطاء في جمع كلمة خطوة ، حيث يقال خُطُوات بضم الطاء ، وخُطْوات بسكونها فيما إذا كان هذا السكون تخفيفا للضم ، أو أنه عود إلى الأصل . وجملة سيبويه التي تتحدث عن هذا الأمر تدل على أنه يرجح أن يكون السكون هو رجوع إلى الأصل ؛ لأن كلمة خطوة مفردة ساكنة الطاء ، حيث قال " ومن العرب من يدع العين من الضمة في فُعْلة ، فيقول عُرْوات وخُطْوات "[3]، وكونه يدعها أي يتركها على حالها من السكون ، ولكن هناك من العلماء من رأى أن هذا السكون تخفيف لذلك الضم[4].

أما أبوحيان فقد قال " وعندي أن الفتح إتباع لما بعدها ، وأن التسكين تسليم للمجموع وإبقاء العين على حدّها "[5]، وهو بذلك يكون قد سار في نهج سيبويه .

---

[1] ـ البحر 2 / 132 .
[2] ـ ينظر شرح المفصل 5 / 28 / لغة تميم 460 .
[3] ـ الكتاب 3 / 580 .
[4] ـ ينظر معاني القرآن للأخفش 305 / الحجة للقراء السبعة / أبوعلي الفارسي 2 / 268 / الخصائص 1 / 59 / شرح الكافية الشافية 4 / 1798 .
[5] ـ التذييل والتكميل 2 / 49 .

كما أوضح أن التحريك الذي يلحق بعض الكلمات معتلة العين المجموعة جمع مؤنث سالما هو لغة لبعض العرب حيث قال " وقرأ الجمهور ﴿عَوْرَٰتِ﴾النور﴿٣١﴾ بسكون الواو ، وهي لغة أكثر العرب ، لا يحركون الواو والياء في نحو هذا الجمع ، وروي عن ابن عباس تحريك واو ﴿عَوْرَٰتِ﴾ بالفتح ، والمشهور في كتب النحو أن تحريك الواو والياء في مثل هذا الجمع هو لغة هذيل بن مدركة ، ونقل ابن خالويه في كتاب شواذ القراءات أن ابن أبي إسحق والأعمش قرآ ﴿عَوْرَٰتِ﴾ بالفتح ، قال: وسمعنا ابن مجاهد يقول: هو لحن ، وإنما جعله لحنا وخطأ من قبل الرواية ، وإلا فله مذهب في العربية ، بنو تميم يقولون روَضات وجوَرات وعوَرات وسائر العرب بالإسكان "[1].

ومن الباحثين من يرى أن نسبة هذه الظاهرة إلى هذيل وحدها مجانب للصواب[2]، ولكن ما يُلحظ فيما رواه أبوحيان أن هذه الظاهرة لا تخص هذيل ، وإنما تشاركها فيها تميم ، كما علّل تحريك هذيل للواو ، رغم تسكين باقي القبائل لها خوفا من أن تحريكها يؤدي إلى إبدالها ألفا نظرا لتحركها وانفتاح ما قبلها ــ أن هذيلا رأت أن هذا التحريك عارض ، ولا يؤدي إلى هذا الإبدال ، وما هو إلا إتباع للحركة السابقة له .

ومهما يكن من أمر فإن هذه التغييرات وغيرها وجّهت كثيرا من النحاة إلى تسمية هذا الجمع بالجمع بالألف والتاء " وبالرغم من ذلك كله لا مانع من التسمية الثانية لأنها تنطبق على أغلب الحالات ، واشتهرت بين النحاة وغيرهم حتى صارت اصطلاحا معروفا ، وخاصة الآن "[3].

والأسماء التي تجمع بهذا الجمع أنواع هي :

[1] ـ البحر 6 / 414 .
[2] ـ ينظر من لغات العرب لغة هذيل 189 .
[3] ـ جموع التصحيح والتكسير 20 .

ــ ما ختم من الأعلام أو أسماء الأجناس بتاء التأنيث أو الإفراد أو العوض ، نحو صلوات ، ثمرات ، طلحات . وقد استثنى أبوحيان بعض الأسماء من هذا النوع ، ومن بينها شفة فقال " الشفة معروفة وأصلها شفهة حذفت منه الهاء ، ويدل عليه شفيهة وشفاه وشافهت ، وهي مما لا يجوز جمعه بالألف والتاء ، وإن كان تاء التأنيث"[1]، وقد احتج لذلك بأن جمع هذه الكلمة وغيرها مما استثني من هذا الجمع لم يسمع بالألف والتاء[2]، وهو الرأي الذي صرّح به سيبويه حيث قال " ولو سميت امرأة بشفة أو أمة لقلت: آم وشفاه وإماء ، ولا تقل شفات ولا أمات ؛ لأنهن أسماء قد جمعن ولم يفعل بهن هذا ، ولا تقل إلا آم في أدنى العدد ؛ لأنه ليس بقياس فلا يجوز به هذا لأنها أسماء كسّرتها العرب ، وهي في تسميتك بها الرجال والنساء أسماء بمنزلتها هنا"[3]، وقد تبعهم بعض المحدثين في ذلك[4].

وبالنظر في معاجم اللغة نجد أن كلمة شفة تجمع جمع مؤنث سالما كما جمعت جمع تكسير ، حيث ورد في معجم العين أن " الشفة نقصانها واو ، تقول شفة وثلاث شفوات ، وإذا أردت الهاء قلت شفاه "[5]، فهو بذلك يقرر أن ما حذف من كلمة شفة قد يكون واوا ، وقد يكون هاء كما صرّح أبوحيان ، ولكن الخليل حينما نسب إلى كلمة شفة أظهر الواو المحذوفة حيث قال " اعلم أن الحروف الذُلق والشفوية ستة "[6]، فقوله الشفوية نسبة إلى الشفة ، ولكن هذا لا يعني أن جمع كلمة شفة جمع مؤنث سالم لا يكون إلا إذا قُدّر أن المحذوف واو ، فقد ورد في تهذيب اللغة " وقال الليث: إذا ثلّثوا الشفة قالوا: شفهات وشفوات ، والهاء أقيس والواو أعم ؛ لأنهم شبهوها بالسنوات "[7]،

---

[1] ـ البحر 8 / 468 وينظر الارتشاف 2 / 585 .
[2] ـ ينظر الارتشاف 2 / 586 .
[3] ـ الكتاب 3 / 401 - 402 .
[4] ـ ينظر قاموس تصريف الأفعال والأسماء 74 / تصريف الأسماء والأفعال 196 .
[5] ـ العين (ش ف و) 6 / 288 .
[6] ـ المصدر نفسه 1 / 51 .
[7] ـ تهذيب اللغة (شفه) 6 / 86 .

وهذا يدل في النهاية على أن الكلمة قد ورد عن العرب جمعها جمع مؤنث سالما ، كما ورد عنهم تكسيرها .

ــ الاسم العلم الدال على مؤنث ، إلا ما كان على فعالِ مبنيا نحو فاطمات وزينبات وليليات .

ــ صفة المؤنث إذا كانت مقرونة بالتاء ، أو على صيغة التفضيل نحو مسلمات صائمات ، فضليات صغريات ، ولا يجوز أن تجمع هذا الجمع ما كانت على وزن فعلاء الذي مذكره أفعل ، أو فعلى التي مذكرها فعلان ؛ وذلك لأن المذكر فيهما لم يجمع جمع مذكر سالما فتبع المؤنث المذكر .

ــ صفة المذكر غير العاقل نحو ﴿ فِيٓ أَيَّامٖ نَّحِسَاتٖ ﴾فصلت﴿١٦﴾ " ونحسات صفة لأيام جمع بألف وتاء ؛ لأنه جمع صفة لما لا يعقل "[1].

ــ مصغر المذكر غير العاقل نحو دريهمات ودنينيرات ...

وغيرها من الأنواع .

وقد استثنيت بعض الكلمات ، ولم تجعل في قاعدة قياسية ، وقيل هي مقصورة على السماع ، من ذلك الاسم المذكر إذا كان لغير العاقل واشتُرط أن يجمع جمع مؤنث سالما إذا لم يكن له جمع تكسير ، فإن كان له جمع تكسير فإن ورود جمعه جمع مؤنث سالما هو من الشذوذ[2]، وقد خالف الفراء حيث نُقل عنه أنه يجيز جمع الاسم المذكر جمع مؤنث سالما إذا كان لغير العاقل[3]، وقد ورد عن الفراء جمع بعض الألفاظ من المذكر غير العاقل ، حيث قال " والشهور كلها مذكرة تقول: هذا شهر كذا

[1] ـ البحر 7 / 470 .
[2] ـ ينظر شرح الرضي على الكافية3 / 389 / المساعد على تسهيل الفوائد 3 / 397 .
[3] ـ ينظر شرح الرضي على الكافية 3 / 389 / المساعد على تسهيل الفوائد 3 / 398 .

إلا جماديين فإنهما مؤنثان "[1]، ثم قال " ورمضان يجمع رمضانات ورماضين لأكثر العدد ، وأرمضة لأقل العدد ، وإن قلت أرماض جاز "[2]، دون أن يقرر أن جمعه جمع مؤنث سالما قاعدة مطردة .

وقد كان لابن جني كلام يؤيد جمع المذكر غير العاقل جمع مؤنث سالما حيث قال " ثم جمع ثُمُر على ثُمُرات جمع التأنيث ؛ لأنه لما لم يعقل جرى مجرى المؤنث ، وذلك عندنا لتخضُّع ما لا عقل له فلحق بذلك بضعفه التأنيث فعليه قالوا: يا لثارات فلان ، جمع ثار لما لم يكن من ذوي العلم "[3].

أما سيبويه فإنه على الرغم من إشارة أبي حيان[4] إلى أن ظاهر كلامه أنه إذا كان الاسم قد جمع جمع تكسير فإنه لا يجمع بالألف والتاء ، فجملته لا توحي بذلك حيث قال " وربما جمعوه بالتاء وهم يكسّرونه على بناء الجمع ؛ لأنه يصير إلى بناء التأنيث فشبهوه بالمؤنث الذي ليس فيه هاء التأنيث ، وذلك قولهم بوانات وبُوان[5] للواحد ، وبون للجميع ، كما قالوا: عُرُسات وأعراس[6] فهذه حروف تحفظ ثم يجاء بالنظائر . وقد قال بعضهم في شمال شمالات "[7]، فقوله: تحفظ يدل على أنها سماعية ، قد سمعت عن العرب كذلك ، وهو بذلك ينفي عنها صفة الشذوذ التي لم يذكرها أصلا ، وقوله: قد يجاء بالنظائر يوحي بإمكانية القياس عليها .

وقد أورد أبوحيان في بحره جمع كلمة رمضان حيث قال " علم على شهر الصوم ، وهو علم جنس ، ويجمع على رمضانات وأرمضة "[8] دون أن يذكر أن في ذلك

---

[1] ـ الأيام والليالي والشهور / تحق: إبراهيم الأبياري / دار الكتب الإسلامية / القاهرة / ط.2 / 80م / 42 .
[2] ـ المصدر نفسه 45 .
[3] ـ المحتسب 2 / 153 .
[4] ـ ينظر الارتشاف 2 / 590 .
[5] ـ البُوان من أعمدة الخباء / المحكم والمحيط الأعظم (ب و ن) 10 / 523 .
[6] ـ العُرْس والعُرُس مهنة الإملاك والبناء ، وقيل طعامه خاصة / المصدر نفسه (ع ر س) 1 / 477 .
[7] ـ الكتاب 3 / 615 .
[8] ـ البحر 2 / 31 .

شذوذا، ولكنه أشار إلى الشذوذ حين جمع كلمة ضفدع فقال " وشذ جمعهم له بالألف والتاء قالوا: ضفدعات "[1].

أما رأيه الصريح في هذه المسألة فقد أورده في الارتشاف ، وهو أن الاعتماد فيها على ما سُمع عن العرب[2] .

3 ــ جمع التكسير : وهو الاسم الذي يدل على أكثر من اثنين أو اثنتين ، ويكون لمن يعقل ولما لا يعقل ، بتغيير بناء الواحد فيه ، وهذا التغيير يكون بزيادة نحو: رجل ورجال ، وبنقص نحو: رغيف ورغف ، ويصاحب الزيادة والنقصان في الحالتين السابقتين تغيير البنية ، أو بتغيير البنية فقط دون زيادة أو نقصان نحو: أَسَد وأُسُد .

ويلحظ أن هذا التغيير لا يطال ترتيب الحروف أبدا فهي تبقى على ترتيبها في المفرد، أما قول ابن جني إن جمع التكسير " هو كل جمع تغير فيه نظم الواحد وبناؤه "[3] فإن لم يكن قوله (نظم وبناء) من باب تكرار المعنى فإنه " غير مستقيم لأن ذلك لا يتغير في الجمع أبدا فوجب أن لا يكون الجمع معرفا بتغيره لتعذره "[4]، وقد كانت جملة الأنباري الذي استخدم هذا المصطلح وهو النظم أكثر دقة حيث قال " لأن تكسيرها إنما هو إزالة التئام أجزائها ، فلما أزيل نظم الواحد فُك نضده في هذا الجمع، فسمي جمع تكسير "[5].

وقد أشار العلماء القدامى إلى أن هذا التغيير لازم ولذا فهو في الكلمات التي لا يتضح فيها مقدر نحو: فُلك وهجان ... وغيرها التي تستخدم بالبنية ذاتها في المفرد والجمع، وقد شبهها سيبويه بتلك التي تتغير ببنيتها دون زيادة أو نقصان نحو: أَسَد وأُسُد[6]،

---

[1] ـ البحر 4 / 363 .
[2] ـ ينظر الارتشاف 2 / 588 .
[3] ـ كتاب اللمع في العربية / تحق: د. سميح أبومغلي / دارمجدلاوي / عمان / 88م / 27 .
[4] ـ أمالي ابن الحاجب 2 / 878 .
[5] ـ أسرار العربية 63 .
[6] ـ ينظر الكتاب 3 / 577 والمقتضب 2 / 203 - 204 .

وحجته على كونها جموعا تثنيتها[1]، وهذا ما جعل العلماء يقولون بتقدير التغيير في تلك الكلمات[2].

ومن الملاحظ أن سيبويه لم يشر إلى تقدير الحركات ، وإنما أثبت أن هذه الكلمات هي جموع تكسير ، وليست أسماء جموع حين ثنيت ، وأن من جاء بعده من العلماء هم الذين قرروا هذا التقدير ، كما أن منهم من قال بأن هذه الكلمات هي أسماء جموع . وقد كان لأبي حيان موقف حيال الرأيين ، فبالنسبة لتقدير الحركات فقد تذبذب رأيه ، فهو في التذييل قد أوضح الفرق بين بنية المفرد والجمع في هذه الكلمات فقال "فالألف في هجان ودلاص قد حذفت ، وعقبتها ألف فعال التي للجمع ، فالألف في حالة الإفراد كألف ضناك وكناز ، وفي حالة الجمع كألف ظراف وكرام والحركات كالحركات ، والحركات التي في فلك حالة الإفراد كالحركات التي في قفل ، وفي حالة الجمع كالحركات التي في بدن "[3]، في حين صرّح في البحر بعدم اختلاف حركات هذه الكلمات في الجمع فهي حركات مفردها ذاتها بقوله " الفلك: السفن ويكون مفردا وجمعا ، وزعموا أن حركاته في الجمع ليست حركاته في المفرد ، وإذا استعمل مفردا ثني قالوا: فلكان ، وقيل: إذا أريد به الجمع فهو اسم جمع ، والذي نذهب إليه أنه لفظ مشترك بين المفرد والجمع ، وأن حركاته في الجمع حركاته في المفرد ولا تقدر بغيرها "[4]، وأما عن كونها أسماء جموع فقد بيّن أن العرب عاملتها في التصغير معاملة الجموع ، فردوها إلى الواحد وجمعوها بالألف والتاء ، فقالوا: دليصات وفليكات فلولا ذلك لوجب أن يعتقد أنها أسماء جموع[5].

---

[1] - ينظر الكتاب 3 / 639 - 640 .

[2] - ينظر شرح التسهيل 1 / 69 / شرح الكافية الشافية 4 / 1807 / حاشية الصبان على شرح الأشموني / تحق: طه سعد / المكتبة التوفيقية / القاهرة / 4 / 168 / الصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة 110 .

[3] - التذييل والتكميل 1 / 270 .

[4] - البحر 1 / 629 .

[5] - ينظر التذييل 1 / 271 .

وقد اعترض بعض المحدثين على هذه المسألة وهي تقدير تغيير الحركات في جمع التكسير للكلمات التي تطلق على المفرد والجمع معا ، وعدّها حطأ وقع فيه الصرفيون القدماء ، وسبب وقوعهم فيه " هو عدم مراعاتهم الطبيعة الديناميكية للظاهرة اللغوية عند التقعيد لها "[1]، وهو يفترض أن هذه الألفاظ التي جمعت في بنيتها بين الإفراد والجمع تعود إلى فترة سحيقة حيث " لم يكن هناك الوعي الكافي لدى الإنسان العربي الأول للتمييز أو التفريق بين المفرد والجمع ، ومن ثم كانت اللفظة في هذه المرحلة [مرحلة التعميم أو عدم التفريق بين المفرد والجمع] تطلق على الشيء شاملة القليل منه والكثير ، دونما تفريق بينهما "[2]، ويبقى هذا الرأي فرضا لا يستند إلا إلى فكرة تطور الفكر البشري من البساطة أو السذاجة إلى التعقيد والتركيب ، قد تكون صحيحة، وقد تأتي فروض أخرى تثبت أنها بعيدة عن الصواب .

جموع القلة والكثرة :

قسّم علماء الصرف جموع التكسير من حيث دلالتها المعنوية إلى جموع قلة وجموع كثرة ، وقد انحصرت جموع القلة التي تدل على ما لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد عن عشرة في أربعة أوزان هي : أفعُل نحو: أفلس ، وأفعال نحو: أفراس ، وأفعلة نحو: أرصدة ، وفِعْلَة نحو: فتية ، أما باقي أوزان جمع التكسير فهي جموع تدل على الكثرة ، ومن العلماء من يرى أنها تدل على ما يزيد على عشرة إلى ما لا نهاية ، وآخرون يرون أن تعدادها يبدأ من الثلاثة إلى ما لا نهاية ، ولكن تعالت بعض الأصوات منادية بإلغاء هذه المسألة ، وبِعَدِّها مجرد افتراض للصرفيين لا تمت إلى واقع الاستعمال بأية صلة ، وقد استندوا في ذلك إلى أدلة لغوية حيث وجدت بعض الكلمات التي لم تجمع إلا جموع قلة أو جموع كثرة فاستخدم اللفظ ذاته في الاستعمالين ، من ذلك كلمة رِجْل بكسر الراء وسكون الجيم التي لم تجمع إلا على

[1] ـ جموع التكسير في القرآن الكريم / د. مفرح سعفان / بلنسية للنشر والتوزيع / المنوفية / ط.1 / 2009م / 28 .
[2] ـ المصدر نفسه 29 .

وزن أفعل (أرجل) وهو من جموع القلة ، وكذا كلمة رَجُل بفتح الراء وضم الجيم التي لم تجمع إلا على فِعال (رجال) وهو من جموع الكثرة ، كما استندوا أيضا على أدلة من القرآن الكريم ، حيث استخدمت الآيات القرآنية جموع قلة في موضع يدل على الكثرة ، كما استخدمت أوزان الكثرة في الدلالة على القلة[1].

وفي مقابل هذا الطعن في هذه المسألة كانت أصوات علماء الصرف القدامى متحدة في الإيمان بها ، وإيجاد الحجج الخاصة بهذا التناوب فيما بين صيغ القلة والكثرة ، حيث إن أغلب الآيات القرآنية جاءت الصيغ فيها موافقة لهذا التقسيم من ذلك ﴿وَلَقَدۡ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدۡرٖ وَأَنتُمۡ أَذِلَّةٞۖ﴾آل عمران﴿١٢٣﴾ قال أبوحيان " والأذلة جمع ذليل ، وجمع الكثرة ذلان ، فجاء على جمع القلة ليدل أنهم كانوا قليلين "[2]، وقال تعالى ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثۡنَا عَشَرَ شَهۡرٗا ﴾التوبة﴿٣٦﴾ وقال سبحانه ﴿ٱلۡحَجُّ أَشۡهُرٞ مَّعۡلُومَٰتٞۚ﴾ البقرة﴿١٩٧﴾ فبرر أبوحيان هذا التنوع في استخدام جمع شهر بقوله " والشهور جمع كثرة لما كانت أزيد من عشرة "[3]، وقال " وجمع شهر على أفعل لأنه جمع قلة ... وظاهر لفظ أشهر الجمع وهو شوال وذوالقعدة وذوالحجة "[4].

كما أن مما جعلهم يضعون هذا التصنيف لهذه الجموع أن الجموع التي تدل على القلة تميزت عن جموع الكثرة بإمكانية تصغيرها على لفظها فيقال: غليمة في غلمة ، في حين التي للكثرة يجب أن ترد إلى المفرد ثم تصغر ، فلا تصغر بوزنها ، كما أن تفسير جموع القلة في الغالب يكون بأعداد قليلة ، فيقال: ثلاثة أفلس ، وسبعة أعمدة ، وتسعة فتية ، فأوزان القلة تستعمل بكثرة في تمييز الثلاثة إلى العشرة[5] .

---

[1] ـ ينظر تيسيرات لغوية 59 / (من قضايا جمع التكسير) د. محمد أبوالفتوح / مجلة مجمع اللغة العربية ـ القاهرة / العدد 46 / 80م .
[2] ـ البحر 3 / 51 .
[3] ـ المصدر نفسه 5 / 40 .
[4] ـ المصدر نفسه 2 / 94 .
[5] ـ ينظر شرح المفصل 5 / 10 / تصريف الأسماء والأفعال 212 .

أما رفض هذه المسألة والقول بأنها لم تكن معلومة عند العرب ، فهذا يرده ما تتسم به العربية من الدقة والترتيب والتقسيم من قبل أن يصوغ العلماء هذا الترتيب في قوانين تدخل تحت إطار علوم اللغة ، فهذه العلوم ما هي إلا وصف لمظاهر اللغة المختلفة ، بل إن من العلماء من يرى أن في مسألة القلة والكثرة " كان القياس أن يجعل لكل مقدار من الجمع مثال يمتاز به من غيره ، كما جعلوا للواحد والاثنين والجمع ، فلما تعذر ذلك إذ كانت الأعداد غير متناهية الكثرة اقتصروا على الفصل بين القليل والكثير فجعلوا للقليل أبنية تغاير أبنية الكثير ليتميز أحدهما من الآخر "[1].

ووقوع هذه الأنواع من الجموع موقع بعضها بعضا يكون في موضعين هما :

1 ــ إذا كان للفظ جموع قلة وجموع كثرة ، أما إذا كان اللفظ لم يجمع إلا على صيغة واحدة فهذه تستخدم للمعنيين دون تحديد .

2 ــ أن يكون اللفظ نكرة ، أما إذا اتصل بحرف التعريف فإنه يستغني عن صيغته الدالة على الكثرة تحديدا بالعموم الذي يوحي به حرف التعريف[2].

وقد علل العلماء وقوع جموع القلة موضع جموع الكثرة والعكس بأسباب متنوعة أهمها: أنهما تجمع فيما بينهما الجمعية فلا ضير أن يقع أحدهما موقع الآخر ، وكذا التوسع والمجاز ، كما أن من ذلك الاستحسان أو الاستسهال وهو " استسهال بنية دون بنية ، واستحسان وزن دون وزن ... وقد يكون الأمر في العرف اللغوي مجرد الاستعمال وتصرف العرب في كلامها ، يكثر استعمالها لشيء ويقل استعمالها لشيء آخر مع تساويهما في الصحة والجواز "[3].

---

[1] ـ شرح المفصل 5 / 9 .

[2] ـ ينظر البرهان في علوم القرآن 3 / 357 - 358 .

[3] ـ (جموع التكسير والعرف اللغوي) د. محمود محمد الطناحي / مجلة مجمع اللغة العربية ـ القاهرة / العدد 71 / 92م / 142 - 144 .

وكل ما ذكر سابقا هي أسباب عامة ، ولكن قد يكون للفظ ما وضع خاص يبيح أن يستخدم في غير ما وضع له ، ومن طريف ما قيل في هذا ما ذكره صاحب دراسات لغوية في القرآن الكريم من حجة في استخدام لفظ (ذكران) في القرآن الكريم حيث ألمح إلى أن القرآن قد اتبع طريقة خاصة لم تذكرها كتب اللغة في التعبير عن معنى القلة ، وذلك باستخدامه جمعا قليل الاستخدام ، حيث إن جمع ذكران جاء على وزن قليل الاستخدام ، كما أن كتب المعاجم أشارت إلى أنه " ليس في الكلام فَعَل يُكسّر على فعول وفُعلان إلا الذكر "[1] ، " فوزن فعلان إذن يمكن أن يثير في ذهن المتأمل معنى الغرابة والندرة وقلة الحدوث ، بغض النظر عن اعتبار النحاة له من جموع الكثرة "[2]، فهذا السبب كما يلحظ يخص هذه الكلمة ، ولا يعم كل جموع التكسير التي استخدمت في دلالات ليست لها بعكس الأسباب السابقة .

ومما ورد في القرآن الكريم من جموع التكسير التي وقعت فيها جموع القلة مكان جموع الكثرة والعكس ، ورصدها أبوحيان في بحره قوله تعالى ﴿وَلَهُمۡ فِيهَآ أَزۡوَاجٞ مُّطَهَّرَةٞۖ﴾البقرة﴿٢٥﴾ " والأزواج من جموع القلة ؛ لأن زوجا جمع على زوجة نحو عود وعودة ، وهو من جموع الكثرة ، لكنه ليس في الكثير من الكلام مستعملا فلذلك استغني عنه بجمع القلة توسعا وتجوزا "[3]، فجعل سبب هذا التبادل هو قلة الاستعمال والاستغناء بأحدهما عن الآخر ، فعدّ هذا نوعا من التوسع والتجوز .

ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖۚ﴾البقرة﴿٢٢٨﴾ قال أبوحيان " ولم يأت ثلاثة أقراء ... من باب التوسع في وضع أحد الجمعين مكان الآخر ، أعني جمع القلة مكان جمع الكثرة والعكس ... وقد يكثر استعمال أحد

[1] ـ تاج العروس (ذكر) 11 / 381 .
[2] ـ دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته /د.أحمد مختار عمر 207 .
[3] ـ البحر 1 / 260 .

الجمعين فيكون ذلك سببا للإتيان به في موضع الآخر ، ويبقى الآخر قريبا من المهمل ... وقيل وضع بمعنى الكثرة ، لأن كل مطلقة تتربص ثلاثة قروء ... وأجاز المبرد ثلاثة حمير وثلاثة كلاب على إرادة : من كلاب ومن حمير "[1].

ويلحظ مما سبق أن الصيغة الموضوعة لجمع القلة أو جمع الكثرة عند اقترانها بقرينة ما توحي تلك القرينة باستخدام أحدهما مكان الآخر ، ولكن قد توضع الكلمة مع قرينة تناسبها لكن الموضع هو الذي يدل على أن الكلمتين ليستا في محلهما ، من ذلك قوله تعالى ﴿وَٱلۡبَحۡرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦ سَبۡعَةُ أَبۡحُرٖ﴾لقمان﴿٢٧﴾ فسبعة أبحر المقصود منها الكثرة ، ولكن الرقم سبعة من أرقام القلة ، وكذا لفظ أبحر جاء على صيغة أفعل التي تعد من صيغ جموع القلة ، وقد احتج أبوحيان لذلك بقوله " سبعة أبحر لا يراد به الاقتصار على هذا العدد بل جيء به للكثرة ... ولما كان لفظ سبعة ليس موضوعا في الأصل للتكثير ، وإن كان مرادا به التكثير جاء مميزه بلفظ القلة وهو أبحر ، ولم يقل بحور ، وإن كان لا يراد به أيضا إلا التكثير ليناسب بين اللفظين ، فكما يجوز في سبعة واستعمل للتكثير ، كذلك يجوز في أبحر واستعمل للتكثير "[2]، وفي ذلك إشارة إلى المجاز المستعمل في العرف اللغوي الذي تعارف على استخدام هذا الرقم مقارنة بما هو أقل منه ليدل على الكثرة ، فعند القول إن البحر من بعده سبعة أبحر يوحي ذلك بكثرة البحور التي بعده ، وهذا المعنى المتعارف هو الذي أجاز استخدام جمع القلة في موضع جمع الكثرة .

قياسية جموع التكسير :

جموع التكسير هي مجموعة من الصيغ ، كل صيغة تجمع عليها مفردات لها سمات محددة فتنضوي تحت تلك الصيغة ، وإن كان الواقع اللغوي ينبئ عن عدم

[1] - البحر 2 / 197 - 198 .
[2] - المصدر نفسه 7 / 186 .

استيعاب تلك الصيغة لكل المفردات التي تجتمع في السمات المحددة لمفرداتها ، كما تلمح إلى استيعاب تلك الصيغة لألفاظ أخرى لا تحمل تلك السمات ، مما حدا بالصرفيين إلى نعتها بالشذوذ ، وقد جاءت محاولات من محدثين لوضع سمات تستوعب كل الألفاظ التي جمعت على صيغة واحدة في محاولة لاستيعاب كل المفردات[1] ، ولكن " صيغ جموع التكسير تتكاثر حتى لتبلغ نحو ثلاثين صيغة ، مما يجعل من الصعب وضع أقيسة لها تضبطها ضبطا دقيقا ، ولذلك يظن كثيرون أنها لا تخضع للقياس بل تخضع للسماع "[2] ، وهذا الرأي قد ترده القوانين التي ضبطها العلماء القدامى ، إذ إن الصيغة المطردة تتطلب مفردا يشتمل على أوصاف معينة إذا تحققت فيه جاز جمعه تكسيرا على تلك الصيغة دون تردد ، فمثل هذا الجمع يكون صحيحا فصيحا ولو كان غير مسموع ، ولا يصح رفضه ، ولا الحكم عليه بالضعف اللغوي وهو ما يؤكده ابن جني بقوله " يقولون في وصايا الجمع : إن ما كان من الكلام على فَعْل فتكسيره على أفعل ككلب وأكلب ... وما كان على غير ذلك من أبنية الثلاثي فتكسيره في القلة على أفعال نحو جبل وأجبال وعنق وأعناق ... فليت شعري هل هذا ليعرف وحده ، أو ليعرف هو ويقاس عليه غيره ، ألا تراك لو لم تسمع تكسير واحد من هذه الأمثلة بل سمعته منفردا أكنت تحتشم من تكسيره على ما كسر عليه نظيره ؟ لا بل كنت تحمله عليه للوصية التي تقدمت لك في بابه "[3].

ومهما يكن من أمر فإن العلماء وضعوا القواعد لهذا الصرح المختص ببناء جمع التكسير ، فإن لوحظ بعد مرور هذه الأزمنة أن قواعده يشوبها نقص فلا بأس من إتمامها وفق المنهج الذي وضعه العلماء ، حتى لا تتضارب القواعد اللغوية التي

---

[1] ـ ينظر (من قضايا جمع التكسير) د. محمد أبوالفتوح / مجلة مجمع اللغة العربية ـ القاهرة / العدد 46 / 80م / 88 .
[2] ـ (ملاحظات على قياسية الغالب من جموع التكسير) د. شوقي ضيف / مجلة مجمع اللغة العربية ـ القاهرة / العدد 52 / 83م / 23 / وينظر تيسيرات لغوية 65 .
[3] ـ الخصائص 2 / 40 - 41 .

يسّرت فعلا اللغة ليتمكن الناس من تعلمها من أولئك الذين دخلوا الإسلام من الأمم الأخرى في تلك الفترة ، وهي تؤدي الدور ذاته في هذا الوقت .

وقد بثّ أبوحيان في أثناء بحره بعض القواعد القياسية لجمع التكسير من ذلك "﴿صُمٌّ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَرۡجِعُونَ ﴾البقرة﴿١٨﴾ جموع كثرة على وزن فُعُل ، وهو قياس في جمع فعلاء وأفعل الوصفين سواء تقابلا نحو: أحمر حمراء ، أو انفردا لمانع في الخلقة نحو: عذل ورتق ، فإن كان الوصف مشتركا لكن لم يستعملا على نظام أحمر وحمراء ، وذلك نحو رجل آلي وامرأة عجزاء لم ينقس فيه فُعُل بل يحفظ فيه "[1] "الخيط معروف ويجمع على فعول ، وهو فيه مقيس ، أعني في فَعْل الاسم اليائي العين نحو: بيت وبيوت ، وجيب وجيوب "[2]، وغيرها من المواضع[3].

جموع تكسير غير قياسية :

مع كثرة الصيغ القياسية التي حددها علماء الصرف ؛ لتُعلم هندسة جموع التكسير وترابطها ، سقطت كثير من الألفاظ لتشذ ، فلا تعدّ مما يمكن أن تطاله القاعدة التي تحدد ملامح هذه الجموع ، فكثر الشاذ في هذا الجمع مما جعل بعض الباحثين يفكر في إعادة بناء قواعد جموع التكسير ، وآخرون عدّوا جمع التكسير سماعيا وليس قياسيا ؛ نظرا لكثرة هذه الجموع غير القياسية التي تنتمي لهذا الجمع .

وقد أشار أبوحيان إلى هذه الجموع الشاذة بطريقتين ، فهو إما أن يقول إنها على غير القياس أو لا ينقاس أو ليس بقياس ... وما إلى ذلك ، أو أن يصرح بشذوذها . ومن ذلك[4] " الإخوان جمع أخ ، والأخ معروف وهو من ولده أبوك وأمك أو أحدهما ،

[1] - البحر 1 / 208 .
[2] - المصدر نفسه 2 / 34 .
[3] - ينظر المصدر نفسه 1 / 181 - 378 - 412 - 449 - 486 - 487 / 2 / 66 / 8 / 525 .
[4] - ينظر المصدر نفسه 1 / 448 / 5 / 282 .

وجمع فَعْل على فعلان لا ينقاس "[1]، ومعلوم أن كلمة أخ وهي على وزن فَعْل ومضعفة ليست من الألفاظ التي قيس جمعها على وزن فعلان والمتمثلة في كل اسم على وزن فُعال بضم ففتح نحو: غلام وغلمان ، وغراب وغربان ، والاسم الذي على وزن فُعَل نحو: جرد وجردان ، وصرد وصردان ، والاسم الذي على وزن فُعْل بضم فسكون معتل العين بالواو نحو: حوت وحيتان ، وعود وعيدان ، والاسم الذي على وزن فَعَل بفتح ففتح والأغلب أن تكون عينه في الأصل معتلة نحو: تاج وتيجان ، ونار ونيران . أما الاسم المضعف الذي على وزن فَعْل كما هي كلمة أخ فإن القياس فيه أن يجمع على أفعال نحو: عمّ وأعمام ، ولكن كلمة أخ يبدو نظرا لأن فاءها همزة لم يسمع ذلك فيها ، ولكنها جمعت على الوزن الذي لا تعرف له مفردات ذات أوصاف معينة ، بل كل ما جمع عليه هي ألفاظ مسموعة لا تربطها صيغة أو نوع واحد ، وهو وزن فِعْلة ، فجمع أخ على إخوة .

وقد عُدّت القاعدة القياسية لصيغة فعلان من القواعد التي اتسمت بالاضطراب نظرا لأنها " لم تربط بين الأشكال المتباينة من الألفاظ التي تُجمع على هذه الصيغة ، بالإضافة إلى أن الشواذ التي خالفت تلك القاعدة كانت أكثر مما يطرد على هذه القاعدة "[2]، بل هناك من الباحثين من زعم أن هذه الصيغة هي صيغة جمع " على طريقة اللغة الحبشية في جمع المفرد المذكر بإلحاق الألف والنون ... وقد جاءت هذه الصيغة ... ربما عن طريق العربية القديمة في جنوب شبه الجزيرة ... إن الكثرة الغالبة من الأمثلة التي رويت في معاجمنا العربية على فعلان بكسر الأول أو ضمه لا تعدو أن تكون في الأصل جموعا عربية مألوفة ثم جمعت ثانية على طريقة اللغة الحبشية بأن ألحقت بها الألف والنون ، فهي مما يمكن أن يطلق عليه مصطلح جمع الجمع ... وأمثلة هذا

[1] - البحر 2 / 164 .
[2] - جموع التكسير في القرآن الكريم 323 .

الوزن في الكثرة الغالبة مما ورد منها في اللغة لا تعدو أن تكون في أصلها جموعا على صيغة فعلة ثم جمعت ثانية بأن ألحقت بها الألف والنون ... أخ ـــــ إخوة ـــــ إخوان "[1].

وباحثون آخرون فرّقوا في الدلالة بين صيغتي جمع أخ ، فكلمة أخ إذا جمعت على إخوة قُصد بها أخوة النسب على حين إذا جمعت على إخوان قُصد بها أخوة المذهب الفكري أو الاعتقادي ، أو أن هذه الصيغة أعم فهي تعني أخوة المذهب وأخوة النسب نظرا لورودها بالمعنيين في القرآن الكريم ، إذ هذه الأقوال في الأصل تستند إلى ما ورد في كتاب الله من معان لهذين الجمعين ، أما قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ الحجرات﴿١٠﴾ فيمكن أن تحمل على التشبيه البليغ الذي حذف منه أداة التشبيه ووجه الشبه ، وهي بذلك لا تخرج عن المعنى الخاص الذي وضعت له ، وهو كونها تدل على أخوة النسب[2].

وقد ردّ أبوحيان على هذا الفرض بقوله " ومن زعم أن الأخوة تكون في النسب ، والإخوان في الصداقة فقد غلط قال تعالى ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ الحجرات﴿١٠﴾ وقال ﴿أَوْ بُيُوتِ إِخْوَٰنِكُمْ ﴾النور﴿٦١﴾ "[3]، ولكن يبدو أن علاقة العموم والخصوص فيما بين اللفظين قريبة جدا من الواقع اللغوي الذي استخدمت فيه هاتان الصيغتان في القرآن الكريم ، ويمكن أن يركن إليه ويؤخذ به في تحديد دلالة اللفظين ، فتغليط أبي حيان لهذا القول قد لا يكون موافقا للصواب ، ولذلك عاد وحكم عليها بالتغليب فقال "ويغلب الإخوان في الصداقة والأخوة في النسب وقد يستعمل كل منهما مكان الآخر "[4].

---

[1] ـ (تصدير: صيغة الجمع فُعلان مثل قضبان ، وفِعلان مثل غلمان) د. إبراهيم أنيس / مجلة مجمع اللغة العربية ـ القاهرة / العدد 35 / 75م / 8 - 13 .

[2] ـ ينظر جموع التكسير في القرآن الكريم 366 - 367 / دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته 217 - 218 .

[3] .البحر 5 / 16 .

[4] ـ المصدر نفسه 8 / 111 .

ومما نعته أبوحيان بأنه جاء على غير قياس كلمة رعاء التي وردت في قوله تعالى ﴿قَالَتَا لَا نَسۡقِي حَتَّىٰ يُصۡدِرَ ٱلرِّعَآءُۖ﴾القصص﴿٢٣﴾ حيث قال " وقرأ الجمهور ﴿ٱلرِّعَآءِ﴾ بكسر الراء جمع تكسير ... وليس بقياس ؛ لأنه جمع راع ، وقياس فاعل الصفة التي للعاقل أن تكسر على فعلة كقاض وقضاة ، وما سوى جمعه هذا فليس بقياس "[1]، وقد ذكر بعض الباحثين أن لفظ رعاء قُصد به إرادة الاسمية في هذا الموضع من القرآن الكريم ، وهو الموضع الوحيد الذي جيء فيه بهذا الجمع في الذكر الحكيم ، إذ الرعاء جمع لراع وهو الذي حرفته رعي الغنم ، فهو بذلك معنى اسمي[2]، ولكن بالنظر إلى وجود الكلمة في السياق ، فهي لم يكن المقصود بها مجرد الاسم ، وإنما ألمحت للصفة وبخاصة أنها سبقت بذكر السقي الذي امتنعت الفتاتان عنه حتى يصدر الرعاء، فالرعاء هنا هم أولئك الذين يشرفون على الأغنام وهي تشرب ، وبذلك ألمح اللفظ إلى وصفهم ، فهم راعون لتلك الأغنام يتسمون بذلك ، وليس مجرد تسمية لهم .

ومن الألفاظ التي قرر أبوحيان أنها جاءت على غير قياس كلمة (معايش) في قوله تعالى ﴿وَلَقَدۡ مَكَّنَّٰكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَجَعَلۡنَا لَكُمۡ فِيهَا مَعَٰيِشَۗ قَلِيلٗا مَّا تَشۡكُرُونَ﴾ الأعراف﴿١٠﴾ حيث قرئت (معائش) بالهمز في إحدى القراءات ، وهذه القراءة هي التي جاءت على غير قياس ، قال أبوحيان " وقرأ الجمهور معايش بالياء وهو القياس ؛ لأن الياء في المفرد هي أصل لا زائدة فتهمز ، وإنما تهمز الزائدة نحو صحائف في صحيفة ، وقرأ الأعرج وزيد بن علي والأعمش وخارجة عن نافع وابن عامر في رواية معائش بالهمز ، وليس بالقياس لكنهم رووه وهم ثقات فوجب قبوله "[3]، وبعد ذكره لطعن النحاة لهذه القراءة وتخطئتهم لمن قرأها ، قال أبوحيان قولته الشهيرة التي

[1] - البحر 7 / 108 .
[2] - ينظر دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته 220 - 222 .
[3] - البحر 4 / 271 .

يؤكد فيها عدم أخذه بالمذهب البصري عند وقوفه مثل هذا الموقف من القراءات وهي " ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة "[1]، ثم أخذ برأي الفراء الذي قال " وربما همزت العرب هذا وشبهه ، يتوهمون أنها فعيلة لشبهها بوزنها في اللفظ وعدّة الحروف "[2]، وهو الرأي الذي أخذ به كثير من الباحثين ، فمن أَسمَى جمع معيشة على معائش بـــ(توهم كون الحرف الأصيل زائدا)[3]، ومنهم من سمّاه القياس الخاطئ[4]، وأغرب ما قيل في هذه الكلمة ما أورده صاحب المصباح حيث قال " المعيش والمعيشة مكسب الإنسان الذي يعيش به ... وقيل هو من معش ، فالميم أصلية ، ووزن معيش ومعيشة فعيل وفعيلة ، ووزن معائش فعائل فتهمز وبه قرأ أبوجعفر المدني والأعرج "[5]، وهو ما لم يذكره غيره من اللغويين ــ بحسب ما قرأت ــ بل ذكروا أن معش تعني الدلك الرفيق[6]، وما قاله صاحب المصباح ردده بعض اللغويين مع نعته بالغريب[7].

أما ما وسمه أبوحيان من جموع التكسير بالشذوذ صراحة فجاء منه[8] " ﴿أَمۡوَٰتًا﴾ البقرة﴿٢٨﴾ جمع ميّت ، وهو أيضا جمع ميتة وجمعهما على أفعال شذوذ والقياس في فيعل إذا كسّر فعائل "[9]، ومن الباحثين من عدّ أموات جمع لميْت بالتخفيف ، أي على وزن فَعْل ، أما ميّت بالتشديد على وزن فيعل فتجمع على موتى ؛ وذلك لأنها تشارك صيغة فعيل التي بمعنى مفعول في المكروه ، نحو جريح التي تجمع على جرحى ، وقتيل قتلى ، وهي الصيغة التي يطرد جمعها على فعلى[10].

---

[1] ـ البحر 4 / 271 .
[2] ـ معاني القرآن 1 / 373 .
[3] ـ ينظر توهم النحاة في جمع التكسير / د. عبدالفتاح الحموز / دار جرير / عمان / ط.1 / 2010م / 113 .
[4] ـ ينظر جموع التكسير في القرآن الكريم 94 .
[5] ـ المصباح المنير (ع ي ش) 2 / 440 .
[6] ـ ينظر تهذيب اللغة (معش) 1 / 449 / لسان العرب (معش) 46 / 4232 .
[7] ـ ينظر تاج العروس (معش) 17 / 390 .
[8] ـ ينظر البحر 1 / 312 / 5 / 92 / 8 / 64 .
[9] ـ المصدر نفسه 1 / 263 .
[10] ـ ينظر دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته 232 / جموع التكسير في القرآن الكريم 173 - 251 - 252 .

وقد تتعدد الجموع للفظ واحد فيكون له جمع بوزن مقيس وآخر شاذ ، وهذا التعدد يمكن أن يعود سببه إلى تعدد اللهجات العربية ، وقد ذكر أبوحيان هذه الجموع للمفردة الواحدة فقال " أشحة جمع شحيح وهو البخيل ، وهو جمع لا ينقاس ، وقياسه في الصفة المضعفة العين واللام فعلاء نحو خليل وأخلاء ، فالقياس أشحاء وهو مسموع أيضا "[1].

وقد يكون سبب تعدد الجمع في الكلمة الواحدة هو مجرد توافق صوتي بين لفظين نقيضين وردا في جملة واحدة ، كما في جمع عجفاء على عجاف حيث قال أبوحيان "وجاء جمع عجفاء على عجاف وقياسه عجف كخضراء أو خضر حملا على سمان ؛ لأنه نقيضه وقد يحمل النقيض على النقيض كما يحمل النظير على النظير "[2]، في حين عدّ غيره أن هذا الجمع أصل لها ، وذلك بعد استقراء ما جمع على هذه الصيغة، ومعرفة القاسم المشترك بين الألفاظ التي تجمع عليها فتبين أنه " قد جمعت على صيغة فعال جميع صور الاسم الثلاثي المؤنث اللفظي سواء كانت علامة تأنيثه هي التاء مثل جبهة وجباه ، أم ألف التأنيث المقصورة نحو أنثى وإناث ، أم ألف التأنيث الممدودة نحو عشراء وعشار ... فإنه بناء على هذا يتبين لنا أن الخصيصة التي تختص بها صيغة فعال وتتميز بها عن غيرها من صيغ جموع التكسير هي أنها يجمع عليها جميع صور الاسم الثلاثي المؤنث اللفظي بعلاماته الثلاث ، كما يجمع عليها معظم أوزان هذا الاسم " [3]، وعجفاء اسم مؤنث جمع على عجاف فهو يشمله هذا الحكم .

ومن الألفاظ التي صرّح أبوحيان بشذوذ صيغة من صيغ جمعها وقياسية صيغة أخرى (عين) حيث قال " وجمع على أعين شاذا وعيون قياسا ، وقالوا في الأشراف من

---

[1] - البحر 7 / 214 وينظر 1 / 379 / 2 / 451 / 6 / 409 - 414 - 415 / 7 / 353 .
[2] - المصدر نفسه 5 / 311 .
[3] - جموع التكسير في القرآن الكريم 202 - 203 .

الناس أعيان ، وجاء ذلك قليلا في العضو الباصر "[1]، وقد رأى غيره أن جمع عين على أعين تميز بدلالة معنوية في القرآن الكريم حيث إنه لم يرد إلا بمعنى العين الباصرة ، في حين أن لفظ عيون في القرآن لم يأت إلا بمعنى عين الماء ، وهذا يبعده عن شبح الشذوذ ؛ لاستخدام الجموع المتعددة للمفرد الواحد لمعان مختلفة[2].

وبعد فإن تعدد جموع التكسير للفظ الواحد وهو يمثل مظهرا من مظاهر ثراء العربية الذي يميزها ــ كان نتيجة لتعدد المعاني للفظ الواحد بحيث خصص كل جمع لتحديد معنى معين لذلك اللفظ ، وكذا تعدد اللهجات العربية التي جمع الصرفيون ألفاظها مجملة بحيث لم يحدد العلماء القبيلة التي استخدمت هذا الجمع عن غيرها ، فكان هذا الزخم الكبير لألفاظ الجمع المتعددة للكلمة الواحدة ، وكذلك كان انسجام السياق في الشعر والنثر سببا في هذا التنوع بحسب ما أوضح أبوحيان جمع عجفاء على عجاف الذي جاء متلائما مع نقيضها كلمة سمان ، وقد يكون للتطور اللغوي لهذه اللغة عبر الأزمنة دور في هذا التنوع لجموع التكسير .

وقد عدّ بعض الباحثين هذا التعدد مشكلة ضخّمت حجم اللغة وصيّرتها لغة صعبة حتى ليعسر الإلمام بجموعها من الدارسين لها ، مما جعل بعضهم يقترح إنقاص جموع التكسير ، ومنهم من اقترح إلغاءها والاكتفاء بجموع التصحيح[3].

وهو اقتراح مردود ومرفوض ، فإنقاص هذه الجموع أو إلغاؤها هو إلغاء وحذف لكمٍّ كبير من ألفاظ العربية ، وإماتة صريحة لكلمات ما تزال مستخدمة ، وإحداث هوة عميقة فيما بين العرب وبين تراثهم اللغوي ، أما صعوبة دراسة هذه الجموع من المتعلمين فهي مسألة يمكن التغلب عليها بطرق أخرى غير أن تحذف هذه الجموع أو

---

[1] ـ البحر 1 / 380 .

[2] ـ ينظر دراسات لغوية للقرآن الكريم وقراءاته 213 / جموع التكسير في القرآن الكريم 71 .

[3] ـ ينظر توهم النحاة في جمع التكسير 12 / حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث / د. إبراهيم زبيدة / دار الكتب الوطنية / بنغازي / ط.1 / 2004م / 313 وما بعدها .

أن تلغى ، فالمشكلة ليست في دراسة اللغة ، وإنما المشكلة في طرق تدريسها ، ومن يقوم بتدريسها ، وكذا المنهج الذي تقدم فيه . ثم إنه إذا اتبع هذا المنهج وهو أنه كلما مرت بنا قاعدة صعبة في اللغة أو ثرية الجوانب والفروع ومتعددة الألفاظ نقوم بحذفها فإن هذا سيعمل على إلغاء أغلب قواعد اللغة ؛ لأن العربية بشكل عام تتسم بالثراء والغنى ، وليس فقط فيما يخص جمع التكسير وصيغه المتعددة .

4 ــ اسم الجمع : هو ما دل على أكثر من اثنين ولا واحد له من لفظه غالبا كقوم وإبل ، وقد يكون له واحد من لفظه كصحب وركب فإن لهما مفردا من لفظيهما وهو صاحب وراكب ، كما أنه ليس على وزن من أوزان الجموع المعروفة ؛ ولذلك عُدّ اسم جمع .

واسم الجمع يعامل معاملة المفرد في اللفظ فيصغر على لفظه ، ويجوز عود الضمير الواحد المذكر عليه ، وكذلك فإن صيغته تتساوى مع المفرد في الخبر وفي النعت ، فيقال مثلا: الركب مسافر ، وهذا ركب مسافر ، والراكب مسافر ، وهذا راكب مسافر ، كما يمكن أن يعامل معاملة الجمع بأن يراعى معناه فيقال: ركب مسافرون .

هذه الإضاءات تمثل الفارق بين الجمع واسم الجمع إذ هما يعطيان المعنى ذاته ولكنهما يختلفان في اللفظ .

وقد أدخل بعض الباحثين في اسم الجمع اللفظ الذي يدل بصيغته على الواحد والجمع دون أن تتغير تلك الصيغة نحو: فُلك[1].

كما رأى آخرون أن ما كان من اسم الجمع وله مفرد من لفظه مثل ركب وصحب لا يعدّ من اسم الجمع بل هو جمع تكسير[2]، وحجتهم في ذلك أن اسم الجمع يشترط فيه أن لا يكون له واحد من لفظه ، ولكن هذا يصطدم مع وجود جموع ليس لها واحد من لفظها

[1] ـ ينظر تصريف الأسماء والأفعال 222 / جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية 83 / النحو الوافي 4 / 680 .
[2] ـ ينظر تيسيرات لغوية 57 .

نحو: عبابيد وعباديد[1] وشماطيط[2]، فعلى الرغم من توفر الشرط فيها تعدّ من الجموع ؛ لأن وزنها مختص بالجموع[3]، فإذا كان هذا عُدّ جمعا فلا ضير من أن يكون لبعض أسماء الجموع مفرد لتحقق الشرط فيها ، وهو كون وزنها لا يختص بالجموع، مع تلك السمات الموضحة سلفا ، الدالة على كونها اسم جمع وليس جمع تكسير . وهذا الرأي القائل بأنها جموع وليست أسماء جموع هو رأي موافق لرأي الأخفش[4]، ويبدو أنه رأي الكوفيين أيضا[5]، في حين كان مذهب البصريين أن بعض أسماء الجموع لها مفرد من لفظها ؛ وذلك لكونها جاءت على وزن ليس من أوزان الجموع[6].

وقد سار أبوحيان في ركاب مدرسته البصرية فيما يخص اسم الجمع ، ويتضح ذلك من خلال ما عرّفه به في الارتشاف حين قال " الاسم الذي يدل على أكثر من اثنين ، إما أن يكون له واحد من لفظه أو لا ، إذا لم يكن له واحد من لفظه فإما أن يكون من أوزان الجموع الخاصة بها أو لا ... وإن لم يكن على أوزان الجموع فهو اسم جمع ... وإن كان له واحد من لفظه فإما أن يوافقه في أصل اللفظ والهيئة أو في أصل اللفظ دون الهيئة ... وإن وافقه في أصل اللفظ دون الهيئة فإما أن يصغر تصغير المفرد أو يخبر عنه إخبار الواحد أو يوصف بوصف المفرد أو لا ، إن كان أحد ذلك ولم يميز بتاء التأنيث ولا ياء النسب مفرده فهو اسم جمع نحو ركب وصحب "[7]، وكذا مما أشار إليه من أحكام مختلفة تخص هذه المسألة في أثناء بحره ، فقد وضّح ملامح اسم الجمع العامة عند تفسيره لقوله تعالى ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ ﴾

---

[1] ـ العبابيد والعباديد بلا واحدمن لفظهما ، الفرَق من الناس والخيل الذاهبون في كل وجه ، والآكام والطرق البعيدة / القاموس المحيط (العبد)1 / 308 - 309 .

[2] ـ قوم شماطيط متفرقة ، وثوب شماطيط خَلق متشقق ، وجاءت الخيل شماطيط متفرقة أرسالا / القاموس المحيط (الشمط) 2 / 367 .

[3] ـ أشار أبوحيان إلى الجموع التي لا واحد لها من لفظها في البحر ، نحو: زبانية ومقاليد وخيل والأبابيل وغيرها ينظر 1 / 346 - 380 / 2 / 409 / 3 / 35 / 4 / 253 / 5 / 299 - 502 /7 / 410 / 8 / 404 - 487 - 511 .

[4] ـ ينظر شرح المفصل 5 / 77 / التذكرة والتبصرة 2 / 679 .

[5] ـ ينظر منهج الكوفيين في الصرف 2 / 522 - 523 .

[6] ـ ينظر الأصول في النحو 3 / 31 / التذكرة والتبصرة 2 / 679 / شرح المفصل 5 / 77 / شرح الكافية الشافية 4 / 1885 / الهمع 3 / 337 .

[7] ـ الارتشاف 1 / 401 - 402 .

البقرة﴿٨﴾ حيث قال " الناس اسم جمع لا واحد له من لفظه "[1]، فهو بهذا يحدد الملمح الأصلي لاسم الجمع المتمثل في كونه دال على جمع ، ولكن ليس له مفرد من لفظه ، أما ما وُجد من أسماء جموع لها مفرد من لفظها فقد اتفق فيه مع الرأي البصري الذي يعدّه اسم جمع حيث قال " الطير اسم جمع كركب وسفر وليس بجمع خلافا لأبي الحسن "[2]، وقال أيضا " وقرأ الجمهور ﴿وَرَجِلِكَ ﴾الإسراء﴿٦٤﴾ بفتح الراء وسكون الجيم وهو اسم جمع واحده راجل كركب وراكب "[3]، كما أشار إلى أن كل ما لم يكن وزنه من أوزان الجموع التي اتفق عليها الجمهور فهو اسم جمع ، وأوضح ذلك بأمثلة من الواقع اللغوي القرآني بقراءاته المختلفة حيث قال " وقرأ الأعرج في رواية ، وهارون عن أبي عمرو ﴿قِنْوَانٌ ﴾الأنعام﴿٩٩﴾ بفتح القاف ، وخرجه أبوالفتح على أنه اسم جمع على فعلان ؛ لأن فعلان ليس من أبنية جمع التكسير "[4]، وذكر ذلك أيضا في قراءة كلمة صنوان[5] التي قرئت بفتح الصاد وهو الوزن ذاته الذي لكلمة قنوان السابقة، وغير ذلك من المواضع[6].

كما أشار أبوحيان إلى حكم التعامل مع لفظ اسم الجمع ، وجواز معاملته معاملة المفرد بالنظر إلى لفظه ، أو بمعاملة الجمع بملاحظة معناه حيث قال " و ﴿ شَدِيدًا ﴾ الجن﴿٨﴾ صفة للحرس على اللفظ لأنه اسم جمع ... ولو لحظ المعنى لقال شدادا بالجمع "[7]، كما تحدث عن ذلك في حال عود الضمير عليه حيث قال عند تفسيره لقوله تعالى ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ﴾الرعد﴿٢﴾ " وقرأ الجمهور ﴿عَمَد ﴾

---

[1] ـ البحر 1 / 179 وينظر 2 / 314 / 4 / 237 / 5 / 351 / 6 / 60 / 7 / 80 / 8 / 339 - 510 .
[2] ـ المصدر نفسه 2 / 297 .
[3] ـ المصدر نفسه 6 / 56 .
[4] ـ المصدر نفسه 4 / 193 .
[5] ـ ينظر المصدر نفسه 5 / 351 .
[6] ـ ينظر المصدر نفسه 8 / 24 .
[7] ـ المصدر نفسه 8 / 342 .

بفتحتين ، وقرأ أبوحيوة ويحيى بن وثاب بضمتين ... فـ﴿تَرَوْنَهَا﴾ صفة للعمد ، ويدل على كونه صفة لـ﴿عَمَد ﴾ قراءة أبي ﴿تَرَوْنه﴾ فعاد الضمير مذكرا على لفظ ﴿عَمَد﴾ إذ هو اسم جمع "[1] ، كما أشار إلى حكم تثنية اسم الجمع وجمعه فقال عند تفسيره قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْاْ مِنكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ ﴾آل عمران﴿١٥٥﴾ "والجمع اسم جمع ، ونص النحويون على أن اسم الجمع لا يثنى ، لكنه هنا أطلق يراد به معقولية اسم الجمع ، بل بعض الخصوصيات أي جمع المؤمنين وجمع المشركين ، فلذلك صحّت تثنيته "[2]، وقد حكم بشذوذ جمعه حين قال" القوم اسم جمع لا واحد له من لفظه ، وإنما واحده امرؤ وقياسه أن لا يجمع ، وشذّ جمعه قالوا: أقوام ، وجمع جمعه قالوا: أقاويم "[3].

5 ــ اسم الجنس : هو اسم مفرد يتضمن معنى الجمع ، يدل على الجنس ، ويفرق بينه وبين واحده إن وجد بتاء التأنيث ، أو يائي النسب نحو: تفاح وتفاحة ، وعرب وعربي .

واسم الجنس الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء يغلب في المخلوقات ، ويقل في المصنوعات كـــ(سفين وسفينة) ، وليس قياسا إلا في المصادر كضرب وضربة[4].

وقد لا تميز أفراده من بعضها ، فلا يفرق بينه وبين مفرده بعلامة الوحدة ، وإنما يكون صالحا للدلالة على القليل والكثير نحو: عسل ولبن وماء وتراب ...إلخ .

ويعد اسم الجنس اسما مفردا وليس جمعا ؛ لأنه لم يكن على وزن من أوزان الجموع، كما أنه يصغر على لفظه بخلاف الجمع .

---

[1] ـ البحر 5 / 353 .
[2] ـ المصدر نفسه 3 / 97 .
[3] ـ المصدر نفسه 1 / 362 وينظر 2 / 257 .
[4] ـ ينظر شرح المفصل 5 / 71 .

وهو محل خلاف بين البصريين والكوفيين ، فالبصريون يرون أنه اسم تضمن معنى الجمع حيث يقول سيبويه " هذا باب ما كان واحدا يقع للجميع ، ويكون واحده على بنائه من لفظه ، إلا أنه مؤنث تلحقه هاء التأنيث ليتبين الواحد من الجميع .. فهو نحو: طلح والواحدة طلحة ، وتمر والواحدة تمرة ، ونخل ونخلة ، وصخر وصخرة "[1]، وقد ناصره في ذلك نحاة البصرة[2] الذين رأوا أن الكوفيين قد خالفوا ذلك واختلفوا معهم فيه، والذي دفعهم إلى هذا الرأي ما ورد في معاني القرآن للفراء حيث قال " السحاب وإن كان لفظه واحدا فإنه جمع واحدته سحابة "[3]، ويمكن أن يفهم ذلك من قول أبي بكر بن الأنباري ومفاده " اعلم أن كل جمع بينه وبين واحده الهاء ، فعامته يذكر ويؤنث ، كقولهم: النخل والبقر والشعير والتمر ، يقال: هذا نخل وهذه نخل ، وهذا بقر وهذه بقر"[4] والذي يبدو من آراء الكوفيين أن إطلاقهم لفظ الجمع كان من باب المسامحة وليس المقصود الجمع حقيقة ، قال الصبان " قوله: وفي فرزدق اسم جنس جمعي لفرزدقة ، وهي القطعة من العجين ، وقولهم جمع فرزدقة فيه مسامحة ، أو مرادهم الجمع اللغوي "[5]، والذي يدعو إلى القول بأن الكوفيين تسامحوا في استخدام مصطلح الجمع مع اسم الجنس ولم يقصدوه ، ما أعطوا لاسم الجنس من أحكام لم تعط للجمع ، وهي أنه يذكر ويؤنث ، في حين الجمع لا يشار إليه ولا يوصف إلا بالتأنيث ، كما أنه يمكن أن يوصف بالمفرد وبالجمع ، في حين لا يمكن أن يكون ذلك مع الجمع ، فإذا كانت اللغة تسمح بأن يقال شجر طوال ، وشجر طويل ، فإن هذا لم يسمع مع الجمع ، فيقال: رجال قائمون ، ولكن لم يقل أحد من متكلمي اللغة الذين أخذت عنهم رجال قائم . وقد أشار الفراء إلى هذا التسامح مع هذا النوع من الأسماء حين قال في تفسير قوله تعالى ﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ﴾الرعد﴿١٢﴾ " جُعل نعته

---

[1] ـ الكتاب 3 / 582 وينظر 595 .
[2] ـ ينظر المقتضب 3 / 346 / النكت في تفسير كتاب سيبويه 2 / 1001 وما بعدها / شرح المفصل 5 / 71 / الارتشاف 1 / 403 .
[3] ـ معاني القرآن 2 / 60 .
[4] ـ المذكر والمؤنث 2 / 124 .
[5] ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني 4 / 207 .

على الجمع كقوله ﴿مُتَّكِئِينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ ﴾الرحمن﴿٧٦﴾ ولم يقل أخضر ولا حسن ، ولا الثقيل للسحاب ، ولو أتى بشيء من ذلك كان صوابا "[1]، فهو يصوب ما جاء نعته مفردا من هذا النوع من الأسماء مما يجعل الحكم يميل إلى أن تسمية الجمع هي تسمُّح وليس الجمع حقيقة ، وإن كان ظاهر الكلمة جعل المسألة خلافية بين البصريين والكوفيين ، حيث فهم البصريون أن الكوفيين يقصدون به جمعا حقيقة وليس لمجرد الجمع اللغوي .

وقد كانت لأبي حيان وقفات مع هذه المسألة في البحر حيث جاء لفظ ينتمي إلى هذا النوع من الأسماء ، فوضح من خلال ذلك بعض الأحكام الخاصة به ، ومنها انقسامه إلى نوعين يسميها المحدثون اسم جنس جمعي واسم جنس إفرادي[2]، فهو وإن لم يميز بينهما في الاسم فإنه قد ميّز من حيث وجود مفرد لهذا الاسم أو لا حيث قال " الغمام اسم جنس بينه وبين مفرده هاء التأنيث تقول غمامة وغمام "[3]، فهو يتحدث عن اسم الجنس الجمعي الذي يفرق بينه وبين مفرده بالتاء . أما اسم الجنس الإفرادي فقد قال عنه " المن اسم جنس لا واحد له من لفظه "[4]، كما أشار إليه بقوله " الفريق اسم جنس لا واحد له يقع على القليل والكثير "[5]، أو بقوله " اسم جنس يقع للكل وللبعض "[6] .

كما بيّن شمولية اسم الجنس الذي يتميز عن الجمع بأنه" يشمل المفرد والمثنى والجمع، ويقع على القليل والكثير ، فيصح أن يقول من أكل تمرة واحدة : لقد أكلت التمر ، ولا يصح أن يقول : أكلت تمرتين ولا تمرات ولا تمور ، ويصح أن يقول من شاهد نخلة واحدة أو نخلتين : لقد شاهدت النخل ، ولا يقول : شاهدت النخيل ولا النخلات"[7]،

---

[1] ـ معاني القرآن 2 / 60 .
[2] ـ ينظر جموع التصحيح والتكسير 83 / تصريف الأسماء والأفعال 223 .
[3] ـ البحر 1 / 364 وينظر 4 / 321 / 6 / 426 / 7 / 50 / 8 / 300 .
[4] ـ المصدر نفسه 1 / 347 .
[5] ـ المصدر نفسه 1 / 493 وينظر 5 / 279 .
[6] ـ المصدر نفسه 3 / 105 .
[7] ـ بلاغة الكلمة في التعبير القرآني / د. فاضل السامرائي / دار الفجر / بغداد / ط.1 / 2008م / 117

حيث قال أبوحيان" والسحاب اسم جنس يذكر ويؤنث ويفرد ويجمع "[1]، وقال " والمراد بالرسول الجنس لا حقيقة المفرد ... والرسول يقع على الجمع والمفرد، والمذكر والمؤنث "[2]، كما بيّن نعته الذي يجوز فيه أن يفرد بالنظر إلى لفظه، وأن يجمع بالنظر إلى معناه[3]، كما أشار إلى إمكانية الاستثناء منه لإفادته العموم[4] .

6 ــ جمع الجمع : قد تجمع كلمات وهي إما جموع أصلا ، أو اسم جمع أو اسم جنس وهما أيضا يحملان معنى الجمع ، فيتكون ما يسمى جمع الجمع الذي كان مثار جدل بين العلماء ، فسيبويه وبعض العلماء[5] عدّه مسألة سماعية تعتمد على ما سمع عن العرب حيث قال "واعلم أنه ليس كل جمع يجمع ، كما أنه ليس كل مصدر يجمع ... كما أنهم لا يجمعون كل اسم يقع على الجميع "[6]، ومن العلماء من قاسه في جموع القلة وأسماء الأجناس إذا اختلفت أنواعه[7]، كما قرر بعضهم أن يكون جمع الجمع قياسيا إذا دعت الحاجة إلى ذلك[8]، وهو الرأي الذي قام عليه قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة وهو أن يكون جمع الجمع مقيسا عند الحاجة[9]. بل إن بعض الباحثين أدخل جموعا لم تعد من جمع الجمع فيه ، وفرض أنها جموع ألحقت بها الألف والنون على طريقة الجمع في اللغة الحبشية لتصبح ما يطلق عليه جمع الجمع ، وهو يشير إلى صيغة فِعلان بكسر الفاء ، وفُعلان بضم الفاء التي فرض أن ما جاء عليها من جموع كان عبارة عن جمع على وزن فِعْلة نحو إخوة ثم أضيفت لها الألف والنون لتتحول إلى إخوان على وزن فِعلان ، فهي عنده جمع الجمع ، أو جمع على وزن فُعْل بضم الفاء وسكون العين نحو: عُمْي ، ألحقت به الألف والنون ليتحول إلى عميان ، أو على

---

[1] ـ البحر 5 / 366 .
[2] ـ المصدر نفسه 7 / 71 .
[3] ـ ينظر المصدر نفسه 8 / 197 .
[4] ـ ينظر المصدر نفسه 8 / 508 .
[5] ـ ينظر التذكرة والتبصرة 2 / 681 / شرح المفصل 5 / 75 / تصريف الأسماء والأفعال 223
[6] ـ الكتاب 3 / 619 .
[7] ـ ينظر الأصول في النحو 3 / 33 / الهمع 3 / 334 .
[8] ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني 4 / 214 .
[9] ـ ينظر مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية / العدد 6 / 51م / 75 .

وزن فُعُل بضم الفاء والعين نحو: جدر جمع جدار ، ثم ألحقت به الألف والنون ليتحول إلى جدران التي ذكر صاحب اللسان أنها جمع الجمع[1]، مع تغيير طفيف يلحق بها وهو إسكان عينها لئلا تلتبس بالمثنى ، أو على وزن فُعُول نحو ظهور جمع ظهر، ثم ألحقت بها الألف والنون لتتحول إلى ظهران على وزن فُعْلان مع تسكين العين كي لا تلتبس هذه الصيغة هي الأخرى مع المثنى مكونة بذلك جمع الجمع[2].

وتفسير مسألة جمع الجمع عند بعض العلماء أن بعض الكلمات وهي جموع فقدت دلالة الجمعية ، فأصبحت بحاجة إلى أن تجمع مرة ثانية ، أو أن يكون جمع الكلمة المتداول لم يندثر معناه الجمعي ، لكنه لا يكفي لإعطاء معنى المبالغة والتكثير ، فيجمع مرة ثانية ، فسمي جمع الجمع ، أو تكسير المكسر ، وقد احتج على هذه الدلالة بمقارنة ما ورد من جموع في القرآن الكريم ، وما ورد مقابلها من جمع الجمع فوجد أن الثانية قد جاءت في موضع يدل على كثرة ومبالغة ، من ذلك أسرى وأسارى ، حيث وردت كلمة أسرى في القرآن الكريم مرتين في قوله تعالى ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسۡرَىٰ حَتَّىٰ يُثۡخِنَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ ﴾الأنفال﴿٦٧﴾ وقوله جلّ شأنه ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّمَن فِيٓ أَيۡدِيكُم مِّنَ ٱلۡأَسۡرَىٰٓ ﴾الأنفال﴿٧٠﴾ أما كلمة أسارى فلم ترد إلا مرة واحدة في قوله تعالى ﴿وَإِن يَأۡتُوكُمۡ أُسَٰرَىٰ ﴾البقرة﴿٨٥﴾ " وسياق الموقف الذي ورد فيه الجمعان يؤيد الفهم الأخير ، فقد كان أسرى بدر قلة لم يزيدوا على السبعين فناسب معه لفظ الجمع ، أما خطاب بني إسرائيل فخطاب عام يشمل من يقعون في أسرهم على مر العصور فناسب معه جمع الجمع "[3].

---

[1] ـ ينظر لسان العرب (جدر) 6 / 566 .

[2] ـ ينظر (تصدير صيغة الجمع فُعلان مثل قضبان وفِعلان مثل غلمان) د. إبراهيم أنيس / مجلة مجمع اللغة العربية ـ القاهرة / العدد 35 / 75م / 7 وما بعدها .

[3] ـ دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته 209 .

وقد توقف أبوحيان عند هذه المسألة في البحر ليشير إلى انحيازه إلى موقف سيبويه القائل بسماعية هذا النوع من الجموع ، حيث قال " وجمع الجمع ليس بقياس ، فلا ينبغي أن يصار إليه إلا بدليل قاطع "[1]، وقال " وقرئ ﴿وَأَمۡتِعَاتِكُم﴾النساء﴿٢٤﴾ وهو شاذ إذ هو جمع الجمع "[2].

مسائل تتعلق بالجمع :

1 ــ تنوع القراءة للآية الواحدة بين الإفراد والتثنية والجمع :

لكل من المفرد والمثنى والجمع دلالة عددية خاصة ، فالمفرد: هو ما دلّ على واحد أو واحدة كرجل وامرأة وظبي وقلم ، والمثنى: ما دل على اثنين أو اثنتين بزيادة ألف أو ياء ساكنة بعدهما نون نحو: مُسْلِمَيْن ، معلمتين ، والجمع: هو ما دلّ على أكثر من اثنين أو اثنتين ، وينقسم إلى الأنواع التي ذكرت سابقا ، وبهذا فنحن نستخدم المفرد إذا كان المتحدَّث عنه واحدا ، والمثنى إذا كانا اثنين ، والجمع إذا كان أكثر من اثنين ، ولا يمكن أن نستخدم المفرد مكان المثنى أو الجمع ، ولا المثنى مكان المفرد أو الجمع ، ولا عكس ذلك ؛ لأن المعنى المحدد ، والدلالة العددية تختلف فيما بين هذه الأنواع الثلاثة ، وعلى الرغم من ذلك نجد آيات من القرآن الكريم قد تنوعت فيها القراءات واختلفت ، فقراءة تقرأ كلمة مفردة ، وقراءة أخرى تقرأ نفس الكلمة مثناة أو مجموعة ، والعكس أيضا وعلى الرغم من ذلك بقي النص محافظا على المعنى ، ولم يحدث أي ارتباك مع هذا التنوع في القراءات ، ولم يقم العلماء بتخطئة أية قراءة على أساس أن هذا التغيير قد سبب في اختلاف في المعنى ومخالفة قد تمس ناحية شرعية أو عقدية ، بل على العكس من ذلك كان لكل قراءة وجه يوضح المعنى .

[1] - البحر 1 / 215 .
[2] - المصدر نفسه 3 / 355 وينظر 8 / 11 - 398 .

وقد وقف أبوحيان عند هذه القراءات وبيّن وجوه المعاني التي توصلها ، ومن استقراء ما ورد في البحر من هذه القراءات يُلحظ أن آية واحدة قرئت فيها كلمة مرة بالمفرد وأخرى بالتثنية ، وهي قوله تعالى ﴿لِمَآ خَلَقْتُ بِيَدَيَّۖ﴾ص﴿٧٥﴾ قال أبوحيان " وقرأ الجحدري ...﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّۖ﴾ على الإفراد ، والجمهور على التثنية ... وكلها عبارة عن القدرة والقوة ، وعبّر باليد إذ كان عند البشر معتادا أن البطش والقوة باليد "[1].

وآية واحدة أخرى قرئت كلمة فيها مرة بالتثنية وأخرى بالجمع ، وهي قوله تعالى ﴿فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَ أَخَوَيۡكُمۡۚ﴾الحجرات﴿١٠﴾ حيث قال أبوحيان " وقرأ الجمهور ﴿بَيۡنَ أَخَوَيۡكُمۡۚ﴾ مثنى ؛ لأن أقل من يقع بينهم الشقاق اثنان ، فإذا كان الإصلاح لازما بين اثنين فهو ألزم بين أكثر من اثنين ، وقيل المراد بالأخوين الأوس والخزرج ، وقرأ زيد بن ثابت وابن مسعود والحسن بخلاف عنه والجحدري وثابت البناني وحماد بن سلمة وابن سيرين ﴿بَيۡنَ أَخَوَٰيۡكُم﴾ جمعا بالألف والنون ، والحسن أيضا وابن عامر في رواية وزيد بن علي ويعقوب ﴿بَيۡنَ أَخَوَيۡكُمۡۚ﴾ جمعا على وزن غلمة "[2].

أما الآيات التي قرئت فيها الكلمة مرة بالإفراد وأخرى بالجمع فقد كانت كثيرة منها ﴿وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾النساء﴿١٣٦﴾ " وقرئ (وكتابه) على الإفراد والمراد جنس الكتب "[3]، ومنها أيضا ما ورد عن قوله تعالى ﴿قُلۡ يَٰقَوۡمِ ٱعۡمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمۡ﴾الأنعام﴿١٣٥﴾ حيث قال أبوحيان " قرأ أبوبكر (على مكاناتكم) على الجمع حيث وقع ، فمن جمع قابل جمع المخاطبين بالجمع ، ومن أفرد فعلى الجنس "[4]. وما

[1] - البحر 7 / 392 .
[2] - المصدر نفسه 8 / 111 .
[3] - المصدر نفسه 3 / 387 .
[4] - المصدر نفسه 4 / 228 .

إلى ذلك من المواضع[1] التي جاءت فيها القراءات المتعددة لبعض الكلمات فاختلفت الكلمة الواحدة عن نفسها من حيث الدلالة العددية بين الإفراد والجمع ، ومع ذلك فكل قراءة تعطي معنى لا يختلف ولا يتضارب مع القراءة الأخرى للآية ذاتها رغم ذلك الاختلاف ، فسبحان الله ، وصدق الحق إذ يقول ﴿ وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا ﴾ النساء﴿٨٢﴾ .

2 ــ وقوع المفرد والمثنى والجمع كل في موقع الآخر :

الأصل في اللفظ أن يوضع في موضعه بحسب دلالته ، ومن ذلك الدلالة العددية ، فالمفرد يوضع حيث يراد معناه ، وكذا المثنى والجمع ، وقد يوضع كل نوع من هذه الأنواع موضع غيره ، فالمفرد قد يوضع موضع المثنى أو الجمع ، وقد يوضع المثنى موضع المفرد أو الجمع ، أو قد يوضع الجمع في موضع المفرد والمثنى بحسب ما أثر عن العرب في كلامها ، ولكن هذه المسألة كانت محل خلاف بين النحاة ، فقد عدّ سيبويه ذلك من الضرورة حيث قال " وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحدا والمعنى جميع ، حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام "[2]، وتبعه المبرد[3] وابن عصفور[4].

في حين أجازه غيرهم من العلماء حيث قيل " فوحد اليمين وجمع الشمائل وكل ذلك جائز في العربية ... فجاء التوحيد لأن أكثر الكلام يواجه به الواحد "[5]، وقال آخر "ومن سنن العرب ذكر الواحد والمراد الجميع ... ومن سنن العرب الإتيان بلفظ الجميع والمراد واحد واثنان "[6]، كما قيل " وقد شاع عنهم وقوع المفرد في موضع

[1] ـ ينظر البحر 4 / 385 - 403 - 404 - 458 / 6 / 258 - 288 - 378 / 7 / 139 - 258 - 381 - 413 / 8 / 182 - 213 .
[2] ـ الكتاب 1 / 209 .
[3] ـ ينظر المقتضب 2 / 169 .
[4] ـ ينظر ضرائر الشعر / تحق: السيد إبراهيم محمد / دارالأندلس / ط. 1 / 80م / 251 وما بعدها .
[5] ـ معاني القرآن / الفراء 2 / 102 .
[6] ـ الصاحبي 358 - 360 .

الجماعة "[1]، وغير ذلك من الأقوال التي تجيز هذه المسألة في نثر كلام العرب وشعرهم[2].

أما أبوحيان فقد أجاز ذلك ورصد منه ما ورد في القرآن الكريم حيث وقع المفرد موقع الجمع في قوله تعالى ﴿۞ مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ ﴾البقرة﴿١٠٦﴾ حيث قال : وآية مفرد وقع موقع الجمع ... والمعنى أي شيء من الآيات ، وكذلك ما جاء من هذا النحو في القرآن وفي كلام العرب تخريجه هكذا "[3].

كما وقع المثنى موقع الجمع في قوله تعالى ﴿ثُمَّ ٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ كَرَّتَيۡنِ ﴾الملك﴿٤﴾ " أي ردده كرتين هي تثنية لا شفع الواحد ، بل يراد بها التكرار ، كأنه قال كرة بعد كرة ، أي كرات كثيرة "[4]، وقد أورد المعنى ذاته في الارتشاف حيث قال " وجاءت [التثنية] ويراد بها أكثر من اثنين كقوله تعالى ﴿ثُمَّ ٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ كَرَّتَيۡنِ﴾ أي كرات "[5]، وقد قال عن ذلك صاحب البرهان " فإنه وإن كان لفظه لفظ التثنية فهو جمع "[6].

---

[1] ـ المحتسب 2 / 87 .

[2] ـ ينظر شرح المفصل 5 / 8 / 6 / 21 - 22 / المخصص / ابن سيده / دار الكتب العلمية / بيروت / 1 / 31 / خزانة الأدب 7 / 559 / البرهان في علوم القرآن 3 / 8 .

[3] ـ البحر 1 / 512 وينظر 2 / 506 / 6 / 131 / 7 / 187 .

[4] ـ المصدر نفسه 8 / 293 .

[5] ـ الارتشاف 2 / 583 .

[6] ـ البرهان 3 / 8 وينظر المساعد على تسهيل الفوائد 1 / 38 .

الفصل الثالث

المصـــــــادر والمشتقـــــــات

المبحث الأول ــ المصادر . 261

المبحث الثاني ــ المشتقات . 292

أولا ــ اسم الفاعل . 292

ثانيا ــ اسم المفعول . 299

ثالثا ــ صيغ المبالغة . 305

رابعا ــ الصفة المشبهة . 310

خامسا ــ أفعل التفضيل . 314

سادسا ــ اسما الزمان والمكان . 318

سابعا ــ اسم الآلة . 321

المصادر والمشتقات :

تمهيد :

تنقسم الأسماء من حيث التصرف إلى نوعين : جامدة ومشتقة . الأسماء الجامدة هي التي لم تشتق من غيرها ، وإنما وضعت على صورتها المعروفة ابتداء نحو: أسماء الأعيان والذوات مثل: رجل ونخل وأسد ، وتلك الأسماء التي تدل على المعاني والأحداث كعِلْم وانتصار وخضرة ... إلخ .

أما الأسماء المشتقة فهي ما اشتُقت من غيرها لتدل على ذات وحدث له ارتباط بتلك الذات ، ويُعنى بالارتباط أن يكون بينهما اتصال ما ، سواء أكان من جهة الوقوع منها أم عليها أم فيها أم بواسطتها ، وبذلك فإن المشتقات بهذا التحديد تشمل اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، واسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآلة .

والمشتق فرع عن الجامد ؛ لأن الجامد لم يؤخذ من غيره ليدل على ذات وحدث بينهما ارتباط ، وإنما يدل على ذات فقط مثل: فرس وحجر ، أو معنى فقط مثل: ضرب وشجاعة.

وقد تمّ تناول الأسماء التي تدل على الذات وما يتصل بها من مسائل صرفية في الفصل السابق ، وسيكون الاعتناء هنا بأسماء المعاني والأحداث التي تسمى المصادر فقط من الأسماء المجردة وبالأسماء المشتقة .

أولا ــ المصادر :

المصدر هو اسم دال على الحدث مجرد من الزمان ، جار على فعله ، وقد سمي مصدرا ؛ لأنه مصدور عن الفعل على رأي الكوفيين الذين يقولون باشتقاقه منه ، وأنه

فرع عليه، في حين يرى البصريون أن المصدر هو أصل الفعل ، وقد سمي مصدرا؛ لأنه الموضع الذي يصدر عنه الفعل[1].

والمصدر يدل على حدث صادر عن صاحبه نحو: الضرب والمشي ، أو لم يصدر عنه وإنما يتصف به نحو: الطول والقصر ، أما جريانه على الفعل فمعناه ألا تنقص حروفه عن حروف فعله لفظا وتقديرا دون تعويض ، وذلك بأن تزيد عنها ، نحو: أكرم إكراما ، أو تساويها لفظا كضرب ضربا ، أو تقديرا كقاتل قتالا ، فإن قتالا وإن نقصت منه ألف قاتل ، إلا أنها موجودة تقديرا بدليل ظهورها أحيانا مقلوبة ياء فيقال قيتال . أو تنقص حروفه عن حروف فعله لفظا وتقديرا ، ولكن مع تعويض عن المحذوف ، نحو عدة فالتاء عوض عن الفاء المحذوفة ، وكرّم تكريما حيث التاء عوض عن إحدى الراءين .

أ ــ مصادر الأفعال الثلاثية :

إن مصادر الأفعال الثلاثية كثيرة كما هي الأفعال الثلاثية ، وهذه الكثرة أربكت العلماء عند وضعهم لقواعد قياسية لصياغة هذه المصادر ، فهم كلما وضعوا قاعدة لصيغة من الصيغ وجدوا مصادر كثيرة تخرج عن تلك القاعدة وقد سُمع لها صيغة مختلفة ، بل يصل الأمر إلى أن يجدوا مصادر كثيرة تخرج عن تلك القاعدة ولكل مصدر منها صيغة ووزن يختلف عن الآخر مما يجعل جمعها تحت قاعدة واحدة مستثناة أو شاذة مستحيلا .

وقد كانت المحاولات الأولى لوضع هذه القواعد القياسية لُمحت في كلام الخليل الذي نقله صاحب المنصف الذي قال " إنما كان الأصل في مصادر بنات الثلاثة المتعدية عند الخليل فَعْلا بعد كثرته في السماع ؛ لأن كل فعل ثلاثي فالمرة الواحدة منه نحو

[1] ـ ينظر الإنصاف 1 / 235 / التبصرة والتذكرة 2 / 754 / أسرار العربية 171 .

ضربته ضربة وقتلته قتلة ... فكأن قولك في المصدر شتْم وقتْل وضرْب إنما هو جمع فعْلة نحو: تمرة وتمر ... لأن المصدر يدل على الجنس ، كما أن التمر والنخل يدلان على الجنس فضربة نظيرة تمرة ، وضرْب نظير تمْر "[1].

وقد وجدت هذه القاعدة القياسية صداها عند سيبويه الذي قررها في كتابه ، حيث قال " فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية،على فعَل يفعُل وفعَل يفعِل وفعِل يفعَل ويكون المصدر فعْلا والاسم فاعلا "[2]، وقد أعطى صاحب المقتضب الحجة على قياسية هذه الصيغة بقوله " والدليل على أن أصل المصادر في الثلاثة فعْل مسكّن الأوسط مفتوح الأول ، أنك إذا أردت ردّ جميع هذه المصادر إلى المرة الواحدة فإنما ترجع إلى فعْلة على أي بناء كان بزيادة أو غير زيادة ، وذلك قولهم : ذهب ذهابا ، ثم تقول : ذهبت ذهبة واحدة ، وتقول في القعود : قعدت قعْدة واحدة ... لا يكون في جميع ذلك إلا هكذا "[3]، وهو ما قرره الخليل بحسب ما أورد ابن جني ، ولكن هذا الأصل القياسي الذي قرروه اصطدم مع الواقع اللغوي الذي يؤكد تنوع المصادر ، وتنوع صيغها ، وعدم إمكانية ضبطها جميعا على هذه القاعدة ، فأقرّ هؤلاء العلماء بهذا التنوع ، فسيبويه يشير إلى الصيغ الأخرى فيقول إن بعض الأوزان التي ذكرت جاء مصدره على فعول ، وعلى فَعَل وعلى فَعِل وعلى فُعْل وعلى فِعَال ... إلخ ، كما أن هناك صيغا تعدّ من النوادر تحفظ ولا يقاس عليها ، فهذا يجعله في موقف وسط ، فهو وإن وضع القاعدة القياسية ، إلا أنه لم يجعلها سيفا صارما مسلطا على كل المصادر ، وإنما رأى أنها الأصل تفرعت عنه فروع متنوعة صارت يمكن أن تضبط في قواعد فرعية ، قد تقوم على البنية ، أو قد يجمعها المعنى كتلك المصادر التي تدل على انتهاء الزمان جاءت على زنة فِعال نحو: الحِصاد والجِداد[4] والقِطاع[5]، وما كان على معنى الفضالة جاء مصدرها على زنة فُعالة نحو:

---

[1]- المنصف 1 / 179 .
[2] - الكتاب 4 / 5 .
[3] - المقتضب 2 / 125 .
[4] - الجَداد والجِداد : أوان الصرام / المحكم (ج د د) 7 / 187 .
[5] - القَطاع والقِطاع : صِرام النخل / المصدر نفسه (ق ط ع) 1 / 162 .

القُلامة والنفاية والحثالة ... وغير ذلك مما حاول أن يقننه فيقاس عليه إلا أن يُسمع عن العرب ، فإن سمع شيء فإنه يحفظ ولا يغير بحسب هذه القواعد الموضوعة ولذلك قال " وقالوا ضربها الفحل ضِرابا كالنكاح ، والقياس ضَرْبا ، ولا يقولونه كما لا يقولون نَكْحا وهو القياس "[1]، فهو يشير كما يُلحظ إلى القياس ، ولكنه يذكر ما سُمع عن العرب ويقرره لهذا اللفظ تحديدا ؛ لأن اللغة يُعتدّ فيها بما سمع أكثر مما هو ضبط وتقنين عن العلماء .

ومن العلماء من سار في ركب سيبويه فقال بقياسية أغلب ألفاظ المصادر ، كما أنه اعتدّ بما سُمع عن العرب وخرج عن القياس ، وعدّه هو الأولى بالأخذ به ، فالقياس لا يجوز مع وجود السماع[2]، ومن المعلوم أن علماء الصرف يحرصون على هذه القاعدة كثيرا ، قال ابن جني في باب تعارض السماع والقياس " إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ، ولم تقسه على غيره "[3]، فهو بهذا يعطي الغلبة في الاستعمال للمسموع ، ولكنه لا يقويه ليصبح قاعدة يقاس عليها إن وجد في الموضوع قاعدة متداولة ، بل إنه يحرض على ترك المقيس في حالة سماع صيغة عن العرب حيث قال " واعلم أنك إذا أدّاك القياس إلى شيء ما ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره ، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه "[4].

في حين رأى علماء آخرون أن المصادر الثلاثية سماعية تحفظ ولا يقاس عليها[5]، وكانت للفراء إلماحة ذكية أشار فيها إلى اللهجات التي لا بد أن لها الأثر الأكبر في هذا التنوع للمصادر ــ فصاغ قاعدة قال فيها " إذا جاءك فَعَل مما لم يسمع مصدره فاجعله فَعْلا للحجاز وفعولا لنجد "[6]، فوضع بذلك القاعدة القياسية مشترطا فيها أن

---

[1] ـ الكتاب 4 / 9 .
[2] ـ ينظر التبصرة والتذكرة 2 / 758 / حاشية الصبان 2 / 459 .
[3] ـ الخصائص 1 / 117 .
[4] ـ المصدر نفسه 1 / 125 .
[5] ـ ينظر المقتضب 2 / 122 / شرح المفصل 6 / 43 .
[6] ـ شرح الشافية 1 / 151 - 152 .

يكون ما سيصاغ عليها لم يُسمع له صيغة مصدر معينة من العرب ، فهو بذلك لم يخرج من تلك الدائرة التي رسمها سيبويه لهذه المصادر . كما أُسند إليه أنه يجيز القياس وإن سمع غيره[1]، وهو بهذا ــ إن صحّ ذلك عنه ــ يكون ممن ينادي بالقياس.

ويبدو أن الغالب على مصادر الأفعال الثلاثية أنها لم تجر على أوزان معينة يمكن الركون إليها ، وما الضوابط التي وضعها الصرفيون إلا لتقريب صورة هذه المصادر ، وللرجوع لهذه القواعد عند الحاجة ، وإلا فإن الاطلاع والقراءة والعودة إلى مضان اللغة هو الفيصل والمعين الذي تعرف به هذه المصادر .

ساند أبوحيان الرأي الذي يضع القواعد القياسية للمصادر الثلاثية مع الاعتداد بما سُمع عن العرب وخرج عن هذه القواعد ، وقد اتضح هذا الرأي في مؤلفاته ، حيث ذكر في باب أبنية المصادر في الارتشاف القواعد القياسية لمصادر الأفعال الثلاثية ، وختم الحديث عنها بقوله " فجميع هذه الأبنية التي ذكرناها لا تنقاس في أبوابها "[2]، وقال في النكت "والمختار ما تقدم من القياس عند عدم السماع ، وعدمه عند وجوده"[3]، فالسماع والقياس في صياغة المصادر الثلاثية يكمل بعضهما بعضا ، فما لم يسمع يمكن أن يقاس ، وما سمع أغنى عن القياس ، أما ما قررته صاحبة كتاب (مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية) من أن أباحيان هو أحد العلماء الذين قالوا بأن المصادر الثلاثية سماعية فهو قرار غير صحيح ، وقد استندت في ذلك على قول أبي حيان الذي اقتطعته من البحر ، حيث ذكرت أنه قال " ويجوز أن يكون الرباط مصدرا من ربط كـــ(صاح) صياحا لأن مصادر الثلاثي غير المزيد لا تنقاس "[4]، والحقيقة أن هذا القول المقتطع من البحر ليس قول أبي حيان ، وإنما هو قول لابن عطية ذكره أبوحيان ثم ردّ عليه بقوله " وقوله لأن مصادر الثلاثي غير المزيد لا تنقاس ليس

[1] ـ ينظر المساعد على تسهيل الفوائد 2 / 622 .
[2] ـ الارتشاف 2 / 488 .
[3] ـ النكت 213 .
[4] ـ البحر 4 / 507 .

بصحيح ، بل هي مصادر منقاسة ذكرها النحويون "[1]، وبذلك يكون الخلاف الذي قررته صاحبة(مصادر الآفعال الثلاثية في اللغة العربية) بين أبي حيان وأحد تلامذته، وتخطئة هذا التلميذ لأستاذه ، حيث قالت " وقد دفع الخلاف بعض العلماء إلى أن يخطئوا أشياخهم بقوة ، كما فعل تاج الدين الحنفي تلميذ أبي حيان الأندلسي عندما مرّ على تقرير أبي حيان بأن مصادر الفعل الثلاثي لا تنقاس ... وهذه المخالفة تعود إلى سببين ، أحدها ــ الخلاف بين النحويين في مسألة قياس المصدر ، والثاني ــ يرجع إلى أن تاج الدين لم يكن من النحويين المعروفين كشيخه أبي حيان ، وهو صاحب باع طويل في علم النحو والصرف "[2]، والحقيقة أن هذه المشكلة المفتعلة بين أبي حيان وأحد تلامذته سببها الحقيقي هو التسرع في قراءة النصوص واقتطاعها دون تركيز ، أو الاعتماد على نقل لها دون العودة إلى الأصول في الكتاب المأخوذة منه .

أما أبوحيان فإنه خلال تتبعه للمصادر في البحر قد سار على نهج التوصيف للمصادر، والتركيز على الدور الدلالي الذي تلعبه داخل النص في سياق تفسير الآيات القرآنية ، من ذلك " والأمن مصدر جُعل البيت إياه على سبيل المبالغة ؛ لكثرة ما يقع به من الأمن ، أو على حذف مضاف أي: ذا أمن "[3]، ومن ذلك أيضا " ويبسا مصدر وصف به الطريق ،وصفه بما آل إليه إذا كان حالة الضرب لم يتصف باليبس، بل مرت عليه الصبا فجففته كما روي "[4]، وما إلى ذلك من المواضع التي توضح القيمة الدلالية لاستخدام المصدر[5].

وقد يذكر المصدر ويشير إلى ميزة يتسم بها عن أنواع الأسماء الأخرى ، كقوله "الحرض: المشفى على الهلاك ، ويقال: حرض فهو حرِض ، بكسر الراء حرَضا بفتحها وهو المصدر ،ولذلك يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والمجموع"[6].

---

[1] ـ البحر 4 / 507 .
[2] ـ مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية / آمنة الزعبي / مؤسسة رام للتكنولوجيا والكمبيوتر / عمان / ط.1 / 96م / 182 .
[3] ـ البحر 1 / 551 - 552 .
[4] ـ المصدر نفسه 6 / 245 .
[5] ـ ينظر المصدر نفسه 5 / 28 / 6 / 204 .
[6] ـ المصدر نفسه 6 / 265 .

كما قد يكون ذكر المصدر فرصة لذكر ندرة ما صيغ على وزنه ، نحو " الهدى مصدر هدى ... وهو على وزن فُعَل كالسرى والبكى ، وزعم بعض أكابر نحاتنا أنه لم يجيء من فُعَل مصدر سوى هذه الثلاثة ، وليس بصحيح فقد ذكر لي شيخنا ... أن العرب قالت: لقيته لقى ... وكذا ذكر ذلك غيره من اللغويين "[1]، ومن ذلك أيضا "الوقود اسم لما يوقد به ، وقد سمع مصدرا ، وهو أحد المصادر التي جاءت على فعول ، وهي قليلة ولم يحفظ منها الأستاذ أبوالحسن بن عصفور سوى هذا والوضوء والطهور والولوع والقبول "[2] ، " واللغوب الإعياء ، وقرأ الجمهور بضم اللام ، وعلي والسلمي وطلحة ويعقوب بفتحها ، وهما مصدران الأول مقيس وهو الضم ، وأما الفتح فغير مقيس كالقبول والولوع وينبغي أن يضاف إلى تلك الخمسة التي ذكرها سيبويه، وزاد الكسائي الوزوع[3] فتصير سبعة "[4]، ومن هذين النصين يُلحظ أن أباحيان ذكر المصادر التي جمعت على وزن فَعول بفتح الفاء ، كما ذكر مصدره في معرفتها، وأضاف إليها لفظا آخر لم يذكره العلماء السابقون وهو لَغوب مستندا في ذكره على إحدى القراءات التي قرأت هذه الكلمة بفتح فائها ، فجعل بذلك القراءات مصدرا من مصادر اللغة في جوانبها المختلفة صرفية ونحوية ودلالية أيضا .

وهناك من لم يعدّ هذه الألفاظ مصادر فقال " وعلى هذا فالوضوء والطهور والولوع إن كان فعله أولع كما ذكر سيبويه أسماء مصادر إن أريد بها الحدث ، سواء أكان أولها مضموما أم مفتوحا ، وأما الوقود والقبول والولوع إن كان فعله ولع كما ذكر المؤلف فمصادر سماعية ، وإن أردت بهذه الألفاظ معنى غير معنى الحدث فليست مصادر ولا أسماء مصادر "[5].

---

[1] - البحر 1 / 156 .
[2] - المصدر نفسه 1 / 243 .
[3] - وأوزعته بالشيء : أغريته فأوزع به ، فهو مُوزَع به أي مغرى به ... والاسم والمصدر جميعا الوزوع بالفتح / لسان العرب (وزع) 53 / 4825 .
[4] - البحر 8 / 128 .
[5] - شرح الشافية 1 / حاشية ص 160 .

وقد جاءت بعض المصادر على زنة اسم الفاعل وعدّت مصادر سماعية[1]، ومنها "والعيلة الفقر ، وقرأ ابن مسعود وعلقمة من أصحابه ﴿عَا يْلَةً﴾التوبة﴿٢٨﴾ وهو مصدر كالعاقبة "[2]، " وجوزوا أن تكون ﴿خَآئِنَةُ﴾غافر﴿١٩﴾ مصدرا كالعافية والعاقبة "[3]، وغيرها[4]، وقد ذكر صاحب الهمع أن هذا النوع من المصادر قليل ، بل هو أقل مما جاء على وزن مفعول[5]، في حين تذبذب رأي الفراء وابن يعيش حوله ، فمن جهة يذكرونه من ضمن المصادر التي جاءت على وزن فاعل ، وفي محل آخر يقولون عنه إنه في معنى المصدر ، أو إنه اسم وضع موضع المصدر ، كأنهم يشيرون إلى أنه اسم مصدر وليس بالمصدر[6].

ومن المصادر التي كانت مثار خلاف بين النحاة ما جاء على وزن تَفْعال حيث رأى سيبويه أنه تكثير للمصدر من الفعل الثلاثي فَعَلَ ، ولأجل تحقيق المبالغة في معناه تلحقه الزوائد ، ويبنى بناء آخر ، فهو ليس مصدرا للفعل فعّل ، وهو يكون بفتح التاء نحو: التَّجوال والتَّرداد ، أما ما جاء مكسور التاء فهو اسم ، وعدّ من ذلك التِّبيان والتِّلقاء التي رأى أنها أسماء مصادر[7]، وقد خالفه الفراء والكوفيون[8]، حيث قال الفراء " باب ما يعرف من المنقوص والممدود بالتحديد والعلامات ... فإذا كان المصدر من فعل زائد من الانفعال والاستفعال والافتعال والإفعال فكله ممدود ... ومن ذلك أن يصرف التفعيل إلى التفعال فتمده ، من ذلك: التقضاء والترماء "[9]، فعدّ هذا المصدر فرعا للتفعيل مصدر فعّل حيث قلبت الياء ألفا ، وممن كان له هذا الرأي أيضا صاحب

---

[1] ـ ينظر تصريف الأسماء والأفعال 135 .
[2] ـ البحر 5 / 29 .
[3] ـ المصدر نفسه 7 / 438 .
[4] ـ ينظر المصدر نفسه 8 / 315 - 316 - 458 .
[5] ـ ينظر الهمع 3 / 285 .
[6] ـ ينظر معاني القرآن / الفراء 3 / 103 - 121 / شرح المفصل 6 / 52 .
[7] ـ ينظر الكتاب 4 / 83 - 84 .
[8] ـ ينظر شرح الشافية 1 / 167 .
[9] ـ المنقوص والممدود 12 .

التهذيب الذي قال " والعرب تقول بيّنت الشيء تبيينا وتبيانا بكسر التاء "[1]، فجمع بين التفعيل والتفعال مصدرين للفعل فعّل . فهؤلاء يخالفون سيبويه في رأيه الذي قال فيه إن هذه الصيغة هي مصدر للفعل الثلاثي ، كما خالف سيبويه بعضُ النحاة في رأيه في كلمتي (تبيان وتلقاء) اللتين وردتا في القرآن الكريم ، حيث عدّهما سيبويه أسماء مصادر ؛ لأن التاء في أولهما مكسورة ، فقال " وأما التبيان ... ليس من باب التَّقتال، ولو كان أصلهما من ذلك فتحوا التاء ، فإنما هي من بيّنت كالغارة من أغرت والنبات من أنبت ، ونظيرها التلقاء ، وإنما يريدون اللقيان "[2]، في حين رآها من خالفه من المصادر فقيل " وجاء في المصادر حرفان نادران وهما تلقاء الشيء والتبيان ، ولا يقاس عليهما "[3]، وقيل " والتبيان مصدر وهو شاذ ؛ لأن المصادر إنما تجيء على التفعال بفتح التاء ، مثل: التذكار والتكرار والتوكاف ، ولم يجيء بالكسر إلا حرفان وهما التبيان والتلقاء "[4]، وهناك من أضاف إليها كلمة أخرى حيث قال " ليس في كلام العرب مصدر على تفعال بكسر التاء إلا ثلاثة أحرف تلقاء وتبيان وتلفاق ، وسائر ذلك يجيء بالفتح "[5] وقيل " وذكر أهل العربية أن جميع المصادر التي جاءت على تفعال هي بفتح التاء إلا مصدرين تبيان وتلقاء ، وقال بعضهم وتفضال أيضا "[6]، " كما زعم الأعلم أن الكسر شذوذ والمعنى على التكثير "[7]، وغير ذلك من الآراء[8].

وقد ساند نحاة آخرون سيبويه فيما قاله ، ورأوا أن هذا المصدر مصاغ لأجل التكثير والمبالغة للفعل الثلاثي ، وهو على وزن تَفعال بفتح التاء ، وما جاء بكسر التاء أسماء، ومنها اثنان بمعنى المصدر وهي التبيان والتلقاء[9].

---

[1] ـ تهذيب اللغة (بان) 5 / 497 .
[2] ـ الكتاب 4 / 84 .
[3] ـ التهذيب (بان) 5 / 497 .
[4] ـ الصحاح (بين) 5 / 2083 .
[5] ـ ليس في كلام العرب 308 .
[6] درّة الغوّاص في أوهام الخواص 119 .
[7] ـ المساعد على تسهيل الفوائد 2 / 629 .
[8] ـ ينظر المزهر 2 / 96 .
[9] ـ ينظر الأصول في النحو 3 / 136 / المخصص 14 / 189 - 190 / شرح الشافية 1 / 167 / التذكرة والتبصرة 2 / 769 - 771 / المساعد على تسهيل الفوائد 2 / 628 - 629 .

أما أبوحيان فقد خالف سيبويه فيما يخص كلمتي (تبيان وتلقاء) وصرّح أنهما مصدران بقوله " والظاهر أن تبيانا مصدر جاء على تفعال ، وإن كان باب المصادر أن يجيء على تفعال بالفتح كالترداد والتلقاء ، ونظير تبيان في كسر تائه تلقاء "[1]، ويُلحظ أن أباحيان قد وضع هذا النوع من المصادر الذي على وزن تفعال في كتابه الارتشاف ضمن مصادر الفعل غير الثلاثي[2]، وقد يكون ذلك إيذانا بموافقته للرأي الكوفي القائل بأنه فرع على التفعيل ، مع العلم أنه لم يعط رأيا واضحا في هذا ، وإنما عرض آراء البصريين والكوفيين دون ترجيح لأي منهما .

تعدد المصادر للفعل الواحد :

حاول علماء الصرف جهدهم وضع ضبط لمصادر الأفعال الثلاثية ؛ كي تُقرَّب إلى ذهن متعلم العربية فيسهل عليه معرفتها والتعامل بها ، وهذا السعي منهم في الضبط لم يتوقف في فترة زمنية معينة ، بل إن له استمرارا في العصور الحديثة ؛ تكملة لهذا الجهد العلمي ، لتقنين هذه اللغة ، فمن ذلك مثلا القرارات التي تضعها المجامع اللغوية ، والاقتراحات التي يسوقها العلماء لهذه المجامع في هذا الشأن ، من ذلك مثلا اقتراح أحد الباحثين إقرار قياسية وزن فُعالة للدلالة على بقايا الأشياء قال فيه " أقترح إقرار الكلمات الآتية قياسا على نظائرها السابقة لتؤدي معاني جديدة تثري اللغة وتسعف المعبر والمترجم ، وأقترح إصدار قرار بقياسية وزن فعالة للدلالة على بقايا الأشياء ونفاياتها ورديئها ، وما يتساقط منها عند المزاولة والمعالجة "[3].

ولكن هذه المحاولات القيّمة لا يمكنها أن تغض الطرف عن أمر مهم ، وهو عدم إمكانية استيعاب كل المصادر في هذه القواعد التي يحاول العلماء أن تكون مطردة ،

[1] ـ البحر 5 / 511 .
[2] ـ ينظر الارتشاف 2 / 499 .
[3] ـ (وزن فعالة الدال على نفايات الأشياء ومتناثراتها وبقاياها) د. أحمد الحوفي / مجلة مجمع اللغة العربية ـ القاهرة / العدد 44 / 79م / 30.

تلم شتات الكلمات ، وتجعل الوصول إلى استيعابها ومعرفتها أمرا هينا ، وما يزيد الأمر صعوبة بالنسبة للمصادر هو تعدد المصادر للفعل الواحد ، وهذا التعدد يجعل من يضعون هذه القواعد على أسس ضبط حروف الفعل والمصدر ، أو على أساس المعنى تصطدم قواعدهم مع هذا التنوع في ألفاظ المصدر للفعل الواحد التي أُثرت عن العرب ، وسجلها العلماء في كتبهم لتبقى كنزا يعطي ثراء للغة ، ولكنها من جهة أخرى عبء على القاعدة يطيح بها ولا يُبقي على صرامتها واستيعابها لأفراد الألفاظ التي تنظمها .

وقد ذكر أبوحيان في البحر ألفاظ مصادر كثيرة لبعض الأفعال من ذلك مثلا " وسُمع للقي أربعة عشر مصدرا ، قالوا: لقي لقيا ولقية ولقاة ولقاء ولقاء ولقى ولقى ولقياء ولقياء ولقيا ولقيانا ولقيالة وتلقاء "[1]، وقد ذكر له ابن خالويه عشرة ألفاظ فقط ، كما عدّه أقصى حدّ يصل إليه عدد المصادر للفعل الواحد[2]، وقد سجل أبوحيان ستة عشر لفظا لمصدر الفعل شنيء[3].

فإذا أُمعن النظر فيما ذكر نجد أنه قد علل هذا التعدد بشكل غير مباشر ، وأرجعه لسببين مهمين كان لهما دور كبير في هذا الكم من المصادر للفعل الواحد وهما :

1 ــ تعدد اللهجات العربية : فلهجات العرب كما هو معلوم كثيرة ومتنوعة ، وإن التقت في أحكام عامة تضبط لغة العرب بشكل عام ولكن لكل لهجة خصوصيتها ، ويبدو أن علماء العربية عند دراستهم لهذه اللغة لم يقوموا بتصنيفها على أساس لهجي، وإنما جمعت المفردات من القبائل العربية وعوملت في الغالب على أساس أنها تنتمي إلى لغة واحدة وهي لغة العرب ، دون أن تكون هناك إشارة إلى انتمائها اللهجي إلا بعض الإشارات العامة ، وهذا الأمر جعل على سبيل المثال للفعل الواحد

[1] ـ البحر 1 / 193 .
[2] ـ ليس في كلام العرب 58 .
[3] ـ ينظر البحر 3 / 426 .

مصادر متعددة لا يمكن أن تخضع لقاعدة محددة تضبط كيفية صياغتها ، ولو أن العلماء حددوا منذ البداية انتماء كل كلمة إلى لهجتها لكان الأمر أيسر في وضع قواعد لبعض الموضوعات التي بقيت شائكة نحو المصادر الثلاثية وجموع التكسير وغيرها، وهذا لا يعني أنهم لم يهتموا البتة بذلك ، وإنما قد كان هناك ذكر للهجات ولكنه في أحيان كثيرة لا يكون محددا للقبيلة ، وإنما مشير إلى أن بعض العرب يقول كذا وبعض العرب يذكر كذا ، وكلمة بعض لا يمكن أن تعطي إشارة واضحة للقبيلة المحددة ، وهذا ما نراه بكثرة في كتاب سيبويه الذي قال " وقد جاء المصدر أيضا على فَعِل وذلك: خنَقه يخنُقُه خَنِقا ، وكذَب يكذِب كذِبا ، وقالوا: كِذَابا جاءوا به على فعال "[1]، فقد أشار إلى من يستخدم المصدر على وزن فِعال بقوله قالوا، كما أشار بصيغ أخرى حيث قال " وقال بعض العرب مجن يمجُن مجنا "[2] " وزعم أبوالخطاب أنهم يقولون: شهيت شهوة فجاءوا بالمصدر على فَعْلة "[3] " ومن العرب من يقول رِشوة ورُشا ، ومنهم من يقول رُشوة ورِشا "[4] " وقد قال ناس: كلّمته كِلاّما وحمّلته حِمّالا "[5] " قالوا: أتيتك عند مطلع الشمس ، أي عند طلوع الشمس ، وهذه لغة بني تميم ، وأما الحجازيون فيفتحون "[6].

وهذه الإشارات للهجات أغلبه لإيراد ما خرج من ألفاظ عن القاعدة التي وضعت، فتُنسب تلك الألفاظ إلى بعض العرب أو إلى ناس كما يُلحظ ، وكان سيبويه يريد القول بأن من يستخدم هذه الصيغ هي فئة قليلة من العرب في حين أن القاعدة هي الأكثر ؛ لأن القاعدة كما هو معلوم تبنى على الأكثر " فإنما هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها ، ولكن الأكثر يقاس عليه "[7]، ولكن أنّى لنا بمعرفة أن ذلك فعلا كان

---

[1] ـ الكتاب 4 / 6 .
[2] ـ المصدر نفسه 4 / 10 .
[3] ـ المصدر نفسه 4 / 23 .
[4] ـ المصدر نفسه 4 / 46 - 47 .
[5] ـ المصدر نفسه 4 / 79 .
[6] ـ المصدر نفسه 4 / 90 .
[7] ـ المصدر نفسه 4 / 8 .

يستخدمه الأكثر ، وغيره كان يستخدمه الأقل ، وهذا ليس على سبيل تخطئة هذا العالم الجليل ، ولكن البحث العلمي يتطلب تحديد النسبة تحديدا يعتمد على إحصاء المفردات حتى تقوم القاعدة على حقيقة واقعة ، وليس على شيء يمكن أن يكون متداولا في البيئة التي يقطنها هذا العالم وما حولها في حين يُستخدم غيرُها في مناطق أخرى من بلاد العرب، وبذلك يكون حكمه قد جانب الصواب ؛ نظرا لاعتماده على تلك النسبة التي لم يحددها بناء على دراسة إحصائية حقيقية ، والذي يدفع إلى هذا القول تلك النتيجة التي وصل إليها أحد الباحثين حول اطراد فعول مصدرا للفعل اللازم ، فهذه قاعدة وضعها سيبويه حيث قال " وأما كل عمل لم يتعد إلى منصوب فإنه يكون فعله على ما ذكرنا في الذي يتعدى ويكون الاسم فاعلا والمصدر يكون فعولا ، وذلك نحو: قعد قعودا وهو قاعد ... وذهب ذهوبا وهو ذاهب ، وقالوا: الذهاب ... فبنوه على فَعَال كما بنوه على فعول والفعول فيه أكثر ... وقد قالوا في بعض مصادر هذا فجاءوا به على فَعْل "[1]، وقد تبعه في ذلك علماء قدامى[2] ومحدثون[3]، ولكن الدراسة التي أجريت حول هذه القاعدة بالإحصاء الرياضي وصلت إلى نتيجة مغايرة لهذا الحكم الذي أصدره سيبويه وسار عليه من جاء بعده من العلماء ، وقد كانت هذه الدراسة لعينة عشوائية مؤلفة من مئة وستة وستين فعلا ثلاثيا لازما مفتوح عين الماضي في مجموعة أفعال المعجم المشابهة لها والمقدرة بما بين أربعة آلاف وخمسة آلاف ، وقد ظهر منها بأن ما كان وزن مصدره فَعْل من هذه الأفعال هو الأغلب مما زنة مصدره فعول ما يربو على ضعفيه مما يجعله هو الغالب ، وهو الأحق بأن يقاس عليه المصدر للفعل على هذا الوزن ما لم يُسمع له مصدر[4]، وبالإضافة إلى هذه الدراسة

---

[1] ـ الكتاب 4 / 9 .

[2] ـ ينظر شرح الشافية1 / 157 / النكت الحسان 214 / الارتشاف 2 / 491 / المساعد على تسهيل الفوائد 2 / 623 / الهمع 3 / 283 / حاشية الصبان 2 / 460 / التبصرة والتذكرة 2 / 760 .

[3] ـ ينظر جامع الدروس العربية / الشيخ مصطفى الغلاييني / المكتبة العصرية / صيدا / ط.8 / 93م / 1 / 164 / القواعد الأساسية للغة العربية/ السيد أحمد الهاشمي / دار الكتب العلمية / بيروت /303 / لغة تميم 449 / من لغات العرب لغة هذيل 233 / معاني الأبنية في العربية 20 / اللهجات العربية في التراث 2 / 595 .

[4] ـ ينظر (أصحيح اطراد فعول مصدرا لفَعَل اللازم ، دراسة لغوية بالإحصاء الرياضي) د. جميل الملائكة / مجلة مجمع اللغة العربية ـ القاهرة / العدد 39 / 77م / 97 وما بعدها .

فإن كتاب (من لغات العرب لغة هذيل) وصل فيه الباحث إلى أن قبيلة هذيل تستخدم زنة فعول في صياغة بعض المصادر حتى تلك التي اشتهرت في الاستخدام اللغوي بأوزان أخرى نحو: صلح صلوح ، في حين المستخدم صلاح ، وعثر بمعنى زل وأخطأ عثور ، في حين تسجل له المعاجم عَثْر وعثار وعثير ، وفرج فروج ونصر نصور وصنع صنوع ... وغيرها[1]. فهذا والنتيجة السابقة يضع علامات استفهام بارزة حول تلك القاعدة التي صاغها سيبويه ، ومدى تأثره في صياغتها بلهجة هذيل إن صح الربط بين النتيجتين في الدراستين السابقتين .

ومهما يكن من أمر فإن لتعدد اللهجات التأثير الكبير في هذا التنوع في صيغ المصدر، وقد ألمح أبوحيان إلى ذلك في إشارات متفرقة تصحب تفسير الآيات في البحر من ذلك " القَرح والقُرح لغتان ... الفتح لغة الحجاز "[2]، " وقرأ الحرميان والعربيان والكسائي وابن عمر والحسن والأعرج وابن القعقاع وقتادة وابن أبي إسحق ﴿ضَعۡفًا﴾ الأنفال٦٦ ... بضم الضاد وسكون العين ، وعيسى بن عمر بضمهما ، وحمزة وعاصم بفتح الضاد وسكون العين وهي كلها مصادر ، وعن أبي عمرو بن العلاء ضم الضاد لغة الحجاز ، وفتحها لغة تميم "[3]، وغيرها[4]، ويُلحظ مما أورده أبوحيان أن الاختلاف في هذه المصادر يكمن في اختلاف الحركة من لهجة إلى أخرى ، ومع ذلك هذا الاختلاف جاء متنوعا بحيث لا يُمَكّن من وضع قاعدة قياسية للّهجة الواحدة ، فلا نستطيع أن نقول مثلا: إن الفتح لغة الحجاز ومتى وجدنا مصدرا مفتوح الأول على وزن مشابه فهو من أثر الحجازيين والضم لغة تميم ولا العكس ؛ لأن اللغتين تنوعت فيهما المصادر بين الفتح والضم ، وكذا بين الفتح والكسر في ألفاظ أخرى ، فوضع

[1] - ينظر من لغات العرب لغة هذيل 233 وما بعدها .
[2] - البحر 3 / 61 .
[3] - المصدر نفسه 4 / 513 .
[4] - ينظر المصدر نفسه 3 / 12 - 169 / 4 / 188 - 230 - 237 .

قاعدة قياسية إنما هو للتعريف بهذه اللغة وبالموضوعات المتنوعة لها لدارسها ، أما المتعمق فيها المبحر في أنحائها فإن عليه ألا يعول على هذا القياس ، وإنما يجب أن يطلع ويقرأ حتى يصل إلى مصدر كل فعل ، كما هو مستخدم عند العرب ، وبحسب ما يوجد في المعاجم اللغوية ، ولكن بالمقابل يمكن الاستفادة بالتغليب لبعض القواعد إثر دراسة إحصائية للمعاني أو لأبنية تجمعها صيغة محددة ؛ كي تستخدم فيما يستجد على اللغة من ألفاظ من خلال الاختراع أو الترجمة .

2 ــ تعدد الدلالات لصيغ المصدر المختلفة : تؤثر الدلالة في بعض الأحيان في بناء المصدر ، فتتنوع صيغه بحسب تلك الدلالات ، وهذا التأثير جزئي ، أي أنه يُلحظ في بعض المصادر ، وإلا فإن كثيرا منها كانت متنوعة لفعل واحد وتحمل المعنى ذاته ، فهذه في الأغلب يجب أن تنتسب إلى قبائل مختلفة ، فكل قبيلة تستخدم صيغة لذاك المصدر ومن ذلك " ويقال نعق ينعق نعيقا ونعاقا ونعقا "[1]، " عاذ بكذا اعتصم به عوذا وعياذا ومعاذا ومعاذة ومعناه التجأ واعتصم "[2]، وغير ذلك[3].

ولكن هناك حالات كان تأثير الدلالة فيها واضحا على صياغة المصدر فمن ذلك "ومعنى أخزيته فضحته ، من خَزِي الرجل يخزى خِزيا إذا افتضح ، وخزاية إذا استحيا ، الفعل واحد واختلف في المصدر فمن الافتضاح خزي ، ومن الاستحياء خزاية "[4]، وغيرها[5].

وقد يكون هذا التنوع خاصا بالواقع اللغوي للقرآن الكريم ، أو لنقل مما أحدثه القرآن من تطور في معاني المفردات ، فمن ذلك الصوم والصيام وهما " مصدران لصام ،

[1] ـ البحر 1 / 651 .
[2] ـ المصدر نفسه2 / 450 .
[3] ـ ينظر المصدر نفسه 1 / 193 - 414 / 2 / 216 / 3 / 426 / 4 / 4 .
[4] ـ المصدر نفسه 3 / 147 .
[5] ـ ينظر المصدر نفسه 3 / 212 / 4 / 283 / 6 / 402 .

والعرب تسمي كل ممسك صائم ، ومنه الصوم في الكلام "[1]، ولكن ما يلحظ أن القرآن الكريم استخدم صيغة صيام بمعنى الإمساك عن الطعام ، أو العبادة المعروفة سواء أكانت في رمضان أو لكفارة ، واستخدم صيغة صوم بمعنى الإمساك عن الكلام أو الصمت في قوله تعالى ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾ مريم﴿٢٦﴾ . حيث لم ترد هذه الصيغة إلا في هذه الآية وبهذا المعنى ، وهذا أيضا يفتح الباب للبحث في الدلالات القرآنية للصيغ المختلفة سواء أكانت مصادر أم جموعا أم غيرها ، مما تميزت بتعدد الصيغ من جهة ، وتنوع الدلالات من جهة أخرى ؛ للوقوف على تلك المعاني والصيغ التي خصصت لها .

ب ــ مصادر الأفعال غير الثلاثية :

تطرد مصادر الأفعال غير الثلاثية في أوزان قياسية لم يشذّ عنها إلا القليل "وذلك لأن الفعل بها لا يختلف ، والثلاثية مختلفة أفعالها الماضية والمضارعة ، فلاختلاف الثلاثية اختلفت مصادرها ، ولعدم اختلاف ما زاد منها على الثلاثة جرت على منهاج واحد لم يختلف "[2]، فالفعل الرباعي المجرد (فعلل) ينقاس مصدره على فعللة نحو: دحرجة وزلزلة ، كما سُمع فيه فعلال وبخاصة في المضعف ، فيقال: وسواس وزلزال ، وقد ورد هذا المصدر في القرآن الكريم بقراءتين إحداهما بكسر فائه، والأخرى بفتحها ، فاختلفت آراء العلماء حول ذلك قال أبوحيان " وقرأ الجمهور ﴿زِلْزَالَهَا ﴾الزلزلة﴿١﴾ بكسر الزاي ، والجحدري وعيسى بفتحها ، قال ابن عطية وهو مصدر كالوسواس "[3]، وقد أقر أبوحيان بمصدريته في الارتشاف حيث قال " ويجوز فتح أول مصدر فعلل المضاعف فتقول زَلزال ، ويكثر أن يراد بفعلال اسم فاعل

[1] - البحر 2 / 30 .
[2] - شرح المفصل 6 / 47 .
[3] - البحر 8 / 496 .

كصلصال بمعنى مصلصل "[1]، وهو رأي ابن مالك وابن عقيل[2]، وقد علل شارح المفصل هذا الفتح بقوله " كأنهم لثقل التضعيف لم يكسروا الأول وإنما حذفوا التاء وأتوا بالألف قبل الآخر عوضا عنها ، وفتحوا الأول كما فتحوا أول التفعيل "[3].

وذهب الفراء إلى أن الزلزال بالفتح الاسم وبالكسر المصدر[4]، ويبدو أنه رأي الكسائي والزمخشري أيضا[5].

ومزيد الثلاثي على وزن فعّل ينقاس مصدره على التفعيل متى كانت لامه صحيحة نحو: كرّم تكريما ، وإن كان معتل اللام تفعلة نحو: زكّى تزكية ، ولذلك عندما جاء مصدر فعّل الصحيح اللام على وزن تفعلة عدّه أبوحيان مصدرا غير مقيس فقال "وتحلة مصدر حلّل كتكرمة من كرّم وليس مصدرا مقيسا ، والمقيس التحليل والتكريم؛ لأن قياس فعّل الصحيح العين غير المهموز هو التفعيل ، وأصل هذا تحللة فأدغم "[6]، وقوله الصحيح العين هو سهو من الناسخ وإنما يقصد الصحيح اللام ، وهناك من عدّ تفعلة في الصحيح اللام قليلا وليس شاذا[7].

وقد ورد للفعل فعّل مصدرا بوزن فِعَّال في بعض اللهجات العربية ، وجاء هذا المصدر في قوله تعالى ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا ﴾النبأ﴿٢٨﴾ " وقرأ الجمهور ﴿كِذَّابًا ﴾ بشدّ الذال مصدر كذّب ، وهي لغة لبعض العرب يمانية يقولون في مصدر فعّل فِعّالا، وغيرهم يجعل مصدره على تفعيل نحو تكذيب ... وقرأ علي وعوف الأعرابي وأبورجاء والأعمش وعيسى بخلاف عنه بخف الذال ... وذلك لغة اليمن بأن يجعلوا

[1] ـ الارتشاف 2 / 494 وينظر البحر 7 / 212 .
[2] ـ ينظر شرح الكافية الشافية 4 / 2236 / المساعد على تسهيل الفوائد 2 / 627 .
[3] ـ شرح المفصل 6 / 49 وينظر شرح الشافية 1 / 178 .
[4] ـ ينظر معاني القرآن 3 / 283 .
[5] ـ ينظر حاشية الصبان 2 / 467 .
[6] ـ البحر 8 / 285 .
[7] ـ ينظر حاشية الصبان 2 / 463 .

مصدر كذّب مخففا كذابا بالتخفيف "[1]، وقد قال الفراء عن قراءة التثقيل " وهي لغة يمانية فصيحة "[2]، أما شارح الشافية فقال " وأما كذاب بالتخفيف في مصدر كذّب فلم أسمع به ، والأولى أن يقال في قوله تعالى ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا ﴾ في قراءة التخفيف إنه مصدر كاذب أقيم مقام مصدر كذّب "[3]، فهو يرى فِعال بالتخفيف مصدر فاعل وليس مصدرا لفعّل .

ومما جاء شاذا من المصادر مصدر فِعَلة للفعل تفعّل ، وقد ورد منه في القرآن الكريم لفظ الخيرة في قوله تعالى ﴿ أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ ﴾الأحزاب﴿٣٦﴾ فقال أبوحيان " والخيرة مصدر من تخيّر على غير قياس كالطيرة من تطيّر "[4]، ورأى أنه لم يجيء من المصادر على وزن فِعَلة إلا هذين المصدرين[5]، وهو رأي الخليل أيضا[6].

ومصدر أفعل إفعال نحو " الإبكار مصدر أبكر "[7] " والإجرام مصدر أجرم "[8]، فإن كانت عينه حرف علة أضيفت تاء في آخره نحو أقام إقامة، وقد جاءت بعض المصادر لهذا الفعل على وزن فعيل ، وهي مصادر على غير قياس ، نحو قوله تعالى ﴿فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴾سبأ﴿٤٥﴾ " والنكير مصدر كالإنكار وهو من المصادر التي جاءت على وزن فعيل ، والفعل على وزن أفعل كالنذير والعذير من أنذر وأعذر "[9]، وهناك من رأى أن نذيرا ونكيرا اسمان للإنذار وللإنكار[10]، فهما اسم مصدر ، وليسا مصدرا، وقد نبّه أبوحيان إلى هذا الاختلاف في الرأي بين النحاة واللغويين بقوله

---

[1] - البحر 8 / 406 .
[2] - معاني القرآن 3 / 229 .
[3] - شرح الشافية 1 / 166 .
[4] - البحر 7 / 225 .
[5] - ينظر الارتشاف 2 / 496 .
[6] - ينظر العين (طير) 7 / 447 .
[7] - البحر 2 / 452 .
[8] - المصدر نفسه 5 / 220 .
[9] - المصدر نفسه 7 / 276 وينظر 6 / 348 / 7 / 502 / 8 / 296 - 370 .
[10] - ينظر العين (نكر) 5 / 355 / التهذيب (نكر) 10 / 191 (نذر) 14 / 421 .

"وهذه المصادر التي شذت عن القياس ، أكثرها يسميها معظم النحاة أسماء مصادر لا مصادر ، ويسميها بعض اللغويين مصادر لفعل لم تجر عليه ، ولا مشاحة في الاصطلاح "[1].

ج ــ المصدر الميمي :

اسم يدل على الحدث مبدوء بميم زائدة لغير مفاعلة ؛ لأنها مصدر فاعل نحو: قاتل مقاتلة ، فالميم هنا للمفاعلة ، ومن المصدر الميمي " ﴿لَّا مَرَدَّ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ ﴾ الروم﴿٤٣﴾ المرد مصدر من ردّ "[2] " وقرأ الجمهور ﴿ٱلۡمَفَرُّ ﴾القيامة﴿١٠﴾ بفتح الميم والفاء، أي أين الفرار ؟ "[3].

صياغته :

يصاغ المصدر الميمي للفعل الثلاثي على وزن مفعَل بفتح العين ، نحو " وأجاز أبومعاذ ﴿مَصۡرِفًا ﴾الكهف﴿٥٣﴾ بفتح الراء ، وهي قراءة زيد بن علي جعله مصدرا كالمضرَب ؛ لأن مضارعه يضرِب على يفعِل كيصرِف "[4].

وقد قرئت بعض المصادر للفعل الثلاثي بالفتح والكسر كما ورد في البحر ، مما جعلها موضعا للخلاف بين النحاة من ذلك (مطلع) حيث " قرأ الحسن وعيسى وابن محيصن ﴿مَطۡلِعَ ﴾الكهف﴿٩٠﴾ بفتح اللام ، ورويت عن ابن كثير وأهل مكة وهو القياس، وقرأ الجمهور بكسرها "[5]، وفي قوله تعالى ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾

[1] ـ الارتشاف 2 / 499 .
[2] ـ البحر 7 / 172 .
[3] ـ المصدر نفسه 8 / 377 .
[4] ـ المصدر نفسه 6 / 131 .
[5] ـ المصدر نفسه 6 / 152 .

الفجر﴿ " قرأ الجمهور ﴿مَطْلَع﴾ بفتح اللام ، وأبورجاء والأعمش وابن وثاب وطلحة وابن محيصن والكسائي وأبوعمرو بخلاف عنه بكسرها "[1]، وجاء في الإتحاف " واختلف في ﴿مَطْلَع﴾ فالكسائي وخلف عن نفسه بكسر اللام ، وافقهما الأعمش وابن محيصن بخلفه ، والباقون بفتحها وهو القياس ، والكسر سماع ، وهما مصدران أو الكسر اسم مكان "[2]، فحين قرئت بهذين الوجهين في حين المعنى في كليهما ينصب على المصدر " لأن حتى إنما يقع بعدها في التوقيت ما يحدث ، والطلوع هو الذي يحدث ، والمطلع ليس بحادث في آخر الليل لأنه الموضع "[3].

وفي كل الأحوال حتى إن عُدّت اسم مكان فالشذوذ يلحقها ؛ لأن اسم المكان يصاغ على وزن مفعِل إذا كان مضارع الفعل مكسور العين ، أما إذا كان مفتوح العين أو مضمومها فإنه يصاغ على مفعَل بفتح العين ، والفعل طلع مضارعه يطلُع بضم العين في حين المصدر يصاغ على مفعَل بفتح العين سواء أكان المضارع مفتوح العين أم مكسورها أم مضمومها ، فرأى سيبويه وبعض النحاة أن كسر عين (مطلع) في المصدر لغة تميم والفتح لغة الحجاز[4]، وكذا رأى الفراء أنها لغة لبعض العرب كما أشار إلى ذلك في معانيه[5]، ورأى غيرهم أن هذا الكسر في المصدر شذوذ[6]، ومن هؤلاء أبوحيان حيث قال " وأما المطلع فالفتح فيه القياس ، والكسر هو الشاذ "[7]، ولكنه في البحر يذكر كونها لغات حيث قال " فقيل: هما [فتح عين المطلع وكسرها] مصدران في لغة بني تميم ، وقيل: المصدر بالفتح وموضع الطلوع بالكسر عند أهل الحجاز "[8]، ولكن الذي يفسر هذا الكسر هو ما أورده على لسان الكسائي حيث قال

---

[1] ـ البحر 8 / 493 .
[2] ـ الإتحاف 2 / 621 .
[3] ـ المخصص 14 / 193 .
[4] ـ ينظر الكتاب 4 / 90 / الأصول في النحو 3 / 143 .
[5] ـ ينظر معاني القرآن 3 / 281 .
[6] ـ ينظر شرح الكافية الشافية 4 / 2246 / المساعد على تسهيل الفوائد 2 / 634 / الهمع 3 / 286 .
[7] ـ الارتشاف 2 / 503 .
[8] ـ البحر 8 / 493 .

"وكان الكسائي يقول: هذه لغة ماتت في كثير من لغات العرب ، يعني ذهب من يقول من العرب تطلِع بكسر اللام ، وبقي مطلِع بكسرها في اسم المكان والزمان على ذلك القياس "[1]، وهذه اللغة التي مات جزء منها ، وبقي اسم المكان والزمان مكسورين على لغة الحجازيين ؛ لأن اسم المكان وكذا الزمان يأتي على صيغة مفعِل بكسر العين إذا كانت عين المضارع مكسورة ، يمكن أن تكون السبب في كسر عين المصدر الميمي على لغة التميميين ، إذا رُبط ذلك بما قاله سيبويه وهو " وربما بنوا المصدر على المفعِل كما بنوا المكان عليه "[2]، بعد حديثه عن بناء اسم المكان على مفعِل بكسر العين ومضارعه مكسور العين ، فيكون المصدر التميمي المكسور العين بناء على تلك اللغة الميتة لمضارع الفعل طلع المكسور العين .

وهذه القاعدة لا تنفي وجود مصدر ميمي على وزن مفعِل بكسر العين ، وقد قيس ذلك في " ما فاؤه واو صحت لامه وكان على فعَل يفعِل نحو: وعد يعد ... إلى مفعِل بكسر العين نحو: موعِد ... وإن كان على فعِل يفعَل ولم تتحرك فاؤه في المضارع نحو: وجِل يوجَل ، وأكثر العرب على الكسر في المفعل تقول: موجِل كموعد "[3] قال تعالى ﴿وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا ﴾الكهف﴿٥٩﴾ " واحتمل أن تكون مصدرا أو زمان "[4]، وقال جلّ شأنه ﴿فَأَخْلَفْتُم مَّوْعِدِى ﴾طه﴿٨٦﴾ قال أبوحيان " و﴿مَّوْعِدِى ﴾ مصدر يحتمل أن يضاف إلى الفاعل "[5].

وقد علل سيبويه ذلك بقوله " وذلك من قبل أن فَعَل من هذا الباب لا يجيء إلا على يفعِل ولا يصرف عنه إلى يفعُل ... فلما كان لا يصرف ... وكان معتلا ألزموا مفعلا

---

[1] - البحر 6 / 152 .
[2] - الكتاب 4 / 88 .
[3] - الارتشاف 2 / 501 - 502 وينظر الأصول في النحو 3 / 146 الصحاح (وعد) 2 / 552 / شرح الكافية الشافية 4 / 2245 / الهمع 3 / 286 .
[4] - البحر 6 / 133 .
[5] - المصدر نفسه 6 / 249 .

منه ما ألزموا يفعل ، وكرهوا أن يجعلوه بمنزلة ما ليس بمعتل ... فلما كان معتلا لازما لوجه واحد ألزموا المفعل منه وجها واحدا "[1].

أما ما كان أجوفا وعينه ياء فإن النحاة قد اختلفوا فيه على ثلاثة مذاهب : " أحدها ــ أنه كالصحيح فيفتح في المصدر ويكسر في الزمان والمكان ، والثاني ــ أنه مخير فيه، والثالث ــ أنه يقتصر فيه على السماع فما فتحت فيه العرب فتحنا وما كسرت كسرنا "[2]، وقد انحاز أبوحيان إلى الرأي الثالث[3]، وهذا منهجه وهو تتبع ما تكلمت به العرب ، ومن هذا المصدر " المصير مفعل من صار يصير "[4]، والمحيض " هو مفعل من الحيض يصلح من حيث اللغة للمصدر والزمان والمكان "[5]، في حين عدّه سيبويه وغيره شذوذا فقال " وربما بنوا المصدر على المفعِل كما بنوا المكان عليه إلا أن تفسير الباب وجملته على القياس كما ذكرت لك ... وقال ﴿وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡمَحِيضِۖ قُلۡ هُوَ أَذٗى فَٱعۡتَزِلُواْ ٱلنِّسَآءَ فِي ٱلۡمَحِيضِۖ﴾البقرة﴿٢٢٢﴾ أي في الحيض "[6]، في حين عدّه ابن عقيل مما هو مخير فيه[7].

كما أنها لا تنفي وجود مصدر ميمي على وزن مفعُل بضم العين ، ولكنه قُيد بالسماع فليس له قاعدة قياسية ، وإنما قد سُمعت كلمات قليلة على هذا الوزن كما وردت في قراءة لقوله تعالى ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيۡسَرَةٖۚ﴾البقرة﴿٢٨٠﴾ بضم السين " قرأ نافع وحده ﴿مَيۡسَرَةٖۚ﴾ بضم السين ، والضم لغة أهل الحجاز وهو قليل كمقبرة ومشرفة ومسربة، والكثير مفعَلة بفتح العين ، وقرأ الجمهور بفتح السين إلى اللغة الكثيرة وهي لغة أهل

---

[1] ـ الكتاب 4 / 93 .
[2] ـ البحر 1 / 544 .
[3] ـ ينظر الارتشاف 2 / 501 / البحر 1 / 544 .
[4] ـ البحر 1 / 544 .
[5] ـ المصدر نفسه 2 / 177 .
[6] ـ الكتاب 4 / 88 وينظر التبصرة والتذكرة 2 / 778 .
[7] ـ ينظر المساعد على تسهيل الفوائد 2 / 633 .

نجد ...وقرأ عطاء ومجاهد ﴿إِلَىٰ مَيۡسَرَةٖۚ﴾ بضم السين وكسر الراء بعدها ضمير الغريم ، وقرئ كذلك بفتح السين ، وخرِّج ذلك على حذف التاء لأجل الإضافة "[1]، وقد نفى سيبويه وغيره من النحاة وجود كلمات على وزن مفعُل بضم العين في كلام العرب[2]، في حين رأى عالم آخر أنه " ليس في الكلام مفعُل إلا بالهاء ، كقولك: مكرمة وميسرة ومقبرة ومشربة "[3]، كما أن هناك من عدّ ما جاء على مفعُلة وإن كانت لغة لأهل الحجاز من الشواذ ، وهي كلمات معدودة ، أما قراءة ﴿إِلَىٰ مَيۡسَرَةٖۚ﴾ فقد حكم أنها لحن لا يجوز[4]، وهو كلام فيه تعنت وقسوة في الحكم ، وبعض الكوفيين ذكروا مجيء مفعُل في كلام العرب[5]، وقال ابن خالويه " ليس في كلام العرب اسم على مفعُل إلا أربعة مكرم ومعون وميسر ومألك "[6]، ومن سمع حجة على من لم يسمع ، كما أن هناك من لم ينفه ولكنه نعته بالندرة[7].

كما تبنى مَفْعَلة من الاسم الثلاثي من ذلك " مرضاة مصدر بني على التاء كمدعاة ، والقياس تجريده عنها ، كما تقول: مرمى ومغزى "[8]، وغرض التاء عند سيبويه تكثير الشيء بالمكان[9]، ولكنهم " ربما ألحقوا هاء التأنيث فقالوا: المعجِزة والمعجَزة كما قالوا: المعيشة "[10]، وهي كما يُلحظ لغير التكثير .

أما الفعل غير الثلاثي فإن المصدر الميمي يصاغ منه كما يصاغ اسم المفعول على وزن المضارع بقلب حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر " وكان

---

[1] ـ البحر 2 / 355 وينظر الإتحاف 1 / 458 .
[2] ـ ينظر الكتاب 4 / 90 / الأصول في النحو 3 / 142 / التبصرة والتذكرة 2 / 779 .
[3] ـ المخصص 14 / 195 .
[4] ـ ينظر إعراب القرآن / النحاس 1 / 343 .
[5] ـ ينظر المخصص 14 / 195 .
[6] ـ ليس في كلام العرب 47 .
[7] ـ ينظر شرح الشافية 1 / 168 .
[8] ـ البحر 2 / 128 .
[9] ـ ينظر الكتاب 4 / 94 .
[10] ـ البحر 4 / 88 .

بناء المفعول أولى به ؛ لأن المصدر مفعول والمكان مفعول فيه "[1]، نحو " وقرأ الجمهور ﴿مُدْخَلَ﴾ و﴿ مُخْرَجَ ﴾ الإسراء﴿٨٠﴾ بضم ميمهما ، وهو جار قياسا على (أفعل) مصدر ، نحو: أكرمته مكرما أي إكراما "[2]، وكذا منه قراءة قوله تعالى ﴿كَهَشِيمِ ٱلْمُحْتَظِرِ﴾القمر﴿٣١﴾ حيث " قرأ الجمهور بكسر الظاء ، وأبوحيوة وأبوالسمال وأبورجاء وأبوعمرو بن عبيد بفتحها وهو موضع الاحتظار ، وقيل هو مصدر أي كهشيم الاحتظار "[3].

وقد كان للفراء رأي آخر في صياغة المصدر الميمي من غير الثلاثي يستشف منه أنه يجيز أن يصاغ هذا المصدر على وزن مفعل حيث قال " ومن قال مدخلا ومخرجا ومنزلا فكأنه بناه على أدخلني دخول صدق وأخرجني خروج صدق ، وقد يكون إذا كان مفتوحا أن يراد به المنزل بعينه "[4]، وقال في موضع آخر " وما كان مفعل مشتقا من أفعلت فلك فيه ضم الميم من اسمه ومصدره ، ولك أن تخرجه على أوليته قبل أن تزاد عليه الألف فتقول: أخرجته مُخرجا ومَخرجا ، وأنزلته مُنزلا ومَنزلا "[5]، فيكون بذلك قد عامل غير الثلاثي معاملة الثلاثي وأنزله منزلته ، وقد جاء هذا الرأي استنادا إلى تنوع القراءات في بعض الآيات من ذلك قوله تعالى ﴿وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ ﴾الإسراء﴿٨٠﴾ حيث " قرأ الجمهور ﴿مُدْخَلَ ﴾ و﴿مُخْرَجَ﴾ الإسراء﴿٨٠﴾ بضم ميمهما ... وقرأ قتادة وأبوحيوة وحميد وإبراهيم بن عبلة بفتحهما"[6]، فوضع الفراء قاعدته بناء على هاتين القراءتين آخذا بظاهرهما ، ودون أن يلجأ إلى التأويل فيهما ، وهو رأي يبدو أنه انفرد به حيث لم يأت على ذكره ــ فيما قرأت ــ

[1] ـ الكتاب 4 / 95 وينظر الأصول في النحو 3 / 149 / المقتضب 1 / 213 .
[2] ـ البحر 6 / 71 - 72 .
[3] ـ المصدر نفسه 8 / 180 وينظر المحتسب 2 / 299 - 300 .
[4] ـ معاني القرآن 1 / 264 .
[5] ـ المصدر نفسه 2 / 151 .
[6] ـ البحر 6 / 71 - 72 .

أحد من العلماء . أما المشهور فإن المصدر الميمي من غير الثلاثي يصاغ على وزن اسم المفعول .

دلالته :

وما يُلحظ من حديث أبي حيان عن هذا المصدر أنه لم يجعل له دلالة مميزة عن المصدر غير الميمي ، وإنما أشار إلى أنه يحمل المعنى ذاته ، من ذلك قوله "والميسرة اليسر "[1]، كما ذكر أن معنى أكرمته مكرما أكرمته إكراما[2]، ومعنى هشيم المحتظر بقراءة فتح الظاء ، أي هشيم الاحتظار[3]، فيكون بذلك المصدر الميمي يعطي معنى المصدر غير الميمي نفسه دون أي تغيير في المعنى ، وهو رأي سيبويه أيضا وغيره من النحاة ، ففي كتابه يجعل المفر بمعنى الفرار ، والمحيض بمعنى الحيض والمعجز بمعنى العجز دون أن يشير إلى أي اختلاف بينهما[4]، كما قال صراحة " وإن كان المفعل مصدر أجري مجرى ما ذكرنا من الضرب والسير وسائر المصادر التي ذكرنا ... فإذا قلت: ضُرب به ضربا ، قلت: ضرب به مضربا ... ومثل ذلك سُرّح به مسرّحا أي تسريحا "[5] في حين يرى آخرون أن المصدر الميمي أقوى دلالة[6]، وأنه لا يطابقه في المعنى تماما ، وإنما هو في الغالب " يحمل معه عنصر الذات بخلاف المصدر غير الميمي فإنه حدث مجرد من كل شيء فقوله تعالى ﴿وَإِلَيَّ ٱلۡمَصِيرُ﴾ الحج﴿٤٨﴾ لا يطابق (إليّ الصيرورة) فإن المصير يحمل معه عنصرا ماديا ... ومن ناحية ثانية إن المصدر الميمي في كثير من التعبيرات يحمل معنى لا يحمله المصدر غير الميمي ، فإن المصير مثلا يعني نهاية الأمر بخلاف الصيرورة ... ثم الملاحظ

[1] ـ البحر 2 / 354 .
[2] ـ ينظر المصدر نفسه 6 / 72 .
[3] ـ ينظر المصدر نفسه 8 / 180 .
[4] ـ ينظر الكتاب 4 / 87 - 88 / الأصول في النحو 3 / 141 / التبصرة والتذكرة 2 / 777 / المحتسب 2 / 300 / الهمع 3 / 286 .
[5] ـ الكتاب 1 / 233 .
[6] ـ ينظر مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية 154 .

أن العرب لا تتوسع في استعمال المصادر الميمية ... فإنها .... لا توقع المصدر الميمي حالا في الغالب ... وكذلك ... في المفعول له فإن الكثير فيه أن لا يكون ميميا"[1]، وهو كلام يوافق ما اشتهر عن علماء العربية الذي يقول إن اختلاف المبنى غالبا يصحبه اختلاف في المعنى .

د ــ اسم المرة واسم الهيئة :

اسم المرة : هو اسم يدل على المرة الواحدة من الحدث ، ويبنى غالبا من أفعال الجوارح المدركة بالحس ، فلا يكون من الأفعال الباطنة أو القلبية ، وكذا لا يبنى من السجايا الثابتة نحو: عَلِم ، كرُم ، جبن ، ظرف ، ومن أمثلة اسم المرة " الخُطوة بضم الخاء ما بين قدمي الماشي من الأرض ، والخَطوة بفتحها المرة من المصدر ، يقال: خطا يخطو خطوا مشى "[2]، ومنه أيضا " والقبضة المرة الواحدة من القبض "[3]، وغيرها[4] ، ومن خلال الأمثلة يُلحظ أن اسم المرة من الثلاثي يبنى على وزن فَعْلَة بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام مع إضافة تاء التأنيث آخره ، ولم يختلف أحد من النحاة في هذه الصيغة[5]، إلا أنه قد وردت بعض الألفاظ شاذة عن هذه القاعدة منها "إتيانة ولقاءة ويجوز أتية ولقية على القياس "[6] وكذا الحجة حيث " قال الأثرم: لا يقال حَجة بفتح الحاء ، إنما هي حِجة بالكسر قال: وقال سلمة عن الفراء: الحجة مكسورة الحاء فإذا أردت المرة جاز في القياس فتح الحاء فقلت حَجة "[7]، وكأني بالفراء يقيس مع وجود السماع ، فهو لم يلغ ما سمع ، ولكنه قاس على الغالب في هذه القاعدة ، والغالب هو فَعْلَة بفتح الفاء ، أما الكسر فهو للهيئة و " قال الكسائي: كلام العرب كله

[1] ـ معاني الأبنية في العربية 31 - 33 .
[2] ـ البحر 1 / 651 .
[3] ـ المصدر نفسه 7 / 422 .
[4] ـ ينظر المصدر نفسه 2 / 269 / 3 / 61 / 5 / 236 .
[5] ينظر الكتاب 4 / 45 / الأشباه والنظائر في النحو 4 / 207 / شرح الشافية 1 / 178 / شرح مختصر التصريف الغزي 191 .
[6] ـ الارتشاف 2 / 492 .
[7] ـ الزاهر في معاني كلمات الناس / أبوبكر بن الأنباري / تحق: د. حاتم الضامن / مؤسسة الرسالة / بيروت / 2 / 356 .

على فَعَلت فَعْلة ، إلا قولهم حججت حِجة ، ورأيت رُؤية "[1]، وقد ذكر صاحب ليس في كلام العرب هاتين المفردتين اللتين شذتا كما ذكر الكسائي وهما حجة ورؤية ، فالأولى بالكسر والثانية بالضم ، وكل منهما تدل على المرة إلا أنه قال " وحدثني أبوعمر عن ثعلب عن ابن الأعرابي: رأيته رَأية واحدة بالفتح ، فهذا على أصل ما يجب "[2]، فهذا القول يلتقي مع قياس الفراء مما يجعله جائزا وصائبا .

أما الفعل غير الثلاثي فيصاغ اسم المرة منه على مصدره القياسي مع إدخال تاء التأنيث آخره ، نحو: انطلاقة واستخراجة ودحرجة ، وإن كان للفعل أكثر من مصدر فإن اسم المرة منه يكون على الصيغة المشهورة ، فدحرج مثلا مصدره دحرجة ودحراج ، فاسم المرة دحرجة ، ولوجود التاء في الكلمة أصلا يتم إيقاؤها مع نعتها ليدل على أن المراد اسم المرة وليس المصدر فيقال: دحرجة واحدة[3].

واسم الهيئة: هو اسم مصوغ للدلالة على الصفة التي يكون عليها الحدث عند وقوعه ، أو هو " الفعلة تريد بها ضربا من الفعل "[4]، وقد تذكر صفة مع اسم الهيئة ، نحو: جِلسة حسنة أو مِيتة سيئة ، وقد تكون معلومة بقرينة الحال نحو: يا لها من قِتلة.

وهو يصاغ من الفعل الثلاثي عل وزن فِعلة بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام وإضافة تاء التأنيث في آخره نحو " الصبغة فعلة من صبغ كالجلسة من جلس ، وأصلها الهيئة التي يقع عليها الصبغ "[5]، و " حطة على وزن فعلة من الحط ، وهو مصدر كالحط ، وقيل: هو هيئة وحال كالجلسة والقعدة "[6].

---

[1] ـ لسان العرب (حجج) 9 /779 .
[2] ـ ليس في كلام العرب 35 .
[3] ـ ينظر الكتاب 4 / 86 / الأصول في النحو 3 / 140 / شرح الشافية 1 / 179 / الارتشاف 2 / 493 .
[4] ـ الكتاب 4 / 44 .
[5] ـ البحر 1 / 570 .
[6] ـ المصدر نفسه 1 / 378 .

وقد ذكر بعض العلماء أن اسم الهيئة لا يصاغ من غير الثلاثي فقيل " ولا يبنى من غير الثلاثي مصدر للهيئة إلا ما شذّ من قولهم: اختمرت خِمرة وانتقبت نِقبة وتعمّم عِمّة وتقمّص قِمصة "[1]، وقيل أيضا " ولا تكون الهيئة من غيره أي غير الثلاثي وهو الرباعي والمزيد غالبا ، وشذّ حسن العِمّة من اعتمّ والخِمرة من اختمر والقِمصة من تقمّص والنِّقبة من تنقّب "[2]، ويُلحظ من الأمثلة التي عُدّت شاذة أن اسم الهيئة قد صيغ على وزن فِعْلة من الفعل غير الثلاثي ، ويبدو أن هذا هو مربط الفرس ، فالشذوذ أن يصاغ اسم الهيئة على وزن فِعْلة تحديدا من غير الثلاثي ، وليس الشذوذ أن يصاغ اسم هيئة من غير الثلاثي على الإطلاق ، وقد أشار أبوحيان إلى هذا فقال " وشذّ فِعْلة من غيره ، قالوا: هو حسن العِمّة والخِمرة من اعتمّ واختمرت أي لبست الخمار "[3]. أما صياغة اسم الهيئة من غير الثلاثي فيبدو أنها تكون على وزن المصدر القياسي مع إضافة تاء التأنيث له كما هو الحال مع اسم المرة بلا فرق في اللفظ ، والفارق توضحه القرائن الخارجية يقال: انطلق انطلاقة حسنة ، وانطلق انطلاقة واحدة . لتكون الانطلاقة الأولى دلت على الهيئة والدليل وصفها بالحسنة ، في حين الجملة الثانية دلّت على المرة وكلمة واحدة هي البرهان .

ومهما يكن من أمر فإن من الجدير ملاحظته أن اسم المرة واسم الهيئة هي من الصيغ التي تميزت بها اللغة العربية عن اللغات السامية الأخرى " فلا يوجد نظيرهما في كل اللغات السامية "[4]، وهذا يعطي لهذه اللغة تفردا وغنى وسَعَة تمكن مستخدمها التعبير عما يختلج في مكامنه بكل سهولة ويسر ، فلا غرابة أن تكون الوعاء الحامل لكلام الله عزّ وجلّ .

هـــ ــ اسم المصدر :

---

[1] ـ أوضح المسالك 2 / 165 .
[2] ـ الهمع 3 / 285 .
[3] ـ الارتشاف 2 / 493 .
[4] ـ التطور النحوي للغة العربية 104 .

قبل إغلاق مبحث المصادر كان لا بد من التعريج على اسم المصدر ؛ ليكون الموضوع قد استكمل كل ما يتصل به من مصطلحات وأبنية .

واسم المصدر: هو اسم يدل على الحدث ، ولكن نقصت حروفه عن حروف الفعل لفظا وتقديرا دون تعويض ، أو هو " ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه ، وخالفه بخلوه لفظا وتقديرا من بعض حروف عامله ، الفعل أوغيره دون تعويض ، وذلك كعطاء فإنه مساو لإعطاء في المعنى ، مخالف له بنقص الهمزة الأولى لفظا وتقديرا من غير أن يعوض عنها شيء "[1]، ويبدو أن اسم المصدر بهذا المعنى غير متداول عند القدامى ، فقد أطلقه سيبويه صراحة على ما جاء على صيغة فَعَالِ التي هي علم للجنس تدل على المعنى الخاص بها ، حيث قال " ومما جاء اسما للمصدر قول الشاعر النابغة[2]:

إنا اقتسمنا خطتينا بيننا فَحَمَلْت بُرّة واحتملت فجار

ففجار معدول عن الفجرة "[3]، أما ما كان في معنى اسم المصدر فقد أشار إليه بأنه مصدر ، ولكن يميزه عن المصدر إما بكونه مخالفا للمصدر[4]، أو بكون هذا المصدر جاء على غير الفعل[5]، وكان لابن الحاجب رأي في الفرق بين المصدر واسمه قال فيه " الفرق بين قول النحويين: مصدر واسم مصدر ، أن المصدر هو الذي له فعل يجري عليه كالانطلاق في انطلق ، واسم المصدر هو اسم لمعنى وليس له فعل يجري عليه كالقهقرى ... وقد يقولون مصدر واسم في الشيئين المتقاربين لفظا وأحدهما للفعل والآخر للآلة التي يستعمل بها الفعل كالطَهور والطُهور والأَكل والأُكل ، فالطُهور

[1] ـ النحو الوافي 3 / حاشية ص 209 .
[2] ـ هذا بيت من الكامل للنابغة الذبياني ينظر ديوانه 49 / إصلاح المنطق / ابن السكيت / تحق: أحمد شاكر ـ عبدالسلام هارون / دار المعارف / القاهرة / 336 / الخصائص 2 / 198 / 3 / 261 ، 265 / شرح المفصل 4 / 53 / الخزانة 6 / 327 ، 330 ، 333 .
[3] ـ الكتاب 3 / 274 .
[4] ـ ينظر المصدر نفسه 4 / 42 .
[5] ـ ينظر المصدر نفسه 4 / 81 .

المصدر ، والطَهور اسم ما يتطهر به ، والأَكل المصدر والأُكل ما يؤكل "[1]، وهي كما يُلحظ ليست في معنى اسم المصدر ، أما أبوحيان فإنه بدوره لم يفرق بين المصدر واسم المصدر ، بل صرّح بأنهما بالمعنى ذاته حيث قال " ويظهر أنه فرق بين قول المحيض مصدر كالحيض ، وبين قول الطبري المحيض اسم الحيض ، ولا فرق بينهما يقال فيه مصدر ويقال فيه اسم مصدر والمعنى واحد "[2]، كما طبق ذلك على بعض المفردات حيث قال " ﴿عَلَىٰ طَعَامِ ﴾الفجر﴿١٨﴾ يجوز أن يكون بمعنى إطعام كالعطاء بمعنى الإعطاء "[3]، كما أنه كان يطلقه صراحة على المصدر الميمي حيث قال " والمصير اسم مصدر من صار يصير ، وهو مبني على مفعل بكسر العين"[4]، وقال " وممزق مصدر جاء على زنة اسم المفعول على القياس في اسم المصدر من كل فعل زائد على الثلاثة "[5] كما قال " والمساق مفعل من السوق فهو اسم مصدر "[6]، وهذا النهج لم يتبعه وحده فالسيوطي في همعه يسمي المصدر الميمي اسم مصدر[7].

وقد يطلق أبوحيان على اسم المصدر تسميات أخرى كأن يقول عنه: مصدر على إسقاط الزوائد[8]، أو مصدر على غير قياس[9]، أو مصدر جار على غير الصدر[10]، أو اسم أقيم مقام المصدر وأطلق عليه على سبيل المجاز ، أو استعمل في بعض المواضع بمعنى المصدر[11]، أو غير ذلك[12].

---

[1] ـ أمالي ابن الحاجب 2 / 850 - 851 .
[2] ـ البحر 2 / 177 .
[3] ـ المصدر نفسه 8 / 466 .
[4] ـ المصدر نفسه 2 / 381 .
[5] ـ المصدر نفسه 7 / 250 .
[6] ـ المصدر نفسه 8 / 381 .
[7] ـ ينظر الهمع 3 / 286 .
[8] ـ ينظر البحر 5 / 461 / 8 / 334 .
[9] ـ ينظر المصدر نفسه 2 / 219 ، 297 .
[10] ـ ينظر المصدر نفسه 2 / 261 ، 539 .
[11] ـ ينظر المصدر نفسه 2 / 243 / 3 / 153 ، 460 .
[12] ـ ينظر المصدر نفسه 2 / 56 .

وهو يرى أن المصدر واسم المصدر هي تنوع في المصطلحات بين النحاة واللغويين حيث قال " وهذه المصادر التي شذّت عن القياس أكثرها يسميها معظم النحاة أسماء مصادر لا مصادر ، ويسميها بعض اللغويين مصادر لفعل لم تجر عليه ، ولا مشاحة في الاصطلاح "[1].

[1] - الارتشاف 2 / 499 .

ثانيا ــ المشتقات :

أ ــ اسم الفاعل: هو اسم مشتق من الفعل المتصرف المبني للمعلوم متعديا كان أم لازما ، وإن كان هو أكثر في المتعدي ، وقد قلّ في اللازم " لأن الأصل في اسم الفاعل أن يصاغ لما وقع الفعل منه على غيره ، وهو ألصق بالمتعدي وأقرب إليه أما اللازم ولاسيما (فَعُل) و (فَعِل) فإنه أدخل في الصفات الثابتة والغرائز ، وهي مادة الصفة المشبهة وموضوعها "[1]. يدل على من وقع منه الفعل ككاتب ، أو قام به كمنكسر ، دالا على أصل الحدث على وجه الحدوث ، وانحصار التعريف فيمن وقع منه الفعل أو قام به يخرج أسماء المفعول والزمان والمكان والآلة ، ثم كونه دالا على أصل الحدث أي أن ذلك دون مبالغة فيخرج بذلك صيغ المبالغة وأفعل التفضيل ؛ لأنه روعي في حدوثهما الزيادة ، أما الحدوث الذي يدل عليه اسم الفاعل هو التغيير المقابل للثبوت مما يخرج الصفة المشبهة مما دخل فيه اسم الفاعل ، وإن كان ثبوت اسم الفاعل واردا إذا قورن بالتحديد والتغيير الذي يحمله الفعل في طيات معانيه ، فصيغة اسم الفاعل فيها ثبوت إذا ما قورنت به ، أما إذا قابلت الصفة المشبهة فإن اسم الفاعل تكون دلالته في الثبوت أقل بل قد يعني التجدد والتغيير ، وبهذا لا يحدث أي تناقض إذا ما أعطي اسم الفاعل معنى الثبوت في استخدامه أو الحدوث والتغيير .

والجدير بالذكر أن الكوفيين من النحاة يطلقون على اسم الفاعل مصطلح الفعل الدائم ، وقد يختصرونها إلى الفعل قال الفراء " ألا ترى أنك قد تقول: الجيش مقبل والجند منهزم فتوحّد الفعل لتوحيده "[2]، فقد أطلق لفظ الفعل على مقبل ومنهزم وهي أسماء فاعلين ، وقال " ولو كان ذلك على ما قال لجاز في الكلام أن تقول: مالك أن قمت ومالك أنك قائم ، لأنك تقول: في قيامك ماضيا ومستقبلا ، وذلك غير جائز لأن المنع إنما يأتي بالاستقبال ، تقول: منعتك أن تقوم ، ولا تقول: منعتك أن قمت فلذلك جاءت

[1] ـ تصريف الأسماء والأفعال 151 .
[2] ـ معاني القرآن 1 / 33 وينظر 2 / 43 .

في (مالك) في المستقبل ولم تأت في دائم ولا ماض "[1]، والدائم يعني به اسم الفاعل في قوله: ومالك أنك قائم ، ولكنه بهذه التسمية لا يخرجه من دائرة الأسماء إلى دائرة الأفعال فهو لا يراه فعلا محضا ولا اسما محضا ، وقد علل ثعلب هذه النظرة للفراء لاسم الفاعل في محاورة دارت بينه وبين المبرد فقال " كلمت ذات يوم محمد بن يزيد البصري فقال: كان الفراء يناقض يقول: قائم فعل وهو اسم لدخول التنوين عليه ، فإن كان فعلا لم يكن اسما ، وإن كان اسما فلا ينبغي أن تسميه فعلا . فقلت: الفراء يقول: قائم فعل دائم لفظه لفظ الأسماء لدخول دلائل الأسماء عليه ، ومعناه معنى الفعل لأنه ينصب فيقال: قائم قياما"[2]، ولكن المصطلح المشهور لهذه الصفة هو اسم الفاعل .

صياغته :

يصاغ اسم الفاعل من الثلاثي على وزن فاعل غالبا ، وقد فصّل أبوحيان ذلك بأن حدّد أن ما كان فعله على زنة فَعَل بفتح الفاء والعين فاسم الفاعل منه بزنة فاعل قياسا مطردا نحو " السارب اسم الفاعل من سَرَب أي تصرف كيف شاء "[3]، و "السارق اسم الفاعل من سَرَق يسرِق سرقا "[4]، وغيرها[5].

وقد شذّ عن ذلك اسم الفاعل من قلّ حيث جاء على وزن فعيل (قليل) " وكان القياس أن يكون اسم الفاعل من قلّ على فاعل نحو: شذّ يشذّ فهو شاذ ، لكن حمل على مقابله، ومثل قلّ فهو قليل صحّ فهو صحيح "[6]، ويقصد بقوله حمل على مقابله أنه حمل على كَثُر الذي اسم فاعله كثير مع اختلافهما في الوزن .

---

[1] - معاني القرآن 1 / 165 .
[2] - مجالس العلماء / الزجاجي / تحق: عبدالسلام هارون / مكتبة الخانجي / القاهرة / ط.3 / 99م / 265 .
[3] - البحر 5 / 351 .
[4] - المصدر نفسه 3 / 475 .
[5] - ينظر المصدر نفسه 1 / 194 - 378 - 544 / 2 / 118 .
[6] - المصدر نفسه 1 / 327 .

وكذا يصاغ على وزن فاعل إذا كان الفعل على وزن فَعِل بفتح الفاء وكسر العين متعديا نحو " واسع اسم فاعل من وسِع يسَع سعة ووسعا "[1]، أما إذا كان لازما فلاسم الفاعل منه أوزان مختلفة منها فاعل نحو " آثم اسم فاعل من أثِم "[2]، وأفعل نحو "برِص فهو أبرص "[3]، و " بيض فهو أبيض وسود فهو أسود "[4]، " وبابه أن يكون في لون أو آفة أو عاهة ظاهرة أو جار مجراها "[5].

وكذلك يأتي اسم الفاعل على وزن فَعِل نحو " الحرِج اسم فاعل من حَرِج إذا اشتدّ ضيقه "[6]، وكذا خرِب من خَرِب ونجِس من نَجِس[7].

وقد يأتي اسم الفاعل على فَعِل وفاعل نحو الطمع " واسم الفاعل طَمِع وطامع "[8]، أو يأتي على فَعِل وفعيل " يقال: رطب فهو رَطِب ورطيب ويبِس ويبيس "[9]، وغيرها من الأوزان .

أما إذا كان الفعل على وزن فَعُل كان اسم الفاعل منه بزنة فعيل ؛ وذلك لأن هذا الوزن يختص باللازم ، فاسم الفاعل يصبح كالصفة الثابتة الدائمة فيه نحو " الخبيث الرديء وهو ضد الطيب اسم فاعل من خبُث "[10]، " وإذا ذُهب باسم الفاعل مذهب الزمان جاء على فاعل ، سواء كان على وزن فَعَل أم فَعِل أم فَعُل تقول: سامر وظارف وحاسن وثاقل "[11]، ويعني أبوحيان بمذهب الزمان أن يكون اسم الفاعل دالا على الحدوث والتجدد .

---

[1] ـ البحر 1 / 525 .
[2] ـ المصدر نفسه 2 / 373 .
[3] ـ المصدر نفسه 2 / 476 .
[4] ـ المصدر نفسه 3 / 19 وينظر 1 / 413 .
[5] ـ الارتشاف 2 / 510 .
[6] ـ البحر 4 / 208 .
[7] ـ ينظر المصدر نفسه 1 / 525 / 5 / 29 .
[8] ـ المصدر نفسه 1 / 435 .
[9] ـ المصدر نفسه 4 / 148 .
[10] ـ المصدر نفسه 2 / 328 وينظر 1 / 172 / 2 / 93 - 358 .
[11] ـ الارتشاف 2 / 511 .

ويأتي اسم الفاعل مهموزا إذا كان فعله معتل العين سواء أكان واويا نحو " الطائف اسم فاعل من طاف به إذا دار به "[1]، أم يائيا نحو بائع وسائر ...

والفعل المعتل اللام يأتي اسم الفاعل منه معتل الآخر بالياء نحو " الحامي اسم فاعل من حمى "[2].

أما صوغ اسم الفاعل من غير الثلاثي فإنه يكون على زنة المضارع بقلب حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر نحو ذبذب ووزنه فعلل مضارعه يذبذب واسم الفاعل منه مذبذب " بكسر الذال الثانية "[3]، ونحو " المسيطر ... ولم يأت في كلام العرب اسم على مفيعل إلا خمسة: مهيمن ومحيمر ومبيطر ومسيطر ومبيقر، فالمحيمر اسم جبل والبواقي أسماء فاعلين والله تعالى أعلم "[4]، وكذا " الموسع اسم فاعل من أوسع "[5]، ففعله على وزن أفعل و" ﴿هُوَ مُوَلِّيهَا﴾البقرة﴿١٤٨﴾ بكسر اللام اسم فاعل "[6] وفعله على وزن فعّل و"المختال المتكبر وهو اسم فاعل من اختال "[7] وفعله على وزن افتعل .

وقد يأتي اسم الفاعل من غير الثلاثي على وزن فعيل نحو " العنيد المعاند كالخليط بمعنى المخالط"[8] و" القرين ... فعيل بمعنى مفاعل كالجليس والخليط أي: المجالس والمخالط "[9] وغيرها[10]. ويبدو أن قياس صياغة اسم الفاعل متفق عليه بين النحاة بصريين وكوفيين[11]، بل إن الفراء يرفض القياس على ما سمع وهو خارج عن القاعدة المتفق عليها فقال " إلا

---

[1] ـ البحر 1 / 543 وينظر 7 / 291 .
[2] ـ المصدر نفسه 4 / 34 وينظر 2 / 216 .
[3] ـ المصدر نفسه 3 / 394 .
[4] ـ المصدر نفسه 8 / 143 وينظر 3 / 498 / 8 / 459 .
[5] ـ المصدر نفسه 2 / 243 وينظر 5 / 239 / 7 / 281 .
[6] ـ المصدر نفسه 1 / 611 وينظر 3 / 213 .
[7] ـ المصدر نفسه 3 / 240 وينظر 1 / 156 - 195 .
[8] ـ المصدر نفسه 5 / 401 .
[9] ـ المصدر نفسه 3 / 259 .
[10] ـ ينظر المصدر نفسه 1 / 382 / 3 / 136 - 182 - 203 / 5 / 331 / 6 / 15 - 270 / 7 / 236 .
[11] ـ ينظر الكتاب 4 / 280 - 282 ، 299 ، 348 ، 356 / الأصول في النحو 1 / 71 / المساعد على تسهيل الفوائد 2 / 189 / النكت الحسان / 223 / الهمع 3 / 287 / شرح مختصر التصريف الغزي 131 / تصريف الأسماء والأفعال 150 / النحو الوافي 3 / 240 .

أن من العرب وهم قليل من يقول في المتكبِّر متكبَّر كأنهم بنوه على يتكبَّر وهو من لغة الأنصار وليس مما يبنى عليه "[1].

دلالته :

نبّه أبوحيان في تفسيره إلى دلالات مختلفة يعطيها اسم الفاعل عند استخدامه في آية من الآيات منها الثبوت فقال عند تفسيره لقوله تعالى ﴿لا يَجۡزِي وَالِدٌ عَن وَلَدِهِۦ وَلَا مَوۡلُودٌ هُوَ جَازٍ عَن وَالِدِهِۦ شَيۡـٔٗا ﴾لقمان﴿٣٣﴾ " ولما كان الوالد أكثر شفقة على الولد من الولد على أبيه بدأ به أولا ، وأتى في الإسناد إلى الوالد بالفعل المقتضي للتجدد ؛ لأن شفقته متجددة على الولد في كل حال ، وأتى في الإسناد إلى الولد باسم الفاعل ؛ لأنه يدل على الثبوت ، والثبوت يصدق بالمرة الواحدة "[2]، وفي ذلك تحويل لاسم الفاعل إلى معنى الصفة المشبهة .

فإذا قارن بين اسم الفاعل والصفة المشبهة في الاستخدام بيّن أن اسم الفاعل عارض ومتغير في حين الصفة المشبهة ثابتة من ذلك ما جاء في قوله تعالى ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعۡضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ وَضَآئِقُۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ ﴾هود﴿١٢﴾ قال أبوحيان " وعبّر بضائق دون ضيق للمناسبة في اللفظ مع تارك ، وإن كان ضيق أكثر استعمالا لأنه وصف لازم ، وضائق وصف عارض ... وكل ما يبنى من الثلاثي للثبوت والاستقرار على غير وزن فاعل ردّ إليه إذا أريد معنى الحدوث ، فنقول: حاسن من حسن وثاقل من ثقل ، وفارح من فرح وسامن من سمن "[3]، وهذا يدل على أن اسم الفاعل يقع " وسطا بين الفعل والصفة المشبهة ، فالفعل يدل على التجدد والحدوث ، فإن كان ماضيا دلّ

[1] ـ معاني القرآن 2 / 153 .
[2] ـ البحر 7 / 189 وينظر 1 / 202 / 4 / 351 / 7 / 161 .
[3] ـ المصدر نفسه 5 / 208

على أن حدثه تمّ في الماضي ، وإن كان حالا أو استقبالا دلّ على ذلك ، أما اسم الفاعل فهو أدوم وأثبت من الفعل ، ولكنه لا يرقى إلى ثبوت الصفة المشبهة ، فإن كلمة (قائم) أدوم وأثبت من قام أو يقوم ، ولكن ليس ثبوتها مثل ثبوت طويل ... فإنه يمكن الانفكاك عن القيام إلى الجلوس أو غيره ، ولكن لا يمكن الانفكاك عن الطول"[1].

كما قد يعطي اسم الفاعل دلالة زمنية ومن ذلك " ومن قرأ ﴿جَاعِلِ ﴾فاطر﴿١﴾ فالأظهر أنهما [الضمير عائد على فاطر وجاعل] اسما فاعل بمعنى المضي فيكونان صفة لله "[2]، ومنه أيضا " وقيل المراد باسم الفاعل هنا [الإشارة إلى قوله تعالى ﴿مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾آل عمران﴿١١٠﴾] الاستقبال أي: منهم من يؤمن "[3]، والفرق واضح بين اسم الفاعل والفعل الماضي وكذا المضارع ، فاسم الفاعل يدل على دوام الوصف في الزمن الماضي وثبوته فيه ، أما الفعل فيدل على وقوع الفعل في ذلك الزمن وليس ثبوته أو دوامه ، وكذا استخدام اسم الفاعل ليدل على المستقبل ليدل على أن الصفة ثابتة لصاحبها في المستقبل وهو معنى لا يعطيه الفعل المضارع إن استخدم .

وقد يرى أبوحيان أن اختيار اسم الفاعل هنا أدق في تأدية المعنى من صيغة المبالغة وذلك في نحو قوله تعالى ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا ﴾النساء﴿١٤٧﴾ حيث قال "﴿شَاكِرًا﴾ أي مثيبا موفيا أجوركم ، وأتى بصفة الشكر باسم الفاعل بلا مبالغة ؛ ليدل على أنه يتقبل ولو أقل شيء من العمل وينميه "[4].

---

[1] ـ معاني الأبنية في العربية 41 .
[2] ـ البحر 7 / 285 .
[3] ـ المصدر نفسه 3 / 32 .
[4] ـ المصدر نفسه 3 / 397

وقد يأتي اسم الفاعل بمعنى النسب أو بمعنى المفعول من ذلك " والحافرة قال مجاهد فاعلة بمعنى مفعولة وقيل على النسب ، أي ذات حفر والمراد القبور "[1].

وما يُلحظ على ما يأتي للنسب على صيغة اسم الفاعل أحد أمرين : إما أن يكون مما لا يستعمل منه فعل نحو: لابن وتامر ، أي: ذو لبن وذو تمر ، ولا يستعمل من هذه الأسماء فعل فلا يقال: لَبِن ولا تَمِر . وإما أن يكون فاعلا للنسب ومعناه المفعول نحو حافرة في معنى محفورة . وقال صاحب المخصص إنه يكون " على ضربين على فاعل وعلى فعّال ، وقد فرّق حذّاق النحويين بينهما تفريقا لطيفا ، فقالوا: الباب فيما كان ذا شيء وليس بصنعة يعالجها أن يجيء على فاعل ؛ لأنه ليس فيه تكثير كقولنا لذي الدرع دارع ... والباب فيما كان صنعة ومعالجة أن يجيء على فعّال ؛ لأن فعالا لتكثير الفعل وصاحب الصنعة مداوم لصنعته ، فجعل له البناء الدال على التكثير "[2].

[1] - البحر 8 / 413 وينظر 4 / 33 - 319 / 6 / 211 / 7 / 327 .
[2] - المخصص 15 / 69 .

ب ــ اسم المفعول : هو اسم مشتق مصوغ ليدل على معنى مجرد ، وعلى من وقع عليه فعل الفاعل نحو: مضروب ، وقد سمّاه أبوبكر بن الأنباري الدائم حيث قال " قد يُنطق بالدائم على بناء فعل لا يتكلم به ، من ذلك قولهم: رجل مجنون ، ثم قالوا في الماضي أجنّه الله ، فبنوا الدائم على أجنّ ولو بنوه عليه لقالوا: رجل مجن "[1]، وهو المصطلح ذاته الذي يطلقه الكوفيون على اسم الفاعل ، أما الفراء وابن السراج فإنهما يطلقان عليه مصطلح المفعول به[2].

صياغته :

يصاغ اسم المفعول من الثلاثي على زنة مفعول قياسا مطردا نحو " وقرأ الجمهور ﴿مَّأۡكُولٖ﴾الفيل﴿٥﴾ بسكون الهمزة وهو الأصل لأن صيغة مفعول من فَعَل، وقرأ أبوالدرداء فيما نقل ابن خالويه بفتح الهمزة إتباعا لحركة الميم وهو شاذ"[3]، "والمعدود اسم مفعول من عدّ بمعنى حسب ، والعدد هو الحساب "[4].

وبعض الأفعال اختصم النحاة بشأن مجيء اسم المفعول منها من ذلك الفعل نفع ، قال أبوحيان " ويقال: نفع ينفع نفعا ورأيت في شرح الموجز الذي للرماني في النحو وهو تأليف رجل يقال له الأهوازي ، وليس بأبي علي الأهوازي المقري أنه لا يقال منه اسم مفعول نحو منفوع ، والقياس النحوي يقتضيه "[5]، وقال حين استخدم الزمخشري كلمة منفوع في تفسيره ، وقد ورد ذلك في قوله " بمعنى أنه وليهم وناصرهم لا عدوهم وخاذلهم ، كما يكون الملك للرجل لا عليه فيكون محميا منفوعا غير مضرور"[6]، فقال أبوحيان معلقا " وقوله منفوعا اسم مفعول من نفع وهو قياسه لأنه

[1] ـ الزاهر 1 / 331 .
[2] ـ ينظر معاني القرآن 2 / 153 / الأصول في النحو 1 / 122 .
[3] ـ البحر 8 / 512 .
[4] ـ المصدر نفسه 1 / 437 وينظر 4 / 238 .
[5] ـ المصدر نفسه 1 / 487 .
[6] ـ الكشاف 2 / 613 .

متعد ثلاثي ، وزعم الأهوازي النحوي أنه لا يستعمل من نفع اسم مفعول ، فلا يقال: منفوع وقفت له عليه في شرحه موجز الرماني "[1]، وقد ردّ أبوحيان على قول هذا النحوي بأنه إن كان نقلا وُقف عنده ، وإلا فالقياس لا يمنع من صياغة اسم المفعول من الفعل نفع[2].

واسم المفعول من الثلاثي الأجوف يصاغ معتلا بالنقل وبالحذف نحو " وقرئ ﴿وَهُوَ مُلِيمٌ ﴾الصافات﴿١٤٢﴾ بفتح الميم ، وقياسه ملوم لأنه من لمته ألومه لوما فهو من ذوات الواو ، ولكنه جيء به على أليم ، كما قالوا: مشيب ومدعي في مشوب ومدعو "[3]، فالأصل ملووم نقلت حركة العين إلى ما قبلها ، وحُذفت واو منه ، يرى سيبويه أنها واو مفعول وسبب حذفها اتقاء التقاء الساكنين[4]، أما مذهب الأخفش " أن المحذوف عين الكلمة ؛ لأن حذف ما ليس لمعنى أولى من حذف ما هو لمعنى "[5].

وقد لا يحذف شيء من اسم المفعول المصوغ من الأجوف في بعض اللهجات قال أبوحيان " ويقال: مهيل ومهيول ، ومكيل ومكيول ومدين ومديون الإتمام في ذوات الياء لغة تميم والحذف لأكثر العرب "[6]، وقد علل سيبويه هذا الإتمام بحجة أن بعض العرب يخرجه على الأصل ، كما أنهم أتموا ما كان يائيا ولم يتموا ما كان واويا ؛ لأن الواوات أثقل وهم يفرون منها إلى الياء[7].

ويبدو أن تميما تتم الواوي أيضا ، جاء في لسان العرب " ثوب مصون على النقص ومصوون على التمام الأخيرة نادرة وهي تميمية "[8]، وذكر ابن خالويه أنه " ليس في

---

[1] ـ البحر 5 / 522 .
[2] ـ ينظر النكت الحسان 224 .
[3] ـ البحر 7 / 359 .
[4] ـ ينظر الكتاب 4 / 348 .
[5] ـ المساعد على تسهيل الفوائد 4 / 174 .
[6] ـ البحر 8 / 356 .
[7] ـ ينظر الكتاب 4 / 348 - 349 .
[8] ـ لسان العرب (صون) 28 / 2530 .

كلام العرب من ذوات الواو مفعول خرج على أصله إلا في حرفين يقال: مسك مدووف ، وثوب مصوون "[1] " وحكى البغداديون فرس مقوود ، ورجل معوود من مرضه "[2] " وحكى الكسائي خاتم مصووغ "[3]، وهي وإن وصفت بالندرة[4]، أو بالقلة[5]، أو أنها شاذة في القياس والاستعمال جميعا[6]، فهي موجودة ولكن سيبويه أغفل عنها ولم يشر إليها .

أما من غير الثلاثي فيصاغ على وزن مضارعه بقلب حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر ، وهو الفارق فيما بينه وبين اسم الفاعل الذي يصاغ بالطريقة ذاتها من غير الثلاثي ، نحو " ﴿وَءَاتَيۡنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبۡصِرَةً ﴾الإسراء﴿٥٩﴾ ... وقرأ قوم بفتح الصاد اسم مفعول أي يبصرها الناس ويشاهدونها "[7]، " ومحررا اسم مفعول من حرّر "[8]، كما أورد إمكانية مجيئه من اللازم شرط ذكر ما ينوب عن الفاعل معه حيث قال "وسوس تكلم كلاما خفيا ... وهو فعل لا يتعدى إلى منصوب ... وقال ابن الأعرابي: رجل موسوس بكسر الواو ، ولا يقال موسوس بفتحها ، وقال غيره: يقال: موسوَس له ، وموسوَس إليه "[9] ... وغير ذلك من المواضع التي ورد بها اسم المفعول المصاغ من غير الثلاثي[10].

ولا يبدو أن هناك خلافا يذكر بين النحاة في صياغة اسم المفعول من الثلاثي ومن غير الثلاثي[11].

---

[1] - ليس في كلام العرب 115 .
[2] - الخصائص 1 / 98 - 99 .
[3] - شرح الشافية 3 / 149 - 150 .
[4] - ينظر اللسان 28 / 2530 .
[5] - ينظر شرح الشافية 3 / 144 .
[6] - ينظر الخصائص 1 / 98 .
[7] - البحر 6 / 51 .
[8] - المصدر نفسه 2 / 450 .
[9] - المصدر نفسه 4 / 266 .
[10] - ينظر المصدر نفسه 2 / 445 / 3 / 513 / 7 / 85 - 200 / 8 / 191 - 214 .
[11] - ينظر الكتاب 4 / 348 - 407 / الأصول في النحو 1 / 123 / معاني القرآن / الفراء 2 / 152 ت 153 / شرح التسهيل 3 / 88 / شرح الكافية الشافية 4 / 2228 / شرح المفصل 6 / 80 / الهمع 3 / 287 / نزهة الطرف في علم الصرف 103 / النحو الوافي 3 / 271 / تصريف الأسماء والأفعال 155 .

دلالته :

يعطي اسم المفعول دلالات مختلفة منها الدوام والثبات ، وهو يشبه في ذلك اسم الفاعل ، وهذا يكون من خلال مقارنته بالفعل الذي يعطي معنى التجدد ، ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّشۡهُودٞ ﴾هود﴿١٠٣﴾ قال أبوحيان " ومشهود عام يشهده الأولون والآخرون من الإنس والجن والملائكة والحيوان في قول الجمهور ، وقال الزمخشري: فإن قلت: أي فائدة في أن أوثر اسم المفعول على فعله ؟ قلت: لما في اسم المفعول من دلالته على ثبات معنى الجمع لليوم ، وأنه لا بد أن يكون ميعادا مضروبا لجمع الناس له ، وأنه هو الموصوف بذلك صفة لازمة ، وهو أثبت أيضا لإسناد الجمع إلى الناس ، وأنهم لا ينفكون منه ، وفيه من تمكن الوصف وثباته ما ليس في الفعل "[1]، وهناك من يرى أن اسم المفعول إذا أريد به الثبوت والدوام أصبح صفة مشبهة[2].

كما يقارنه أبوحيان في بعض المواضع باسم الفاعل ويرى أن استخدامه كان أفضل حيث قال في تفسير قوله تعالى ﴿ وَلَهُمۡ فِيهَآ أَزۡوَٰجٞ مُّطَهَّرَةٞ ﴾البقرة﴿٢٥﴾ " ومطهرة صفة للأزواج مبنية على طهرت ... ومجيء الصفة مبنية للمفعول ولم تأت طاهرة أو طاهرات أفخم ؛ لأنه أفهم أن لها مطهرا وليس إلا الله تعالى "[3].

وقد يعطي اسم المفعول معنى النسب كاسم الفاعل نحو ﴿حِجَابٗا مَّسۡتُورٗا ﴾الإسراء﴿٤٥﴾ "ويؤول معناه إلى أنه ذو ستر كما جاء في صيغة لابن وتامر ، أي: ذو لبن وذو تمر،

[1] - البحر 5 / 261 .
[2] - ينظر تصريف الأسماء والأفعال 155 .
[3] - البحر 1 / 260 .

وقالوا: رجل مرطوب أي: ذو رطبة ، ولا يقال رطبته ، ومكان مهول أي: ذو هول"[1].

صيغ أخرى لاسم المفعول :

أعطيت بعض الصيغ معنى اسم المفعول فكانت كأنها تنوب عن صيغته ، ومنها:

أ ــ فعيل : كثيرا ما يذكر أن فعيلا بمعنى مفعول ، نحو قتيل بمعنى مقتول ، وجريح بمعنى مجروح ، ومن ذلك " ﴿إِنَّهُۥ حَمِيدٌ﴾هود﴿٧٣﴾ وقال أبو الهيثم تحمد أفعاله ، وهو بمعنى المحمود "[2] ومنه " نضيد أي منضود بعضه فوق بعض ، يريد كثرة الطلع وتراكمه ، أي: كثرة ما فيه من الثمر ، وأول ظهور الثمر في الكفرى هو أبيض ينضد كحب الرمان ، فمادام ملتصقا بعضه ببعض فهو نضيد ، فإذا خرج الكفرى تفرق فليس بنضيد "[3].

ويُلحظ أن الكثرة قاسم مشترك بين اللفظين ، فالحميد هو محمود فهو سبحانه مستحق الحمد لنعمه الكثيرة ولكثرة من يحمده ممن خلق ، والنضيد كما يُلحظ يتميز بكثرة الطلع وتراكمه فإذا تفرق وقلّ بذلك التفرق لم يُسَمَّ نضيدا .

ب ــ فعيلة : نحو " البحيرة فعيلة بمعنى مفعولة ، كالنطيحة بمعنى المنطوحة قال أبو عبيدة: هي الناقة إذا نتجت خمسة أبطن في آخرها ذكر شقوا أذنها ، وخلوا سبيلها لا تركب ولا تحلب ولا تطرد عن ماء ولا مرعى "[4]، والتاء التي دخلت على فعيل أحدثت فرقا بين الصيغتين فقد حولتها من الوصفية إلى الاسمية كما يُلحظ ، فالبحيرة اسم لكل ناقة تتسم بتلك الأوصاف التي ذكرت ، في حين لو قلنا جريح لم يكن ذلك

[1] ـ البحر 6 / 39 .
[2] ـ المصدر نفسه 5 / 245 .
[3] ـ المصدر نفسه 8 / 122 .
[4] ـ المصدر نفسه 4 / 33 .

اسما لكل مجروح ، والفرق بين الجريح والمجروح أن الجريح قد وقع له الجرح فعلا وهو كثير ، فلا نقول لمن جُرح إصبعه جريحا ، في حين المجروح يطلق على من كانت جروحه قليلة أو كثيرة ، ففعيل لا تطلق إلا على الكثرة فقط كما يُلحظ .

ج ــ فعول : نحو " اللبوس الملبوس فعول بمعنى مفعول كالركوب بمعنى المركوب ... وقيل اللبوس كل آلة السلاح من سيف ورمح ..."[1]، وكونها صنعة فهي تحتم أن يُكثر منها كي تُقتنى .

د ــ فعال : نحو " والشراب هو المشروب "[2].

هـ ــ مفعال : نحو " الميثاق مفعول من الوثاقة "[3].

و ــ فاعلة : نحو " المائدة الخوان الذي عليه الطعام ... قال أبوعبدالله: هي فاعلة بمعنى مفعولة ، وهي من العطاء " [4].

ز ــ فُعْلة : نحو " الحفرة معروفة وهي واحدة الحفر فعلة بمعنى مفعولة "[5].

ح ــ فَعَل : نحو " والسكن فعل بمعنى مفعول "[6].

ط ــ فَعْل : نحو " والسمع المسموع "[7].

ومما سبق يمكن أن نقول: إن ما ناب عن صيغة اسم المفعول يمكن أن يعد صيغ مبالغة لاسم المفعول ، كما أن لاسم الفاعل صيغ مبالغة لما اتسمت به من الكثرة في الحدث .

---

[1] ـ البحر 6 / 308 .
[2] ـ المصدر نفسه 5 / 464 .
[3] ـ المصدر نفسه 1 / 272 .
[4] ـ المصدر نفسه 4 / 34 .
[5] ـ المصدر نفسه 3 / 19 .
[6] ـ المصدر نفسه 5 /507 .
[7] ـ المصدر نفسه 5 / 438 .

ج ــ صيغ المبالغة : هي صيغ تأتي بدلا من اسم الفاعل للدلالة على المبالغة في معنى الفعل، وبذلك تنص على الكثرة في حدثه كما وكيفا ، وهذه الصيغ توجز المعنى في لفظها ، فبدل أن يُطنب في وصف قيام الفاعل بالفعل بكلام مسهب يُكتفى بذكر الصيغة التي تدل على معنى الكثرة ، وهي تصاغ غالبا من الفعل الثلاثي ، ويبدو أن لا خلاف بين النحاة حول صياغتها[1]، ولصيغ المبالغة أوزان كثيرة أشهرها خمسة هي:

فَعَّال : وقد وردت في القرآن الكريم في مواضع مختلفة[2] منها قوله تعالى ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيۡسَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾آل عمران﴿١٨٢﴾ قال أبوحيان " وجاء لفظ الموضوع للتكثير ، وهذا تكثير بسبب المتعلق ، وذهب بعضهم إلى أن فعالا قد يجيء ولا يراد به الكثرة ... وتمام المدح لا يحصل بإرادة الكثرة ، وقيل: إذا نفي الظلم الكثير اتبع القليل ضرورة ؛ لأن الذي يظلم إنما يظلم لانتفاعه بالظلم ، فإذا ترك الكثير مع زيادة نفعه في حق من يجوز عليه النفع والضرر كان للظلم لقليل المنفعة أترك "[3]، وهو قد ذكر معاني مختلفة لها في هذا الموضع أحدها أنه قد لا تكون للمبالغة ، وهذا أفضل من ادعاء أنها للنسب وليست للمبالغة البتة[4]، بل إن صاحب البرهان وضع لها اثنى عشر معنى في المبالغة يمكن أن تحمله هذه اللفظة ، وقد كان منها النسب ، ولكنه لم ينف عنها المبالغة بشكل مطلق[5].

ومن ذلك أيضا ما جاء في قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا ﴾ النساء﴿١٠٧﴾ قال أبوحيان " أتى بصيغة المبالغة في الخيانة والإثم ليخرج منه من وقع

[1] ـ ينظر معاني القرآن / الفراء 3 / 81 / الارتشاف 5 / 2281 / الهمع 3 / 289 .
[2] ـ ينظر البحر 3 / 249 - 384 - 500 / 8 / 367 - 445 - 527 .
[3] ـ المصدر نفسه 3 / 37 .
[4] ـ ينظر صيغ المبالغة في القرآن الكريم / أحمد البنا / دار اليازوري / عمان / 2007م / 76 .
[5] ـ ينظر البرهان في علوم القرآن 511 - 513 .

منه المرة ، ومن صدرت منه الخيانة على سبيل الغفلة وعدم القصد "[1]، كما أن السياق يؤكد ذلك حيث سبقت الصفة بالفعل ﴿تَخۡتَانُونَ﴾ فلم يقل الحق يخونون ، وافتعل تفيد الكثرة ، كما ذكر بعد ذلك صفات أخرى تفضح خيانتهم ، وتدل على مبالغتهم في الخيانة ، وكل ذلك ناسب ذكر صيغة المبالغة في الخيانة[2].

وقد قال صاحب (صيغ المبالغة في القرآن الكريم) عن قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ ﴾الحج ﴿٣٨﴾ " فليس المراد هنا كثرة الكفر والخيانة لأن الله يكره صاحب الكفر والخيانة مطلقا بغير نظر إلى كثرة كفره أو قلته ، فالمعنى إذن صاحب كفر وصاحب خيانة على النسب "[3]، ولا يبدو الأمر كما قال ، فتحليل أبي حيان أقرب إلى المعنى ــ والله أعلم ــ إذ إن الله لا يؤاخذ الإنسان على ما فعل مرة ، أو فعله عن غفلة من جهة ، والشيء الآخر تناسى صاحب (صيغ المبالغة في القرآن الكريم) كلمة ﴿كُلَّ﴾ وما تحمله من معنى العموم ، فلا تقال كل عن فرد ، وإنما عن أفراد مما يدل على أن المتعلقات كثر ، ولذلك جاءت المبالغة والتكثير بسبب المتعلق.

فعول : وقد وردت في مواضع من الذكر الحكيم ، واهتم أبوحيان بإيضاحها في بحره[4]، منها في قول الحق تبارك وتعالى ﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾الإنسان﴿٣﴾ ، وقد علل أبوحيان مجيء الكفر بصيغة المبالغة ، والشكر بصيغة اسم الفاعل بقوله " ولما كان الشكر قلّ من يتصف به قال ﴿شَاكِرًا﴾ ولما كان الكفر كثر من يتصف به ، ويكثر وقوعه من الإنسان بخلاف الشكر جاء ﴿كَفُورًا﴾ بصيغة المبالغة "[5]، وهذا

---

[1] ـ البحر 3 / 359 .
[2] ـ ينظر من أسرار البيان القرآني / د. فاضل السامرائي / دار الفكر / عمان / ط.1 / 2009م / 32 .
[3] ـ صيغ المبالغة في القرآن الكريم /أحمد البنا 85 .
[4] ـ ينظر البحر 2 / 541 / 6 / 133 / 7 / 255 - 482 / 8 / 288 - 295 - 445 .
[5] ـ المصدر نفسه 8 / 837 .

الكلام يؤكده قوله تعالى ﴿ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ ﴾سبأ﴿١٣﴾ فالشاكرون كثر ، ولكن من يتسمون بكثرة الشكر لله قلة .

مفعال : نحو " ﴿مِّدْرَارًا ﴾الأنعام﴿٦﴾ ... وهو للمبالغة في اتصال المطر ، ودوامه وقت الحاجة "[1]، و " مرصاد مفعال من الرصد ترصد من حقت عليه كلمة العذاب "[2].

فعيل : ومن ذلك ما ورد في قوله تعالى ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ قَدِيرًا ﴾النساء﴿١٣٣﴾ " أي على إذهابكم والإتيان بآخرين ، وأتى بصيغة المبالغة في القدرة ؛ لأنه تعالى لا يمتنع عليه شيء أراده ، وهذا غضب عليهم ، وتخويف وبيان لاقتداره "[3]، ومنها أيضا " وأتى بصفة خبير ومعناها عليم ، ولكنها تختص بما لطف إدراكه ، فناسب هذه الصفة أنه ينبه بها على الصفة القلبية "[4]، وغير ذلك[5] .

فَعِل : نحو " خصمون شديدو الخصومة واللجاج ، وفَعِل من أبنية المبالغة نحو هَدِي "[6].

ومن صيغ المبالغة أيضا :

فعلة : " كنومة وعيبة وسحرة وضحكة "[7].

فِعِّيل : نحو " الصديق فهو فِعِّيل للمبالغة كشرِّيب ، فقيل: هو الكثير الصدق ، وقيل: هو الكثير الصدقة "[8].

---

[1] ـ البحر 4 / 81 .
[2] ـ المصدر نفسه 8 / 405 .
[3] ـ المصدر نفسه 3 / 383 .
[4] ـ المصدر نفسه 3 / 455 .
[5] ـ ينظر المصدر نفسه 1 / 125 - 283 - 286 - 466 - 506 - 515 - 596 / 2 / 185 - 231 - 235 - 313 - 361 - 450 - 499 / 3 / 16 - 159 - 167 / 4 / 65 - 257 - 329 - 460 / 7 / 26 / 8 / 40 - 434 - 486 .
[6] ـ المصدر نفسه 8 / 25 .
[7] ـ المصدر نفسه 8 / 510 .
[8] ـ المصدر نفسه 3 / 300 .

فَعْلان : نحو " الرحمن فعلان من الرحمة ، وأصل بنائه من اللازم من المبالغة ، وشذّ من المتعدي ، وال فيه للغلبة "[1]، و" غضبان من صفات المبالغة "[2].

فُعَال وفُعَّال : ويبدو أن كلا منهما لغة قال أبوحيان " وقرأ الجمهور ﴿عُجَابٌ﴾ ص﴿٥﴾ وهو بناء مبالغة ... وقرأ علي والسلمي وعيسى وابن مقسم بشد الجيم ... وقال مقاتل: ﴿عُجَابٌ﴾ لغة أزد شنوءة "[3]، ومنه " حطام بناء مبالغة كعجاب "[4]، ومنه أيضا ﴿وَمَكَرُواْ مَكْرًا كُبَّارًا ﴾نوح﴿٢٢﴾ " بتشديد الباء ، وهو بناء مبالغة كثير ، قال عيسى بن عمر: هي لغة يمانية "[5].

فيبدو من هذا أن فُعَّال بتشديد العين لغة اليمن وأزد شنوءة ، والتخفيف لغة القبائل العربية الأخرى ، فهما بذلك ليستا صيغتين ، بل صيغة واحدة ؛ لأن كل واحدة منهما تمثل لهجة من اللهجات العربية الفصيحة .

فعلوت : نحو " الطاغوت بناء مبالغة من طغى ... ووزنه الأصلي فعلوت قُلب ، إذ أصله طغووت فجعلت اللام مكان العين والعين مكان اللام فصار طوغوت تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فصار طاغوت "[6]، ومنه أيضا " الملكوت ... وهو بناء مبالغة "[7].

فيعول : نحو القيوم حيث " قالوا: فيعول من صيغ المبالغة "[8].

المبالغة بزيادة في الكلمة :

---

[1] ـ البحر 1 / 125 .
[2] ـ المصدر نفسه 4 / 392 .
[3] ـ المصدر نفسه 7 / 369 .
[4] ـ المصدر نفسه 8 / 223 .
[5] ـ المصدر نفسه 8 / 335 .
[6] ـ المصدر نفسه 2 / 281 .
[7] ـ المصدر نفسه 4 / 171 .
[8] ـ المصدر نفسه 2 / 287 .

وقد تفهم المبالغة من خلال زيادة تضاف إلى الكلمة منها التاء ، من ذلك مثلا "والتاء في مثابة للمبالغة لكثرة من يثوب إليه "[1]، ومنها " والصاعقة والصاقعة إما أن تكون صفة لصوت الرعد ، أو للرعد فتكون التاء للمبالغة نحو راوية "[2]، وغير ذلك[3].

وقد تكون بزيادة ألف ونون قبل ياء النسب نحو " الرباني منسوب إلى الرب ، وزيدت الألف والنون مبالغة ، كما قالوا: لحياني ، وشعراني ، ورقباني "[4]، وقد عدّه أبوحيان شاذا لا يقاس عليه[5] .

ويرى بعض العلماء أن تنوع هذه الأوزان لصيغ المبالغة لا بد أن يصاحبه تنوع في المعنى قال صاحب الفروق اللغوية " فأما في لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد ... وقال المحققون من أهل اللغة: ... فإذا كان الرجل عُدة للشيء قيل فيه: مِفعل مثل: مرحم ومحرب ، وإذا كان قويا على الفعل قيل: فعول مثل: صبور وشكور ، وإذا فعل الفعل وقتا بعد وقت قيل: فعّال مثل: علام وصبار ، وإذا كان ذلك عادة له قيل: مفعال مثل: معوان ومعطاء ومهداء . ومن لا يتحقق المعاني يظن أن ذلك كله يفيد المبالغة فقط ، وليس الأمر كذلك "[6]، وقد أكّد أبوحيان هذا عند مقارنته بين الرحمن والرحيم حيث قال "والذي يظهر أن جهة المبالغة مختلفة فلذلك جمع بينهما ، فلا يكون من باب التوكيد ، فمبالغة فعلان مثل غضبان وسكران من حيث الامتلاء والغلبة ، ومبالغة فعيل من حيث التكرار والوقوع بمحال الرحمة "[7].

---

[1] - البحر 1 / 551 .
[2] - المصدر نفسه 1 / 221 .
[3] - ينظر المصدر نفسه 1 / 284 / 5 / 273 - 364 / 8 / 167 - 371 - 378 .
[4] - المصدر نفسه 2 / 523 .
[5] - ينظر المصدر نفسه / الصفحة نفسها .
[6] - الفروق اللغوية / أبوهلال العسكري / تحق: محمد إبراهيم / دار العلم والثقافة / القاهرة / 24 .
[7] - البحر 1 / 128 .

د ــ الصفة المشبهة : هي ما اشتق من مصدر فعل لازم لغير تفضيل ؛ لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف على جهة الثبوت . وسميت صفة مشبهة ؛ لأنها أشبهت اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وصاحبه من جهة ، وفي كون أغلبها يؤنث بالتاء ويثنى ويجمع جمع سلامة[1]، وهناك من يرجح تسميتها بالصفة الثابتة ؛ لدلالاتها على الثبوت والدوام ، فالتسمية نص في المعنى[2]، في حين يرى صاحب (معاني الأبنية في العربية) أن لا يُحكم بالثبوت عموما على الصفة المشبهة ، بل الأولى التفضيل ، فهو يرى أن " الصفة المشبهة على أقسام: منها ما يفيد الثبوت والاستمرار نحو أبكم ... أحور ... أبيض ، طويل ... وقد تدل على وجه قريب من الثبوت في نحو: نحيف ... بليغ ... كريم ... وهي لا تدل على الثبوت في نحو: ظمآن وغضبان وريان "[3].

وكما أن الثبوت في الصفة المشبهة يختلف من صفة إلى أخرى ، فإنه مختلف أيضا في الصفة الواحدة ، فمثلا: كلمة سَهْل وهي صفة مشبهة ، تختلف دلالة الثبوت فيها تبعا للجملة التي هي فيها ؛ لأن ما هو سهل لبعض الناس ، قد لا يكون سهلا لغيرهم، كما أن السهولة قد تكون في بعض الأشياء أثبت منها في بعضها الآخر .

وقد كان تعريف ابن مالك للصفة المشبهة فيه بعض التحوط لمثل هذا التفاوت في ثبات الصفة حيث قال " وهي الملاقية فعلا لازما ، ثابتا معناها تحقيقا أو تقديرا ، قابلة للملابسة والتجرد والتعريف والتنكير بلا شرط "[4]، فحكم على ثبوت المعنى بأنه قد يكون محققا فعلا، وإلا فإنه يقدر تقديرا ؛ كي يحاط بكل الصفات ، وتدخل كلها في دائرة الثبوت والدوام التي تفصل فيما بينها وبين غيرها من المشتقات .

صياغتها :

[1] ـ ينظر شرح المفصل 6 / 81 .
[2] ـ ينظر حركة تجديد النحو وتيسيره 171 .
[3] ـ معاني الأبنية في العربية 67 .
[4] ـ شرح التسهيل 3 / 89 .

تصاغ الصفة من الفعل اللازم غير الثلاثي على زنة المضارع كاسم الفاعل إذا قصد الثبوت والدوام ، وأضيفت إلى فاعلها في المعنى نحو: مرتفع القامة ، ومستقيم الرأي ، ومعتدل المزاج .

أما صياغتها من الثلاثي فيكثر من فَعُل المضموم العين اللازم ، ويقل من فعَل المفتوح العين اللازم ؛ لأن معناه لا يدل على الديمومة كالخروج والقعود .

ولها صيغ كثيرة أغلبها يُعتمد في معرفتها على السماع ما عدا اللازم الدال على العيوب الظاهرة والألوان ، فإنه يطرد مجيء الصفة المشبهة منه على أفعل قياسا نحو: أسود وأعور .

ومن أمثلة صيغها :

فَعَل بفتح الفاء والعين: نحو " الوَسَط اسم لما بين الطرفين وصف به ، فأطلق على الخيار من الشيء ؛ لأن الأطراف يتسارع إليها الخلل ، ولكونه اسما كان للواحد والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد "[1].

فَعِل بفتح الفاء وكسر العين: نحو " وعمين من عمى القلب أي: غير مستبصرين، ويدل على ثبوت هذا الوصف كونه جاء على وزن فَعِل ، ولو قصد الحدث لجاء على وزن فاعل ، كما جاء ضائق في ضيق ، وثاقل في ثقيل إذ قصد به حدوث الضيق والثقل "[2]، ومنه قوله " وفاعل يدل على من وجد منه الفعل ، وفَعِل على من شأنه ذلك كحاذر وحذر "[3]، وهو بذلك يقارن بين معنى اسم الفاعل الذي يفيد الحدوث والقيام بالفعل ، والصفة المشبهة التي تفيد الثبات والدوام ، ولذلك كان الحذِر شأنه ذلك، وقال الفراء كما نُقِل عنه " الفرق بين الحذِر والحاذر ، أن الحاذر الذي يحذرك الآن ،

[1] - البحر 1 / 591 .
[2] - المصدر نفسه 4 / 326 وينظر 7 / 470 .
[3] - المصدر نفسه 8 / 405 .

والحذِر المخلوق حذِرا الذي لا تلقاه إلا حذِرا "[1]، وهو المعنى ذاته الذي ذكره أبوحيان، وهذا ينبئ عن اتفاق بين النحاة في تحديد الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل في المعنى .

وقد عدّ صاحب (معاني الأبنية في العربية) وزن فَعِل من صيغ الصفة المشبهة مما يدل على الأعراض أي أنه يتسم بعدم الثبوت[2].

فِعَل بكسر الفاء وفتح العين: نحو بِدَع ، وأبوحيان لم يُجز أن تكون صفة حتى يُنقل استعمالها عن العرب فقال " وقال الزمخشري: ويجوز أن يكون صفة على فِعَل كقولهم: دين قيم ولحم زيم انتهى ، وهذا الذي أجازه إن لم ينقل استعماله عن العرب لم نجزه ؛ لأن فِعَل في الصفات لم يحفظ منه سيبويه إلا عِدَى ، قال سيبويه: ولا نعلمه جاء صفة إلا في حرف معتل يوصف به الجمع وهو قوم عِدَى ، وقد استدرك واستدراكه صحيح ، وأما قيم فأصله قيام ، وقيم مقصور منه ، ولذلك اعتلت الواو فيه إذ لو لم يكن مقصورا لصحت كما صحّت في حول وعوض ، وأما قول العرب مكان سوى وماء روى ورجل رضى وماء صرى وسبي طيبة فمتأولة عند البصريين لا يثبتون بها فِعَلا في الصفات "[3]، ويبدو أنه لا يثبت هذا الوزن للصفة المشبهة اقتداء بما ورد عن البصريين ولذلك لم يذكره مع أوزانها في الارتشاف[4].

فُعَل بضم الفاء وفتح العين: نحو " وقرأ الحسن ... ﴿سُوًى ﴾طه﴿٥٨﴾ بضم السين من غير تنوين ... أجرى الوصل مجرى الوقف ، لا أنه منعه الصرف ؛ لأن فُعَل من

[1] - الزاهر 1 / 303 .
[2] - ينظر معاني الأبنية في العربية / د. فاضل السامرائي 69 - 74 وما بعدها .
[3] - البحر 8 / 57 .
[4] - ينظر الارتشاف 2 / 510 - 511 .

الصفات متصرف كحطم ولبد "[1]، ومما يُلحظ أن هذا الوزن لم يذكره في الارتشاف أيضا مع أوزان الصفة المشبهة .

فُعُل بضم الفاء والعين: نحو " وقرأ الجمهور ﴿ نُّكُرٍ ﴾القمر﴿٦﴾ بضم الكاف ، وهو صفة على فُعُل وهو قليل في الصفات ، ومنه رجل شلل ، أي: خفيف في الحاجة، وناقة أُجُد ومشية سجح وروضة أُنُف "[2].

فعيل بزيادة ياء بعد العين: نحو ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾البقرة﴿١١٧﴾ " وهو من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل "[3].

وغير ذلك من الصيغ .

[1] - البحر 6 / 236 .
[2] - المصدر نفسه 8 / 173 .
[3] - المصدر نفسه 1 / 533 .

هـ ــ أفعل التفضيل : هو اسم مصوغ على وزن أفعل ليدل على زيادة الموصوف على غيره في الفعل المشتق هو منه ، ويصاغ من " فعل ثلاثي مجرد متصرف تام قابل للزيادة والنقص مثبت ، وفي كونه من أفعل أو من كون أو من مبني للمفعول خلاف "[1]، نحو ﴿ هُمۡ لِلۡكُفۡرِ يَوۡمَئِذٍ أَقۡرَبُ مِنۡهُمۡ لِلۡإِيمَٰنِۚ ﴾آل عمران﴿١٦٧﴾ " وأقرب هنا أفعل تفضيل ، وهي من القرب المقابل للبعد "[2]، ومنه أيضا ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمۡ أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٖ﴾البقرة﴿٩٦﴾ " وأحرص هنا هي أفعل التفضيل "[3].

وما لم يتوفر في فعله الشروط السابقة عُدّ شواذا ، من ذلك ما جاء من غير فعل ، قال أبوحيان " أول عند سيبويه أفعل ، وفاؤه وعينه واوان ، ولم يستعمل منه فعل لاستثقال اجتماع الواوين ... ويستعمل أول استعمالين ، أحدهما ــ أن يجري مجرى الأسماء فيكون مصروفا وتليه العوامل ... الثاني ــ أن يجري مجرى أفعل التفضيل "[4]، ومما جاء على أفعل التفضيل وفعله ليس ثلاثيا مجردا ما ورد في قوله تعالى ﴿ذَٰلِكُمۡ أَقۡسَطُ عِندَ ٱللَّهِ ﴾البقرة﴿٢٨٢﴾ " وأقسط أعدل قيل: وفيه شذوذ لأنه من الرباعي الذي على وزن أفعل يقال: أقسط الرجل أي: عدل ... ونص النحويون على أن ما يبنى منه أفعل للتعجب يبنى منه أفعل التفضيل ... وقد اختلف النحويون في بناء أفعل للتعجب على ثلاثة مذاهب ، الجواز والمنع والتفصيل بين أن يكون الهمزة للنقل فلا يبنى منه أفعل للتعجب ، ولا تكون للنقل فيبنى منه ... والذي ينبغي أن يحمل عليه القسط هو أن يكون مبنيا من قسط الثلاثي بمعنى عدل "[5]، ومنه أيضا ﴿وَأَقۡوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ ﴾

[1] ـ البحر 1 / 429 .
[2] ـ المصدر نفسه 3 / 115 .
[3] ـ المصدر نفسه 1 / 480 .
[4] ـ المصدر نفسه 1 / 327 وينظر شرح التسهيل 3 / 51 .
[5] ـ البحر 2 / 368 .

البقرة﴿٢٨٢﴾ " إن كان من أقام ففيه شذوذ على قول بعضهم ، ومن جعله مبنيا من قام بمعنى اعتدل فلا شذوذ فيه "[1]، فهو بذلك يكون ممن لا يجيزون بناء أفعل التفضيل من غير الثلاثي ، وقد أجاز سيبويه أن يصاغ أفعل التفضيل من الفعل الذي على وزن أفعل قياسا بإجازته صياغة فعل التعجب منه حيث قال " وبناؤه أبدا من فَعَل وفَعِل وفَعُل وأفعل "[2]، وقيل " هو محكي عن الأخفش ... وقال ابن هشام الخضراوي إنه الصحيح ، وقال الصفار إنه الصحيح الذي يعضده النظر "[3]، أما الذين منعوا ذلك ومنهم أبوحيان فالمازني والفارسي[4] والمبرد[5] وابن السراج[6] وابن مالك[7] وابن يعيش[8] والفراء حيث قال " والعرب إذا قالوا: هو أفعل منك ، قالوه في كل فاعل وفعيل وما لا يزاد في فعله شيء على ثلاثة أحرف "[9].

ومما شذّ بناؤه على أفعل ؛ لأنه بني من فعل مبني للمفعول ما جاء في قوله تعالى ﴿ إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ﴾لقمان﴿١٩﴾ قال أبوحيان " وأنكر أفعل إن بني من فعل المفعول كقولهم: أشغل من ذات النحيين[10] وبناؤه من ذلك شاذ "[11]، ونبّه أبوحيان أنه " يجوز قياسا أن يبنى للمفعول إذا لم يلبس فيقال: لا أظلم من قتيل كربلاء"[12]، وهو رأي ابن مالك[13].

طريقة التفضيل من فاقد الشرط :

---

[1] ـ البحر 2 / 368 .
[2] ـ الكتاب 1 / 73 .
[3] ـ المساعد على تسهيل الفوائد 2 / 164 .
[4] ـ ينظر المصدر نفسه / الصفحة نفسها .
[5] ـ ينظر المقتضب 4 / 180 .
[6] ـ ينظر أصول النحو 3 / 152 .
[7] ـ ينظر شرح التسهيل 3 / 50 .
[8] ـ ينظر شرح المفصل 6 / 92 .
[9] ـ معاني القرآن 2 / 127 .
[10] ـ النَّحْي والنَّحَي : الزّق ، وقيل: هو ما كان للسمن خاصة / لسان العرب (نحا) 48 / 4372 وينظر مجمع الأمثال/ الميداني / تحق: محمد محيي الدين / دار المعرفة / بيروت / 1 / 376 .
[11] ـ البحر 7 / 184 وينظر 5 / 283 .
[12] ـ الارتشاف 5 / 2319 .
[13] ـ ينظر شرح التسهيل 3 / 52 .

إذا كان الفعل من غير الثلاثي المجرد أو مبنيا للمفعول أو ناقصا أو غير قابل للتفاوت أو صفته المشبهة على أفعل ، فإن التفضيل فيه يكون بنصب مصدره بعد اسم تفضيل يناسب المعنى المراد نحو: أكبر ، أعظم ، أوضح ، أعمق ، أشدّ ، أقوى ، أكثر ... إلخ ، فمن ذلك قوله تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ﴾البقرة﴿١٦٥﴾ قال أبوحيان " وعدل في أفعل التفضيل عن أحب إلى أشد حبا لما تقرر في علم العربية أن أفعل التفضيل وفعل التعجب من واد واحد ، وأنت لو قلت: ما أحب زيدا لم يكن ذلك تعجبا من فعل الفاعل ، إنما يكون تعجبا من فعل المفعول ، ولا يجوز أن يتعجب من الفعل الواقع بالمفعول فينتصب المفعول به كانتصاب الفاعل ... فلما لم يجز ذلك عدل إلى التعجب وأفعل التفضيل بما يسوغ منه ذلك "[1].

حذف همزة أفعل :

" كثر حذف همزة أفعل في خير وشر "[2]، وعدّ أبوحيان هذا الحذف شاذا حيث قال " خير هي أفعل التفضيل حذفت همزتها شذوذا في الكلام ، فنقص بناؤها ، فانصرفت كما حذفوها شذوذا في الشعر من أحب التي للتفضيل "[3]، كما يذكر أن "إتمام خير وشر في أفعل التفضيل قليل "[4].

دلالة أفعل التفضيل :

يؤتى بأفعل التفضيل للمفاضلة بين شيئين يشتركان في صفة تربو عند أحدهما على الآخر ، مثل: محمد أعلم الناس ، فأعلم تدل على زيادة محمد على الناس في العلم ، وكقولك: حاتم أجود العرب ، فحاتم والعرب مشتركون في الجود ، ولكن حاتما يفضلهم في ذلك ، ولكنه قد يقع في أحيان أخرى على سبيل الاعتقاد لا على سبيل

[1] - البحر 1 / 645 .
[2] - الارتشاف 5 / 2320 .
[3] - البحر 1 / 363 .
[4] - المصدر نفسه 8 / 179 .

الوجود كأن يقال: العسل أحلى من الخل ، فلا يقارن طعم الخل بطعم العسل ، إذ لا وجود لحلاوة في الخل ، لا كثيرة ولا قليلة كي تقارن بحلاوة العسل ، ولكن المفاضلة كانت على سبيل الاعتقاد ، ومما ورد من ذلك ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً ﴾ البقرة﴿ ١٣٨ ﴾ " وأحسن هنا لا يراد بها حقيقة التفضيل ، إذ صبغة غير الله منتف عنها الحسن "[1]، ومنها أيضا ﴿ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَٰلِكَ ﴾البقرة ﴿ ٢٢٨ ﴾ " وأحق هنا ليست على بابها ؛ لأن غير الزوج لا حق له ، ولا تسليط على الزوج في مدة العدة ، وإنما ذلك للزوج ، ولا حق لها أيضا في ذلك لو أبت كان له ردها ، فكأنه قيل: وبعولتهن حقيقون بردهن "[2].

[1] - البحر 1 / 584 .

[2] - المصدر نفسه 2 / 199 وينظر 1 / 504 - 514 / 2 / 496 / 3 / 321 - 379 / 4 / 146 / 5 / 23 - 103 / 8 / 298 .

و ــ اسما الزمان والمكان : اسم الزمان: ما صيغ ليدل على زمان الفعل ، واسم المكان: ما صيغ ليدل على مكانه " والغرض من الإتيان بهذه الأبنية ضرب من الإيجاز والاختصار ، وذلك أنك تفيد منها مكان الفعل وزمانه ، ولولاها لزمك أن تأتي بالفعل ولفظ المكان والزمان "[1]، فإذا قيل: هذا مشرب الناس كان ذلك أخصر من القول: هذا وقت شراب الناس ، أو هذا مكان شربهم .

صياغتهما :

يصاغ اسما الزمان والمكان من الثلاثي على وزن مفعَل بفتح العين إذا كان مضارع الثلاثي مفتوح العين نحو " المضاجع أماكن الاتكاء للنوم ، الواحد مضجع "[2]، أو مضموم العين نحو " المشرب ... مكان الشرب وجهته التي يجري منها الماء "[3]، وقد شذّ مجيء اسمي الزمان والمكان مكسور العين من هذا النوع من الأفعال في نحو "المشرق والمغرب مكان الشروق والغروب ، وهما من الألفاظ التي جاءت على مفعِل بكسر العين شذوذا ، والقياس الفتح ؛ لأن كل فعل ثلاثي لم تكسر عين مضارعه فقياس صوغ المصدر منه والزمان والمكان مفعَل بفتح العين "[4]، وقد وجّه سيبويه ذلك على أنه لغة بني تميم ، وأن أهل الحجاز يفتحون[5]، أما الفراء فقد نُقل عنه أن الكسر في هذه الكلمات هو للتفريق بين اسم المكان والمصدر الميمي[6]، وقال صاحب الهمع: هو مسموع لا يقاس عليه[7].

أما إذا كان الفعل الثلاثي مكسور العين في المضارع فإن اسمي الزمان والمكان يصاغان على وزن مفعِل بكسر العين نحو " المقيل والمغيب "[8].

---

[1] ـ شرح المفصل 6 / 107 .
[2] ـ البحر 7 / 197 .
[3] ـ المصدر نفسه 1 / 391 .
[4] ـ المصدر نفسه 1 / 525 .
[5] ـ ينظر الكتاب 4 / 90 .
[6] ـ ينظر إصلاح المنطق 121 .
[7] ـ ينظر الهمع 3 / 286 .
[8] ـ الارتشاف 2 / 501 .

وإذا كان الفعل الثلاثي مثالا واويا صحيح اللام فإن اسم الزمان والمكان وكذا المصدر يكون على وزن مفعِل بكسر العين ، نحو قوله تعالى ﴿فَٱجۡعَلۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكَ مَوۡعِدٗا لَّا نُخۡلِفُهُۥ﴾طه﴿٥٨﴾ قال أبوحيان " والظاهر أن موعدا هنا هو زمان ، أي فعيّن لنا وقت اجتماع "[1].

وإذا كان الفعل الثلاثي ناقصا فإن اسمي الزمان والمكان منه يصاغان على وزن مفعَل بفتح العين ، وإن كان المضارع بكسر العين أو كان مثالا واويا " وذلك لتخفيف الكلمة بقلب اللام ألفا "[2] نحو " وجعل النار مأواهم ومثواهم ، وبدأ بالمأوى وهو المكان الذي يأوي إليه الإنسان ، ولا يلزم منه الثواء ؛ لأن الثواء دال على الإقامة فجعلها مأوى ومثوى "[3].

أما الفعل غير الثلاثي فيصاغ اسما الزمان والمكان منه على وزن مضارعه مع قلب حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر ، يلتقيان في ذلك مع اسم المفعول والمصدر الميمي فيقال: منطلَق ومستخرَج ومدحرَج والقرينة هي التي تحدد المقصود.

وتبنى مفعلة من الاسم الثلاثي نحو " مفازة مفعلة من فاز وهي للمكان أي: موضع فوز أي نجاة "[4]، " وقد جاء منه شيء في الرباعي قالوا: أرض معقربة ومضفدعة للكثيرة العقارب والضفادع ، ولا يقاس على ذلك "[5]، وهذه المصوغة من الرباعي هي أوصاف للمكان بكثرة ما فيه من الضفادع والعقارب أكثر من كونها أسماء للمكان ، وما جاء على هذا الوزن هو سماعي وليس بقياسي عند صاحبي شرح المفصل وشرح الشافية[6]، وأجاز سيبويه القياس عليه ما لم يكن هناك ما أُثر عن العرب فقال " هذا

---

[1] ـ البحر 6 / 235 .
[2] ـ شرح الشافية 1 / 185 .
[3] ـ البحر 3 / 84 .
[4] ـ المصدر نفسه 3 / 144 وينظر 3 / 375 / 5 / 56 .
[5] ـ النكت الحسان 218 ، وقد أنكر بعض العلماء مجيء الرباعي من مفعلة ينظر شرح الشافية 1 / 189 وشرح المفصل 6 / 110 .
[6] ـ ينظر شرح المفصل 6 / 110 وشرح الشافية 1 / 188 .

باب ما يكون مفعلة لازمة لها الهاء والفتحة وذلك إذا أردت أن تكثر الشيء بالمكان ... وليس في كل شيء يقال إلا أن تقيس شيئا وتعلم أن العرب لم تكلم به "[1]، وقيل هو مطرد عند الأخفش[2]، وقد قرر مجمع اللغة العربية بالقاهرة أن تصاغ مفعلة للمكان الذي يكثر فيه الشيء قياسا من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول سواء أكانت من الحيوان أم من النبات أم من الجماد[3].

[1] ـ الكتاب 4 / 94 .
[2] ـ ينظر المخصص 16 / 174 .
[3] ـ ينظر مجلة مجمع اللغة العربية الملكي / العدد 2 / 35م / 52 .

ز ــ اسم الآلة : هو اسم مشتق يدل على الآلة التي يستعان بها ويقع بواسطتها الفعل ، ويعرفه سيبويه بـــ" كل شيء يعالج به "[1]، وقيل " كل اسم في أوله ميم زائدة من الآلات التي يعالج بها وينقل "[2].

صياغته :

ويصاغ من الفعل الثلاثي على مِفعَل بكسر الميم وفتح العين نحو " والمفاتح جمع مِفتح بكسر الميم ، وهي الآلة التي يفتح بها ما أغلق "[3].

وجاءت صيغة مَفعل بفتح الميم بندرة ، نحو منقل وبالتثليث نحو مِغزل ، والكسر أشهر[4] ، وعُدّ الضم شذوذا[5].

كما يصاغ اسم الآلة أيضا على مفعال نحو " الميزان مفعال من الوزن وهو آلة الوزن كالمنقاش والمضراب والمصباح ، وتختلف أشكاله باختلاف الأقاليم كالمكيال "[6].

ويبدو أن مفعال هو الأصل لمفعل لورود أن " مفعل في بعضها مقصور من مفعال ، ولذلك صحّ مخيط ولا ينقاس هذا القصر "[7]، وما يؤكد ذلك ما ورد في شرح المفصل من أن " كل ما جاز فيه مفعل جاز فيه مفعال ، نحو مقرض ومقراض ومفتح ومفتاح، وليس كل ما جاز فيه مفعال جاز فيه مفعل "[8]، كما أن التطور يكون من الانتقال من الثقيل إلى ما هو أخف منه ، فهذا يؤيد أن يكون وزن مفعال هو الأصل ، ثم تطور إلى مفعل في بعض أسماء الآلة .

---

[1] ـ الكتاب 4 / 94 .
[2] ـ شرح المفصل 6 / 111 .
[3] ـ البحر 4 / 148 .
[4] ـ ينظر الارتشاف 2 / 507 .
[5] ـ ينظر النكت الحسان 218 شرح الشافية 1 / 186 شرح مختصر التصريف الغزي 190 نزهة الطرف 104 .
[6] ـ البحر 4 / 238 .
[7] ـ الارتشاف 2 / 507 .
[8] ـ شرح المفصل 6 / 111 .

وقد تلحق التاء اسم الآلة فيقال مفعلة نحو مرآة[1].

كما يصاغ أيضا على فِعَال نحو " الخياط والمخيط ، وهما آلتان كإزار ومئزر ولحاف وملحف وقناع ومقنع "[2]، ورأى أبوحيان أنه غير مطرد فيها[3]، ويبدو أن الفراء عدّها قياسية حيث قال " ويقال: الخِياط و المِخيَط يراد الإبرة ... ومثله يأتي على هذين المثالين يقال: إزار ومئزر ولحاف وملحف وقناع ومقنع وقرام ومقرم "[4].

" وجاء بالضم في الميم وعين الكلمة: مُسعُط ومُنخُل ومُدهُن ومُدقّ ومُكحُلة ومُخرُصة ومُنصُل ، لم يذهب بها مذهب ما صيغ من المصدر ولكنهم جعلوها أسماء لهذه الأوعية "[5].

وقد صدرت قرارات من مجمع اللغة العربية بالقاهرة بقياسية بعض أوزان اسم الآلة مع التوصية باتباع الصيغ المسموعة عن العرب إن وجدت[6]، كما ضموا إليها صيغا أخرى أُقرت قياسيتها وهي :

فعّالة نحو: سيارة ، وطيارة ، فاعلة نحو: رافعة ، وساقية ، فاعول نحو: ناقور ، وناقوس .

وقد يأتي اسم الآلة على فاعولة نحو: طاحونة ، وعلى فعّال نحو: جرّار ، وعلى مفعِّلة نحو: مسجلة ، وعلى فاعل نحو: هاتف[7]، ويُلحظ أنها تستوعب ما استجدّ من آلات في العصر الحديث .

وجاءت بعض أسماء الآلة غير مشتقة وهي كثيرة نحو: إبرة ورمح وسيف وفأس ... وغيرها .

---

[1] ـ ينظر الارتشاف 2 / 508 .
[2] ـ البحر 4 / 288 .
[3] ـ ينظر الارتشاف 2 / 508 .
[4] ـ معاني القرآن 1 / 379 .
[5] ـ الارتشاف 2 / 508 .
[6] ـ ينظر النحو الوافي 3 / 337 .
[7] ـ ينظر تصريف الأسماء والأفعال 174 .

الفصل الرابع

المســــــائل العامـــــــة

المبحث الأول ــ الإعلال والإبدال . 324

المبحث الثاني ــ الهمز . 333

المبحث الثالث ــ القلب المكاني . 343

المبحث الرابع ــ الإمالة . 348

المبحث الخامس ــ الإدغام . 353

المبحث السادس ــ التقاء الساكنين . 364

المبحث السابع ــ الوقف . 370

المبحث الثامن ــ التصغير . 381

المبحث التاسع ــ النسب . 386

المسائل العامة :

1 ــ الإعلال والإبدال :

الإعلال : في اللغة مصدر أعلّ يقال: أعله الله ولا أعلّك الله أي: لا أصابك بعلة، والعلة المرض[1]. وفي الاصطلاح: هو " تغيير حرف العلة للتخفيف "[2]، أي: هو تغيير يطرأ على أحد أحرف العلة وهي (الواو والألف والياء) وما يلحق بها وهو الهمزة[3] بحيث يؤدي هذا التغيير إلى حذف الحرف أو تسكينه أو قلبه حرفا آخر للتخفيف ، وكل ذلك وفق قواعد ثابتة وجب مراعاتها وقوانين عامة مطردة ، إلا أنها لا تنطبق على لغات ولهجات عربية قديمة ؛ لذلك كثر الشاذ والخارج عن هذه القوانين من الألفاظ التي سمعت عن العرب فحفظت كما هي ، نحو استحوذ وهو " شاذ في القياس فصيح في الاستعمال "[4]. وأصل الإعلال " إنما هو في الفعل ، والاسم في ذلك محمول عليه بدليل أن الاسم إنما يُعل إذا وافقه في وزنه فإن خرج عن ذلك صح ... فقلب الواو في قيام وعياد لاعتلالها في قام وعاد وانكسار ما قبلها ، ولصحتها في قاوم وعاود صحّت في قوّام وعوّاد "[5].

أنواع الإعلال :

1 ــ إعلال بالقلب:وهو تحويل حرف العلة إلى حرف علة آخر أو إلى حرف صحيح فأما تحويله إلى حرف صحيح فإن أمثلته قد أُخِّرت وأضيفت إلى الإبدال .

ومن أنواع الإعلال بالقلب :

[1] ـ ينظر لسان العرب (علل) 34 / 3080 .
[2] ـ التعريفات 32 .
[3] ـ هناك من يرى أن تغيير الهمزة لا يعدّ إعلالا ، وإنما هو تخفيف . ينظر شرح الشافية 3 / 67 .
[4] ـ البحر 8 / 237 .
[5] ـ شرح التعريف بضروري التصريف 139 .

أ ــ قلب الواو همزة نحو قوله تعالى ﴿تَرَىَ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسۡوَدَّةٌ﴾الزمر﴿٦٠﴾ قال أبوحيان " وقرأ أبي أجوههم بإبدال الواو همزة "[1]، وهذا البدل جائز إذ تبدل الهمزة من الواو المضمومة ضما لازما لا يفارقها[2]، وهذا القلب الغرض منه التخفيف ؛ لأن اجتماع الواو والضمة مستثقل كاستثقال اجتماع واوين ؛ لأن الضمة بعض الواو ، ولذلك قلبت همزة للتخفيف على اللسان ، وقد عدّه بعض المحدثين من باب كراهة النطق بالصوامت الضعيفة مع مصوت من جنسها[3]، " وإنما قلبت الواو المستثقلة همزة لا ياء لفرط التقارب بين الواو والياء ، والهمزة أبعد شيئا ، فلو قلبت ياء لكان اجتماع الواوين المستثقل باقيا "[4].

ب ــ قلب الألف ياء : نحو ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ ﴾طه﴿١٨﴾ " وقرأ ابن أبي إسحق الجحدري عصيّ بقلب الألف ياء وإدغامها في ياء المتكلم "[5]، ويبدو أن ذلك إثر كسر الصاد ؛ لأن الألف تقلب ياء لوقوعها بعد كسرة[6].

ج ــ قلب الواو ياء : ويحدث هذا القلب للواو في مواضع مختلفة منها :

" الديار جمع دار ... والياء في هذا الجمع منقلبة عن واو ، إذ أصله دوار وهو القياس ، أعني هذا الإبدال إذا كان جمعا لواحد معتل العين كثوب وحوض ودار بشرط أن يكون فعالا صحيح اللام ، فإن كانت معتلة لم يبدل نحو رواء "[7]، أي أن شرط هذا القلب كي يكون قياسيا أن تقع الواو عينا لجمع تكسير صحيح اللام ، وقبلها كسرة وهي معلّة في مفرده .

---

[1] ـ البحر 7 / 419 وينظر 5 / 324 - 328 / 6 / 229 / 7 / 280 / 8 / 506 .
[2] ـ ينظر شرح المفصل 10 / 10 / التبصرة والتذكرة 2 / 813 / تصريف ابن مالك 55 / الممتع 1 / 332 / مثل المقرب 267 / كتاب إيضاح المشكل من المقرب 262 .
[3] ـ ينظر القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث 63 ، 69 .
[4] ـ من مظاهر التخفيف في اللسان العربي / د. حمزة النشرتي / 86م / 73
[5] ـ البحر 6 / 220 .
[6] ـ ينظر نزهة الطرف في علم الصرف 135 .
[7] ـ البحر 1 / 449 وينظر1 / 528 .

ومن مواضع قلب الواو ياء إذا وقعت طرفا في فعل ماض رابعة أو أكثر بعد فتحة نحو "﴿وَقَفَّيۡنَا﴾البقرة﴿٨٧﴾ هذه الياء أصلها واو إلا أنها متى وقعت رابعة أبدلت ياء"[1].

وكذا إذا وقعت ساكنة غير مشددة قبلها كسرة نحو " الزير ... والياء فيه مبدلة من واو كالريح إذ هما من الزور والروح "[2]، ومنه " اللينة ... وأصله: لونة قلبوا الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها "[3].

كما تقلب الواو ياء إذا كانت لاما لصفة على وزن فُعْلى أو جارية مجرى الأسماء[4] نحو " الدنيا تارة تستعمل صفة ، وتارة تستعمل استعمال الأسماء ، فإذا كانت صفة فالياء مبدلة من واو إذ هي مشتقة من الدنو "[5].

كما أنها تقلب ياء إذا اجتمعت هي والياء في كلمة واحدة ، ولم يفصل بينهما فاصل ، ويكون السابق منهما غير منقلب ، وساكنا سكونا أصليا نحو " القيوم على وزن فيعول، أصله قيووم اجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فيها "[6].

كما تقلب الواو ياء إذا وقعت لاما لاسم مفعول لفعل ماض ثلاثي على وزن فَعِل بفتح فكسر نحو " ﴿ وَكَانَ عِندَ رَبِّهِۦ مَرۡضِيّٗا ﴾مريم﴿٥٥﴾ ... وقرأ الجمهور ﴿مَرۡضِيًّا﴾ وهو اسم مفعول ، أي مرضوو ، فأعل بقلب واوه ياء ؛ لأنها طرف بعد واو ساكنة ، والساكن ليس بحاجز حصين فكأنها وليت حركة "[7]، وعدّ صاحب شرح الشافية هذا القلب أولى ولكن يجوز تركه[8].

---

[1] - البحر 1 / 467 .
[2] - المصدر نفسه 1 / 465 .
[3] - المصدر نفسه 8 / 240 وينظر 1 / 630 / 2 / 287 / 4 / 89 - 113 / 6 / 241 .
[4] - ينظر تصريف ابن مالك 71 .
[5] - البحر 1 / 450 .
[6] - المصدر نفسه 7 / 167 وينظر 1 / 436 / 4 / 390 - 468 / 6 / 170 / 8 / 460 .
[7] - المصدر نفسه 6 / 188 .
[8] - ينظر شرح الشافية 3 / 171

د ــ قلب الياء واوا : وهذا القلب قد يكون ظاهريا عكس الغرض الذي من أجله تتم عملية الإعلال بشكل عام وهو التخفيف ؛ لأن هذا القلب هو تحول من الأخف إلى الأثقل ، فالياء أخف من الواو ومع ذلك تقلب إليها ؛ لأن ذلك يبدو أنه يحقق تجانسا مع باقي حركات الكلمة وحروفها مما يحقق غرض التخفيف في الكلمات التي يحدث فيها هذا الإعلال . ومن المواضع التي تقلب فيها الياء واوا :

إذا كانت ساكنة بعد ضمة نحو " ﴿ يُوقِنُونَ ﴾البقرة﴿٤﴾ بواو ساكنة بعد الياء ، وهي مبدلة من ياء لأنه من أيقن "[1].

كما تقلب إذا وقعت لاما لاسم على وزن فَعْلى نحو " وقرأ الجمهور ﴿ بِطَغْوَىٰهَآ ﴾ الشمس﴿١١﴾ بفتح الطاء ، وهي مصدر من الطغيان قلبت فيه الياء واوا فصلا بين الاسم وبين الصفة "[2]، والسبب في قلب الياء واوا في الاسم دون الصفة " قيل لأن الواو أثقل من الياء ، فلما اعتزموا على قلب الأخف إلى الأثقل لضرب من التوسع في اللغة جعلوا ذلك في الأخف ؛ لأنه أعدل من أن يجعلوا الأثقل في الأثقل ، والأخف هو الاسم ، والأثقل هو الصفة لمقاربتها الفعل "[3].

كما تقلب إذا كانت عينا لكلمة على وزن فُعْلى بشرط أن تكون اسما محضا نحو "طوبى فعلى من الطيب قلبت ياؤه واوا لضمة ما قبلها كما قلبت في موسر "[4].

هــ ــ قلب الواو والياء ألفا : ويمكن معرفة أصل هذه الألف بعودتها إلى أصلها في المضارع إذا كانت الكلمة التي فيها الواو أوالياء فعلا نحو " هاد ألفه منقلبة عن واو والمضارع يهود "[5]، ومنه "أجاب واستجاب بمعنى ، وألفه منقلبة عن واو يقال: جاب يجوب "[6].

---

[1] ـ البحر 1 / 167 وينظر الكتاب 4 / 241 / الأصول في النحو 3 / 266 / التبصرة والتذكرة 2 / 840 .
[2] ـ البحر 8 / 475 .
[3] ـ المنصف 2 / 158 .
[4] ـ البحر 5 / 380 .
[5] ـ المصدر نفسه 1 / 401 .
[6] ـ المصدر نفسه 2 / 33 وينظر 2 / 92 .

كما يمكن معرفتها بالمصدر نحو " الصفا: ألفه منقلبة عن واو لقولهم: صفوان ولاشتقاقه من الصفو وهو الخالص "[1].

كما يمكن معرفتها بالجمع نحو " الخالة أخت الأم ، وألفها منقلبة عن واو دليل ذلك قولهم: أخوال في جمع الخال "[2].

ويمكن أن تعرف أيضا بتصغير الكلمة نحو " العام مدة من الزمان معروفة وألفه منقلبة عن واو لقولهم العويم "[3] .

ومن المحدثين من لا يرى صحة هذه القاعدة ؛ وذلك أن الواو والياء إذا تحركتا أصبحتا لا تختلفان عن الحروف الصحيحة الأخرى ، فلا يمكن بعد ذلك أن تقلبا إلى حرف آخر وهو الألف الذي يختلف بكونه مد عن الواو المتحركة والياء المتحركة[4].

2 ــ إعلال بالنقل : وهو نقل الحركة من حرف علة متحرك إلى حرف صحيح ساكن قبله، وقد يبقى حرف العلة بعد ذلك على صورته مع تجرده من الحركة ، أو ينقلب حرفا آخر ، وهذا النوع من الإعلال خاص بالواو والياء ؛ لأنهما يتحركان ، ولا يحدث للألف ؛ لأنها لا تتحرك مطلقا ، ويسمى أيضا إعلال بالتسكين ؛ لأنه تسكين لحرف العلة ، ومن أمثلته "مثوبة مفعلة من الثواب نقلت حركة الواو إلى الثاء "[5].

3 ــ إعلال بالحذف : وهو حذف حرف العلة للتخفيف ، نحو " اليد عضو معروف أصله يدي ، وقد صرح بهذا الأصل "[6] ومنه " الأمة المملوكة من النساء ، وهي ما حذف لامه وهو واو يدل على ذلك ظهورها في الجمع ... وفي المصدر "[7]، وهذه الأمثلة من الحذف الاعتباطي الذي ليس له علة تصريفية .

---

[1] ـ البحر 1 / 627 وينظر 3 / 240 .
[2] ـ المصدر نفسه 3 / 202 .
[3] ـ المصدر نفسه 2 / 296 .
[4] ـ ينظر الفعل زمانه وأبنيته 110 وما بعدها .
[5] ـ البحر 1 / 487 .
[6] ـ المصدر نفسه 1 / 403 .
[7] ـ المصدر نفسه 2 / 165 وينظر 1 / 264 - 325 -

وقد لا يعل حرف العلة بأي نوع من أنواع الإعلال السابقة ، وإنما يصحح كما في " البياض والسواد لونان معروفان ، يقال منهم بيض وسود فهو أبيض وأسود ، ولم يعل العين بالنقل والقلب ؛ لأنها في معنى ما يصح وهما أبيض وأسود "[1]، والذي حدث في كلمة بيض هو قلب الضمة قبل الياء إلى كسرة لتسلم الياء .

وقد لا يحدث الإعلال لانتفاء شرطه كما في مثل " الغشاوة الغطاء ، غشاه أي غطاه ، وتصحح الواو ؛ لأن الكلمة بنيت على تاء التأنيث "[2]، حيث إن الواو لوقوعها لاما في نهاية الكلمة بعد ألف زائدة فوجب أن تقلب همزة ، ولكن بناء الكلمة على تاء التأنيث جعل التاء هي الحرف الأخير فبقيت الواو على صورتها دون قلب ، ولو كانت التاء عارضة لقيل غشاءة وقلبت الواو ؛ لأنها ستكون في حكم الواقعة في نهاية الكلمة ، أما وقد بنيت الكلمة على تلك التاء صارت التاء في حكم الأصلية ، وأصبحت هي الحرف الأخير ففوتت على الواو هذا الحكم بالقلب .

الإبدال : هو حذف حرف ووضع آخر مكانه بحيث يختفي الأول ويحل في موضعه غيره سواء أكان الحرفان من أحرف العلة وهو ما أُشير إليه في إعلال القلب، أم كانا صحيحين أم مختلفين ، مع الإبقاء على سائر أحرف الكلمة ، وهو من سنن العرب كثير ومشهور ، وقد ألف فيه العلماء[3] ، كما أنه يعدّ من وسائل نمو اللغة وتعدد مفرداتها .

ومن خلال التعريف يمكن أن تُلمح العلاقة فيما بين الإبدال والإعلال ، فالإبدال أعم من الإعلال ؛ لأنه يشتمل على إبدال ما هو معتل وما هو صحيح ، أما الإعلال فهو جزء من الإبدال ويختص فقط بإبدال أحرف العلة والهمزة ، فكل إعلال إبدال ، وليس كل إبدال إعلال[4].

---

[1] ـ البحر 2 / 34 .
[2] ـ المصدر نفسه 1 / 172 .
[3] ـ ينظر الصاحبي 343 / البرهان في علوم القرآن 3 / 388 / الهمع 3 / 427 .
[4] ـ ينظر القواعد الصرف صوتية / د. سعيد شواهنة / الوراق للنشر والتوزيع / عمان / ط.1 / 2007م / 75 .

والسبب في ظاهرة الإبدال في العربية هو " عدم التجانس بين الحروف بعضها وبعض ، أو بين الحروف والحركات ؛ لأن في عدم التجانس ثقلا يدعو إلى التغيير"[1].

وقد يكون الإبدال قياسيا منضبطا ، ويسمى الإبدال التصريفي[2] اللازم ، ويكون في عدد من الحروف يُبدل بعضها من بعض وهي (الهمزة ــ الجيم ــ الدال ــ الطاء ــ الواو ــ الياء ــ التاء ــ الميم ــ النون ــ الهاء ــ اللام ــ الألف) " وهي الحروف التي يجمعها قولك: أجد طويت منهلا "[3]، وقد جعلها أبوحيان سبعة عشر حرفا[4]، وجعلها صاحب التبصرة والتذكرة أربعة عشر حرفا[5].

وقد أشير في الإعلال بالقلب إلى إبدال حرف العلة والهمزة . ومن الإبدال القياسي :

إبدال الدال من تاء الافتعال ومشتقاته: بشرط أن تكون هذه التاء في كلمة فاؤها دال أو ذال أو زاي نحو " وتزدري تفتعل والدال بدل من التاء "[6]، ومنه " وقرأ الجمهور ﴿تَدَّخِرُونَ ﴾آل عمران﴿٤٩﴾ بدال مشددة ، وأصله اذتخر من الذخر أبدلت التاء دالا فصار اذدخر ثم أدغمت الذال في الدال فقيل ادخر كما قيل ادكر "[7].

وإبدالها إذا كانت الفاء دالا هو من قبيل البدل الذي يكون للإدغام ، أما إبدالها من الزاي والذال فلتباعد مخرج الحرفين عن التاء فقربوهما ليقرب النطق بهما .

إبدال الطاء من تاء الافتعال ومشتقاته: بشرط أن تكون هذه التاء في كلمة فاؤها حرف من حروف الإطباق ، وهي الصاد والضاد والطاء والظاء ، وقد أبدلت نظرا للتباعد الذي بين التاء وبين هذه الحروف الكائن في " أن التاء منفتحة منسفلة ، وهذه الحروف

---

[1] ـ ظاهرة التخفيف في النحو العربي / د. أحمد عفيفي / الدار المصرية اللبنانية / القاهرة / ط.1 / 96م / 186 .
[2] ـ ينظر شرح الكافية الشافية 4 / 2080 .
[3] ـ الممتع 1 / 319 .
[4] ـ ينظر النكت الحسان 249 .
[5] ـ ينظر التبصرة والتذكرة 2 / 812 .
[6] ـ البحر 5 / 219 وينظر 2 / 118 - 542 .
[7] ـ المصدر نفسه 2 / 490 .

مطبقة مستعلية ، فأبدلوا من التاء أختها في المخرج ، وأخت هذه الحروف في الاستعلاء والإطباق وهي الطاء "[1].

وهذا يعطي انطباعا أن الإبدال غالبا إنما يتم بين الحروف التي بينها علاقة صوتية كقرب المخرج ، أو الاشتراك في بعض الصفات الصوتية كالشدة والرخاوة والجهر والهمس وغيرها .

ومن أمثلة هذا الإبدال " الاصطفاء: الانتخاب والاختيار ، وهو افتعال من الصفو وهو الخالص من الكدر والشوائب ، أبدلت من تائه طاء "[2].

قلب الواو والياء تاء مع صيغة افتعل ومشتقاته: إذا وقعا فاء له ، وكانا غير مبدلين من همزة ، وقد خرج عن هذه القاعدة في أحد تخريجاته الفعل اتخذ قال أبوحيان "الاتخاذ افتعال من الأخذ ، وكان القياس أن لا تبدل الهمزة إلا ياء فتقول: إيتخذ كهمزة إيمان إذ أصله إإمان ، وكقولهم: ائتزر افتعل من الإزار ، فمتى كانت فاء الكلمة واوا أو ياء وبنيت افتعل منها فاللغة الفصحى إبدالها تاء وإدغامها في تاء الافتعال ، فتقول: اتصل واتسر من الوصل واليسر ، فإن كانت فاء الكلمة همزة وبنيت افتعل أبدلت تلك الهمزة ياء وأقررتها ، هذا هو القياس، وقد تبدل هذه الياء تاء فتدغم ... وعلى هذا جاء اتخذ ...[وقيل] إن اتخذ مما أبدل فيه الواو تاء على اللغة الفصحى ؛ لأن فيه لغة أنه يقال: وخذ بالواو ... فصار في اتخذ أقوال: أحدها ــ التاء الأولى أصل ، الثاني ــ أنها بدل من واو أصلية ، الثالث ــ أنها بدل من ياء أبدلت من همزة ، الرابع ــ أنها بدل من واو أبدلت من همزة "[3].

وهناك إبدال آخر سماعي لا ينضبط بقاعدة ، يعود إلى تنوع اللهجات العربية في أغلبه ، حيث يستند فيها إلى تقارب الحروف فإذا " تقارب الحرفان في المخرج تعاقبا في اللغات "[4]، وقد ذكر أبوحيان ألفاظا كثيرة حدث لحروفها إبدال ، مستندا في ذلك على القراءات

[1] - الممتع 1 360 - 361 وينظر الأصول في النحو 3 / 270 / من مظاهر التخفيف في اللسان العربي 89 .
[2] - البحر 1 / 545
[3] - المصدر نفسه 1 / 354 .
[4] - اللسان (كشط) 43 / 3883 .

المتنوعة للمفردة نحو " ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذۡهَبُ جُفَآءٗ﴾الرعد﴿١٧﴾ ... وقرأ رؤبة جفلا باللام بدل الهمزة "[1]، ومنه " ﴿فَكَانَتۡ هَبَآءٗ مُّنۢبَثّٗا ﴾الواقعة﴿٦﴾ ... ﴿مُّنۢبَثّٗا ﴾ منتشرا منبتا بنقطتين بدل الثاء المثلثة قراءة الجمهور أي منقطعا "[2] ومنه " ﴿أَوۡ يَكۡبِتَهُمۡ فَيَنقَلِبُواْ خَآئِبِينَ ﴾آل عمران﴿١٢٧﴾ ... وقرأ لاحق بن حميد أو يكبدهم بالدال مكان التاء"[3] ومنه " ﴿لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴾يوسف﴿٣٥﴾ ... وقرأ ابن مسعود عتى بإبدال حاء حتى عينا وهي لغة هذيل "[4]، ويرى بعض الباحثين أن السر في إبدال هذيل أو بعض بطونها للحاء عينا " هو أن العين صوت مجهور والحاء صوت مهموس ، والمجهور قد يناسب بيئة فيها بداوة كهذيل "[5].

وغير ذلك من المواضع التي حدث فيها إبدال[6].

---

[1] - البحر 5 / 373 .
[2] - المصدر نفسه 8 / 204 .
[3] - المصدر نفسه 3 / 55 .
[4] - المصدر نفسه 5 / 307 .
[5] - من لغات العرب لغة هذيل 111 .
[6] - ينظر البحر 1 / 144 - 222 - 306 - 345 - 381 - 465 / 2 / 56 - 267 - 282 - 293 - 345 - 358 - 475 - 493 - 546 / 3 / 48 - 142 - 277 - 326 - 402 / 4 / 145 - 266 - 288 - 289 - 452 - 463 - 504 - 512 / 5 / 11 - 57 - 146 - 189 - 193 - 239 - 252 - 425 / 6 / 147 - 254 - 294 - 315 - 316 - 322 - 323 - 442 / 7 / 105 - 183 - 185 - 204 - 242 - 245 - 253 - 309 - 325 - 340 / 8 / 50 - 113 - 122 - 149 - 170 - 233 - 273 - 355 - 374 - 376 - 384 - 387 - 410 - 421 - 425 - 426 - 427 - 432 - 472 - 476 - 480 - 482 - 499 - 502 - 520 .

2 ــ الهمز :

انفردت الهمزة بأحكام خاصة بعد أن شاركت باقي الحروف في ما سبق من أحكام الإعلال والإبدال ؛ وذلك كراهة لها لأنها " تجري مجرى التهوع ، ثقلت بذلك على لسان المتلفظ بها فخففها قوم وهم أكثر أهل الحجاز ولا سيما قريش "[1]، فهي صوت حبيس حنجري انفجاري غير مجهور[2] يحدث من التحام الوترين الصوتيين ثم انفصالهما فجأة " وهو حرف شديد مستثقل يخرج من أقصى الحلق "[3].

هذه الآلية في النطق تقتضي المتكلم جهدا أكبر من أي جهد يبذله في نطق الأصوات الأخرى ؛ ولذلك تخفف الهمزة عند النطق بها في وصل الكلام أو في آخره ، أما وهي في بداية الكلام فإنها لا تخفف " لأن المبتدأ به خفيف إذ الثقل يكون في الأواخر"[4]، ولكن من القراء من أبدل الهمزة في بداية الكلام حيث قرئ قوله تعالى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾الفاتحة﴿ " بإبدال الهمزة المكسورة هاء ، وبإبدال الهمزة المفتوحة هاء وبذلك قرأ أبوالسوار الغنوي ... وقال صاحب اللوامح: وقد جاء فيه وياك أبدل الهمزة واوا فلا أدري أذلك عن الفراء أم عن العرب ... وفي وياك فروا من الهمزة إلى الواو وعلى لغة من يستثقل الهمزة جملة لما فيها من شبه التهوع"[5]، وقد عدّ صاحب شرح الشافية هذا القلب شذوذا[6]، ومن المحدثين من يُخطّئ القول الذي يصف الهمزة بالتسهيل أو بأنها مقلوبة ؛ لأن وضع الحنجرة مع التسهيل أو القلب قد تغيّر إلى وضع غير وضع الهمزة[7].

---

[1] ـ شرح الشافية 3 / 31 - 32 وينظر التبصرة والتذكرة 2 / 735 شرح المفصل 9 / 107 .
[2] ـ يرى القدامإ أن الهمزة صوت مجهور ، ويبدو أن هذا الحكم يستند إلى نطق بعض العرب بخاصة من الحجازيين أو القرشيين الذين كانوا يميلون إلإ تخفيفها . ينظر سر صناعة الإعراب / ابن جني / دار القلم / ط.1 / 85م / 1 / 69 علل القراءات القرآنية 204 .
[3] ـ معجم الهمزة / أدما طربية / مكتبة لبنان / بيروت / ط.1 / 2000م / 1 .
[4] ـ شرح الشافية 3 / 31 وينظر التبصرة والتذكرة 2 / 732 .
[5] ـ البحر 1 / 140 - 141 .
[6] ـ ينظر شرح الشافية 1 / 31 .
[7] ـ ينظر أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي / د. عبدالصبور شاهين / مكتبة الخانجي / القاهرة / ط.1 / 87م / 168 .

أحكام الهمزة الساكنة :

لتخفيف الهمزة الساكنة يجوز إبدالها بحرف حركة ما قبلها ، أي أن تقلب ألفا إذا كان ما قبلها مفتوحا ، أو ياء إذا كان مكسورا ، أو واو إذا كان مضموما ، سواء أكان الحرف مع الهمزة في كلمة واحدة أم كان سابقا لها في كلمة أخرى[1]، والقول بجواز ذلك وليس بوجوبه سببه أن بعض العرب من تميم وقيس يحققون ولا يخففون ، وبعضهم الآخر من الحجاز وهذيل وأهل مكة والمدينة يخفف ؛ ولذا لا يمكن أن يوضع هذا الحكم على أنه واجب . وإجازة قلبها إلى حركة ما قبلها ؛ لأن امتناع حركتها لكونها ساكنة مع إرادة تخفيفها اضطر إلى الاستعانة بحركة ما قبلها لمجاورته لها ، فهو أقرب إليها وأدل عليها[2].

وقد جاءت القراءات القرآنية بالتحقيق والتخفيف نحو قراءة قوله تعالى ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾العلق﴿١﴾ حيث " قرأ الجمهور ﴿ٱقۡرَأۡ﴾ بهمزة ساكنة ، والأعشى عن أبي بكر عن عاصم بحذفها ، كأنه على قول من يبدل الهمزة بمناسب حركتها فيقول: قرا يقرا كسعى يسعى ، فلما أمر منه قيل اقر بحذف الألف كما تقول اسع "[3]، وقوله بمناسب حركتها أي بمناسب حركة ما قبلها ؛ لكونها ساكنة وما قبلها مفتوحا ، ولذلك أبدلت ألفا ثم حذفت هذه الألف للبناء .

ومنه أيضا قراءة قوله تعالى ﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡۖ﴾البقرة﴿٣٣﴾ " قرأ الجمهور ﴿أَنۢبِئۡهُم﴾ بالهمز وضم الهاء ... وقرئ أنبيهم بإبدال الهمزة ياء وكسر الهاء "[4]، وهنا سُبقت الهمزة بحرف مكسور وهي ساكنة فأبدلت ياء ، وقال تعالى ﴿ إِن كُنتُمۡ

[1] ـ ينظر التبصرة والتذكرة 2 / 733 .
[2] ـ ينظر المصدر نفسه / الصفحة نفسها .
[3] ـ البحر 8 / 488 وينظر 8 / 379 .
[4] ـ المصدر نفسه 1 / 299 وينظر 5 / 446 .

لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ ﴿يوسف﴿٤٣﴾ " وقرأ أبوجعفر بالإدغام في الرؤيا وبابه بعد قلب الهمزة واوا ثم قلبها ياء لاجتماع الواو والياء وقد سبقت إحداهما بالسكون ، ونصوا على شذوذه ؛ لأن الواو هي بدل غير لازم "[1]، والشذوذ قائم في قلب الواو ياء ؛ نظرا لأن شرط هذا القلب ألا يفصل بينهما فاصل وأن يكون السابق منهما أصيلا ، والسابق هو الواو التي ليست أصيلة في الكلمة ، وإنما هي ناجمة عن قلب الهمزة الساكنة واوا من باب التخفيف .

وقد يحدث هذا الإبدال للهمزة الساكنة إلى حركة حرف في كلمة سابقة لها ، من ذلك قراءة قوله تعالى ﴿وَقَالُواْ يَٰصَٰلِحُ ٱئۡتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ ﴿الأعراف﴿٧٧﴾ حيث " قرأ ورش والأعمش ﴿يَٰصَٰلِحُ ٱئۡتِنَا﴾ وأبوعمرو إذا أدرج بإبدال همزة فاء ﴿ٱئۡتِنَا﴾ واوا لضمة حاء صالح ، وقرأ باقي السبعة بإسكانها "[2].

وهي أبدلت بحرف حركة ما قبلها ولم يكن تخفيفها بتسهيلها بين بين ؛ لأنها لا حركة لها حتى تجعل بينها وبين حرف حركتها ، كما أنها لم تحذف ؛ لأن عدم وجود الحركة عليها لم يُمكن من حذفها إذ الحذف عادة يكون بإلقاء حركتها على الساكن قبلها لتدل عليها[3].

أحكام الهمزة المتحركة :

وهي إما أن تكون مسبوقة بحرف ساكن وإما أن تكون مسبوقة بحرف متحرك ، ولكل منها أحكام :

أ ــ الهمزة المتحركة بعد ساكن :

[1] ـ البحر 5 / 311 .
[2] ـ المصدر نفسه 4 / 334 وينظر 5 / 52 .
[3] ـ ينظر شرح الشافية 3 / 32 .

1 ــ إذا كان الساكن قبلها حرفا صحيحا فإن التسهيل المقيس كما أورد أبوحيان في بحره[1] أن تحذف الهمزة بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها نحو ﴿وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ﴾ البقرة﴿٤﴾ حيث إن " الجمهور على تسكين لام التعريف وإقرار الهمزة التي تكون بعدها للقطع ، وورش يحذف وينقل الحركة إلى اللام "[2] ومنه " قرأ ابن كثير ﴿ٱلۡقُرۡءَانُ﴾ بنقل حركة الهمزة إلى الراء وحذف الهمزة ، وذلك في جميع القرآن سواء نكر أم عرف بالألف واللام أو بالإضافة ، وهذا المختار من توجيه قراءاته "[3]، وغير ذلك من الآيات التي قرئت بهذين الوجهين ، وهما إما التحقيق وإما التسهيل بحذف الهمزة وإلقاء حركتها على الساكن قبلها[4].

وقد عُدّ التغيير في هذه القاعدة عند قراءة قوله تعالى ﴿وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنۡ أَرۡضِعِيهِ﴾القصص﴿٧﴾ حيث قرئت بكسر نون (أن) بعد حذف الهمزة تغييرا على غير قياس؛ لأن القياس هو نقل حركة الهمزة ــ وحركتها الفتحة وليست كسرة ــ إلى النون[5].

وكذلك نقل الحركة من الهمزة إلى الساكن قبلها وإبدالها ألفا وليس حذفها ذُكر أنه شاذ لا يقاس عند البصريين ، ومقيس عند الكوفيين ، وقد ورد ذلك في قراءة قوله تعالى ﴿كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ﴾الفتح﴿٢٩﴾ حيث قرأها شطاه " بألف بدل الهمزة زيد بن علي "[6]، وقد جوّز الكوفيون وبعض البصريين أيضا قلب الهمزة حرف علة من دون نقل الحركة فقيل في رفء رفو ، وهو مصدر رفأت[7].

---

[1] ـ ينظر البحر 2 / 543 / 4 / 104 .
[2] ـ المصدر نفسه 1 / 166 .
[3] ـ المصدر نفسه 2 / 47 .
[4] ـ ينظر المصدر نفسه 2 / 69 - 311 / 3 / 246 / 4 / 278 - 453 / 5 / 442 / 6 / 284 - 423 / 7 / 113 / 8 / 166 .
[5] ـ ينظر المصدر نفسه 7 / 100 .
[6] ـ المصدر نفسه 8 / 101 .
[7] ـ ينظر شرح الشافية 3 / 40 .

2 ــ إذا كان الساكن قبلها واوا أو ياء تقبلان الحركة ؛ لأنهما أصليان ، أو لأنهما زائدان لغير معنى صرفي كان حكمهما كحكم الصحيح بأن تنقل حركة الهمزة إليها وتحذف نحو " قرأ الجمهور ﴿خَلَوۡاْ إِلَىٰ﴾البقرة﴿١٤﴾ بسكون الواو وتحقيق الهمزة ، وقرأ ورش بإلقاء حركة الهمزة على الواو وحذف الهمزة "[1] ومنه " وقرأ أبو السمال وأبوجعفر شياً بفتح الياء وتنوينها ، حذف الهمزة وألقى حركتها على الياء "[2]، " وقرأ الزهري ﴿ سَوۡءَةَ أَخِي ﴾المائدة﴿٣١﴾ بحذف الهمزة ونقل حركتها إلى الواو ، ولا يجوز قلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ لأن الحركة عارضة "[3]، ولم تستثقل الحركات على الواو والياء ؛ لأنها في الأصل ليست لهما وإنما منقولة إليهما .

3 ــ أما إذا كان الساكن قبلها واوا أو ياء مزيدتين لمعنى صرفي فالتخفيف يكون بقلب الهمزة واوا إذا كانت مسبوقة بواو ، أو ياء إذا كانت مسبوقة بياء ثم إدغامها ، نحو " قرأ الزهري ﴿ قُرُوٓ ﴾البقرة﴿٢٢٨﴾ بالتشديد من غير همز ، وروي ذلك عن نافع ... وتوجيه تشديد الواو هو أنه أبدل من الهمزة واوا وأدغمت واو فعول فيها ، وهو تسهيل جائز منقاس "[4]، " وقرأ الحسن والزهري ﴿ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا﴾النساء﴿٤﴾ دون همزة ، أبدلوا الهمزة التي هي لام الكلمة ياء ، وأدغموا فيها ياء المد "[5].

4 ــ إذا كان الساكن قبلها ألفا تسهل الهمزة بين بين منها " قرأ سالم بن عبدالله ﴿ فَلَآ اثۡمَ عَلَيۡهِ ﴾البقرة﴿١٧٣﴾ بوصل الألف ووجهه أنه سهل الهمزة بين بين فقربت بذلك من السكون فحذفها تشبيها بالألف ثم حذف الألف لسكونها وسكون الثاء "[6]، ومنها أيضا

---

[1] ـ البحر 1 / 201 .
[2] ـ المصدر نفسه 3 / 215 .
[3] ـ المصدر نفسه 3 / 481 .
[4] ـ المصدر نفسه 2 / 198 وينظر 7 / 160 .
[5] ـ المصدر نفسه 3 / 175 .
[6] ـ المصدر نفسه 2 / 120 .

قراءة قوله تعالى ﴿هَـٰٓأَنتُمۡ هَـٰٓؤُلَآءِ﴾آل عمران ﴿٦٦﴾ حيث " قرأ نافع وأبوعمرو ويعقوب بهاء بعدها ألف بعدها همزة مسهلة بين بين "[1].

ب ــ الهمزة المتحركة بعد متحرك :

بالنظر إلى حركات الهمزة وحركات ما قبلها يكون للهمزة تسعة أوضاع هي :

1 ــ مفتوحة بعد ضم : يرى أبوحيان أن المقيس في تخفيفها أن تبدل واوا[2]، وقد جاءت بعض القراءات بذلك نحو ﴿قَالُوٓاْ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوٗا﴾البقرة﴿٦٧﴾ حيث " قرأ حفص بضم الزاي والواو بدل الهمز "[3]، ومنه قوله ﴿ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيۡنَهُۥ﴾النور﴿٤٣﴾ حيث " قرأ ورش يولف بالواو وباقي السبعة بالهمز وهو الأصل "[4]، وغير ذلك من المواضع[5].

2 ــ مفتوحة بعد كسر : وتخفيفها يكون بإبدالها ياء . قال أبوحيان في قراءة كلمة فئة في قوله تعالى ﴿كَم مِّن فِئَةٖ قَلِيلَةٍ غَلَبَتۡ فِئَةَۢ كَثِيرَةُۢ بِإِذۡنِ ٱللَّهِ﴾البقرة﴿٢٤٩﴾ " قرأ الأعشى فيه بإبدال الهمزة ياء نحو ميرة في مئرة وهو إبدال نفيس "[6]، وذكر أنه على تخفيف الهمز قرئ غير ياسن لقوله تعالى ﴿فِيهَآ أَنۡهَٰرٞ مِّن مَّآءٍ غَيۡرِ ءَاسِنٖ﴾محمد﴿١٥﴾ [7].

وإنما كان تخفيفها في هاتين الحالتين بالقلب ولم يكن بين بين ؛ لأنها إذا كانت مفتوحة وجعلت بين بين فإنها ستشبه الألف ، وبذلك ستكون هناك ألف بعد ضمة أو بعد كسرة، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا ، ولذلك كان لا بد من قلبها إلى واو أو إلى ياء .

---

[1] ـ البحر 2 / 510 .
[2] ـ المصدر نفسه 2 / 191 - 372 .
[3] ـ المصدر نفسه 1 / 415 .
[4] ـ المصدر نفسه 6 / 426 .
[5] ـ ينظر المصدر نفسه 2 / 219 / 6 / 33 / 8 / 530 .
[6] ـ المصدر نفسه 2 / 277 .
[7] ـ ينظر المصدر نفسه 8 / 79 وينظر 8 / 342 .

3 ــ إذا كانت غير الحالتين السابقتين فإن القياس في تخفيفها كما أوضح أبوحيان أن تجعل بين بين ، ونسب هذا المذهب إلى سيبويه[1]، ومعنى بين بين " أن نأتي بها بين الهمزة وبين حرف حركتها ، وتجعل الحركة التي عليها مختلسة سهلة بحيث تكون كالساكنة وإن لم تكنها "[2]، " وقيل أو حرف حركة ما قبلها "[3]، وقد سماها بعض العلماء بـــ(الألف اللينة)[4]، ومنهم من سماها الهمزة المخففة[5] ، وهو يرى أن من خفف بغير ذلك فإن تخفيفه للهمزة على غير قياس ، أو على لغة من اللغات ، من ذلك قوله تعالى ﴿قُلۡ أَرَءَيۡتَكُمۡ إِنۡ أَتَىٰكُمۡ عَذَابُ ٱللَّهِ ﴾الأنعام﴿٤٠﴾ قال أبوحيان " وأرأيت الهمزة فيها للاستفهام ، فإن كانت البصرية أو التي لإصابة الرئة أو العلمية الباقية على بابها لم يجز فيها إلا تحقيق الهمزة أو تسهيلها بين بين ، ولا يجوز حذفها "[6]، وقراءة قوله تعالى ﴿وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوۡمِكُمَا بِمِصۡرَ بُيُوتٗا ﴾يونس﴿٨٧﴾ حيث قرئت ﴿تَبَوَّءَا﴾ تبويا بالياء فقال أبوحيان " وهذا تسهيل غير قياسي ، ولو جرى القياس لكان بين الهمزة والألف "[7]، وقال أيضا " قرأ ابن محيصن ﴿فَجَآءَتۡهُ إِحۡدَىٰهُمَا﴾القصص﴿٢٥﴾ بحذف الهمزة تخفيفا على غير قياس مثل: ويل امه في ويل أمه ، ويا با فلان ، والقياس أن يجعل بين بين "[8].

وقد أشار أبوحيان إلى بعض اللغات التي تخالف القياس فمن ذلك ما ورد في قراءة قوله تعالى ﴿وَبَدَأَ خَلۡقَ ٱلۡإِنسَٰنِ مِن طِينٖ ﴾السجدة﴿٧﴾ حيث " قرأ الجمهور ﴿بَدَأَ﴾ بالهمز والزهري بالألف بدلا من الهمزة ، وليس بقياس أن يقول في هدأ هدا بإبدال

---

[1] ـ ينظر البحر 1 / 202 .
[2] ـ شرح الشافية 3 / 45 .
[3] ـ مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط 1 / 250 .
[4] ـ ينظر لسان العرب (باب الهمزة) 1 / 1 .
[5] ـ ينظر سر صناعة الإعراب 1 / 46 .
[6] ـ البحر 4 / 129 .
[7] ـ المصدر نفسه 5 / 184 .
[8] ـ المصدر نفسه 7 / 109 .

الهمزة ألفا ، بل قياس هذه الهمزة التسهيل بين بين ، على أن الأخفش حكى في قرأت قريت ونظائره ، وقيل هي لغية ، والأنصار تقول في بدأ بدي بكسر عين الكلمة وياء بعدها ، وهي لغة لطيء يقولون في فعل هذا نحو بقي بقأ ، فاحتمل أن تكون قراءة الزهري على هذه اللغة ، أصله بدي ثم صار بدأ أو على لغة الأنصار "[1]، ومنه ما ورد في قراءة قوله تعالى ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾المعارج﴿١﴾ حيث " قرأ الجمهور ﴿سَأَلَ ﴾ بالهمز أي دعا داع من قولهم دعا بكذا إذا استدعاه وطلبه فالباء على أصلها ... وقرأ نافع وابن عامر سال بألف فيجوز أن يكون قد أبدلت همزته ألفا وهو بدل على غير قياس ، وإنما قياس هذا بين بين ، ويجوز أن يكون على لغة من قال: سلت أسأل حكاها سيبويه ، وقال الزمخشري : هي لغة قريش ، يقولون: سلت تسال وهما يتسايلان انتهى ، وينبغي أن يتثبت في قوله إنها لغة قريش "[2]، وغير ذلك من المواضع[3] .

" وإنما لم تخفف بالحذف لتحرك ما قبلها ، ولم تخفف بالقلب كما في المثالين ؛ لأن القصد التخفيف وقد حصل بتسهيلها بين بين والأصل عدم إخراج الحرف عن جوهره، وأما في المثالين فالقلب كالمضطر إليه "[4].

أحكام التقاء الهمزتين :

أ ــ إذا كانت الهمزتان في كلمة واحدة فإن قراءتها تكون بالإبدال وبالتحقيق نحو ﴿فَقَـٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ ﴾التوبة﴿١٢﴾ قال أبوحيان " وقرأ الحرميان وأبوعمرو بإبدال الهمزة الثانية ياء ، وروي عن نافع مدّ الهمزة ، وقرأ باقي السبعة وابن أبي أويس

[1] ـ البحر 7 / 194 .
[2] ـ المصدر نفسه 8 / 326 .
[3] ـ ينظر المصدر نفسه 4 / 177 - 458 / 7 / 141 - 142 - 245 - 246 - 256 - 257 .
[4] ـ شرح الشافية 3 / 45 .

عن نافع بهمزتين ، وأدخل هشام بينهما ألفا "[1]، وقد ردّ أبوحيان على من لحّن إبدال الهمزة ياء حيث قال " وكيف يكون ذلك لحنا وقد قرأ به رأس البصريين النحاة أبوعمرو بن العلاء ، وقارئ مكة ابن كثير ، وقارئ مدينة الرسول ﷺ نافع "[2].

ب ــ إذا كانت الهمزتان في كلمتين : فقد صرّح أبوحيان بأحكامها حيث قال "إذا التقت الهمزتان والأولى مضمومة والثانية مفتوحة من كلمتين ... ففي ذلك أوجه: أحدها ــ تحقيق الهمزتين ... والثاني ــ تحقيق الأولى وتخفيف الثانية بإبدالها واوا كحالها إذا كانت مفتوحة قبلها ضمة في كلمة ... والثالث ــ تسهيل الأولى بجعلها بين الهمزة والواو وتحقيق الثانية ، والرابع ــ تسهيل الأولى بجعلها بين الهمزة والواو وإبدال الثانية واوا ، وأجاز قوم وجها خامسا وهو جعل الأولى بين الهمزة والواو وجعل الثانية بين الهمزة والواو ، ومنع بعضهم ذلك ؛ لأن جعل الثانية بين الهمزة والواو تقريبا لها من الألف والألف لا تقع بعد الضمة "[3].

أما إذا كانت الهمزتان مكسورتين من كلمتين فقد ذكر أبوحيان أحكام بعض القراء فيهما حيث قال " فورش وقنبل يبدلان الثانية ياء ممدودة ... وقالون والبزي يلينان الأولى ويحققان الثانية ، وعنهما في ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا ﴾يوسف﴿٥٣﴾ وجوه: أحدها ــ هذا الأصل الذي تقرر . الثاني ــ إبدال الهمزة الأولى واوا مكسورة وإدغام الواو الساكنة قبلها فيها وتحقيق الثانية . الثالث ــ إبدال الهمزة الأولى ياء ... الرابع ــ إبدالها واوا من غير إدغام ... وقرأ أبوعمرو بحذف الأولى ، وقرأ الكوفيون وابن عامر بتحقيق الهمزتين "[4].

---

[1] ـ البحر 5 / 17 .
[2] ـ المصدر نفسه / الصفحة نفسها .
[3] ـ المصدر نفسه 1 / 200 - 201 .
[4] ـ المصدر نفسه 1 / 296 - 297 .

ج ــ إذا التقت همزة استفهام مع همزة كلمة أخرى فإن لهما أحكاما منها : التحقيق وإدخال ألف بينهما، أو التحقيق دون إدخال ، وتسهيل الثانية من غير إدخال ألف أو مع إدخال ألف بينهما ، وبقلب الثانية والفصل بينهما بألف[1]، ويرى أبوحيان أن القياس في تخفيفها تسهيل الثانية بين بين[2]، من ذلك قراءة قوله تعالى ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ ﴾الأنعام﴿١٩﴾ حيث قرئت ﴿أَئِنَّكُمْ ﴾ " بهمزتين محققتين ، وبإدخال ألف بينهما ، وبتسهيل الثانية ، وبإدخال ألف بين الهمزة الأولى والهمزة المسهلة ، روى هذه القراءة الأخيرة الأصمعي عن أبي عمرو ونافع "[3].

[1] - ينظر البحر 2 / 416 / 7 / 89 وينظر الارتشاف 2 / 370 - 371 .
[2] - ينظر البحر 7 / 480 والارتشاف 2 / 730 والنكت الحسان 183 .
[3] - البحر 4 / 96 وينظر 8 / 63 - 296 - 304 .

3 ــ القلب المكاني :

هو" تقديم بعض حروف الكلمة على بعض "[1]، أو تأخيرها ، ويكثر في المعتل والمهموز وقد جاء في غيرهما ، وأكثر ما يكون بتقديم آخر حرف على سابقه نحو: نأى ـــــ ناء ، وقد يتقدم ما قبل الآخر على سابقه نحو: طمأن ـــــ طأمن ، وقد عدّ ابن جني هذا القلب كله إعلالا[2]، وتبعه في ذلك ابن مالك[3]، وهناك من يراه إبدالا مكانيا حيث يحلّ حرف مكان حرف آخر ، ويعدّه من مظاهر اختلاف اللهجات في الجزيرة العربية[4]، والحقيقة أن الكلمة إذا استخدمت في قبيلة بترتيب وفي أخرى بترتيب آخر للحروف نفسها فإن ذلك لا يُعدّ قلبا وإنما هي لهجات ، وهو ما وضحه أبوحيان في البحر .

وقد عُدّ القلب المكاني أيضا مظهرا من مظاهر التخفيف " فالعرب يلجؤون إلى تقديم حرف وتأخير آخر ليخف اللفظ "[5] وقد قال عنه ابن فارس إنه " من سنن العرب ... يكون في الكلمة ويكون في القصة ، فأما الكلمة فقولهم: جذب وجبذ ... وهو كثير ... وليس من هذا فيما أظن من كتاب الله جلّ ثناؤه شيء "[6]، ولكن ما أورده أبوحيان يدل على أنه قد جاء منه شيء في القرآن الكريم ، منه ما هو من القلب ، ومنه ما يحتمل أن يكون من القلب ، وقد قننه أبوحيان وحدده " لأن القلب لا ينقاس ولا نصير إليه إلا لموجب "[7]، وهو ما يراه غيره من الصرفيين يقول الرضي " وليس شيء من القلب قياسيا إلا ما ادعى الخليل فيما أدّى ترك القلب فيه إلى اجتماع الهمزتين كجاء وسواء فإنه عنده قياسي "[8].

فمن الأفعال :

---

[1] ـ شرح الشافية 1 / 21

[2] ـ ينظر الخصائص 1 / 64 .

[3] ـ ينظر شرح الكافية الشافية 4 / 2173 .

[4] ـ ينظر من لغات العرب لغة هذيل 137 .

[5] ـ من مظاهر التخفيف في اللسان العربي 62 وينظر اللهجات العربية في التراث 2 / 654 .

[6] ـ الصاحبي 339 .

[7] ـ البحر 1 / 665 .

[8] ـ شرح الشافية 1 / 24 وينظر الهمع 3 / 440 (ظاهرة القلب المكاني في اللغة العربية) د. عبدالله الأسطى / مجلة كلية الدعوة الإسلامية / العدد 25 / 2008م / 220 .

1 ــ أثر: في قوله تعالى ﴿فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ﴾العاديات﴿٤﴾ حيث جاء محتملا القلب في قراءة ، قال أبوحيان " وقرأ أبوحيوة ﴿فَأَثَّرْنَ ﴾ بالتشديد بمعنى فأظهرن به غبارا ؛ لأن التأثير فيه معنى الإظهار ، أو قلب ثورن إلى وثرن وقلب الواو همزة "[1].

2 ــ اطمأن : وهذا الفعل عند بعض الصرفيين هو من المقلوب ، وبعضهم لا يرى ذلك ، قال أبوحيان " ومذهب سيبويه في اطمأن أنه مما قدمت فيه الميم على الهمزة فهو من باب المقلوب ، ومذهب الجرمي أن الأصل في اطمأن كاطأمن وليس من المقلوب "[2].

3 ــ جاء: وقد جاءت إحدى القراءات بقلب هذا الفعل في قوله تعالى ﴿بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَـٰتِى فَكَذَّبْتَ بِهَا ﴾الزمر﴿٥٩﴾ حيث " قرأ الحسن والأعرج والأعمش ﴿جَآتْك﴾ بالهمز من غير مدّ بوزن بعتك وهو مقلوب من جاءتك قدمت لام الكلمة وأخرت العين فسقطت الألف كما سقطت في رمت "[3].

4 ــ نأى : وقد جاءت إحدى القراءات بقلبه إن كان بالمعنى ذاته ، أما إذا كان أخذ معناه الأصلي فلا يعدّ بذلك من القلب ، وذلك في قوله تعالى ﴿ أَعْرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ ﴾ الإسراء﴿٨٣﴾ حيث " قرأ ابن عامر ﴿وَنَاءَ﴾ وقيل: هو مقلوب نأى فمعناه بعد ، وقيل معناه نهض بجانبه "[4].

[1] ـ البحر 8 / 501 .
[2] ـ المصدر نفسه 2 / 297 .
[3] ـ المصدر نفسه 7 / 419 .
[4] ـ المصدر نفسه 6 / 73 .

5 ــ يئس: وقد قرئ مقلوبا في إحدى القراءات لقوله تعالى ﴿فَلَمَّا ٱسۡتَيۡـَٔسُواْ مِنۡهُ﴾ يوسف﴿٨٠﴾ حيث " قرأ ابن كثير استأيسوا استفعلوا من أيس مقلوبا من يئس ، ودليل القلب كون ياء أيس لم تنقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها "[1].

ومن الأسماء :

1 ــ أدنى: وهو مقلوب على رأي أحد الصرفيين حيث قال أبوحيان " أدنى أفعل التفضيل من الدنو وهو القرب ، يقال منه: دنا يدنو دنوا ... وقال غيره : هو أفعل من الدون أي : أحط في المنزلة ، وأصله أدون فصار وزنه أفلع "[2].

2 ــ أشياء: وهو مقلوب على رأي بعض الصرفيين قال أبوحيان " مذهب سيبويه والخليل أنها لفعاء مقلوبة من فعلاء ، والأصل شيئاء من مادة شيء ، وهو اسم جمع كطرفاء وحلفاء ، ومذهب غيرهما أنها جمع "[3].

3 ــ أولى: وهو من المقلوب عند بعض اللغويين حيث " قال الجرجاني: هو ما حول من الويل ، فهو أفعل منه لكن فيه قلب "[4]، مما جعل أبوحيان يذكر له وزنين حيث قال " وأولى وزنها أفعل أو أفلع على الاختلاف "[5].

4 ــ أيامى: ويرى بعض الصرفيين أنه مقلوب " قال الزمخشري: الأيامى واليتامى أصلهما أيائم ويتائم فقلبا انتهى ، وفي التحرير قال أبوعمرو: أيامى مقلوب أيائم ، وغيره من النحويين ذكر أن أيما ويتيما جمعا على أيامى ويتامى شذوذا يحفظ ووزنه فعالى وهو ظاهر كلام سيبويه "[6].

---

[1] ـ البحر 5 / 330 .
[2] ـ المصدر نفسه 1 / 381 .
[3] ـ المصدر نفسه 4 / 33 .
[4] ـ المصدر نفسه 8 / 72 .
[5] ـ المصدر نفسه 8 / 81 .
[6] ـ المصدر نفسه 6 / 414 - 415 .

5 ــ التربص: " الترقب والانتظار مصدر تربص وهو مقلوب التبصر "[1].

6 ــ الصاعقة: وقد جاءت في قوله تعالى ﴿مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِ ﴾البقرة﴿١٩﴾ حيث قرأها " الحسن من الصواقع ، وقد تقدم أنها لغة تميم ، وأخبرنا أنها ليست من المقلوب "[2]، وبذلك يقرر أبوحيان أن ما كان مقلوبا في لهجة من اللهجات العربية عما اشتهر ، أو عما كان في لهجة أخرى فهو لغة ولا يعدّ من المقلوب .

7 ــ ضياء: وقد جاءت ضئاء في إحدى القراءات ، ولكنها ضُعِّفت قال أبوحيان "وقرأ قنبل ضئاء ...في الأنبياء والقصص بهمزة قبل الألف بدل الياء ، ووجهت على أنه من المقلوب جعلت لامه عينا ، فكانت همزة وتطرفت الواو التي كانت عينا بعد ألف زائدة فانقلبت همزة ، وضعف ذلك بأن القياس الفرار من اجتماع همزتين إلى تخفيف إحداهما فكيف يتخيل إلى تقديم وتأخير يؤدي إلى اجتماعهما ولم يكونا في الأصل "[3].

8 ــ الطاغوت: " بناء مبالغة من طغى يطغى ، وحكى الطبري: يطغو إذا جاوز الحد بزيادة عليه ، ووزنه الأصلي فعلوت قلب إذ أصله طغووت ، فجعلت اللام مكان العين ، والعين مكان اللام فصار طوغوت تحركت الواو وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفا فصار طاغوت "[4].

9 ــ الماعون: على رأي بعضهم هو من المقلوب حيث " قيل: هو اسم مفعول من أعان يعين جاء على زنة مفعول قلب فصارت عينه مكان الفاء ، فصار موعون ثم قلبت الواو ألفا كما قال في بوب باب ، فصار ماعون فوزنه على هذا مفعول "[5]، وهذا يتناقض مع المبدأ الذي يقول: إنه في حالة القلب تبقى الحروف دون إعلال كما حدث للفعل أيس الوارد فيما سبق ، مما يجعل احتمال أن تكون كلمة ماعون من المقلوب ضعيفا .

---

[1] ـ البحر 2 / 186 .
[2] ـ المصدر نفسه 1 / 223 .
[3] ـ المصدر نفسه 5 / 130 .
[4] ـ المصدر نفسه 2 / 281 .
[5] ـ المصدر نفسه 8 / 517 .

10 ــ الناس: وهو اسم يرى بعض اللغويين أنه مقلوب ، ولكن احتمال القلب ضعيف فيه أيضا قال أبوحيان " وذهب قوم إلى أنه من نسى وأصله نسي ثم قلب فصار نيس تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فقيل ناس ، ثم دخلت الألف واللام "[1]، وهو كما يُلحظ لم يبق على إعلاله كما في أيس ، وإنما قلب حرف العلة مما يضعف احتمال كونه قد حدث له قلب مكاني .

كيفية الكشف عن القلب :

وقد حدّد أبوحيان في البحر كيفية الكشف عن القلب بما أسماه مسوغات ادعاء القلب وهي ما يلي :

1 ــ أن يكون أحد اللفظين فيه حكم يشهد له بالأصالة والآخر ليس كذلك نحو: يئس وأيس .

2 ــ أو أن يكون مجردا من حروف الزيادة والآخر فيه مزيدا .

3 ــ أو أن يكون أكثر تصرفا والآخر ليس كذلك .

4 ــ أو أن يكون أكثر استعمالا من الآخر نحو لعمري ورعملي[2]، وإن كانت قد نُسبت هذه الكلمة إلى اللهجة التميمية ، مما يخرجها من دائرة القلب[3].

5 ــ أو قد يمنع من الصرف دون علة واضحة نحو أشياء[4].

6 ــ " وكذا إذا أدّى تركه إلى همزتين "[5].

---

[1] - البحر 1 / 180 .
[2] - ينظر المصدر نفسه 8 / 424 .
[3] - ينظر المزهر 2 / 240 .
[4] - ينظر شرح الشافية 1 / 28 .
[5] - الهمع 3 / 440 .

4 ــ الإمالة :

وتسمى الكسر والبطح والإضجاع[1]، كما يقال لها التقليل والتلطيف بين بين[2]، وهي ظاهرة صوتية ينحرف اللسان بها من الفتحة نحو الكسرة ، وتعرّف اصطلاحا بـــ" أن تنحى بالفتحة نحو الكسرة "[3]، ويترتب على ذلك أن يُنحى بالألف إن كانت بعدها نحو الياء ؛ لأن الألف لا تأتي قبلها كسرة ، والكسرة تطلب الياء ، وقد أجاز بعضهم أن تكون الإمالة بالانتحاء بالفتحة نحو الضمة ، وبالألف نحو الواو ، أو إمالة الضمة والواو إلى الكسر إذا سبقتا الراء المكسورة ، والظاهر أن كل ذلك محمول على المعنى اللغوي للإمالة[4] " وأصحاب الإمالة تميم وقيس وأسد وعامة أهل نجد ، وأصحاب الفتح الحجازيون إلا في مواضع قليلة "[5]، كما أن في أهل اليمن إمالة " لأن الإمالة غالبة على ألسنتهم في أكثر الكلام "[6]، ومن المحدثين من يرى أن الإمالة لم تكن مقصورة على هذه القبائل التي أشار إليها الأقدمون ، وإنما كانت ظاهرة منتشرة وأكثر شيوعا مما ذكروه[7]، وكونها تنطق بها قبائل دون أخرى لذلك كان حكمها الجواز ، فهي ليست واجبة ، وإنما تجوز الإمالة ويجوز الفتح بحكم تعدد اللهجات فلهجة تفتح ولهجة أخرى تميل ، أما أصحاب اللهجة الواحدة فلابد أنهم يلتزمون بهذا المبدأ في لهجتهم على سبيل الوجوب ، فمن يميل يميل دائما ، ومن يفتح لا يتحول عن الفتح إلى الإمالة ، ويرى الرضي أنها جائزة في لغة من يميل ، فهو يميل ويفتح[8].

---

[1] ـ ينظر حاشية الصبان 4 / 309 .
[2] ـ ينظر الإتقان في علوم القرآن 1 / 300 .
[3] ـ التعريفات 38 .
[4] ـ ينظر علل القراءات القرءانية 266 .
[5] ـ الارتشاف 2 / 518 .
[6] ـ الهمع 3 / 384 .
[7] ـ ينظر الإمالة في القراءات واللهجات العربية / د. عبدالفتاح شلبي / دار نهضة مصر للطبع والنشر / القاهرة / 95 / اللهجات العربية في التراث 1 / 281 .
[8] ـ ينظر شرح الشافية 3 / 5 .

والغرض منها تحقيق تناسب بين نطق الأصوات ، فأنت تميل كي تتناسب الفتحة مع الكسرة أو الياء في الكلمة أو في الكلمتين ، أو تناسب إمالة لإمالة أخرى سبقتها أو ستلحقها ، فسبب الإمالة يرجع في " الحقيقة إلى الانسجام الصوتي والتماس الخفة "[1]، وهو ما سماه صاحب الشافية بقصد المناسبة[2].

وهي غالبا تكون في الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة ، أما الأسماء غير المتمكنة والحروف فلا يمالان إلا سماعا .

أسباب الإمالة :

الكسرة : إذا جاءت الكسرة بعد الألف فيجوز الإمالة نحو ﴿مَـٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ الفاتحة﴿٤﴾ قال أبوحيان " وقرأ ﴿مَـٰلِكِ ﴾ بالإمالة البليغة يحيى بن يعمر وأيوب السختياني ، وبين بين قتيبة بن مهران عن الكسائي "[3]، فكسرة اللام أمالت الألف في هذه الكلمة . ومنه أيضا ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ ﴾آل عمران﴿١٣٣﴾ حيث " أمال الدوري في قراءة الكسائي ﴿وَسَارِعُوٓاْ﴾ لكسرة الراء "[4] ، فكسرة الراء إثر الألف أثرت في نطق الألف فأميلت .

ويلحظ أن كسرة الراء لها القوة التي تمكنها من إبطال تأثير مانع الإمالة ؛ نظرا لأن الراء حرف مكرر ، فحركته تمثل حركتين ، فكسرة الراء على هذه الحال ككسرتين ، ومما يمنع الإمالة وجود حرف من حروف الاستعلاء وهي سبعة (الخاء ــ الصاد ــ الضاد ــ الطاء ــ الظاء ــ الغين ــ القاف) وسبب منعها لها أنها تناقضها ، فالإمالة يتخفض لها اللسان ومع ذلك مع وجود راء مكسورة يمكن الإمالة من ذلك قول أبي

[1] ـ الإمالة في القراءات واللهجات العربية 254 .
[2] ـ ينظر شرح الشافية 3 / 4 .
[3] ـ البحر 1 / 135 .
[4] ـ المصدر نفسه 3 / 61 .

حيان " والإمالة في ﴿أَبۡصَٰرِهِمۡ﴾ جائزة وقد قرئ بها ، وقد غلب الراء المكسورة حرف الاستعلاء إذ لولاها لما جازت الإمالة "[1].

وقد ذكر أبوحيان أنه يمكن الإمالة لمجرد توهم وجود الكسرة ، وهو ما أوضح به إمالة ﴿فَٱصۡطَادُواْ﴾ في قوله تعالى ﴿ وَإِذَا حَلَلۡتُمۡ فَٱصۡطَادُواْ ﴾المائدة﴿٢﴾ حيث " قرأ أبوواقد والجراح ونبيح والحسن بن عمران ﴿فَٱصۡطَادُوا﴾ بكسر الفاء ... وليس عندي كسرا محضا ، بل هو من باب الإمالة المحضة لتوهم وجود كسرة همزة الوصل ، كما أمالوا الفاء في ﴿ فَإِذَآ ﴾ لوجود كسرة إذا "[2]، فهمزة الوصل للفعل اصطادوا تنطق مكسورة وإن كانت حذفت في النطق لوجود الفاء التي أغنت عنها ، ولكن تأثيرها عند من أمال مايزال موجودا بدليل الإمالة فهي تسبق الألف وإن وقع بينها وبينه حرفان ، ولكن الإمالة جائزة وبخاصة أن أحد الحرفين ساكن وهو الحرف الأول[3].

الياء : وهي تمال الألف لأجلها إذا اتصلت متقدمة نحو ﴿وَيَمُدُّهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ ﴾ البقرة﴿١٥﴾ " ... وأمال الكسائي ﴿فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ ﴾ "[4]، ويمكن أن يكون سبب إمالة كلمة (طغيان) أمرين: الأول ــ الياء التي سبقت الألف ، والثاني ــ هو الكسرة التالية لها مباشرة.

وقد تؤثر الياء وهي متأخرة نحو ﴿ نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطَٰيَٰكُمۡ ﴾البقرة﴿٥٨﴾ حيث " لم يقرأ أحد من السبعة إلا بلفظ ﴿خَطَٰيَٰكُم﴾ وأمالها الكسائي "[5]، فالذي مكن الكسائي من الإمالة هو وجود الياء متأخرة عن الألف ، ويُلحظ أن أباحيان في النكت لم يعتدّ بالياء بعد

[1] - البحر 1 / 176 .
[2] - المصدر نفسه 3 / 436 .
[3] - ينظر الارتشاف 2 / 519 .
[4] - البحر 1 / 203 .
[5] - المصدر نفسه 1 / 385 .

الألف ؛ لأن تأثيرها عندها لا يكون إلا وهي قبل الألف[1]، مع إشارته في الارتشاف إلى أنها لم يذكرها سيبويه وذكرها بعض النحاة[2] ، وممن ذكروها ابن مالك حيث قال:

" وقبل ياء ألف تمال أو بعدها ، واغتفر انفصال "[3].

انقلاب الألف عن الياء : " وهو سبب تقديري ضعيف ليس في قوة الكسرة والياء "[4]، ولكنه مع ذلك يجيز للمتكلم أن يميل الألف إلى الياء ، وقد جاء منه ﴿ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾البقرة٢٩ فالفعل " ﴿ٱسۡتَوَىٰ﴾ أهل الحجاز على الفتح ونجد على الإمالة وقرئ في السبعة بهما "[5]، ومنه ﴿فَنَادَتۡهُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ﴾آل عمران٣٩ " قرأ حمزة والكسائي فناداه ممالة ، وباقي السبعة ﴿فَنَادَتۡهُ ﴾ بتاء التأنيث "[6]، وغير ذلك من المواضع[7].

وقد تكون هذه الألف عينا لفعل ثلاثي منقلبة عن ياء أو واو ... وقد أمال هذه الألف بعض الحجازيين أيضا موافقين بني تميم[8]، ومما ورد في البحر منها قراءة قوله تعالى ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضٗاۖ ﴾البقرة١٠ حيث " أمال حمزة ﴿فَزَادَهُم﴾ في عشرة أفعال ألفها منقلبة عن ياء إلا فعلا واحدا ألفه منقلبة عن واو ، ووزنه فعَل بفتح العين إلا ذلك الفعل فإن وزنه فعِل بكسر العين "[9]، وقد أميلت الألف في الفعل زاد بسبب كونها واقعة عينا منقلبة عن ياء . كما " أمال حمزة ﴿خَافَ﴾ "[10]، في قوله

---

[1] ـ ينظر النكت 272 .
[2] ـ ينظر الارتشاف 2 / 529 .
[3] ـ شرح الكافية الشافية 4 / 1967 .
[4] ـ الارتشاف 2 / 530 .
[5] ـ البحر 1 / 280 .
[6] ـ المصدر نفسه 2 / 464 .
[7] ـ ينظر المصدر نفسه 1 / 313 / 4 / 152 - 154 - 162 / 6 / 61 - 404 / 7 / 19 / 8 / 196 .
[8] ـ ينظر الارتشاف 2 / 531 .
[9] ـ البحر 1 / 189 .
[10] ـ المصدر نفسه 2 / 28 .

تعالى ﴿فَمَنۡ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا ﴾﴿١٨٢﴾ " وقرأ ابن أبي إسحق والجحدري والأعمش ﴿طَاب﴾ بالإمالة ، وفي مصحف أبي طيب بالياء وهو دليل الإمالة "[1]، وذلك في قوله تعالى ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾النساء﴿٣﴾ .

ومن القراء من قرأ سأل في قوله تعالى ﴿قَدۡ سَأَلَهَا قَوۡمٌ مِّن قَبۡلِكُمۡ ﴾المائدة﴿١٠٢﴾ من غير همز بالكسر والإمالة ، حيث جعل الفعل من مادة سين وواو ولام[2].

وفي قوله تعالى ﴿فَأَجَآءَهَا ٱلۡمَخَاضُ إِلَىٰ جِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِۚ ﴾مريم﴿٢٣﴾ " أمال فتحة الجيم الأعمش وطلحة "[3].

ــ أمال بعض القراء حروف التهجي التي في أوائل السور إن كان في آخرها ألف نحو ﴿طسٓمٓ ﴾الشعراء﴿١﴾ حيث " أمال فتحة الطاء حمزة والكسائي وأبوبكر ، وباقي السبعة بالفتح "[4].

[1] ـ البحر 3 / 171 .
[2] ـ المصدر نفسه 4 / 37 .
[3] ـ المصدر نفسه 6 / 172 .
[4] ـ المصدر نفسه 7 / 5 .

5 ــ الإدغام :

" ويقال: الادّغام وهو افتعال ، وهي عبارة سيبويه ، وعبارة الكوفيين الإدغام : إفعال "[1]، وهو لغة: الإدخال[2]، واصطلاحا : إدخال الحرف في الحرف والنطق بهما نطقا واحدا بغير فاصل من حركة أو صمت ، فيصير الحرفان بذلك كالحرف الواحد، وينطقان دفعة واحدة ، ولا يكون إلا في مثلين أو متقاربين في المخرج أو في الصفة أو فيهما معا بأحكام خاصة . وهو " إسكان الحرف الأول وإدراجه في الثاني ، ويسمى الأول مدغما ، والثاني مدغما فيه ، وقيل: هو إثبات الحرف في مخرجه مقدار إثبات الحرفين "[3]. والغرض منه التخفيف على اللفظ في النطق حيث إنه "يهدف في عمومه إلى اقتصاد الجهد العضلي حين النطق ؛ طلبا للتخفيف ، وسعيا إلى الانسجام بين الأصوات "[4]، قال أبو حيان " فأُدغم هروبا من استثقال المثلين متحركين فخفف بالإدغام "[5]، وهو باب واسع يدخل في جميع الحروف عدا الألف .

" وليس إدغام الحرف في الحرف إدخاله فيه على الحقيقة ، بل هو إيصاله به من غير أن يفك بينهما "[6]، وقد عدّ ابن جني الإدغام تقريبا فقال " إنما هو تقريب صوت من صوت "[7]، ويبدو أنه يقصد أنه تقريب في النطق تصل إلى حدّ التداخل ، فالتقريب يوصل إلى الإدغام ولكنه ليس الإدغام نفسه ، ولكن الغريب أنه عدّ الإمالة وقلب تاء الافتعال طاء مع الصاد والضاد من الإدغام الأصغر وهما ليسا إدغاما ، وإن كانا تقريبا للنطق بالصوت من الصوت السابق له ، وقد كان صرّح بأنهما دنو للحرف من الحرف من غير إدغام[8]، فكيف يكونان إدغاما من غير إدغام ؟! إلا أن من المحدثين

---

[1] ـ الهمع 3 / 442 .
[2] ـ ينظر العين (دغم)4 / 395 / التهذيب (دغم) 8 / 78 / اللسان (دغم) 16 / 1391 .
[3] ـ التعريفات 13 .
[4] ـ اللهجات العربية والقراءات القرآنية 212 .
[5] ـ البحر 4 / 174 وينظر شرح المفصل 10 / 121 التبصرة والتذكرة 2 / 933 شرح التعريف بضروري التصريف 241 ظاهرة التخفيف في النحو العربي 111 .
[6] ـ شرح الشافية 3 / 235 .
[7] ـ الخصائص 2 / 139 .
[8] ـ ينظر المصدر نفسه 2 / 141 .

من يرى أن ابن جني قد وُفِّق بهذا التعريف للإدغام ؛ لأنه تحدث عن مطلق التأثر للصوت بصوت آخر ، سواء أكان كاملا يصل إلى حدّ التداخل بين الصوتين أم جزئيا[1]. ولكن ما يبدو من هذا التعريف هو إحداث ابن جني تداخلا بين جوانب مختلفة يجمع فيما بينها التقريب الذي يمكن أن يُتَّخذ مصطلحا جامعا لها ، ولكن لكل منها ميزة تميزها عن الأخرى ، مما يجعل مصطلح الإدغام لا ينطبق إلا على ما أوصله هذا التقريب بين الأصوات إلى حدّ النطق بهما صوتا واحدا . فمن هذا يمكن أن يقال إن التقريب هو صفة جامعة وليس إدغاما . كما أن تعريف ابن جني للإدغام الأصغر يوحي بذلك فهو يقول إنه تقريب من غير إدغام . إذاً من هذا كان التقريب شيئا والإدغام شيئا آخر ، فليس التقريب هو الإدغام نفسه ، وإنما هو عملية صوتية توصل إلى الإدغام أو إلى الإمالة أو إلى النطق بالحرفين في صيغة افتعل .

وحكم الحرفين في الإدغام أن يكون أولهما ساكنا والثاني متحركا بلا فاصل بينهما ، وسكون الأول إما من الأصل كالمد ، وإما بحذف حركته نحو عدّ ، وإما بنقل حركته إلى ما قبله قال أبوحيان في قراءة ﴿يَـٰٓأَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأۡمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ يوسف﴿١١﴾ " وقرأ ابن هرمز بضم الميم ، فتكون الضمة منقولة إلى الميم من النون الأولى بعد سلب الميم حركتها ، وإدغام النون في النون "[2].

والإدغام يكون في الحرفين المتقاربين في المخرج أو الصفة أوهما معا ، كما يكون في الحرفين المتماثلين قال أبوحيان " وقرأ ابن محيصن ثلاث بإدغام الثاء في التاء وحسن ذلك لقرب مخرجهما ، وكونهما مهموسين ، ولأن الساكن الذي قبل الثاء من حروف اللين ، فحسن ذلك "[3]، وذلك يكون غالبا بإبدال الحرف الأول ليجانس الآخر

[1] ـ ينظر أثر القراءات القرآنية في الأصوات والنحو العربي / د.عبدالصبور شاهين 125 .
[2] ـ البحر 5 / 285 - 286 .
[3] ـ المصدر نفسه 6 / 109 .

ثم يدغم فيه نحو ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَآ أَن يُصۡلِحَا بَيۡنَهُمَا صُلۡحًاۚ ﴾النساء﴿١٢٨﴾ " وقرأ الكوفيون ﴿يُصۡلِحَا﴾ من أصلح على وزن أكرم ، وقرأ باقي السبعة يصالحا وأصله يتصالحا وأدغمت التاء في الصاد "[1]، ومنه ﴿عَلَىٰ طَاعِمٖ يَطۡعَمُهُۥٓ﴾الأنعام﴿١٤٥﴾ " وقرأ الباقر ﴿يَطَّعَمُهُۥ﴾ بتشديد الطاء وكسر العين والأصل يتطعمه أبدلت تاؤه طاء وأدغمت فيها فاء الكلمة "[2].

وقد يكون في بعض الأحيان بإبدال الثاني ليجانس الأول نحو " الوتد معروف وكسر التاء أشهر من فتحها ... وقالوا: ودّ فأدغموه ... وقالوا فيه: وت، فأدغموا بإبدال الدال تاء ، وفيه قلب الثاني للأول وهو قليل "[3]، وفي قوله تعالى ﴿ مَا فِيهِ مُزۡدَجَرٌ ﴾ القمر﴿٤﴾ قرئ " مزجر بإبدال تاء الافتعال زايا وإدغام الزاي فيها "[4]، وقال تعالى ﴿فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٖ﴾القمر﴿١٥﴾ " قرأ الجمهور ﴿مُّدَّكِرٖ﴾ بإدغام الذال في الدال المبدلة من تاء الافتعال ، وقتادة فيما نقل ابن عطية بالذال أدغمه بعد قلب الثاني إلى الأول "[5].

أقسام الإدغام :

1 ــ الإدغام الصغير : وهو الذي يكون فيه أول المثلين ساكنا والثاني متحركا ، وهو واجب الحدوث سواء أوقع في الكلمة الواحدة أم وقع في كلمتين .

2 ــ الإدغام الكبير : وهو الإدغام الواقع بين المتماثلين المتحركين ، ولا يتم إلا بعد حذف حركة الحرف الأول من المتماثلين ، إذ يتعذر الإدغام مع وجود الحركة

[1] ـ البحر 3 / 379 .
[2] ـ المصدر نفسه 4 / 242 .
[3] ـ المصدر نفسه 7 / 366 .
[4] ـ المصدر نفسه 8 / 172 .
[5] ـ المصدر نفسه 8 / 176 .

العازلة. وقد سمي كبيرا ؛ لأن فيه عملية إسكان الحرف ثم إدخال الثاني فيه ، وقد أطلقه أبوحيان على إدغام المتقاربين حيث قال " وأدغم أبوعمرو في الإدغام الكبير ثاء ﴿ وَٱلۡحَرۡثِۗ ﴾ في ذال ﴿ ذَٰلِكَۖ ﴾آل عمران﴿١٤﴾ واستضعف لصحة الساكن قبل الثاء "[1].

أحكام الإدغام :

1 ــ الوجوب :

ــ إذا سكن أول المثلين وتحرك الثاني ، ولم يكن الأول حرف مد ولا همزة مفصولة، سواء أكانا في كلمة واحدة نحو مدّ وأصله مدْد أم في كلمتين نحو ﴿أَمَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾النمل ﴿٦٠﴾ " قرأ الجمهور ﴿أَمَّنۡ خَلَقَ﴾ وفي الأربعة بعدها بشد الميم ، وهي ميم أم أدغمت في ميم من "[2].

ــ ومن الوجوب إدغامهما إذا كانا متحركين وذلك بطرح حركة الأول إن سبق بحرف متحرك أو حرف مد ، فإن سبق بحرف صحيح ساكن فإن حركة الأول تنقل إليه ثم يدغمان نحو ﴿ فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيۡنِ يَقۡتَتِلَانِ ﴾القصص﴿١٥﴾ حيث " قرأ نعيم بن ميسرة يقتلان بإدغام التاء في التاء ، ونقل فتحتها إلى القاف "[3].

2 ــ الجواز :

ــ يجوز الإدغام أو تركه أي الإظهار وهي " لغة الحجازيين "[4] إذا كان الحرف الأول من المثلين متحركا والثاني ساكنا بسكون عارض للجزم أو سكون البناء للأمر نحو

[1] ـ البحر 2 / 415 .
[2] ـ المصدر نفسه 7 / 84 وينظر 8 / 297 .
[3] ـ المصدر نفسه 7 / 104 .
[4] ـ النكت الحسان 176 وينظر الارتشاف 2 / 702 .

قوله تعالى ﴿لا يَضُرُّكُمۡ كَيۡدُهُمۡ شَيۡـًٔا﴾آل عمران ﴿١٢٠﴾ حيث " قرأ أبي لا يضرركم بفك الإدغام ، وهي لغة أهل الحجاز وعليها في الآية ﴿إِن تَمۡسَسۡكُمۡ﴾ ولغة سائر العرب الإدغام في هذا كله "[1]، ومنه قوله تعالى ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾الأنفال ﴿١٣﴾ حيث " أجمعوا على الفك في ﴿يُشَاقِقِ﴾ اتباعا لخط المصحف وهي لغة الحجاز ، والإدغام لغة تميم كما جاء في الآية الأخرى ﴿وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ﴾الحشر﴿٤﴾"[2].

ــ أيضا يجوز الإدغام إذا كانت عين الكلمة ولامها ياءين ، لازما تحريك ثانيتهما ، من ذلك ما ورد في قراءة قوله تعالى ﴿أَفَعَيِينَا بِٱلۡخَلۡقِ ٱلۡأَوَّلِۚ﴾ق﴿١٥﴾ حيث " قال ابن خالويه في كتاب شواذ القراءات له ﴿أَفَعَيِنَا﴾ بتشديد الياء ابن أبي عبلة ، وفكرت في توجيه هذه القراءة إذ لم [يذكر] أحد توجيهها فخرجتها على لغة من أدغم الياء في الياء في الماضي ، فقال: عي في عيي ، وحي في حيي فلما أدغم ألحقه ضمير المتكلم المعظم نفسه ، ولم يفك الإدغام فقال: عينا ، وهي لغة لبعض بكر بن وائل "[3].

ــ كما يجوز إدغام التاءين الزائدتين في أول المضارع نحو ﴿وَلا تَيَمَّمُواْ ٱلۡخَبِيثَ مِنۡهُ تُنفِقُونَ﴾البقرة﴿٢٦٧﴾ حيث " قرأ البزي ﴿وَلا تَيَمَّمُواْ﴾ بتشديد التاء ، أصله تتيمموا فأدغم التاء في التاء "[4]، ومنه أيضا ﴿وَلَا تَتَبَدَّلُواْ ٱلۡخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ﴾النساء﴿٢﴾ حيث "قرأ ابن محيصن ﴿وَلَا تَبَدَّلُواْ﴾ بإدغام التاء الأولى في الثانية "[5].

---

[1] ـ البحر 3 / 46 .
[2] ـ المصدر نفسه 4 / 466 وينظر 7 / 432 / 8 / 243 .
[3] ـ المصدر نفسه 8 / 122 .
[4] ـ المصدر نفسه 2 / 330 .
[5] ـ المصدر نفسه 3 / 168 وينظر 4 / 363 / 5 / 472 / 6 / 422 / 7 / 342 / 8 / 115 - 234 .

ــ كما يجوز إدغام المتحركين في كلمتين ، ولكن ذلك لفظا لا خطا نحو ﴿وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا ﴾آل عمران﴿٨٥﴾ حيث إن " الجمهور على إظهار الغينين ، وروي عن أبي عمرو الإدغام "[1]، كما " أدغم الأعمش﴿ٱلۡعَذَابُ بِمَا﴾ كأبي عمرو "[2] في قوله تعالى ﴿يَمَسُّهُمُ ٱلۡعَذَابُ بِمَا كَانُواْ يَفۡسُقُونَ ﴾الأنعام﴿٤٩﴾ " وقرأ أبوعمرو ﴿يَعۡلَم مَا﴾ بالإدغام والجمهور بالفك "[3] من قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ مِن شَيۡءٖ ﴾العنكبوت﴿٤٢﴾ .

3 ــ الامتناع : من أسباب امتناع الإدغام أن يكون الحرف الثاني للإلحاق ، وكذا إذا خيف أن يسبب الإدغام اللبس بزنة أخرى ، وكذلك يمتنع الإدغام فيما هو مدغم قال سيبويه " وأما ردّد ويردّد فلم يدغموه ؛ لأنه لا يجوز أن يسكن حرفان فيلتقيا ، ولم يكونوا ليحركوا العين الأولى ؛ لأنهم لو فعلوا ذلك لم ينجوا من أن يرفعوا ألسنتهم مرتين ، فلما كان ذلك لا ينجيهم أجروه على الأصل ولم يجز غيره "[4]، ولكن أباحيان وجد لقراءة من أدغم في مدغم توجيها حيث قال في قراءة قوله تعالى ﴿ذُوقُواْ مَسَّ سَقَرَ ﴾القمر﴿٤٨﴾ " وقرأ محبوب عن أبي عمرو ﴿مسَقَرَ﴾ بإدغام السين في السين ، قال ابن مجاهد: إدغامه خطأ لأنه مشدد انتهى ، والظن بأبي عمرو أنه لم يدغم حتى حذف إحدى السينين لاجتماع الأمثال ثم أدغم "[5] ولكنه بالمقابل صرّح بشذوذ القراءة في الارتشاف[6].

---

[1] ـ البحر 2 / 540 .
[2] ـ المصدر نفسه 4 / 136 .
[3] ـ المصدر نفسه 7 / 149 .
[4] ـ الكتاب 3 / 535 .
[5] ـ البحر 8 / 181 .
[6] ـ ينظر الارتشاف 2 / 704 .

كما يمتنع الإدغام إذا كان الحرفان متحركين في كلمتين ، وسُبق الأول بصحيح ساكن؛ لئلا يجمع بين ساكنين ، قال سيبويه " وإذا كان قبل الحرف المتحرك الذي بعده حرف مثله سواء حرف ساكن لم يجز أن يسكّن ، ولكنك إن شئت أخفيت وكان بزنته متحركا من قبل أن التضعيف لا يلزم في المنفصل كما يلزم في مُدُقٍّ ونحوه مما التضعيف فيه غير منفصل ، ألا ترى أنه قد جاز ذلك وحسُن أن تبين فيما ذكرنا من نحو جعل لك ، فلما كان التضعيف لايلزم لم يقو عندهم أن يغير له البناء ، وذلك قولك: ابنُ نُوح واسمُ مُوسى لا تدغم هذا "[1]، أما إذا كان الساكن حرف مد فإن الإدغام جائز ؛ لأن المد يقوم مقام الحركة[2] فهو يشبهها . ولكن بعض القراءات جاءت بإدغام المتماثلين في كلمتين وهما متحركان ، وقد سُبق أولهما بصحيح ساكن حيث " قرأ أبوعمرو بالإدغام في ﴿ ٱلرُّعۡبَ بِمَآ ﴾آل عمران﴿١٥١﴾ و ﴿ ٱلشَّمۡسَ سِرَاجٗا ﴾نوح﴿١٦﴾ و ﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ ﴾البقرة﴿١٨٥﴾ وغير ذلك مما قبل المدغم فيه ساكن صحيح "[3] وقد أجاز الفراء ذلك حين قال " وقوله تبارك وتعالى ﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ ﴾البقرة﴿١٨٥﴾ يقرأ بالرفع والنصب والإدغام ﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ﴾ تدغم الراء عند الراء "[4]، فهو بحسب القول السابق لم يعترض على الإدغام ، وإنما ذكره كما ذكر الرفع والنصب ، وعدم اعتراضه يدل على أنه يجيز أن يدغم المثلين المتحركين في كلمتين وقد سُبق الأول بصحيح ساكن ، وقد أوّل من أنكر هذا الإدغام من العلماء ما جاء من القراءات بأنه ليس " بإدغام حقيقي ، بل هو إخفاء أول المثلين إخفاء يشبه الإدغام "[5]، أما أبوحيان فقد رجح الرأي القائل بجواز الإدغام بين المثلين المتحركين في كلمتين ، وقد سُبق الأول بصحيح ساكن ، بناء على ورود ذلك في القراءات ، ومن منطلق منهجه الذي ارتأى فيه الدفاع

[1] ـ الكتاب 4 / 438 وينظر شرح المفصل 10 / 123 / المساعد على تسهيل الفوائد 4 / 264 / حاشية الصبان 4 / 486 .
[2] ـ ينظر شرح الشافية 3 / 248 .
[3] ـ المساعد على تسهيل الفوائد 4 / 264 .
[4] ـ الأيام والليالي والشهور 91 .
[5] ـ شرح الشافية 3 / 247 .

عن القراءات القرآنية حيث قال ردا على من أنكر القراءة " وإنكار هؤلاء فيه نظر ؛ لأن أئمة القراءة لم يقرؤوا إلا بنقل عن رسول الله ﷺ ، ومتى تطرق إليهم الغلط فيما نقلوه من مثل هذا تطرق إليهم فيما سواه ، والذي نختاره ونقوله: إن نقل القراءات السبع متواتر لا يمكن وقوع الغلط فيه "[1]، وعموما فإن امتناع الإدغام إنما يكون متى أدى الإدغام " إلى فساد عُدل عنه إلى الأصل "[2].

بعض الأحكام في إدغام المتقاربين :

إدغام المتقاربين يعود ويؤول إلى إدغام المتماثلين ، يقول صاحب شرح الشافية " لا يمكن إدغام المتقاربين إلا بعد جعلهما متماثلين ؛ لأن الإدغام إخراج الحرفين من مخرج واحد دفعة واحدة باعتماد تام ، ولا يمكن إخراج المتقاربين من مخرج واحد ؛ لأن لكل حرف مخرجا على حدة "[3].

وهذا الإدغام أو غيره لايجيز الخروج عن قواعد اللغة كما يرى أبوحيان فقال في قراءة ﴿يَكَادُ ٱلۡبَرۡقُ يَخۡطَفُ أَبۡصَٰرَهُمۡ ﴾البقرة﴿٢٠﴾ " وقرأ بعض أهل المدينة ﴿يَخۡطَفُ﴾ بفتح الياء وسكون الخاء وتشديد الطاء المكسورة ، والتحقيق أنه اختلاس لفتحة الخاء لا إسكان ؛ لأنه يؤدي إلى التقاء الساكنين على غير حد التقائهما "[4]، وقد ألمح الفراء إلى ذلك حيث قال " وأما من جمع بين الساكنين فإنه كمن بنى على التبيان ، إلا أنه إدغام خفي "[5]، وقد وضّح محقق كتابه بأن المقصود من التبيان هو الإظهار وعدم الإدغام ، ولعل الفراء يريد بالإدغام الخفي اختلاس الحركة

[1] - البحر 2 / 338 .
[2] - شرح المفصل 10 / 122 .
[3] - شرح الشافية 3 / 235 .
[4] - البحر 1 / 228 .
[5] - معاني القرآن 1 / 18 .

وليس السكون التام ، وقد أنكر النحاس هذه القراءة فقال " فأما ما حكاه الفراء عن أهل المدينة من إسكان الخاء والإدغام فلا يُعرف ولا يجوز ؛ لأنه جمع بين ساكنين "[1].

إدغام الراء في اللام :

وهذا الإدغام موطن خلاف بين البصريين والكوفيين ، فالبصريون يرفضونه وسبب ذلك كما وضح سيبويه " لأنها مكررة ، وهي تَفَشَّى إذا كان معها غيرها فكرهوا أن يجحفوا بها فتدغم مع ما ليس يتفشّى في الفم مثلها ولا يكرر "[2].

أما أبوعمرو بن العلاء من البصريين فقد كان يدغم الراء في اللام ساكنة أو متحركة[3]، كما " أجاز الكسائي والفراء إدغامها في اللام ، والحجة في ذلك أن الراء إذا أدغمت في اللام صارت لاما ، ولفظ اللام أسهل وأخف من أن تأتي براء فيها تكرير وبعدها لام ، وهي مقاربة للفظ الراء فيصير كالنطق بثلاثة أحرف من موضع واحد "[4]، أما أبوحيان فإنه لم يذعن لرأي البصريين على الرغم من اتخاذه له منهجا في النحو ، ولكنه حين اصطدم مع قراءة قرآنية تخلّى عنه قائلا " وقد اعتمد بعض أصحابنا على أن ما روي عن القراء من الإدغام الذي منعه البصريون ، ويكون ذلك إخفاء لا إدغاما ، وذلك لا يجوز أن يعتقد في القراء أنهم غلطوا وما ضبطوا ولا فرقوا بين الإخفاء والإدغام ... فإن لسان العرب ليس محصورا فيما نقله البصريون فقط ، والقراءات لا تجيء على ما علمه البصريون ونقلوه ، بل القراء من الكوفيين يكادون يكونون مثل قراء البصرة ، وقد اتفق على نقل إدغام الراء في اللام كبير البصريين ورأسهم أبوعمرو بن العلاء ويعقوب الحضرمي وكبراء أهل الكوفة الرواسي والكسائي والفراء ، وأجازوه ورووه عن العرب ، فوجب قبوله والرجوع فيه إلى علمهم ونقلهم ، إذ من علم حجة على من لم يعلم "[5].

---

[1] - إعراب القرآن 1 / 196 .
[2] - الكتاب 4 / 448 وينظر التبصرة 2 / 949 المقتضب 1 / 347 شرح المفصل 10 / 143 أسرار العربية 425 .
[3] - ينظر شرح المفصل 10 / 143 .
[4] - التبصرة والتذكرة 2 / 951 .
[5] - البحر 2 / 377 - 378 وينظر النكت الحسان 178 .

إدغام الفاء في الباء :

يبدو أن البصريين لا يجيزون إدغام الفاء في الباء ، وحجتهم كما أوضحها سيبويه " لأنها من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلى ، وانحدرت إلى الفم ، وقد قاربت من الثنايا مخرج الثاء ، وإنما أصل الإدغام في حروف الفم واللسان ؛ لأنها أكثر الحروف ، فلما صارت مضارعة للثاء لم تدغم في حرف من حروف الطرفين ، كما أن الثاء لا تدغم فيه "[1]، ولكن إدغام الكسائي الفاء في الباء في قراءة قوله تعالى ﴿ إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ ﴾سبأ﴿٩﴾ جعل أباحيان لا يقف عند آراء البصريين أو ردهم لهذه القراءة ، بل قال " والقراءة سنة متبعة ، ويوجد فيها الفصيح والأفصح ، وكل ذلك من تيسيره تعالى القرآن للذكر "[2]، فهو بهذا يقدّم النقل على القياس ، وإن كان في قوله الفصيح والأفصح ما يجعل قراءة الكسائي أقل فصاحة من القاعدة المقررة من عدم إدغام الفاء في الباء ، كما أنه أشار إلى نكتة لطيفة حين قال "وينبغي أن يُبنى على ذلك ، ولا يُجعل شاذا ، وإذا كنا نبني القواعد بقول عربي نُقل بالآحاد فلأن نبني على ما نُقل بالتواتر من كلام الله تعالى أولى "[3]، وهو رأي ينبه إلى قيمة أن تُتخذ القراءات القرآنية أساسا لتأصيل القواعد اللغوية بأنماطها المختلفة ، على الرغم من أنه قد يبدو هو نفسه حين قعّد القواعد في الارتشاف غير ملتزم بهذا القول، حيث أورد مثلا أن إدغام الفاء في الباء غير جائز ، وأن قراءة الكسائي هي مما انفرد به[4]، ولكن حين اصطدمت القواعد كثيرا وتماست مع القراءات عاد فوضع القاعدة العامة التي يفضل السير على هديها فقال " والذي نذهب إليه أن ما صحت الرواية به من أثبات القراء وجب المصير إليه وإن خالف أقوال

[1] ـ الكتاب 4 / 448 .
[2] ـ البحر 7 / 251 .
[3] ـ النكت الحسان 179 .
[4] ـ ينظر الارتشاف 2 / 705 .

البصريين ورواياتهم، وقد استقرى هذا اللسان البصريون والكوفيون ، فوجب المصير إلى ما استقروه ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ "[1]، وذكر بعد ذلك كل القراءات المخالفة لقواعد الصرفيين ليعدها صحيحة ومنها قراءة الكسائي التي أدغم فيها الفاء في الباء[2].

[1] ـ الارتشاف 2 / 714 .
[2] ـ ينظر المصدر نفسه / الصفحة نفسها .

6 ــ التقاء الساكنين :

يسلك العرب في أحاديثهم سبلا سهلة في الكلام ، فيحبذون الفرار من كل ما فيه ثقل على اللسان ، ومن ذلك التقاء الساكنين الذي يرى بعضهم صعوبة النطق به ، بل إنه قد يكون هذا النطق غير ممكن ، ولذلك لا نجد كلمة في أصل وضعها قد تجاور فيها ساكنان .

ولكن الكلمات غير ثابتة ، فقد تتبدل طلبا لاشتقاق معين أو تصريف ، كما أنها لا تستعمل مفردة بل يجب أن تتجاور مع غيرها غالبا ؛ لتكوّن الجمل التي نعبر بها عن مكنوناتنا ، وهذا التبديل وذاك التجاور قد يؤدي إلى التقاء حرفين ساكنين ، فأجاز العرب بعض مواضعها ، وتخلصوا من مواضع أخرى بالحركة أو بالحذف أو بغير ذلك .

أحكام التقاء الساكنين :

1 ــ الجواز : وذلك في حالتين :

أ ــ في الوقف مطلقا " سواء كان الأول حرف علة أم لا "[1]، نحو: جاء بكْرْ ، هم يعلمونْ ؛ لأن الوقف يكون " كالساد مسدّ الحركة ... لأن الوقف على الحرف يمكن جرس ذلك الحرف ، ويوفر الصوت عليه فيصير توفير الصوت بمنزلة الحركة له "[2].

ب ــ كما يجوز التقاؤهما أيضا إذا كان أولهما حرف لين أو حرف مدّ غير قابل للتحريك أو الحذف ، وجاز الجمع بين الساكنين ؛ لأن " المد الذي في حروف المد يقوم مقام الحركة "[3]، بل إن هناك من يرى أن اعتبار حرف المد ساكنا اعتبار خاطئ،

[1] ـ الهمع 3 / 371 .
[2] ـ شرح المفصل 9 / 120 - 121 .
[3] ـ المصدر نفسه 9 / 122 .

وأنه أي حرف المد ما هو إلا حركة طويلة ، وبذلك في مثل هذه الحالة لم يلتق ساكنان[1].

ومهما يكن من أمر فإن هذا الموضع إذا لم يكن حرف المدّ ساكنا كما عدّه الباحث ، أو إذا كان ساكنا فإن موضعه هذا من المواضع التي يجوز فيها أن يلتقي الساكنان . نحو ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾الفاتحة﴿٧﴾ ومع جواز الالتقاء إلا أن من العرب من يفر منه ، قال أبوحيان " وقرأ أيوب السختياني ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ بإبدال الألف همزة فرارا من التقاء الساكنين "[2]، والهمز لغة في تميم وعكل ، وقد حكم أبوحيان بعدم ضرورته[3]، ومن ذلك أيضا قوله تعالى ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلۡأَنۡعَٰمِ﴾ فاطر﴿٢٨﴾ حيث " قرأ الجمهور ﴿وَٱلدَّوَآبِّ﴾ مشدد الباء والزهري بتخفيفها كراهية للتضعيف ؛ إذ فيه التقاء الساكنين "[4].

2 ــ وجوب التخلص من التقاء الساكنين : إذا التقى ساكنان في غير الحالتين السابقتين وجب التخلص من التقائهما بإحدى الطرق الآتية :

أ ــ الكسر أو الفتح أو الضم لأول الساكنين : " وقال الجمهور: وأصل ما حرك منهما الكسر ، قيل: ويحتمل أن يكون الأصل الفتح ، قيل: أو يقال: لا أصل في التقائهما لحركة ، بل يقتضي وجوده التحريك ، وتعيين الحركة يكون لوجوه تُخَصّ"[5]، وهناك من يرى[6] أن الكسر هو الأصل أما الفتح والضم فلعلة تعرض فتمنع الكسر ، والفتح للتخفيف إذا سبق الساكن بياء ؛ لأن اجتماع الياء والكسرة ثقيل ، والضمة

[1] ـ ينظر أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي 397 .
[2] ـ البحر 1 / 151 .
[3] ـ ينظر الارتشاف 2 / 717 .
[4] ـ البحر 7 / 297 .
[5] ـ الارتشاف 2 / 720 وينظر النكت الحسان 180 .
[6] ـ ينظر التبصرة والتذكرة 2 / 724 الهمع 3 / 370 .

للإتباع إذا سبق الساكن بضم لازم ، أما إذا كان الضم عارضا فإن الكسر جائز ، وهو جائز على كل حال في كل الأحوال .

ومن ذلك ﴿ثُمَّ ٱئۡتُواْ صَفّٗا ﴾طه﴿٦٤﴾ حيث " قرأ شبل بن عباد وابن كثير في رواية شبل عنه ﴿ثُمَّ ٱئۡتُواْ﴾ بكسر الميم وإبدال الهمزة ياء تخفيفا ، قال أبوعلي: وهذا غلط ولا وجه لكسر الميم من ثم ، وقال صاحب اللوامح: وذلك لالتقاء الساكنين ، كما كانت الفتحة في العامة كذلك "[1].

وقد تجمع القراءات بين الضم والكسر اتقاء لالتقاء الساكنين قال أبوحيان " واختلف القراء في حركة النون من قوله ﴿فَمَنِ ٱضۡطُرَّ ﴾ البقرة﴿١٧٣﴾ ﴿وَأَنِ ٱحۡكُم ﴾المائدة﴿٤٩﴾ ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ ﴾الأعراف﴿١٤٣﴾ وشبهه ، وحركة الدال من ﴿وَلَقَدِ ٱسۡتُهۡزِئَ ﴾الرعد﴿٣٢﴾ والتاء من ﴿وَقَالَتِ ٱخۡرُجۡ عَلَيۡهِنَّ ﴾يوسف﴿٣١﴾ وحركة التنوين من ﴿فَتِيلاً ٱنظُرۡ ﴾ النساء﴿٥٠﴾﴿٤٩﴾ ونحوه ، وحركة اللام من نحو ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ﴾الإسراء﴿١١٠﴾ والواو من نحو ﴿أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَ ﴾ الإسراء﴿١١٠﴾ فكسر ذلك عاصم وحمزة ، وحركها أبوعمرو إلا في اللام والواو ، وعباس ويعقوب إلا في الواو ، وضم باقي السبعة إلا ابن ذكوان فإنه كسر التنوين وعنه في ﴿خَبِيثَةٍ ٱجۡتُثَّتۡ ﴾إبراهيم﴿٢٦﴾ خلاف ، وضابط هذا أنه يكون ضمة هذه الأفعال لازمة ، فإن كانت عارضة فالكسر نحو ﴿ أَنِ ٱمۡشُواْ ﴾ص﴿٦﴾ وتوجيه الكسر أنه حركة التقاء الساكنين ، والضم أنه إتباع ، ولم يعتدوا بالساكن لأنه حاجز غير حصين ، أو ليدلوا على أن حركة همزة الوصل المحذوفة كانت ضمة "[2].

[1] - البحر 6 / 239 .
[2] - المصدر نفسه 1 / 664 - 665 .

وقد يُرجَّح الضم على الكسر نحو: قال تعالى ﴿ وَسَيَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ لَوِ ٱسۡتَطَعۡنَا لَخَرَجۡنَا مَعَكُمۡ ﴾التوبة﴿٤٢﴾ فقد " قرأ الأعمش وزيد بن علي ﴿لَوِ ٱسۡتَطَعۡنَا﴾ بضم الواو، فرّ من ثقل الكسرة على الواو ، وشبهها بواو الجمع عند تحريكها لالتقاء الساكنين "[1].

وواو الجمع عند التقاء الساكنين اللغة المشهورة أن تضم ، ولكنها قد تكسر أو تفتح ، من ذلك قراءة قوله تعالى ﴿فَتَمَنَّوُاْ ٱلۡمَوۡتَ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴾البقرة﴿٩٤﴾ حيث "قرأ الجمهور ﴿فَتَمَنَّوُاْ ٱلۡمَوۡتَ ﴾ بضم الواو ، وهي اللغة المشهورة في مثل: اخشوا القوم، ويجوز الكسر تشبيها لهذه الواو بواو ﴿لَوِ ٱسۡتَطَعۡنَا﴾ كما شبهوا واو لو بواو اخشوا فضموا فقالوا ﴿لَوِ ٱسۡتَطَعۡنَا﴾ وقرأ ابن أبي إسحق ﴿فَتَمَنَّوُاْ ٱلۡمَوۡتَ ﴾ بفتح الواو ، وحركها بالفتح طلبا للتخفيف ؛ لأن الضمة والكسرة في الواو يثقلان ، وحكي أيضا عن أبي عمرو اختلاس ضمة الواو "[2].

كما قد يُرجَّح الفتح على الكسر نحو ﴿الٓمٓ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ﴾آل عمران﴿١﴾ ﴿٢﴾ حيث " قرأ السبعة ﴿الٓمٓ ٱللَّهُ ﴾ بفتح الميم وألف الوصل ساقطة ، وروى أبوبكر في بعض طرقه عن عاصم سكون الميم وقطع الألف ... وقرأ أبوحيوة بكسر الميم ، ونسبها ابن عطية إلى الرواسي ، ونسبها الزمخشري إلى عمرو بن عبيد وقال: توهم التحريك لالتقاء الساكنين ، وما هي بمقبولة يعني هذه القراءة انتهى ، وقال غيره: ذلك رديء ؛ لأن الياء تمنع من ذلك ، والصواب الفتح قراءة جمهور الناس انتهى ، واختلفوا في فتحة الميم ، فذهب سيبويه إلى أنها حركت لالتقاء الساكنين ... وكان الفتح أولى من الكسر لأجل الياء ... وذهب الفراء إلى أنها حركة

[1] - البحر 5 / 47 .
[2] - المصدر نفسه 1 / 478 .

نقل من همزة الوصل ؛ لأن حروف الهجاء ينوى بها الوقف ، فينوى بما بعدها الاستئناف"[1]، كما رجح ابن هشام الفتح فقط فيه[2].

ومما رجح فيه الفتح أيضا قراءة قوله تعالى ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا ﴾البقرة﴿٢٣٣﴾ حيث "قرأ باقي السبعة ﴿لَا تُضَآرَّ ﴾ بفتح الراء ، جعلوه نهيا فسكنت الراء الأخيرة للجزم ، وسكنت الراء الأولى للإدغام ، فالتقى ساكنان ، فحرك الأخير منهما بالفتح لموافقة الألف التي قبل الراء ؛ لتجانس الألف والفتحة "[3]، وقد أجاز الفراء الكسر في الفعل ولكنه لم يشر إلى أن ذلك لغة فيه[4].

ب ــ حذف الساكن الأول : وبخاصة " إن كان الأول حرف مدّ والثاني غير مدغم وذلك من كلمتين "[5]، وقد حذف الحرف ولم يحرك ؛ لثقل الحركة على الياء والواو واستحالتها على الألف نحو ﴿أَوۡ يَعۡفُوَاْ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ عُقۡدَةُ ٱلنِّكَاحِ ﴾البقرة﴿٢٣٧﴾ حيث "قرأ الحسن ﴿ أَوۡ يَعۡفُوَاْ ﴾ بتسكين الواو فتسقط في الوصل لالتقائها ساكنة مع الساكن بعدها"[6]، ومنه أيضا قوله تعالى ﴿ وَسَوۡفَ يُؤۡتِ ٱللَّهُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَجۡرًا عَظِيمًا ﴾ النساء﴿١٤٦﴾ حيث "كتب ﴿يُؤۡتِ﴾ في المصحف بغير ياء لما حذفت في اللفظ لالتقاء الساكنين حذفت في الخط، ولهذا نظائر في القرآن "[7].

ج ــ قلب الألف ياء : " وهي لغة هذيل يقلبون ألف المقصور ياء ويدغمونها في ياء المتكلم "[8]، فمن ذلك قراءة قوله تعالى ﴿قُلۡ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحۡيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ

---

[1] ـ البحر 2 / 389 .
[2] ـ ينظر نزهة الطرف في علم الصرف 128 .
[3] ـ البحر 2 / 225 وينظر الارتشاف 2 / 726
[4] ـ ينظر معاني القرآن 1 / 149 .
[5] ـ الارتشاف 2 / 717 وينظر نزهة الطرف في علم الصرف 125 - 126 .
[6] ـ البحر 2 / 246 .
[7] ـ المصدر نفسه 3 / 397 وينظر 3 / 386 / 5 / 471 / 7 / 315 - 362 .
[8] ـ المصدر نفسه 1 / 322 .

ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾الأنعام﴿١٦٢﴾ حيث " قرأ ابن أبي إسحق وعيسى الجحدري ﴿وَمَحۡيَىَ ﴾ على لغة هذيل "[1].

وقد يجتمع ساكنان على غير حدّه في قراءة من القراءات ، ولا يجد أبوحيان لها سوى القبول ؛ لأنها قراءة ، على الرغم من اعتراض كثير من العلماء عليها ، فمن ذلك قراءة قوله تعالى ﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهۡدَىٰ ﴾يونس﴿٣٥﴾ حيث " قرأ أهل المدينة إلا ورشا ﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ﴾ بفتح الياء وسكون الهاء وتشديد الدال ، فجمعوا بين ساكنين، قال النحاس: لا يقدر أحد أن ينطق به ، وقال المبرد: من رام هذا لا بد أن يحرك حركة خفيفة ، وسيبويه يسمي هذا اختلاس الحركة "[2]، ومنه أيضا ما أشير إليه في مبحث الإدغام من قراءات لأبي عمرو أدغم فيها بعد حرف صحيح ساكن فقبل أبي حيان ذلك ؛ لأن القارئ عالم باللغة من جهة ، والقراءة سنة فلا يمكن أن ترد من جهة أخرى .

[1] - البحر 4 / 262 .
[2] - المصدر نفسه 5 / 157 .

7 ــ الوقف :

لغة الحبس والمنع إذ هو مصدر قولك: وَقَفْتُ الدابةَ وقفا حبستها فوقفت هي وقوفا ، والوقف " أصل ... يدل على تمكث في شيء "[1]، والفعل " وقف يتعدى ويلزم، وإذا كان بمعنى حبس ومنع فهو متعد ومصدره الوقف ، وأما اللازم فمصدره الوقوف "[2]. وفي الاصطلاح قال صاحب التعريفات " الوقف في القراءة قطع الكلمة عما بعدها "[3]، فهو قطع النطق عند آخر الكلمة اختيارا لا اضطرارا ولا اختبارا لتمام الكلام .

فمن وقوف الاضطرار " وقف أبوعمرو والكسائي على قوله ﴿فَمَا﴾ [من قوله تعالى ﴿ فَمَالِ هَـٰٓؤُلَآءِ ٱلۡقَوۡمِ لَا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ حَدِيثًا ﴾النساء﴿٧٨﴾] ووقف الباقون على اللام في قوله ﴿ فَمَالِ ﴾ اتباعا للخط ، ولا ينبغي تعمد ذلك ؛ لأن الوقف على ﴿فَمَا﴾ فيه قطع عن الخبر ، وعلى اللام فيه قطع عن المجرور دون حرف الجر ، وإنما يكون ذلك لضرورة انقطاع النفس "[4].

أما الاختباري فهو الذي يستوقف به أحدهم ليُختبر هل يحسن الوقف ويعرف أحكامه . وهذه الأنواع تخرج عن التعريف ، فالمطلوب هو الوقف الذي يراد به الاستراحة إذا تمّ الكلام .

وللوقف أحكام سيُقصر الحديث عما ورد منها في البحر وهي تتمثل فيما يلي :

---

[1] ـ معجم مقاييس اللغة (وقف) 6 / 135 .
[2] ـ الكليات 940 .
[3] ـ التعريفات 274 .
[4] ـ البحر 3 / 312 .

1 ــ الإسكان : وهو الوقوف على الحرف الأخير ساكنا بحذف الحركة والتنوين ، وهو " أصل الوقف ... لأنه لما كان لا يُبتدأ بساكن ولا يوقف على متحرك وجب ألا يوقف إلا على ساكن "[1]، وهناك من يتخذه مخرجا للهروب من الوقوع في اللحن ، ومن ذلك ما رواه الجاحظ[2] حيث قال " وكان مهدي بن هُليل يقول: حدثنا هشامْ مجزومة ، ثم يقول: ابنْ مجزومة ، ثم يقول: حسانْ ويجزمه ؛ لأنه حين لم يكن نحويا رأى السلامة في الوقف "[3] .

ومن الوقف بالإسكان قراءة قوله تعالى ﴿ وَمَن يُرِدۡ ثَوَابَ ٱلدُّنۡيَا نُؤۡتِهِۦ مِنۡهَا ﴾آل عمران﴿١٤٥﴾ قال أبوحيان " وأما في الوقف فبالسكون للجميع ؛ ووجه الإسكان أن الهاء لما وقعت موقع المحذوف الذي كان حقه لو لم يكن حرف علة أن يسكن ، فأعطيت الهاء ما تستحقه من السكون "[4]، فهو يتحدث عن إسكان هاء الضمير عند الوقف .

2 ــ الإشمام : هو ضم الشفة بعد الوقف لبيان حركة الكلمة ، ولا يدركه إلا البصير ؛ فهو حركة بالشفاه دون صوت " والغرض منه الفرق بين الساكن والمسكن في الوقف، وتصوير مخرج الحركة للناظر ؛ ليعرف أن الساقط للوقف ضمة "[5]، ويرى البصريون أنه يكون في الضم فحسب[6]، فلا تُشم الفتحة ولا الكسرة ، وعلة ذلك عند بعضهم أن الكسرة من مخرج الياء ، وهو من داخل الفم ، والفتحة من الحلق ولذلك كان نطقها أمرا باطنا لا يظهر للعيان فلا يمكن أن تُشم[7]، ويرى آخرون أن إشمام الكسر فيه تشويه للفم ولذلك لا يجيزونه[8]، أما الكوفيون فقد تضارب ما نُقل عنهم حول

---

[1] ـ التبصرة والتذكرة 2 / 716 وينظر الهمع 3 / 391.
[2] ـ أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء الشهير بالجاحظ ت 255هـ ينظر ترجمته نزهة الألبا 148 / الأعلام 5 / 74 .
[3] ـ البيان والتبيين / تحق: عبدالسلام هارون / مكتبة الخانجي / القاهرة / ط.7 / 98م / 2 / 221 .
[4] ـ البحر 3 / 77 .
[5] ـ الوافي في التصغير والنسب والوقف والإمالة / أحمد عمارة / دار الطباعة المحمدية / القاهرة / ط.4 / 60م / 128 .
[6] ـ ينظر الكتاب 4 / 169 - 171 مثل المقرب 252 أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي 117 الوقف في العربية / د. محمد خليل / دار الكتب العلمية / بيروت / ط.1 / 2006م / 31 من قضايا اللغة / د. مصطفى النحاس / مطبوعات جامعة الكويت / ط.1 / 95م / 98 الوقف في العربية على ضوء اللسانيات / د. عبدالبديع النيرباني / دار الغوثاني / دمشق / ط.1 / 2008م / 75 - 76 .
[7] ـ ينظر الكتاب 4 / 171 شرح المفصل 9 / 67 الوقف في العربية 31 - 32 .
[8] ـ ينظر التبصرة والتذكرة 2 / 717 أسرار العربية 414 .

الإشمام ، فمن يقول إنهم يجيزونه في الكسرة[1]، وآخرون يرون أنهم يسمون الروم إشماما[2]، فهو من التجوّز في إطلاق المصطلحات ، وليس اختلافا في الإشمام نفسه الذي ينحصر في الضم فقط ، وما نقل عن القراء من إشمامهم للكسر فهو محمول على الروم أي اختلاس الحركة ونطقها نطقا خفيفا ، وليس مجرد تحريك الشفاه بها كما هو معنى الإشمام[3]، وهو ما شرح به أبوحيان ما ورد من ذكر لهذه القراءات التي تشم الكسر حيث قال " وقرأ الجمهور بسكون تاء ﴿ٱنشَقَّتۡ﴾الانشقاق﴿١﴾ وما بعدها وصلا ووقفا ، وقرأ عبيد بن عقيل عن أبي عمرو بإشمام الكسر وقفا بعد ما لم تختلف في الوصل إسكانا "[4]، فأبوحيان يقابل إشمام القارئ بإسكان التاء في الوصل ، ومعلوم أن الإشمام إسكان هو الآخر ولكن يختلف من حيث كون القارئ يوضح بشفتيه صورة حركة الضمة دون أن ينطق بها ، فهو سكون أيضا ، ولذا لا يمكن أن يكون قابله بالسكون ؛ لأنهما واحد ، وبخاصة أنه لم تذكر صورة النطق هنا ، وإنما الحديث عن النطق نفسه ، فيبدو من هذا أن الإشمام الذي حدث مقابلا للإسكان في الوصل هو الاختلاس للحركة ، وليس مجرد رؤيتها ، وفي هذا اتفاق مع النهج البصري الذي يقصر الإشمام على الضم فقط ، أما إشمام الكسر الذي يذكره القراء فالمقصود به الروم أو اختلاس الحركة والنطق بها خفيفة ، وليس مجرد تحريك الشفاه بصورتها .

3 ــ التشديد : ويقال له: التضعيف أو التثقيل ، وهو تشديد آخر الكلمة ليعلم أنه " مما يحرك في الوصل ، ولا يتوهم أنه ساكن على كل حال "[5]، فهو أن تضاعف الحرف الموقوف عليه بأن تزيد عليه حرفا مثله فيلزم الإدغام ، وهو لا يلحق إلا ما كان قبل آخره حرف متحرك ، ومنه ﴿وَكُلُّ صَغِيرٖ وَكَبِيرٖ مُّسۡتَطَرٞ﴾القمر﴿٥٣﴾ قال أبوحيان " وقرأ

---

[1] ـ ينظر شرح المفصل 9 / 67 .
[2] ـ ينظر حاشية الصبان 4 / 295 .
[3] ـ ينظر المساعد على تسهيل الفوائد 4 / 314 حاشية الصبان 4 / 295 .
[4] ـ البحر 8 / 437 .
[5] ـ التبصرة والتذكرة 2 / 716 .

الأعمش وعمران بن حدير وعصمة عن أبي بكر بشد راء ﴿مُّسۡتَطَر﴾ قال صاحب اللوامح : ... ويجوز أن يكون من الاستطار لكن شدد الراء للوقف على لغة من يقول: جعفرّ ونفعلّ بالتشديد وقفا انتهى "[1].

4 ــ النقل : وهو نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الحرف الساكن قبله نحو "وقرأ سلام ﴿وَٱلۡعَصۡرِ﴾العصر﴿١﴾ بكسر الصاد والصبِر بكسر الباء. قال ابن عطية: وهذا لا يجوز إلا في الوقف على نقل الحركة "[2]، ويغلب ترجيح أن يكون هذا الوجه من الوقف يعود لقبيلة طيء[3]. والنقل يتم إذا ما كان الحرف ما قبل حرف الإعراب ساكنا ، فإن كان متحركا فإنه لا يجوز ؛ لأن الحرف مشغول بحركته[4].

5 ــ الإبدال :

ومنه ما يخص الألف بإبدالها من نون التوكيد الخفيفة من ذلك ﴿لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ العلق﴿١٥﴾ قال أبوحيان " وقرأ الجمهور بالنون الخفيفة وكتبت بالألف باعتبار الوقف ، إذ الوقف عليها بإبدالها ألفا "[5]، ومنه أيضا إبدال التنوين بالفتح ألفا عند الوقف نحو قوله تعالى ﴿وَأَكۡوَابٖ كَانَتۡ قَوَارِيرَاْ قَوَارِيرَا مِن فِضَّةٖ ﴾الإنسان﴿١٥﴾ ﴿١٦﴾ " وقرأ نافع والكسائي ﴿قَوَارِيرَاْ قَوَارِيرَا﴾ بتنوينهما وصلا ، وإبداله ألفا وقفا "[6]، وقد عوِّض من تنوين النصب ألفا ، ولم يعوضوا من تنوين الرفع والجر لثقل الواو والياء وخفة الألف، وإن كانت قبيلة أزد السراة تعوض من تنوين الرفع والجر وتجعله قياسا[7]، وقد

[1] ـ البحر 8 / 182 وينظر 5 / 460 - 461 .
[2] ـ المصدر نفسه 8 / 507 .
[3] ـ ينظر لغة طيء 306 - 307 .
[4] ـ ينظر الهمع 3 / 394 .
[5] ـ البحر 8 / 491 .
[6] ـ المصدر نفسه 8 / 389 وينظر 8 / 387 .
[7] ـ ينظر التبصرة والتذكرة 2 / 718 أسرار العربية 413 شرح المفصل 9 / 70 شرح الكافية الشافية 4 / 1979 .

عُلِّل تعويضهم لتنوين الضم بالواو وتنوين الكسر بالياء بأنه " مبالغة منهم في بيان الإعراب وكماله "[1]، ووصفت هذه اللهجة بأنها رديئة " لثقل الواو والضمة والياء والكسرة ، ولوقوع الواو وقبلها ضمة في آخر اسم معرب وهو ما رفضوه في كلامهم، ولالتباس الياء في نحو: مررت بزيدي وبغلامي بياء المتكلم "[2].

وعلى العكس من ذلك فإن ربيعة من القبائل العربية التي تقف على المنون بالسكون سواء أكان منصوبا أم مرفوعا أم مجرورا[3].

ومنه زيادة الألف في المنصوب المعرف بالألف ، والوقوف عليها ، من ذلك " وكتب ﴿ٱلظُّنُونَا۠ ﴾الأحزاب﴿١٠﴾ و ﴿ٱلرَّسُولَا۠ ﴾الأحزاب﴿٦٦﴾ و ﴿ٱلسَّبِيلَا۠ ﴾الأحزاب﴿٦٧﴾ في المصحف بالألف ، فحذفها حمزة وأبوعمرو وقفا ووصلا ، وابن كثير والكسائي وحفص بحذفها وصلا خاصة ، وباقي السبعة بإثباتها في الحالين ، واختار أبوعبيد والحذاق أن يوقف على هذه الكلمة بالألف ولا يوصل فيحذف أو يثبت ؛ لأن حذفها مخالف لما اجتمعت عليه مصاحف الأمصار ، ولأن إثباتها في الوصل معدوم في لسان العرب نظمهم ونثرهم لا في اضطرار ولا غيره ، أما إثباتها في الوقف ففيه اتباع الرسم وموافقته لبعض مذاهب العرب ؛ لأنهم يثبتون هذه الألف في قوافي أشعارهم وفي تصاريفها والفواصل في الكلام كالمصارع "[4]، وزيادة هذه الألف يحقق انسجاما موسيقيا للكلمة مع غيرها من الكلمات الواقعة في موضع الفواصل في الآيات التي قبلها وبعدها[5].

---

[1] ـ اللهجات العربية في التراث 2 / 500 .
[2] ـ أمالي ابن الشجري / مطبعة المدني / ط.1 / 92م / 2 / 159 .
[3] ـ ينظر اللهجات العربية في التراث 2 / 481 فصل المقال / د. عبدالحميد السيد / المكتبة الأزهرية / القاهرة / ط.1 / 2004م / 9 من مظاهر التخفيف في اللسان العربي 49 .
[4] ـ البحر 7 / 211
[5] ـ ينظر البرهان في علوم القرآن 1 / 61 التعبير القرآني / د. فاضل السامرائي / دار الفجر / عمان / ط.1 / 2008م / 249 لغتنا الجميلة / فاروق شوشة / الهيئة المصرية العامة للكتاب / 99م / 75 ـ 78 فواصل الآيات القرآنية / د. كمال الدين المرسي / المكتب الجامعي الحديث / الإسكندرية / ط.1 / 99م / 98 .

ومن ذلك أيضا إثبات الألف في ضمير المتكلم (أنا) ومنه قوله تعالى ﴿قَالَ أَنَاْ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُ﴾البقرة﴿٢٥٨﴾ حيث " قرأ نافع بإثبات ألف أنا إذا كان بعدها همزة مفتوحة أو مضمر ، وروى أبونشيط إثباتها مع الهمزة المكسورة ، وقرأ الباقون بحذف الألف ، وأجمعوا على إثباتها في الوقف ، وإثبات الألف وصلا ووقفا لغة بني تميم ، ولغة غيرهم حذفها في الوصل ، ولا تثبت عند غير بني تميم وصلا إلا في ضرورة الشعر "[1].

ومن الإبدال ما يخص التاء التي تبدل هاء في الوقف ، كما يمكن الوقوف عليها تاء ، فكلا الوجهين جائز ، والوقوف عليها تاء هو لغة طيء[2]. قال أبوحيان " وكتبوا امرأت عمران بالتاء لا بالهاء ، وكذلك امرأت العزيز ، وامرأت نوح ، وامرأت لوط ، وامرأت فرعون سبعة مواضع ، فأهل المدينة يقفون بالتاء اتباعا لرسم المصحف في ذلك وهي لغة أكثر العرب "[3]، ومن هذا الكلام يمكن أن يستشف أن الوقف ليس خاصا بالقرآن الكريم وقراءاته ، وإنما هو طريقة العرب في كلامهم ؛ ولذلك نسب الوقف بالتاء أو بالهاء للغات عند العرب اتسمت الأولى بالقلة لقوله بعض ، في حين اتسمت الأخرى ــ وهي الوقف على التاء بإبدالها هاء ــ بالكثرة ، وقد عُدّ الوقف عليها تاء من إجراء الوقف مجرى الوصل[4]، ومنه أيضا ﴿وَلَا نَكۡتُمُ شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ﴾المائدة﴿١٠٦﴾ حيث " روي عن الشعبي وغيره أنه كان يقف على ﴿شَهَٰدَةَ﴾ بالهاء الساكنة ﴿ٱللَّهِ﴾ بقطع ألف الوصل دون مد الاستفهام ، قال ابن جني: الوقف على ﴿شَهَٰدَةَ﴾ بسكون الهاء واستئناف القسم حسن ؛ لأن استئنافه في أول الكلام أوقر له وأشد هيبة من أن يدخل في عرض القول "[5].

---

[1] ـ البحر 2 / 299 .
[2] ـ ينظر لغة طيء 281 .
[3] ـ البحر 2 / 456 وينظر 2 / 128 .
[4] ـ ينظر شرح الشافية 9 / 81 .
[5] ـ البحر 4 / 48 .

وقد يوقف على التاء المفتوحة بإبدالها هاء كما في قوله تعالى ﴿أَعۡمَٰلُهُمۡ كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٖ﴾النور﴿٣٩﴾ قال أبوحيان " وقرأ مسلمة بن محارب بقيعات بتاء ممطوطة جمع قيعة ، كديمات و قيمات في ديمة وقيمة ، وعنه أيضا بتاء شكل الهاء ، ويقف عليها بالهاء فيحتمل أن يكون جمع قيعة ووقف بالهاء على لغة طيء ، كما قالوا: البناه والأخواه في الوقف على البنات والأخوات "[1].

6 ــ حذف الياء أو إثباتها :

المنقوص المنون النكرة في حالتي الرفع والجر يكون الوقف عليه بحذف الياء أو بإثباتها ، وهذا الحكم مستشف من قراءات القراء فقد قال أبوحيان "ووقف ابن كثير على ﴿هَادٖ﴾الرعد﴿٧﴾و﴿وَاقٖ ﴾الرعد﴿٣٤﴾ حيث وقعا،وعلى ﴿وَالٖ﴾الرعد﴿١١﴾و ﴿بَاقٖ﴾النحل﴿٩٦﴾ في النحل بإثبات الياء ، وباقي السبعة بحذفها ، وفي الإقناع لأبي جعفر بن الباذش عن ابن مجاهد الوقف على جميع الباب لابن كثير بالياء، وهذا لا يعرفه المكيون ، وفيه عن أبي يعقوب الأزرق عن ورش أنه خيّره في الوقف في جميع الباب بين أن يقف بالياء ، وبين أن يقف بحذفها ، والباب هو كل منقوص منون غير منصرف "[2]، وحذف الياء هو الأجود ، وقد أسقطها التنوين[3] "وهو وإن سقط في الوقف فهو في حكم الثابت ؛ لأن الوقف عارض فلذلك لا تردها في الوقف ، هذا مع ثقلها والوقف محل استراحة "[4].

[1] ـ البحر 6 / 423 .
[2] ـ المصدر نفسه 5 / 360
[3] ـ ينظر كتاب إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل / أبوبكر بن الأنباري / تحق: محيي الدين عبدالرحمن / دمشق / 71م / 1 / 233 .
[4] ـ شرح المفصل 9 / 75 .

وكذا بالنسبة للمنقوص المعرف بال ، حيث ورد أنه قرئ بإثبات الياء وهو الكثير في لغة العرب والأجود ، وبحذفها اتباعا لرسم المصحف ، من ذلك ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلۡكَبِيرُ ٱلۡمُتَعَالِ﴾الرعد﴿٩﴾ قال أبوحيان " وأثبت ابن كثير وأبوعمرو في رواية ياء المتعال وقفا ووصلا ، وهو الكثير في لسان العرب ، وحذفها الباقون وصلا ووقفا ؛ لأنها كذلك رسمت في الخط ، واستشهد سيبويه بحذفها في الفواصل ومن القوافي ، وأجاز غيره حذفها مطلقا ، ووجه حذفها مع أنها تحذف مع التنوين ، وإن[1] تعاقب التنوين ، فحذفت مع المعاقب إجراء له مجرى المعاقب "[2]، وهو ما ورد أيضا في قراءة قوله تعالى ﴿سَوَآءً ٱلۡعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلۡبَادِ ﴾الحج﴿٢٥﴾[3]، وقوله عزّ ذكره ﴿وَٱسۡتَمِعۡ يَوۡمَ يُنَادِ ٱلۡمُنَادِ مِن مَّكَانٖ قَرِيبٖ ﴾ق﴿٤١﴾[4]، وقد عُدّ هذا الحذف عند بعض النحاة[5] مرجوحا قبيحا، وُجد لأجل تناظر رؤوس الآي ، في حين رآه غيرهم أنه "لغة سائرة فاشية عند العرب ، قال محمد بن سعدان: سمعت الكسائي يقول: العرب تقول: هذا الوال والوالي ، وهذا القاض والقاضي ، وهذا الرام والرامي ، والداع والداعي"[6]، وإن كان الأصل ألا تحذف الياء منه " لأن الوقف لا يتسلط على حذف حرف من الكلمة ، وإنما يحذف التنوين ؛ لأنه زائد في الكلمة "[7].

الياء في آخر الفعل المعتل : فالفعل يوقف عليه بإثبات الياء ووصلها ، وهو ليس مجزوما ، أي لم تحذف منه الياء بسبب الجزم " وإنما كان كذلك من قبل أن الفعل لا يلحقه تنوين في الوصل يوجب الحذف كما وجد في الاسم ، فلذلك جرى حاله في

[1] ـ أظنها ال التي تعاقب التنوين فهذا تحريف يحتاج إلى تأكد بالعودة إلى مخطوطات الكتاب .
[2] ـ البحر 5 / 362 .
[3] ـ ينظر المصدر نفسه 6 / 336 .
[4] ـ ينظر المصدر نفسه 8 / 129 .
[5] ـ ينظر شرح المفصل 9 / 79 .
[6] ـ كتاب إيضاح الوقف والابتداء 1 / 243 ـ 244 .
[7] ـ التبصرة والتذكرة 2 / 720 .

الوقف كحاله في الوصل "[1]، ولكن بعض القراءات جاءت بحذف الياء من الفعل وهو في حالة الرفع نحو قوله تعالى ﴿يَوۡمَ يَأۡتِ لَا تَكَلَّمُ نَفۡسٌ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦ﴾هود﴿١٠٥﴾ حيث "قرأ النحويان ونافع يأتي بإثبات الياء وصلا وحذفها وقفا ، وابن كثير بإثباتها وصلا ووقفا ، وسقطت في مصحف الإمام عثمان "[2]، " لأن العرب تكتفي بالكسرة من الياء فتحذفها "[3].

ياء المتكلم الضمير المتصل بالفعل : وهي أيضا يوقف عليها بالإثبات والحذف من ذلك " قرأ ابن كثير أكرمني وأهانني بالياء فيهما ، ونافع بالياء وصلا وحذفها وقفا، وخيّر في الوجهين أبوعمرو ، وحذفها باقي السبعة فيهما وصلا ووقفا ، ومن حذفها وقفا سكن النون فيه "[4].

ياء المتكلم المضافة إلى الاسم : ويوقف عليها بالحذف كثيرا ، ويثبتها بعضهم نحو ﴿رَبِّ ٱجۡعَلۡنِي مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ وَمِن ذُرِّيَّتِي ﴾إبراهيم﴿٤٠﴾ حيث " قرأ طلحة والأعمش دعاء ربنا بغير ياء ، وقرأ ابن كثير وأبوعمرو بياء ساكنة في الوصل ، وأثبت بعضهم في الوقف ، وروى ورش عن نافع إثباتها في الوصل "[5].

ويُلحظ مما سبق أن القاعدة تتبع القراءة فهي لا تقف صارمة بأي حال من الأحوال أمامها في التفسير ، وهذا هو الصحيح ؛ لأن القاعدة يجب أن تكون وصفا للحالة التي كان عليها الكلام ، وليس تقنينا وتشديدا على المتكلم بحيث يتبع أسلوبا معينا يحدده منطق عقلي ، أو فلسفة ما لا تمت للواقع اللغوي بصلة .

إلحاق هاء السكت :

---

[1] ـ شرح المفصل 9 / 77 .
[2] ـ البحر 5 / 262 وينظر 6 / 139 / 8 / 463 .
[3] ـ كتاب إيضاح الوقف والابتداء 1 / 242 .
[4] ـ البحر 8 / 466 .
[5] ـ المصدر نفسه 5 / 423 .

وهي هاء تزاد في الوقف على الحروف التي ليست حروف إعراب في الكلمة ، وكذلك الأفعال الناقصة التي حذف منها حرف العلة في الأمر والجزم ؛ وذلك لأن هذه الأفعال سيوقف عليها بالسكون ، فألحقوها هاء السكت ليقع الوقف عليها بالسكون ، وتسلم الحركات التي تدل على الحروف المحذوفة من الفعل[1]، من ذلك ﴿فَٱنظُرۡ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمۡ يَتَسَنَّهۡ﴾البقرة﴿٢٥٩﴾ حيث " قرأ حمزة والكسائي بحذف الهاء في الوصل على أنها هاء السكت ، وقرأ باقي السبعة بإثبات الهاء في الوصل والوقف ، والأظهر أن تكون الهاء أصلية ، ويحتمل أن يكون ذلك من إجراء الوصل مجرى الوقف "[2]، ويرى أبوحيان أن القياس حذفها وصلا وإثباتها وقفا[3]، أما إثباتها في الوصل في القراءات فإنه لم يعدّه لحنا ؛ لأنه منقول نقل تواتر ، فهو واجب القبول ، وإن لم يكن قياسا[4]، أما ما الاستفهامية فإن " الأكثر في الوقف ... هو بإلحاق هاء السكت ، إلا إذا أضيفت إليها فلابد من الهاء في الوقف نحو مجي مه "[5]، ومن هذا فقد تنوع حكم ما الاستفهامية التي وقعت في موقع جر ، فهي إما مجرورة بالحرف أو بإضافتها لاسم ، فإن جرّت بحرف نحو لم وعم فإن الأكثر كما أشار أبوحيان أن تلحق بها هاء السكت على سبيل الجواز ، فيقال لمه وعمه ؟ ، أما إذا أضيفت إلى اسم نحو مجيء ما فالواجب إلحاق هاء السكت لها فيقال: مجيء مه " وإنما كان هذا لأن الجار الحرفي متصل كالجزء منها ، فصارت كأنها على حرفين ، فأشبهت ارمه ، وأما الاسم فليس متصلا بالشيء كاتصال الحرف ، فلزم كون الاسم على حرف واحد فأشبه قه "[6].

الوصل بنية الوقف :

---

[1] - ينظر شرح المفصل 9 / 78 الهمع 3 / 399 .
[2] - البحر 2 / 304 .
[3] - ينظر المصدر نفسه 4 / 180 .
[4] - ينظر المصدر نفسه 8 / 319 .
[5] - المصدر نفسه 8 / 403 .
[6] - الهمع 3 / 399 .

قد تأخذ بعض الكلمات أحكاما في وصل الكلام هي لها في الوقف ؛ إجراء للوصل مجرى الوقف ، من ذلك الإسكان حيث " قرأ علي بن أبي طالب ﴿ أَلَمْ تَرَ﴾ بسكون الراء ، وهو من إجراء الوصل مجرى الوقف "[1].

وقد تُقرأ الكلمة بالتضعيف وهي في الوصل مع أن التضعيف هو وجه من وجوه الوقف ، من ذلك قراءة قوله تعالى ﴿وَٱلۡبُدۡنَ جَعَلۡنَٰهَا لَكُم مِّن شَعَٰٓئِرِ ٱللَّهِ ﴾الحج﴿٣٦﴾ حيث " قرأ الحسن وابن أبي إسحق أيضا بضم الباء والدال وتشديد النون ... واحتمل أن يكون التشديد من التضعيف الجائز في الوقف ، وأجرى الوصل مجرى الوقف "[2].

وقد تبدل الألف واوا في الوصل نحو قوله تعالى ﴿ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾ البقرة﴿٢٧٥﴾ حيث " قرأ العدوي ﴿ٱلرِّبَوا ﴾ بالواو ... وهذه القراءة على لغة من وقف على أفعى بالواو فقال: هذه أفعو ، فأجرى هذا القارئ الوصل إجراء الوقف "[3].

وقد تبدل التاء هاء في الوصل كما هو حالها في الوقف عند كثير من العرب ، ومن ذلك قراءة قوله تعالى ﴿أَنۡ يُمِدَّكُمۡ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٖ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ ﴾آل عمران﴿١٢٤﴾ حيث " قرأ الحسن ﴿بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٖ﴾ يقف على الهاء ... والذي يناسب توجيه هذه القراءة الشاذة أنها من إجراء الوصل مجرى الوقف ، أبدلها هاء في الوقف، وموجود في كلامهم إجراء الوصل مجرى الوقف ، وإجراء الوقف مجرى الوصل "[4].

---

[1] - البحر 2 / 297 وينظر 7 / 63 .
[2] - المصدر نفسه 6 / 342 .
[3] - المصدر نفسه 2 / 346 وينظر 6 / 60 .
[4] - المصدر نفسه 3 / 53 وينظر 7 / 318 / 8 / 290 .

8 ــ التصغير :

هو تغيير مخصوص في بنية الكلمة يخص الأسماء وحدها دون الأفعال والحروف ؛ لأنه وصف من حيث المعنى ، والفعل والحرف لا يوصفان ، ولذلك لا يصغران[1]، والغرض منه التحقير أو تقليل الذات ، وقد يفيد الشفقة والتلطف نحو ﴿قَالَ يَـٰبُنَيَّ لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ عَلَىٰٓ إِخْوَتِكَ ﴾يوسف﴿ " خاطبه أبوه بقوله ﴿يَـٰبُنَيَّ﴾ تصغير التحبيب والتقريب والشفقة "[2]، وتقليل ما يتوهم أنه كثير ، وتقريب ما يتوهم أنه بعيد قال سيبويه " هذا باب ما يحقر لدنوه من الشيء وليس مثله ، وذلك قولك: هو أصيغر منك، وإنما أردت أن تقلل الذي بينهما ، ومن ذلك قولك: هو دوين ذلك ، وهو فويق ذلك ، ومن ذا أن تقول: أُسَيِّد ، أي قد قارب السواد "[3]، وأضاف الكوفيون أنه يفيد التعظيم قال الفراء "وقال الأنصاري يوم سقيفة بني ساعدة: أنا جذيلها[4] المحكك ، وعذيقها[5] المرجّب ، أي أنا المعظم المكرم . وإنما صغر فقال: جذيلها وعذيقها لأنه ذهب بهما إلى المدح "[6]، وقال ابن الأنباري " ومن الأضداد أيضا التصغير يدخل لمعنى التحقير ولمعنى التعظيم "[7]، وقد تبعهم في ذلك بعض العلماء كالأصمعي الذي عدّ التصغير الوارد في حديث يوم السقيفة إنما هو على وجه المدح ، وهو وصف بالكرم[8]، وابن خالويه عدّ هذا التصغير مفيدا للمدح[9]، كما تبعهم ابن الشجري الذي قال " وقد جاء التحقير في كلامهم للتعظيم "[10]، والغريب أنه نسب مجيء التصغير للتعظيم للبصريين[11] وهو ما انفرد به ولم يذكره أحد غيره .

---

[1] ـ ينظر النكت الحسان 205 - 206 .
[2] ـ البحر 5 / 281 .
[3] ـ الكتاب 3 / 477 .
[4] ـ الجذل: أصل الشيء الباقي من شجرة وغيرها بعد ذهاب الفرع ... عنى بالجذيل ههنا الأصل من الشجرة تحتك به الإبل فتشتفي به ، أي قد جربتني الأمور ، ولي رأي وعلم يشتفى بهما ، كما تشتفي هذه الإبل الجربى بهذا الجذل / لسان العرب (جذل) 7 / 577 .
[5] ـ العَذْق بالفتح النخلة بحملها / لسان العرب (عذق) 32 /2861 .
[6] ـ الأيام والليالي والشهور 44 .
[7] ـ كتاب الأضداد 291 .
[8] ـ ينظر كتاب غريب الحديث / الهروي / تحق: د. حسين محمد / الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث / 93م / 5 / 174 - 175 .
[9] ـ ينظر ليس في كلام العرب 192 .
[10] ـ أمالي ابن الشجري 1 / 36 وينظر 2 / 257 - 348 .
[11] ـ ينظر المصدر نفسه 2 / 383 - 384 .

أبنية التصغير :

وهي صيغ تختص بالتصغير وليست جارية على نظام الميزان الصرفي ، فينظر فيها إلى مجرد الهيئة اللفظية من حيث الحركات والسكنات وعدد الحروف بغض النظر عن الأصالة والزيادة . وهي :

فُعيل : وهو وزن لتصغير ما كان على ثلاثة أحرف على أي وزن نحو " شعيب اسم عربي تصغير شِعب أو شَعب "[1]، ويبدو أن الاسم في الأصل مصغرا وليس المقصود أن اسمه شعب ويصغر شعيب ؛ لأن أسماء الأنبياء لا تصغر ، وهو في ذلك مثل عزير " هو اسم أعجمي جاء على صيغة المصغر "[2]، وقد أورد أبوحيان تصغير اسم إبراهيم بريه[3]، فيبدو من هذا أنه تصغير بشكل عام ، وليس تصغيرا لاسم النبي إبراهيم عليه وعلى رسولنا الصلاة والسلام .

ومنه ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ ﴾يوسف﴿١٦﴾ " وعن الحسن عشيا على التصغير"[4]، ومنه " وقيل: والجدي هو السابع من بنات نعش الصغرى ... وبعضهم يصغره فيقول: جُدَيّ "[5]، وقرئت كلمة امرأته في قوله تعالى ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾المسد﴿٤﴾ " مريئته و مريته على التصغير فيهما بالهمز وبإبدالها ياء وإدغام ياء التصغير فيها "[6].

فعيعل : وهو لتصغير ما كان على أربعة أحرف سواء أكانت كلها أصولا أم لا ، أو على أكثر من أربعة وليس قبل آخره حرف مد . نحو " الهدهد طائر معروف ،

---

[1] ـ البحر 4 / 339 .
[2] ـ المصدر نفسه 5 / 32 .
[3] ـ ينظر المصدر نفسه 1 / 568 .
[4] ـ المصدر نفسه 5 / 288 .
[5] ـ المصدر نفسه 5 / 467 .
[6] ـ المصدر نفسه 8 / 527 .

وتصغيره على القياس هديهد "[1]، و " جاء مجيمر اسم واد ومديبر ، ويمكن أن يكون أصلهما مدبر ومجمر فصغرا "[2]، " وقرأ مجاهد أويرث من آل يعقوب على التصغير، وأصله وويرث فأبدلت الواو همزة على اللزوم لاجتماع الواوين وهو تصغير وارث"[3].

فعيعيل : وهو لتصغير شيئين :

1 ــ ما كان على خمسة أحرف رابعها حرف علة زائد ، نحو مصباح يصغر مصيبيح .

2 ــ الخماسي الذي ليس رابعه حرف علة زائدا نحو سفرجل فيقال: سفيريج .

وقد يكون الاسم خماسيا مزيدا فيه فتحذف كل زوائده مع خامسه نحو " العنكبوت حيوان معروف ... ويصغر عنيكيب "[4]، " وحكى الأصمعي في عنكبوت عنيكبيت وعناكبيت وهو شاذ "[5].

تصغير ما حذف أحد أصوله :

إذا حذف من الاسم أحد الأصول فإن كان قد بقي على حرفين ، ولا يدخل في عدة الحروف تاء التأنيث ولا همزة الوصل ــ فالواجب في مثل هذا أن يرد إليه في التصغير ما حذف منه ليمكن إيقاع أقل صيغ التصغير عليه ، وهي صيغة فعيل إذ لا بد لها من ثلاثة أحرف ، ومن ذلك " الثبة الجماعة ... ومن قال إن لامها واو جعلها من ثبا يثبو ... وثبة الحوض وسطه الذي يثوب الماء إليه ، المحذوف منه عينه ؛ لأنه من ثاب يثوب وتصغيره ثويبة ... وتصغير ذلك إلى ثبية "[6].

---

[1] ـ البحر 7 / 50 .
[2] ـ المصدر نفسه 8 / 459 .
[3] ـ المصدر نفسه 6 / 165 .
[4] ـ المصدر نفسه 7 / 148 .
[5] ـ شرح الشافية 1 / 202 .
[6] ـ البحر 3 / 295 .

زيادة تاء التأنيث في التصغير :

إذا كان الاسم ثلاثيا مؤنثا خاليا من تاء التأنيث وجب عند التصغير أن تلحقه تاء التأنيث ، أما ما زاد على الثلاثة فلا يجب فيه ذلك ومنه الأذن " والتأنيث أجود وعليه العرب ... كذلك تلحقها التاء في التصغير قالوا: أذينة "[1]، القدم " الرجل وهي مؤنثة تقول في تصغيرها قديمة "[2]، الدلو " معروف وهي مؤنثة فتصغر على دلية "[3]، القوم "مؤنث مجازي التأنيث ويصغر قويمة "[4]، الإبل " لا واحد له من لفظه ، وهو مؤنث ولذلك إذا صغر دخلته التاء فقالوا: أبيلة "[5].

ووجوب إلحاق تاء التأنيث في هذه الأسماء يجعل التاء في حكم الحرف المحذوف الذي يجب أن يردّ إلى مكانه .

ما جاء مخالفا لقياس التصغير :

الضحى " ظرف ... وهو وقت ارتفاع الشمس إذا طلعت ، وهو مؤنث وشذوا في تصغيره فقالوا: ضحيّ بغير تاء التأنيث "[6]، وقيل: لم يقولوا ضحيّة على القياس كراهة أن يختلط بتصغير ضحوة[7].

ليلة " مدلولها معروف ... وقد شذوا في التصغير كما شذوا في التكسير قالوا: لييلة"[8].

إنسان " والذي نقل عن العرب في تصغيرهم إنسان أنيسيان بياء بعدها ألف ، فدل على أن أصله أنيسان ، لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، ولا نعلمهم قالوا في تصغيره أنيسين "[1].

---

[1] - البحر 1 / 220 .
[2] - المصدر نفسه 2 / 269 .
[3] - المصدر نفسه 5 / 278 .
[4] - المصدر نفسه 7 / 29 .
[5] - المصدر نفسه 8 / 429 .
[6] - المصدر نفسه 4 / 344 .
[7] - ينظر المذكر والمؤنث / ابن الأنباري 2 / 309 المخصص 17 / 8 تثقيف اللسان وتلقيح الجنان 147 .
[8] - البحر 1 / 354 .

تصغير الترخيم :

وهو تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد الصالحة للبقاء في التصغير الأصلي ، بحيث لايبقى إلا أصوله وهو يكون في الأعلام نحو " قريش علم اسم قبيلة ... فإن كان قريش من مزيد فيه فهو تصغير ترخيم ، وإن كان من ثلاثي مجرد فهو تصغير على أصل التصغير "[2]، أو في غيرها نحو " رويدا : مصدر أرود يرود مصغر تصغير الترخيم وأصله إرواد ، وقيل: هو تصغير رود من قوله: يمشي على رود أي: مهل "[3]، وهو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فإنهم يقصرونه على الأعلام فقط قال الرضي " اعلم أن مذهب الفراء أنه لايصغر تصغير الترخيم إلا العلم ؛ لأن ما أبقى منه دليل على ما ألقى ؛ لشهرته "[4].

[1] - البحر 7 / 310 .
[2] - المصدر نفسه 8 / 514 .
[3] - المصدر نفسه 8 / 448 .
[4] - شرح الشافية 1 / 283 وينظر المساعد على تسهيل الفوائد 3 / 530 الهمع 3 / 354 حاشية الصبان 4 / 240 .

9 ــ النسب :

هو إلحاق ياء مشددة بآخر الاسم لتدل على نسبته إلى المجرد منها ، وقد كان سيبويه يسميه باب الإضافة وباب النسبة[1]، وقيل: إن تسميته باب الإضافة أجود لعمومها ، وقصور مصطلح النسب[2]. والاسم الذي تلحق بآخره هذه الياء يسمى المنسوب ، والاسم المجرد من الياء يسمى المنسوب إليه . وهذا النسب يحقق اختصارا في الجملة وتوضيحا وتخصيصا للمنسوب . من ذلك " العبقري : منسوب إلى عبقر ، تزعم العرب أنه بلد الجن فينسبون إليه كل شيء عجيب "[3]، وقال تعالى ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم بِرِيحٖ طَيِّبَةٖ ﴾يونس﴿٢٢﴾ وردت قراءة أخرى لكلمة الفلك في هذه الآية حيث " قرأ أبوالدرداء وأم الدرداء في الفلكي بزيادة ياء النسب ، وخرج ذلك على زيادتها كما زادوها في الصفة نحو أحمري ... وعلى إرادة النسب ، مرادا به اللج كأنه قيل: في اللج الفلكي ، وهو الماء الغمر الذي لا تجري الفلك إلا فيه "[4]، فياء النسب هنا وردت في قراءة من القراءات ، ولم تكن في كل القراءات . وقال تعالى ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا ﴾يوسف﴿٢﴾ " و ﴿عَرَبِيًّا ﴾ منسوب إلى العرب "[5].

تغييرات النسب :

يحدث في المنسوب إليه بسبب النسب تغييرات ثلاثة :

الأول ــ معنوي : وهو صيرورته اسما لما لم يكن له .

[1] ـ ينظر الكتاب 3 / 335 .
[2] ـ ينظر المساعد على تسهيل الفوائد 3 / 351 .
[3] ـ البحر 8 / 185 .
[4] ـ المصدر نفسه 5 / 142 .
[5] ـ المصدر نفسه 5 / 279 .

الثاني ــ حكمي : وهو رفعه لما بعده على الفاعلية كالصفة المشبهة ، إما ظاهرا نحو: مررت برجل قرشي أبوه ، أو مضمرا نحو: مررت برجل قرشي[1]، ويشترط في الاسم المنسوب كي يتضمن معنى المشتق ، ويعمل عمله أن تكون الياء المشددة زائدة لإفادة النسب وقت الكلام ، وليست من بنية الكلمة ككرسي من جهة ، ولا دالة على النسب بحسب أصلها كمن سمى بـــ(مكي)[2].

الثالث ــ تغييرات لفظية :

أ ــ تغييرات لفظية عامة : وهي التي تحدث في لفظ كل منسوب إليه ، وتتمثل في إلحاق ياء مشددة بآخره وكسر ما قبلها ونقل إعرابه إليها .

ب ــ تغييرات لفظية خاصة : وهي التي تحدث في بعض الألفاظ دون بعضها الآخر (سيُكتفى بذكر ما ورد منها في البحر) :

حذف تاء التأنيث : إذا كان المنسوب إليه مختوما بتاء التأنيث وجب حذفها عند النسب نحو " اللجي الكثير الماء ، ولجة البحر معظمه ، وكان لجيا منسوب إلى اللجة"[3] .

أما باقي التغييرات المذكورة في البحر فهي لا تمثل التغييرات القياسية للكلمات ، وإنما هي تغييرات شاذة للنسب ، وإن لم يصرح أبوحيان في كثير منها بشذوذها ، واكتفى بذكر أنها من تغيير النسب . فمنها ما ورد في قراءة قوله تعالى ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلۡأُمِّيَّ ﴾الأعراف﴿١٥٧﴾ حيث " روي عن يعقوب وغيره أنه قرأ ﴿ٱلۡأُمِّي ﴾ بفتح الهمزة ، وخرج على أنه من تغيير النسب ، والأصل الضم كما

[1] ـ ينظر الارتشاف 2 / 599 .
[2] ـ ينظر النحو الوافي 4 / 714 .
[3] ـ البحر 6 / 409 .

قيل في النسب إلى أمية أَموي بالفتح ، أو على أنه نسب إلى المصدر من أمّ ومعناه المقصود "[1]، فهذا تغيير شاذ ، وليس من التغييرات القياسية إلا إذا كان كما أشار من أنه نسبة إلى المصدر أَمّ المفتوح الهمزة .

ومنه أيضا " الربي عابد الرب ، وكسر الراء من تغيير النسب ، كما قالوا: إمسي في النسبة إلى أمس قاله الأخفش ، أو الجماعة قاله أبوعبيدة ، أو منسوب إلى الربة وهي الجماعة ثم جمع بالواو والنون قاله الزجاج ، أو الجماعة الكثيرة قاله يونس بن حبيب وربيون منسوب إليها "[2]، وقد ورد في تاج العروس أن الرِّبة بكسر الراء الجماعة الكثيرة[3]، فإن كانت ربيون منسوبة إليها فإن التغيير الوحيد الذي حدث لها هو حذف تاء التأنيث ، وهو تغيير قياسي في النسب .

ومن مظاهر التغيير الشاذة التي تعتري اللفظ عند النسب زيادة الألف والنون على الاسم المنسوب ؛ لإضفاء معنى المبالغة على الكلمة نحو " الرباني منسوب إلى الرب ، وزيدت الألف والنون مبالغة ... وقال قوم: هو منسوب إلى ربان ، وهو معلم الناس وسائسهم ، والألف والنون فيه كهي في غضبان وعطشان ، ثم نسب إليه فقالوا: رباني ، فعلى هذا يكون من النسب في الوصف ، كما قالوا: أحمري في أحمر ... وكلا القولين شاذ لا يقاس عليه "[4].

ومن مظاهر التغيير أيضا تخفيف ياء النسب ، وقد ورد ذلك في قراءة قوله تعالى ﴿وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ ﴾هود﴿٤٤﴾ حيث " قرأ الأعمش وابن أبي عبلة ﴿ عَلَى ٱلۡجُودِيِّ﴾ بسكون الياء مخففة ، قال ابن عطية: وهما لغتان ، وقال صاحب اللوامح: هو تخفيف يائي النسب ، وهذا التخفيف بابه الشعر لشذوذه "[5].

---

[1] ـ البحر 4 / 402 .
[2] ـ المصدر نفسه 3 / 79 وينظر 5 / 256 .
[3] ـ ينظر تاج العروس (ربب) 2 / 469 .
[4] ـ البحر 2 / 523 وينظر 4 / 5 .
[5] ـ المصدر نفسه 5 / 229 .

النسب إلى الجمع :

إذا نسب إلى الجمع فإنه يرد إلى مفرده ثم تضاف ياء النسب ، إلا إذا سمي به فإنه ينسب إلى لفظه وهو جمع، وهو رأي أكثر النحاة[1] ، وأجاز قوم أن ينسب إلى الجمع بلفظه كما هو مطلقا[2]، ولكن أباحيان اختار الرأي الأول في هذا حيث قال " ولو كان منسوبا إلى رهبان الجمع لردّ إلى مفرده فكان يقال: راهبية ، إلا إن كان قد صار كالعلم فإنه ينسب إليه على لفظه كالأنصار "[3].

النسب إلى اسم الجمع :

قال أبوحيان " وواحد الشعوب شعب بفتح الشين ، وشعب من همدان ينسب إليه عامر الشعبي من سادات التابعين ، والنسب إلى الشعوب شعوبية بفتح الشين وهم الأمم التي ليس بعرب "[4]، وهو بذلك يجيزه .

النسب بغير ياء :

قد يستغنى عن النسب بإضافة ياء النسب المشددة ، باستخدام صيغ أخرى تدل عليه ، قال سيبويه " هذا باب من الإضافة تحذف فيه ياءي الإضافة ، وذلك إذا جعلته صاحب شيء يزاوله ، أو ذا شيء "[5]، ومن الصيغ التي أشار إليها أبوحيان في بحره ما يلي :

1 ــ صيغة اسم الفاعل من الثلاثي : ويرى سيبويه أنه مما يكون صاحب شيء ، وليس بصنعة يعالجها[6]، ومن ذلك ما ورد في قراءة قوله تعالى ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرۡسِلُ

[1] ـ ينظر الكتاب 3 / 378 ـ 379 الأصول في النحو 3 / 70 الكامل 686 نزهة الطرف في علم الصرف 124 مثل المقرب 260 كتاب إيضاح المشكل من المقرب 255 .
[2] ـ ينظر المساعد 3 / 379 الهمع 3 / 367 .
[3] ـ البحر 8 / 227 .
[4] ـ المصدر نفسه 8 / 115 ,
[5] ـ الكتاب 3 / 381 .
[6] ـ ينظر المصدر نفسه / الصفحة نفسها وينظر المقتضب 3 / 161 المخصص 15 / 69 شرح المفصل 6 / 13 .

ٱلرِّيَـٰحَ بُشۡرَۢا بَيۡنَ يَدَيۡ رَحۡمَتِهِۦٓ﴾الأعراف ﴿٥٧﴾ حيث قال أبوحيان " وقرأ الرياح نشُرا أجمعين وبضم الشين جمع ناشر على النسب أي: ذات نشر من الطي كلابن وتامر "[1]، ومنه " اللواقح: الظاهر أنها جمع لاقح أي: ذوات لقاح كلابن وتامر "[2]، وفي غير ذلك من المواضع[3].

2 ــ صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثي : قال تعالى ﴿تَذۡهَلُ كُلُّ مُرۡضِعَةٍ عَمَّآ أَرۡضَعَتۡ﴾الحج﴿٢﴾ قال أبوحيان " وجاء لفظ مرضعة دون مرضع لأنه أريد به الفعل لا النسب بمعنى ذات رضاع "[4].

3 ــ صيغة اسم المفعول : من ذلك ما ورد في شرح قوله تعالى ﴿وَإِذَا قَرَأۡتَ ٱلۡقُرۡءَانَ جَعَلۡنَا بَيۡنَكَ وَبَيۡنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ حِجَابٗا مَّسۡتُورٗا ﴾الإسراء﴿٤٥﴾ حيث قال أبوحيان " والظاهر إقرار ﴿مَّسۡتُورٗا﴾ على موضوعه من كونه اسم مفعول أي: مستورا عن أعين الكفار فلا يرونه ... ويؤول معناه إلى أنه ذو ستر كما جاء في صيغة لابن وتامر أي: ذو لبن وذو تمر ، وقالوا: رجل مرطوب أي: ذو رطبة"[5].

4 ــ بعض صيغ المبالغة :

ــ فَعِل " ويقال رجل نَهِر إذا كان يعمل في النهار ، وفيه معنى النسب "[6].

---

[1] ـ البحر 4 / 319 .
[2] ـ المصدر نفسه 5 / 431 .
[3] ـ ينظر المصدر نفسه 1 / 508 / 3 / 88 / 4 / 5 / 5 / 227 / 6 / 105 / 7 / 327 / 8 / 36 - 413 - 449 .
[4] ـ المصدر نفسه 6 / 325 وينظر 8 / 357 .
[5] ـ المصدر نفسه 6 / 39 .
[6] ـ المصدر نفسه 1 / 629 .

ـ فعيل نحو ﴿ إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾الأعراف٥٦ قال أبوحيان "والرحمة مؤنثة فقياسها أن يخبر عنها إخبار المؤنث فيقال: قريبة فقيل: ذكر على المعنى ... وقيل: التذكير على طريق النسب أي: ذات قرب "[1]، ومنه أيضا قوله تعالى ﴿ وَجَعَلۡنَا جَهَنَّمَ لِلۡكَٰفِرِينَ حَصِيرًا ﴾الإسراء٨ قال أبوحيان " والذي يظهر أنها حاصرة لهم ، محيطة بهم من جميع جهاتهم ، فحصير معناه ذات حصر ، إذ لو كان للمبالغة لزمته التاء لجريانه على مؤنث ، كما تقول: رحيمة وعليمة ، ولكنه على معنى النسب "[2].

ـ مفعال ومنه قوله تعالى ﴿إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتۡ مِرۡصَادًا ﴾النبأ٢١ " ﴿مِرۡصَادًا ﴾ مفعال من الرصد ... وفيه معنى النسب أي: ذات رصد ، وكل ما جاء من الأخبار والصفات على معنى النسب فيه التكثير واللزوم "[3].

وما أنهى به أبوحيان كلامه من الإشارة إلى التكثير واللزوم يدل على أن هذه الصيغ التي نقلت من المبالغة لتستخدم في الدلالة على النسب قد صحبها معناها العام وهو المبالغة والكثرة في الغالب ، ولكن الاختلاف أنها هنا تدل على ملازمتها لمن نسبت إليه .

[1] ـ البحر 4 / 314 .
[2] ـ المصدر نفسه 6 / 11 .
[3] ـ المصدر نفسه 8 / 405 .

الخاتمة

... وهكذا يتضح من خلال هذه الدراسة أن أباحيان عالم جليل موسوعي متمكن ، استطاع أن يوظف علوم العربية لتفسير القرآن العظيم بقدرة فائقة جعلته محل احترام، وكتابه محل تقدير ، أعطاه ذلك جدارة كي تنصب الدراسات المتنوعة عليه .

ومن علوم العربية علم الصرف وهو علم مهم له دور بارز في إجلاء المعاني ، ويعد رابطا وثيقا بين فروع اللغة المختلفة، ولكن دراسته تحتاج إلى مزيد من الاهتمام، فلا يكون ذلك بمجرد توضيح أبنية صمّاء تقوم على أعمدة أحرف معينة وحركات محددة ، وإنما يجب إلى جانب ذلك أن تتلفع تلك الأبنية بإزار المعاني كي تصبح الدراسة ذات جدوى بألا يُفصل بين البناء والمعنى وما يحدثه من تأثير في السياق .

التزم أبوحيان في عرض مسائل الصرف في كتابه بمنهج واحد سار عليه حتى صارت هذه المسائل جزءا شكّل نسيج الكتاب وأسهم في إيضاح معاني آي الذكر الحكيم دون أن يحوله إلى كتاب تصريف . وكان العرض يراوح بين الاختصار والإسهاب بحسب حاجة المسألة من جهة ، ومدى فائدة التعمق فيها وما يضفيه على التفسير من جهة أخرى ، حيث وازن بينهما ، فأصبحت المباحث الصرفية في خدمة توضيح المعنى، وصار تفسير الآيات وإظهار معانيها مسرحا لإبراز الصرف ودراسته دراسة نصية ، وليس مجرد قوانين لغوية مُلزمة .

عجّ البحر بذكر الأوزان المختلفة للمفردات أفعالا كانت أو أسماء ، مما يجعله مرجعا مهما في هذا الجانب ، كما أورد ــ في أغلب الأحيان ــ أسماء القبائل التي تنطق بالوزن ، وأوضح أنه ــ في بعض الأحيان ــ يكون لمعنى الفعل تأثير على صيغته ، فلكل وزن معنى ، مما جعل الكتاب يتّسم بدقة وضع كل صيغة في محلها ، وهذا يجعل السماع والتتبع للمفردات في لهجات العرب هو الفيصل والأساس المتين

الذي يُركن إليه في ضبط المفردات العربية ، ولهذا فإن القواعد الصرفية الخاصة بالأوزان مجرد قواعد تعليمية فقط .

إن الالتزام بما ورد عن العرب في لغتهم من اشتقاق يحافظ على هذه اللغة ، ويقف في وجه التغيير الذي يطرأ على اللغات بعامة ، وهذا الوقوف في وجه التغيير ليس المقصود به صدّ التطور ، وإنما لغرض المحافظة على اللغة كما وُرثت عن العرب حتى لا تحدث هوة بيننا وبين لغة القرآن الكريم فنهجره ، ويصبح فهمه مستغلقا لا يصح إلا لمتخصص .أما ما يستجدّ في الحياة فإن العربية يمكنها أن تستوعبه ويكون له مكان فيها ؛ نظرا لتنوع صيغها التي تستوعب الاشتقاقات الجديدة . وبذلك يمكن الجمع بين الأمرين ، المحافظة على اللغة كما هي ، ومواكبة عجلة التطور في الحياة فتبقى العربية صافية محافظة على ألفاظها التي تزداد بما يدخلها من جديد .

وهذا يدعو إلى تصنيف الكلمات العربية على أساس لهجي يوضح كيفية النطق بها عند القبائل المختلفة ، والبعد عن التقنين الملزم لصيغة بعينها لتلك الكلمات ، مما يعرفنا بلغة العرب بكل تنويعاتها دون الوقوف عند لهجة معينة اشتهرت عن باقي اللهجات .

اللغات لا تقوم على منطق صارم أو قواعد بتارة ، ومنهجية معيارية حادة ، بل هي مرنة ، وتقوم على ذلك التعارف فيما بين المتكلمين الذين اختاروا سمتا معينا للتكلم يتزاوج في كثير من الأحيان مع لهجات غيرهم، فالحدود بين لهجات العرب ليست قاسية التحديد ، إنما هي متداخلة جدا ، ومن هذا فإن دراسة اللغة بوصفها من خلال النصوص ، وما ورد عن ناطقيها لعله أكثر جدوى من دراستها مقننة في قواعد ثابتة لا يمكن الحياد عنها ؛ لأنه قد يجد الباحثون قراءات أو روايات لأشعار أو نثر يقوّض

بناء تلك القواعد ، وهذا لا يعني أنه لا توجد قواعد يستند إليها ، ولكن الملاحظ أن لتلك القواعد روافد وامتدادات متنوعة يجب ألا تُغفل عند رصد القاعدة و تحديدها .

ولست أدري هل يجوز لنا المفاضلة بين اللهجات العربية ! فإذا كان القرآن العظيم قد استخدم اللغة القليلة ، ورجحها في موضع من المواضع على اللغة المشهورة ، فمن باب أولى أن يتخذ هذا الصنيع مقياسا تُعامل به كل اللهجات غير المشهورة ، وأن يُعتدّ بها ؛ لأنها لغات أُثرت عن قبيلة من القبائل العربية ، فجميعها فصيحة وإن لم تشتهر .

وكما التزم أبوحيان بتتبع اللهجات العربية كان حرصه كبيرا على الاستشهاد بآراء العلماء ، فالكتاب يعجّ بذكر المصادر التي استند إليها في تأليفه ، مما يجعله كتابا موثقا يقوم على عرض الآراء المختلفة التي ينتقي منها ما يقتنع بصحته ، ويذكر الحجة له بغض النظر عن انتماء صاحبه المنهجي ، وإن كانت آراؤه تميل كفتها نحو المنهج البصري ، ومع ذلك فإن منهجه يمكن باطمئنان الحكم عليه أنه منهج اجتهادي يقوم على الملاحظة الدقيقة ، والإدراك الفطن الثاقب ، ولم يكن بأي حال من الأحوال منهجا اتّباعيا يساير فيه ركبا ما أو مدرسة معينة أو عالما من العلماء ؛ ولذلك لم يتورع البتة من الردّ على كثير من الآراء وتفنيدها إن حادت عن الصواب بحسب رأيه ، أو تأييدها إن كانت صائبة ولاقت لديه استحسانا وقبولا ، وقد لوحظ من خلال تتبع بعض آراء العلماء في كتابه وكتب غيره من النحاة أن بعض تلك الآراء لم ترد في كتب أصحابها بل قد جاءت بعكس ما أشير ، وهذا يدفع إلى التحقق من أقوال القدامى التي نُقلت عنهم في غير كتبهم من كتبهم ، أو من الأقرب إليهم من النحاة إن لم يصل منهم كتب .

لأبي حيان موقف مشهود مع القراءات القرآنية حيث دافع عنها وعن قارئيها بكل ما أوتي من فطنة وذكاء ،ولا يعدّ من الجديد أن يُذكر ما للقراءات من حظوة في كتابه، فكل من يقرأ البحر يشدّ انتباهه مدى اهتمامه بها وكثرة إيرادها والاحتجاج لها، وقد كانت القراءات سندا أساسيا في عرض المسائل الصرفية وشرحها من خلال الموازنة بين القراءات المختلفة . كما لم يجز المفاضلة بينها وبخاصة المتواترة منها ، وكان يُغلظ القول لمن يُلحّن القراء أو يُخطّئهم .

ومن هذا يمكن القول إن القراءات القرآنية أساس متين يجب أن تقوم عليه الدراسات اللغوية بعامة والصرف بخاصة ، ويُستند إليه في تقنين هذا العلم وتحديد ملامحه .

كما أن وضع القواعد للعلوم اللغوية ومنها الصرف من خلال الدراسة النصيّة يفتح آفاقا أوسع ، ويُصحح أوضاعا حُكم عليها بالشذوذ ، كما أن ذلك قد يزيل الفجوة التي بين العلماء ؛ لأن الاستناد سيكون إلى كلام موثوق موثّق فما بالك أن يكون مقدسا ، ولذلك فإن استفادة الدراسات الصرفية مما هو في كتب التفسير أظنه مؤثرا وعميقا ؛

وهذا يُوجب الانتباه إلى أن التسرع في وضع القواعد لن يفيد اللغة في شيء، ولكن الحرص على وصف اللهجات المختلفة سيُخفف من وطأة تلك القواعد ، ويُبعد شبح الشذوذ وصعوبة حصر المفردات تحتها عنها .

فمعظم القواعد الصرفية التي وُضعت تعليمية ، وما خروج الألفاظ الكثيرة عنها إلا إيذان بأن هناك مساحة لغوية لم تطلها حدود القاعدة ، وأغلب الألفاظ التي عدّها بعض العلماء شاذّة يؤكد أبوحيان أنها لهجات عربية متنوعة ، ولغات يجب أن نعتدّ بها ، ولا يمكن أن نسقطها من حساب اللغة لمجرد أنها لم تدخل في إطار القاعدة العقلية التي وضعها العالم . فاللغة موروث ، وليست تنظيما منطقيا مبررا ، وما يُعزز ذلك

أن قراءات القرآن الكريم جاءت بتلك الألفاظ التي عدّها العلماء شاذّة تماشيا مع اللهجات العربية التي أشار الرسول الكريم ﷺ إلى نزول القرآن بها .

رحم الله أباحيان ، وأسكنه فسيح جنانه ، وجعل كتابه البحر مما يُثقل ميزان حسناته . كما أسأله جلّ وعلا أن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم . والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وبكريم فضله تُنشر البركات ، والصلاة والسلام على نبيينا محمد ، وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان وحسنات .

المصادر والمراجع

ــ المصحف الشريف برواية قالون .

ــ أبوحيان النحوي / د. خديجة الحديثي / مكتبة النهضة / بغداد . العراق / ط.1/66م.

ــ إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر / أحمد بن محمد البنا / تحق:د. شعبان محمد إسماعيل / عالم الكتب / بيروت . لبنان / ط.1 /87م .

ــ أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي (أبو عمرو بن العلاء) / د. عبد الصبور شاهين / مكتبة الخانجي / القاهرة . مصر / ط.1 /87م .

ــ اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط / د. بدر بن ناصر البدر / مكتبة الرشد / الرياض . السعودية /2000 م .

ــ اختيارات أبي حيان النحوية في كتابه التذييل والتكميل في شرح التسهيل / د. أحمد عبد الله القاضي / دار اليازوري العلمية / عمان . الأردن /2009 م

ــ أدب الكاتب / ابن قتيبة / تحق: محمد الدالي / مؤسسة الرسالة / بيروت . لبنان / د.ت.

ــ ارتشاف الضرب من لسان العرب / أبوحيان الأندلسي / تحق: د. رجب عثمان محمد / مكتبة الخانجي / القاهرة . مصر / ط.1 /98م .

ــ أساسيات علم الصرف / د. عبد الستار عبد اللطيف أحمد / المكتب الجامعي الحديث / الإسكندرية . مصر / ط.2 /99م .

ــ إصلاح المنطق / ابن السكيت / تحق: أحمد محمد شاكر ــ عبد السلام هارون / دار المعارف / القاهرة . مصر / د.ت .

ــ إعراب القرآن / النحاس / تحق:د. زهير زاهد / عالم الكتب / بيروت . لبنان / ط.3 /98م .

ــ إعراب القرآن في تفسير أبي حيان / د. صبري إبراهيم السيد / دار المعرفة الجامعية / الإسكندرية . مصر /98م .

ـ إكمال الأعلام بتثليث الكلام / محمد بن عبدالله بن مالك الجياني / رواية : محمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي / تحق: سعد بن حمدان الغامدي / مكتبة المدني / جدة . السعودية / ط.1 /84م .
ـ الإتقان في علوم القرآن / السيوطي / تحق: فواز أحمد/ دار الكتاب العربي / بيروت . لبنان / ط.1 /99م .
ـ الأشباه والنظائر في النحو / السيوطي / دار الكتب العلمية / بيروت . لبنان / د.ت.
ـ الاشتراك والتضاد في القرآن الكريم / د. أحمد مختار عمر / عالم الكتب / القاهرة . مصر / ط . 1 / 2003 م .
ـ الأصول في النحو / ابن السراج / تحق:د. عبد الحسين الفتلي / مؤسسة الرسالة / بيروت . لبنان / ط.3 /96م .
ـ الأعلام الأعجمية في القرآن الكريم تعريف وبيان / د. صلاح الخالدي / دار القلم / دمشق . سوريا / د.ت .
ـ الأعلام / الزركلي / دار العلم للملايين / بيروت . لبنان / ط.6 /84م .
ـ الأفعال في القرآن الكريم / د. عبد الحميد مصطفى السيد / دار البيان العربي / جدة . السعودية / ط.1 /86م .
ـ الإمالة في القراءات واللهجات العربية / د. عبد الفتاح شلبي / دار نهضة مصر للطبع والنشر / القاهرة . مصر / د.ت .
ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين / أبوالبركات الأنباري / المكتبة العصرية / بيروت . لبنان /87م .
ـ الأيام والليالي والشهور / الفراء / تحق: إبراهيم الأبياري / دار الكتب الإسلامية / القاهرة . مصر/ ط.2 /80م.
ـ الإيضاح في علل النحو / أبوالقاسم الزجاجي / تحق: مازن المبارك / دارالنفائس / بيروت . لبنان / ط.6 /96م .

ـ البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة / عمر بن القاسم الأنصاري الشهير بالنشار / تحق:د. عبد الحسين عبدالله محمود / دار الفكر / عمان . الأردن / ط.1 /2009م .
ـ البرهان في علوم القرآن / الإمام بدرالدين الزركشي / تحق: محمد أبوالفضل إبراهيم / المكتبة العصرية / بيروت . لبنان / ط.2 /72م .
ـ البيان والتبيين / الجاحظ / تحق: عبدالسلام هارون / مكتبة الخانجي / القاهرة . مصر / ط.7 /98م .
ـ التأنيث في اللغة العربية / د. إبراهيم إبراهيم بركات / دار الوفاء / المنصورة . مصر / ط.1 /88م .
ـ التبصرة والتذكرة / أبومحمد عبدالله بن علي الصيرمي / تحق:د. فتحي أحمد مصطفى / دار الفكر / دمشق . سوريا / ط.1 /82م .
ـ التبيان في إعراب القرآن / العكبري / المكتبة التوفيقية / القاهرة . مصر / ط.1 /79م .
ـ التحليل الصرفي / أ. ياسين الحافظ / دار العصماء / دمشق . سوريا / ط.1 /2009م.
ـ التذييل والتكميل في شرح التسهيل / أبوحيان الأندلسي / تحق:د. حسن هنداوي / دارالقلم / دمشق . سوريا / ط.1 /98م .
ـ التراكيب اللغوية / أ.د. هادي نهر / داراليازوري العلمية / عمان . الأردن /2004م.
ـ التطبيق الصرفي / د. عبده الراجحي / دارالنهضة العربية / بيروت . لبنان /84م .
ـ التطور النحوي للغة العربية / محاضرات المستشرق الألماني برجشتراسر / أخرجها وصححها:د. رمضان عبد التواب / مكتبة الخانجي / القاهرة . مصر / ط.2 /94م .
ـ التعبير القرآني / د. فاضل السامرائي / دارالفجر للنشر والتوزيع / عمان . الأردن / ط.1 /2008م .

ـ التعريب في القديم والحديث (مع معاجم للألفاظ المعربة) / د. محمد حسن عبدالعزيز / دارالفكر العربي / القاهرة . مصر / د.ت .
ـ التعريفات / علي بن محمد الجرجاني / تحق: إبراهيم الأبياري / دار الكتاب العربي / بيروت . لبنان / ط.1 /1405هـ .
ـ التعريف بالتصريف / علي أبو المكارم / مؤسسة المختار للنشر والتوزيع / القاهرة . مصر / ط.1 /2007م .
ـ الجامع لأحكام القرآن / القرطبي / مراجعة:د. محمد الحفناوي / دار الحديث / القاهرة . مصر /2005م .
ـ الجنى الداني في حروف المعاني / الحسن بن قاسم المرادي / تحق:د. فخرالدين قباوة ـ أ. محمد نديم فاضل / دار الكتب العلمية / بيروت . لبنان / ط.1 /92م.
ـ الحجة في القراءات السبع / ابن خالويه / تحق:د. عبدالعال سالم مكرم / دار الشروق / بيروت . لبنان / ط.3 /79م .
ـ الحجة للقراء السبعة / أبوعلي الفارسي / تحق: بدرالدين قهوجي ـ بشير جويجاني / دار المأمون للتراث / دمشق . سوريا / ط.1 /84م .
ـ الحدود الأنيقة / أبويحيى زكريا بن محمد الأنصاري / تحق:د. مازن المبارك / دار الفكر المعاصر / بيروت . لبنان / ط.1 /1411هـ .
ـ الخصائص / ابن جني / تحق: محمد علي النجار / المكتبة العلمية / بيروت . لبنان / د.ت .
ـ الخليل(معجم مصطلحات النحو العربي)/ د. جورج متري عبدالمسيح ـ هاني جورج تابري / مكتبة لبنان / بيروت . لبنان / ط.1 /90م .
ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون / السمين الحلبي / تحق:د. أحمد محمد الخراط / دار القلم / دمشق . سوريا / ط.1 /86م .
ـ الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة / ابن حجر العسقلاني / دار الجيل / بيروت . لبنان /93م .

ـ الرسالة / الإمام الشافعي / تحق: أحمد محمد شاكر / دار الكتب العلمية / بيروت . لبنان / د.ت .
ـ الزاهر في معاني كلمات الناس / أبوبكر بن الأنباري / تحق:د. حاتم صالح الضامن / مؤسسة الرسالة / بيروت . لبنان / د.ت .
ـ السماع والقياس / أحمد تيمور باشا / دار الآفاق العربية / القاهرة . مصر / ط.1 /2001م .
ـ الصاحبي (كتاب في فقه اللغة) / أحمد بن فارس / تحق: أحمد صقر / مؤسسة المختار للنشر والتوزيع / القاهرة . مصر / ط.1 /2005م .
ـ الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) / الجوهري / تحق: أحمد عبد الغفور عطار / دار العلم للملايين / بيروت . لبنان / ط.4 /90م .
ـ الصرف العربي صياغة جديدة / د. عبد الجواد حسين البابا ـ د. زين كامل الخويسكي / مؤسسة شباب الجامعة / الإسكندرية . مصر /88م .
ـ الصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة اشتقاقا ودلالة / د. ناصر حسين علي / المطبعة التعاونية / دمشق . سوريا /89م .
ـ الضوء اللامع / شمس الدين السخاوي / دار مكتبة الحياة / بيروت . لبنان / د.ت.
ـ الطبقات الكبرى / ابن سعد / دار صادر / بيروت . لبنان / د.ت.
ـ الطريف في علم التصريف / عبد الله محمد الأسطى / منشورات كلية الدعوة الإسلامية / طرابلس . ليبيا /92م .
ـ الفروق اللغوية / أبوهلال العسكري / تحق: محمد إبراهيم سليم / دارالعلم والثقافة / القاهرة . مصر / د.ت .
ـ الفعل زمانه وأبنيته / د. إبراهيم السامرائي / مؤسسة الرسالة / بيروت . لبنان / ط.2 /80م .
ـ القاموس المحيط / الفيروز آبادي / المطبعة الأميرية / القاهرة . مصر / ط.3 / 1301 هـ .

ـــ القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث / د. عبد الصبور شاهين / مكتبة النافذة / ط.1 /2008م .
ـــ القواعد الأساسية للغة العربية / السيد أحمد الهاشمي / دار الكتب العلمية / بيروت . لبنان / د.ت .
ـــ القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين / د. سعيد محمد شواهنة / الوراق للنشر والتوزيع / عمان . الأردن / ط.1 /2007م .
ـــ الكامل في اللغة والأدب / المبرد / تحق:د. يحيى مراد / مؤسسة المختار للنشر والتوزيع / القاهرة . مصر / ط.1 /2004م .
ـــ الكتاب / سيبويه / تحق: عبدالسلام محمد هارون / عالم الكتب / ط.3 /83م.
ـــ الكليات(معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)/ أبوالبقاء الكفوي / فهرسه:د. عدنان درويش ومحمد المصري / مؤسسة الرسالة / بيروت . لبنان / ط.2 /98م.
ـــ الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية / جمال الدين الأستوي / تحق:د. محمد حسن عواد / دار عمار / عمان . الأردن / ط.1 /85م.
ـــ اللباب في النحو / عبدالوهاب الصابوني / دارالشرق العربي / بيروت . لبنان/ د.ت.
ـــ اللباب في علل البناء والإعراب / أبوالبقاء العكبري / تحق: غازي مختار طليمات / دار الفكر / دمشق . سوريا / ط.1 /95م .
ـــ اللغة العربية معناها ومبناها / د. تمام حسان/ دارالثقافة / الدارالبيضاء . المغرب / د.ت.
ـــ اللهجات العربية في التراث / د. أحمد علم الدين الجندي / الدارالعربية للكتاب / ليبيا . تونس /78م .
ـــ اللهجات العربية والقراءات القرآنية(دراسة في البحر المحيط)/ د. محمد خان / دار الفجر / القاهرة . مصر / ط.2 /2003م .
ـــ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها / ابن جني / تحق: علي النجدي ناصيف ـــ د. عبد الفتاح شلبي / القاهرة . مصر /94م .

ـ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز / ابن عطية الأندلسي / تحق: عبد السلام عبد الشافي / دار الكتب العلمية / بيروت . لبنان / ط.1 /93م .
ـ المحكم والمحيط الأعظم / ابن سيده / تحق:د. عبد الحميد هنداوي / دار الكتب العلمية / بيروت . لبنان / ط.1 /2000 م .
ـ المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها / محمد الأنطاكي / دار الشرق العربي / بيروت . لبنان / ط.4 / د.ت .
ـ المخصص / ابن سيده / دار الكتب العلمية / بيروت . لبنان / د.ت .
ـ المدارس النحوية / د. شوقي ضيف / دار المعارف / القاهرة . مصر / ط.5 /83م.
ـ المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة / د. عبد العال سالم مكرم / مؤسسة الرسالة / بيروت . لبنان / ط.2 /90م .
ـ المذكر والمؤنث / ابن التستري الكاتب / تحق:د. أحمد عبد المجيد هريدي / مكتبة الخانجي / القاهرة . مصر / ط.1 /83م .
ـ المذكر والمؤنث / أبوبكر بن الأنباري / تحق: الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة / مراجعة : د. رمضان عبد التواب / القاهرة . مصر /99م .
ـ المذكر والمؤنث / أبوحاتم السجستاني / تحق:د. عزة حسن / دار الشرق العربي / بيروت . لبنان / د.ت .
ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها / السيوطي / تحق: فؤاد علي منصور / دارالكتب العلمية / بيروت . لبنان / ط.1 /98م .
ـ المسائل العسكريات في النحو العربي / أبوعلي النحوي / تحق: علي جابر المنصوري / الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع / عمان . الأردن / ط.1 /2002م .
ـ المسائل المنثورة / أبوعلي الفارسي / تحق: مصطفى الحدري / مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق / د.ت .
ـ المساعد على تسهيل الفوائد / بهاء الدين بن عقيل / تحق:د. محمد كامل بركات / جامعة أم القرى / مكة المكرمة . السعودية /2001م .

ـ المستصفى في علم الأصول / أبوحامد الغزالي / تحق: محمد عبدالسلام عبدالشافي / دار الكتب العلمية / بيروت . لبنان / ط.1 /1413هـ .
ـ المصباح المنير / الفيومي / المكتبة العلمية / بيروت . لبنان / د.ت .
ـ المعجم المفصل في تصريف الأفعال العربية / محمد باسل العيون السود / دارالكتب العلمية / بيروت . لبنان / ط.1 /2000م .
ـ المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية / د. إميل بديع يعقوب / دار الكتب العلمية / بيروت . لبنان / ط.1 /96م .
ـ المغني الجديد في علم الصرف / د . محمد خير الحلواني / دار الشرق العربي / بيروت . لبنان / ط . 5 / 1999 م .
ـ المغني في تصريف الأفعال / د. محمد عبد الخالق عضيمة / مطبعة الاستقامة / القاهرة . مصر / 62م .
ـ المفصل في علم العربية / الزمخشري / دار الجيل / بيروت . لبنان / د.ت .
ـ المقتضب / المبرد / تحق: محمد عبد الخالق عضيمة / مطابع الأهرام التجارية / القاهرة . مصر / ط.3 /94م / ج.4 / ط.2 /79م .
ـ الممتع في التصريف / ابن عصفور الإشبيلي / تحق:د. فخر الدين قباوة / الدار العربية للكتاب / ط.5 /83م .
ـ الممدود والمقصور / أبوالطيب الوشاء / تحق:د. رمضان عبد التواب / مكتبة الخانجي / القاهرة . مصر /79م .
ـ المنصف / ابن جني / تحق: إبراهيم مصطفى ـ عبدالله أمين / إدارة إحياء التراث القديم / ط.1 /54م .
ـ المنقوص والممدود / الفراء / تحق: عبدالعزيز الميمني الراجكوتي / دارالمعارف / القاهرة . مصر / ط.3 /86م .
ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة / ابن تغرى بردى الأتابكي / وزارة الثقافة والإرشاد القومي . مصر / د.ت .

ـ النحو العربي نقد وبناء / د. إبراهيم السامرائي / دار البيارق / بيروت . لبنان / ط.1 /97م .
ـ النحو الوافي / د. عباس حسن / دار المعارف / مصر / ط.3 /96م .
ـ النحو وكتب التفسير / د. إبراهيم رفيدة / الدارالجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان / مصراتة . ليبيا / ط.3 /90م .
ـ النكت الحسان في شرح غاية الإحسان / أبوحيان الأندلسي / تحق:د. عبدالحسين الفتلي / مؤسسة الرسالة / بيروت . لبنان / ط.1 /85م .
ـ النكت في تفسير كتاب سيبويه / الأعلم الشنتمري / تحق: زهير عبدالمحسن سلطان / منشورات معهد المخطوطات العربية / الصفاة . الكويت / ط.1 /87م .
ـ الواضح في النحو والصرف(قسم الصرف)/ د. محمد خير الحلواني / دارالمأمون للتراث / دمشق . سوريا / ط.2 /78م .
ـ الوافي الحديث في فن التصريف / محمد محمود هلال / منشورات جامعة بنغازي كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية / البيضاء . ليبيا / ط . 1 /74م .
ـ الوافي في التصغير والنسب والوقف والإمالة وهمزة الوصل / أحمد إبراهيم عمارة / دارالطباعة المحمدية / القاهرة . مصر / ط.4 /60م .
ـ الوقف في العربية / د. محمد خليل مراد الحربي / دارالكتب العلمية / بيروت . لبنان / ط.1 /2006م .
ـ الوقف في العربية على ضوء اللسانيات / د. عبد البديع النيرباني / دارالغوثاني للدراسات القرآنية / دمشق . سوريا / ط.1 / 2008م .
ـ أمالي ابن الشجري / تحق: محمود محمد الطناحي / مكتبة الخانجي / القاهرة . مصر / ط.1 /92م .
ـ إنباه الرواة على أنباء النحاة / علي بن يوسف القفطي / تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم / دارالفكر العربي / القاهرة . مصر / ط.1 /86م .

ــ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك / ابن هشام الأنصاري / تحق: د. هادي حسن حمودي / دارالكتاب العربي / بيروت . لبنان / ط.3 /96م .
ــ بحث في صيغة (أفعل) بين النحويين واللغويين واستعمالاتها العربية / د. مصطفى أحمد النماس / مطبعة السعادة /83م .
ــ بغية الآمال في معرفة مستقبل الأفعال / أبوجعفر اللبلي / تحق: جعفر ماجد / الدار التونسية للنشر /72م .
ــ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة / جلال الدين السيوطي / تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم / المكتبة العصرية / بيروت . لبنان /98م .
ــ بلاغة الكلمة في التعبير القرآني / د. فاضل السامرائي / دارالفجر للنشر والتوزيع / بغداد . العراق / ط.1 /2008م .
ــ بنية الفعل(قراءة في التصريف العربي)/ عبدالحميد عبدالواحد / منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية / صفاقس . تونس /96م .
ــ تاج العروس من جواهر القاموس / محمد مرتضى الزبيدي / تحق: محمود محمد الطناحي / مطبعة حكومة الكويت /2004م .
ــ تاريخ بغداد أو مدينة السلام / الحافظ أبوبكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي / دار الكتاب العربي / بيروت . لبنان / د.ت .
ــ تثقيف اللسان وتلقيح الجنان / ابن مكي الصقلي / تحق:د. عبد العزيز مطر / مكتبة الثقافة الدينية / القاهرة . مصر /95م .
ــ تحفة الأريب بما في القرآن من اللغات والغريب / أبوحيان الأندلسي / تحق:د. حمدي الشيخ / المكتب الجامعي الحديث / الإسكندرية . مصر /2005م .
ــ تحقيقات نحوية / د. فاضل السامرائي / دار الفكر / عمان . الأردن / ط.2 /2007م.
ــ تصحيح الفصيح وشرحه / ابن درستويه / تحق:د. محمد بدوي المختون / وزارة الأوقاف / القاهرة . مصر /98م .

ـ تصريف ابن مالك / تحق:د. عادل عبدالحميد عبدالعزيز /مكتبة الآداب / القاهرة . مصر /2006م.
ـ تصريف الأسماء والأفعال / د. فخرالدين قباوة / مكتبة المعارف / بيروت . لبنان / ط.2 /88م .
ـ تفسير البحر المحيط / أبوحيان الأندلسي / تحق: عادل أحمد عبد الموجود ـ علي محمد معوض ـ وآخرين / دارالكتب العلمية / بيروت . لبنان / ط.1 /2001م .
ـ تفسير الطبري(جامع البيان عن تأويل القرآن)/ محمد بن جرير الطبري / تحق: أحمد محمد شاكر / مكتبة الرسالة / بيروت . لبنان / ط.1 /2000م .
ـ تفسير الفخر الرازي / محمد بن عمر الرازي / دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع / د.ت .
ـ تفسير الكشاف / الزمخشري / ضبط وترتيب: محمد عبد السلام شاهين / دارالكتب العلمية / بيروت . لبنان / ط.1 /95م .
ـ تفسير النهر الماد من البحر المحيط / أبوحيان الأندلسي / تقديم وضبط: بوران الضناوي ـ هديان الضناوي / دارالجنان / مؤسسة الكتب الثقافية / بيروت . لبنان / ط.1 /87م .
ـ تقريب التهذيب / أحمد بن علي بن حجر العسقلاني / تحق: عبدالوهاب عبد اللطيف / دار المعرفة / بيروت . لبنان / د.ت.
ـ تهذيب اللغة / أبومنصور الأزهري / تحق:أ. أحمد عبدالعليم البردوني / الدار المصرية للتأليف والترجمة / القاهرة . مصر / د.ت .
ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك / المرادي / تحق:أ.د. عبدالرحمن علي سليمان / دارالفكر العربي / القاهرة . مصر / ط.1 /2001م .
ـ توهم النحاة في جمع التكسير / أ.د. عبدالفتاح الحموز / دارجرير للنشر والتوزيع / عمان . الأردن / ط.1 /2010م .
ـ تيسيرات لغوية / د. شوقي ضيف / دار المعارف / القاهرة . مصر /90م .

ـ تيسير الصرف / أبوالسعود سلامة أبوالسعود / دارالوفاء لدنيا الطباعة والنشر / الإسكندرية . مصر / ط.1 /2003م .
ـ جامع البيان في القراءات السبع المشهورة / أبوعمرو الداني / تحق: محمد صدوق الجزائري / دارالكتب العلمية / بيروت . لبنان / ط.1 /2005 م .
ـ جامع الدروس العربية / الشيخ مصطفى الغلاييني / المكتبة العصرية / صيدا . لبنان / ط.28 /93م .
ـ جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية / د. عبد المنعم سيد عبد العال / مكتبة الخانجي / القاهرة . مصر / د.ت .
ـ جموع التكسير في القرآن الكريم / د. مفرح السيد سعفان / بلنسية للنشر والتوزيع / المنوفية . مصر / ط.1 /2009م .
ـ حاشية الشمني على مغني ابن هشام وبهامشها شرح محمد بن أبي بكر الدماميني على متن المغني / المطبعة البهية / مصر / د.ت .
ـ حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك / تحق: طه عبدالرؤوف سعد / المكتبة التوفيقية ـ القاهرة . مصر / د.ت .
ـ حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث(دراسة تحليلية تقويمية)/ د. إبراهيم زبيدة / دارالكتب الوطنية / بنغازي . ليبيا / ط.1 /2004م .
ـ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء / أبونعيم أحمد بن عبدالله الأصفهاني / دارالكتب العلمية / بيروت . لبنان / ط.1 /88م .
ـ حيوية اللغة بين الحقيقة والمجاز / د. سمير أحمد معلوف / منشورات اتحاد الكتاب العرب / دمشق . سوريا / ط.1 /96م .
ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب / عبد القادر بن عمر البغدادي / تحق: عبدالسلام هارون / مكتبة الخانجي / القاهرة . مصر / ط.2 /88م .
ـ دراسات لأسلوب القرآن الكريم / محمد عبد الخالق عضيمة / دار الحديث / القاهرة . مصر / د.ت .

ــ دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته / أ.د. أحمد مختار عمر / عالم الكتب / القاهرة . مصر / ط.2 /2006م .
ــ درة الغواص في أوهام الخواص / القاسم بن علي الحريري / تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم / دارالفكر العربي / القاهرة . مصر /97م .
ــ دروس التصريف / محمد محي الدين عبدالحميد / المكتبة العصرية / بيروت . لبنان /95م .
ــ دروس في علم الصرف / أبوأوس إبراهيم الشمسان / مكتبة الرشد / الرياض . السعودية / ط.1 /97م .
ــ دقائق العربية / الأميرأمين آل ناصرالدين / مكتبة لبنان / بيروت . لبنان / ط.3 /86م .
ــ دور الصرف في منهجي النحو والمعجم / د. محمد الدناع / منشورات جامعة قاريونس / بنغازي . ليبيا /91م .
ــ ديوان النابغة الذبياني / مطبعة الهلال بالفجالة بمصر /11م .
ــ رصف المباني في شرح حروف المعاني / أحمد بن عبدالنور المالقي / تحق: أحمد محمد الخراط / مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق / د.ت .
ــ سر صناعة الإعراب / ابن جني / تحق : حسن هنداوي / دار القلم / دمشق . سوريا / ط.1 /85م .
ــ سير أعلام النبلاء / الذهبي / تحق: شعيب الأرنؤوط / مؤسسة الرسالة / بيروت . لبنان / ط.10 /94م .
ــ شذرات الذهب في أخبار من ذهب / الإمام أبي الفلاح الحنبلي الدمشقي / تحق: عبدالقادر الأرناؤوط ــ محمود الأرناؤوط / دارابن كثير / دمشق . سوريا / ط.1 /92م.
ــ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك / تحق: محمد محي الدين عبد الحميد / دارصعب / ط.2 / د.ت .

ــ شرح أبيات سيبويه / السيرافي / تحق:أ.د محمد علي سلطاني / دار العصماء / دمشق . سوريا / ط.1 /2010م .
ــ شرح أبيات مغني اللبيب / عبد القادر البغدادي / تحق: عبد العزيز رباح ــ أحمد يوسف دقاق / دار المأمون للتراث / دمشق . سوريا / ط.2 /89م .
ــ شرح التسهيل / ابن مالك / تحق: عبد الرحمن السيد و محمد بدوي المختون / هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان / القاهرة . مصر / ط.1 /90م .
ــ شرح التصريح على التوضيح / الشيخ خالد الأزهري / دار الفكر / بيروت . لبنان / د.ت .
ــ شرح التعريف بضروري التصريف / ابن إياز / تحق: أ.د. هادي نهر ــ أ.د. هلال ناجي المحامي / دار الفكر للطباعة والنشر / عمان . الأردن / ط.1 /2002م .
ــ شرح الحدود النحوية / عبدالله بن أحمد بن علي الفاكهي / تحق:د. زكي فهمي الألوسي / دار الكتب للطباعة والنشر / جامعة الموصل . العراق /88م .
ــ شرح الرضي على الكافية / تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر / منشورات جامعة قاريونس / بنغازي . ليبيا / ط.2 /96م .
ــ شرح الفصيح / ابن هشام اللخمي / تحق:د. مهدي عبيد جاسم / وزارة الثقافة والإعلام / بغداد . العراق /88م .
ــ شرح الفصيح / الزمخشري / تحق : د . إبراهيم الغامدي / مطابع جامعة أم القرى / مكّة المكرّمة . السعودية / 1417 هـ .
ــ شرح الفصيح في اللغة / أبو منصور بن الجبّان / تحق:د. عبد الجبار جعفر القزاز / دارالشؤون الثقافية العامة / بغداد . العراق /91م .
ــ شرح الكافية الشافية / ابن مالك / تحق:د. عبد المنعم أحمد هريدي / مكتبة الثقافة الدينية / القاهرة . مصر / د.ت .
ــ شرح اللمحة البدرية في علم االلغة العربية / ابن هشام الأنصاري / تحق:د. هادي نهر / دار اليازوري العلمية / عمان . الأردن /2007م .

ــ شرح المفصل / ابن يعيش / عالم الكتب / بيروت . لبنان / ط.1 /88م .
ــ شرح بدر الدين محمد بن مالك على لامية الأفعال لابن مالك / تعليق:عمار بن خميس / دارابن حزم / بيروت . لبنان / ط.1 /2005م .
ــ شرح ديوان أمية بن أبي الصلت / تقديم وتعليق: سيف الدين الكاتب ــ أحمد عصام الكاتب / دارمكتبة الحياة / بيروت . لبنان / د.ت.
ــ شرح شافية ابن الحاجب / رضي الدين الاستراباذي / تحق: محمد نور الحسن ــ محمد الزفزاف ــ محمد محي الدين عبد الحميد / دارالكتب العلمية / بيروت . لبنان /82م .
ــ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب / ابن هشام الأنصاري / دارالطلائع / القاهرة . مصر /2004م .
ــ شرح شواهد المغني / السيوطي / تصحيح وتعليق: الشيخ محمد محمود الشنقيطي / دارمكتبة الحياة / بيروت . لبنان / د.ت.
ــ شرح قطر الندى وبل الصدى / ابن هشام الأنصاري / تحق: محمد محي الدين عبد الحميد / دارإحياء التراث العربي / بيروت . لبنان / ط.11 /63م .
ــ شرح كافية ابن الحاجب / بدرالدين بن جماعة / تحق:د. محمد محمد داوود / دار المنار للنشر والتوزيع / القاهرة . مصر /2000م .
ــ شرح كافية ابن الحاجب / عبد العزيز بن جمعة الموصلي / تحق: د. علي الشوملي / دار الكندي ــ دار الأمل / إربد . الأردن / ط.1 /2000 م .
ــ شرح كتاب سيبويه ــ المسمى(تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب)/ ابن خروف / تحق:د. خليفة محمد بديري / منشورات كلية الدعوة الإسلامية / ط.1 /95م.
ــ شرح كتاب سيبويه / أبوسعيد السيرافي / تحق:د. رمضان عبد التواب وآخرون / الهيئة المصرية العامة للكتاب /86 ــ 90م .
ــ شرح مختصر التصريف الغزي في فن الصرف / مسعود بن عمر التفتزاني / تحق: د. عبدالعال سالم مكرم / المكتبة الأزهرية للتراث / القاهرة . مصر / ط.8/97م .

ــ صيغ المبالغة في القرآن الكريم(دراسة تحليلية)/ أحمد عبد الجواد البنا / مراجعة: حلمي شقير ــ محمود مبيضين / داراليازوري العلمية / عمان . الأردن /2007م .
ــ ضرائر الشعر / ابن عصفور الإشبيلي / تحق: السيد إبراهيم محمد / دارالأندلس للطباعة والنشر والتوزيع / ط.1 /80م .
ــ طبقات الشافعية الكبرى / السبكي / تحق:د. محمود الطناحي ــ د. عبد الفتاح الحلو / دارإحياء الكتب العربية / د.ت.
ــ طبقات الشافعية / عبدالرحيم الأسنوي / تحق: كمال يوسف الحوت / دارالكتب العلمية / بيروت . لبنان / ط.1 /87م .
ــ طبقات القراء / الإمام شمس الدين أبوعبدالله الذهبي / تحق: د. أحمد خان / مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية / الرياض . السعودية / ط.1 /97م.
ــ ظاهرة التخفيف في النحو العربي / د. أحمد عفيفي / الدارالمصرية اللبنانية / القاهرة . مصر / ط.1 /96م .
ــ علل القراءات القرآنية دراسة فكرية صوتية / د. محي الدين سالم / مكتبة وهبة / القاهرة . مصر / ط.1 /2009 م .
ــ علم التصريف العربي / صالح سليم الفاخري / منشورات شركة (Elga) فاليتا . مالطا /99م .
ــ علم الصرف العربي أصول البناء وقوانين التحليل / د. صبري متولي / دارغريب / القاهرة . مصر /2004م .
ــ فتح الودود شرح المقصور والممدود / الشيخ سيدي المختار الكنتي الشنقيطي / تحق: مأمون محمد أحمد / ط.1 /2002م .
ــ فرحة الأديب(في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه)/ الأسود الغندجاني / تحق:أ.د محمد علي سلطاني / دار العصماء / دمشق . سوريا / ط.1 /2010م .

ـ فصل المقال في الوقف والإمالة وزيادة همزة الوصل والإبدال والإعلال / د. عبدالحميد السيد محمد عبد الحميد / المكتبة الأزهرية للتراث / القاهرة . مصر / ط.1 /2004م .
ـ فعلت وأفعلت / أبو حاتم السجستاني / تحق: د. خليل إبراهيم العطية / دارصادر / بيروت . لبنان / ط.2 / 96م .
ـ فوات الوفيات والذيل عليها / محمد بن شاكر الكتبي / تحق: إحسان عباس / دار صادر / بيروت . لبنان / ط.1 /73 ـ 74م .
ـ فواصل الآيات القرآنية / د. كمال الدين عبد الغني المرسي / المكتب الجامعي الحديث / الإسكندرية . مصر / ط.1 /99م .
ـ قاموس تصريف الأفعال والأسماء / د. إميل بديع يعقوب / جروس برس / طرابلس . لبنان / ط.2 /98م .
ـ قراءة ابن كثير براوييه البزي وقنبل / جمال فياض / دار الإيمان / الاسكندرية . مصر / ط.1 /2008م .
ـ قضايا مطروحة للمناقشة في النحو واللغة والنقد / أ.د. سعيد جاسم الزبيدي / دار أسامة للنشر والتوزيع / عمان . الأردن / ط.1 /98م .
ـ قطوف من العربية / د. أحمد سليم الحمصي / دار الإيمان ـ دار ابن حزم / بيروت . لبنان / ط.1 /97م .
ـ قواعد اللغة العربية / جمع وتنسيق:د. مبارك مبارك / دار الكتاب اللبناني / بيروت . لبنان / ط.1 /73م .
ـ كتاب أسرار العربية / أبوالبركات الأنباري / تحق: محمد بهجة البيطار / مطبوعات المجمع العربي بدمشق / د.ت .
ـ كتاب الأضداد / محمد بن القاسم الأنباري / تحق : محمد أبوالفضل إبراهيم / المكتبة العصرية / صيدا . لبنان /98م .

ـ كتاب الإعلام بمثلث الكلام / محمد بن عبدالله بن مالك / شرح : أحمد بن الأمين الشنقيطي / مطبعة الجمالية / مصر / ط.1 /1329هـ .
ـ كتاب الأفعال / ابن القوطية / تحق: علي فودة / مكتبة الخانجي / القاهرة . مصر / ط.3 /2001م .
ـ كتاب التعريفات / علي بن محمد الجرجاني / مكتبة لبنان / بيروت . لبنان /85م .
ـ كتاب التكملة / أبوعلي الفارسي / تحق: كاظم بحرالمرجان / مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر / جامعة الموصل . العراق /81م .
ـ كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب / أبوعلي الفارسي / تحق: محمود محمد الطناحي / مكتبة الخانجي / القاهرة . مصر / ط.1 /88م .
ـ كتاب العين / الخليل بن أحمد الفراهيدي / تحق: د. مهدي المخزومي ـ د. إبراهيم السامرائي / سلسلة المعاجم والفهارس / د.ت .
ـ كتاب اللمع في العربية / ابن جني / تحق: د. سميح أبومغلي / دارمجدلاوي للنشر / عمان . الأردن /88م .
ـ كتاب المسائل العضديات / أبوعلي الفارسي / تحق: شيخ الراشد / منشورات وزارة الثقافة / دمشق . سوريا /86م .
ـ كتاب المقتصد في شرح الإيضاح / عبدالقاهر الجرجاني / تحق: د. كاظم بحر المرجان / منشورات وزارة الثقافة والإعلام / الجمهورية العراقية /82م .
ـ كتاب أمالي ابن الحاجب / تحق : فخر صالح سليم قدارة / دار الجيل / بيروت . لبنان /89م .
ـ كتاب إيضاح المشكل من المقرب / علي بن مؤمن بن عصفور / تحق:د. جميل عبدالله عويضة / أمانة عمان / عمان . الأردن / ط.1 /2008م .
ـ كتاب إيضاح الوقف والإبتداء في كتاب الله عز وجل / أبوبكر بن الأنباري / تحق: محيي الدين عبدالرحمن رمضان / دمشق . سوريا /71م .

ـــ كتاب ترشيح العلل في شرح الجمل / القاسم بن الحسين الخوارزمي / تحق: عادل محسن سالم العميري / مكة المكرمة . السعودية / ط.1 /98م .
ـــ كتاب تصريف الأفعال / د. عبدالحميد السيد عبدالحميد / المكتبة الأزهرية للتراث / القاهرة . مصر /89م .
ـــ كتاب شذا العرف في فن الصرف / أحمد الحملاوي / المكتبة الثقافية / بيروت . لبنان / د.ت .
ـــ كتاب غريب الحديث / الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي / تحق:د. حسين محمد شرف / مراجعة:أ. مصطفى حجازي / الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث /مصر /93م .
ـــ كتاب فصل الخطاب في أصول لغة الإعراب / الشيخ ناصيف اليازجي / مكتبة النهضة / بغداد . العراق / ط.1 /84م .
ـــ لسان العرب / ابن منظور / تحق: عبدالله علي الكبير ـــ محمد أحمد حسب الله ـــ هاشم محمد الشاذلي / دار المعارف / القاهرة . مصر / د.ت .
ـــ لغة تميم دراسة تاريخية وصفية / د. ضاحي عبد الباقي / الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية / القاهرة . مصر /85م .
ـــ لغة طيء وأثرها في العربية(دراسة تاريخية وصفية تفسيرية)/ د. عبد الفتاح محمد / دار العصماء / دمشق . سوريا / ط.1 /2009م .
ـــ لغتنا الجميلة / فاروق شوشة / الهيئة المصرية العامة للكتاب /99م .
ـــ لغتنا العربية / د. يحيى بشير مصري / دار المناهل / بيروت . لبنان /ط.1 /2001م.
ـــ ليس في كلام العرب / ابن خالويه / تحق: أحمد عبدالغفور عطار / مكة المكرمة . السعودية / ط.2 /79م .
ـــ متن موطأة الفصيح(نظم فصيح ثعلب)/ ابن المرحل المالقي الأندلسي / تحق: عبدالله بن محمد سفيان الحكمي / دارالذخائر للنشر والتوزيع / الخبر . السعودية / ط.1 /2003م .

ـــ مثل المقرب / ابن عصفور الإشبيلي / تحق: صلاح سعد المليطي / دارالآفاق العربية / القاهرة . مصر / ط.1 /2006م .
ـــ مجالس العلماء / الزجاجي / تحق: عبد السلام هارون / مكتبة الخانجي / القاهرة . مصر / ط.3 /99م .
ـــ مجالس ثعلب / أبوالعباس أحمد بن يحيى ثعلب / تحق: عبد السلام محمد هارون / دار المعارف / مصر /60م .
ـــ مجمع الأمثال / أبوالفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري / تحق: محمد محيي الدين عبدالحميد / دار المعرفة / بيروت . لبنان / د.ت .
ـــ مجموع أشعار العرب(وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات مفردة منسوبة إليه)/ اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي / دارالآفاق الجديدة / بيروت . لبنان / ط.1 /79م .
ـــ مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط / للعلامة الجاربردي / عالم الكتب / بيروت . لبنان / ط.3 /84م .
ـــ مختار الصحاح / الرازي / تحق: محمود خاطر / مكتبة لبنان / بيروت . لبنان /95م.
ـــ مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع / ابن خالويه / مكتبة المتنبي / القاهرة . مصر / د.ت .
ـــ مسائل النحو والصرف في تفسير البحر المحيط / د. عبدالحميد مصطفى السيد / دارالإسراء للنشر والتوزيع / عمان . الأردن / ط.1 /2003 م .
ـــ مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية(دراسة وصفية تاريخية)/ آمنة صالح الزعبي / مؤسسة رام للتكنولوجيا والكمبيوتر / عمان . الأردن / ط.1 /96م .
ـــ معاني الأبنية في العربية / د . فاضل صالح السامرائي / دارعمار / عمان . الأردن / ط.2 /2007م .

ـــ معاني القرآن / الأخفش / تحق:د. عبدالأمير الورد / عالم الكتب / بيروت . لبنان / ط.1 /2003م .
ـــ معاني القرآن / الفراء / تحق: محمد علي النجار و آخرين / دار السرور / بيروت . لبنان / د.ت.
ـــ معاني القرآن / النحاس / تحق / د. يحيى مراد / دار الحديث / القاهرة . مصر /2004م .
ـــ معاني القرآن وإعرابه / الزجاج / تحق:د. عبد الجليل عبده شلبي / دار الحديث / القاهرة . مصر / ط.1 /94م .
ـــ معاني النحو / د. فاضل السامرائي / دار الفكر / عمان . الأردن / ط.3 /2008م.
ـــ معجم القراءات / د. عبد اللطيف الخطيب / دار سعدالدين للطباعة والنشر والتوزيع / ط.1 /2002م .
ـــ معجم الهمزة / أدما طربية / مكتبة لبنان / بيروت . لبنان / ط.1 /2000م .
ـــ معجم مقاييس اللغة / أحمد بن فارس/ تحق: عبد السلام محمد هارون/ دارالفكر /79م.
ـــ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار / الإمام الذهبي / تحق: طيار آلتي قولاج / سلسلة بحوث التراث الإسلامي / استانبول . تركيا /95م .
ـــ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب / ابن هشام الأنصاري / تحق: حنا الفاخوري / دار الجيل / بيروت . لبنان / ط.1 /91م .
ـــ مقالات ونقاشات في اللغة / د. عصام نورالدين / دارالصداقة العربية / بيروت . لبنان / ط.1 /95م .
ـــ من أثر الكتاب في اختلاف أولي الألباب(دراسة للمسائل النحوية والصرفية التي اختلف العلماء في حكاية مذهب سيبويه فيها)/ د. محمد حسين المحرصاوي / دار الكتب / ط.1 /2003 م .

ــ من أسرار البيان القرآني / د. فاضل السامرائي / دار الفكر / عمان . الأردن / ط.1 /2009م .
ــ من قضايا اللغة / أ.د. مصطفى النحاس / مطبوعات جامعة الكويت / ط.1 /95م .
ــ من لغات العرب لغة هذيل / د. عبد الجواد الطيب الأستاذ بجامعة طرابلس / د.ت.
ــ من مظاهر التخفيف في اللسان العربي / د. حمزة عبد الله النشرتي /86م .
ــ منهج الكوفيين في الصرف / مؤمن بن صبري غنام / مكتبة الرشد / الرياض . السعودية / ط.1 /2005م .
ــ موارد البصائر لفرائد الضرائر / محمد سليم بن حسن / تحق:د. حازم سعيد يونس / دارعمار / عمان . الأردن / ط.1 /2000م .
ــ موسيقى اللغة / د. رجب عبدالجواد إبراهيم / دار الآفاق العربية / القاهرة . مصر / ط.2 /2008م .
ــ نتائج الفكر في النحو / السهيلي / تحق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ــ الشيخ علي محمد معوض / دار الكتب العلمية / بيروت . لبنان / ط.1 /92م .
ــ نحو الخليل من خلال معجمه / أ.د. هادي نهر / دار اليازوري العلمية / عمان . الأردن /2006م .
ــ نزهة الطرف في علم الصرف / ابن هشام الأنصاري / تحق:د. أحمد عبدالمجيد هريدى / مكتبة الزهراء / القاهرة . مصر /2006م .
ــ نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها / الأب أنستاس ماري الكرملي / مكتبة الثقافة الدينية / د.ت .
ــ نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب / أحمد بن محمد المقري التلمساني / تحق:د. إحسان عباس / دار صادر / بيروت . لبنان /68م .
ــ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع / السيوطي / تحق: أحمد شمس الدين / دار الكتب العلمية / بيروت . لبنان / ط.1 / 98م .

ــ وفيات الأعيان / ابن خلكان / دار إحياء التراث العربي / بيروت . لبنان / ط.1 / 97م .

المخطوطات والدوريات:

ــ الأكاديمية(مجلة أكاديمية المملكة المغربية)/ الهلال العربية للطباعة والنشر / الرباط . المغرب .

ــ التضمين عند اللغويين والبلاغيين(رسالة ماجستير) إعداد: أ. مسعود أبو زيد أبوالقاسم / إشراف: د. علي عبد السلام سلامة /2005م .

ــ مجلة التراث العربي / تصدر عن اتحاد الكتاب العرب دمشق .

ــ مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية / الهيئة القومية للبحث العلمي / السنة الخامسة / العدد الخامس .

ــ مجلة كلية الآداب (جامعة الفاتح) .

ــ مجلة كلية الدعوة الإسلامية / مجلة سنوية تصدر عن كلية الدعوة الإسلامية / طرابلس . ليبيا .

ــ مجلة مجمع اللغة العربية / تصدر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة .

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
المقدمة	
التمهيد	13
الفصل الأول	39
الأفعـــــــــــــال	
حدّ الفعل	40
الجامد والمتصرف منه	53
أوزانه ومعاني صيغه	69
الصحيح والمعتل	108
المتعدي منه واللازم	127
بناؤه للمفعول	153
توكيد الفعل وإسناده إلى الضمائر	159
الفصل الثاني	162
الأسمـــــــــــــاء	
حد الاسم وأصوله وأوزانه	163
التذكير والتأنيث	203
المقصور والممدود	215
التثنية والجمع	223

الفصل الثالث 260
المصادر والمشتقات
تمهيد 261
المصادر 261
مصادر الأفعال الثلاثية 262
مصادر الأفعال غير الثلاثية 276
المصدر الميمي 279
اسم المرة واسم الهيئة 286
اسم المصدر 288
المشتقات 292
اسم الفاعل 292
اسم المفعول 299
صيغ المبالغة 305
الصفة المشبهة 310
أفعل التفضيل 314
اسما الزمان والمكان 318
اسم الآلة 321

الفصل الرابع 323
المسائل العامة
الإعلال والإبدال 324
الهمز 333
القلب المكاني 343
الإمالة 348
الإدغام 353
التقاء الساكنين 364

الوقف 370
التصغير 381
النسب 386

الخاتمة 392
المصادر والمراجع 397
الفهرس 420